وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورڤلة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

أطـــروحـة

مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في النحو العربي مدارسه ونظرياته

من قِبل الطالبة:عائشة برارات

تحت عنوان:

المعطيات السياقية وصلتها بإبانة المعنى في الدرس اللغوي
دراسة تطبيقية في
"الكتاب" ، "دلائل الإعجاز" ، "شرح كافية ابن الحاجب"

أمام لجنة المناقشة المكوّنة من:

أ.د / أحمد جلايلي	المركز الجامعي أحمد صالحي النعامة	مشرفا ومقررا
أ.د/ عبد المجيد عيساني	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
أ.د/ محمد الأمين ملاوي	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا
أ.د/ ربيح عمار	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا
أ.د/ عادل محلو	جامعة حمة لخضر الوادي	مناقشا
أ.د/ خديجة عنيشل	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

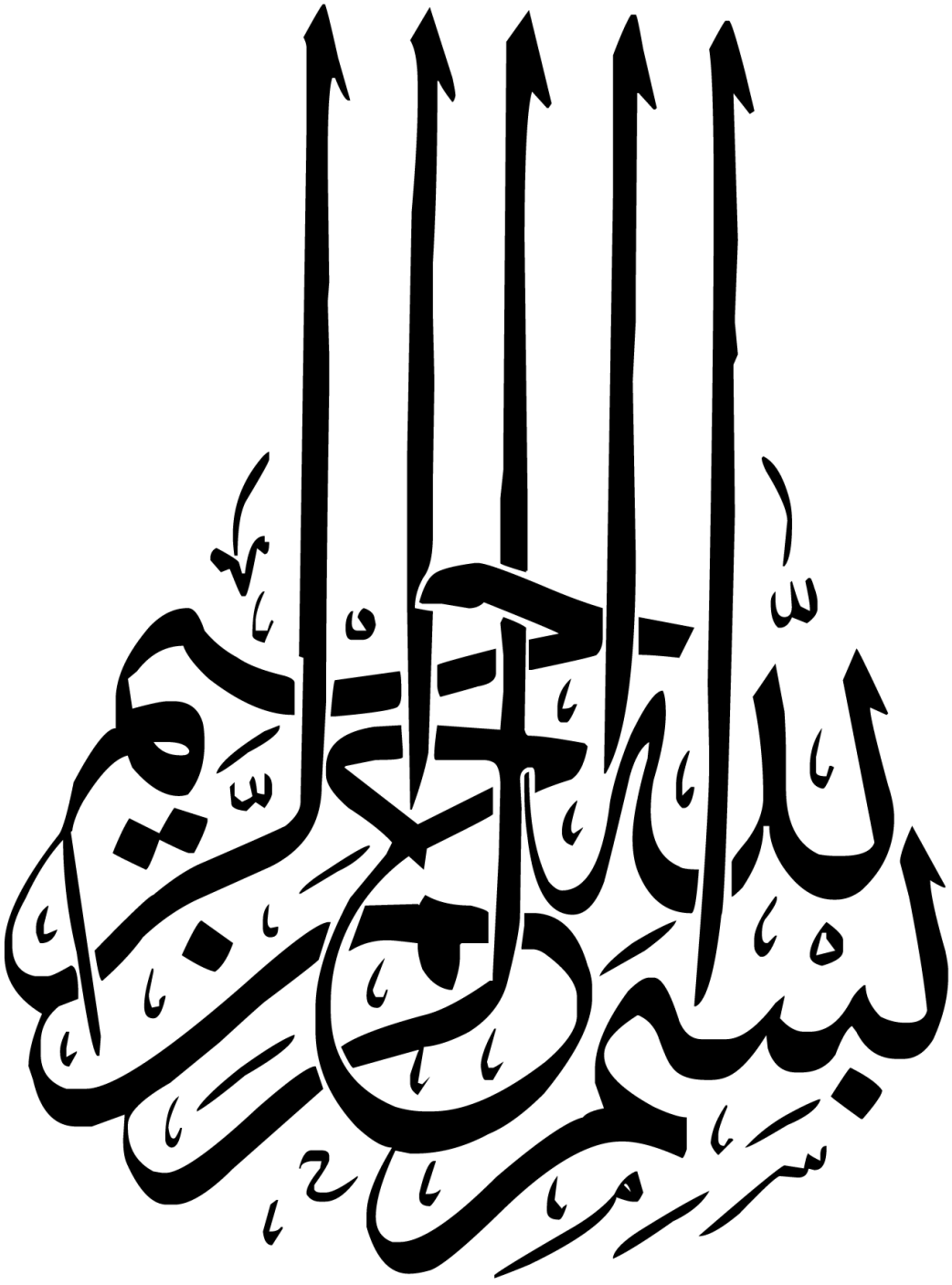
بسم الله الرحمن الرحيم

كتبتك بألمي وأشواقي
قبل قلمي وأوراقي

كلمة شكر

الحمد لله حمدا كثيرا ، الحمد لله حمدا كثيرا

منّ بنعمته علينا فتمّ إنجاز هذه الأطروحة

وبعد : قال عليه الصلاة والسلام

(من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه)

(من لا يشكر الناس لا يشكر الله عز وجلّ)

نتقدّم بخالص الشكر إلى:

الوالدين الكريمين ....تعجز الألفاظ عن إيفاء حقّهما.

ونشكر الأستاذ الدكتور المشرف أحمد جلايلي

على ديمقراطية تعامله فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نتوجّه بالشكر الجزيل إلى التي عُرفت بشِعرها قبل أن تعرف باسمها

هيهات أن تنضب غوارب الطموح بهمة ليل أو جدع أنف الأخطل

نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على الجهود المبذولة

في قراءة هذه الأطروحة توجيها وإرشادا ، تثمينا وانتقادا.

"إنّ العقل العربي مارس كلّ ألوان الاجتهاد وأنواعه، وبعض هذه الاجتهادات كانت حَرِيّة بالتطوير والإثراء؛ وليس التجاهل الاحتقار"

(عبد العزيز حمودة ، المرايا المقعرة :ص247)

"الانطلاق من التراث العربي لا على أنه تراث عربي فحسب بل على أساس أنه تراث إنساني أيضا يُغني النظرية اللسانية الحديثة ويعطيها بُعدا فكريا عميقا"

(مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسان الحديث : ص88)

مقدمة

مقدّمة

ولّدت حاجتنا إلى معرفة العالم – تفسيره وتعقّب تغيراته ، وكشف كوامن الذات من معتقدات ومشاعر وأفكار– وسائل إبلاغية متنوّعة لإفادتها بدرجات متباينة في التأدية ، فمِن إيماء إلى إشارة ، ومِن الإشارة إلى اللغة (تلفظا أو كتابة).

ولما كانت اللغة تمثّل أرقى أدوات التواصل فقد استأثرت بعناية كبيرة لدى الدارسين من جوانب شتى ، ومعلوم أنّ الاهتمام باللغة يساير حركة علومها المختلفة كالنحو ، والبلاغة ... وغيرها ، وبما أنّ الغاية القصوى التي يسعى إليها أفراد الجماعة اللغوية الواحدة هي تحقيق الإفادة فيما بينهم من خلال نقل المعاني التي يريدونها من مضمرها إلى ظاهرها في أشكال وصور متعدّدة فلا شكّ أنّ دراسة ما يحيل إليه هذا المعطى (اللغة) من حيث كيفية أداء المقاصد والوصول إلى المعاني المطلوبة في سياقاتها الخاصة يحظى بالأولوية.

إذن عن طريق اللغة تنقل الأفكار والانفعالات والرغبات والخواطر ، أو بعبارة موجزة هي أداة التعبير عن الأغراض ، وللغة أساليب وأنماط تركيبية تقوم عليها ، وكذلك هناك معطيات خارجية تتصل بها ، ومن هنا نحاول رصد وكشف هذه الأساليب والأنماط والمعطيات بصورة تسمح بمعرفة آليات نجاح العملية التواصلية أوّلا ، و بيان مراتب الألفاظ في توخّي المعاني ثانيا.

إنّ هذه الدراسة هي محاولة لربط الصلة بين التراث اللغوي العربي القديم والدراسات اللسانية الحديثة ؛ بمعنى دقيق إعادة قراءة الرصيد أو المخزون المعرفي بمجالاته المختلفة في ضوء آليات وأدوات إجرائية حديثة تتمثّل في استثمار المنحى اللساني بجوانبه المرنة والإيجابية لاسيّما المتعلقة باستعمال اللغة في السياق وخضوعها لمتطلّباته إنتاجا وتأويلا من خلال رصد المعطيات السياقية وبيان صلتها العميقة بإبانة المعنى وكشف حدود الدلالة في مستوياتها المتنوّعة.

بهذا تتضح بواعث اختيار الموضوع ؛ فهناك دوافع ذاتية (شخصية) وأخرى موضوعية (علمية) يتمثّل السبب الذاتي في الرّغبة الملحّة لسبر أغوار مثل هذه الدراسات التي تجمع بين القديم والحديث لتُخرجه في أبهى الحلل رصانة ، وأوفاها دقّة ، وأقواها تأصيلا وتعميقا، فالاختيار جزء جوهري من ثقافة الباحث وامتداد له.

أمّا الأسباب الموضوعية فنظرا لما يحيط بالنحو من إشكالات خطيرة أهمّها وصفه بأنه دراسة شكلية تستبعد المعطيات السياقية ؛ إذ يرتكز على قوانين نظرية العامل بما تجرّه من تعقيدات فيما نطقت به العرب على السليقة ، ومن ثمّ تصغيرُ شأنه في الكلام وعدّه ضربا من التكلّف لا حاجة لنا به في فهم بناء النصوص ، ولأنّ تحقيق كتب التراث القديمة يشغل حيّزا هاما في الكشف عمّا تتضمّنه من آراء متطوّرة متقدّمة على زمانها ، إلى جانب أسباب أخرى نوردها فيما يلي:

– قلّة المراجع والمدونات التي تجمع الجمع الحكيم بين الدراسات العربية القديمة والدراسات اللسانية الحديثة ؛ إذ إنّ هذه المراجع تمتاز بالتشتّت هنا وهناك، وإصدار الأحكام القيميّة العامة بين الانفتاح والانغلاق ، كما تفتقر إلى تطبيقات وشروح دقيقة غير ملبسة للظاهرة المدروسة.

– إنّ الدراسات السابقة التي لا تجمع الجمع الحكيم هي غير مستوفية من حيث المنهج المعتمد فتتّجه نحو القراءة الشمولية ، أو التأويلية ، أو الإسقاطية ، ومن ثمّ نحاول تطبيق منهج جديد في النظر والتقييم قائم على قاعدة التراكمية المعرفية ؛ ذلك أنّ إحداث القطيعة الابستمولوجية بين القديم والحديث كانت (القطيعة الابستمولوجية) هي السبب الرئيس في عدم الإفادة من الجانبين على حدّ سواء ، أضف إلى ذلك أنّ من الواجب توسيع المدارك في ضوء منحى تصوّر يأخذ بكلّ ما هو إيجابي بغض الطرف عن كونه قديما أو حديثا .

هكذا وبالنظر إلى عمْق التراث اللغوي وامتداده بشتّى حقوله المعرفية ، وتبعا لتنوّع الجهاز المفاهيمي الواصف للدراسة اللسانية ، يكون عنوان البحث:

المعطيات السياقية وصلتها بإبانة المعنى في الدرس اللغوي

دراسة تطبيقية في

" الكتاب" ، " دلائل الإعجاز " ، " شرح كافية ابن الحاجب"

موضّحا للمشكلة التي يتناولها ، وهي تتدرّج من التعميم إلى التخصيص ، ومن البساطة إلى التعقيد ، ولاتساع مدونة البحث وصعوبة المسلك بين شعاب تراثية وأخرى لسانية ، ولأنّ هذه القضية (المعطيات السياقية) لها تبعات كثيرة أهمّها على الإطلاق البحث في البنية والدلالة يمكن توضيح الإشكالية كالتالي:

كيف تتحدّد صلة المعطيات السياقية بمسألة إبانة المعنى من حيث صوغ القواعد والأحكام بناءً على تطبيقاتها المختلفة في الدرس اللغوي ؟ .

وتتفرّع عن إشكالية البحث جملة من التساؤلات والتي يمكن إدراجها فيما يلي:
ما المقصود بمصطلح (المعطيات السياقية) ؟، وما مدى تأثير المعطيات السياقية في إبانة المعنى؟ وما مدى ارتباط التقعيد للغة بموجب الالتفات إلى هذه المعطيات ؟ ، ما مدى تفاعل العناصر غير اللغوية (المعطيات السياقية) كالمتكلم والسامع في إنتاج الكلام وبنائه على الوجه الذي يحقّق الفهم والإفهام (التواصل) من جهة ؟ ، ومن جهة أخرى ما مدى تدخّل هذه العناصر في إعطاء الوظيفة الإعرابية للكلمة أو الجملة ؟ ، وكيف تساهم الإحاطة بها (المعطيات السياقية) في تبرير الحكم النحوي؟ ، ثم هل يمكن الاستفادة من النتائج المتوصّل إليها في إعادة صياغة الأبواب النحوية في ضوء نظرية للمعنى ؟.

ولأنّ من شأْن كلّ موضوع يقع محلّ دراسة وتمحيص أن يتوخّى السابر لأغواره تحقيق أهداف معينة ، تتحدّد أهداف هذه الدراسة فيما يلي :

- تبيين الترابط القائم بين التراكيب اللغوية المختلفة و مراعاة المعطيات السياقية.
- محاولة بيان وتأكيد أهمية معرفة المعطيات السياقية المختلفة ، ومدى مساهمتها في ضبط و توجيه الأحكام النحوية.
- الكشف عن ملامح نظرية المعنى في النحو العربي ، والوقوف على تطبيقاتها المختلفة.
- العودة إلى فهم الدراسات اللغوية فهْما صحيحا من خلال تقصّي الأسس المعنوية التي قامت عليها.
- إعادة قراءة التراث اللغوي العربي القديم بآليات وأدوات جديدة تتمثل في استثمار المنحى اللساني بما يجنّبنا إحداث القطيعة الابستمولوجية.

ولخصوصية الموضوع ، والذي يمتّ بصلة مباشرة لعلمي النحو والبلاغة (علم المعاني) ، في إطار أداء الوظيفة التواصلية بمقاربة لسانية ، وقفنا أمام مناهج بحث مختلفة تتلاءم مع الطبيعة المرنة التي مردّها تلك الخصوصية ؛ فاعتمدنا – في الغالب– المنهج الوصفي الذي قوامه رصْد مواقف كلّ من القدامى والمحدثين مع محاولة تفسيرها ، والتعرّض إليها بالشرح والتحليل ، إلى جانب استخدام المنهج الإحصائي ، وذلك من خلال دراسة منهج مدونة البحث والإستراتيجية المعتمدة في صوغ المؤلفات الثلاثة (الكتاب ، دلائل الإعجاز ، وشرح كافية ابن الحاجب) من حيث تتبّع الشواهد المستعان بها في ضبط الأحكام النحوية ... وغيره ، كما لا تخلو هذه الدراسة من عقْد المقارنات بين مختلف الفئات التي تناولت قضية المعطى السياقي وأثره الدلالي مثلما وجدناه عند

الأصوليين ، والبلاغيين ، والنحويين ، وذلك في إطار محاولة كشف مدى صلة إبانة المعنى بمعرفة هذه المعطيات.

على هذا تهيكل البناء العام للدراسة في خمسة فصول ؛ في الفصل الأول من هذه الدراسة (وصف المدونة مقاربة في الأطر المرجعية) تناولنا المنهج العام المعتمد في تأليف هذه الكتب الثلاثة من حيث المضمون ، التبويب،...وغيرها ، إضافة إلى عقْد مقاربة في الأطر المرجعية كالاشتراك في الحديث عن النظم ، ونوعية الخطاب.

أمّا في الفصل الثاني فكان التركيز على ضرورة مراعاة الضوابط التواصلية ، بدْءا من إعطاء لمْحة عامة حول واقع الدرس اللغوي باتجاهيه بين الشكل (البنية) والوظيفة بإمكانها أن تعين على توضيح مسار هذا البحث وحدوده ، ثم تناولنا مجموعة من المفاهيم ذات الأهمية القصوى والتي لاحظنا أنّ اللغويين القدامى والمحدثين عرضوا لها بدرجات متفاوتة من حيث التنظير أو التطبيق ومن هذه المفاهيم مفهوم أمن اللبس ، فأوضحنا أنه الغاية القصوى للاستعمال اللغوي ، ويليه الحديث عن مفهوم الفائدة كمطلب حيوي ؛ إذ يعدّ تحصيلها من الشروط التي يقتضيها التخاطب ، فمتى زالت (الفائدة) صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ ، وأخيرا أوضحنا معا لم القصدية إنتاجا وفهْما ، انتقلنا بعد ذلك إلى الحديث عن المقصود بالمعطيات السياقية المنطلقات التأسيسية والخصوصية لنستعرض الاهتمام بها عند القدامى والمحدثين ؛ عند الأصوليين ، وذلك من خلال تحديد وظيفة اللغة ، وأنواع الدلالة...وغيرها في ضوء الإبانة عن الأحكام الشرعية كما تناولنا أثر الجهود البلاغية في نظرية المعنى في إطار الحكم على النص ، وذلك من خلال تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء ، وتحديد أنواع الخبر باعتبار السامع ، إلى جانب الحديث عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، وتأثير العناصر السياقية في إنتاج الحدث الكلامي ...وغيرها، كما تحدّثنا عن اهتمام النحاة ببيان المعطيات السياقية وتطبيقاتها المختلفة كوسيلة هامة من وسائل التقعيد للغة.

أمّا عند المحدثين فتناولنا الأبعاد الدلالية في الدراسات اللغوية العربية، كما تناولنا النظريات اللسانية المختلفة من منطلق تبنّي المعطيات السياقية في درس اللغة بدْءا من النسق المجرّد إلى التداولية.

وفي الفصول الثلاثة اللاحقة حاولنا معالجة المعطيات السياقية من الوصف إلى التطبيق ؛ من خلال رصْد وإيضاح وإبانة صلة المعطيات السياقية بتحصيل المعنى بعد مقاربة المبادئ اللسانية

وذلك يتمّ بواسطة استقراء النصوص الواردة في الكتاب ، ودلائل الإعجاز ، وشرح كافية ابن الحاجب في الأبواب النحوية المختلفة ؛ حيث يُعنى بتتبّعها مع التعرّض إليها بالشرح والتحليل وملاحظة مدى ارتباطها بالتأدية النحوية (التحليل النحوي).

وككلّ مشروع بحث يتكئ على مجموعة من المصادر والمراجع التي تشكّل أرضية خصبة له فمِن المصادر الأساسية ؛ حازت على قصب السبق فيه المدونة المتمثلة في: "الكتاب" لسيبويه "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني ، و"شرح كافية ابن الحاجب" لرضي الدين الأستراباذي وكانت نعْم العون لها مراجع أخرى كـ: "اللغة العربية معناها ومبناها" لتمام حسان ، "دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة" لسعيد حسن بحيري ،" النحو والدلالة" لمحمد حماسة عبد اللطيف ، " استراتيجيات الخطاب" لعبد الهادي الشهري.

إنّ مثل هذه الدراسات التي تجمع بين قطبين كبيرين ؛ التراث اللغوي العربي من جهة والدراسات اللسانية الحديثة من جهة أخرى تبقى قليلة وأكثر صعوبة مقارنة بغيرها ، وعلى الرغم من اتساع المادة العلمية في هذا المجال فإننا حاولنا قدْر الإمكان المساهمة في إثراء البحث اللغوي من خلال إعطائه تلك الصبغة المتمثلة في الجمع الحكيم بين القديم والحديث .

ولا يجدر الادّعاء في عمل هذا المشروع بأننا جئنا بما لم تستطعه الأوائل ، فكلّ جهد فرْد لابدّ أن يتّسم بالتقصير ، وإنما نزعم بأنّ الموضوع المختار هو موضوع جديد يتواءم مع معطيات الفكر القديم ومعطيات الفكر الحديث تحقيقا للشمولية.

ولا يمكننا القول أيضا بأنّ هذه الدراسة قد بلغت درجة من النضج والاكتمال بحيث لا تترك مجالا للإضافة ، أو المناقشة ، أو التوجيه ، ولكن حسبنا أننا لم ندّخر جهدا في الوصول بها إلى أحسن صورة ، فعسى أن تكون بداية لبذْل المزيد من الجهود لإرساء معالم دراسة عربية أصيلة والله من وراء القصد.

في الختام هذه ثمرة جهدي فإن أصبت فيه وأحسنت فهو بتوفيق من الله جل جلاله، وإن كانت الأخرى فمن نفسي، وحسبي أني إنسان أصيب وأخطئ، كما أتقدم بشكري الخالص لمن كان وراء هذا الجهد أستاذي أحمد جلايلي، أدعو الله أن يحفظه ويسدد خطاه إنه سميع مجيب.

وحسبنا الجهد الصادق

الفصل الأول
وصف المدونة مقاربة في الأطر المرجعية

المبحث الأول: كتاب سيبويه بين الشمولية والحاجة إلى إعادة الترتيب

المبحث الثاني: النظم بين جدل الإعجاز وكفاءة التوظيف

المبحث الثالث: منهج الرضي الأستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب

المبحث الرابع:مقاربة في الأطر المرجعية

المبحث الأول: كتاب سيبويه بين الشمولية والحاجة إلى إعادة الترتيب:

تتنازع كتاب سيبويه حالتان في وصفه ؛ فهو يتميّز بالشمولية من جهة ، وبالحاجة إلى إعادة الترتيب من جهة أخرى ، وهاتان الحالتان توحيان بشيء من التعارض أو التناقض الذي يمكن التبرير له باختلاف الجهة بين المضمون والشكل.

المطلب الأول: الكتاب ممارسة خطابية تتمتّع بالشمولية:

إنّ كتاب سيبويه عبارة عن ممارسة خطابية تتمتّع بالشمولية أكثر ما يتجلّى ذلك من خلال تكامل مستويات التحليل اللساني من الصوت إلى الدلالة ، بالإضافة إلى ربْط مجال الصنعة النحوية بانتحاء سمْت كلام العرب في تأدية المعنى.

الفرع الأول: تكاملية مستويات التحليل اللساني:

يُعتبر كتاب سيبويه أهمّ مصدر يُعتمد عليه في دراسة اللغة بشتّى علومها ؛ إذ جمع بين طيّاته قضايا التركيب بدْءا من كونه فكرة تختمر في نفس المتكلم وتتّقد في ذهنه إلى حين صدورها في شكل أصوات تتألّف فيما بينها أبنية وجمل يرتبط استعمالها بمقتضيات الحال وملابسات مقامية مختلفة تُعين على اختيار تركيب دون آخر مشروطة تارة بإرادة المتكلم ، وتارة أخرى بعلْم المخاطب.

إذن كتاب سيبويه جاء جامعا لدراسة الأصوات ، والأبنية ، والجمل ، والدلالات ضمْن مقولتي الاستقامة والإحالة في استجلاء المعاني ، فمِن الممازجة بين المستويين النحوي والدلالي للعبارة اللغوية إلى توظيف دلالة الحواس ، ومن توجيه الدلالة إعمالا وإلغاءً إلى التفريق بين الدلالات النحوية المختلفة للكلمة الواحدة ، وبهذا "فاللغة عنده لم تكن تنفكّ عن ملابسات استعمالها ، ومقاييس اللغة عنده تستمدّ من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي كما تستمدّ من معطيات السياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي"[1].

إنّ المتفحّص لكتاب سيبويه يرى فيه الكثير من المسائل التي تستدعي الوقوف حيالها لاسيّما لغته ، ففي الكتاب تتكرّر عبارات واصفة بعينها كـ: الجيّد ، والعربي ...وغيره ، دون أن يُلجئه ذلك إلى تحديد أو بسط شرْح ، فتتراوح تلك اللغة بين البساطة إلى حدّ الابتذال ، وبين

[1] نهاد الموسى ، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ، دار البشير للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط2 (1408هـ 1987م) ، ص 101.

الغموض والإبهام حتى يُوقع في الغلط والوهم ، إلى جانب استخدام مصطلحات تثير الانتباه كـ: (الإجراء) لدلالة الاتباع في الحركة الإعرابية ، و(الوصف) في مقابل المعنى الصرفي أو النحوي أو الإخبار ، إضافة إلى مصطلح العلاج ومالا يدخله العلاج ...وغيره ، حيث يمتزج مفهوم المصطلح للفكرة النحوية مع حدودها أو تعريفها ، وبذلك تمثّل مرحلة تطوّرية في حياة المصطلح[1].

وكثيرا ما يطرح المسألة اللغوية ليُشبِعَها بآراء العلماء فيها واختلافهم في جزئياتها ، فقد يخطّئ هذا ، ويعارض ذاك ، ثم يعقّب بما يراه صائبا احتكاما إلى ما نطقت به العرب ، وقد يُحيل إلى المجال اللغوي الذي تكثر أو تغلب فيه المسألة ، فنجده يقول:(هذا في الشعر كثير ، وهذا النحو كثير في القرآن...) مما يدلّ على حسن استقرائه لمنظوم العرب ومنثورها ، "حتى عُدّ بكونه معيار العربية ، فلم يكن له فضْل الجمع وحده بل كان له فضْل التصنيف والتبويب والتعليل والترجيح والمناقشة والتفضيل بين الآراء"[2]، إنه دراسة واسعة في أساليب العربية وبنية مفرداتها عربية أو أعجمية تُشرّع للفظ باعتباره أداة خطاب ، وباعتباره وحدة غناء وترنيم[3].

لقد تنبّه سيبويه إلى أهمية الصوت اللغوي ، وكان على وعْي تامّ بأنّ دراسة الأصوات مقدّمة لابدّ منها لدراسة اللغة ، لذلك تناول بالوصف الصوت المنطوق ، فبيّن عدده وحدّد مخارجه وذكر الحروف الأصلية والفرعية ، المستحسنة والمستهجنة في القرآن الكريم أو الشعر مستأنسا بما سمعه عن العرب الثقاة[4]، كما نجد موضوعات علم الصرف كـ: الإدغام ، والإمالة ، والوقف ...وغيره ، فتكلّم عن حروف الزيادة وما يستتبعها من أغراض ، وتناول أبنية المصادر ، والأسماء والأفعال ، وأبنية المشتقات ، وجموع التكسير ، والتصغير ،"ومن ثمّ فإنّ سيبويه لم يقف عند حدود التعليل لبناء الكلمة ، وإنما تعدّاه إلى بيان المعنى الذي يدلّ عليه ذلك البناء ، وعلاقته بالمقام

---

[1] ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي ، **نظرية المعنى في الدراسات النحوية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ط1 (1427هـ 2006م) ، ص 56.

[2] ينظر: خديجة الحديثي ، **كتاب سيبويه وشروحه** ، دار التضامن ، بغداد ، العراق ، ط1(1967) ، ص 67-74.

[3] ينظر: علي النجدي ناصف ، **سيبويه إمام النحاة** ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، ص 143/142-154.ينظر أيضا: خديجة الحديثي ، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه** ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، العراق ، ط1 (1965) ، ص 60-68.

[4] ينظر: مهين حاجي زاده ، **دراسة أراء سيبويه الصوتية في ضوء البحث اللغوي الحديث** ، مجلة التراث الأدبي ، السنة الثانية دمشق ، سوريا ، العدد5 ، ص 63.

وطبيعة المقال"[1]،"وعلى هذا النحو لا يحيط سيبويه بأبنية اللغة النحوية والصرفية فحسْب بل يمدّ بحثه إلى كلّ مظنون في التعبير ، وكلّ صيغة ممكنة"[2]، من أجل الوصول إلى المعنى في إطار الاستعمال، "وعلى الأعراف بين دراسة اللغة في مجالها الذاتي ودراستها في المجال الخارجي يتجاوز سيبويه التحليل الشكلي للتراكيب النحوية والأبنية الصرفية ، ويتّخذ المعنى ملْحظا ثابتا في وضع المعايير وتقرير القواعد ورسْم الحدود بين الصواب والخطأ"[3].

وهكذا ارتبط البحث في أبنية المفردات والتراكيب في اللغة عند سيبويه بوضع القواعد التي تضمن سلامتها ،"مُلفِتا إلى العلاقة الوثيقة التي تربط بين القواعد والمعاني البلاغية مُنتجِيا في كلّ ذلك أساليب العرب وسُننها في الكلام ، فسيبويه لم يكن يخطر بباله التفريق بين ما هو نحوي وصرفي وبلاغي ، وكأنّه أدرك أنّ كلّ هذه العناصر مجتمعة تمثّل نظاما لغويا متآخذا ليس من المفيد بحْث عنصر من عناصره بمعزل عن الآخر"[4].

الفرع الثاني: بين الصنعة النحوية وانتحاء سمْت كلام العرب:

ننطلق في تبيان العلاقة من سؤال جوهري: هل الصنعة وسمْت كلام العرب مفهومان مترادفان أو متعارضان بالنظر إلى تأدية المعنى؟.

تحتكم قواعد العربية إلى قانون أكبر(هكذا قالت العرب) ، وهذا أمْر نجده واضحا في صفحات كتاب سيبويه ،"فإننا لا نجد قاعدة سجّلها سيبويه أو حكْم يُلقى إلا ومعه برهانه من كلام العرب الموثوقة وأشعارهم"[5]، مما يؤيّد مقولة أنّ النحو "نشأ فنّا قبل أن ينشأ عِلْما ؛ أي إنّ

---

[1] أحمد سعد محمد ، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي** ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر ط2(2009) ، ص 228.ينظر أيضا : نهاد الموسى ، **الوجهة الاجتماعية في منهج (سيبويه) في كتابه** ، ضمن 16مقال عن سيبويه ، إيران (1353) ، ص 314.

[2] عبد الفتاح لاشين ، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر** ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، ط (1980) ، ص 32.

[3] نهاد الموسى ، **الوجهة الاجتماعية في منهج (سيبويه) في كتابه** ، ص312(بتصرّف).

[4] أحمد سعد محمد ، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي** ، ص 37.

[5] عبد العزيز عبده أبو عبدالله ، **المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل** ، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ، ليبيا ، ط1(1982) ، القسم الأول ، ص 236(بتصرّف).

هذه الطرق الخاصة للأداء قد التزمت باطّراد في تراكيبها وأساليبها ومرنت عليها ألسنة العرب وتمكّنت من طبائعهم قبل أن توضع لها القواعد النحوية المجرّدة وضعا علميا "[1].

إنّ سيبويه يؤثر دائما استعمال العرب لكلامها من خلال تعليلاته ، أو ترجيحاته ، "فتعليل سيبويه لم يتعدّ أنّ ذلك الأسلوب قبيح ولم يُعرف عند العرب ، ويقولون:(اقتل نفسك) بدل (أقتلك) تعليل مباشر مرتبط بالاستعمالات اللغوية لا أثر فيه لمنطق أو لفلسفة"[2]، وكذا ترجيحاته فهذا أخفّ ، وهذا أثقل...وغيره ، "فالمنبع الذي يستمدّ منه هو كلام العرب فلم يتركوا مما ائتلف منه ومما اختلف شيئا إلا أثبتوه ونبّهوا عليه"[3].

"فسيبويه لم يُرِد بكتابه ذلك النحو الشكلي الذي اقتصرت مهمّته على أواخر الكلمات إعرابا وبناءً ، وإنما أراد به انتحاء سبل العرب في بنية ألفاظها وأساليبها ، وما يستتبعه المقام ومقتضى الحال من تقديم ...فنحو سيبويه نحو تكويني يهتمّ بالتراكيب ومباني الألفاظ واختلافها باختلاف معانيها"[4]، مما يدلّ على ذلك اختلاف الحركات لاختلاف الدلالات ، فقد يوغل سيبويه في تطبيق نظرية العامل ، وتكون الفتحة عنده إشعارا بعامل من الفعل(صبرا ،شكرا) ، وتكون الضمة إشعار بعامل من الاسم(صبر ، شكر)، غير أنه لا يقف عند ذلك ، ونراه يلتمس للفتحة وما يستكن وراءها من دلالة الحدوث في الفعل، ويلتمس للضمّة وما تشي به من دلالة الثبوت في الاسم تفسيرا في مذهب الاستعمال ، وإذ هو لا يرى في كلّ منها وجها في الإعراب متميّزا وحسب ، بل يرى في كلّ منها وجها في الاستعمال متميّزا ، وموقفا اجتماعيا متميّزا في آن معا[5] فترتبط أصوات معينة بدلالات معينة يكشف عن تلك العلاقة أنّ "حركات الإعراب تصبح هي الواصلة بين المستويين الصوتي والنحوي ، وحروفه هي ملتقى المستويين الصرفي والنحوي"[6]، وأمثلة ذلك كثيرة في كتاب سيبويه مما سنشير إليه في مواضع لاحقة من هذه الدراسة .

---

[1] حسن عون ، **اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة** ، مطبعة رويال خلف ، الإسكندرية ، مصر ، ط1 (1952) ص 78.

[2] أحمد سليمان ياقوت ، **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (2003)، ص69.

[3] عبد العزيز عبده أبو عبدالله ، **المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل** ، ص 224/223(بتصرّف).

[4] أحمد سعد محمد ، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي** ، ص 213.

[5] نهاد الموسى ، **الوجهة الاجتماعية في منهج (سيبويه) في كتابه** ، ص 317/316.

[6] أحمد سليمان ياقوت ، **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم** ، ص 57.

"وعلى هذا لم تكن الصنعة وما يستلزمها من القياس والعلل لتصْرِف سيبويه عن هدفه الأسمى وهو انتحاء سبيل العرب في كلامها والإلحاح على جانب المعنى والدلالة محتكما في ذلك إلى مقياس الحسن والقبح وذوْق العربية في صوْغ أساليبها فما وافق ذلك قَبِلَه واستحسنه ، وما خالفه فإنه يردّه ويستقبحه"[1]، فـ"الجهاز الوصفي الذي اعتمده سيبويه لم يكن جهازا إعرابيا يعتمد البنية العاملية اعتمادا خالصا ، بل كان جهازا يعتمد المعنى منطلقا وآخرا ، فالصيغة قد تناسب المعنى فيعتدّ بالصيغة والمعنى ، والصيغة قد لا تناسبه فيغلّب المعنى ويعتدّ به دونها ، إذن فالجهاز الوصفي يجمع بين قواعد البنية العاملية الإعرابية والمقتضيات الدلالية المعنوية"[2].

المطلب الثاني: هل يحتاج كتاب سيبويه إلى إعادة ترتيب؟

اختلفت ردود الباحثين حول منهج سيبويه في الكتاب بين اتباع منهج خاص ، وبين انعدامه مما يثير جدلا كبيرا يجعل التساؤل حول الحاجة إلى إعادة الترتيب في أبوابه تساؤلا مشروعا.

الفرع الأول: جدل حول المنهج:

تقول خديجة الحديثي:"لا يسير في ترتيب أبوابه وفصوله ترتيبا منطقيا سليما ، فهو يقدّم أبوابا من حقّها أن تتأخّر ، ويؤخّر أبوابا من حقّها أن تتقدّم ، ويضع فصولا في غير موضعها"[3]، مرجعة هذا الخلط إلى سببين:[4]

– أنّ ترتيب النحو النهائي لم يكن قد تمّ في زمانه ، ولم تحدّد المصطلحات بعد أو يُعرف معناها الدقيق ، يضاف إلى ذلك أنّ سيبويه شقّ طريقا جديدا لم يذللّه أحد قبله.

– أنّ سيبويه لم يضع كتابه الوضع الأخير وبصورته النهائية ، وإنما كان إلى أواخر أيامه يزيد وينقص فيه بدليل أنه ما قرأه عليه أحد في حياته ولا قرأه على أحد ، ولأنّ بعض أبوابه ما تزال لم تستقر بعد ولتوزيعه بعض الموضوعات في عدّة أبواب ، وليس في كتابه مقدّمة كالمقدمات توضّح سبب تأليف الكتاب والغرض منه ، وليس فيه خاتمة.

---

[1] أحمد سعد محمد ، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي** ، ص 220.

[2] محمد الشاوش ، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية** ،سلسلة اللسانيات ، كلية الآداب ، منوبة ، تونس ط1(2001) ، مج14 ، ج2 ، ص1183/1182.

[3] خديجة الحديثي ، **كتاب سيبويه وشروحه** ، ص 88.

[4] المرجع نفسه ، ص 96 (بتصرّف).

هذا ما جعل حسن عون –فيما نقله مازن المبارك– يرى " أنّ سيبويه –كما يبدو– لم يكن راضيا تمام الرضا عن صنيعه في هذا الكتاب ، بالرغم ممّا فيه من غزارة المادّة وشمول النظر ، وبالرغم كذلك ممّا ظهر له من مكانة رفيعة في نفوس العلماء ، وكأنّه كان يلمح فيه نقصا ويودّ أن يضيف إليه ويهذّب فيه ويفصّل القول في أبوابه حتّى يصل به إلى الدرجة التي يرضى فيها عن نفسه ويتمنّاها لكتابه"، ثمّ يورد أدلّته على ذلك بقوله:" ومالنا نذهب بعيدا متلمّسين الأدلّة من محتويات هذه الأبحاث ، وقد ترك سيبويه هذه الأبحاث في شكل مسوّدات دون أن يُعنوِن لها أو يضع لهذا الكتاب اسما يشير إليها ويدلّ عليها"[1]، ثم نراه في مواضع أخرى يوضّح آراء الباحثين يقول:" لقد تحدّث الباحثون كثيرا عن منهج سيبويه في كتابه ؛ ونكاد نحصل على إجماع منهم أنّ الكتاب خالٍ من منهج ، وأنّ ما جاء فيه من فصول وأبواب مضطرب لا تجمعه وحدة ، ولا تربط بين أجزائه رابطة"[2]، ليدلّل على ما يخالف ذلك من خلال تقسيم مباحث الكتاب النحوية والصرفية، بقوله: "أنّ تخطيطا للعمل اللغويّ في هذا الكتاب كان ماثلا بوضوح في ذهن المؤلّف وأنّ معالم منهج واضح كانت تفرض عليه السير بيقظة وحذر في طريق التأليف ، وحسْبه أنْ يضع النحو وقضاياه في جانب من كتابه ، ويضع الصرف وقضاياه في جانب آخر"[3]، وليقرّر آخرا بوجود المنهج عند سيبويه، يقول: "ورغم ما قيل عن اضطراب المنهج لدى سيبويه أو انعدامه واعتمادا على قراءتنا المتأنية لهذا الكتاب خلال ما يزيد على خمسة عشر عاما نقرّر في طمأنينة أنّ سيبويه كان متمثّلا لما يضعه في هذا الكتاب واعيا لما يكتبه فيه ، مخطّطا لقضايا الدرس النحوي تخطيطا يكشف عن رؤية واضحة وينبئ عن إدراك وإلمام لصورة الموضوع الذي وقف نفسه لأجله من ناحية الشكل ، ومن ناحية المضمون بالرغم من سعة المادّة التي كانت بين يديه وامتداد أبعادها"[4].

[1] مازن المبارك ، **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه** ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط2 (1995)، ص 114(الهامش).

[2] حسن عون ، **تطور الدرس النحوي** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ط(1970) ، ص 33.

[3] المرجع نفسه ، ص 34.

[4] المرجع نفسه ، ص 40.

ويؤكّد فاضل السامرائي انعدام المنهج في كتاب سيبويه مستدلاّ بأنّ" مجرّد النظر في ثبت الكتاب يثبت أنّه ليس هناك في ذهن صاحبه خطّة واضحة يسير عليها، وكلّ ما استطاع أنْ يعتذر له الأستاذ علي النجدي عن هذا الخلط أنّه قال:" ومن يدري لعلّ مرجع الأمر في ذلك إلى اختلاط أوراق الكتاب من بعد صاحبه"[1]، فعذْر النجدي غير مقبول ، ولا مستساغ ، كما أنّ مجرّد النظر في ثبت الكتاب غير كافٍ للتدليل على عدم وجود المنهج .

في حين يشير تمّام حسّان إلى وجود منهج بقوله:"إنّ كتاب سيبويه كان في مادّته نتاج ذلك العصر أكثر ممّا كان نتاج سيبويه ، ولكنّ فضْل سيبويه يتّضح في بسط المادّة وفي التبويب"[2].

الفرع الثاني : في محاولة لإعادة الترتيب:

والذي أراه أنّ كتاب سيبويه بحاجة إلى إعادة ترتيب أبوابه ليس على أساس(المرفوعات المنصوبات ، المجرورات) كما فعل المتأخّرون ، بل ترتيب يستهدف المضمون مع المحافظة على الصورة العامة للكتاب ؛ بمعنى أنه ترتيب لا يغيّر من صورة الكتاب التي وصلت إلينا جذريا ، وإنما يتماشى مع تلك الفترة التي أُلّف فيها، ودون الاكتفاء بالوقوف على الجدل حول وجود المنهج وعدمه عند بعض الباحثين ، وما هذه إلا محاولة نابعة من قراءتي المتكرّرة للكتاب ، وهذا بيانه:

– حاول سيبويه في ترتيبه أن يراعي قضية الأصل والفرع ، فبدأ بباب الفاعل ؛ لأنّ الجملة الفعلية هي الأصل ، فتحدّث عن الفعل اللازم المبني للمعلوم ولغير المعلوم ، ثم المتعدي إلى مفعولين وإلى الثلاثة اقتصارا أو اختصارا ، بعدها انتقل إلى الفرع بحديثه عن (كان وأخواتها) التي تدخل على الجملة الاسمية ، والتي تتفرع عنها أبواب أخرى كـ: باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل(التعجّب) ، باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل[3].

– استعان سيبويه في ترتيبه بمراعاة المعنى التقسيمي (اسم ، فعل ، حرف)، فميّز بين أنواع الكلم من خلال ما ينتصب من المصادر والأسماء .

---

[1] فاضل صالح السامرائي ، **الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري** ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، العراق ، ط1(1971) ص 32. ينظر أيضا: علي النجدي ناصف ، **سيبويه إمام النحاة** ، ص 185.

[2] تمام حسان ، **اللغة بين المعيارية والوصفية** ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط4 (1421هـ 2001م)، ص 160.

[3] ينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، تح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط3(2006) ، ج1 ، ص 72- 108.

– أنه ترتيب يراعي كيفية الانتقال من الكلّ إلى الجزء ، فمِنْ موضوعات النحو وما يتعلّق بجهة الإسناد ومكمّلاته إلى موضوعات الصرْف وما يتعلّق بالأبنية ، ثم الأصوات بين تأدياتها وتنوّعاتها وهو انتقال من المركّب إلى البسيط، أشبه ما يكون بنجوم قطبية ثابتة يُهتدى بأضوائها*"، "فقد جمع سيبويه النحو والصرف ، ولكنّه جعل لكلّ مكانه منه لا يُشركه الآخر فيه أو يكاد ، وبدأ بالنحو وثنّى بالصرف صنيع من يراهما عِلمين عددا وموضوعا وعِلما واحدا قصدا وغاية"[1]، فهذا الأساس يجعل من ترتيب سيبويه ترتيبا منطقيا يدلّ على عقليته التنظيمية كما جاء في وصف خديجة الحديثي[2].

– إنّ نظرة بسيطة لهذه الأبواب: باب التثنية ، باب التصغير ، باب علم حروف الزوائد ، تكشف عن غياب الترتيب تماما ، فيُدرج الجمع ضمن مباحث التثنية ، ويدرج ضمن باب التصغير الترخيم كما نجد أنّ باب عدّة ما يكون عليه الكلم يفترض أن يكون ضمن الأبواب الأولى التي تعتبر مقدّمة الكتاب لا في نهايته.

– يميل بعض الباحثين إلى القول بتأثير نظرية العامل في الترتيب[3]، وهذا إن بدا واضحا في ثنايا الكتاب إلا أنه أيضا لا يقصي المعنى ولا البنية ، ولا المتكلم والمخاطب في إيراد المادة النحوية وتصنيفها ، مما يعكس ترتيب أبواب مقدمة الكتاب كذلك ؛ يعني ذلك أنّ سيبويه في نظريته اللغوية يرى بأنّ لا إمكانية لإدراك الأحكام النحوية بمعزل عن المحتوى الدلالي الذي يفترض متكلمين ومخاطبين وسياقات مختلفة بأيّ حال من الأحوال.

وفي الجدول التالي موضع بعض الأبواب النحوية تقدّما أو تأخّرا كما هو مبيّن أدناه:

الباب	موضعه
– باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعا لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك. – باب الأمر والنهي.	– باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدّم أو أخّر ، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم.

* ينظر: خديجة الحديثي ، **المدارس النحوية** ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن ، ط3(2001) ، ص 82.ينظر أيضا: شوقي ضيف ، **المدارس النحوية** ، ص 61/60.

[1] علي النجدي ناصف ، **سيبويه إمام النحاة** ، ص 175(بتصرّف).

[2] ينظر: خديجة الحديثي ، **المدارس النحوية** ، ص 83.

[3] شوقي ضيف ، **المدارس النحوية** ، ص 64.

– باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي. – باب مالا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره.	
– باب ما يكون المصدر فيه حينا لسعة الكلام والاختصار. – باب ما ينتصب من المصادر على إضمار فعل غير مستعمل إظهاره. – ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره. – ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره.	– باب من المصادر جرى مجرى فعل المضارع في عمله ومعناه.
– باب ما ينتصب على الأمر والتحذير	–باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل ليستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل.
– ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي.	– باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل في غير الأمر والنهي.
– ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم.	– الأفعال التي تستعمل وتلغى.
– باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه.	– باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحبس وأشباهه.
– باب الرفع فيه وجه الكلام وهو قول العامة.	– باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الأمة .
– ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة. – ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على المبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على المبتدأ.	– ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة.

– ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة.	– ما ينتصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام.
– ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفا للأول ولا عطفا عليه.	– ما ينتصب على التعظيم والمدح .
– باب غير .	– ما يكون إلا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير.
– باب ما يكون مبتدأ بعد إلا. – ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم.	– باب الابتداء.
– من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة المصدر.	– الحروف التي تضمر فيها أن.
– الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل.	– ما يعمل في الأفعال فيجزمها.
– أم لمَ دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف.	– باب أم منقطعة.
– وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء.	– باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء.
– تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع الذي تلحق له الواحد واوا أو نونا.	– باب ما ينصرف في المذكر البتة مما ليس في آخره حرف التأنيث.
– باب تحقير بنات الخمسة.	– باب تصغير ما كان على خمسة أحرف .
– التضعيف في بنات الواو. – التضعيف في بنات الياء.	– هذا باب التضعيف.

وقفة: إنّ حاجة الكتاب إلى إعادة الترتيب ما هي إلا ضرورة تدعو إليها شمولية موضوعاته ، فلا يعاب عليها سيبويه ؛ إذ إنّ مذهبه قائم على الاتساع ، ومن ثمّ يؤكّد نجاحه في عقلنة قواعد العربية من جهة ، ومن جهة أخرى يواكب الحركة التطوّرية ، فلا يمكن القول بأنه يمثّل البداية التي من شأنها أن تأتي على نحو من عدم الوضوح والاكتمال بل جاء على درجة عليا من درجات الرقيّ العلمي[1].

[1] ينظر:حسام البهنساوي ، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث في اللغة** ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط(1994) ، ص 46.

المبحث الثاني: النظم بين جدل الإعجاز القرآني وكفاءة التوظيف:

لا أحد يستطيع أن ينكر كفاءة عبد القاهر في توظيف المبادئ المشكّلة لدعائم نظرية النظم[1]، بوصْفها مناط فكرة الإعجاز القرآني ، وبذلك إظهارها مظهرا متميّزا على الساحة اللغوية صحيح أنّ فكرة النظم قد عُرفت قبله بزمن يمتدّ تأريخه إلى أرسطو والهنود-كما تذكر بعض المصادر-*، لكن ما يهمّنا الكشف عن الأسرار الفنية المكتنزة فيها بشيء تحدوه من الدقة والاستقصاء في تلمّسها.

وبعد أن ثبت أنّ المتتبّع للتراث اللغوي العربي يجد مفهوم فكرة النظم قد نطقت به الألسنة على مختلف اتجاهاتها (نحوا ، وبلاغة ، تفسيرا ، وعلم أصول) من خلال دراسة الكلام وتحليله بما يحدث فيه من تقديم أو تأخير ، وحذف أو ذكر، وفصل أو وصل...وغيره ، فالحاجة إذن إلى الوصف المفيد يكتسب أولوية من البحث في أصول التأسيس مع مراعاة ما لذلك من قيود منهجية .

لقد انتفع الجرجاني بجهود السابقين في وضع نظريته ،- ليس في ذلك أدنى شكّ - والجرجاني نفسه يعترف بهذا الأمر صراحة ؛ فلا يدّعي أنه أوّل من طرق باب النظم ، يقول في معرض بيان أهمية النظم: «وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره والتنويه بذكره وإجماعهم أنْ لا فضْل مع عدمه ، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له ، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ ، وبتّهم الحكم بأنه الذي لا تمام دونه ، ولا قوام إلا به ، وأنه القطب الذي عليه المدار والعمود الذي به الاستقلال»[2].

فعبد القاهر يمثّل نقطة الذروة في الحديث عن نظرية النظم العربية ، فلم تأت آراؤه حول النظم من العدم ، بل كانت تتويجا لاجتهادات البلاغيين والنحاة من قبله ، بعضهم دخل في دائرة

---

[1] ينظر: سعيد حسن بحيري ،**دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة** ، مكتبة الآداب ، القاهرة ،مصر ط1(2005)، ص 172.

* ينظر: وليد مراد ، **نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني** ، دار الفكر ، دمشق سوريا ، ط1(1983) ، ص 56 وما بعدها . أحمد مطلوب ، **عبد القاهر بلاغته ونقده** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ط1 (1973) ، ص 51 وما بعدها.

[2] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، اعتنى به علي محمد زينو ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط1(1426هـ 2005م) ، ص 76.

مفهوم النظم دون أن يذكر المصطلح ، وبعضهم الآخر ناقش المفهوم واستخدم المصطلح[1].

غير أنّ الذي يميّز النظم قبل الجرجاني كونه لم يرقَ إلى مستوى النظرية ، ولم يكن محيطا بألوان البلاغة كافة ، ولم يشمل جميع التعبيرات ، وإنما كان نتفا مفرّقة هنا وهناك لا يجمعها رابط ولا ينظمها سلك[2]، يقول شفيع السيد في هذا الصدد:"...أمّا الذي منح فكرة النظم صبغة جديدة جعلت منها بحثا عميقا في العلاقات الممتدّة المتداخلة بين مفردات التركيب ، ولونا من الدراسات الأسلوبية انبثق عن العربية بخواصّها وأنماط بنائها فهو عبد القاهر الجرجاني"[3].

فمِن المؤكّد أنّ ما كتبه نحاة العرب منذ سيبويه في خصائص التعبيرات النحوية شيء يفوت الحصر ، وأنّ عبد القاهر أفاد مما كتبوه فائدة كبرى في دراسته التي انتهت إلى وضع نظريته في المعاني الإضافية وصور الأداء النحوية للكلام ، أو بعبارة أخرى في النظم والخواصّ التركيبة للعبارات[4].

لقد أحاط الجرجاني بجهود من سبقه من العلماء في تفسير الفصاحة أو النظم ، وردّ إعجاز القرآن إليه ، وناقشهم في ذلك مناقشة واعية تكشف عن قدرة فذّة في الجدل والحجاج، ثم خلص إلى نظرية متكاملة في النظم ضمّنها كتابه الرائد دلائل الإعجاز ، يمكن بها الوصول إلى الأسس التي يفضل بها كلام كلاما ثم يتعاظم هذا الفضل ويزداد حتى يصل إلى الغاية التي لا تُدرك ، وهي الإعجاز ، فوضع بذلك أساسا موضوعيا لنقد الأدب نقدا تحليليا معلّلا ، وقفز به إلى المنهجية المنضبطة حتى إنك لتجده يصل بعقله النافذ وذوقه الرفيع وإحساسه المرهف وقدرته البارعة على النقد والتحليل والتعليل إلى ما وصل إليه النقاد وعلماء اللغة المحدثون[5].

هكذا تحدّدت نظرية النظم على يد عبد القاهر دون غيره ؛ و يبقى له فيها بلا منازع فضْل التنظيم والتطبيق[6]، ومن هنا تبدو أهمية هذه النظرية من عدّة جهات:

---

[1] ينظر: عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية**، عالم المعرفة ، الكويت، يناير1978، ص 228.

[2] ينظر:عبد القادر حسين ، **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ط(1998) ، ص 366.

[3] شفيع السيد ، **البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقييم** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، د ط ، ص 67.

[4] ينظر:شوقي ضيف ، **البلاغة تطور وتاريخ** ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط9 ، ص 167.

[5] ينظر:محمود أحمد نحلة ، **في البلاغة العربية ، علم المعاني** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ط(2002) مصر ، ص 19.

[6] ينظر: المرجع نفسه ، ص 21.

– أنها كانت تركّز على مقتضيات علم النحو وعلى مراعاة أصوله و قوانينه مما جعلها معتمَدة لتناول كلّ ضروب الكلام بما فيها تلك التي لا تقصر الهدف من اللغة عند مرحلة استيعاب المعنى وإدراك الغرض، وذلك حين ربطت اللغة بظروف الحال والمقام ولاسيّما المقام الاجتماعي، وبالمعنى بكلّ صوره.

–أنها أدّت إلى النفاذ في صميم العلاقة بين المتكلم والكلام الذي ينتجه ، فقد طرح الجرجاني هذه القضية مؤكّدا أنّ نسبة الكلام إلى صاحبه لم تكن من حيث هو كلم وأوضاع لغة، ولكن من حيث توخّى فيها النظم .

– أنها كشفت عن علاقة المتكلم بالمتلقي من خلال شبكة العناصر المكوّنة للحدث الكلامي من متكلم ونص، ومقام يمثل صلة التواصل بين المتكلم والمخاطب، فالكلام لا تحدّده مقاصد المتكلم وحسب، و إنما تتدخّل مقاصد المتلقي لتوجّه آلية الكلام، وتربطه بما يسمى المقام؛ إذ ينطلق الكلام من المتكلم ليتفاعل مع معطيات قد استقرت بين المتحاورين[1].

المطلب الأول: من صراعات الهوية إلى الصحة والمزيّة:

كان لصراعات الهوية الأثر البالغ في تحديد مسار الدراسة اللغوية ، فاتجهت نحو العناية بالنظم ووضع ضوابط وشروط تضمن مستويين من مستويات التحليل: المستوى الشكلي ، والمستوى الفني الجمالي ، في ثنائية متوازية إلى حدّ بعيد تتمثل في الصحّة والمزيّة .

الفرع الأول: كتاب "دلائل الإعجاز" وصراعات الهوية:

ظهر كتاب دلائل الإعجاز في ظروف خطيرة تداعت فيها ظاهرة التشكيك في الإعجاز القرآني أهو للفظ أو للمعنى ، واستفحلت فيها المنافسة بين النحو والمنطق على نحو يُؤذن بانعطاف يُخرج النحو عن غايته الأصلية .

أولا: ظاهرة التشكيك في الإعجاز القرآني: يبدو أنّ ظاهرة التشكيك هي قضية لم تُحسم بعد في رأي الجرجاني على الرغم من الجهود التي بُذلت قبله في إرساء قواعد تبيّن مظاهر الإعجاز

[1] ينظر:ابتسام أحمد حمدان ، **أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند الجرجاني** ، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها جامعة سمنان ، إيران ، العدد3 ، (2010) ، ص 27/26.

القرآني ، فبدأ وأعاد القول في أنّ الإعجاز لا يكمن في اللفظ وحده ، و لا في المعنى وحده ،و إنما كمن في النظم[1].

إنّ كتاب "دلائل الإعجاز" كما أراد له صاحبه قد جعل من مسألة البحث في الإعجاز أساسا جوهريا ، فانبرى بالرفض وإقامة البديل على النحو التالي:

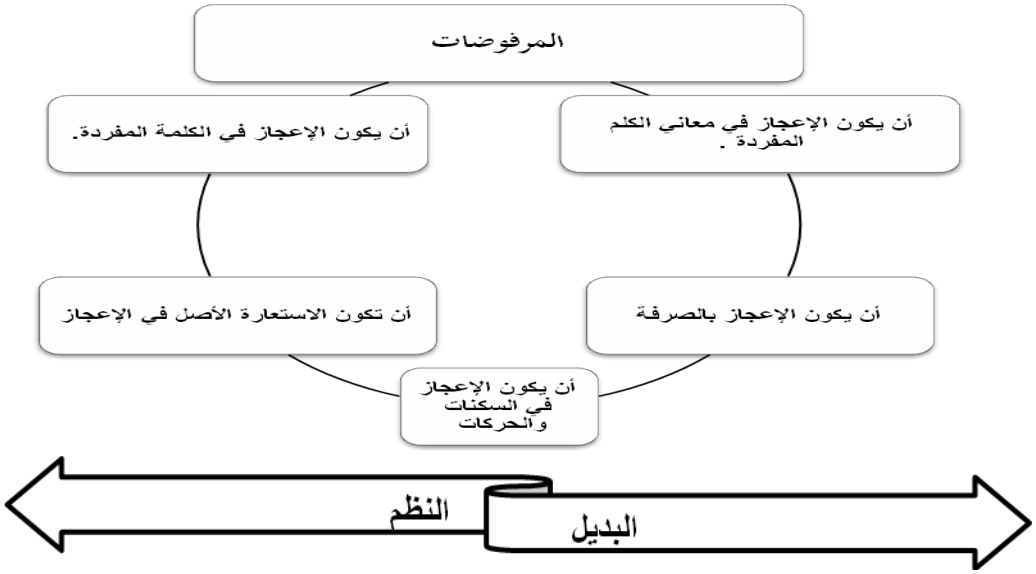

ثانيا:حدود الانتصار(المنطق والنحو): تُحيل المناظرة التي جرت بين متى بن يونس والسيرافي إلى قيام صراع ميادين تصادمت فيه حدود الانتصار بين المنطق والنحو ؛ من حيث العناية باللفظ أو المعنى؛ فـ"المنطق يبحث عن المعنى والنحو يبحث عن اللفظ ، فإن مرّ المنطقي باللفظ فبالعرض وإن عثر النحوي بالمعنى فبالعرض ، والمعنى أشرف من اللفظ ، واللفظ أوضع من المعنى"، ومن حيث معرفة صحيح الكلام من سقيمه، ومن حيث حاجة النحوي الشديدة إلى المنطق دون الآخر، ومن حيث كون" النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية، وأنّ المنطق نحو لكنّه مفهوم باللغة"، وبالتالي استجلاء معاني النحو المنقسمة " بين حركات اللفظ وسكناته، بين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخّي الصواب في ذلك وتجنّب

[1] ينظر :عبد العزيز عبد المعطي عرفة ، **قضية الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين البلاغة العربية** ، عالم الكتب ، بيروت لبنان ، ط1(1958) ، ص 572/571.ينظر أيضا على سبيل المثال :عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص47-50-57-64-89-281-294-341-396.

الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد ، أو مردودا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم"[1].

هذا الانتصار لأحد الطرفين كان مسألة جوهرية ناقشها الجرجاني ، فقام بتحطيم ثنائية (لفظ ومعنى) ، وجعل منهما وجهان لعملة واحدة ، هي نظرية النظم ؛ فالنظم لا يقتصر على المعنى مجرّدا ، ولا على اللفظ مجرّدا، "ومهما يكن من شيء فقد انتفع عبد القاهر في نظريته في النظم أيمّا انتفاع بما تراءى له من صلة المنطق باللغة من ناحية ، ومن صلة النحو بالمنطق من حيث إنه بمثابة منطق خاص باللغة من ناحية أخرى ، واستغل عبد القاهر ذلك إلى أقصى حدّ في بيان وضع اللفظ وقيمته بالنسبة إلى المعنى ليخرج من حسيّة الكلام "[2].

ثالثا: قناعة الزهد الخاطئة: يُعتبر الزهد في الشعر– وهو من أرقى مستويات الفصاحة – والزهد في النحو – تارة بسبب مسائل التصريف العويصة الموضوعة للدُربة ، أو لاعتباره فضول قول متكلّف– ولحوق الضيم وسوء الاعتقاد بهما لهُو من القناعات الخاطئة التي ما انفكّ الجرجاني يعالجها ويناقض دعاوى من كرّه الاشتغال أو الاستدلال بها ،يقول: «أمّا الشعر فخُيّل إليها أنّه ليس فيه كثير طائل وأن ليس إلا مُلحة، أو فكاهة أو بكاء منزل، أو وصْف طلل، أو نعت ناقة أو جمل، أو إسراف قول في مدح أو هجاء، وأنه ليس بشيء تمسّ الحاجة إليه في صلاح دين أو دنيا. وأمّا النحو فظنّته ضرْبا من التكلّف، وبابا من التعسّف، وشيئا لا يستند إلى أصل، ولا يعتمد فيه على عقل ، وأنّ ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب، وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ ، فهو فضْل لا يُجدي نفعا، ولا تحصل منه على فائدة، وضربوا له المثل بالملح»[3].

إنّ الزهد في النحو واحتقارهم له قد وصفه الجرجاني أحسن وصف ، فهو" أشبه بأن يكون صدّا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه، ذاك لأنهم لا يجدون بدًّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه، إذ كان قد عُلم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه. والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه. ولا يُنكِر

---

[1] ينظر:أبو حيان التوحيدي ، **الإمتاع والمؤانسة** ، تعليق غريد الشيخ محمد، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ط(2007) ، ص 70 –74.

[2] درويش الجندي ، **نظرية عبد القاهر في النظم** ،مكتبة نهضة مصر ، مصر ، ط(1960) ، ص 50.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 25.

ذلك إلا من يُنكِر حسّه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه"[1]، فالدلائل هو بمثابة ردّة فعل قوية على ظاهرة فصل النحو عن المعنى وقصره على الشكل الإعرابي[2]، مما جعله يمثّل مرحلة جديدة في تاريخ علوم اللغة العربية ، وهي مرحلة تأكيد الوظيفة الإبلاغية للغة عن طريق ربط البلاغة بالنحو[3].

وقفة: على الرغم من أنّ الجرجاني قد أعطى للنظم أهمية قصوى في كشف الإعجاز جعلته يُفرِد لها كتابه يشرحها ويُحيط بدقائقها ويُنافِح عنها منافحة العارفين ، فهو يُنبِئ منذ البداية بصراعات الهوية يكفل إعادة مرجعيتها البحث عن علاقة معاني النحو وأحكامه ووجوهه في تعلّق الكلم بعضها ببعض بالنظم من جهة ، وبإعجاز القرآن من جهة ثانية ، وذلك ليردّ على المشككين في أمْر هذه العلاقة بحجّة أنّ هذه الوجوه والمعاني معروفة ومشاعة بين كلّ العرب[4].

الفرع الثاني: سلطة النظم بين الإعجاز ومعاني النحو:

يستمدّ النظم سلطته من كونه يربط بين الإعجاز ومعاني النحو؛ فالنظم هو مناط فكرة الإعجاز القرآني، وأداة من الأدوات الموصلة إليه ، وهو يقوم في نفس الوقت على توخّي معاني النحو ، فليس النظم شيئا غير توخّي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم.

أولا: تقرير طبيعة الإعجاز: يقرّر الجرجاني طبيعة الإعجاز في سؤال جدلي ملحّ يحتاج إلى إجابة عماذا عجزوا؟أعن معانٍ من دقة معانيه وحسنها وصحّتها في العقول ؟ أم عن ألفاظ مثل ألفاظه؟ فإن قلتم : عن الألفاظ فماذا أعجزهم من اللفظ ، أم ما بهرهم منه؟[5].

فيرى أنّ ما أعجز العرب من أمْر القرآن الكريم" مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه... وبهرهم أنهم متأمّلوه سورة سورة ، وعشرا عشرا وآية آية ، فلم يجدوا

---

[1] المصدر السابق ، ص 40 /41.

[2] سليمان بن علي، **صلة النحو بعلم المعاني لدى الإمام عبد القاهر الجرجاني من خلال مصطلح الوجوه والفروق في دلائل الإعجاز**، رسالة ماجستير في الدراسات اللغوية، جامعة باتنة، الجزائر ،(2000-2001) ، ص10.

[3] ينظر: صالح بلعيد ، **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، ط (1994) ، ص 30.

[4] سليمان بن علي، **صلة النحو بعلم المعاني لدى الإمام عبد القاهر الجرجاني من خلال مصطلح الوجوه والفروق في دلائل الإعجاز** ، ص 31.

[5] ينظر: عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 47.

في الجميع كلمة ينبو بها مكانها، ولفظة ينكر شأنها... بل وجدوا اتساقا بهَر العقول وأعجز الجمهور"[1].

فإذا امتنع أنّ يكون دليل الإعجاز في أوصاف الحروف ، وخفة الوزن ، ومقاطع الفواصل وما إليها من صور البيان ، لم يبق إلاّ أنّ يكون في النظم والتأليف ، وقد أبدأ في ذلك وأعاد حتى لا تبقى شبهة إلاّ ردّها، وبهذا يجعل سلطة النظم أساس الإعجاز عن طريق توخّي معاني النحو في ثلاثية ملتحمة الأجزاء، يقول:"...وإذا ثبت أنّه في النظم والتأليف ،و كنّا قد علمنا أنّ ليس النظم شيئا غير توخّي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم ، وأنّا إن بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلْكا ينظمها ، وجامعا يجمع شمْلها ويؤلفها ،ويجعل بعضها بسبب من بعض غير توخّي معاني النحو وأحكامه فيها ، طلبنا ما كلّ محالٍ دونه... ذاك لأنّه إذا كان لا يكون النظم شيئًا غير توخِّي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم كان من أعجب العجب أن يزعم زاعم أنّه يطلب المزية في النظم ثم لا يطلبها في معاني النحو وأحكامه التي النظم عبارة عن توخّيها فيما بين الكلم"[2]، هذا الربط بين الإعجاز والنظم إنما يؤسّس للإعجاز مجاله الحيوي... وليس معاني النحو إلاّ ما يتحقّق إجرائيا من حذف وذكر، وتقديم[3].

من خلال ما سبق يتبيّن مدى فاعلية النحو وأثره في معرفة الوجه الذي كان به القرآن معجزا مما يؤكّد" أنّ التفسير الصحيح للإعجاز ينبغي أن يُطلب في علاقات الكلام النحوية"[4] " فمعرفة هذه المعاني التي يقدّمها النحو ، والوقوف على الميزات والفروق التي تكون بين الصور المتعدّدة للمعنى الواحد... هو السبيل الوحيد لفهم العلاقات الكامنة في النظم"[5] مناط الإعجاز.

ثانيا: إشكالية النظم و إدراك المعاني النحوية (الصحّة والمزيّة): حدّد الجرجاني مفهوم النظم بطريقة متدرّجة ، فانطلق بمساواته بالتعليق ،« معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها

[1] المصدر السابق ، ص 48.

[2] المصدر نفسه ، ص 285.

[3] جمال حضري ، **المقاييس الأسلوبية في الدراسات القرآنية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، ط1(2010) ، ص 113.

[4] شوقي ضيف، **البلاغة تطور وتاريخ** ، ص167.

[5] سعد سليمان حمودة، **البلاغة العربية** ، دار المعرفة الجامعية، الجزائر، ط(1996)، ص 175(بتصرّف).

ببعض وجعْل بعضها بسبب من بعض»[1]، ثم أتبع ذلك باستخدام مجموعة من المصطلحات على نحو يُشعِر بأنها مترادفة ،ك : الترتيب ، والصياغة ، والتصوير ، والنسج ، والتحبير...، فبدأ ساذجا وبسيطا، ثم أخذ يتّسع شيئا فشيئا عند ارتباطه بقضية الإعجاز، "فنظرية النظم التي أبرز معالمها عبد القاهر إلى حيّز الوجود هي صورة النظم التي يرى فيها الإعجاز القرآني مع حقيقة العلاقة الرابطة بين اللفظ والمعنى ، واللغة والفكر ، بأنها علاقة عضوية قائمة يُمكن إدراكها بالفكر والذوق"[2]، ليتجاوز بها حدود التنظير إلى التفسير[3].

وبذلك عرّف النظم بأنه" إدراك المعاني النحوية والملاءمة بينها وبين المعاني النفسية في نسيج الكلام وتركيبه ، واستغلال هذا الإدراك في حسن الاختيار والتأليف"[4]، فالنظم لا يقتصر إذن على الصحّة بل يتجاوزها إلى المزيّة ، ف "دراسة النظم لا تقف عند أمر الصحّة بل تعدوه إلى تعليل الجودة وبعبارة أخرى يمزج الجرجاني النحو بما سمّاه البلاغيون علم المعاني ، وله في ذلك حكمة بالغة"[5].

وأوضح إبراهيم سلامة تفسيره لمفهوم النظم بقوله: «وجب أن تفهم عنه أنه لا يقصد الإعراب ولا اللغة، و إنما يقصد (النحو الجمالي)- إن صحّ هذا التعبير- ، وهذا النحو لا يهدف إلى موضع الفاعلية أو المفعولية مثلا، إنما يهدف إلى موجبها»[6].

في حين يرى جمال حضري أنّ الجرجاني "يجعل اكتشاف المزيّة محكوما بالعقل بدل الذوق وبالرويّة والفكر بدل الدّربة والتصنّع ، مع انفتاح آلية التفاضل والتفاوت بين الكلمات، ومنه إدراك معيار المزيّة لا يكون بالسمع الذي هو معيار التقاط حسن الإيقاع ، ولكن بالقلب الذي هو معيار التقاط لطف المفارقة"[7].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز**، ص 14.

[2] وليد مراد ، **نظرية النظم وقيمتها العلمية** ،ص6

[3] ينظر: سعيد حسن بحيري ، **دراسات لغوية تطبيقية ف العلاقة بين البنية والدلالة** ، ص 174.

[4] أحمد درويش ، **دراسة الأسلوب بين المعاصرة و التراث**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، د ط ص 104 .

[5] محمد مندور ، **في الميزان الجديد** ، نشر وتوزيع مؤسسات بن عبدالله ، تونس ، ط1(1988) ، ص205.

[6] سعيد حسن بحيري ، **دراسات لغوية تطبيقية ف العلاقة بين البنية والدلالة** ، ص 207.

[7] جمال حضري ،**المقاييس الأسلوبية في الدراسات القرآنية** ، ص 112-114.

وقفة:صحيح أنّ كتاب دلائل الإعجاز كان نتاجا لصراعات الهويّة ، غير أنّ ميزته تكمن في معالجة المسائل النحوية بصورة معنوية وظيفية بدءا من بناء الكلام في سياقاته ، مما يحيل إلى فكرة (تمازج النحو والبلاغة) التي عمل على دفعها إلى مراحل متقدمة مؤكّدا على وظيفة الكلم في إطارها الذي صيغت فيه ، ومنه دراسة التركيب اللغوي في الأساليب المتنوّعة للتعبير عن المعنى داخل السياق المفيد ، وبهذا يكون هذا المؤلف جديدا في البحث النحوي ؛ فالكلام نظم ، ورعاية هذا النظم هي السبيل إلى الإقناع[1]، وبذلك استطاع أن يضع نظرية قائمة على أصولها يُستفاد منها في جانبين ؛ جانب الصحّة ، وجانب المزيّة .

المطلب الثاني: معالم تمهيدية إلى نظرية النظم:

أخذ الجرجاني على عاتقة تصحيح المفاهيم الخاطئة ،جاعلا من نظرية النظم وسيلته ، متكئا على مناقشة قضايا عديدة مع إيجاد حلول لها هي بمثابة معالم تمهيدية تساعده على إرساء الأسس التي يقوم عليها النظم ، من ذلك تفسير العلاقة بين اللغة والفكر ، وجدلية اللفظ والمعنى بما يجري عليهما من أوصاف الفصاحة والبلاغة.

الفرع الأول: فلسفة "اللغة و الفكر" الجرجانية:

استهلّ الجرجاني كتاب الدلائل بالإشادة بفضل العلم كخصوصية تُميّز الإنسان عن سائر المخلوقات ، تعني القدرة على الإدراك والفهم ؛ يقول: « لولاه لما بان الإنسان من سائر الحيوان إلا بتخطيط صورته وهيأة جسمه و بنيته»[2].

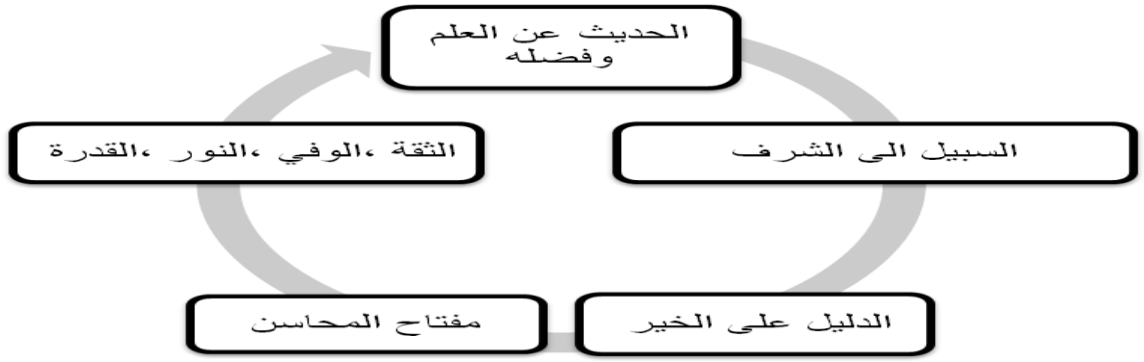

هذه الفكرة اتخذها الجرجاني مطيّة ليربط اللغة بالفكر من خلال الحديث عن نشأة اللغة ووضْع المفردات، فليست اللغة إلا ذلك النظام الذي يربط الألفاظ حسب الدلالات العقلية وترتيب

[1] صالح بلعيد، **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني**، ، ص29/28(بتصرّف).

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 22.

الكلمات إلى جانب بعضها ما هو إلا صورة خارجية لترتيبها وتسلسلها في الذهن مما يؤكّد أنه لا لغة بدون فكر ولا فكر بدون لغة[1]، وذلك في إطار الموازنة بين مقولتي المواضعة والإلهام يقول: «اعلم أنّ هاهنا أصلا أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب و يُنكر من آخر، وهو أنّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة ،لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأن يضمّ بعضها إلى البعض فيُعرف فيما بينها فوائد»[2]، ويقول أيضا: « وإذا قلنا في العلم واللغات من مبتدأ الأمر: إنه كان إلهاما، فإنّ الإلهام لا يرجع إلى معاني اللغات، ولكن إلى كون ألفاظ اللغات سمات لتلك المعاني وكونها مرادة بها ، فإنّ الإلهام في ذلك إنما يكون بين شيئين يكون أحدهما مثبتا و الآخر مثبتا له ، أو يكون أحدهما منفيا و الآخر منفيا عنه»[3]، فالمواضعة أي ما يتعلّق بالمفردات لا تحتاج إلى إعمال الفكر كقولنا : (رجل، فرس ،دار) ؛ لأنها تمَّتْ على معلوم ومفهوم ذهنيا لا ينفكّ عنها[4]، في حين أنّ الإلهام يكمن في عملية الربط بين المثبت والمثبت له، أو المنفي والمنفي عنه ، وأنّ الكلام لا يُعقل إلا بالجمع بين جزئيين.

لقد أخرج الجرجاني اللغة من مجال المواضعة إلى الاستعمال بواسطة النظم ، يقول:« والدليل على ذلك أنَّا إن زعمنا أنّ الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنّما وُضعت ليُعرف بها معانيها في أنفسها لأدّى ذلك إلى ما لا يشكّ عاقل في استحالته، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها،حتى كأنّهم لو لم يكونوا قالوا: (رجل)، و(فرس)، و(دار)، لما كان يكون لنا علم بمعانيها، حتى لو لم يكونوا قالوا: (فعل)، و(يفعل) ، لما كان نعرف الخبر في نفسه ومن أصله...ومن هذا الذي يشكّ أنَّا لم نعرف الرجل والفرس والضرب والقتل إلاّ من أساميها؟ لو كان لذلك مساغ في العقل ، لكان ينبغي إذ قيل:(زيد)، أن تعرف المسمّى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة»[5].

---

[1] ينظر: أحمد شامية ، **خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجانية** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، ط(1995) ، ص 130(بتصرّف).

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز**، ص393.

[3] المصدر نفسه ، ص394. (العبارة المضللة جاءت في هامش الصفحة)

[4] أحمد شامية ، **خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجانية** ، ص 131.

[5] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 393.

فالجرجاني لا يُنكر أنّ الفكر يتعلّق أصلا باللفظة المفردة، ولكنه يؤكّد أنّ الألفاظ أوعية للمعاني ، فلا يتصوّر إعمال الفكر في حال لفظ مع لفظ حتى تضعه بجنبه أو قبله ،كما لا يتصوّر أن تعرف لهذا اللفظ موضعا دون معرفة معناه، يقول:« ...واعلم أن ما ترى أنّه لابدّ منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذي طلبته بالفكر ولكنّه شيء يقع بسبب الأول ضرورة من حيث أنّ الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنّها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أوّلا في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أوّلا في النطق، فأمّا أن تتصوّر في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواضعه البلغاء فكرا في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها فباطل من الظنّ... وكيف تكون مفكّرا في نظم الألفاظ وأنت لا تعقل لها أوصافا وأحوالا إذا عرفتها عرفت أنّ حقّها أن تنظم على وجه كذا»[1].

ويضيف في موضع آخر:«...لا يصحّ في عقل أن يتفكّر في معنى (فعل) من غير أن يريد إعماله في (اسم) ، ولا أن يتفكّر في اسم ولا يتفكر في معنى (اسم) من غير أن يريد إعمال (فعل) فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولا، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام ، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا ، أو صفة ، أوحالا ، أو ما شاكل ذلك»[2].

ولتوضيح ذلك يعطي مثالا:(قفا نبكي من ذكرى حبيب و منزل) يزيل أجزاءه عن مواضعها ووضعها وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها فقال:(من نبك قفا حبيب ذكرى منزل)، يتساءل الجرجاني هل يتعلّق فكر بمعنى كلمة منها بعد ذلك، ويقرّر بأنّ الفكر لا يتعلّق بمعاني الكلم مجرّدة من معاني النحو ومنطوقا بها على وجه لا يتأتّى معه تقديرها بل إنّ الفكر يتعلّق بالمعنى الكلّي[3].

وهكذا" ينبغي أن ينظر في الفكر بماذا تلبّس أبالمعاني أم بالألفاظ ؟فأيّ شيء وجدته الذي تلبّس به فكرك من بين المعاني والألفاظ ، فهو الذي تحدث فيه صنعتك ، وتقع فيه صياغتك ونظمك وتصويرك .فمحال أن تتفكّر في شيء وأنت لا تصنع فيه شيئا ، وإنما تصنع في غيره ، لو

[1] المصدر السابق ، ص 56.

[2] المصدر نفسه ، ص 298.

[3] ينظر:أحمد شامية ، **خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجانية** ، ص 129.

جاز ذلك لجاز أن يفكر البناء في الغزل ليجعل فكره فيه وصلة إلى أن يصنع من الآجر ، وهو من الإحالة المفرطة "[1].

"إنّ البنية اللغوية تنظم وحداتها وتقام العلاقات بين تلك الوحدات حسب أحكام النحو لكن ذلك النظم وتلك العلاقات يحدّدها المعنى المسبق"[2]، ذلك أنّ النسق الذي تنتظم فيه معاني الفكر وخلجات النفس نسق نحوي لا يكاد يخرج عن حدود اللغة وقواعدها المقرّرة ، على أساس تعالق جدلي تستعين فيه اللغة بالفكر ، والفكر باللغة لأداء كلّ ضروب المعاني ومختلف المشاعر[3].

الفرع الثاني:جدلية اللفظ والمعنى (الفصل والتوحيد):

تناول عبد القاهر الجرجاني مشكلة اللفظ والمعنى رافضا فكرة الفصل بينهما وواضعا القانون الذي يجمعهما في ضوء قوانين النحو ومعانيه[4]؛ فترتيب المعاني في النفس هو المتصرّف في الألفاظ وهذا ما عبّر عنه الجرجاني في نصوص كثيرة من كتابه ، يقول: «... وذلك أنه لو كانت المعاني تكون تبعا للألفاظ في ترتيبها، لكان محالا أن تتغيّر المعاني، والألفاظ بحالها لم تزل على ترتيبها فلما رأينا المعاني قد جاز فيها التغيّر من غير أن تتغيّر الألفاظ وتزول عن أماكنها، علمنا أنّ الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة»[5].

ويلحّ الجرجاني على ضرورة عدم الفصْل بينهما، "فإنَّه لا يتَصَّور للفظ موضع من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخَّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وأنَّك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تمّ ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنَّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج أنْ تستأنف فكْرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب تلك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها ولاحقة بها، وأنَّ العلم بواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"[6].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 55.

[2] عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 478.

[3] ينظر: محمود المصفار ، **السرقات الشعرية عند الجرجاني من خلال التناص** ، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة صفاقس ، تونس ، ط(1998) ، ص 217/216.

[4] ينظر: صالح بلعيد ، **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 82 (بتصرّف).

[5] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص273.

[6] المصدر نفسه ، ص 57.

وهكذا يتبيّن موقف الجرجاني فـ "نجده أحيانا يُثني على اللفظ دون المعنى، و أحيانا أخرى يُثنى على المعنى دون اللفظ، ولعلّه كان يقصد الردّ على المتطرّفين فلام كلا الجانبين لنفي ذلك التطرّف إلى جانب دون آخر، وغرضه من ذلك إثبات التساوي بين العنصرين: الألفاظ والمعاني"[1].

ومن ثمّ يذكر الجرجاني في أكثر من مرّة أنّ الألفاظ لا تتفاوت من حيث هي ألفاظ مجرّدة بل تكون لها المزيّة في ملاءمة اللفظة لمعنى التي تليها[2]، "فعبد القاهر لا يجد في المعنى اللغوي مزيّة وفضل أما إذا كان هذا المعنى تمهيدا ودليلا على معنى آخر ، لا تدركه إلا الأفهام الجيدة والهمم اليقظة ، فهذا ما يهمّه ويسعى إليه"[3].

لقد وضعت نظرية النظم نهاية للفصل بين اللفظ والمعنى، ذلك الفصل الذي رسّخه من سبقوه ، وهو التوحيد الذي لابدّ أن يذكّرنا بما أكّده اللغويون المحدثون من أنّ العلامة اللغوية بشطريها الدال والمدلول مثل ورقة لا نستطيع فصل وجهها الأمامي عن وجهها الخلفي[4].

الفرع الثالث:الفصاحة والبلاغة وجهان لعملة واحدة:

توصّل بعض الباحثين إلى أنّ الفصاحة والبلاغة في فكر عبد القاهر ترجعان إلى معنى واحد وهو النظم ، ولا يمكن أن توصف بها الألفاظ ، وهي منعزلة عن بعضها خارج التأليف ، فحين جعلوا للفظة المفردة مميزات وصفات، لم يستطع أن يتقبّلها ذهنه المتمرّس بتفاوت الدلالات وقيمة التعبير عن ذلك التفاوت، ثم إنّ الانحياز إلى اللفظ قتل الفكر الذي يعتقد أنه وراء عملية أدقّ من الوقوف عند ميزة لفظة دون أخرى[5]، "فاللفظة ليس لها صفة ذاتية في نظر الجرجاني مادامت منفردة بل هي صيغة أو رمز محايد لا يتّسم بجمال أو قبح ، إذ إنّ جمالها وقبحها هما رهن دخولها في كلام وانتظامها في نسق تعبيري تتواءم دلالتها معه أو تنفر منه ، لأنها حينئذ تصبح لبنة

[1] عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، **خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية**، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط1(1992) ج1 ، ص88.

[2] ينظر على سبيل المثال : عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 52

[3] عبد الفتاح لاشين ، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر** ، ص 93.

[4] ينظر: عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 277 (بتصرّف).

[5] ينظر: بكري شيخ أمين ، **البلاغة العربية في ثوبها الجديد** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط6 (1999) ، ج1 ص 21.

متفاعلة في بناء حي ... فالدلالة الإفرادية للكلمة هي لغة وأوضاع لا كلام، ومقتضى ذلك أنها أداة مطواعة في يد المتكلم الذي يستخدمها فيُجيد أو يخفق في التعبير عن أغراضه ومقاصده فإذا ما وصفت بالجمال أو القبح أو الفصاحة أو ما إلى ذلك، فتلك حينئذ أوصاف اكتسبتها من النظم والتأليف ، ولا ترتدّ نسبتها إلا إلى المتكلم الذي نظمها وفجّر فيها شحنات دلالية وطاقات تعبيرية لم تكن لها في أصل وضعها اللغوي"[1].

فالجرجاني يعيب- في مواطن كثيرة- على أولئك الذين يرون الفصاحة في اللفظ المفرد وإنما تُنسب الفصاحة إلى اللفظة من حيث اعتبار "مكانها من النظم وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها[2]؛ فلم يستطع أن يتصوّر الفصاحة في اللفظة ، وإنما هي في تلك العملية الفكرية التي تصنع تركيبا من عدّة ألفاظ[3]، فالمفردات متساوية ، ولذلك ربط الجرجاني الفصاحة والبلاغة بالكلام وعلاقته بالأغراض والمقاصد مما يعكس كفاءة المتكلم في الأداء ، ومن ثمّ أرجعها إليه دون واضع اللغة بقوله:"إن الفصاحة هي مزية بالمتكلم دون واضع اللغة"[4]، ولا جهة لاستعمال ذاك غير أن يؤتى المعنى من الجهة التي هي أصحّ لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخصّ به ، وأكشف عنه وأتمّ له[5].

إنّ الفصاحة إذن تكمن في تلك المزايا أو اللطائف المعنوية التي تدرَك في صوغ الألفاظ ونظمها نظما فنيا[6]، حيث يرى الجرجاني في الفصل الذي خصّصه لتحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة أن لا معنى لهذه الألفاظ إلا أن تكون وصفا للكلام الحسن الدال على معناه بالوجه الذي له تأثير في النفوس[7]، وهكذا "لا يكفي في الفصاحة أن تنصب لها قياسا ما وأن تصفها وصفا مجملا ، وتقول فيها قولا مرسلا ، بل لا تكون من معرفتها في شيء حتى تفصّل القول وتحصّل ، وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم وتعدّها واحدة واحدة

[1] ينظر:حسن طبل ،**المعنى في البلاغة العربية** ،دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط1 (1418هـ 1998م) ص 114.

[2] ينظر: عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز**، ص 50 /53،

[3] ينظر: بكري شيخ أمين ، **البلاغة العربية في ثوبها الجديد** ، ص 21.

[4] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 291.

[5] ينظر: المصدر نفسه ، ص 50.

[6] ينظر: حسن طبل ، **المعنى في البلاغة العربية** ، ص 119(بتصرّف).

[7] ينظر: عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 50.

وتسمّيها شيئا فشيئا ، وتكون معرفتك معرفة الصنع الحاذق الذي يعلم علم كلّ خيط من الإبريسم الذي في الديباج ، وكلّ قطعة من القطع المنجورة في الباب المقطّع ، وكلّ آجرة من الآجر الذي في البناء البديع"[1].

فالترادف بين الفصاحة والبلاغة – على وجه الخصوص –كما يقول حسن طبل يتواءم مع ما أحسّه (الجرجاني)، وحاول جاهدا إثباته من أنّ الصياغة الفنية والمعنى الفني هما بناء متماسك فاللفظ والمعنى في إطار تلك الصياغة هما بمثابة وجهين لعملة واحدة ، ومن ثمّ فإنه لا يمكن اتّصاف أحدهما بوصف لا يتّصف به الآخر[2].

وهكذا يتخلّص مفهوم الفصاحة عند الجرجاني من ضيم الضوابط المتسامية ؛ معنى ذلك أنّ عيار الفصاحة يبتدئه النص ويبدعه ، ولا يصبح بذلك إلا محايثا ؛ أي لا يتحدّد إلا داخل النصّ ولا يكتسب خصائصه إلا من علاقاته الركنية ، إنها فصاحة نصّية[3].

وقفة: وضع الجرجاني على عاتقه تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة وإيجاد حلول لها ، فآثر الجمع على الفصل ، فجمع بين اللغة والفكر ،كما جمع بين اللفظ والمعنى ، والفصاحة والبلاغة إنه"ليس ثمة فصْل عند عبد القاهر ، وإنما ثمة علاقات اتصال مستوياها المحدّدان هما التفكير والقصد ، ومستوياها المهيمنان هما التأليف والمعنى ، أمّا مستوياتها الخاضعة فهي الإيقاع والاختيار"[4].

المطلب الثالث:أسس نظرية النظم في دلائل الإعجاز:

لا يختلف اثنان في أنّ مرتكزات نظرية النظم إنما تحدّدت في كتابه دلائل الإعجاز، لذلك سوف نركّز حديثنا في هذا الجزء من البحث على أبرز هذه الأسس ، وهي: التعليق – معاني النحو– الوجوه والفروق.

---

[1] المصدر السابق ، ص 47/46.

[2] ينظر:حسن طبل ،**المعنى في البلاغة العربية** ، ص 119.

[3] ينظر: محمد عمر الصماري ، **النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني** ، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة صفاقس ، تونس ، ط(1998) ، ص 28/27.

[4] طارق النعمان ، **اللفظ والمعنى بين الإيدولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة مصر ط(2013) ، ص 349.

الفرع الأول: التعليق بين إنشاء المعاني النحوية وتفسير العلاقات السياقية:

اعتبر تمام حسان التعليق أخطر ما تكلّم فيه الجرجاني ، يقول:«وأمّا أخطر شيء تكلّم فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النظم ، ولا البناء ، ولا الترتيب ، و إنما كان (التعليق)، وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمّى بالقرائن اللفظية و المعنوية والحالية»[1].

يقول الجرجاني:"واعلم أن لا نظم ولا ترتيب في الكلم حتى يعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك ، هذا مالا يجهله عاقل ، ولا يخفى على أحد من الناس...أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر"[2]، فبعْد أن حدّد الجرجاني الأبعاد الثلاثية للنظم والتي تتمظهر في تعليق الكلم بعضها ببعض، راح يفصّل وجوه التعلّق التي هي محصول النظم: تعلّق اسم باسم ، وتعلّق اسم بفعل وتعلّق حرف بهما[3].

هكذا وضّح الجرجاني مفهوم التعليق ، مما جعل تمام حسان يصف عمله بالمحاولة الذكية لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي[4]، فطُرق تعلّق الكلم بعضها ببعض هي معاني النحو وأحكامه، يقول: «وكذلك السبيل في كلّ شيء كان له مدخل في صحة تعلّق الكلم بعضها ببعض لا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكْما من أحكام النحو ومعنى من معانيه .ثم إنّا نرى هذه كلّها موجودة في كلام العرب ، ونرى العلم بها مشتركا بينهم»[5].

فهذا التعلّق النحوي درجتان :درجة تقف بك عند حدود الصواب ، ودرجة تصل بك إلى الفضائل والمزايا ، فليس يكفي في هذا المقام علم بقواعد النحو ، وإنما لا بدّ من إدراك الفروق بين التراكيب الصحيحة[6].

---

[1] تمام حسان ، **اللغة العربية معناها و مبناها**، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط3 (1998)، ص 188.

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 58.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ص14.

[4] تمام حسان ، **اللغة العربية معناها و مبناها** ، ص 186.

[5] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 16.

[6] ينظر: محمود أحمد نحلة ، **في البلاغة العربية علم المعاني** ، ص 29.

الفرع الثاني: معـاني النحـو سلطة عقلية ومناط خصوصية:

أدرك عبد القاهر أنّ النحو مستويان ، مستوى الصواب والخطأ ، وما يستتبعه من معرفة بمواقع الإعراب ، ومعنى أبواب النحو الوظيفية من فاعلية ، ومفعولية ، وإضافة... وغيرها ، وذلك مستوى لا تفاضل ولا مزيّة فيه ، أما المستوى الثاني فهو قائم على توخّي معاني هذه الأبواب ومعرفة مواقعها ومقاماتها التي تحسن فيها أو تقبح ، وهو ما تترتّب عليه جمال الصياغة ، وتتحقّق به المزية والتفاضل"[1]، فالمستوى الثاني (توخّي معاني النحو) هو مدار النظم على قدم المساواة ؛ إذ لا يملّ الجرجاني من تكرار ذلك ، فليس النظم إلا توخّي معاني النحو ،"فلا ترى كلاما قد وصف بصحّة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضْل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحّة وذلك الفساد وتلك المزيّة وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه"[2]، ويقول أيضا: "وكذلك السبيل في كلّ شيء كان له مدخل في صحة تعلّق الكلم بعضها ببعض ، لا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكْما من أحكام النحو ومعنى من معانيه"[3]، فالنظم بذلك هو معاني النحو التي يدور عليها تعلّق الكلام بعضه ببعض[4]، معتمدا في ذلك على فكرة الكلام النفسي بوصفها المرحلة الأولى في عملية الإنتاج(ترتّب المعاني في النفس)[5].

إنّ معاني النحو هي دلالات علاقات غير قابلة للترادف ، مثلما قد يكون في مدلولات دلائل اللغة أو المعجم[6]، هي معاني يتولّد عن فقدانها نوع من الفراغ أو الهذيان ، في حين يصبح النظم معها شكلا من أشكال التفكير الإنتاجي المبدع[7].

هذه السلطة العقلية التي تطبّق على البنى اللّغوية لتحقيق المعنى وضبطه أدركها عبد القاهر مبكّرا إنّها سلطة النحو، يقول:« وجملة ما أردت أن أبيّنه لك أنّه لابدّ لكلّ كلام تستحسنه ولفظ

---

[1] ينظر: أحمد سعد محمد ، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي** ، ص 273.

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 78.

[3] المصدر نفسه ، ص 16

[4] ينظر: شوقي ضيف ، **البلاغة تطور و تاريخ** ، ص 168.

[5] ينظر:تمام حسان، **الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو–فقه اللغة –البلاغة** ، عالم الكتب القاهرة ، مصر ، ط(2000) ، ص 276.

[6] طارق النعمان ، **اللفظ والمعنى بين الإيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم** ، ص 293.

[7] ينظر: المرجع نفسه ، ص 323.

تستجيده من أن يكون لاستحسانه ذلك جهة معلومة ، وعلّة معقولة ، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذاك سبيل وعلى صحّة ما ادّعيناه من ذلك دليل»[1].

وهكذا يربط عبد القاهر بين معاني النحو والنّظم، باعتبار الأول السلطة التي تحدّد صحّة الثاني أو عدم صحّته[2]، يقول « اعلم أن ليس النّظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها »[3].

إنّ عبد القاهر يضع النحو في قلب النظم ، فهو بالنسبة له قانون النظم الذي ليس له وجود مادي ، ولكنه موجود وجود قوانين الحركة ، هذا القانون هو الذي يمكن النظم من تحقيق معنى مفيد[4]، فإذا كانت الكلمة المفردة لم توضع لإفادة معانيها بل لكي تأتلف في جمل فإنّ ذاك الائتلاف والفائدة يتوقفان على معاني النحو وأحكامه ؛ "فبدون تلك المعاني تكون الكلمات عبارة عن كمّ مترابط لا رابط بين عناصره ، وتظلّ المعاني الموضوعة إزاءها على استقلالها وتجرّدها في الذهن"[5]، يقول الجرجاني: « إنا لو بقينا نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكا ينظمها وجامعا يجمع شملها ويؤلفها ، ويجعل بعضها بسبب من بعض غير توخّي معاني النحو وأحكامه فيها طلبنا ما كلّ محال دونه»[6].

فغاية هذه المعاني تشكيل صورة المعنى في ذهن السامع على نحو يبتعد عن اللبس والغموض ويرتفع عن الإبهام والخلط أو بيان المعنى في أوضح صورة من اللفظ[7]؛ أي إحداث صياغة واضحة للكلم تجري في ذهن المتكلم بلغة ما لتؤدّي إلى إحداث كلام تستخدمه الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها والتي تحمل هي الأخرى هذه العمليات في أذهانها[8].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 49.

[2] ينظر: عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 239.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص76.

[4] ينظر: عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 241.

[5] حسن طبل ،**المعنى في البلاغة العربية** ، ص 35

[6] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 285.

[7] ينظر: سعد سليمان حمودة ، **البلاغة العربية** ، ص 168.

[8] ينظر: صالح بلعيد ، **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة** ، ص 231.

ومن أهمّ هذه المعاني على الإطلاق نجد: الإسناد ، التخصيص ، الإضافة ، الاتباع ، وهذا بيانه:

أولا: الإسنـــاد: الإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند إليه والمسند[1]، ينجزها ذهن المتكلّم عندما يدرك علاقة معيّنة بين شيئين يريد التعبير عنهما، فيتمّ في الذهن الربط بينهما بومضة (الإسناد) التي تتمّ قبل أن ينطق المتكلم بالمسند والمسند إليه، وهو –أي الإسناد– في النظم (معنى نحوي) يربط بين كلمتين فيفهم منهما أنّ علاقة معيّنة هي علاقة الإسناد قد ربطت بينهما فتسمّى إحدى الكلمتين أو أحد الركنين بـ (المسند)،و يسمى الآخر بـ(المسند إليه)[2].

يقول الجرجاني: «ومختصر كلّ الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد ، وأنه لا بدّ من مسند ومسند إليه»[3]، محدّدا أنماطه في (اسم ، فعل) و(اسم ، اسم)، وأنه لا كلام من حرف وفعل أصلا ، ولا من حرف واسم إلا في النداء ، نحو: (يا عبد الله) .

ويضيف موضّحا أهمية الإسناد من حيث إنّ «معاني الكلام كلّها معانٍ لا تتصوّر إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر،... فلو حاولت أن تتصوّر إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه ،حاولت مالا يصحّ في عقل ، ولا يقع في وهم ، ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء مظهر أو مقدّر مضمر وكان لفظك به – إذا أنت لم ترد ذلك – وصوتا تصوّته سواء»[4].

ويضرب أمثلة توضيحيه ، فلا يتصوّر أن يقع في خلدك من (خرج) معنى من دون أن ينوي فيه ضمير أو يكون لقولك (صالح)أثر في نفسك من دون أن تريد (هو صالح) ، ومثله قول الشاعر: **وَمَا حَمَلَتْ أُمُّ امْرِئٍ فِي ضُلُوعِهَا ❖ أَعَقُّ مِنَ الجَانِي عَلَيْهَا هِجَائِيَا**

"فإنك إذا نظرت لم تشكّ في أنّ الأصل والأساس هو قوله (وما حملت أم امرئ) ، وأنّ ما جاوز ذلك من الكلمات إلى آخر البيت مستند إليه، ومبني عليه ، وأنك إن رفعته لم تجد لشيء منها

[1] مهدي المخزومي ، **في النحو العربي نقد و توجيه** ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط2(1986) ، ص 31.

[2] سناء حميد البياتي، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1(2003) ، ص 31.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 16

[4] المصدر نفسه ، ص 384.

بيانا ولا رأيت لذكرها معنى ، بل ترى ذكرك لها إن ذكرتها هذيانا"[1].

وعلى هذا فالنظم الذي تكلّم عنه الجرجاني في جوهره يتصل بالمعاني من حيث هي تصوّر للعلاقات النحوية كتصوّر علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه[2]، وهذا ما أكّده الجرجاني في الأبيات التالية:[3]

اسم يرى وهو أصل للكلام فما يتمّ من دونه قصد لمنشيه

وآخر هو يعطيك الزيادة في ما أنت تثبته أو أنت تنفيه

تفسير ذلك :أن الأصل مبتدأ تلقى له خبرا من بعد تثنيه

وفاعل مسند ،فعل تقدمه إليه يكسبه وصفا ويعطيه

هذان أصلان لا تأتيك فائدة من منطق لم يكونا من مبانيه

إنّ الإسناد أهمّ معنى نحوي في النظم ، ولا يتمكّن المتكلّم من تأليف أيّة جملة ما لم تُبن على الإسناد ، ولكي يعبّر المتكلّم عن فكرة تامة قد يحتاج إلى عمليات ذهنية أخرى تتعلّق بالإسناد وترتبط به لغرض إتمام المعنى ،وهذه العمليات هي ذاتها من معاني النحو ،كالتخصيص والإضافة ، والاتباع[4].

ويمكن تصوّر العلاقة بين النظم والإسناد على النحو التالي:

ثانيا:التخصيص: قد لا يكتفي المتكلّم في التعبير عن المعنى الذي يريد إيصاله بعلاقة الإسناد ويحتاج إلى أن يضع كلامه وضعا مخصوصا تضييقا وتحديدا ، فينجز الذهن معنى إضافيا ثانيا يرتبط به يؤدي وظيفته في تقييد الإسناد ،ذلك هو معنى التخصيص[5].

---

[1] المصدر السابق ، ص 395.

[2] ينظر: عبد الفتاح لاشين ، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر** ، ص 80/79 .

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 17.

[4] سناء حميد البياتي ، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم** ، ص 32 – 175.

[5] ينظر: المرجع نفسه ، ص 179.

وقد يأخذ التخصيص أشكالا مختلفة كالتوكيد ، وبيان النوع ، أو العدد(المفعول المطلق) أو الغاية(المفعول لأجله) ،أو الزمان والمكان (المفعول فيه)، أو المصاحبة(المفعول معه) ، أو توضيح الإبهام (التمييز)، أو تحديد الهيئة(الحال)، أو الإخراج(المستثنى).

غير أننا إذا عدنا إلى الجرجاني وجدنا كلامه يكاد يقتصر على وظيفتي (المفعول به) و(الحال) ، فيذكر أحوالهما مشيرا إلى المعاني التي تدلّ عليها من حيث التقديم والتأخير ، أو الذكر والحذف ، فيستشفّ الأغراض والمقاصد الكامنة وراء البنية التركيبية المختلفة ، وهذا ما سنفصّله في أجزاء لاحقة من البحث.

ثالثا:الإضافة: تعتبر الإضافة من المقيّدات أيضا، ولكنّ طبيعة التقييد فيها تختلف عن تقييد التخصيص؛ لأنّ الإضافة نسبة تربط بين شيئين فتجعلهما شيئا واحدا ، فعندما نقول:(كتاب محمّدٍ) إنما تنسب الكتاب إلى محمّد ، والنسبة هذه هي التي تربط بين شيء وهو (الكتاب) وشيء آخر ، وهو (محمّد) ، فلا يفهم بعد هذا الربط أنهما شيئان مستقلان بل يصبحان بهذه النسبة شيئا واحدا ، ولا يفهم منهما سوى معنى واحد[1].

في حين يرى تمام حسان أنّ الإضافة معنى قائم بذاته يجعل علاقة الإسناد نسبية ، ومعنى النسبة غير معنى التخصيص ؛ فمعنى النسبة إلحاق ، ومعني التخصيص تضييق[2].

وقد تحدّث الجرجاني عن الإضافة مبيّنا ما يدخلها من الملاحة والاستكراه ، فوصف حسن النظم في بيت ابن المعتز : **يَا مِسْكَةَ الْعَطَّارِ ❖ وَ خَالَ وَجْهَ النَّهَارِ**[3]

«وكانت الملاحة في الإضافة بعد الإضافة، لا في استعارة لفظة (الخال)، إذ معلوم أنه لو قال: (يا خالا في وجه النهار)، أو: (يا من هو خال في وجه النهار) لم يكن شيئا. ومن شأن هذا الضرب أن يدخله الاستكراه قال الصاحب:" إيّاك والإضافات المتداخلة فإن ذلك لا يحسن"، وذكره أنه يستعمل في الهجاء كقول القائل: **يَا عَلِيَّ بْنَ حَمْزَةَ بْنَ عُمَارَهْ ❖أَنْتَ وَ اللهِ ثَلْجَةٌ فِي خِيَارَهْ** ولا شبهة في ثقل ذلك في الأكثر ، و لكنه إذا سلم من الاستكراه لطف و ملح، و مما حسن فيه قول ابن المعتز أيضا: **وَظَلَّتْ تُدِيرُ الرَّاحَ أَيْدِي جَآذِرٍ ❖ عِتَاقٍ دَنَانِيرِ الوجُوهِ مِلاَحِ** .

---

[1] المرجع السابق ، ص 235 .

[2] ينظر : تمام حسان ، **اللغة العربية معناها و مبناها**، ص201 .

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز**، ص92.

ومنه قول الخالدي: **وَيَعْرِفُ الشِّعْرَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي ❖ وَهُوَ عَلَى أَنْ يَزِيدَ مُجْتَهِدُ**
وَصَيْرَفِيُّ القَرِيضِ وَزَّانُ دِينَارِ المَعَانِي الدَّقَاقُ مُنْتَقِدُ [1].

رابعا: الإتبـاع: أما الإتباع" فهو معنى ذهني يتفرّع من المعاني السابقة ، فإنْ تفرّع من دائرة (الإسناد)؛ أي تعلّق به جاء مرفوعا، وإنْ تفرّع من دائرة (التخصيص)؛ أي تعلّق به جاء منصوبا وإنْ تفرّع من دائرة(الإضافة) جاء مخفوضا"[2].

وقد يأخذ الاتباع اتجاهات مختلفة في المعنى، فقد يأخذ اتجاه الوصف(النعت)، أو التوكيد أو التوضيح(البيان)...وغيرها.

ولعلّ قراءة متأنية لما أورده الجرجاني في باب الفصل والوصل[3]، تشكّل إقرارا واضحا لهذا المعنى خاصة عند توضيح الأسباب في الفصل والوصل بين الجمل، و تبيان كيفية ربطه المحكم بين هذه الأسباب التي اشترطها، وبين معاني النحو وأحكامه ، فقد نظر في الجملة إلى جهة الإيضاح والكشف، والتفسير، والتوكيد لما قبلها معلّلا بذلك فصْلها عنها، ونظر فيها إلى جهة الاستقلال والمغايرة معلّلا به وصْلها بها، وهذا عين ما فرّق به النحاة بين العطف وغيره من التوابع.

وهكذا لم ينظر الجرجاني إلى النحو ومعانيه نظرة ضيّقة تحصر معناه في الجانب المعياري وإنما نظر إليه نظرة واسعة تتجاوز قضايا الصحّة والخطأ وقواعد الإعراب إلى قضايا الجمال والفن والإبداع ، وبهذا يكون مناط الخصوصية والتميّز والتفرّد[4]، "فالنحو علم يكشف عن المعاني التي هي ألوان نفسية ندركها من وجوه استعمال الكلام ، ومن الفروق التي تبدو بين استعمال وآخر من خلال ارتباط بعضها ببعض بحيث تجتمع لتشكّل معا نسيجا حيّا من المشاعر الإنسانية والصور الذهنية والأحاسيس الوجدانية"[5]، وبهذا تكون "وظيفة النحو العربي بتحديد المعنى

[1] المصدر السابق ، ص 93 .

[2] سناء حميد البياتي، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم** ، ص255.

[3] ينظر :عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 171.

[4] ينظر: محمد عمر الصماري ، **النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني** ، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة صفاقس ، تونس ، ط(1998) ، ص 18.

[5] يوسف أبو العدوس ، **النظرية السياقية وتماثلاتها في كتابات عبد القاهر الجرجاني** ، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة صفاقس ، تونس ، ط(1998) ص 120.

وتخصيصه أكثر من ارتباطها بضبط المبنى وتنظيمه"[1]، ويمكن توضيح معاني النحو في المخطط التالي:[2]

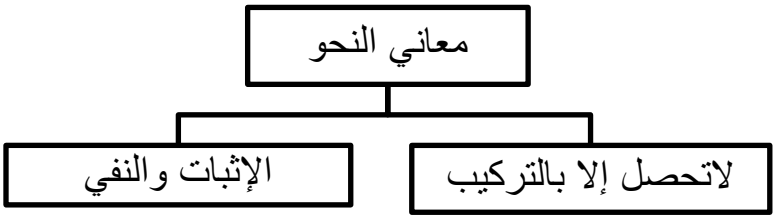

الفرع الثالث: الوجوه والفروق أشكال تعبيرية ومعانٍ بلاغية:

يجيب الجرجاني عن سؤال السائل: أين تتوخّى معاني النحو وأحكامه ؟، فيقول بالنظر في وجوه كلّ باب وفروقه ، فإن تساءل بعد ذلك :ما هي الوجوه؟ ما هي الفروق؟، فقد عقد الجرجاني فصولا لتوضيح الفكرة ،(القول على فروق في الخبر ، فروق في الحال) ...وغيرها.

فالوجوه ليست إلا" بدائل أو هيئات مختلفة لمعنى واحد من معاني النحو ،حيث يكون لكلّ وجه أو هيئة معنى دلالي خاصّ لا يكون في غيره من الوجوه أو الهيئات بعد أن تكون حقيقة المعنى أو أصله في جميعها واحدة"[3]، أمّا (الفروق) فـ " عبارة عن خواصّ من معاني تظهر في كلّ وجه دون غيره من الوجوه ، وعلى الناظم أو منشئ الكلام أن يتخيّر البديل أو الوجه الأصلح للتعبير بدقّة عمّا يريد إبلاغ السامع به"[4]، وقد عبّر عنها حسن طبل بالمعاني البلاغية والفنية وحدّها بأنها"مجموعة الإشعاعات والإيحاءات الدلالية الخاصة المتجسّدة في صياغتها الفنية بأشكالها التعبيرية الخاصة"[5].

ويوضّح عبد الرحمن الحاج صالح هذا المصطلح في إطار الأصل والفرع بقوله:"إنّ الذي يقصده الجرجاني هو تصرّف المتكلّم في الكلام ، بحيث ينتقل من وجه إلى وجه ابتداء من أصل

---

[1] محمد عابد الجابري ، **بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط9(2009) ، ص 44.

[2] ينظر: خالد ميلاد ، **في معاني الجرجاني مقدمة لنظرية الدلالة التركيبية** ، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة صفاقس ، تونس ، ط(1998) ص 165/164.

[3] سليمان بن علي ، **صلة النحو بعلم المعاني** ، ص38.

[4] حسن طبل ، **المعنى في البلاغة العربية**، ص156.

[5] المرجع نفسه ، ص 111

وهو أقلّ هذه الوجوه لفظا ومعنى ؛ أي ما ليس فيه زيادة إطلاقا ، ويتصرّف المتكلّم انطلاقا من هذه النواة من الكلام حسب ما تقتضيه دلالتها الوضعية الأصلية ، ومجموع هذه الدلالات الفرعية تكون وضعا ثانيا غير الوضع الأول ، ويمكن أن نسميه بالوضع البلاغي"[1].

ففي إطار النظم الصحيح تتفاوت المستويات تفاوتا لا حدّ له، تبعا لكثرة الفروق في المعاني النحوية وتنوّعها ،"فليس لحسن النظم عنده من تفسير غير دقّة استعمال المعاني النحوية على وجوهها الصحيحة مع الإدراك الواعي للفروق المعنوية اللطيفة فيما بينها"[2].

وإذا كان الجرجاني قصد بمصطلح الوجوه أشكال التراكيب فإنّ هذه الأشكال تتعدّد في التعبير عن المعنى النحوي الواحد ، وعلى الناظم "أن يُحسن اختيار العناصر الإفرادية ، واختيار النسق الخاص الذي تترتب فيه تلك العناصر ، ويحتلّ كلّ منها موضعه الأخص به بحيث يكون لها بهذا الاختيار من القيمة مالا يتوافر في صور أو بدائل أخرى مفترضة تشترك معها في أصل معناها"[3]، يقول الجرجاني في ذلك : « لا فضيلة حتى ترى في الأمر مصنعا ، وحتى تجد إلى التخيّر سبيلا ، وحتى تكون قد استدركت صوابا»[4].

ولبيان علاقة الوجوه والفروق بالنظم يقول:« وذلك أنّا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه.فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك:(زيد منطلق وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق).وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: (إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت، وأنا إن خرجت خارج). وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: (جاءني زيد مسرعا، وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسرع، أو هو يسرع، وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع). فيعرف لكلّ من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له.وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كلّ واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال وبـ(لا) إذا أراد نفي الاستقبال، وبـ (إن) فيما

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح ، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية** ، موفم للنشر ، الجزائر ، ط(2007) ، ج1، ص 347.

[2] سعد سليمان حمودة ، **البلاغة العربية** ، ص 175.

[3] حسن طبل ، **المعنى في البلاغة العربية** ، ص 156 (بتصرّف).

[4] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 88.

يترجح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ (إذا) فيما علم أنه كائن.وينظر في الجمل التي تسرد؟ فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقّه الوصل موضع (الواو) من موضع (الفاء)، وموضع (الفاء) من موضع (ثم) ، وموضع (أو)، وموضع (لكن) من موضع (بل) ويتصرّف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كلّه، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيصيب بكلّ من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحّة، وعلى ما ينبغي له»[1].

نستشف منه أنّ "معرفة المعاني التي يقدّمها النحو والوقوف على الميزات والفروق التي تكون بين الصور المتعدّدة للمعنى الواحد كوجوه الخبر والحال وتعدّد استخدامها ، وكذا غيرها من أبواب النحو هي السبيل الوحيد لفهم العلاقات الكامنة في النظم ، وهي علاقات قائمة على معاني النحو ومراعية لأصوله وقوانينه التي يجب ألا يزيغ عنها نظر الناظم"[2].

وعليه فإنه لا يكفي العلم بقواعد النحو ، وإنما لا بدّ من إدراك الفروق بين التراكيب الصحيحة ومعرفة ما يفضل به تركيب تركيبا ، فـ"الفروق بين التراكيب ، والاختلاف بين الأساليب ليس فرقا في الحركات ، وما يطرأ على الكلمات من تغييرات ، وإنما الفرق في معاني العبارات ، وما يحدثه هذا الوضع وذلك النظم فليس القصد معرفة قواعد النحو وحدها ، ولكن فيما تحدثه هذه القواعد ، وما تستتبعه من معنى ، وما يتولّد عن النظم من مدلول"[3].

وهكذا فإنّ "الوجوه والفروق هي اختزال لسائر معاني النحو المتولّدة عن إثبات الموجود أو المنعدم أو الاحتمال في تعلّقهما بمكوّن دون مكوّن في البنية الدلالية النحوية الموسّعة المولّدة من البنية الأساسية المجرّدة"[4].

وقفة: يلحّ الجرجاني إلحاحا صارما ؛ أنه لا حديث عن النظم دون هذه الثلاثية:(التعليق ، معاني النحو ، الوجوه والفروق)، فعن طريق التعليق تُتوخى معاني النحو ووجوهه ، وذلك محصول النظم فـ"مفهوم النظم يتسع ويتدرّج ليشمل ويستوعب كلّ أنواع الخطاب ما يقتصر منها على تحقيق

[1] المصدر السابق ، ص 77/76.

[2] سعد سليمان حمودة ،**البلاغة العربية** ، ص 175.

[3] عبد الفتاح لاشين ، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية** ، ص 85.ينظر أيضا: أحمد مطلوب ، **عبد القاهر بلاغته ونقده** ، ص 68.

[4] خالد ميلاد ، **في معاني الجرجاني مقدمة لنظرية الدلالة التركيبية** ، ص 168.

التواصل والإعلام ، وما يتجاوز هذا متضمّنا إياه إلى تحقيق التأثير والفعالية"[1]، ويمكن تصوّر ذلك على النحو التالي:

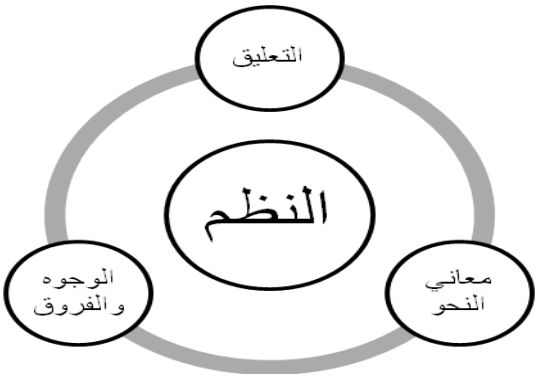

المبحث الثالث: منهج الرضي الأستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب:

نال كتاب شرح كافية ابن الحاجب حظوة كبيرة لدى العلماء فأطروا عليه وأجادوا ما استوعبه من مسائل وقضايا لغوية ، ومن هؤلاء جلال الدين السيوطي إذ يقول:"ولم يؤلّف عليها (الكافية) بل ولا في غالب كتب النحو مثله (شرح الكافية) جمعا وتحقيقا وحسن تعليل ، وقد أكبّ الناس عليه وتداولوه ، واعتمده شيوخ هذا العصر فمَن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم ، وله فيه أبحاث كثيرة واختيارات جمّة ومذاهب ينفرد بها"[2]، ويقول صاحب الخزانة:" هو كتاب عكف عليه نحارير العلماء ، ودقّق النظر فيه أماثل الفضلاء لما فيه من أبحاث أنيقة ، وأنظار دقيقة و تقريرات رائقة ، وتوجيهات فائقة حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة الناسخة أو كالأَمَة الممسوخة"[3]، ويذكر أيضا أنّ:" شرح الكافية كتاب جليل الخطر ، محمود الأثر ، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتها ، ومن فروعه على نكاتها ، قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها ، وبالغ في توضيح المناسبات وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه على أقرانه ، وجاء كتابه هذا كعِقد نظم فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم"[4].

---

[1] طارق النعمان ، **اللفظ والمعنى بين الإيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم** ، ص 286.

[2] السيوطي ، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، د ط ، ص248.

[3] عبد القادر البغدادي ، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، تح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة مصر، ط4 (1997) ، ج1 ، ص 3.

[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص29 /30.

المطلب الأول: التجاوز عن الأصول إلى الفروع والمسائل الخلافية:

القصد في هذا المطلب الإجابة على سؤالين:هل صحيح أنّ شرح الكافية لا يتجاوز كونه مجرّد شرح لمتن؟ ، وهل كثرة المسائل الخلافية فيه إحالة لانتماء معين؟.

الفرع الأول:التجاوز عن الأصول إلى الفروع:

تتّسم خطبة كتاب شرح كافية ابن الحاجب بالاقتضاب والإيجاز ، فقد بدأها الرضي كما جرت العادة بالحمد والشكر والصلاة والتسليم ، ثم انتقل بعدها إلى بيان سبب وضع الكتاب يقول:"فقد طلب إليّ بعض من أعتني بصلاح حاله ، وأسعفه بما تسعه قدرتي من مقترحات آماله تعليقَ ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها عليّ ، فانتدبت له مع عوز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللّج والسالك لمثل هذا الفجّ ، من الفطنة الوقادة ، والبصيرة النفاذة بذلا لمسئوله ، وتحقيقا لمأموله"[1]، فظاهر هذا القول أنّ تأليف كتاب شرح كافية ابن الحاجب قد كان بطلبٍ من أحد تلامذته عند قراءة مقدمة ابن الحاجب عليه ، وتذكر المصادر أنه "الملك الناصر بن داود "(ت656)[2].

وفي خاتمة هذه الخطبة يشير الرضي إلى المنهج العام الذي توخّاه أثناء الشرح ، وذلك بعبارة مختصرة تتمثل في قوله:" التجاوز عن الأصول إلى الفروع" ، فلا يكتفي بالبحث في الأصول والقواعد العامة كما فعل ابن الحاجب ، وإنما هو كشف عن الفروع بما تنطوي عليه من تفصيلات عميقة ومعانٍ دقيقة ، فتجاوز بذلك كتابه مجرّد الشرح لما جاء في متن الكافية .

إنّ الطريقة التي اعتمدها الرضي – بصفة عامة– في شرحه هي إيراد نص المتن– كما جاء عند ابن الحاجب– ثم يتبعه بشرح وافٍ وتفاصيل دقيقة ، وذلك تارة بحشد الآراء ، والنقول والاستطرادات ، وأخرى بجمع الشواهد وكثرة التعاليل ، فالرضي الأستراباذي يحاول عرض مادته بصورة تمكّن من تحقيق الشمولية في رصد كلّ ما يتعلّق بالمسألة اللغوية المدروسة من خلال تتبّع مظانها ، وذلك للتوصّل إلى أحكام مضبوطة ومطّردة.

---

[1] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، تح أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر ، د ط ج1 ، ص10.

[2] عبد العال سالم مكرم ، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة** ، مؤسسة الرسالة بيروت ، لبنان ، ط2 (1990) ، ص61.

أولا: جمع الشواهد: وتعاطي الرضي مع الشواهد يدلّ دلالة واضحة على سعة اطلاعه وقوة حافظته ، فنجده يسوق في عرض المسائل الأدلة والشواهد المختلفة من القرآن الكريم ، والحديث النبوي ، وكلام العرب شعرا ونثرا بما يشتمل عليه من حكم وأمثال وأقوال مأثورة ...وغيرها ، وهذا يؤكّد تجاوزه الأصول إلى الفروع.

أ.القرآن الكريم وقراءاته: ما يلبث الرضي في ترجمة أبوابه حتى يدعّمها بقدر كافٍ من الشواهد القرآنية ، فالقرآن يُعتبر أوثق نص لغوي في العربية والاحتجاج به واجب بالإجماع ، وقد بلغ عدد الآيات المستشهد بها في شرح الكافية حوالي واحد وأربعين وتسعمائة آية ، تخلّلها استعانته بالقراءات المتواترة والشاذة ، ومعلوم أنّ الاحتجاج بالقراءات القرآنية كان محلّ نزاع كبير بين علماء اللغة ، فهناك من يرى وجوب الاحتجاج بها فيلزم قبولها ولا يجوز مخالفتها ، وذلك بموافقة بعض الشروط من صحّة السند، وموافقة الرسم ، وموافقة العربية ، وفريق آخر منع الاحتجاج بها وتجدر الإشارة إلى أنّ الشائع عن مذهب البصريين استبعادهم للقراءات إلاّ أن يؤيّدها الكلام العربي من شعر أو نثر بينما يقوم مذهب الكوفيين على قبول كلّ قراءة والاحتجاج بها*، يقول السيوطي:« فكلّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا»[1].

ف"الرضي يفاضل أحيانا بين القراءات، فيجعل قراءة أقيس من الأخرى ، وما أُجمع على القراءة به أقوى مما انفرد به قارئ أو اثنان، وإن لم توافق القراءة الحكم اللغوي فإنّ الرضي يردُّ الضّعف إلى القارئ، و موقفه من اللغة الراجع إلى مذهبه النحوي، أو بيئته وطبيعته اللغوية"[2].

وفي الجدول التالي بعض القراءات الواردة في شرح الكافية:

القراءة	النسبة	موضع الشاهد	الجزء والصفحة
لولا نُزل عليه القرآنَ	شاذة	نيابة المجرور عن الفاعل	ج1 ، ص 197

* يمكن الاستفادة من هذا في تحديد انتماء الرضي النحوي ، في الصفحات الموالية من الدراسة.

[1] السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، تح محمد حسن إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط1(1998) ، ص 24.

[2] أمال بن غزي ، **جهود الرضي النحوية في شرحيه على مقدمتي ابن الحاجب** ، دراسة توصيفية تحليلية نقدية ، مجلس الثقافة العام ، ليبيا ، ط(2008) ، ص 148/147(بتصرّف).

حاشًا لله	شاذة	مصدر مضاف	ج1- ص277
ربُّ احكم	شاذة	ضم المنادى قبل الياء المحذوفة	ج1- ص359
هذا يومُ ينفع الصادقين صدقَهم	شاذة	عدم المقارنة في الزمن بين المصدر الظرف	ج2 – ص34
تساءلون به والأرحامِ	حمزة	جواز العطف	ج2 – ص42
ما أنتم بمصرخِيَّ	حمزة	كسر الياء مع ما قبلها	ج2 ، ص294
فالق الإصباح وجعل الليل سكنا	عاصم	عطف الاسم على الفعل	ج2 ، ص371
ومن دونهِمِ امرأتين	أبو عمرو	كسر الميم لإتباع كسر الهاء	ج3 ، ص29
هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم	محمد بن مروان	الفصل بين الحال وصاحبها	ج3 ، ص66
اللائي يئسن	أبو عمرو – لبزي	تسهيل الهمز	ج3 ، ص105
من قبلُ ومن بعدُ	شاذة	إعراب الظروف المقطوعة عن الإضافة	ج3 ، 249
ثلاث عوَرات	شاذة	فتح العين المعتلة	ج3 ، ص462
لعلي أبلغ الأسباب فأطلعَ	حفص	نصب الفعل لوقوع الترجي	ج4 ، ص62
فبذلك فلتفرحوا	شاذة	دخول لام الأمر على المضارع المخاطب	ج4 ، 87
فنَعم عقبى الدار	شاذة	فتح عين (نعم)	ج4 ، ص233
إلاّ إنهم ليأكلون الطعام	سعيد بن جبير	دخول اللام في خبر أنّ المفتوحة	ج4 ، ص362
وأنّ الله لسميع عليم	شاذة	دخول اللام في خبر أنّ المفتوحة	ج4 ، ن ص

ب. الحديث النبوي: اختلف النحاة في حجّية الاستدلال بالحديث النبوي في عملية التقعيد اللغوي فانقسموا إلى فريقين : الأول يمنع الاحتجاج به ، وذلك لأسباب منها أنه روي بالمعنى لا لفظا ، إلى جانب الطعن في فصاحة الرواة ووقوع اللحن في كلامهم ، وعلى هذا فالأحاديث

النبوية التي يصحّ الاستشهاد بها تخضع لضوابط منها : أن تكون من الأحاديث القصار ، وأن تكون من الأحاديث التي اعتني بنقلها بألفاظها في موقف خاص أو حادثة خاصة ، والفريق الثاني: يجيز الاستشهاد به واشتهر منهم ابن مالك[1]، فما موقف الرضي من الاحتجاج بالحديث النبوي؟

يظهر من خلال تتبّع شرح الكافية عناية الرضي بالأحاديث النبوية ، وأنه من الذين أجازوا الاستشهاد به ، حيث بلغ عدد هذه الأحاديث ثمانٍ وأربعين حديثا جاء بعضها مكرّرا – في أكثر من موضع– ، وبعضها الآخر استعان به الرضي لمجرّد التمثيل والاستئناس ، "فيتضح أنه لا يمانع في ذلك، ولا يرى فيه بأسا، بدليل احتجاجه بأقوال الصحابة، والتابعين ومن جاء بعدهم من الشعراء المولدين"[2]، ومن الأحاديث التي استدلّ بها على سبيل المثال قوله صلى الله عليه وسلم :" قوموا فلأصلّ بكم "، وقوله:" لتأخذوا مصافّكم" على جواز دخول لام الأمر على فعل المتكلم وجواز دخولها على المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب ، واللام الغيبة[3] ، وفي قوله:"إنّ من أشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصورون" على جواز حذف ضمير الشأن لبقاء تفسيره وهو الجملة ولأنه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط ، والتقدير: "إنه من أشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصوّرون"[4].

و فيمايلي جدول إحصائي يشمل بعض الأحاديث الواردة في الكتاب*:

الحديث النبوي	موضع الشاهد	الجزء والصفحة
أقطع النبي صلى الله عليه وسلم حَضْر فرسه	قيام المصدر مقام المضاف الذي هو (مكان)	ج2- ص25
يذهب الصالحون أسلافا الأولَ فالأولَ	مجيء الحال معرفة	ج2 – ص59

[1] محمد عيد ، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة** ، عالم الكتب ، مصر ، ط3(1988) ، ص109 وما بعدها ، وينظر أيضا: عبد العال سالم مكرم ، **المدرسة النحوية في مصر والشام** ، ص241.

[2] أمال بن غزي ، **جهود الرضي النحوية في شرحيه على مقدمتي ابن الحاجب** ، ص 163.

[3] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ،ج4 ، ص86.

[4] المصدر نفسه ،ج4 ، ص 384.

* تمّ تخريج هذه الأحاديث النبوية ، من قبل بعض الباحثين المحدثين ، فلذا لم نقم بتخريجها ، واكتفينا بإيراد موضع الشاهد ولمزيد تفصيل عن سند الحديث ، وطريق روايته ، ولفظه ، ينظر: محمود فجال ، **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي** ، أضواء السلف ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط2 (1417هـ 1997م) ، القسم الثاني ، ص 119 وما بعدها.

سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل فأتى فرس له سابقا	تنكير صاحب الحال	ج2- ص61
أنا أفصح العرب بيدا أني من قريش	(بيدا) للاستثناء مثل (غير)	ج2- ص160
الناس كلهم هالكون إلا العالمون ، والعالمون هالكون إلا العاملون ، والعاملون هالكون إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم	جواز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء	ج2 – ص162
ما أيس الشيطان من بني آدم إلاّ أتاهم من قبل النساء	مجيء الجملة الفعلية بعد (إلاّ) لتقدّم ماض منفي	ج2- ص171
أطلبوا العلم ولو بالصين	حذف (كان) و(اسمها)	ج2 – ص176
الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة	الوصف بالمقادير	ج2- ص319
أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل	تكرار اللفظ للتأكيد	ج2- ص375
الكرم التقوى ، والمال الحسب ، والدين النصيحة	مجيء المبتدأ مقصورا على الخبر	ج3- ص64
بله ما أطلعتم عليه	(بله) حرف جر	ج3- ص174
لو أنّ لابن آدم واديين من ذهب لابتغى إليهما ثالثا	(لو) تفيد الاستمرار	ج3- ص267
إنّ الله نهاكم عن قيل وقال	استعمال الأفعال استعمال الأسماء مع بقاء البناء	ج3 – ص309
ليس من أمبر أمصيام في أمسفر	إبدال (لام) التعريف (ميما)	ج3- ص320
صلى ثمانَ ركعات	فتح النون	ج3- ص 368
نعمّا بالمال الصالح للرجل الصالح	دخول الباء في المخصوص	ج4- ص246
إنّ قعر جهنم لسبعن خريفا	نصب اسم (إنّ) وخبرها	ج4 – ص337

ج. **كلام العرب**: احتج النحاة بكلام العرب الموثوق بعربيتهم ، وذلك حين حدّدوا رقعة الفصاحة وكلام العرب يشمل الشعر ، والنثر بما يحتويه من أمثال ، وحكم ، وأقوال مأثورة ، وأمثلة عادية .

– **الشعر**: لما كان الشعر ديوان العرب ، يذكر أيامهم ويؤرّخ لهم ، فقد أكثر النحاة من الاستشهاد به باعتبار فصاحته ، وليس غريبا أن يحتوي كتاب شرح الكافية على مواضع للاحتجاج به ، فاستشهد بما يزيد على ثمانٍ وثمانين وسبعمائة بيتا ، وثلاثٍ وخمسين ومائة شطرا جمع فيها بين الجاهليين (امرئ القيس) ، والأمويين (الفرزدق ، جرير ، الأخطل)...وغيرهم ، إلاّ أنه لم يعزُ أكثرها إلى قائليها ، وقد يرجع ذلك إلى اعتماد الرضي على حافظته أثناء تدوين هذا الشرح.

– **النثر**: كثر الاستشهاد بالنثر كثرة بالغة حيث ساق الرضي مجموعة من الحكم والأمثال والأقوال المأثورة ، مثل قول عمر رضي الله عنه :"نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"[1] واحتج – على وجه الخصوص– بأقوال الإمام علي كرم الله وجهه في أكثر من خمسٍ وعشرين موضعا ، ومن أمثلة ذلك جواز مجيء الجملة الفعلية بعد (كأن) المخففة كقوله:" كأن قد وردت الأظعان"[2]، ومنه جواز وقوع صلة (ما) المصدرية جملة اسمية كقوله:"بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية"[3]، ومنه أيضا جواز عدم التشارك بين الفعل والمفعول له في قوله:"فأعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية" والمستحق للسخطة إبليس ، والمعطي للنظرة هو الله تعالى[4]، ومنه استعمال (لما) في الاستثناء في قوله: "عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا"[5].

ومن الحكم والأمثال التي أوردها لبيان الحكم النحوي ما جاء في مسوّغات الابتداء بالنكرة وهو قوله: (شر أهرّ ذا ناب) ، وقوله: (أمر أقعده عن الحرب)[6]، وفي حذف ناصب المفعول به (الفعل) أورد جملة من الأمثلة منها قوله: (الكلابَ على البقر) ؛ أي أرسل ، وقوله:(أحشفًا وسوء

[1] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب**، ج4 ، ص 462.
[2] المصدر نفسه ، ج4 ، ص377.
[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص449.
[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص34.
[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص172.
[6] المصدر نفسه ، ج1 ، ص204.

كيلة) ؛ أي: أتجمع حشفا ، ومنها أيضا قوله: (كلَّ شيء ولا شتيمة حرّ) ؛ أي: اصنع كلّ شيء ولا ترتكب شتيمة حرّ[1] ، ناهيك عن استعمال الأمثلة العادية التي لا يمكن حصرها .

د. لغات العرب: اعتنى الرضي بإيراد لغات العرب ضمن تعرّضه للمسائل النحوية ، و" لغات العرب كلّها حجة"[2]بإجماع النحاة ، فلا يمكن ردّ واحدة بأخرى ، وإنما تقوى إحداهما وتضعف الثانية ، وعلى هذا نجد الرضي تارة يصف اللغة بأنها خبيثة قليلة مثل: فتح قولك: (مررت بجواريَ) ، والأصل: (مررت بجوارٍ) ، وأخرى بأنها رديئة مثل: إثبات الألف المنقلبة عن التنوين في (حيهلا)في الوصل[3]، وتارة نجده يذكر القبيلة التي تنطق بذاك اللفظ على تلك الهيئة مثل: رفع (أمس) على لغة بني تميم[4]، وتارة أخرى يكتفي بإشارة عامة كقوله: وكثير منهم ، ولغة قوم كذا ...وغيره ، مثل قوله "إنّ صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم"[5].

إنّ استناد الرضي إلى لغات العرب – على اختلافها– في إثبات الأحكام النحوية أو نفيها يدلّ دلالة واضحة على مراعاة النطق العربي للتراكيب اللغوية كما نُقل عنهم .

و فيمايلي جدول إحصائي يشمل بعض اللغات الواردة في شرح كافية ابن الحاجب:

اللغة	النسبة	الجزء والصفحة
كلّ فعلان جاء منه فعلى يؤنث (فعلانة)	أسد	ج1 – ص139
قلب ألف المقصور ياء	هذيل	ج2 – ص291
كسر ياء المتكلم مع ما قبلها(مصرخِيِّ)	بني يربوع	ج2- ص294
كسر هاء الضمير في الواحد(منهِ، منهِما)	بكر بن وائل	ج3 – ص27
تسكين هاء الضمير(لهْ)	عقيل – كلاب	ج3 – ن ص
فتح (فعال) من الأمر	أسد	ج3 – ص188
الجر بـ (متى)	هذيل	ج3 – ص285
كسر همزة (أيان)	سليم	ج3 – ص286

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص310.

[2] ابن جني ، **الخصائص**، ج2 ، ص 314.

[3] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ،ج3 ، ص179.

[4] المصدر نفسه ، ج1 ، 104.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص89.

كسر ميم (مذ) و(منذ)	سليم	ج3 – ص289
الجر بـ (مذ) و(منذ)	الحجاز	ج3 – ص290
إعراب(لدن)	قيس	ج3 – ص300
إبدال الميم من لام التعريف	حِمْير– طيئ	ج3 – ص320
لزوم الألف في المثنى	بني الحارث بن كعب	ج3 – ص413
كسر اللام(الجر) مع الضمير	خزاعة	ج4 – ص281
إبدال حاء (حتى) عينا	هذيل	ج4 – ص268
الجر بـ (لعلّ)	عقيل	ج4 – ص380
قلب همزة (أن) المصدرية عينا	تميم – أسد	ج4 – ص450
الكسكسة(إلحاق السين بعد كاف المؤنث)	بكر بن وائل	ج4 – ص511

ثانيا: كثرة النقول: استعان الرضي في جمع مادة شرح الكافية بطائفة من أمّهات الكتب فأكثر الأخذ عن شرح المفصل لابن الحاجب ، ويبدو أنه اطلع على شرحه للكافية ونقل عنه في كثير من المواضع المشكلة في المتن ، وقد أشار إلى بعض الموضوعات في مقدمته في التصريف واعتمد على آراء أبي علي الفارسي من خلال كتبه: الحجة في القراءات ، والتذكرة ، والإيضاح واستفاد من سر صناعة الإعراب لابن جني ، ومن الكشاف ، والأحاجي، والمفصل للزمخشري واستعان بالمبرّد في كتابيه الكامل ، والشافي ، وتوسّل بالأخفش في كتابه الأوسط، وأخذ عن الجوهري في الصحاح، وعن المغني*، كما نقل الرضي عن سيبويه ، والخليل ، وابن مالك ، والفراء والكسائي ، وابن السراج ، والزجاج ، والسيرافي... وغيرهم من النحاة ، وحكى عن أبي عبيدة وابن الأعرابي ، والأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري ... إلخ.

وهكذا فإنّ كثرة النقول مع مناقشتها قد أصبغت على مادته غنى وخصوبة معتبرة مما جعله ينفرد عن غيره من الشروح.

* يتردد على لسان الرضي الأستراباذي قوله: وقال صاحب المغني ، وفي المغني...إلخ ، ولم يذكر صاحبه في أيّ مرة من المرات التي أخذ عنه فيها ، وقد أشار إميل يعقوب في تحقيقه أنه اليمني (ت680هـ) .ينظر: **شرح كافية ابن الحاجب**، تح إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط (1419هـ 1998م) ، ج5 ، ص249 .

الفرع الثاني: الموازنة بين المسائل الخلافية:

استوعب كتاب شرح كافية ابن الحاجب الكثير من المسائل الخلافية بين الفريقين البصرة والكوفة ، وقد حاول الرضي أن يوازن بينها ، فتارة نجده يوافق آراء البصرة ، وأخرى يخالفهم بموافقة آراء الكوفة مستحضرا في ذلك أدلة وحجج كلّ فريق ، متتبّعا إياها بالشّرح والنقد والتحليل ، فيوضّح موضع الفساد والضعف ، ويبيّن الوهم والخلط الذي وقعوا فيه ، ثم يختار الوجه الذي يراه صحيحا وقويا ، وقد يكتفي أحيانا بذكر خلافاتهم دون أن يرجّح مذهبا على غيره وإنما دعاه إلى ذلك الاستطراد أو استرساله في الحديث عن المسالة النحوية جرّاء طبيعة الإملاء.

وجدير بالذكر أنه لا يكتفي بإيراد مواضع الخلاف بين البصريين والكوفيين ، بل يذكر مواضع اتفاقهما ، ومن أمثلة ذلك :" أنّ الضمير المبهم في (نعم) و(بئس) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وأمّا تمييز هذا الضمير فيتصرّف فيه إفرادا وتثنية وجمعا وتأنيثا ، نحو:(نعم رجلا ، أو رجلين أو رجالا ، أو امرأة ، أو امرأتين ، أو نسوة) "[1]، ومنه أيضا : "اتفاقهما في عدم صرف (لعلّ) إذا سمّي بها مع اختلاف العلة"[2]، وقد يحيل الرضي إلى مصطلحات الفريقين مرجّحا استعمال البصرة لشهرته ، ومن أمثلة ذلك :ضمير الفصل عند البصريين وضمير العماد عند الكوفيين[3]، وضمير الشأن عند البصريين وعند الكوفة ضمير المجهول[4].

ومن خلال تتبّعه في المسائل الخلافية يتبيّن أنه يميل في كثير من الأحيان إلى آراء البصريين كونها توافق ما يذهب إليه ، وتترجّح هذه المسائل في البحث في أصول الكلمات من حيث التركيب والإفراد ، والاختلاف في العامل ...وغيره ، وفيما يلي أمثلة عن بعض هذه المسائل : فمِنَ المسائل التي وافق البصريين فيها ما يلي:

– أنّ خبر (إنّ) وأخواتها مرفوع بها (الحروف المشبهة) ، لا كما ذكر الكوفيون بأنه مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ، لا بالحروف ، لضعفها عن عملين ، يقول الرضي:« ومذهب البصريين

---

[1] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج4 ، ص 240 / 241.

[2] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 382.

[3] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 63.

[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 71.

أولى لأنّ اقتضاءها للجزأين على السّواء ، فالأولى أن تعمل فيهما ، ولاسيّما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي»[1].

– أنّ الواو والياء في الضمير (هو) ، و(هي) من أصل الكلمة ، بينما ذكر الكوفيون أنهما للإشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفهما فيهما (الواو والياء) ويعلّل الرضي بأنّ حرف الإشباع لا يتحرّك ، وإنما يأتي ساكنا ، وحرف الإشباع لا يثبت إلاّ ضرورة[2].

– ووافقهم في عدم إعراب ضمير الفصل الذي يؤتى به للفصل بين الخبر و النعت ، ففي قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ هُوَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ** ﴾[القصص16] ، الأظهر عندهم اسم ملغى لا محلّ له بمنزلة (ما) إذا أُلغيت في نحو (إنما) ، وعلّل الرضي بطرآن معنى الحرفية عليه ، مخالفا الكوفيين بجعلهم له محلاّ من الإعراب على أنه تأكيد لما قبله ، ذلك أنّ المضمر لا يؤكّد به المظهر[3].

– ووافقهم في علة إعراب الفعل المضارع ، وهي مشابهة الاسم ، لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه يقول: « والفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين ، لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم»[4].

– ووافقهم في أنّ (لكنّ) مفردة ، لا مركبة من (لا) و (إنّ) المكسورة المصدّرة بالكاف الزائدة يقول:« ولا يخفى أثر التكلّف فيما قالوا (الكوفيين) ، وهو نوع من علم الغيب ، وهو كما قالوا إنّ(كم) مركبة من الكاف و(ما) ، والأصل عدم التركيب»[5].

ومن المسائل التي وافق الكوفيين فيها مايلي:

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 257. وينظر: الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** دار الطلائع للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، د ط ، ج1 ، ص 160 [المسألة (22)].

[2] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب**، ج3 ، ص 23. وينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ج2 ص 205 [المسألة (96)].

[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 68 . وينظر: الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج2 ، ص 227 [المسألة (100)].

[4] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 13. وينظر: الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج2 ، ص 101 [المسألة (73)].

[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص378 / 379.

– وافقهم في أنّ ناصب الفضلات هو العمدة ، بناءً على أنّ الأصل في التركيب وجود عمدة وفضلة وليس كما ذهب البصريون بقولهم أنّ العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المقتضي للفضلات فالعمدة (الإسناد) سبب كونها فضلة ، فتكون أيضا سبب علامتها[1].

– ووافقهم في جواز مجيء (أن) المفتوحة شرطية ، ففي قوله تعالى: ﴿**أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا**﴾[البقرة 282] فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ؛ أي: بمعنى الشرط[2].

– ووافقهم أيضا في جواز إضافة الموصوف إلى صفته ، وبالعكس ، استشهادا للأول بنحو:(مسجد الجامع) ، والثاني نحو:(أخلاق ثياب) ، أمّا البصريون فلا يجيزون ذلك[3].

– ووافقهم في جواز حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:﴿**وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ**﴾[الصافات164] ، والتقدير: (وما منّا إلاّ من له مقام معلوم) وخالف البصريين ، يقول:« ولا وجه لمنع البصريين من ذلك ، من حيث القياس ، إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة ، وإن كانت فاءا ، أو عينا ...وليس الموصول بألزق منهما»[4].

– ووافقهم في قولهم أنّ (ربّ) اسم لا حرف جر ، مخالفا البصريين ، يقول:« ف (ربّ) مضاف إلى النكرة فمعنى: (ربّ رجل) ، في أصل الوضع : قليل من هذا الجنس ، كما أنّ معنى (كم رجل): كثير من هذا الجنس وإعرابه رفع أبدا ، على أنه مبتدأ لا خبر له»[5].

وفيما يلي سرد لبعض المسائل المذكورة في الكتاب:

المسألة	موضعها
أولى العاملين بالعمل(باب التنازع)	ج1 – ص181
القول في رافع المبتدأ والخبر	ج1 – ص200
انتصاب الظروف خبرا للمبتدأ	ج1 – ص214
الاسم المرفوع بعد(لولا)	ج1 – ص245

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص50.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص180.

[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص273.

[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 152 /153.

[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص287. وينظر: الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، ج2 ، ص328 [المسألة (121)].

تقديم المفعول به	ج1 - ص305
تقديم الحال على صاحبها	ج 2- ص66
مجيء التمييز معرفة	ج2 - ص109
تقديم المستثنى على المستثنى منه	ج2 - ص118
(سوى) اسم أو تلزم الظرفية	ج2 - ص164
جواز تأكيد المنكر	ج2 - ص388
(كم) مفردة أو مركبة	ج3 - ص232
عمل صيغ المبالغة	ج3 - ص492
عمل الصفة المشبهة	ج3 - ص510
بناء أفعل التفضيل من البياض والسّواد	ج3 - ص516
الاختلاف في أصل الاشتقاق المصدر أم الفعل	ج3 - ص684
انتصاب الفعل المضارع بعد (حتى)	ج4 - ص53
فعل الأمر معرب أو مبني	ج4 - ص128
الفصل بين (كان وأخواتها) ومرفوعها	ج4 - ص199
أفعل التعجب اسم أو فعل	ج4 – ص224

لقد ضمّن الرضي شرحه للكافية الكثير من المسائل الخلافية بين نحاة الكوفة والبصرة واستظهر أدلّتهم في مواضع عديدة مع التعليل لها ، والرضي – في هذا– لم يكن هدفه حصر هذه المسائل ، ذلك أنّ الإلمام بها يقتضي تصنيفا مستقلاّ ، وإنما أدّاه إلى ذلك سعيه إلى مناقشة الآراء والتعقيب عليها في إطار شاملٍ لكلّ ما ورد في المسألة النحوية المدروسة ، ومن ثمّ ترجيح الصواب باختيار ما يرتضيه من علل.

المطلب الثاني: بين الرضي الأستراباذي وابن الحاجب:

احتوى كتاب شرح كافية ابن الحاجب طائفة كبيرة من الآراء في مسائل مختلفة ، ممتدة من القرن الثاني للهجرة ، واستعانته بالخليل وسيبويه...وغيرهما ، إلى غاية القرن السابع للهجرة واستناده إلى آراء علماء عصره ، وهذا يدلّ دلالة واضحة على ميل الرضي إلى شمولية الطرح ، إلى جانب سعة ثقافته واطلاعه.

إنّ القصد في هذا المطلب توضيح العلاقة بين صاحب المتن وشارحه ؛ فقد وافق الرضي ابن الحاجب في مسائل وأورد عليه إشكالات واعتراضات في بعضها الآخر ، واستدرك عليه في مواضع أخرى ، وربما انفرد برأي لا نكاد نجده عند غيره.

الفرع الأول: موافقات ومخالفات:

وافق الرضي ابن الحاجب في عدم اشتراط اشتقاق الحال ، وجواز كونها جامدة ، إذ إنّ "الحال هو المبين للهيئة ، وكلّ ما قام بهذه الفائدة ، فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلّف تأويله بمشتق"[1]، ووافقه أيضا في أنّ (لو) موضوعة لامتناع الأوّل لامتناع الثاني ، لا كما قال النحاة "امتناع الثاني لامتناع الأول"[2]، ووافقه في عدم اشتراط مجيء النعت مشتقا ، وجواز كونه جامدا[3].

وخالف ما ذكره ابن الحاجب من امتناع دخول الفاء في خبر (ليت) و(لعلّ) ، لعلّة لزوم التناقض ، وذلك لأنّ ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلاّ خبرا ، أي محتملا للصدق والكذب وخبر (ليت) ، و(لعل) لا يحتملان ذلك[4]، وخالفه في منع تقديم معمول ما بعد (لا) عليها ، فلا يجوز:(عمرا لا أضرب) ، يقول الرضي: «والأصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها إلاّ (ما)»[5].

الفرع الثاني:استدراكات:

لقد كان هدف ابن الحاجب وضع مختصر جامع لأصول النحو ، ذلك مما دعاه إلى تجاوز الكثير من القضايا والمسائل المتفرّعة عن تلك الأصول ، وقد استوعب الرضي هذه المسائل وذكر أحكاما لم يذكرها ابن الحاجب ، ونبه على ما أخلّ به في مواضع كثيرة ، ففي شروط منع صرف المؤنث إذا سمّي به المذكر ؛ ذكر ابن الحاجب أنّ الزيادة على ثلاث هي المعتبر في منع صرفه

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 69.
[2] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 461.
[3] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 314.
[4] المصدر نفسه ، ج1 ، 243.
[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص35.

إلاّ أنّ الرضي وضع جملة من الشروط التي يجب النظر إليها للحكم بصرف اللفظ أو عدمه وهي على التوالي:[1]

– ألاّ يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر في الأصل ، مثال ذلك (رباب) ، اسم امرأة لكن إذا سمي به مذكرا انصرف ، لأنّ (الرباب) قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم.

– ألاّ يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثا يحتاج إلى تأويل غير لازم ، فإنّ (نساء) و(رجال) ، وكلّ جمع مكسّر خالٍ من علامة التأنيث ، لو سميت به مذكرا انصرف ، لأنّ تأنيثها لأجل تأويلها بـ (جماعة) ، ولا يلزم هذا التأويل ، بل لنا أن نؤولها بالجمع ، فيكون مذكرا .

– ألاّ يغلب استعماله في تسمية المذكر به ، فلا يجوز فيما يغلب استعماله مذكرا إلاّ الصّرف مثل:(ذراع).

وفي عدم جواز حذف حرف النداء ؛ ذكر ابن الحاجب المواضع التي لا يجوز حذف حرف النداء منها ، فلا يحذف من المستغاث ، والمتعجّب منه ، والمندوب ، لأغراض بيانية ، واستدرك الرضي عليه إهماله لفظ الجلالة (الله) ، وهي منه ؛ أي مما لا يحذف حرف النداء منه إلاّ مع إبدال الميمين منه في آخره ، نحو:(اللهـمّ)[2].

وفي وجوب إضمار الفعل ؛ فمن مواضع استدراكه ترك المصنف بابا من أبواب النحو التي يجب فيها إضمار الفعل قياسا ، وهو باب الإغراء[3] .

وفي أحكام الظروف من حيث التصرّف وعدمه ؛ فقد ذكر الرضي في باب المفعول فيه جملة من الأحكام المتعلّقة بالظروف ، فمنها ما لا يستعمل إلاّ منصوبا بتقدير (في) أو مجرورا بـ (من) ومنها ما لم يلزم انتصابه[4].

وفي شروط المفعول له ؛ فقد اكتفى ابن الحاجب بإيراد شرطين هما: تشارك الفاعل والزمان في حين ذكر الرضي بعض الشروط الأخرى ، ككونه مصدرا ، ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب(لمه) ، وألاّ يكون من غير لفظ الفعل ، وكونه من أفعال القلوب[5].

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 117/ 118.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص388.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص11.

[4] المصدر نفسه ،ج2 ، ص 17 وما بعدها.

[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص35.

وفي أحكام الاستثناء ؛ فمن الأحكام التي لم يذكرها ابن الحاجب ، أنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف ، وأنه لا يمتنع استثناء النصف خلافا للبصريين ، وعدم استثناء الأكثر أحكام تكرار (إلاّ) للتأكيد وما يترتّب عن ذلك ، وحكم الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو إذا تعقّبها الاستثناء الصالح للجميع.[1]

وفي أحكام الإضافة ؛ فقد ذكر الرضي جملة من الأحكام والتوجيهات التي تتعلّق بالإضافة منها: حذف المضاف إذا أمن اللبس ،حذف المضاف إليه إن كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كـ (قبلُ) ...وغيره ، والفصل بين المتضايفين الجار والمجرور والظرف ، وغيرهما[2].

وفي أحكام النعت ؛ فقد ذكر الرضي بعض ما أغفله ابن الحاجب في باب النعت ، ومن ذلك: جمع الأوصاف مع تفرّق الموصوفات ، مثل: (جاءني زيد وعمرو الظريفان) ، تفريق الصفات مع جمع الموصوفات ، مثل : (مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز) ، قطع الصفة رفعا أو نصبا ، وحذف الموصوف[3].

وفي أحكام الموصول؛ فمن الاستدراكات على ابن الحاجب في باب الموصول مايلي: الموصول والصّلة كجزأي اسم ، فالتقدّم للموصول والتأخّر للصّلة ، وعدم الفصل بين الموصول والصّلة ، ولا بين بعض الصّلة وبعض بتابع للموصول كالوصف ، وتقدّم بعض الصّلة على بعض مثل:(جاءني الذي قائم أبوه) ، و حذف الصّلة[4].

وفي شرط نصب الفعل المضارع بعد الفاء ؛ فقد اشترط ابن الحاجب شرطان : أحدهما: أن تكون الفاء للسببية ، والثاني: أن يكون قبلها أمر ، أو نهي ، أو نفي ، أو استفهام ، أو تمنّ أو عرض ، واستدرك الرضي عليه التحضيض ، نحو قوله تعالى: ﴿**لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا**﴾[الفرقان7] ، والترجي، نحو قوله تعالى: ﴿ **لَعَلَّهُ يَزَّكَّى۞أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعُهُ الذِّكْرَى**﴾[عبس3- 4] على قراءة النصب[5].

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 146 وما بعدها.
[2] المصدر نفسه، ج2 ، ص 286 وما بعدها .
[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 337 وما بعدها.
[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 150 وما بعدها.
[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص62.

وهكذا فإنّ الرضي الأستراباذي لا يكتفي بشرح ما جاء في متن كافية ابن الحاجب ، وإنما يتجاوز ذلك بإيراد طائفة من الأحكام والمسائل التي أهمل ذكرها (ابن الحاجب) أو أخلّ بها مستعينا في استدراكاته على من سبقه من النحاة ، ومستندا إلى ما وصلوا إليه من آراء.

الفرع الثالث:اجتهادات:

من آراء الرضي التي يكاد ينفرد بها مايلي:

– التفريق بين الكلام والجملة ؛ فكثير من النحاة يحدّد ضابط التمييز بينهما بالإفادة ، فالكلام هو المفيد ، والجملة تشمل المفيد وغيره ، و بنى الرضي تفريقه على أساس وجود القصد وعدمه فالجملة عنده "ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا ... والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكلّ كلام جملة ولا ينعكس"[1].

– من الأصول التي وضعها النحاة قولهم: أنّ أصل الخبر التنكير ، لأنّ المسند ينبغي أن يكون مجهولا وهذا ليس بشيء - في نظر الرضي– ؛ لأنّ المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ، فالمجهول في قولك:(زيد أخوك) هو انتساب أخوة المخاطب إلى (زيد) وإسناده إليه لا أخوّته ، فالأخوة معروفة[2].

– ومن آرائه في انتصاب المنادى بفعل مقدّر ، أو كون (يا) عوضا منه ، أنّ الأولى تقدير الفعل بلفظ الماضي أي: (دعوت) ، أو (ناديت) ، لأنّ الفعل مقصود به الإنشاء ، والأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي[3].

– ومن آرائه أنّ (ما) ، و(ليس) لمطلق النفي ، وليس كما ذكر جمهور النحاة من أنهما لنفي الحال[4].

– ومن آرائه في الإضافة جواز إضافة العلم مع بقاء تعريفه - وإن جاء (العلم) مجرّدا في الأغلب من التعريف–يقول:« وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه ...وذلك إذا أضيف العلم إلى

[1] المصدر السابق ، ج 1 ، ص 23/22.

[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 255.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص313.

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 216.

ما هو متّصف به معنى نحو:(زيد الصّدق) يجوز ذلك ، وإن لم يكن في الدنيا إلاّ زيد واحد ومثله قولهم:(مضر الحمراء) ، و (أنمار الشاء)»[1].

– عدم التفريق بين البدل وعطف البيان ، يقول الرضي:« وأنا إلى الآن لم يظهر لي الفرق بين بدل الكلّ من الكلّ وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلاّ البدل»[2].

– مذهب النحاة أنّ (فعال) معدولة عن الأمر الفعلي (فعل الأمر) للمبالغة ، نحو: (نزال) أصلها (انزل انزل) لكنّ الرضي يخالفهم بأنّ (فعال) لو كان فعلا لاتصل به الضمائر ، يقول:« والذي أرى أنّ كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه ، والأصل في كلّ معدول عن شيء ألاّ يخرج عن نوع المعدول عنه ، أخذا من استقراء كلامهم ، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية»[3].

– ومن آرائه في الظروف التي تليها (إذ) ، نحو: يومئذ ، حينئذ ، أنها مضافة إلى الجمل المحذوفة وليست مضافة إلى (إذ) كما يدلّ عليه الظاهر[4].

– ومن آرائه أنّ (إذا) "قد تكون مع جملتها لاستمرار الزمان ، نحو قوله تعالى:﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**﴾[البقرة 11] ؛ أي هذه عادتهم المستمرّة والأصل في استعمال (إذا) أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل"[5].

– ومن آرائه أنّ الصفة المشبّهة ليست دالة على الثبوت والدوام ، يقول:« والذي أرى أنّ الصفة المشبّهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ، ليست أيضا موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة ، لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ، ولا دليل فيها عليهما ، فليس معنى (حسن) في الوضع إلاّ ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة ، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين ، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما ، وهو الاتصاف بالحسن... فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا بل بدليل العقل»[6].

---

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 239.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 393.

[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص191.

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 257.

[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 266 /267.

[6] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 500.

- ومن آرائه أنّ أصل "(إذن) هو (إذ) حذفت الجملة المضاف إليها ، وعوّض منها بالتنوين لما قُصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضي"[1].

- ومن آرائه أنّ (كان وأخواتها) سميت ناقصة ، لأنها لا تتمّ بالمرفوع بها كلاما ، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة ، وليس كما قال بعضهم من انتفاء الحدثية ؛ أي اقتصار دلالتها على الزمان دون المصدر[2].

- ومن آرائه أيضا أنّ (عسى) ليس من أفعال المقاربة ، يقول:« الذي أرى أن (عسى) ليس من أفعال المقاربة إذ هو طمع في حق غيره تعالى ، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم بدنوّ ما لا يوثق بحصوله»[3]، فلم يثبت في (عسى) معنى المقاربة بناءً على تعريف ابن الحاجب لأفعال المقاربة بأنها ما وضع لدنوّ الخبر.

- ومن آرائه أنّ (حتى) لا مهلة فيها ، ولا تفيد التراخي مثل (ثم) ، بل (حتى) العاطفة تفيد أنّ المعطوف هو الجزء الفائق ، إمّا في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه ؛ أي إنّ ترتيب أجزاء ما قبلها من الأضعف إلى الأقوى كما في:(مات الناس حتى الأنبياء) أو العكس[4].

المطلب الثالث: خصائص شرح كافية ابن الحاجب:

اشتمل شرح الرضي على جملة من الخصائص جعلته متميزا عن غيره من الشّروح ، ويمكن حوصلة هذه الخصائص فيمايلي:

الفرع الأول: العناية بوضع الحدود:

يعدّ اهتمام الرضي بصوغ الحدود وصيانتها عن الإشكالات من الخصائص البارزة في شرحه فقد كان يعيب على ابن الحاجب -في مرّات كثيرة- عدم دقّة وضعه لتعريف الأشياء أو استعماله ألفاظا عامة غامضة في بيان ماهيّة الشيء ، والأصل في ذلك الوضع الوضوح والتفصيل وشمولية المحدود ، يقول: « وهذا دأب المصنّف يورد في حدود هذه المقدّمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود ، اعتمادا منه على عنايته ، وينبغي أن يختار في الحدود والرّسوم أوضح

[1] المصدر السابق ، ج4 ، ص 36.
[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص175.
[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 206.
[4] ينظر: المصدر نفسه ،ج4 ، ص 403.

الألفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر»[1].

لقد اقتنع الرضي بأنّ الدّقة في وضع التعريف (المصطلحات) تؤدّي إلى الفهم الصحيح لما يتعلّق به ، فحمله ذلك على صياغة الحدود صياغة مضبوطة ضبطا تامّا من حيث استعمال اللفظ المتعارف عليه أو من حيث دلالته المحتملة ، وذلك حتى يسلم من الاعتراض ، يقول: «لا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها ، لأنّ الحدّ للتبيين»[2]، ومن الأمثلة الدالة على ذلك تعقيبه على تعريف ابن الحاجب للاسم بأنه "ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[3]، وعدم تفسيره الأزمنة الثلاثة ، ومثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود- كما يذكر الرضي- ، ومن الأمثلة أيضا تعريف ابن الحاجب للمرفوعات بأنها "ما اشتمل على علم الفاعلية" والأولى أن يقال "ما اشتمل على علم العمدة"[4].

إضافة إلى الحدود التي وضعها لرسم المفعول به ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، وكذا التفريق بين الإلغاء والتعليق من خلال توضيح ماهيتهما ... وغيرها.

وهكذا "كان يحرص على دقّة التعريف ويؤكّدها، ويأخذ على ابن الحاجب عدم التزامه أحيانا بذلك فيتعرّض للتعريفات وأهميتها وبيان ما قد يترتّب على إغفالها"[5].

الفرع الثاني: أثر المنطق والاستدلال:

يتجلّى أثر المنطق والتقسيمات العقلية من خلال إيراد الرضي عبارات المنطقيين وتطبيقها على المسائل النحوية ، فهو يفرّق مثلا بين تعريف الاسم وعلاماته من خلال التمييز بين مفهومي الحدّ والخاصّة ، وعلاقة كلّ منهما بالآخر من حيث الطّرد والعكس ، يقول:« الفرق بين الحدّ والخاصة أنّ الحدّ مطّرد ومنعكس ، والخاصة مطّردة غير منعكسة ، والمراد بالاطّراد أن تضيف لفظ (كلّ) إلى الحدّ ، فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره ، كقولك في قولنا الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن :كلّ ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم ، وكذا تقول في

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 40.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 13.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 24.
[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 161.
[5] أمال بن غزي ، **جهود الرضي النحوية في شرحيه على مقدمتي ابن الحاجب** ، ص 126.

الخاصة: كلّ ما دخله لام التعريف فهو اسم ، والمراد بالعكس أن تجعل مكان هذين نقيضيهما فنقول: كلّ ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ، ولا يصحّ أن تقول في الخاصة:كلّ ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم»[1]، كما تتضح منطقيته أكثر حين تناول الاستثناء وما يُشكِل فيه باعتبار معقوليته من حيث دخول وخروج ما بعده فيما قبله ، وعلاقة ذلك باستقامة المعنى وفساده.

ومن خصائص شرح كافية ابن الحاجب إيراد الرضي جملة من المسائل التدريبية والتمارين العقلية المعقّدة يمتحن بها المبتدئون ، وهذه التمارين والمسائل أشبه ما تكون عبارة عن عمليات رياضية تستخدم فيها رموز محدّدة (أ - ب) تنبني على استدلالات منطقية مجرّدة توصل إلى نتائج ثابتة ، هذا إلى جانب عرض الأمثلة الفرضية التي لم تسمع في كلام العرب , ولم تنطق بها.

وهكذا فإنّ ما أوردناه من خصائص تميّز بها شرح كافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي لا يعني خلوّ غيره منها ، وإنما هي الخصائص الغالبة فيه لا سيّما ما يتعلّق بصيانة الحدود.

المطلب الرابع:من أصول التفكير النحوي عند الرضي الأستراباذي:

القصد في هذا المطلب توضيح بعض أصول التفكير النحوي عند الرضي الأستراباذي في دراسة اللغة ، وتبيين موقفه منها ، كالعامل ، والإعراب.

الفرع الأول: الانطلاق في تفسير العامل من المتكلم :

ينطلق الرضي في تفسير العامل من فكرة ابن جني التي ينسب فيها العمل إلى المتكلم فالمتكلم هو الذي يحدث العمل ويُوجده ، وإنما نُسب العمل إلى الألفاظ التي حصل بواسطتها تلك المعاني ، يقول:« اعلم أنّ محدث هذه المعاني في كلّ اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها لكن نُسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم»[2] ويؤكّد ذلك في موضع آخر من كتابه ، يقول:« الموجد لهذه المعاني هو المتكلم ، والآلة : العامل ومحلّها الاسم ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها ، ولهذا سُمّيت الآلات عوامل»[3]، فالعامل مجرّد علامات وأمارات

[1] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج1 ، ص 30.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص49.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص59.

وليس مؤثّرا حقيقيا كالإحراق للنار ، والإغراق للماء ، والقطع للسيف -كما يذكر ابن الأنباري- ، وبموجب ذلك لا تلزم رتبة التقدّم للعامل كون المؤثّر تابع لما يؤثّر فيه ، يقول الرضي:" إنّ العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدّمه على أثره ، بل هو علامة"[1]، وبذلك ينفي وجوب تقدّم العامل على معموله.

وبعد توضيح العامل والعمل ، نجده يصوغ - في ثنايا كتابه- جملة من القواعد العامة المتعلقة به من ذلك أولويّة إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطرّ إلى المعنوي ، وبهذا يردّ على الكوفيين قولهم بأنّ المفعول معه منصوب على الخلاف- وهو عامل معنوي عندهم-[2].

ويعيب الرضي على النحاة اشتراطهم في العامل ما يحيل على التكلّف والإغراب ، من ذلك اشتراطهم اتحادّ عامل الحال وصاحبه ؛ أي إنّ العامل في الحال وصاحبه شيء واحد ، و"الأولى جواز اختلاف العاملين لئلاّ يوقعهم ذلك في تكلّفات كثيرة نتيجة التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها ولا دليل دلّهم عليه ، ولا ضرورة ألجأتهم إليه"[3].

ويميّز الرضي بين العوامل القوية والعوامل الضعيفة ، فالعامل القوي هو الفعل التامّ، أمّا العوامل الضعيفة ؛ فالأفعال الناقصة ، والأسماء الجامدة ، والحروف ، واسم التفضيل والمصدر...وغيرها ، وعلّة ذلك ضعف مشابهتها للفعل ، ومن الأمثلة قوله في عمل الاسم الجامد أنه لا يتقدّم معموله عليه (العامل) لمشابهته للفعل مشابهة ضعيفة[4]، وكذا قوله في عمل اسم التفضيل: «اعلم أنّ مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة ، وكذا لاسم الفاعل ، أيضا ، فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعرف الأشهر»[5]، والأفعال الناقصة لكونها عوامل ضعيفة لا يفصل بينها وبين معمولها من الأجنبيات إلاّ بالظرف[6] .

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص53.
[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص39.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص250.
[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 107.
[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 531.
[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 199.

وقد يذكر الرضي اختلاف العلماء في العامل ، فيختار الوجه الأنسب ، ومن أمثلة ذلك موافقته للكسائي في عامل رفع الفعل المضارع ، وهو حروف المضارعة[1]، كما يذكر اختلافهم في إعراب الأسماء الستة ...وغيرها.

وهكذا نجد الرضي الأستراباذي في تخريج التراكيب اللغوية يخضع تارة لقوانين العامل ويحترز بها ، وتارة أخرى نجده مهاجما إياها لما تؤدّي إليه من التكلّف والتعقيد ، ولعلّ النص التالي يوضّح رفض الرضي لقواعد النحو التحكّمية الناشئة عن القول بالعامل والمعمول ، يقول في المبتدأ الذي يأتي صفة واقعة بعد حرف نفي أو ألف استفهام ، مثل: (ما قائم الزيدان) ، و(أقائم الزيدان) بانتفاء المطابقة:« والنحاة تكلّفوا إدخال هذا أيضا في حدّ المبتدأ ، فقالوا :إنّ خبره محذوف لسدّ فاعله مسدّ الخبر ، وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ويسدّ غيره مسدّه ، ولو تكلّفت له تقدير خبر ، لم يتأتّ ، إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثمّة تمّ بفاعله كلاما»[2]، فالجملة (أقائم الزيدان) ، و(ما قائم الزيدان) جملة فعلية باعتبار المعنى وكأنّي بالرضي يعمد في تفسير الظواهر التركيبية إلى ربط الصلة بين ما يتطلّبه تصحيح المعنى وإقامته ، وبين نظرية العامل وما تحرّه من تأويلات – وإن لم يسعفه هذا في مواضع أخرى–.

الفرع الثاني: الإعراب ودلالة الحركات:

كأنّ الرضي يوافق ابن جني في كون الإعراب هو الإبانة عن المعنى بالألفاظ ففي دلالة الألفاظ على المعاني يرى الرضي أنّ الرفع علم كون الكلمة عمدة لا علم الفاعل كما ذكر ابن الحاجب وغيره من النحاة ، ذلك أنّ المبتدأ والخبر وسائر المرفوعات كلّها أصول ، وليست محمولة على رفع الفاعل ، يقول الرضي: « المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة ؛ لأنّ الرفع في المبتدأ والخبر وغيرها من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل ، بل هو أصل في جميع العمد»[3]، وعلى هذا فلا دليل على ما يُعزى إلى الخليل من كونهما (المبتدأ والخبر) فرعين على الفاعل ، ولا على ما يُعزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع[4] .

[1] المصدر السابق ، ج4 ، ص24.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 198.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص161.
[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص53.

كما يرى الرضي أنّ النصب علم كون الكلمة فضلة لا علم المفعول به –كما تقدّم عند ابن الحاجب – ومن ثمّ فالتمييز ، والحال ، والمستثنى الفضلة أصول في النصب كالمفعول به وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ، يقول: « والحق أن يُقال: النصب علامة الفضلات في الأصل فيدخل فيها المفاعيل الخمس ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، وأمّا سائر المنصوبات فعُمد شُبّهت بالفضلات ، كاسم (إنّ) ، واسم (لا) التبرئة ، وخبر(ما) الحجازية ، وخبر(كان) وأخواتها»[1].

هكذا يقسّم الرضي دلالة الحركات على المعاني إلى قسمين هما: الرفع (العمدة) ، والنصب (الفضلة) ، أمّا المجرورات فهي محمولة على المنصوبات ، ذلك أنّ "المجرور في الأصل منصوب المحلّ"[2]، ويشرح الرضي هذه المقولة موضّحا من خلال قوله:« جُعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل ، وكالحال ، والتمييز ، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه ، والمستثنى غير المفرّغ ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة... ثم أريد أن يُميّز بعلامةٍ ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر ، فمُيّز به مع كونه منصوب المحلّ لأنه فضلة ... فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المحلّي في هذه الفضلة نحو: (اللهَ لأفعلنّ) بالنصب»[3]، فعلامات الإعراب –كما يرى الرضي– الضّمة للعمدة ، والفتحة للفضلة ، أمّا الكسرة فهي حركة تمييزية يؤتى بها للتفريق بين الفضلات على المستوى التركيبي (بواسطة أو بانتفائها).

وقفة: يميل بعض الباحثين إلى وصف الرضي بالتشيّع مستدلين بالأمثلة التي يذكرها وببعض ألفاظه غير أنّ الواضح الجليّ هو تمكّنه من علم الفقه وأصوله نرى لذلك انعكاسا في تعليلاته النحوية وتوجيهاته الإعرابية ، كما يتضح ميله للجدل العقلي ، فيتبنّى ألفاظ المناطقة وحدودهم[4]، رغم الغموض والصمت اللذين اكتنفا مسيرته العلمية .

[1] المصدر السابق، ج1 ، ص267.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص161.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص49.

[4] ينظر: أمال بن غزي ، **جهود الرضي النحوية في شرحيه على مقدمتي ابن الحاجب** ، ص 64-72-74.

المبحث الرابع: مقاربة في الأطر المرجعية :

تمثّل مدونة الدراسة مراحل مختلفة في تاريخ الدراسات اللغوية ، كما أنه يمكن عدّها(المدونة) نماذج في وصل التراكيب بمعانيها وكيفية تأويلها وفق المعطيات السياقية ، بما يعني المراوحة بين البنية والوظيفة في كشف العلاقات التي تقع في نطاقها(التراكيب).

إنّ تتبع النصوص في مضانها من خلال مدونة البحث المتمثلة في الكتب الثلاثة (الكتاب دلائل الإعجاز ، شرح كافية ابن الحاجب) ، والتي تشكل مراحل مختلفة في تطور مسار الدرس اللغوي يحقق غايتين:

– عقد صلة حميمية مع تراثنا والوقوف على أهمّ جوانبه بالكشف عمّا يحتويه من آراء متقدّمة متطوّرة على الرغم مما يتضمّنه – في كثير من الأحيان – من أسلوب صعب ولغة مستعصية.

– توخّي رسم صورة واضحة المعالم تبيّن صلة التراث العربي القديم بالدراسات الحديثة ، وذلك في إطار قراءة واعية لما توارثناه من رصيد لغوي يؤهلنا لسبر أغواره واكتناه أسراره دون إسقاط أو نظرة تقديسية .

المطلب الأول: الحديث عن النظم وجه اشتراك:

بعد قراءة المدونة وجدنا أنّ الحديث عن النظم وجها مشتركا بينها بطريقة أو بأخرى

فالأساس هو كيفية تأدية وفهم المعنى بين المتكلم والسامع ، فتصبح القاعدة النحوية جامعا بين البعد الاجتماعي والتفسير الدلالي على مستوى التركيب ، أو هي كأحد إفرازات المعنى.

الفرع الأول:النظم بين سيبويه والجرجاني:

ترتبط نظرية النظم أيّما ارتباط بعبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز غير أنّ بعض الدارسين عادوا بهذه النظرية إلى سيبويه ، فحاز بذلك قصب السبق ،"فالغالب على الظنّ أنّ مقصوده من كلمة التأليف هو نظم العبارة أو تأليف الجملة انطلاقا من متّجهه النحوي الذي لم يكن في الغالب إلا بتركيب الجملة وحدها دون تركيب الجملة مع الجمل الأخرى"[1]، وقد تأثّر الجرجاني بنصوصه ونقل عنه في مواضع كثيرة*، يقول عبد القادر حسين:" إنّ سيبويه قد اهتم

[1] أحمد سعد محمد ، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي** ، ص 229.

* ينظر: أحمد مطلوب ، **عبد القاهر بلاغته ونقده** ، ص 273/272.

بالنظم في الجمل ...ذلك النظم الذي أصبح نظرية خطيرة على يد الجرجاني...كانت وليدة في مهدها عند سيبويه وكان يرعاها ويعود إليها الفينة بعد الفينة في مباحث مختلفة من الكتاب"[1].

فحديثه عن الاستقامة والإحالة في الكلام يعدّ من المعايير لتمييز النظم الصحيح من الفاسد وهو عينه توخّي معاني النحو، هذه المعاني التي لا يفتأ سيبويه يربطها بعناصر خارجية (المتكلم والسامع) ، كما أنّ ترجيح وجه إعرابي على آخر ، لأنّ المعنى والسياق يفرضه ، ومزية الحركات من حيث هي أدلة عليه (المعنى) ، أيضا من معايير تمييز نظم على آخر .

لقد جمع سيبويه بين النظم ، واللفظ ، والمعنى في تحديده أقسام الكلام نوضّح ذلك فيمايلي:

- المستقيم القبيح= اختل نظمه+صحيح اللفظ +إمكانية حصول المعنى.
- المحال= اختل نظمه+صحة اللفظ +عدم إمكانية الحصول على معنى.
- الحسن= صحة النظم+ صحة اللفظ +صحة المعنى .
- الكذب= صحة النظم + صحة اللفظ +اختل المعنى.

إضافة إلى الربط الوثيق بين مستويات الأداء اللغوي في التراكيب النحوية وأحوال المخاطبين وأغراض التكلّم[2]، يقول أحمد أسعد: «لقد كان سيبويه على رأس الذين اهتموا بتأليف العبارة من حيث الصحّة والفساد ، ومطابقته لأغراض التكلم ، كما كان على رأس الذين قبس منهم عبد القاهر الجرجاني ، واهتدى بأصولهم في تدعيم فكرته»[3]، فنرى الجرجاني يستفيد من آرائه في التقديم والتأخير ، والحذف ، ومسائل (إنّ) ، ومنها اهتمامه بحروف العطف ، وتقديم المسؤول عنه بعد أداة الاستفهام ،وإخبار النكرة عن النكرة...وغيرها[4]،" إنّ نظرية النظم كما اكتملت مع عبد القاهر الجرجاني أو كادت ، ساهم فيها سيبويه بقسط وافر بما ذكره من موضوعات تدخل في صلب ما عُرف فيما بعد بعلم المعاني ، من حذف وزيادة ، وذكر وإضمار ، وتقديم وتأخير

[1] عبد القادر حسين ، **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، ص 111.

[2] أحمد سعد محمد ، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي** ، ص 240.

[3] المرجع نفسه ، ص 281.

[4] حاتم صالح الضامن ، **نظرية النظم تاريخ وتطور** ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، العراق ، ط(1979) ، ص 9.

واستفهام ، وقصر ، وفصل ووصل ، هذه المباحث كما جاءت في الكتاب شكّلت النصوص الغائبة أو المواجهة للجرجاني ، وهو منكبّ على صياغة نظريته"[1].

لقد اهتمّ سيبويه بالتأليف وهو ما يقابل النظم ، والتفاته في كلّ مرّة إلى حسن الكلام أو قبحه قريب جدا من صحّة النظم أو فساده ، فسيبويه يعطي أولوية للتركيب وتأليفه ، وما العامل عنده إلا أحد الوسائل المعتمدة للوصول إلى هذا التأليف ، وهي وسيلة جوهرية لأنّ العامل ، والحركة الإعرابية والإعراب ، مبادئ أساسية في علم النحو ، والنظم هو توخّي معاني النحو ، "ففي مواضع كثيرة من الكتاب تلمح سيبويه يهتمّ بالتركيب والتأليف بين الكلمات والجمل ، وصوغ العبارات والحسن والقبح فيها ، إنّ سيبويه إذا لا يكتفي بتسجيل قواعد النحو ، وإنما يلاحظ ويتأمّل ، ويقدّم تحليلا رائعا يبيّن دقّة حسّه بفقه اللغة وأساليبها وأسرار بلاغتها وتراكيبها ، ويحاول الوقوف عند خواصّ معانيها"[2]، فإلى حدّ كبير نجد تطبيقات فكرة الوجوه والفروق عند سيبويه "فمسألة تصرّف الألفاظ للمعاني يربط التغيرات التي تحدث على مستوى اللفظ وبين ما ينتج عنها من تعديل أو تحوير على مستوى المعنى"[3].

فـ"إذا كان النظم قائما على توخّي معاني النحو التي استنّها النحاة من سنن العربية في كلامها فإنّ استقامة الكلام وحسنه أو قبحه تقاس عند صاحب الكتاب على ذلك المقياس"[4].

هكذا اهتم سيبويه بالنظم في الجمل كما اهتم بالإعراب في الكلمة[5]، فـ"سيبويه قد تحدّث عن مفهوم النظم مراعيا فيه أحوال النحو ، فهو يرى أنّ لكلّ استعمال معناه ، وتغيير الاستعمال لابدّ أن ينشأ عنه تغيير المعنى ، وهو لا يبعد في ذلك عن معنى النظم ، وإنْ لم يسمّه باسمه"[6]، فعبّر عنه بوضع اللفظ في غير موضعه، والمستقيم الكذب ، يوضح ذلك المثال التالي:

---

[1] وهدان وهدان ، **مقاربة في نظرية النظم بين سيبويه والجرجاني** ، مجلة أفاق المعرفة ، العدد545 ، شباط 2009 ، ص 364/363.

[2] المرجع نفسه ، ص 364. وينظر: عبد القادر حسين ، **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، ص 110.

[3] محمد عابد الجابري ، **بنية العقل العربي** ، ص 45.

[4] أحمد أسعد محمد ، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي** ، ص 229.

[5] عبد القادر حسين ، **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، ص 111.

[6] حاتم الضامن ، **نظرية النظم تاريخ وتطور** ، ص 9.

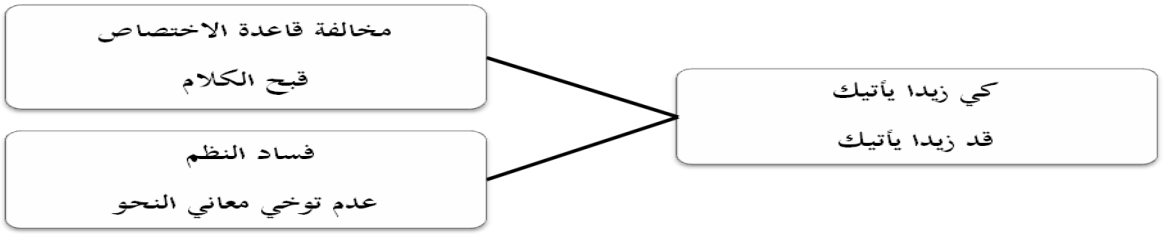

ومن أمثلة ضعف التأليف والتعقيد قول الشاعر:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ❖ وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإنما الكلام: وقلّ ما يدوم وصال ، يقول: «ويحتملون قبْح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقْض»[1].

وفي الجدول التالي مجموعة من الأمثلة يوضّح فيها سيبويه قبْح الكلام أو عدم جوازه مفسّرا سنذكر جانبا منها في المقاربة البنيوية عند حديثنا عن العلاقات التركيبية.

التركيب	تفسير قبح الكلام أو عدم جوازه	الجزء والصفحة
خلت زيدا – أرى زيدا	مخالفة عدم الاقتصار على مفعول به واحد	40/1
ما زيد منطلقا أبو عمرو	لم تجعل له فيه سببا	63/1
كانت زيدا تأخذ الحمى كانت زيد الحمى تأخذ	التقديم والتأخير	70/1
ما زيدا عبد الله ضاربا ما زيدا أنا قاتلا	تقديم ما يعمل فيه الآخر	71/1
سوف زيدا أضرب –قد زيدا لقيت	مخالفة الاختصاص	98/1
لم زيد يأتك جئتك كي زيد يقول ذاك خفت أن زيد يقول ذاك	الفصل بين (لم) والفعل الفصل بين (كي) والفعل الفصل بين (أن) والفعل	111-110/3

ومن أمثلة النظم الصحيح ما جاء في باب نفي الفعل ، يقول: «إذا قال: (فعل) فإن نفيه (لم يفعل) ، وإذا قال:(قد فعل) ، فإن نفيه (لما يفعل) ، وإذا قال: (لقد فعل)، فإن نفيه (ما فعل) ، لأنه كأنه قال:(والله لقد فعل ، فقال والله ما فعل) ، وإذا قال:(هو يفعل) ؛ أي هو في حال فعل ، فإن نفيه (ما يفعل) ، وإذا قال:(هو يفعل) ولم يكن الفعل واقعا، فنفيه (لا يفعل)

[1] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 31.

كأنه قال: (والله ليفعلنّ) ، فقلت: (والله لا يفعل) ، وإذا قال: (سوف يفعل) ، فإن نفيه (لن يفعل)»[1].

و"إذا كان عبد القاهر هو الذي نُسب إليه ابتكار نظرية النظم لأنه بسطها وفصّلها وطبّقها على أبواب جمّة من البلاغة ، فإنّ سيبويه هو الذي أمسك المصباح بكلتا يديه وأنار الطريق أمام عبد القاهر ، وهداه إلى الغاية المنشودة ، أو بعبارة أخرى إذا كان النظم قد أصبح على يدي عبد القاهر بمثابة شجرة عظيمة شاهقة متعدّدة الأغصان مثقلة بالثمار ، فإنّ سيبويه هو الذي ألقى البذرة قبل أن تبرز الشجرة أمام العيون بمئات السنين"[2].

أو إنّ الجرجاني يُكمل ما بدأه سيبويه بل يستدرك عليه أحيانا، وينتقده على سبيل المثال في قصْر التقديم على العناية والاهتمام مما سنشير إليه في موضعٍ لاحقٍ من هذه الدراسة ، يؤكّد أنّ الجرجاني تلقّف هذه الإشارات بعقله ، وأعمل فيها ذوقه وحسّه[3].

وعلى هذا يمكن أن نبيّن وجه الاشتراك بين الرجلين في:

- المفهوم الواسع للنحو ، فينظر إليه بوصفه يتجاوز أواخر الكلم أو مجرّد إعراب.
- امتزاج المكونات اللغوية وغير اللغوية في بناء المعنى.

الفرع الثاني: النظم بين الرضي الأستراباذي والجرجاني:

بيّن الجرجاني أنّ النظم هو عبارة عن تعلّق الكلم بعضها ببعض ، هذا التعلّق نفسه نجده عند الرضي في حديثة عن الكلام وتركيبه في إطار القسمة الثلاثية للكلم ، يقول:"والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء ، أعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام : الاسمان ، والاسم مع الفعل أو الحرف ، والفعل مع الفعل أو الحرف والحرفان ؛ فالاسمان يكونان كلاما ...وكذا الاسم مع الفعل ، والاسم مع الحرف لا يكون كلاما...والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاما.. ، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه"[4].

من جهة ثانية يبدو أنّ فكرة الوجوه والفروق التي احتوتها نظرية النظم للجرجاني لها امتداد عند الرضي في شرح الكافية ، ففي الترتيب بين الفاعل والمفعول يحدّد الرضي الوجوه المختلفة من

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص 117.

[2] عبد القادر حسين ، **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، ص 115/114.

[3] ينظر:وهدان وهدان ، **مقاربة في نظرية النظم بين سيبويه والجرجاني** ، ص 367.

[4] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج1 ، ص23 .

وجوب التقديم أو المحافظة على المراتب في أصلها بناءً على وجود القرائن مما يؤدّي إلى فهم المعنى فهْما صحيحا[1].

وفي صور التنازع وما يدخل في هذا الباب أو لا ، من إعمال الأول أو الثاني يرجّح أنّ الاختيار والمزية وفقا لما يقتضيه المعنى من حيث النفي والإثبات، فلا يفسد المعنى ؛ إذ يعقّب على استدلال الكوفة فـ"العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر ، إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر"[2] بالوقوف على القصد وانتفاء التناقض الذي يفسد المعنى ، من خلال توخّي معاني النحو كما يذكر الجرجاني ، فيكون توجيه التركيب وتحديد الوظيفة الإعرابية للكلمة موصولة بذلك.

ومنه أنّ الاختيار مبني على أغراض المتكلم من عناية واهتمام بالذكر والتخصيص فيما ينوب عن المفعول المطلق ، فيستمدّ بذلك أولويته في تأدية المعنى[3]، وكذلك يتجلّى الاختيار المحدّد لقصد في وضْع الظاهر موقع الضمير ، ويكون الحذف أولى من الذكر[4].

وفي سياق الحديث عن مواضع تقديم المبتدأ وجوبا ينفي كما نفى الجرجاني أن تكون المعرفتان سواء من حيث التقديم والتأخير في جعل أيّهما مبتدأ والآخر خبرا ، وإنما يرجع ذلك للقرينة الدالة على التعيين ، يقول: " أو كان معرفتين أو متساويتين ليس على الإطلاق، بل يجوز تأخّر المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويتين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ ،كما في قوله: **بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا ❖ بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ.**

وذلك لأنّا نعرف أنّ الخبر محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر كقولك :(أبو يوسف أبو حنيفة)، أي :مثل أبي حنيفة، ولو أردت تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف فأبو يوسف هو الخبر، ومثله قول أبي تمام:

لُعَابُ الأَفَاعِي القَاتِلاتِ لُعَابُه ❖ وَأَرْيُ الجَنَى اشْتَارَتْه أَيْدٍ عَوَاسِلُ

أي : بنو أبنائنا مثل بنينا، ولعابه مثل لعاب الأفاعي"[5].

---

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج1 ، ص 167.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 187.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 196.

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 212-243.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 230/229.ينظر أيضا: عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 273.

وفي التعريف والتنكير يميّز بين المعلوم والمجهول ، ويحدّد وجه المشابهة بين (لا) التبرئة ، و(إن) المبالغة في النفي والمبالغة في الإثبات من منطلق حمْل النقيض على النقيض[1].

كما أنّ التقسيم الذي قدّمه الرضي لحذف المفعول به (منوي وغير منوي) يشبه إلى حدّ كبير ما فصّله الجرجاني في تحديده الأغراض من حذفه (المفعول به)[2].

وفي استحسان حذف الفعل في المصادر (المفعول المطلق) بحيث لا ينوى تقديرا تحقيقا لأغراض معينة شبيه إلى حد كبير بحذف المفعول به عند الجرجاني[3].

واستدلّ بقول الأندلسي في حالات المضارع المنفي بـ(لا) ، و(لم) ، و(ما) ، وفي ذكر الجملة الحالية المقترنة بالواو أو بدونها[4].

ومن أمثلة النظم الفاسد والصحيح قوله: «وذلك لأنّ قولك (لا رجل) نصّ في نفي الجنس بمنزلة (لا من رجل) بخلاف (لا رجل في الدار ولا امرأة) فإنه وإن كانت النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، لكن لا نصّا بل هو الظاهر ، كما أنّ (ما جاءني من رجل) نصّ في الاستغراق بخلاف (ما جاءني رجل) ، إذ يجوز أن يقول (لا رجل في الدار بل رجلان) ، (وما جاءني رجل بل رجلان) ، ولا يجوز(لا رجلَ في الدار –بالفتح– بل رجلان)، (وما جاءني من رجل بل رجلان) للزوم التناقض»[5].

وكذلك نجد شبَها واضحا في تحديد فائدة النعت التي اعتبرها الجرجاني مظهرا من مظاهر خصوصية معاني النحو ، من تخصيص أو توضيح ، أو ثناء ، أو مدح ، أو تأكيد[6].

ومنه البحث في نوع التقديم ، وهو ما عبّر عنه الرضي بالتقدّم اللفظي والتقدّم المعنوي والتقدّم الحكمي[7].

---

[1] ينظر: رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج1 ، ص 255–259.

[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 311/310.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 276.

[4] ينظر : المصدر نفسه ،ج2 ، ص 82/81.

[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 187/186.

[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 313.

[7] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 10.

ومنه إخباره عن الفرق بين الجملة التي تجيء بـ (الذي) وسواها" فالفرق بين الجملة الأولى والثانية أنك إذا قلت:(ضربت زيدا) ، فربما تخاطب به من لا يعرف أنّ لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك ، لكنه لا يعرف أنه زيد ، وأمّا قولك:(الذي ضربته زيد) ، فلا تخاطب به إلاّ على الوجه الثاني ؛ أي: تخاطب به من يعرف أنّ لك مضروبا لأنّ مضمون الصلة يجب أن يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ، ولكن لا يُعرف أنه زيد ، إذ لو عرف ذلك ، لوقع الإخبار عنه بأنه زيد ضائعا فالجملة الثانية نصّ في المحتمل الثاني للجملة الأولى"[1].

ومن أمثلة النظم الذي يقبح أو يفسد قوله: «اعلم أنه يقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض نحو: (إذا زيد قام) ، بل الفصيح (إذ قام زيد) ؛ لأنّ (إذ) موضوع للماضي ، فإبلاؤه الماضي أولى للمشاكلة والمناسبة»[2].

وقفة: هكذا انتقلت فكرة النظم من سيبويه ، إلى عبد القاهر الجرجاني ، ومن بعده رضي الدين الأستراباذي ، مما يعني تأثير السابق في اللاحق تأثيرا تنتفي معه القطيعة ، فكان السعي نحو حدود التركيب وكيفية تأليفه من أجل تأدية المعنى، فيقبح ويفسد أو يحسن ويصحّ بذلك.

المطلب الثاني: نوعية الخطاب (تأسيسي، شارح):

يمكن تحديد نوعية الخطاب من المقدّمات لكن هذا يطرح مشكلة في كتاب سيبويه بين عدم وجود مقدّمة وبين اعتبار الأبواب السبعة الأولى مقدّمة منهجية كما ترى دليلة مزوز[3]، في حين نجد الرضي الأستراباذي يذكر في مقدّمته أنه تجاوز الأصول إلى الفروع ، فهل يعتبر هذا كافيا لتصنيف الخطاب تأسيسيا أو شارحا؟

هذا الاضطراب في الافتتاحية يجعل منها غير كافية في تحديد نوع الخطاب إلا باكتمال المتن يوحي بصعوبة ذلك قول الجرجاني:"وليس يتأتّى لي أن أعلمك من أوّل الأمر في ذلك آخره ، وأن

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص 115.

[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 282.

[3] ينظر: دليلة مزوز ، **المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه** ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة الجزائر ، العدد7 ، (2010) ، ص74.

أسمّي تلك الفصول التي في نيتي أن أحرّرها بمشيئة الله عز وجلّ ،حتى تكون على علم بها قبل موردها عليك ، فاعمل على أنّ ههنا فصولا يجيء بعضها في إثر بعض ، وهذا أوّلها"[1].

تظهر مشكلة ثانية ، وهي البحث في الخلفية الاجتماعية والدينية ، أو ما يسمّى بالبيئة التي تفترض مسلمات إيديولوجية ، محاربة اللحن ، قضية الإعجاز ، مما يجعلنا نتساءل :هل كتاب دلائل الإعجاز كتاب مناظرات لأنّ عصره عصر صراع وجدل في مفهوم الصرفة ؟ ، إنه خطاب منجز في الصراع[2].

يعلّق عبد الفتاح لاشين :"وبحوث عبد القاهر يؤخذ عليها أنها لا تتصف بالوحدة العضوية أو بالصلات العرقية ، فهو ينتقل من زهرة إلى شجرة ، ومن حضر إلى مدر"[3]، هذا الوصف له إيجابياته كما له سلبياته ، فلم يكن التبويب شغله الشاغل ولا تصنيف فنون القول وطرق التعبير وعبّر عن آرائه في إطار جدلي هو نتيجة تفنيد أراء ومعتقدات يعتبرها خاطئة ، ودفاع عن نظرية يرى فيها الطريقة الوحيد لأدراك أسباب البلاغة والاهتداء إلى دلائلها[4]، ويشرح عبد العزيز عتيق طريقة الجرجاني في تأليفه التي تجمع بين جوانب العلمية والعملية والتعليمية ، فهو"يذكر القاعدة الكلية ثم يردفها بالأمثلة والشواهد التي تفصّلها وتوضّحها ، إدراكا منه بأنّ التعليم النافع إنما يكون بقرن الصورة المفصّلة بالصورة المجملة ، إذ بالتفصيل تعرف المسائل ، وبالإجمال تحفظ في العقل"[5].

إنّ مرحلة ما قبل عبد القاهر كانت مرحلة عموم ، أمّا مرحلته فكانت مرحلة تخصّص وتفصيل العلوم عن بعضها البعض[6]، والذي يظهر من عنوان كتابه(دلائل الإعجاز)"أدركنا الدافع الأساس على الكتابة ، وتمثلنا برنامج المؤلف وتصورنا الغاية التي يروم بلوغها، فتأكيد إعجاز القرآن هو

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 49.

[2] ينظر: حافظ قويعة ، **سياق الحجاج في دلائل الإعجاز** ، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة صفاقس ، تونس، ط(1998) ، ص 255/254.

[3] عبد الفتاح لاشين ، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر** ، ص179.

[4] ينظر: عبد القادر المهيري ، **مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني** ،حوليات الجامعة التونسية ، تونس العدد11 ، (1974) ، ص 84-108.

[5] عبد العزيز عتيق ، **في البلاغة العربية– علم البيان–** ، دار النهضة العربية ، بيروت ،لبنان ، ط(1985) ، ص 27/26.

[6] بلخير ارفيس ، **أصول التفكير البلاغي وآلياته عند عبد القاهر الجرجاني –بحث في طبيعة المنهج وطرق الإجراء–** مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، الجزائر ، (2013-2014) ، ص 241.

الباعث الأصلي إلى الكتابة"[1]، يوضّح حافظ قويعة هذا المنهج مؤكّدا الطبيعة الحجاجية للدلائل بمعجمي الوثوقية ، والتشنيع على الخصوم ، من خلال نقطتين:[2]

– كتاب دلائل الإعجاز في منطلقاته ومقاصده يعالج قضية كلامية في سياق سجالي عنيف ، وقد وظّف صاحبه فيه كلّ ما يملك من حجج لدحض نظرية أصحاب اللفظ، واستبدلها بنظرية النظم التي يعتبرها القول الفصل وحجّة الإسكات القصوى على إعجاز النص القرآني.

– إنّ كلّ المسائل النحوية والبلاغية ، وحتى النقدية والملاحظات الرشيقة المغرية والحدوسات الرائعة...تبقى من حيث مدى فعاليتها مشدودة إلى تلك القضية الكلامية.

وينقل أحمد مطلوب مجموعة من الآراء التي تنفي وجود منهج واضح عند الجرجاني ، فالكتاب ممزق تتفرق فيه المسألة الواحدة في أماكن متباعدة ، فهو صورة مشوّهة للتأليف بذكر جزء الفكرة في موضع وجزءها الآخر في موضع آخر ، إلى جانب التكرار[3].

أما سيبويه "فلم يقتصر على قوانين الإعراب فقط بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم ، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة ... ومن يغفل عن التفطن لهذا فيحصل على علم اللسان صناعة ، ولا يحصل عليه ملكة"[4]، فسيبويه يجمع بين الملكة والصناعة وهو بذلك يجمع العلمية مع التعليمية.

يوضّح ناصف النجدي المنهج الذي سار عليه سيبويه بقوله: " ينهج سيبويه في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع ، يدرس أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص ليكشف عن الرأي فيها صحة وخطأ أو حسنا أو قبحا ، أو كثرة وقلّة ، لا يكاد يعرّف معرّفا ، ويلتزم مصطلحا، أو يفرّع فروعا أو يشرط شروطا على نحو ما نرى في الكتب التي صنّفت لعهد ازدهار الفلسفة"[5]، فتتأكّد بهذا علمية وتعليمية الكتاب انطلاقا من منهج الوصف والاستدلال بالأمثلة والنصوص.

---

[1] توفيق حمدي، **موقف عبد القاهر من الاستعارة** ، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني ، ،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة صفاقس ، تونس، ط(1998) ، ص75.

[2] حافظ قويعة ، **سياق الحجاج في دلائل الإعجاز** ، ص 258/257.

[3] ينظر: أحمد مطلوب ،**عبد القادر بلاغته ونقده** ، ص 36/35.

[4] ابن خلدون ، **مقدمة ابن خلدون** ،تح عبد الله محمد الدرويش ، دار البلخي ، دمشق ، سوريا ، ط1(2004)، ج2 ص 386/385.

[5] علي النجدي ناصف، **سيبويه إمام النحاة** ، ص 163.

ويذكر كريم الخالدي أنّ"كلّ ما في هذا النص لا يعدو أن يكون تقريرا لإمكانية في التعبير وبيانا لوجهها ثم إيراد لما يقابلها من كلام الله وشعر العربية ، وهي طريقة في علاج المادة اللغوية قريبة من الفطرة ومناسبة لحاجة العصر الذي كان يعيش فيه سيبويه ، وقد كانت حاجة تعليمية تلتمس النموذج التعبيري وتحتذيه"[1]، أما خالد عبد الكريم جمعة فنجده يقول :" ترك لنا سيبويه الكتاب بدون مقدّمة يوضّح لنا فيها المنهج الذي اتّبعه في دراسة اللغة ، والخطّة التي سار عليها في ترتيب أبوابه وترك الباحثين في حيرة من أمرهم وهم يحاولون تلمّس الطريق الذي سار عليه في الدراسة والبحث والتنسيق والاستنتاج ، ومن ثمّ الترتيب والعرض"[2].

لقد كان اختلاف الدارسين حول وجود مقدّمة لكتاب سيبويه بين النفي والإثبات مثيرا للجدل جاء في كشف الظنون على وجه الإجمال: " ليس فيه ترتيب ولا خطبة ولا خاتمة"[3]، كأنّ الكتاب لا منهج له ، ويسير صاحبه خبط عشواء.

ونرى علي النجدي ناصف بين بين على وجه التناقض ، بقوله: "إنّ الكتاب ليس له مقدّمة ولا خاتمة"[4]، ثم نجده في موضع آخر يقول :"وقد بدأ في عرض أبواب النحو بأشتات من الموضوعات يمهّد بعضها للنحو ، ويقدّم بعضها الآخر بين يديه ، وخصّ كلاّ بباب ، فتكلّم عن أقسام الكلمة وعلامات الإعراب والبناء ، والمعرب والمبني ، وعن المسند والمسند إليه ، وعن أحوال اللفظ مع معناه اتفاقا واختلافا ، وعن الأغراض التي تصيب اللفظ من الحذف والاستغناء والتعويض ، وعن علاقة المعنى في استقامته وفي إحالته ، وفي حسنه وقبحه ، بتأليف الكلام ونظمه وعمّا يحتمل الشعر من الضرائر. وهذه كما لا يخفى مسائل عامّة يدور عليها البحث ويتّضح بها القصد في جملة الأمر ولكنها ليست سواء في المنزلة من النحو والصلة به ، فأقسام الكلمة وعلامات الإعراب والبناء ، والمعرب والمبني ، أكثر من أختها دورانا وأدخل النحو مكانا ، ولهذا

---

[1] كريم حسين ناصح الخالدي ، **مناهج التأليف النحوي** ، ص 39/38.

[2] خالد عبد الكريم جمعة ، **شواهد الشعر في كتاب سيبويه** ، الدار الشرقية طباعة ونشر وتوزيع ، مصر ، ط2(1989) ص 47/46 .

[3] حاجي خليفة ، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، تح محمد شرف الدين يالتقايا ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، لبنان ، د ط ، مج2 ، ص 1427.

[4] علي النجدي ناصف ، **سيبويه إمام النحاة** ، ص 129.

يبدو أنّها كانت أحقّ بمكانها من الكتاب فتكون بمثابة المدخل إليه ، وتكون الأخرى بمثابة التوطئة له والتمهيد"[1].

ويبرّر شوقي ضيف لذلك بقوله:"وربّما أعجلته وفاته عن تسميته كما أعجلته عن وضع مقدّمة بين يديه وخاتمة ينتهي بها"[2]، ومثل هذا التبرير نجده عند عبد الكريم جمعة بقوله:" ولا يجدر بنا أن نلوم سيبويه لأنّه لم يكتب مقدّمة لكتابه يبيّن فيها منهجه ، فلم يكن من عادة علماء ذلك الزمان كتابة مثل تلك المقدّمات ، فلكلّ عصر مناهجه ، ولا يصحّ أن نُطلق مقاييس عصرنا على عصر سيبويه ، فكتابة المقدمات مسألة استجدّت بعد عصر سيبويه ، ولم تكن معروفة في زمانه"[3].

هذا ما أقرّته خديجة الحديثي ، تقول:"وإنّ خلوّ الكتاب من مقدّمة يشرح فيها سبب التأليف أو زمانه أو مصادره أو سبب اتّباعه هذا المنهج في التأليف ، ومن خاتمة يبيّن فيها نتائج بحثه لا يعني خلوّه من منهج منظم جارٍ على أسلوب منطقيّ"[4]، وأكّده كذلك مازن المبارك[5].

وقفة: نجد في شرح الكافية تجاوزا واضحا لمفهوم الشرح ، سواء في مخالفاته أو موافقاته لصاحب المتن ، وفي ضوء اختلاف منهج التأليف بين الوصف والعقل ، وتنوّع أساليب ذلك كما حدّدها كريم الخالدي*، وعلى الرغم من أنّ نوعية الخطاب تتصل اتصالا واضحا بمناهج التأليف النحوي وإلى جانب مشكلتي المقدّمات والبحث في الخلفية الاجتماعية والدينية ، بالإضافة إلى تباعد الامتداد الزمني ، كلّها تفترض التعامل مع المدونة كخطابات تأسيسية ؛ لأنها من تلك النصوص القابلة للتفجير ، وإعادة قراءتها مرة أخرى ومراجعتها من منطلق أنّ الفكر اللاحق مازال يؤسس كشوفه الموسعة على مقولات سابقة[6].

---

[1] المرجع السابق ، ص 176/175.ينظر أيضا: مازن المبارك ، **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه** ، ص 115.

[2] شوقي ضيف ، **المدارس النحوية** ، دار المعارف ،القاهرة ، مصر، ط 7، ص60.

[3] خالد عبد الكريم جمعة ، **شواهد الشعر في كتاب سيبويه** ، ص47.

[4] خديجة الحديثي، **المدارس النحوية** ، ص 82.

[5] ينظر: مازن المبارك ، **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه** ، ص116-118.

* ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي ، **مناهج التأليف النحوي** ، ص 49-83-98.

[6] ينظر: عز الدين إسماعيل ، **قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني** ، فصول مجلة النقد الأدبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، مصر ، مج5 ، العدد2/1 ، ص38.

الفصل الثاني
المعطيات السياقية الأصول والامتداد

المبحث الأول: في الجهاز المفاهيمي والإبانة عن المعنى

المبحث الثاني: الاهتمام بالمعطيات السياقية عند القدامى

المبحث الثالث: المعطيات السياقية عند المحدثين

المبحث الأول: في الجهاز المفاهيمي والإبانة عن المعنى:

نقصد به مجموعة الأدوات الإجرائية والتحليلية والقضايا التي تتصل بالإبانة عن المعنى أو الوسائل المساعدة لتحصيله في أبسط صورة إلى أعقدها ، والكفيلة بتحقيق الفهم الصحيح للتركيب ،سواء في شكل نظامي قاعدة نحوية ، أو صيغة صرفية ، أو استعمالا عرفيا ، أو سياق حال... وغيره.

المطلب الأول: مراعاة ضوابط العملية التواصلية:

لا توجد لغة إلا وارتبطت بوظيفة التواصل ، فوظيفة التواصل لصيقة بها من كلّ جوانبها وإذا ما التفتنا إلى التراث اللغوي العربي وجدناه لا يخلو من إشارة أو تلميح أو تصريح إلى ضرورة مراعاة ضوابط العملية التواصلية غير أنّ بعض التوجّهات تعيب هذه المرجعية ، من حيث تكاد لا تنطبق على الدراسات النحوية – على الخصوص– أو إنها جاءت في شكل مضطرب ، وكان هذا من مشكلات تلك الدراسة .

الفرع الأول: من مشكلات الدراسات اللغوية (النحوية):

يتمّ التمييز في النحو بين جانبين؛ شكلي يقتصر على البحث في حركات أواخر الكلم من رفع وجزم ، ونصب، وجرّ دون ربطها بالمعاني ؛ أي تتبّع أحوال الكلم العربي من حيث ما يعرض لها من إعراب وبناء[1]، وهذا جانب لا يمكن إنكاره، يقول سليمان ياقوت:« الحقيقة أنّ الإعراب عنصر من عناصر النحو ، فالنحو كلّ والإعراب بعض هذا الكلّ »[2]، وهناك جانب آخر وظيفي يتجاوز أواخر الكلم إلى بنية الكلمة والبحث في الهيئة التركيبية للجملة من تقديم وتأخير وحذف وإضمار؛ أي كلّ ما يتعلّق بصحّة الكلام العربي[3]من حيث دلالته وتركيبه ؛ أي تأدية المعاني وتحصيل الفهم والإفهام[4] فالنحو"ليس مقتصرا على الأفق السطحي للتركيب بل ينتظم مستويات الإعراب والتركيب والبنية"[5]الناتجة عن استقراء كلام العرب ، "فالنحو قانون تأليف الكلام وبيان لكلّ ما يجب أن تكون

[1] إبراهيم مصطفى ، **إحياء النحو**، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، مصر ، ط (2003) ، ص1.

[2] أحمد سليمان ياقوت، **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم** ، ص 20.

[3] ينظر: جمال الدين مصطفى، **البحث النحوي عند الأصوليين**، مكتبة بغداد ، العراق ، د ط ، ص23.

[4] ينظر: المرجع نفسه ، ص 25.

[5] نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ص54.

عليه الكلمة في الجملة ، والجملة من الجمل حتى تتّسق العبارة ويمكن أن تؤدّي معناها"[1].

إنّ النظر إلى النحو بوصفه قوالب ثابتة تصبّ فيها الألفاظ و التراكيب دون مراعاة عناصر الخطاب (متكلم ، مستمع، وملابسات) ، ومن ثمّ توفّر إمكانية تحديد الوظائف النحوية دون دراية بالمعاني التي تتّصل به سواء معجمية أم دلالية أم أسلوبية ، كما أورده تمام حسان من خلال تحليله للأمثلة الهرائية التي اكتفى في إيرادها بموافقة النسق العام الذي تقوم عليه اللغة ، إنّ ذلك لا يستقيم لأنّ أيّ نص لغوي يستهدف أداء المعنى ، وفي ظلّ غياب تلك التأدية لا يمكن للغة أن تحقّق وظيفتها التواصلية ، وتستحيل إلى ركام لا غاية منه ، وذلك منافٍ لطبيعتها .

من جهة أخرى ما يبرّر تردّد قولهم (لقد وقف النحاة عند حدود الشكل)" ويريدون بالشّكل كلّ ما يتعلّق بالإطار الخارجي للتركيب من عناصر مفردة لها رصف وترتيب ومواقع ذات حالات إعرابية"[2]؟، وكيف نفسّر (المعيارية)في ضوء نظريتي العامل والقرائن؟، يقول تمام حسان:« من هنا اتسمت الدراسات العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا ، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلاّ تبعا لذلك وعلى استحياء»[3].

وبين عدم الاكتفاء بما يقتضيه ظاهر اللفظ (الإعراب) بل التعمق في المعنى واستظهاره ، من أنّ المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ ، وبأنّ مراعاة الصناعة دون المعنى كثيرا ما تزلُّ بسببه الأقدام ، وأنه متى بُني على ظاهر اللفظ ولم يُنظر في موجب المعنى حصل الفساد ، وأنّ العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصّحة المعنى ، وبين التحذير من إفساد الصنعة ؛ ومراعاة المعرب صحّة المعنى من دون الصناعة[4]، فيفترق الإعراب عن تفسير المعنى[5]، تقف جدلية اللفظ والمعنى.

---

[1] إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، ص1.

[2] ممدوح عبد الرحمان ، **العربية والفكر النحوي** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (1999) ، ص188.

[3] تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص12.

[4] ينظر: ابن هشام ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح بركات يوسف هبود ، دار الأرقم للطباعة ، بيروت ، لبنان ط1(1419ه 1999م) ،ج2 ، ص193.

[5] ينظر: ابن جني ، **الخصائص** ، تح محمد على النجار ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ،ط1(2006) ج1 ، ص229.

مختصر الكلام أنه "لا يمكن فصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية ، في إطار الربط بين شكل الخطاب وصيغته من جهة ، وبين ملابسات الخطاب وأغراضه من جهة أخرى"[1].

إنّ مشكلة الدراسة اللغوية هي مشكلة تصنيف بين الوصفية والمعيارية ، يقول تمام حسان: « إنّ الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها، وهي ضبط اللغة ، وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ ، فرضت على هذا النحو أن يتّسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوا معياريا لا نحوا وصفيا»[2]، وقد حدّد عبده الراجحي أنه بانتقال المنهج الوصفي إلى الدرس العربي بدأت سلسلة الانتقادات في النحو العربي ، تلك الانتقادات رسمها في الصورة التالية:

– إنّ النحو العربي قد تأثّر بالمنطق الأرسطي من مراحله الأولى؛ ذلك أنّ منطق أرسطو يهتمّ بالصورة أكثر من المادة، ودراس اللغة ينبغي أن يركّز على المادة لا على الصورة[3]، وأنّ هذا التأثّر صار طاغيا في القرون المتأخّرة، وقد أدّى ذلك إلى أن يكون النحو العربي صوريا وليس واقعيا، ومن ثمّ اهتمّ بالتعليل والتقدير والتأويل، ولم يركّز درسه على الاستعمال اللغوي.

– إنّ النحو العربي لم يقعّد للعربية كما يتحدّثها أصحابها، وإنما قعّد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معيّن من الكلام ، وهو الشعر؛ بمعنى أنّ النحو اقتصر على درس اللغة الأدبية لا تلك اللغة التي يستعملها الناس في شؤون الحياة[4]، وقد ترتّب على ذلك أنّ النحاة القدماء درّجوا الكلام العربي درجات حسب وروده في هذا المستوى الخاص من اللغة ، وقد ظهر هذا الاتجاه منذ البداية مع كتاب سيبويه فالكلام عنده جيّد بالغ أو عربي ، أو جائز حسن ، وهو أحيانا خشن يُوضع في غير موضعه أو قبيح أو ضعيف خبيث ...وهذا ما جعل الراجحي يحكم بأنّ القول بمستوى خاص من اللغة فيه نصيب كبير من الصحّة ، وفيه أيضا نصيب من التجوّز.

---

[1] مسعود صحراوي ، **المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي** ، مجلة الدراسات اللغوية ، الرياض ، مج5 ، ع1(أبريل–يوليو2003) ، ص16.

[2] تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص 13.

[3] عبده الراجحي ، **النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ط(1979) ، ص 61.

[4] المرجع نفسه ، ص 49/48.

– إنّ النحو العربي مع تحديده للغة حدّد أيضا بيئة زمانية ومكانية لهذه اللغة ، فلم يسمح بالتقعيد إلا على اللغة المستعملة في بوادي نجْد ، والحجاز، وتهامة ...ومعنى ذلك أنه نحو ناقص لا يُقدّم قواعد الكلام العربي في بيئاته المختلفة[1].

– إنّ النحو العربي لم يميّز حدودا واضحة لمستويات التحليل اللغوي ، وإنما اختلطت اختلاطا شديدا فقد ظلّت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية[2].

كانت هذه جملة الانتقادات التي أوردها عبده الراجحي ، وهي تحتوي نوعا من التناقض والغرابة فالتحديد الزمكاني مثلا هو من شروط المنهج الوصفي –كما جاء في اللسانيات الحديثة–، وكذلك المستوى المعيّن للغة "دراسة لغة معينة في زمان ومكان معين" ، كأنّ التحديد الزمكاني سلاح ذو حدّين، فتارة نجده أساس الوصف ثم يتنافى معه لتكون دراسة معيارية؟.

أما ما يتعلّق بالصّورية والواقعية ، ومدى تأثير المنطق الأرسطي في النحو، فالصّورية – وهذا ما سعت إليه البنيوية والتوليدية على حدّ سواء– ؛ بمعنى التجريدية ، ولا أحد يُنكِر ما للتجريد من ضرورة ابستمولوجية، فالتمييز بين (الصورة) ، و(المادة) هو تمييز نستشعره عند نحاتنا الأوائل ، ومن بينهم سيبويه كما أنّ الوصول إلى الصورة ليس أمرا منافيا أو غير مقبول مع ما جاءت به اللسانيات الحديثة ، فللوصول إلى الصورة لابدّ من المادة ، وهذا ما لم يغفل عنه الأقدمون ، وهو الذي يفسّر ثنائية (اللغة والكلام) .

ثم إنّ فصْل مستويات اللغة التي تعمل متآزرة ومتكاملة غير ممكن ، وإنما تفرضه الدواعي العلمية فكيف يُعاب على النحو العربي هذا ؟، وهذا ما يسير عليه التيار الشمولي الذي ينظر إلى اللغة بوصفها كلاّ متكاملا ، ولا يكتفي بالاعتناء ببعض جزئياتها ، فـ"اللغة منظّمة ضخمة من الأجهزة المتكاملة المنسجمة التي تعمل في اتجاه واحد، ومنها الجهاز الصوتي والتشكيلي، والصرفي ، والنحوي والمعجمي مثلها في ذلك مثل الجسم الإنساني وما فيه من أجهزة متكاملة منسجمة أيضا ، تعمل كلّها على استدامة الحياة لهذا الكائن... أو كلُعبة الشطرنج ، أمّا قطع اللعب فيها فهي الأصوات والصيغ، والأبواب ،والكلمات ، وأما القوانين فهي القواعد التي تصف الاستعمال اللغوي"[3].

[1] المرجع السابق ، ص 50.

[2] المرجع نفسه ، ص 52/51.

[3] تمام حسان ، **اللغة بين المعيارية والوصفية** ، ص 150/149.

ويمضي عبده الراجحي في تبيين مظاهر الوصف في النحو العربي ، اختصرناها على النحو التالي:[1]

– جمع اللغة في حدود الاتصال المباشر بالاستعمال اللغوي، والحرص على معرفة الصورة الواقعية للكلام.

– الملاحظة المباشرة ، ويضرب مثلا عمل أبي الأسود الدؤلي في ضبط النص القرآني.

– الأحكام التي قرّرها النحاة الأوائل ، والتي تدلّ على أنّ النحو العربي لم يكن كلّه تأويلا، أو تقديرا أو تعليلا ، بل فيه ما هو وصفي تقريري محض؛ فكتاب سيبويه نموذج تتمظهر فيه ملامح المنهج الوصفي، ذلك أنه يقرّر مباشرة أنّ الأحكام إنما تجري على كلام العرب ، كما أنه لا يوغل وراء تفسير الظواهر إذا لم تكن له مادة تسند رأيه بل يميل فيها إلى الاستعمال مقرّرا استحالة الاستقراء التام للكلام ، وأدّى به تحرّي الاستعمال اللغوي إلى عدم إغفال اللهجات باعتبارها عناصر في اللغة الموحّدة[2].

ويؤكّد صاحب منهج البحث اللغوي "أنّ اتصال أوليّات النحو العربي بالواقع اتصالا مباشرا والواقع اللغوي هو الاستعمال ، والاستعمال من أهمّ الركائز للمنهج الوصفي؛ لأنّ الوصف قرينة الاستعمال ، ولا يُتصوّر وصف لغة ما من غير نظر في استعمالها الواقعي .

إذن الاتصال المباشر بالواقع اللغوي ، وتلقّي النصوص من أفواه الرواة ، ومشافهة الأعراب والنقل عنهم مما مهّد إلى استقراء اللغة واستنباط القواعد نتيجة لهذا الاستقرار ، كلّ هذا يشير إلى أنّ الدراسات العربية الأولى تتّسم بالوصف ، وتنأى إلى حدّ كبير عن المعيار".

يضيف علي زوين أنّ"منهج الكوفيين أقرب إلى المنهج الوصفي باعتمادهم على المسموع وعدم تعويلهم على التأويلات البعيدة المتكلفة "، إلى جانب أنّ النحاة الأوائل يتناولون الظاهرة اللغوية على أساس شكلي ، وليس على أساس معنوي ، والشكل هو الظاهر ، والمنهج الوصفي يُعنى بالظاهر أكثر من عنايته بما هو خلف ذلك[3].

"إنّ الدراسات اللغوية في العربية قد بدأت وصفية في كثير من أصولها ثم انتهت في الفترات المتأخّرة لاسيّما بعد قرون الهجرة الأربعة إلى المعيارية ، وهي في شطرها الأول عوّلت على استقراء

---

[1] عبد الراجحي ، **النحو العربي والدرس الحديث** ، ص 55/54.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 56 /57(بتصرّف).

[3] علي زوين ، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث** ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، العراق ط1(1986) ، ص 15/14.

المادة اللغوية من مصادرها الأصلية (السماع –المشافهة) ، ثم استنبطت منها القواعد الكلّية والجزئية أي جعلت القاعدة خاضعة للاستقراء، وليس العكس ، أما في شطرها الثاني فقد أخذت بالقواعد التي انتهت إليها وأخضعت لها المادة اللغوية القديمة والمستجدّة ، ووقفت في استقرائها عند عصر أُصطلِح عليه بعصر الاستشهاد الذي يُعتبَر قدحا كبيرا في تاريخ الدراسات اللغوية العربية ، فانقلب الميزان من الوصف إلى المعيار ، من إخضاع القاعدة إلى إخضاع المادة اللغوية ، من استمرارية الاستقراء والأخذ إلى التوقّف عنهما"[1].

وهكذا لا تخلو الكتب من العبارات الوصفية إيجابا أو سلبا كقولهم: (عربي جيد)، (هذا كلّه سمع من العرب)، (عربي مطرد)، (إلا أنّ الاستعمال لم يأت في ذلك) ، (والعرب تستعمل) ، (وما أظن العرب فاهت بذلك يوما ما)...وغيرها[2].

يقول تمام حسان: «كانت دراسة اللغة تدور في مبدأ الأمر على تلقّي النصوص من أفواه الرواة ومشافهة الأعراب، وفصحاء الحاضرة، فكان ثمة مجال لاستقراء واستنباط القاعدة من تقصّي سلوك المفردات والأمثلة ، ومن ثم رأينا أنّ الدراسات العربية الأولى تتّسم بالوصف ، وتنأى إلى حدّ كبير عن المعيار»[3].

إنّ اعتماد المشافهة دليل على أنهم اعتمدوا اللغة المنطوقة ، وهذا يعني أنّ القدامى أو الدراسات العربية تميّز بين اللغة كنظام في حدّ ذاته ، وبين الأداء اللغوي الذي يظهر في الممارسة الفعلية التي تتجلى كنشاط فردي نابع من الفرد المتكلم ضمن سياق معين، وهذا ما جعلته اللسانيات الحديثة البنيوية أصلا من أصولها (ثنائية اللغة والكلام) ، وهو أصل من أصول المنهج الوصفي.

فالمنهج الوصفي يقوم على: التحديد المكاني ، الحيز الزماني ، المستوى اللغوي ، وبعيدا عن الأحكام المسبقة أو معايير الخطأ والصواب ، هذا ما وجدناه عند نحاة البصرة حين قالوا بالتحديد الزمكاني لعصر الاحتجاج ، فالحركة العلمية نشأت في مناخ النقل والرواية سواء أكان نقلا مباشرا أو غير مباشر، ، يقول كمال بشر:« إنّ الأخذ بالمشافهة والنزول إلى البيئة المعنية أمران يحتّمهما

[1] المرجع السابق ، ص 16.

[2] المرجع نفسه ، ص 19 وما بعدها.

[3] تمام حسان ، **اللغة بين المعيارية والوصفية** ، ص 44.

البحث اللغوي الحديث الذي يرى ضرورة الرحلة إلى الحقل المعيّن والاختلاط بأهل اللغة المدروسة حتى يتسنّى للدارس أن يحصل على مادة حقيقية لا زيف فيها، ولا تضليل»[1].

في حين يرى كمال بشر"غياب وحدة المنهج أو عدم التكامل مع ضخامة العمل الذي قاموا به في الحقل اللغوي وغزارة المادة إلى جانب الهدف الأسمى الذي تحملوا مسؤوليته ، وهو المحافظة على لغتهم القومية وصيانتها ، وهم بذلك يخدمون كلام الله ودين الله كذلك" (هدف ديني قومي)[2]، وهذا نتيجة"أنهم لم يستطيعوا وضع نظرية عامة أو رسم خطوط عريضة تسمح بالتحرّك في إطارها والعمل بمقتضى ما تنصّ عليه أو ما تشير إليه من مبادئ وأسس سواء أكان هذا العمل أو ذلك التحرّك مرتبط بالأصوات أم بالصرف ، أو النحو ، أو بغير ذلك من مشكلات اللغة ، مما جعل النحو أسوء فروع العربية كلّها من حيث منهجية البحث"[3]، أمّا الوصف فيغلب أن يكون مسوقا بصورة عفوية ومطبّقا بصورة جزئية لا تسمح بالقول بأنّ المنهج المتّبع في دراسة النحو العربي منهج وصفي[4].

لقد أخذ العرب بمبدأ المشافهة ، بل لقد سبقوا العالم في هذا الشأن ، إذ كانت الرحلة إلى مضارب القبائل أمرا ضروريا ومنهجا متّبعا لم يختلف عنه أحد من السابقين، وبذلك اعتمدوا في عملهم على اللغة المنطوقة ، ثم إنّ وضع حدود لدائرة الأخذ والتلقي بتحديد عدد القبائل التي استقوا منها مادتهم وهذا التحديد من حيث هو مبدأ جيّد يتسق في عمومه مع أسلوب الدرس الحديث[5].

"إنّ تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جديدة لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة يقوم على جمع اللغة ورواياتها ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها ، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم"[6]، غير أنّ النحاة العرب في العصر الأول ، وفيهم سيبويه يقعون في مخالفات منهجية من ناحيتين :

– فهُم أوّلا يشملون بدراستهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية ، تبدأ من حوالي مائة وخمسون عاما قبل الإسلام ، وتنتهي بانتهاء ما يسمّونه عصر الاحتجاج؛ أي إنهم يشملون ما يقرب من

---

[1] كمال بشر ، **دراسات في علم اللغة** ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط9(1986)، ص 55.

[2] المرجع نفسه ، ص 47/46(بتصرّف).

[3] المرجع نفسه ، ص 48/47.

[4] المرجع نفسه ، ص 51.

[5] المرجع نفسه ، ص56/55 (بتصرّف).

[6] تمام حسان ، **اللغة بين المعيارية والوصفية** ، ص 28.

ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب ، وتلك حقبة لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة على حالها ، وإنما المعقول أن تكون اللغة قد تطوّرت فيها من نواحي البنية والنطق .

– ثم هُم يَعمدون ثانيا إلى لهجات متعدّدة من نفس اللغة ، فيخلطون بينها ، ويحاولون إيجاد نحو عام لها جميعا"[1]، ويبيّن علي زوين بعض مظاهر المعيارية فيما يأتي :

- الأخذ من بعض القبائل واللهجات ، وترك قبائل ولهجات أخرى .
- إدخال بعض المناهج التي عرفت التقسيم والتحديد على البحث اللغوي ، منها منهج علوم الحديث في بعض اصطلاحاته ، كالضعيف ، والمنكر ، والمتروك.
- تقسيم الكلام من حيث الاستعمال إلى مطّرد وشاذ.
- التقدير والافتراض ، واستعمال بعض القضايا في الشعر مخالفة للقواعد التي قرّرها النحاة كالضرورة الشعرية[2].

فـ"الاتجاه المعياري هو الاتجاه السائد في النحو، والمعيارية مبنية على أساس فكرة تقليدية تمثّلها العبارة التالية(اللغة هي ما يجب أن يتكلّمه الناس، وليست ما يتكلّمه الناس بالفعل) ،... وقد يكون لعلماء العربية عذْرهم في تركيزهم على هذا المنهج؛ إذ هم من بداية الأمر معنيون بتوجيه الناس نحو الصحيح وغير الصحيح من قواعد اللغة، ومهتمّون بتخليص اللغة من الشوائب والشواذ قصدا إلى المحافظة عليها وصيانتها من التحريف واللحن"[3].

إنّ كمال بشر يذكر تناقضات في المنهج، فهو إذ يرى بأنّ المنهج المعياري يخدم تعليم اللغة والوصفي منهج البحث العلمي الموضوعي في الوقت نفسه يمكن استخدامه كأداة ناجحة في التعليم (الوصف) مع فارق صعوبة التطبيق ، وإذا كان للمنهج المعياري إيجابية المحافظة على اللغة من التحريف ، فالمنهج الوصفي خليق بأن يحافظ على اللغة ويرعى سلامتها، ولكنه بنظرة متطورة.وأنّ ما قد يُنظَر إليه على أنه لحن أو تحريف ليس إلا صورة من التطور والتغير اللذان يلحقان باللغة على فترات الزمن .

[1] المرجع السابق ، ص 32.

[2] علي زوين ، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث** ، ص 31/30.

[3] كمال بشر ، **التفكير اللغوي بين القديم والحديث** ،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر ، ط(2005)، ص 318/ 319.

ثم إنّ المنهج المعياري لا يمكن تصوّره إلاّ بعد القيام بدراسة وصفية شاملة، وإلاّ كان مبنيا على التخمين والافتراض ، وما إلى ذلك من القياس المنطقي... ونحوه[1].

ومن بوادر المعيارية أيضا إهمال عامل الزمن ، والمتمثّل في وقف الاستشهاد في علوم اللغة بمنتصف القرن الثاني للحضر ، والرابع للبدو، مما قاد في النهاية إلى صعوبة تفسير حقائق العربية وكان من نتائج القصر:[2]

– أنّ العربية ليست إلا امتدادا لنفسها عبر تاريخ قديم يرجع في قدمه إلى اللغة الأم ، أو السامية الأصلية ولو بطريق غير مباشر.

– وقف الاستشهاد بتاريخ معين معناه إغلاق باب البحث في اللغة بعد هذه الفترة ، وكان الأولى فتح باب الدراسة اللغة في فتراتها المتعاقبة .

يقول عبد السلام المسدي:" فالجامع بين المواقف التي اتخذها الأسبقون حيال الظاهرة اللغوية في معيارها ، واستعمال الإنسان لها منحسم في أنها مواقف تقويمية تحرص على إرجاع المنحرف قويما والمعوج مستقيما ، وفي أنها تقييميه تجري أحكامها في ضوء سلّم القيم الذي تستند إليه ،... وبهذا التقدير تُنعَت اليوم دراسات الأقدمين أو السالكين مسلكهم بأنها معيارية ، والقصد أنها تحتكم إلى المعيار فترضخ الاستعمال إليه"[3].

في حين يرى عبد الرحمن الحاج صالح" أنّ معيار اللغة ظاهرة من الظواهر، وهي تخصّ سلوك الناطقين بها ، فلا يمكن أن تهدر في البحث بدعوى أنّ الحكم بالصواب والخطأ تحكّم محض ، فأين هي اللغة التي يقول عنها أصحابها كلّهم أنّ الصواب والخطأ اللغوي سيّان عليهم ، وأيّ لغة في الدنيا يخطئ الناطق بها عرضا في عبارة معيّنة فلا يقوّمه أحد من أصحابها ، وأيّ لغة في الدنيا يمكن أن ينطق فيها الناطق بأيّ شيء بدا له دون أن يخضع لما تعارف عليه أصحابها".

ويميّز عبد الرحمن الحاج صالح بين الحكم الذاتي الفردي وحكم مجموع الناطقين "وقد وقع ها هنا الخلط بين الحكم الذاتي الذي يمكن أن يصدر من الباحث، وبين الحكم الصادر من الناطقين باللغة

[1] ينظر: المرجع السابق ، ص 319 (بتصرّف).

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 322/321.

[3] عبد السلام المسدي ، **اللسانيات وأسسها المعرفية** ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ط (1986) ، ص 26 .

أنفسهم ، فالمعيار كظاهرة يجب الاعتداد به، وهو هذا المجموع المنسجم من الضوابط التي يخضع لها بالفعل كل الناطقين أو أكثرهم، ومن هنا نفهم معنى الكثرة واهتمام النحاة الكبير بهذا المفهوم"[1].

فالمعيارية تارة تتنافى مع التطور اللغوي الذي يتصل باللغة سواء كان بوتيرة سريعة أو بطيئة كما يحدث في اللغة العربية ، وبين المحافظة والصيانة من اللحن ، وهنا تبرز مقولة الثابت والمتغيّر بدرجة واضحة ، ذلك أنّ المعيارية تقوم على الاستقراء الناقص.

ولعلّ أهم ظاهرتين في المعيارية ؛ القياس ، والعلة ؛ ففي القياس نميّز بين نوعين استعمالي ومنطقي، الأول ينبني على مراعاة كلام العرب وأحوالها؛ أي انتحاء سمتها ، والثاني تدريبات لغوية يبتدعها النحوي تنبيها إلى علّة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح[2]؛ يقول تمام حسان:" القياس في عُرْف النحاة إما من قبيل القياس الاستعمالي وإما من قبيل القياس النحوي[3]، ويقول أيضا:"والمعلوم أنّ المنطق القياسي غير صالح للدراسات العلمية لأنه يوجد كقاعدة أولا ثم يفكّر في ما يمكن أن يدخل تحتها من مفردات"[4].

أمّا التعليلات فتميّزت عند النحاة الأوائل بكونها يسيرة يحكمها الذوق والاستعمال ؛ بعيدة عن الافتراض والجدل ، إنها علل نابعة من الحسّ اللغوي ،"فالتعليل توأم النحو في نشأته وُلد معه مساندا للقاعدة النحوية يُقدّم لها التفسير الأولي في وجه السؤال البشري المتوارث (لماذا؟)حتى ما إذا نضج النحو أو كاد تجاوز جمهور النحاة التفسير الأولي إلى تفسير آخر يتداولونه نظريا بينهم في تعليل اتساق النظام النحوي كاملا وتناسقه، فبدأ التعليل تفسيرا أوليا ثم أصبح تفسيرا نظريا يميّز بين نحو الطلبة المتعلمين ونحو الباحثين، ...فالعلّة وسيلة منهجية في تفسير انسجام النظام النحوي تُحقّق

[1] عبد الرحمن الحاج صالح ، **النحو العربي والبنيوية اختلافها النظري والمنهجي** ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، مصر العدد 85 (1999) ، ص 202.

[2] ينظر: محمد حسن عبد العزيز ، **القياس في اللغة العربية** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط1(1995)، ص 20/19.(بتصرّف)

[3] ينظر: تمام حسان ، **الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو–فقه اللغة –البلاغة** ص154/151.

[4] تمام حسان ، **مناهج البحث في اللغة** ، ص 25.

الترابط بين التصوّر النظري للغة والاستعمال الفعلي لها "[1]، ويذهب تمام حسان إلى أنّ " من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته"[2].

ويتّفق مفهوم التعليل في النحو العربي ، ومفهوم التفسير في النظرية التوليدية في سعيهما إلى تجاوز الوصف المحض للظاهرة اللغوية نحو تفسيرها تفسيرا علميا فيه برهان على صحّة القواعد التي تنتج أنماط الكلام المختلفة ؛... فهي ينظر إليها كونها محدّدا من محدّدات الصواب النحوي[3]، مما يشير إلى"أنّ التعليل النحوي نشأ إحساسا فنّيا يرفض بعض الأنماط التركيبية قبل أن يصبح اصطلاحا علميا يعلّل ذلك الرفض" بسبب ظهور اللحن في القرآن[4].

وهكذا يلتقي الوصف والمعيار مع القاعدة والاستعمال، وتجتمع معطيات الشكل مع معطيات الوظيفة ليتمخّض عنها في النهاية إبانة المعنى باللغة كأرقى أدوات التواصل.

الفرع الثاني: أمن اللّبس قرينة كبرى في إبانة المعنى:

يمكن تحديد اللبس بأنه صفة نسبية تتعلّق بفهم المخاطب للعبارة أو النص وتعيينه لدلالتها فهو مرتبط ارتباطا وثيقا بظهور المعنى ، فما يكون في عصر من العصور ملبسا لا ينبغي أن يكون كذلك في عصر آخر ، فقد يكون الكلام ظاهرا معناه في عصر ومستغلقا غير مستبان في عصر آخر وما يراه جيل من الناس مخلاّ موقعا في وهم يراه جيل آخر مستقيما واضحا غير ملبس[5].

وإذا كانت وظيفة اللغة الأساسية هي التواصل ، فلا شكّ أنّ الطريق المؤدّية إلى ذلك عبارة محكمة تفي بالمعاني وتحقّق البيان ، ولا شكّ أيضا أنّ هذه العبارة لا قيمة لها إلاّ بانتظامها في أطر قواعدية تضمن السلامة اللغوية والصّحة الدلالية انطلاقا من قرينة كبرى (أمن اللبس)؛ التي هي"

---

[1] حسن الملخ ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ،دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ط1(2000) ، ص 16.

[2] تمام حسان ، **اللغة العربية والحداثة** ، مجلة النقد الأدبي فصول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، مج4 العدد3 ، (1983)، ص137 . وينظر أيضا: حسن الملخ ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ، ص 227.

[3] ينظر: حسن الملخ ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ، ص 32.

[4] المرجع نفسه ، ص 36.

[5] إبراهيم محمد عبد الله ، **القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس**، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، العدد101(كانون الثاني2006م) . Http://www.awu-dam.org

الغاية القصوى للاستعمال اللغوي"[1]، وهي" قانون أساسي يحكم عملية الاتصال اللغوي "[2] تَحتكم إليه كلّ لغة تسعى إلى نقل أفكار أفرادها وتلبية مقاصد خطابهم ، فلا يمكن الاستغناء عنه ، يقول تمام حسان:« إنّ اللغة العربية– وكلّ لغة أخرى في الوجود– تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم»[3]، فاللبس آفة من آفات التواصل والتفاهم[4]، فـ"حيثما كان اللَّبس كانت هناك في المقابل قرينة ما تعمل على إزالته ، ومثلما أنّ لكلِّ داء دواء ، فإن لكلِّ حالة لبس قرينة تؤمنه ، وأنّ الأصل في الكلام الفائدة واللَّبس عارض فإذا ما وقع تضافرت القرائن كلّها لأجل رفْعه ، والعودة بالكلام إلى أصله "[5].

إذن أمْن اللبس قاعدة عامة تتأسّس عليها اللغات في أوضاعها ، ومبدأ ضروري اعتماده في التقعيد لها وتحليل تراكيبها وضْعا وترخّصا ، فهو بعبارة موجزة مناط تحقيق الفائدة، أو هو وسيلة من وسائل العربية في الإبانة عن المعنى ، فكان أمن اللبس في تحديد المعنى وتأديته على الوجه الذي هو له هدف دراستهم مجسّدين إياه في قاعدة عامة" وإن بشكل خيف لبس يجتنب" ؛ فكلّ ما يؤدّي إلى اللبس الابتعاد عنه واجب لئلاّ يؤدّي إلى الفساد.

وإذا كان كذلك فإننا نجدهم يحدّدون (اللبس) في المستويات المختلفة للغة ؛ فقد يأتي من التصويت وذلك ينتج عن غياب المفاصل وتداخل حدود الكلم على المستوى المنطوق (النبر والتنغيم) وقد يكون من التصريف ، وذلك ما يجلبه تماثل الصيغ ، واعتبار الأصل الاشتقاقي مما يسمى بالعوارض التصريفية ، وربما من التركيب ، وهو ما يتعلّق بمرجع الضمير ، أو خفاء العلامة الإعرابية والإضافة ، والحذف ، كما يأتي من المعجم ، ويندرج ضمن ذلك ما يجرّه المشترك اللفظي والأضداد والاختلاف في المجالات الدلالية أو ما يعبّر عنه بـ"الحقل الاصطلاحي" ، وما يرجع إلى التطور الدلالي

---

[1] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص34.

[2] عبد الجبار توامة ، **القرائن المعنوية في النحو العربي**، مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة ، الجزائر (1995) ،ج1 ص17.

[3] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها** ،ص233.

[4] ينظر: تمام حسان ، **البيان في روائع القرآن** ، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ط1(1993) ص 107.

[5] بكر عبد الله خورشيد ، **أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن** ، مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة الموصل ، العراق (2006)، ص 12.

إضافة إلى ما يجلبه السياق، ومرجعه انسلاخ الحدث الكلامي من ملابساته ، أو تناسيه ، وكذلك اللبس الآتي من الأسلوب، كالتورية ، والكناية ...وغيرها[1].

فاللبس إذن قد يقع على المقطع أو الصّيغة كما قد يقع على الكلمة ، أو التركيب، أو السّياق كما إنه " قد يُرفع بوسائل متباينة ، من ذلك سياق الحال ، وتكامل السياق البنيوي ، وحقائق الحياة ومنطق الأشياء في العالم الخارجي ، والاعتياض ، كالاستدراك الكلامي بالجمل المعترضة والترقيم وإعادة النظر في هيئة النظم"[2]، بل يمكن القول أنّ" القرائن كلّها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة بمفردها للدلالة على معنى ما ، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدلّ على المعنى النحوي وتنتجه ، لا كما يأتي حاصل الجمع من اجتماع مفردات المعدودات ، بل كما يأتي المركّب الكيمياوي من عناصر مختلفة ، أي أنه إذا صحّ أن تسمى القرائن مفردات عند إرادة التحليل ، فإنّ الاستعمال اللغوي لا يعرف من أمر ذلك شيئا ، ولا يعرف إلا قرينة كبرى واحدة يسمّيها (وضوح المعنى) ، ويسمّيها اللغويون(أمن اللبس)، وتقوم هذه القرينة الكبرى من قرائنها الفرعية مقام ناتج التفاعل الكيماوي من العناصر التي تنتج عنها إذ لا يشبه واحدا بمفرده"[3].

كلّ ذلك ليس بمنأى عن إشارات القدماء ، يقول سيبويه:« ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة ألا ترى أنك لو قلت:(كان إنسان حليما أو كان رجل منطلقا) ،كنت تلبس ، لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس»[4]، فسيبويه يؤسّس للقاعدة انطلاقا من أن ألاّ تؤدّي إلى الالتباس والغموض.

ويؤكّد الجرجاني أهمية (أمن اللبس) في تحديد الإعراب وضرورة التفطّن له من خلال قوله:« واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبرا، ثم يقدّم الذي هو الخبر إلاّ أشكل الأمر عليك فيه فلم تعلم أنّ المقدّم خبر، حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبّر»[5]، فالحكم بوجوب أو جواز التقديم والتأخير مرهون بأداء المعنى دون حدوث أيّ لبس .

---

[1] مهدي عرار، **ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصل**، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1 (2003) ص87 وما بعدها (بتصرّف).

[2] المرجع نفسه ، ص 253.

[3] تمام حسان ، **اللغة العربية مبناها ومعناها** ، ص 232.

[4] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1، ص48.

[5] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص273.

كما يلحّ رضي الدين الأستراباذي بأنّ الاحتكام إلى أمن اللبس عامل رئيس في صياغة القواعد سواء على مستوى الأصوات (الإمالة) ، أو اللفظ (التصغير) ، أو التركيب (ضمير الفصل، المطابقة)[1] من أجل الإبانة عن المعنى ، ويخصّص السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر" فصلا لما يتعلّق باللبس جمع فيه جملة من الأمثلة تؤكّد عناية القدماء بوسائل ظهور المعنى عامة ، من بينها (أمن اللبس) " فاللبس عندهم محذور ، ومن ثمّ وُضع له ما يزيله إذا خيف واستغنى عن لحاق نحوه إذا أُمن"[2] .

يقول ابن مالك: **وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ❖ وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا** [3]

فانتفاء الضرر يُجيز العدول عن الأصل ويبيح خرق القاعدة ، ويسوّغ مخالفة الأقيسة ، ومن أمثلة ذلك الترخّص في الإعراب ،كإعطاء الفاعل إعراب المفعول به وعكسه ، تقول: (خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ) ، فالفاعل هو(المسمار ، والزجاج) ، والمفعول به هو(الثوب والحجر)[4]، فانتصاب الفاعل وارتفاع المفعول به جائز تبعا لوضوح المعنى ما لم يؤدّ ذلك إلى الوقوع في اللبس والإبهام .

إذن أمن اللبس "علّة نحوية معتبرة ، وظاهرة لغوية تعني استغناء المعنى بالقرائن المتوافرة عن غيره وتعني استقلال المعنى بالحدّ الأدنى من القرائن ، ظاهرة لغوية تعني تجرّد المعنى من القرائن الزائدة فُسحة من الانزياح تسمح للمعنى بالانفلات بعيدا عن القواعد ، انكشاف المعنى بالقرائن المانعة من الوقوع في غيره تحرّر المعنى من سلطة القواعد"[5].

وهكذا اعتبر النحاة (أمن اللبس) قيدا يركنون إليه كلّما ارتابوا ، واتخذوه أساسا لاستقامة المعنى ومن ثمّ بنوا تصوّراتهم للقواعد بعد استقراء ما نطقت به العرب في ضوء أمن اللبس ، يصدرون في ذلك عن كراهية الوقوع فيه توخّيا لحصول الفائدة ، وتحقيقا لوظيفة التواصل .

---

[1] ينظر: رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج1 ص 104.

[2] السيوطي، **الأشباه والنظائر**، تح فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط3 (1417هـ 1996م) ، ج1 ص335.

[3] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، مكتبة دار التراث العربي ، القاهرة ، مصر ، ط (1419هـ1998م) ، ج 1 ، ص227.

[4] ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج2 ، ص390.

[5] بكر عبد الله خورشيد ، **أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن** ، ص 9.

الفرع الثالث: الإفادة شرط أساسي لأيّ نظام لغوي:

يستهدف كلّ من المتكلم والمستمع من خلال التواصل باللغة حصول الفائدة ، ويقترن ذلك بأمن اللبس ، فكلّما وقع اللبس انعدمت الإفادة، فتحقيق الفائدة هو الأساس الذي وُضعت من أجله اللغة ، يقول نهاد الموسى:« فممّا لا ريب فيه أنّ النظام اللغوي خُلق للإفادة أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع ؛ فهو آلة التبليغ جوهره تابع لما ولي من أمر الإفادة»[1]، و يراد بها "حصول الفائدة لدى المخاطَب من الخطاب ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظنّ أن يكون هو مراد المتكلم وقصده، ولتتحقّق الفائدة لدى السامع يجب أن تكون العبارة معيّنة ودالة وإذا فقدت هذين الشرطين فقدت أهمّ شرط في صحّتها وهو حصول الفائدة لدى السامع"[2].

إذن تتعلّق (الفائدة) مباشرة بتبليغ أغراض المتكلم للمستمع حيث يتمّ توظيف مستويات اللغة لإيجاد معنى كلّي يُكسب السامع والمتكلم في آن واحد فهم المعنى ويزوّدهما بالفائدة بعيدا عن اللغو والعبثية ،"ومتى زالت (الفائدة) صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ"[3].

إنّ مفهوم الفائدة في عرْف النحاة يُعتبر شرطا أساسيا لأيّ تركيب ، فـ« الألفاظ لا تفيد حتى تؤلّف ضربا من التأليف ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب»[4]، فالفائدة لا تجنى من الكلمة المفردة التي هي أوضاع اللغة ، وإنما معقلُها التركيب ، وهذا ما يؤكّده الجرجاني من خلال قوله:« فالألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم تُوضع لتُعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأن يُضمَّ بعضها إلى بعض ، فيُعرف فيما بينها فوائد»[5]، مقتضى ذلك أنّ" الفائدة هي نتاج الدلالة التركيبية لا الإفرادية فلا تتحقّق فيها مادامت مفردة ولا تكون إلاّ إذا تضامّت الواحدة مع الأخرى"[6].

كما ارتبط مفهوم الفائدة بالتّمام، فالتّام هو المفيد ، والناقص بخلافه ، وتصريحات النحويين بذلك مبثوثة في ثنايا كتبهم ، يقول ابن جني:« ...فكلّ لفظ استقلّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه

---

[1] نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ، ص95.

[2] مسعود صحراوي ، **الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي**، مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة الجزائر (2004) ، ص 263/262.

[3] رشيد بلحبيب، **أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي**، مجلة اللسان العربي ، الرباط ، المغرب ، العدد 45 ، ص 46.

[4] عبد القاهر الجرجاني، **أسرار البلاغة** ، اعتنى به ميسر عقاد ومصطفى الشيخ مصطفى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ط1 (1425هـ 2004م) ، ص10.

[5] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ،ص393.

[6] حسن طبل ، **المعنى في البلاغة العربية** ، ص63.

فهو كلام.وأمّا القول فأصله أنه كلّ لفظ مذل به اللسان ، تامّا كان أو ناقصا ، فالتامّ هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناها ، من نحو: (صه ، وإيه) ، والناقص ما كان بضدّ ذلك ، نحو: (زيد ومحمد ، وإنّ ، وكان أخوك) إذا كانت الزمانية لا الحدثية.فكلّ كلام قول وليس كلّ قول كلاما»[1].

ويتحدّد هذا المفهوم بصورة أوضح من خلال وجهين: وضع الحدود النحوية ،صياغة القواعد والأحكام ؛ ففي وضع الحدود النحوية ، جُعلت (الفائدة) فارقا بين الكلام والجملة؛ إذ إنّ« الكلام عبارة عمّا اجتمع فيه أمران:اللفظ والإفادة ، والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقا وتقديرا ، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه»[2]، والجملة بخلافه ، فلا يُشترط أن تُفيد معنى تاما مكتفيا بنفسه ، فكلّ كلام جملة وليست كلّ جملة كلاما ، ومفاد ذلك أنّ الجملة قد تكون تامّة الفائدة مثل قولنا:(قام زيد) ، أو لا تكون كذلك كقولنا:(إنّ زيدا) ، يقول سيبويه في تحديد الكلام بالفائدة:« ألا ترى أنك لو قلت :(فيها عبد الله) حسن السكوت وكان كلاما مستقيما كما حسن واستغنى في قولك :(هذا عبد الله)»[3]، فأفاد قولنا (فيها عبد الله) بدلالة أنّه يحسن السكوت عليه ، ويستقيم به المعنى ويتمّ ، فمتى حسن السكوت واستقام الكلام وأدّى المعنى فذلك هو المفيد ومتى لم يحسن السكوت خلا من الإفادة ، فالفائدة بعبارة موجزة "هي الوصول إلى المعنى التام الذي يحسن السكوت عليه"[4].

هذه العبارة الجامعة، (ما يحسن السكوت عليه) تُترجم – إلى حدّ كبير– ما كانوا يقصدون إليه من أنّ الكلام موضوع للإفادة ، ولا سبيل إلى تحصيلها دونه لئلاّ تنتقض الأغراض ، وهذا المعنى أشار إليه ابن جني من خلال قوله:« إنّ الكلام إنما وضع للفائدة ، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة ، وإنما تجنى من الجمل ومدراج القول»[5]، فمتى حسن السكوت وأمكن انقطاع الكلام وقعت بموجب ذلك الفائدة.

وتظهر (الفائدة)كمعيار تصنيفي للجمل، يقول ابن السّراج:« والجمل المفيدة على ضربين: إمّا فعل وفاعل ، وإمّا مبتدأ وخبر، أمّا الجملة التي هي مركّبة من فعل وفاعل فنحو قولك: (زيد ضربته

---

[1] ابن جني، **الخصائص**،ج1 ، ص57.

[2] ابن هشام ، **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، قدم له إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2 (1424 هـ2003م) ،ج1 ، ص33.

[3] سيبويه ، **الكتاب** ،ج2 ، ص88.

[4] تمام حسان ، **الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، ص292.

[5] ابن جني، **الخصائص**، ج2 ، ص525.

وعمرو لقيت أخاه ، وبكر قام أبوه) ، وأمّا الجملة التي هي مركّبة من ابتداء وخبر فقولك:(زيد أبوه منطلق)»[1]، ويحترز بقوله (المفيدة) لئلاّ يدخل في الحدّ جملة الشرط وجملة الجواب لانتفاء الفائدة إلاّ باجتماعهما.

وهذه إشارة أخرى إلى أنّ الفائدة تتمخّض عن أقلّ قدر يتألّف منه الكلام، وهو الإسناد فالإسناد محطّ الفائدة سواء ذُكرت عناصره ، أو استغنى بعضها عن بعض بحصول الفهم– دون إظهارها– ، وهذا ما أكّده حسن طبل فـ " الإسناد يمثّل من جهة أساس الفائدة ، ومن جهة أخرى قِوام الكلام أي أصل المعنى"[2].

أمّا الوجه الثاني (صياغة القواعد والأحكام النحوية) فقد صاغ النحاة مجموعة من القواعد في ضوء الاحتكام إلى الفائدة وتحقيقها للمخاطب مما يؤكّد إدراكهم ووعيهم بضرورتها في التركيب فوضعوا بذلك أصولا عامة تقوم عليها(الفائدة) ، فممّا جاء في كتاب سيبويه في باب الإخبار عن النكرة بالنكرة، قوله:« وذلك قولك:(ما كان أحد مثلك ، وما كان أحد خيرا منك ، وما كان أحد مجترئا عليك).وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا ، وإذا قلت :(كان رجل ذاهبا) ، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله ، ولو قلت:(كان رجل من آل فلان فارسا) حسن ؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أنّ ذلك في آل فلان وقد يجهله ، ولو قلت: (كان رجل في قوم عاقلا) لم يحسن ؛ لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم.فعلى هذا النحو يحسن ويقبح»[3]، فالحسن والقبح في الكلام مرتبط بحصول الفائدة للمخاطب ، وهذا ما أوضحه ابن السراج من خلال قوله:« وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه ، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلّم به ، ألا ترى أنك لو قلت:(رجل قائم أو رجل عالم)، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائما أو عالما ...فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلاّ فلا»[4].

ومن القضايا أيضا عدم جواز الإخبار عن الذات (الجثة) باسم الزمان لانتفاء وقوع الفائدة يقول ابن السراج:« واعلم أنه لا يجوز أن تقول:(زيد يوم الخميس ، ولا عمرو في شهر كذا) ؛ لأنّ ظروف

---

[1] ابن السراج ، **الأصول في النحو**، تح عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط3 (1417هـ 1996م) ج1 ، ص64.

[2] حس طبل ، **المعنى في البلاغة العربية** ، ص67.

[3] سيبويه ، **الكتاب** ،ج 1، ص54.

[4] ابن السراج ، **أصول النحو**، ج1، ص59. وينظر : الرضي الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج1، ص203.

الزمان لا تتضمّن الجثث، وإنما يجوز ذلك في الأحداث نحو الضرب ، والحمد وما أشبه ذلك ، وعلّة ذلك أنك لو قلت:(زيد اليوم) لم تكن فيه فائدة لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم ، إذ كان الزمان لا يتضمّن واحدا دون الآخر والأماكن ينتقل عنها فيجوز أن تكون خبرا عن الجثث وغيرها كذلك»[1].

لقد ركّز النحاة في ضبط قواعدهم على حصول مبدأ الفائدة للمخاطب باعتبارها "كلّ ما يحسن السكوت عليه" ويستغني به الكلام بتمام المعنى ، وعدّوا ما لا يستدعي تلك الفائدة ضرْبا من اللغو لا يصلح به التفاهم ولا خير من إيراده.

الفرع الرابع: معالم القصدية إنتاجا وفهْما :

يرتبط إنتاج النص بقاعدة القصد ، فإذا كان توفّر ضابط أمن اللبس يكتسب أولويته بما يحقّق من الفائدة التي يتوخّى حصولها ، فلا شكّ أنّ الفائدة تستند مباشرة إلى القصد، ومادامت الفائدة لا تتحقّق إلاّ بتموقعها داخل التركيب، فإنّ ذلك" التركيب ليس إلاّ نتاجا للقصد"[2].

يقول حازم القرطاجني:« والأغراض هي الهيئات النفسية التي يُنحى بالمعاني المنتسبة إلى تلك الجهات ويمال بها في صوغها.لكون الحقائق الموجودة لتلك المعاني في الأعيان ، مما يهيّئ النفس بتلك الهيئات وبما تطلبه النفس أيضا أو تهرب منه.إذا تهيّأت بتلك الهيئات»[3]، فهو يقرّر بأنّ الأغراض عبارة عن مجموعة المعاني التي تتلبّس بالمرء وتخالجه (الهيئات النفسية) ، وتختلف من حيث الجهات التي تصدر عنها ، فهي متنوّعة وغير محدودة ، وهي (حقيقة إنسانية) تتبدّى من جهتين:ما تطلبه (الرغبات) أو تهرب منه (المنفرات) ، ويُعبر عنها بهيئات مخصوصة.

وهذا المعنى نفسه قد صرّح به الجرجاني وكان سبّاقا إليه ؛ إذ بنى نظرية النظم في ضوء المعرفة الدقيقة بتلك الأغراض والمقاصد ؛حيث يذكر بأنّ "الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه ، ويصرّفها في فكره ، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله ، وتُوصف بأنها مقاصد وأغراض"[4] فالأغراض بمفهوم عام هي جملة المعاني التي تختزن في النفس والفكر والقلب والعقل يفرضها المتكلم

---

[1] ابن السراج ، **أصول النحو**، ج1 ، ص63. وينظر: رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب**، ج1 ، ص219.

[2] حسن طبل ، **المعنى في البلاغة العربية** ، ص74.

[3] حازم القارطاجني ، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء** ، تح محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ط3 ، ص77.

[4] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص385.

على أوضاع اللغة لتؤدّي ما يهدف إليه من إبلاغِ السامعِ رسالته والتأثير فيه ، ويُعدّ إدراكها مصدرا رئيسا لاكتمال العملية التواصلية ؛ إذ إنّ العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم –كما أجمع العقلاء – هو علم ضرورة[1] فهي محصّلة البيان ودونها ينتفي.

إنّ مراعاة هذه الأغراض والمقاصد يساهم بقسط وافر في توجيه الأحكام النحوية ، وذلك بإخراج التراكيب على الصّورة التي تتلاءم وإيّاها (الأغراض) ، وذلك بتأديتها تأدية تامة فتتنوّع (التراكيب) من تقديم وتأخير ، وذكر وحذف... وغيره بتنوّع تلك الأغراض ، هكذا يتضح دور المقاصد بشكل عام في بلورة المعنى ، "حتى أصبح اختيار استراتيجية الخطاب للتعبير عن القصد هي الخطوة الأولى عند المرسل في الإنتاج، وعند المرسل إليه في التأويل ، فالمقاصد هي لبّ العملية التواصلية"[2].

وجدير بالذكر الإشارة إلى قضية هامة تتعلّق بفكرة التقابل بين الوضع والقصد ؛ إذ ألمح إليها السيوطي من خلال سؤاله الذي طرحه حول اشتراط القصد في الكلام وأجاب عليه مختصرا بأنّ القوم على قولين:أحدهما نعم وجزم به ابن مالك ، فلا يسمّى ما ينطق به النائم الساهي كلاما ، والثاني:لا وصحّحه أبو حيان[3]، وعلى الرّغم من عدم وقوف النحاة مطوّلا إزاء هذه القضية فقد تكفّل بها علماء أصول الفقه وعلماء الكلام حيث علّلوا لها بقولهم أنّ "المواضعة تابعة للأغراض"، كما أنّ العبارات لا بدّ فيها من مبدأ القصد ؛ لأنّ العبارة إذا لم تتضمّن هذا المبدأ لم تتم عملية الاتصال بين المتكلم والمتلقي[4]، ومن جهة أخرى أوجدوا الفروق بينهما ، فقالوا ببقاء الدلالة الوضعية بمعزل عن المقاصد والأغراض فذكروا في تحديد دلالة الخبر بأنه "لا يكفي في كونه خبرا صيغة القول ونظامه ولا المواضعة المتقدّمة ، بل لا بدّ فيه من أن يكون المتكلم مريدا للإخبار به عمّا هو خبر عنه ؛ لأنّ

[1] المصدر السابق ، ص386.

[2] عبد الهادي بن ظافر الشهري ، **استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية** ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ط1(2004) ، ص 183/182.

[3] السيوطي ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ،تح أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط1(1418ه 1998م) ،ج1 ، ص43.

[4] موسى بن مصطفى العبيدان ، **دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين** ، دار الأوائل للنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ط1(2002) ، ص27.

جميع ما قدّمناه قد يحصل ولا يكون خبرا إذا لم يكن مريدا لما قلناه ، ومتى حصل مريدا صار خبرا..."[1].

وقد أوضح حسن طبل ذلك انطلاقا من بيان الفرق بين الكلمة في المعجم وبينها في الكلام «فالفرق بين الكلمة في متون المعاجم أو ذاكرة الفرد وبينها في الكلام هو فرق ما بين المادة الغفل والمادة المصنوعة ؛ فهي في الحال الأولى صورة حيادية جامدة ، أمّا في الثانية فهي أداة متفاعلة موجّهة بقصد المتكلم إلى غاية وغرض»[2].

ولا يُفهم التناقض من إيراد ما سبق وذلك لاختلاف الجهة ؛ إذ يمكن أن نميّز بين نوعين من الأغراض: أغراض أولى أدّى إليها الوضع وارتبطت بنشأة اللغة ، وأغراض تالية دعت إليها مقتضيات الحاجة وأوجبتها ظروف الخطاب الجديدة وملابساته.

إنّ الكشف عن الأغراض والمقاصد التي يتوجّه بها المتكلم إلى المخاطَب من خلال أداء الرسالة اللغوية باعتبارها(الأغراض) منبر اللسان وترجمان الأفكار، وبوصفه (المتكلم) عنصرا أساسيا في دورة الخطاب وشرطا للتأدية التواصلية الفعّالة مع الإحاطة بما يمكن أن توفّره معرفة تلك الأغراض إلى جانب ما اشتملت عليه من ظروف وملابسات تستوجب تحديدها ، يساهم بشكل كبير في تحقيق الصّحة النحوية التي يتطلّبها كلّ تحليل يتوخّى مراعاة المعنى ، ذلك أنّ التعبير عن المقاصد إحدى الوظائف التي تقوم بها اللغة[3] ، بل إنّ اللغة وُضعت من أجل أداء هذه الأغراض ، وعلى هذا جاء تعريفهم للغة بأنها:«أصوات يُعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم»[4].

وقفة: على الرغم من كون الدراسات اللغوية القديمة قد عانت أزمة المنهج في تصنيفها بين الوصفية والمعيارية لم يكن غائبا مراعاة ضوابط العملية التواصلية ، فضابط أمن اللبس أساس لاستقامة المعنى وسبيل إلى حسن التدبّر في التراكيب وضْعا وترخّصا ، فهو الغاية من الاستعمال اللغوي ، ويرتبط بضابط الإفادة وتحقيقها حتى إن خلا التركيب منها عدّ عبثا ولغوا وركاما من الألفاظ ، ويتصلان بضابط القصد بوصفه بؤرة البيان ، فتتفاوت الدلالات في التراكيب ويطرقها الاحتمال أو تتطابق بموجبه ، ويمكن اختصار هذه العلاقات الوثيقة الصلة بعضها ببعض في الخطاطة التالية:

---

[1] حسن طبل ، **المعنى في البلاغة العربية** ، ص76.

[2] المرجع نفسه ، ص75.

[3] عطا محمد موسى، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين** ، دار الإسراء، عمان ، الأردن ط1(2002) ، ص310.

[4] ابن جني ، **الخصائص** ،ج1، ص67.

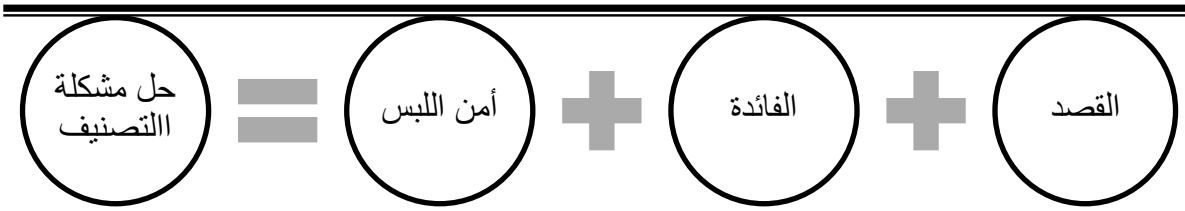

المطلب الثاني: المقصود بالمعطيات السياقية

القصد في هذا المطلب توضيح المقصود بالمعطيات السياقية ، بما تنطوي عليه من خصوصية من خلال تنبيهات تراثية أو تنوعات حداثية حتى يتسنى الكشف عنها في مدونة الدراسة .

الفرع الأول: منطلقات تأسيسية:

ننطلق في تحديد المقصود بالمعطيات السياقية من تلك الموازنة التي عقدها بشر بن المعتمر بين اللفظ والمعنى ، فتكون المعاني على أقدار المقامات ، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات ضمن درجات الجودة هكذا ربط بين الثابت والمتحول ، ويتم الانتقال بينها في شكل دائري ، كما نوضحه في المخطط التالي:

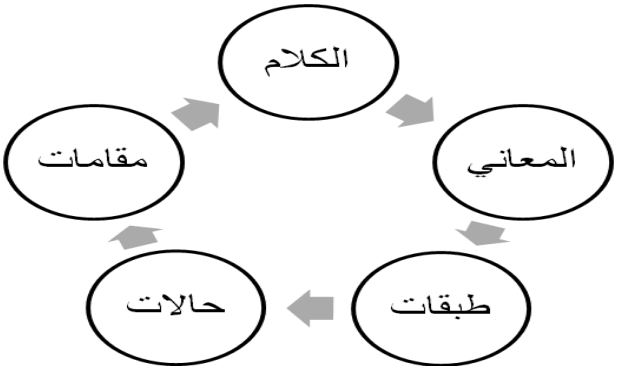

بهذا يتأكّد أنه لا يمكننا فهم طبيعة اللغة وقوانينها بمعزل على تلك الحركات الخارجية المتصلة بأركان التواصل ، فوراء كلّ نطق حسب الجاحظ ثلاثة عناصر: الحاجات ، العقول ، الاستطاعات يقول: «فإنك ترى من عدد الحروف ما لو كان لها من الحاجات والعقول والاستطاعات، ثم ألفتها لكانت لغة صالحة الموضع »[1]، فمادامت اللغة إلا نظاما من القيم والعناصر المعتمد بعضها على بعض ، تنتج قيمة كلّ عنصر من وجود العناصر الأخرى في وقت واحد ، فإنّ فهْمنا لوظيفتها يتطلّب أمرين :

– تأكيد أهمية الموقف الكلامي الذي تباشر فيه اللغة عملها.

[1] الجاحظ ، **الحيوان** ، تح عبد السلام محمد هارون ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط3(1969) ، ج5 ، ص 289.

– النظر إلى العوامل الرئيسية التي ينتظمها هذا الموقف ، وهي : المتكلم ، والمستمع ، والأشياء فالإشارة اللغوية متوائمة وعناصر الموقف الكلامي بكلّ أبعاده وأوضاعه[1].

إننا لا نستعمل اللغة إلا في إطارها الاجتماعي ، وهذا الاستعمال مرهون إلى حدّ كبير ببعض المكوّنات التي لا يستقيم الرمز اللغوي من دونها ، ولا يتمّ التواصل الصحيح الناقل للأفكار ، والمعبّر عن الحاجات[2].

لذلك نميّز في المعطيات السياقية بين نوعين :معطيات سياقية لغوية ، وأخرى غير لغوية ، الأولى نابعة من طبيعة اللغة الداخلية أصواتها ودلالاتها الاشتقاقية ، والنحوية ، والمعجمية ، والوظيفية والثانية خارج اللغة أو ما يسمى باللغة الجانبية ، فـ"الأداءات الخارجية تختلف عن الأداءات الداخلية النابعة من القرائن الصوتية والصرفية والتركيبية النحوية والمعجمية والبيانية للكلمة أو التركيب ، أما الخارجية فتنقسم إلى قسمين:الأداءات الصوتية مثل: الوقفات ، والتنغيم ، والنبر ، ...والآخر الأداءات غير الصوتية : السياق والحركة الجسمية المصاحبة للكلام"[3].

إذن اللغة الجانبية أو اللغة المصاحبة تشير إلى ذلك الجزء من الحدث الكلامي الذي لا يتّسم بأنه تركيب لفظي لغوي ؛ أي إلى المتغيرات مثل:الطرق الاجتماعية المميّزة ، والإشارات الجسمانية وتعبيرات الوجه ، وتغييرات الصوت...إلخ[4].

ويقسّم زعطوط عيسى عناصر العالم الخارجي ، أو ما يسمّى بالمعطيات السياقية غير اللغوية إلى عناصر أصلية لها صلة مباشرة بالتركيب اللغوي ، وهي: " الحدث والمعنى ، والمتكلم ، والمخاطب والحال المشاهدة "، وعناصر فرعية ليس لها صلة مباشرة بالتركيب اللغوي ، وإنما لها صلة بالعناصر الأصلية من حيث إنها حقائق كونية تتصل بزمان المتكلمين والمخاطبين ، وحياتهم ومماتهم

[1] ينظر: هادي نهر، **اللسانيات الاجتماعية عند العرب** ، دروب للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط(2011) ، ص 178(بتصرّف).

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 180.

[3] حمدان أبو عاصي ، **الأداءات المصاحبة للكلام وأثرها في المعنى** ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) مج17 ، العدد 02، يونيو2009 ، ص 58. Http://www.iugaza.edu.ps/ara/research

[4] المرجع نفسه ، ن ص.

وعقيدتهم وشرعهم وبعاداتهم وتقاليدهم ، وما يتصل بخبراتهم اللغوية وأفعالهم الحياتية ، إنها موجودات كونية ،بها تتشكّل الموجودات الذهنية ، فالموجودات اللغوية[1].

فالمعطيات السياقية اللغوية وغير اللغوية تقع عليها مسؤولية تحديد المعنى وإبانته في صورة واضحة لا غموض فيها ، فدرجة ارتفاع الصوت وانخفاضه بطئا وسرعة بما يُعرف بالتنغيم الذي تتضح وظيفته الدلالية في بيان معنى الجمل ، يقول تمام حسان: "وللنغمة دلالة وظيفية على معاني الجمل تتضح في صلاحية الجمل التأثرية المختصرة نحو(لا) ، و(نعم) ، (ياسلام)... ، لأنْ تقال بنغمات متعددة ، ويتغيّر معناها النحوي والدلالي مع كلّ نغمة بين الاستفهام والتوكيد ، والإثبات لمعانٍ مثل:الحزن ، الفرح ، والشكّ والتأنيب ، والاعتراض ، والتحقير ، وهلمّ جرّا ، حيث تكون النغمة هي العنصر الوحيد الذي تسبب عن تباين هذه المعاني"[2].

وأشار إليها الزركشي في البرهان :"فمن أراد أن يقرأ القرآن بكمال الترتيل فليقرأه على منازله فإن كان يقرأ تهديدا لفظ به لفظ المتهدّد ، وإن كان يقرأ لفظ تعظيم لفَظ به على التعظيم"[3] فيتواءم التنغيم مع المعنى المطلوب توضيحا وتفسيرا.

وقد يُستعان بالسياق لمقاصد معيّنة كإفادة التخصيص ، ودفع التوهّم ، أو ردّ الفهم الخطأ "فلا يمكن إنكار ما لسياق النص اللغوي ، وسياق الموقف الملابس للنص ، من تأثير على العناصر النحوية من حيث الذكر والحذف ، والتقديم والتأخير ، كما لا ينكر ما للسياق من دور في تغيير معنى الجملة ذات الصيغة التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها ، إذا قيلت بنصّها في مواقف مختلفة وذلك يعود إلى اختلاف السياق الذي ترِد فيه ، مهما كانت بساطة هذه الجملة وسذاجتها[4].

وكذلك للحركات الجسمية أو لغة الإشارة صلتها بالكلام ، تلك الحركات التي تتخذ أشكالا مختلفة وتتمّ أحيانا باليد ، أو بالرأس ، أو بالعين ، تتوزع حسب المواقف، فهذه الحركات من أهمّ العوامل التي تساعد الألفاظ المنطوقة في توصيل المعنى المقصود للكلام ، وأحيانا تعطي معاني مناقضة

---

[1] ينظر: زعطوط بلقاسم ، **توظيف سياق الحال في فهم المعنى عند النحويين والبلاغيين والأصوليين** ، مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،الجزائر، (2012)، ص 125.

[2] تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص 228. وينظر: تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط(1986)، ص 164.

[3] الزركشي ، **البرهان في علوم القرآن**، تح محمد أبو الفضل ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، مصر ، د ط ، ج1 ، ص 450.

[4] عبد اللطيف حماسة ، **النحو والدلالة** ، دار الكويت ، الكويت ، ط1، ص 113.

للألفاظ نفسها[1]، فهذه الأفعال المصاحبة للكلام من رؤية أو وصف حالة تعتري المتكلم أو المستمع تقوّي أو تضعف المعنى الاتصالي ، ويمكنها في أحيان أن تعدّله أو تقلبه إلى الضدّ، وبذلك تتوثّق الصلة بين النص و السياق[2].

يقول الجاحظ: "وحسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان ، ولابدّ لبيان اللسان من أمور"[3]؛ فقد أشار الجاحظ في أكثر من موضع إلى أنه قد يكتفي باللفظ تارة ، ولا يكتفي به تارة أخرى ، فاللغة قاصرة عن تأدية المعاني بالألفاظ لذا تستند على معطيات سياقية غير لغوية ولا سيما الإشارة التي قد تختزل معنى أو توضّحه أو تؤكّده.

هكذا انتبه الجاحظ إلى أنّ الفعل اللغوي مهما كان الحيّز الذي يتنزّل فيه ، وبقطع النظر عن مقاصد منجزه وغاياته ، يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية تمثل الحدّ الأدنى للبيان اللغوي ، وهي: المتكلم ، والسامع والكلام[4]، هذه العناصر الثلاثة تختصر المقصود بالمعطيات السياقية ، " فظروف المقال غير اللغوية كالمتكلم والسامع تقوم بدور هام في تحديد خصائص الخطاب"[5].

والقصدية أيضا أحد المعطيات السياقية ، يقول الجاحظ:"لاخير في كلام لا يدلّ على معناك ولا يشير إلى مغزاك ، وإلى العمود الذي إليه قصدت والغرض الذي إليه نزعت"[6]، فـ" عدم احترام القصد والغفلة عن علاقة صورة الكلام بوظيفته قد يتجاوز الإخلال بها إلى خلق حالة في السامع معاكسة لما كنّا نروم منه"[7]؛ على هذا النحو" يمثّل المتكلم منزلة مرموقة ، فهو طرف أساسي في عملية الكلام وعنصر فعّال في تحديد خصائص النص إذ على عاتقه تقع كلفة إخراجه على سمْت يستجيب لمقتضيات الوظيفة والإبانة والمقام ...كما يُعتبر المخاطب قطبا آخر من أقطاب العملية التواصلية ، فمراعاته ومراعاة مقامه وجلْب انتباهه مما يؤثّر في تركيب الجمل وحشْر مكوّناتها وفق

[1] ينظر: حمدان أبو عاصي ، **الأداءات المصاحبة للكلام وأثرها في المعنى** ، ص 84.

[2] ينظر: فولفجانيح هاينه من ، **مدخل إلى علم اللغة النصي** ، تر فالح بن شبيب العجمي ، سلسلة اللغويات الجرمانية ، الكتاب 115 جامعة الملك سعود ، ط(1999) ، ص57.

[3] ينظر: الجاحظ ، **البيان والتبيين** ، تح محمد عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، د ط ، ج1 ، ص 79.وأيضا : **الحيوان** ، ج1 ، ص 50.

[4] حمادي صمود ، **التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس** ، منشورات الجامعة التونسية، تونس ط(1981) ص 182.

[5] المرجع نفسه ، ص 184.

[6] الجاحظ ، **البيان والتبيين** ، ج1 ، ص 116.

[7] حمادي صمود ، **التفكير البلاغي عند العرب** ، ص 212.

ترتيب معيّن ، كما أنّ عدم اعتبار المخاطب قد يؤدّي إلى خلق حالة فيه معاكسة تماما لما كان المتكلم يروم فيه "[1].

هكذا لا نعتمد في اللغة على طاقتها التصريحية ، وإنما كذلك نستعين بطاقتها الإيحائية في بلورة المعنى ، فلا تكفي اللغة الملفوظة لتلبية حاجات الناس للتعبير عن أغراضهم في الأحوال المختلفة، مما يجعل الوسائل غير الملفوظة ضرورة يلجأ إليها المتخاطبون، وهي كثيرة ؛ لذلك أجملتها رشيدة جلال في:

– العناصر المسموعة : تعابير الصوت، وإيقاع النطق، وتنغيمه، ونبره ، وسرعته، وارتفاعه وانخفاضه.

– العناصر المرئية: تعابير الوجه ، وإشارات العين، وحركات سائر أعضاء الجسم.

– العناصر الحالية : وتتمثل في ظروف الكلام والملابسات التي تصحبه في الزمان والمكان،و العناصر النفسية ، والاجتماعية ، والثقافية للمتخاطبين[2].

"فكأنّ الأمر يتعلّق بعرض مسرحي إنجازه يقتضي القدرة على تحويل جسد المتكلم إلى جسد يتكلّم يعبّر ويقول ويرمز بل ويؤثر أيضا ...وهذا يدلّ على أننا لا نتكلّم بأعضائنا النطقية فحسب بل إننا نتكلّم بأجسامنا تماما كما نتكلّم بألسنتنا"[3].

هذا ما ألمح إليه ابن خلدون :"وذلك أنّ الأمور التي يقصد المتكلّم بها إفادة السامع من كلامه هي:إمّا تصوّر مفردات تسند ويسند إليها ويفضي بعضها إلى بعض ، والدلالة على هذه هي المفردات من الأسماء والأفعال والحروف. وإمّا تمييز المسندات من المسند إليها والأزمنة ، ويدلّ عليها بتغيّر الحركات وهو الإعراب وأبنية الكلمات .وهذه كلّها هي صناعة النحو ، ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة أحوال المتخاطبين أو الفاعلين ، وما يقتضيه حال الفعل ، وهو محتاج إلى الدلالة عليه ، لأنهّ من تمام الإفادة وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة من كلامه

[1] رشيد بلحبيب ، **أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى**، مجلة اللسان العربي ،مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ، المغرب العدد 47 ، ص 241. (بتصرّف). وينظر:حمادي صمود، **التفكير البلاغي عند العرب** ، ص 248.

[2] رشيدة جلال بوطبة ، **المقام والحال ومقتضى الحال بين الدراسات العربية واللسانيات الحديثة –النظرية والتطبيق–** مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،(2009/2008)، ص 6.

[3] المرجع نفسه ، ص 7.

وإذا لم يشتمل على شيء منها ، فليس من جنس كلام العرب ، فإنّ كلامهم واسع ، ولكلّ مقام عندهم مقال يختصّ به بعد كمال الإعراب والإبانة"[1].

وتظهر المعطيات السياقية في تحديد وظيفتي اللغة (التعاملية، والتفاعلية) حسب الشهري[2]، فكلّ خطاب قائم على جملة من العناصر:المرسل ، المرسل إليه ، السياق ، الخطاب الذي هو ثمرة اجتماع العناصر السابقة[3]، هكذا يدمج الاتجاه التواصلي في الدرس اللغوي تقعيدا واستعمالا[4]، ذلك أنّ دراسة اللغة تظلّ تكاملية كون اللغة ظاهرة بيولوجية من جهة ، وكونها أيضا ظاهرة اجتماعية من جهة أخرى ، فهي ذات بعدين ؛ داخلي: اكتشاف القواعد وتصنيفها والتمثيل لها ، وخارجي: توظيف تلك القواعد وإدراك مدى امتثالها لمتطلبات السياق ، وفائدة العدول عن بعض الصور إلى صور أخرى"[5].

هذا التصوّر الذي يجمع بين الشكل والمضمون ، بين القواعد واستعمالها، ، أين تحدث المواءمة بين الكفاءة اللغوية الكامنة في الذهن وعناصر السياق الخارجي ، فيعنى "بدراسة مقاصد المرسل وكيف يستطيع أن يبلّغها في مستوى يتجاوز مستوى دلالة المقول الحرفية و بكيفية توظيف المرسل للمستويات المختلفة في سياق معين حتى يجعل إنجازه موائما لذلك السياق ، وذلك بربط إنجازه اللغوي بعناصر السياق الذي حدث فيه ، ومنها ما هو مكون ذاتي مثل: مقاصد المتكلم ومعتقداته وكذلك اهتماماته ورغباته ومنها أيضا المكونات الموضوعية ، أي الوقائع الخارجية مثل: زمن القول ومكانه ، وكذلك العلاقة بين طرفي الخطاب"[6].

هكذا "لا يمكن الإنكار بأنّ اللغة ظاهرة بيولوجية نفسية من جهة أولى ، وظاهرة اجتماعية من جهة أخرى ، مما يجيز وصفها بأنها ذات بعدين:بُعْد داخلي وبُعْد خارجي ؛ أي إنّ التفسيرات النحوية هي شكلية أساسا ، في حين تكون التفسيرات التداولية وظيفية أساسا"[7]؛ فالتفسيرات

---

[1] ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** ، تح عبد الله محمد الدرويش ، دار البلخي ، دمشق ، سوريا ، ط1(2004) ، ج2 ،ص 373.

[2] ينظر: عبد الهادي الشهري ، **استراتيجيات الخطاب** ، ص IV(المقدمة).

[3] المرجع نفسه ، صVI (المقدمة)

[4] المرجع نفسه ، ص 7/6 (بتصرّف).

[5] المرجع نفسه ، ص 11(بتصرّف).

[6] المرجع نفسه ، ص IIV (المقدمة).

[7] المرجع نفسه ، ص 11.

النحوية تصلح للمعطيات السياقية اللغوية ، أما التفسيرات التداولية فتصلح على المعطيات السياقية غير اللغوية ، فتتنوّع التراكيب ، وتتنوّع المكونات لتنوّع المعنى.

وكذلك تتضح المعطيات السياقية في وظيفة اللغة المعرفية ، والانفعالية ، ووظيفة التعمية ، إذ يمكن القول بأنّ تحديد الوظائف مبني على مدى مراعاة هذه المعطيات السياقية ، ومن جهة ثانية إبانة المعنى ؛ أي الربط بين التركيب ومحدّداته وشروطه.

فالمعطيات السياقية تشمل المحيط الفيزيائي والاجتماعي ، الأحداث السابقة ، المرسل ، المتلقي موضوع الكلام ، الكفاءة والأداء ، نفسية الفرد ...هكذا يتبدى تعقيدها (عوائق لسانية ، شروط تواصلية)[1].

ويميل المحدثون إلى عدّ المعطيات السياقية عناصر أساسية تؤثّر في قيمة الخطاب وتأويله كلّما تغيّرت أو تغيّر عنصر منها ، وكلّما توفّر المتلقي على معلومات من هذه المكونات تكون أمامه حظوظ قوية لفهْم الرسالة وتأويلها[2]، فعلى محلّل الخطاب أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يرد فيه جزء من الخطاب ، إذ هناك بعض الحدود اللغوية التي تتطلّب معلومات سياقية أثناء التأويل ...ومن أجل تأويل هذه العناصر –حين ترد في خطاب ما – من الضروري أن نعرف من هو المتكلم ، ومن هو المستمع ، وزمان إنتاج الخطاب ومكانه.

إنّ المعطيات السياقية تساهم أيضا في تفسير المجاز ، فـ" تأويل المخاطب للكلام وتفسيره تفسيرا مجازيا لا يعتمد على كونه شاذا أو متناقضا من الناحية الدلالية ، ولكنه يعتمد على السياق حيث يكون المعنى الحرفي غير محتمل في ذلك السياق ، فتخضع عملية التفسير المجازي إلى قيود تفرضها معتقدات المشاركين في الحوار وافتراضاتهم"[3]؛ "حيث يستحيل في بعض الأحيان الوصف المناسب للأداء الكلامي دون الاهتمام بمحيطها غير الكلامي"[4]، فالمعطيات السياقية أو ما يسمي بالكفاءة اللسانية وغير اللسانية (الخاصيات النفسية ، الكفاءة الثقافية أو الموسوعية مجموعة المعارف

---

[1] ينظر: مسعود بودوخة ، **اجتماعية الكناية بين التخييل والتأويل** ،مجلة الأثر ،جامعة ورقلة ، العدد16 ،(2012) ، ص 202.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 203.

[3] المرجع نفسه ، ص 204.

[4] أوريكيوني ، **فعل القول من الذاتية في اللغة** ، تر محمد نظيف ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط(2007)، ص 11.

الضمنية التي يمتلكونها عن العالم والإيديولوجية مجموعة أنظمة التأويل والتقسيم حول العالم المرجعي)[1]، وبهما تتشكّل نماذج الإنتاج والتأويل.

بهذا يتأكّد ذلك الافتراض بـ "أنّ كلّ نصّ يعتبر مكوّنا من مكوّنات سياق ظرف معين" ففي إطار علاقة النص بالسياق"كلّ منهما مُتمم للآخر ، ويفترض مسبقا كلّ منهما الآخر وتعتبر النصوص مكوّنات للسياقات التي تظهر فيها ، أمّا السياقات فيتمّ تكوينها وتحويلها وتعديلها بشكل دائم بواسطة النصوص"[2]، يقول:"إنّ مقدارا من سلوكنا اللغوي يرتبط في الواقع بشكل وثيق بأنواع أخرى من السلوك الاجتماعي حيث يمكن التنبؤ في أغلب الأحيان عن ظهور وحدة كلامية ذات قوة لا كلامية معيّنة وذلك عن طريق الموقف المحدّد اجتماعيا الذي تعتبر الوحدة الكلامية جزءا منه"[3]، ويعطي تشبيها رائعا في توضيح تلك العلاقة ، فنحن لا نجلس في دار شخص ما أو في مكتبته دون أن نُدعى إلى ذلك ، أو زيارة الجار الجديد ، أو مقابلة مدير المصرف من أجل قرض أعلى من الرصيد ، هذه التشبيهات كلّها توحي بمقدار وأهمية المعطيات السياقية في الوصول إلى المعنى.

وفي ضوء التفاعل الموجود بين هاته المكونات المختلفة ، فالعنصر الوحيد الذي يمثّل إلى الوقت الراهن مادة الدراسة المعمّقة هو الكفاءة اللسانية محدّدة بكيفية مقيّدة ، بينما بالنسبة للمكونات الأخرى للتواصل تبقى إلى حدّ الآن مجالات غير معروفة نسبيا[4].

هذه الميزات غير الكلامية للوحدة الكلامية مهمّة في تحديد معناها كأهمية معنى الكلمة ، والمعنى النحوي(العروضي ، التنغيم ، والنبر) (شبه لغوي الإيقاع ، درجة وسرعة الصوت)[5]، فتندمج الحالة المعبّرة مع الحالة الاجتماعية ، ولا يمكن بأيّ حال من الأحول التمييز بينهما[6]، فالفكرة الأساسية

---

[1] ينظر: المرجع السابق ، ص 24.

[2] جون لاينز ، **اللغة والمعنى والسياق** ،تر عباس صادق الوهاب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، العراق ط(1987)،ص 215.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 227.

[4] أوريكيوني، **فعل القول من الذاتية في اللغة** ، ص 36.

[5] جون لا ينز ، **اللغة والمعنى والسياق** ، ص 27.

[6] المرجع نفسه ، ص 212.

هي أنّ السلوك اللغوي على أكمل وجه هو صيغة من صيغ التفاعل الاجتماعي الهادف الذي يحدّده مبدأ التعاون[1].

"إنّ النحو غير مستقل بنفسه بكونه مكونات لغوية مجرّدة ، وأنّ قوانين اللغة المنتجة للجمل مدعوّة لكي تمتلك الصحّة الدلالية والتداولية على مستوى الكلام أن ترتبط بعناصر خارجة عنها وتفترض أيضا أنها بذلك ليست كلاما جامدا لمعنى مطلق أو مجرّد بيد أنه معنى يريد المتكلم أن يعنيه من جهة ، وأن يعبّر عن موقف محدّد في إطار سياق محدّد"[2].

ويطرح محمد نظيف في تحليل الحوار مستويين هامين:المستوى اللساني بكلّ مكوّناته المعجمية والتركيبية والدلالية من جهة ، والمستوى الخارج لساني بكلّ مكوّناته المقامية والنفسية والثقافية من جهة ثانية[3]، فالعلاقات بين الظواهر اللغوية والظواهر الاجتماعية قائمة منذ أن وجدت اللغة ووجدت الحياة الاجتماعية ، والنظر في هذه العلاقات قديم لاريب ، غير أنه لم يستو كمّا ونوعا وتنظيرا ومنهجا[4].

إنّ الإشارة اللغوية تنقل زيادة على محتواها اللغوي الصّرف علامات وأمارات تخبر السامع نفسه عن المتكلم نفسه دون أن يكون في نيته إبلاغها ، فصوت المتكلم كثيرا ما يخبرنا عن سنّه وجنسه وربما بدانته ، وعن حالته الصحية ومنشئه الجغرافي ، وطبقته الاجتماعية وحالته النفسية[5] وهذا ما عبّر عنه السيوطي في باب من عجز لسانه عن الإبانة في تفسير اللفظ فعدل إلى الإشارة والتمثيل[6].

---

[1] المرجع السابق ، ص 234.

[2] فيصل مفتن كاظم ، **التداولية في النحو العربي** ، مجلة أبحاث ميسان ، جامعة ميسان ، العراق ، مج2 ، العدد4، (2006) ص 53/52.

[3] ينظر: محمد نظيف ، **الحوار وخصائص التفاعل التواصلي دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية** ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط(2010) ، ص 7.

[4] ينظر: هادي نهر ، **علم اللغة الاجتماعي** ، دار الغصون ، بيروت ، لبنان ، ط1(1988) ، ص 9.

[5] ينظر: المرجع نفسه ، ص 152/151.

[6] ينظر: السيوطي ، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، شرح: محمود أبو الفضل ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط3 ، ج2 ص 329.

هكذا تتداخل المعطيات السياقية لغوية وغير لغوية ، وهكذا تتداخل اللسانيات الحديثة مع التراث اللغوي العربي تداخلا يثبت انعدام القطيعة المعرفية رغم الخصوصية ، فلا مقاربة لسانية دون تصورات قديمة تراثية.

الفرع الثاني: الخصوصية:

من خصوصيات هذه المعطيات أنها كالآلة تعمل متكاملة ، فهي معقّدة ومتداخلة إلى حدّ كبير فلا يمكن الفصل بينها ، حتى إنها سمة من سمات الرمز اللغوي أو الحدث الكلامي[1]، فـ"إذا كانت معاني النحو الفاعلية والمفعولية والابتدائية والخبرية والحالية و الإضافية... إلخ وهي معاني محدودة ومستمدّة من النظام الداخلي للغة، هي التي بها تنتظم المعاني غير المحدودة في العالم الخارجي .فإنّ العلاقة بينهما إمّا أن تكون توافقية وهي الأصل في ذلك، وإمّا أن تكون غير ذلك . فإن كانت غير ذلك ، فإنّ ينجرّ عن ذلك قواعد نحوية لا تتوافق مع النظّام المعياري المتعارف عليه والسبب في ذلك هو رجوح غلبة المعاني في العالم الخارجي على القواعد المعيارية للتركيب ، ولذلك لا بدّ من متكإ تُسوَّغُ به هذه التراكيب الجديدة التي لا تتوافق والنظّام المعياري المتعارف عليه"[2].

وهي متنوّعة ومتباينة ، أو ما يسمى بالحالات ،"عنصر بشري في موقف لغوي ما ، وعنصر موضوعي يعمل على تحديد نوع الكلمات المستعملة ، وعنصر هادف تحدث من أجله العملية اللغوية"[3]، فمكوّنات الخطاب هي مكوّنات لا تقبل الاختزال إلى مظهرها الإشاري الصّرف بل تتطلّب إنتاج معرفة بطابعها السيميائي الذي يجعل منها مكونات حيّة ومتفاعلة[4].

"وهكذا تمتد قرينة السياق على مساحة واسعة من الركائز تبدأ باللغة من حيث مبانيها الصرفية وعلاقاتها المعجمية، وتشمل الدلالات بأنواعها من عرفية وعقلية وطبيعية ، كما تشتمل على المقام بما فيه من عناصر حسيّة ونفسية واجتماعية كالعادات والتقّاليد ومأثورات التراث ، وكذلك العناصر الجغرافية والتاريخية"[5].

---

[1] ينظر: هادي نهر ، **اللسانيات الاجتماعية** ، ص 184.

[2] ينظر: زعطوط بلقاسم ، **توظيف سياق الحال في فهم المعنى** ، ص 162/161.

[3] هادي نهر ، **اللسانيات الاجتماعية** ، ص 180.

[4] عبد الهادي الشهري ،**استراتيجيات الخطاب** ، ص 9.

[5] تمام حسان ، **البيان في روائع القرآن** ، ص 221.

ومن خصوصياتها أنها مرنة ، فهي تصف وتفسّر الاستعمالات المختلفة والعدول ، فالمعطيات السياقية كما فهمها تمام حسان ، وبكر خورشيد إذن هي ما يكتنف السياق من قيود تركيبية أو أشراط إفادة أو هما معا ، ومعنى هذا أنّ قرينة السياق قد تكون قرينة بنيوية، وقد تكون قرينة نحوية، وقد تكون قرينة معجمية، وقد تكون قرينة منطقية، وقد تكون قرينة اجتماعية ، وكلها ركائز تعدّ الأسس التي تقوم عليها القرينة في الكشف عن المعنى[1].

وقفة: هذا تصوّرنا للمعطيات السياقية تنطلق من النص البنية الداخلية للوصول إلى الخارجية وبطريقة عكسية من البنية الخارجية إلى الداخلية ، فيكون الانتقال حميما لتنتج عنه تأدية المعنى أوفى أداء ، وهكذا يكون النص منجزا لغويا ذا علاقات ترابطية فيما بين مكوّناته المتتابعة وذا غرض إبلاغي ، وبينه وبين الموقف علاقة حضور متبادل[2].

المبحث الثاني: الاهتمام بالمعطيات السياقية عند القدامى:

تظهر العناية بالمعطيات السياقية بدرجات مختلفة عند القدامى على تعدّد مشاربهم واتجاهاتهم من منطلق معرفة المعنى الديني ، أو المعنى البلاغي ، أو المعنى النحوي الوظيفي، وفيما يأتي بعض ملامح هذا الاهتمام.

المطلب الأول: فهْم الأصوليين للمعطيات السياقية:

فهِم الأصوليون دور اللغة في الإبانة عن المعاني ، فجعلوها مقدّمة رئيسية تتصدّر مؤلفاتهم " فقد أدرك الأصوليون الرباط بين اللغة العربية والنص التشريعي ، فكان الاهتمام باللغة من أهمّ الوسائل التي تعين على فهم النص فهْما دقيقا تتحدّد به الفكرة تحديدا واضحا ، وذلك لأنها ترتبط بالحكم ومعرفة تطبيقه"[3].

الفرع الأول: ربط وظيفة اللغة بقاعدة القصد:

اللغة في نظر الأصوليين أداة الإنسان لإنجاز العملية التواصلية في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه ، وهذه النظرة لوظيفة اللغة تنطلق أساسا من مبدأ القصد الذي قالوا به في الألفاظ

---

[1] ينظر :تمام حسان ، **البيان في روائع القرآن** ، الفصل السابع(قرينة السياق في التركيب القرآني) ، وأيضا: بكر عبد الله خورشيد **أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن**، ص 95.

[2] ينظر: ردة الله الطلحي ، **دلالة السياق** ، جامعة أم القرى ، مكة ، السعودية ، ط1، ص 55.

[3] السيد أحمد عبد الغفار ، **التصور اللغوي عند الأصوليين** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (1992) ، ص39.

والعبارات المركبة[1]، يقول الشوكاني:« اعلم أنه لمّا كان الفرد الواحد من هذا النوع الإنساني لا يستقلّ وحده بإصلاح جميع ما يحتاج إليه لم يكن بدّ في ذلك من جمعٍ ليُعين بعضهم بعضا فيما يُحتاج إليه ، وحينئذ يحتاج كلّ واحد منهم إلى تعريف صاحبه بما في نفسه من الحاجات ، وذلك التعريف لا يكون إلاّ بطريق من أصوات مقطّعة ، أو حركات مخصوصة أو نحو ذلك ، فجعلوا الأصوات المقطّعة هي الطريق إلى التعريف ، لأنّ الأصوات أسهل من غيرها وأقلّ مؤنة... والحركات والإشارات قاصرة عن إفادة جميع ما يُراد ، فإنّ ما يُراد تعريفه قد لا تمكن الإشارة الحسية إليه كالمعدومات»[2].

فتأكيد الأصوليين على الوظيفة الاتصالية للغة إنما يتمّ بالنظر إلى قاعدة القصد بوصفها أحد المعطيات السياقية اللازمة في بناء المعنى ؛ فاللغة نظام محكم البناء تشكّل لبناته ألفاظ و تراكيب تضمن التعبير بدقّة عن المعاني المختلفة ، واستعمالها يرتبط ارتباطا وثيقا بأدائها التواصلي الممثّل في تلك المقاصد التي يؤمّها المتكلم من السامع ، وعلى هذا قالوا بأنّ "المواضعة تابعة للأغراض" وقالوا أيضا بأنّ " الكلام مجموع أصوات وحروف تنبئ عن مقصود المتكلم"[3].

الفرع الثاني:التمييز بين الدلالة الإفرادية والتركيبية:

انطلاقا من تساؤلهم حول الوحدة الدلالية الرئيسية التي تقوم بوظيفة التواصل والتبليغ ؟، ميّز الأصوليون بين نوعين من الدلالة ، تلك الدلالة الإفرادية التي يستقلّ بها اللفظ دون غيره ، والدلالة التركيبية الناتجة عن ضمّ وتأليف الكلم بعضها البعض ، في إطار مبدأ عام مفاده " أنّ المركّب – أي الجملة – وُضع للإفادة ووُضع المفرد للإعادة" ، فالمفردات هي مواد البناء التي يُعيد المتكلم في كلّ مراتِ حديثه ترتيبَها وتنظيمها لصياغة الجمل لإفادة المعاني[4].

هكذا يُعطي الأصوليون الأولوية لفهم التراكيب من خلال سياقاتها دون الاحتفال بالمعاني الإفرادية ما لم يترتّب على فهْمها حكم شرعي أو يتوجّب على ذلك معرفة التكليف ، فـ" قد لا يُعبأ بالمعنى الإفرادي إذا كان المعنى التركيبي مفهوما دونه" بل وقد يُنهى عن البحث فيه إذا أدّى إلى

---

[1] موسى بن مصطفى العبيدان ، **دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين** ، دار الأوائل للنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ط1(2002) ص27/26.

[2] محمد بن علي الشوكاني ، **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول** ، تح محمد سعيد البزري ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، لبنان ، ط 7 (1417هـ 1997م) ، ص37.

[3] موسى بن مصطفى العبيدان ، **دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين** ، ص48.

[4] المرجع نفسه ، ص35.

الاختلاف" وظاهر هذا كلّه أنه إنما نُهي عنه لأنّ المعنى التركيبي معلوم على الجملة ولا ينبني على فهم الأشياء حكم تكليفي"[1]، هذا لا يعني إهمالهم للألفاظ بوصفها مادة الوضع التي لا غنى للمتكلم عنها في التعبير عن أغراضه ذلك أنّ " تحصيل معاني المفردات بالنسبة لإدراك المعنى الكلّي (التركيبي) بمثابة الحصول على اللّبن لمن أراد أن يقيم البناء"[2].

وفي ضوء الاهتمام بالدلالة التركيبية عُني الأصوليون بالسياق وما يتصل به من قرائن لفظية وأخرى حالية ، فاشترطوا معرفة أسباب النزول وأوجبوا استحضار النص القرآني جميعه عند تفسير بعضه ، فالسياق من أهمّ المعطيات في فهْم الكلام والدلالة على معناه ، يقول ابن قيم الجوزية:« دلالة السياق فإنها ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعد احتمال غير المراد ، وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة ، وهي من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته»[3]، فتحديد الدلالات مترتّبة عن المعرفة الواعيه به ، بل ذهب بعض الباحثين إلى أنّ السياق هو "المحدّد الوحيد للمعنى الذي يقصده المتكلم"[4].

ولما كانت الدلالة هي الركيزة في العمل الأصولي فقد جال علماء الأصول وراءها أيّا كان مكانها وعرضوا لها سواء أكان ذلك على مستوى اللفظ المفرد أم على مستوى التركيب[5]، من ذلك تقسيمهم لدلالة اللفظ على المعنى بحسب اعتبارات مختلفة أجملها تمام حسان في (الوضع الاستعمال، الوضوح القصد)[6]، فقد لاحظ علماء أصول الفقه " أنّ اللفظ قد يُستعمل في معناه الأصلي الذي وضعه له علماء اللغة ، وقد يُستعمل في غير معناه الموضوع له ، وقد تتفاوت درجة وضوحه ، فليست الألفاظ في درجة واحدة من الوضوح والخفاء ، وقد يُعرف الحكم من صريح عبارة النص أو بواسطة إشارة النص التي تومئ إلى المعنى أو من طريق دلالة الاقتضاء بتقدير لفظ لا بدّ من

[1] أبو إسحاق الشاطبي ، **الموافقات في أصول الشريعة** ، شرح عبد الله دراز ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط1(1996) ج2 ، ص396.

[2] طاهر سليمان حمودة ، **دراسة المعنى عند الأصوليين**، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، د ط ، ص221.

[3] ابن قيم الجوزية ، **بدائع الفوائد** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، د ط ، ج4 ، ص9.

[4] موسى بن مصطفى العبيدان ، **دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين**، ص253.

[5] السيد أحمد عبد الغفار ، **التصور اللغوي عند الأصوليين** ،ص73.

[6] تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص23.

تقديره ... ثم إنّ اللفظ من جهة أخرى قد يكون خاصّا مقصورا على أمْر ما ، أو أمور معينة وقد يكون عامّا له امتداد وشمول يُسحب على جميع الأفراد التي تنطوي تحته"[1].

كما استهدفت فكرة قصد المتكلم ، والسياق – بوجه عام – أيّ نوع من أنواع الدلالة لعلاقتها الأكيدة بالفهم والإفهام ، ومنه فلا تخصيص دون قصد وسياق ، ولا توصف حقيقة أو مجاز إلاّ بقصد وسياق ، ولا وضوح ولا غموض إلاّ بهما .

ولعلّ ما يوضّح أثر هذا في تحديدهم للدلالة ما صدر عنه ابن قيم الجوزية ؛ إذ يقسّم الدلالة باعتبار قصد المتكلم وفهم السامع إلى قسمين: دلالة حقيقية ، ودلالة إضافية ؛ فالدلالة الحقيقية هي «دلالة تابعة لقصد المتكلم وإرادته، وهذه الدلالة لا تختلف»[2]، وعلى هذا ينطوي كلّ تركيب لغوي على قصد معين تحدّده ظروف وملابسات الخطاب ك : الاعتقاد ، أو الرغبة ، أو الحب أو الكراهة... وغيرها ، إذ إنّ التركيب اللغوي ليس مقصودا لذاته وإنما هو عبارة عن وسيلة تعيّن قصد المتكلم ومراده، ف « الألفاظ لم تُقصد لذواتها وإنما هي أدلّة يُستدلّ بها على مراد المتكلم».

أمّا الدلالة الإضافية فهي « دلالة تابعة لفهم السامع وإدراكه ، وجودة فكره وقريحته ، وصفاء ذهنه ومعرفته بالألفاظ ومراتبها ، وهذه الدلالة تختلف اختلافا متباينا بحسب تباين السامعين في ذلك»، أو بعبارة أخرى هي الدلالة التي تكشف قصد المتلقي أو المستمع من الخطاب ، وتتميز بالتعدّد بحسب اختلاف السامعين تبعا لتكوينهم الفكري والثقافي[3].

الفرع الثالث :إلحاح الأصوليين على مبدأ القصدية:

يربط الأصوليون دلالة الوحدة الكلامية – والكلام عموما – بقصد المتكلم ، فقد تصدر الوحدة الكلامية من غير قصد فلا يُعتبر مدلولها ، وتصدر مع القصد فتدلّ وتُفيد[4]، ذلك أنّ "لمعرفة قصد الخطاب دخل كبير في توجيه الدلالة ومحاولة تحديدها مهما اختلفت صورة اللفظ"[5]، فالمعتبر في كلّ ذلك هو قصد المتكلم من إنتاج الكلام بوصفه (المتكلم)" المحرّكَ الأوّل للخطاب– كما صرّح بذلك

---

[1] وهبة الزحيلي ، **أصول الفقه الإسلامي**، ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، دمشق ، سوريا ، ط1 (1404هـ 1986م) ج 1 ، ص197/ 198.

[2] ابن قيم الجوزية ، **إعلام الموقعين عن رب العالمين** ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ط (1407هـ 1987م) ، ج1 ، ص 350.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ن ص . وينظر : موسى بن مصطفى العبيدان ، **دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين**، ص114.

[4] المرجع نفسه ، ص271.

[5] السيد أحمد عبد الغفار ، **التصور اللغوي عند الأصوليين** ، ص113.

علماء الأصول- والضابط في تحديد نوعه إن كان إبلاغيا أو اقتضاءً ، أمْرا أو نهْيا أو طلبا"[1]، ولمّا كان الأمر كذلك فقد وُجّهت العناية إلى البحث في هذه المقاصد ومعرفة جهاتها التي تتصل بها ؛إذ « التعويل في الحكم على قصد المتكلم ، والألفاظ لم تُقصد لنفسها وإنما هي مقصودة للمعاني والتوصّل بها إلى معرفة مراد المتكلم ، ومراده يظهر من عموم لفظه تارة ، ومن عموم المعنى الذي قصده تارة ، وقد يكون فهْمه من المعنى أقوى ، وقد يكون من اللفظ أقوى ، وقد يتقاربان»[2]، فالوصول إلى المعنى الذي يريده المتكلم يستلزم معرفة ثلاثة أمور:

– **الأول**: معرفة قصد المتكلم.

– **الثاني**: معرفة الظروف المحيطة بالكلام وحال المتكلم (القرائن الحالية).

– **الثالث**: معرفة الكلام الفعلي نفسه ، ويستلزم ذلك الوقوف على مفردات الوحدة الكلامية في حال إفرادها وتركيبها (القرائن المقالية)[3] .

فالوقوف على جميع العناصر اللغوية وغير اللغوية التي يُنجز فيها الحدث اللغوي (الكلامي) يؤدّي إلى كشف واستجلاء المعنى الذي يؤمّه المتكلّم بصورة واضحة تُحقّق غاية الفهم والإفهام.

ومما يُؤكّد أهمية مبدأ القصدية تلك القاعدة العامة التي لهج بذكرها ابن قيم الجوزية إذ يقول:« فمَنْ عرف مراد المتكلم بدليل من الأدلة وجب إتباع مراده ، والألفاظ لم تُقصد لذواتها ، وإنما هي أدلة يُستدلّ بها على مراد المتكلم ، فإذا ظهر مراده ووضح بأيّ طريق كان عُمل بمقتضاه ، سواء كان بإشارة ،أو كتابة ، أو بإيماءة أو دلالة عقلية ، أو قرينة حالية ، أو عادة له مطّردة لا يُخلّ بها»[4].

وأبرز ما يظهر قصد المتكلم من خلال الصيغ التي يؤلّف بها تراكيبه إذ قد تحتمل الإخبار أو الإنشاء فيتعيّن المقصود بقصده (المتكلم) يقول الرازي:« لا بدّ في الخبر من الإرادة ، لأنّ هذه الصيغة قد تجيء ولا تكون خبرا إمّا لصدورها عن السّاهي والحاكي ، أو لأنّ المراد منها الأمر مجازا ... وإذا كانت الصيغة صالحة للدلالة على الخبرية وغيرها لم ينصرف إلى أحد الأمرين دون الآخر

[1] موسى بن مصطفى العبيدان ، **دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين**، ص209.

[2] ابن قيم الجوزية ، **إعلام الموقعين عن رب العالمين** ، ج1 ، ص 217.

[3] موسى بن مصطفى العبيدان ، **دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين** ، ص246.

[4] ابن قيم الجوزية ، **إعلام الموقعين عن ربّ العالمين** ، ج1 ، ص218.

إلاّ لمرجّح وهو الإرادة أو الدّاعي...وأيضا فلا معنى لكون الصيغة خبرا إلاّ أنّ المتلفّظ تلفظ بها وكان مقصوده تعريف الغير وثبوت المخبر به للمخبر عنه أو سلْبه عنه»[1].

وهكذا يتمّ اعتماد القصد كمبدإ أساسي في إيقاع صيغ العقود وألفاظ الشهادة ، وتمييزِ الدلالات الناشئة عنها بتحقيقها أو انتفائها بحسب غرض المتكلم "على أنّ القصود في العقود معتبرة ، وأنها تؤثّر في صحّة العقد ، وفساده ، وفي حلّه ، وحرمته ، بل أبلغ من ذلك ، وهي أنها تؤثّر في الفعل الذي ليس بعقد تحليلا وتحريما فيصير حلالا تارة ، وحراما تارة باختلاف النية والقصد كما يصير صحيحا تارة وفاسدا تارة باختلافها"[2].

كما يُعتمد عليه (غرض المتكلم) في معرفة العام والخاص بوصفه أداة أو وسيلة تتحكّم في التعبير ، يقول ابن قيم:« فاللفظ الخاص قد ينتقل إلى معنى العموم بالإرادة والعام قد ينتقل إلى الخصوص بالإرادة»[3]، فتخصيص الدلالة أو تعميمها إنما يقع بالإرادة والقصد ذلك أنّ" اللفظ سواء كان مركّبا أو مفردا لا يتّصف بالخصوص إلاّ بإرادة المستعملين ، لأنّ اللفظ لا يدلّ بنفسه على العموم ، أو الخصوص ، فمثلا إذا قيل لشخص (نم) فقال: (والله لا أنام) ، أو قيل له: (اشرب هذا الماء) ، فقال: (والله لا أشرب) فهذه كلّها ألفاظ عامة نُقلت إلى معنى الخصوص بإرادة المتكلم التي يقطع السامع عند سماعها بأنه لم يُرد المتكلم بها النفي العام إلى آخر العمر"[4].

ويفصّل ابن قيم الجوزية الكلام في علاقة الصيغ أو الملفوظ بالقصد بقوله :« الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد المتكلمين ونياتهم وإرادتهم لمعانيها ثلاثة أقسام:[5]

أ- أن تظهر مطابقة القصد للفظ ، وللظهور مراتب تنتهي إلى اليقين والقطع بمراد المتكلم بحسب الكلام في نفسه وما يقترن به من القرائن الحالية واللفظية .

ب- ما يظهر بأنّ المتكلم لم يُرد معناه ، وقد ينتهي هذا الظهور إلى حدّ اليقين بحيث لا يشكّ السامع فيه ، وهذا القسم نوعان ؛ أحدهما : أن لا يكون مريدا لمقتضاه ولا لغيره ، والثاني :

---

[1] الرازي ، **المحصول في علم أصول الفقه**، تح طه جابر فياض العلواني ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ط 1 ج1، ص316.

[2] ابن قيم الجوزية ، **إعلام الموقعين عن ربّ العالمين** ،ج3 ، ص121.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص218.

[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ن ص. وينظر: موسى بن مصطفى العبيدان ، **دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين**، ص174.

[5] ابن قيم الجوزية ، **إعلام الموقعين عن ربّ العالمين** ، ج3 ، ص119 /120.

أن يكون مريدا لمعنى يخالفه ؛ فالأول كالمكره والنائم والمجنون ومن اشتدّ به الغضب والسكران والثاني كالمعرّض والمورّي والملغز والمتأوّل.

ج- ما هو ظاهر في معناه ويحتمل إرادة المتكلم له ويحتمل إرادته غيره ، ولا دلالة على واحد من الأمرين واللفظ دال على المعنى الموضوع له ، وقد أتى به اختيارا».

وما هذا إلاّ تأكيد على أهمية تطبيق مبدأ القصدية في بيان الدلالة وتوجيهها دون الاكتفاء بالظاهر" فمثل من وقف على الظواهر والألفاظ ولم يراع المقاصد والمعاني إلاّ كمثل رجل قيل له :لا تسلّم على صاحب بدعة ، فقبّل يده ورجله ولم يسلّم عليه"[1].

ويتعرّض الأصوليون لما يخلّ بفهم ذلك المبدأ مع الدعوة إلى تجنّب الوقوع في المزالق التي تؤدّي إلى سوء الفهم ، ومن ثمّ عرقلة العملية التواصلية ، يقول الرازي :« اعلم أنّ الخلل الحاصل في فهْم مراد المتكلم ينبني على خمس احتمالات في اللفظ: أحدها احتمال المشترك ، وثانيها احتمال النقل بالعُرْف أو الشّرع، وثالثها احتمال المجاز ، ورابعها احتمال الضمير ، وخامسها احتمال التخصيص»[2].

إنّ هذه الأمور التي يقع بها الخلل في فهم مراد المتكلم من شأنها أن تؤدي إلى اللّبس على المستمع ، فلا يتهيّأ له فهم الخطاب مما يترجّح عنه تعطيل الدلالة ما لم تتوافر القرائن المانعة لذلك فإيراد ما يجلب الخلل دون حِذق غرض المتكلم محظور والابتعاد عنه واجب لا مناصّ منه.

ما يمكن أن نخلص إليه أنّ مبدأ القصدية هو الأساس في الخطاب – تأليفا وفهْما- إذ إنّ مدار فهْم الكلام يقوم على ما ينضوي فيه من أغراض باطنة تدلّ عليها القرائن اللفظية والحالية ، وهذا ما أدّى بابن قيم الجوزية إلى صياغة قاعدة هامة في الشريعة لا يجوز هدمها ، وهي أنّ " المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرّفات والعبارات كما هي معتبرة في التقرّبات والعبادات ؛ فالقصد والنية والاعتقاد يجعل الشيء حلالا أو حراما ، وصحيحا أو فاسدا ، وطاعة أو معصية"[3].

أمّا الشاطبي فينطلق في بيان الأغراض والمقاصد وتوضيحها بالكشف عن جملة المعاني التي يتضمّنها النص أو الخطاب ذلك أنّ" الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم ، بناءً

---

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص127.

[2] الرازي ، **المحصول في علم أصول الفقه** ، ج1 ، ص487. وينظر : الشوكاني ، **إرشاد الفحول** ، ص57.

[3] ابن قيم الجوزية ، **إعلام الموقعين عن ربّ العالمين** ، ج3 ، ص107 /108.

على أنّ العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني ، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها... فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد والمعنى هو المقصود"[1] .

وعلى أساس هذا الاعتبار يوجّه الشاطبي دلالة التراكيب بحسب تلك المعاني المتصلة بما يقع في نفس المتكلم من أغراض متنوّعة ومقاصد جمّة ، فلا ينبغي العناية بالألفاظ المفردة ما لم يتوقف على فهم المراد منها معرفة التكليف (الحكم الشرعي) ؛ إذ إنّ اللغة من حيث هي ألفاظ دالة على معانٍ من جهتين:الدلالة الأصلية ، والدلالة التابعة[2]؛ فالجهة الأولى هي" التي يشترك فيها جميع الألسنة وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين ، ولا تختصّ بأمة دون أخرى ؛ فإذا حصل في الوجود فعل لزيد مثلا كالقيام ، ثم أراد صاحب لسانٍ الإخبارَ عن زيد بالقيام ، تأتّى له ما أراد من غير كلفة ، ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين – ممن ليسوا من أهل اللغة العربية – وحكاية كلامهم ، ويتأتّى في لسان العجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها ، وهذا لا إشكال فيه" ، فهذه دلالة الوضع وهي تختلف من جماعة إلى أخرى ، ولا يترتّب عن نقل تلك الأوضاع المتعارف عليها عند قوم ما أيّ إخلال.

أمّا الجهة الثانية ، فهي" التي يختصّ بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار ؛ فإنّ كلّ خبر يقتضي في هذه الجهة أمورا خادمة لذلك الإخبار بحسب المخبِر والمخبَر عنه والمخبَر به ، ونفس الإخبار ، في الحال والمساق ، ونوع الأسلوب: من الإيضاح والإخفاء ، والإيجاز والإطناب ، وغير ذلك. وذلك أنك تقول في ابتداء الإخبار: (قام زيد) ، إن لم تكن ثمة عناية بالمخبر عنه ، بل بالخبر فإن كانت العناية بالمخبر عنه قلت: (زيد قام) ، وفي جواب السؤال أو ما هو منزل تلك المنزلة : (إنّ زيدا قام) ، وفي جواب المنكر قيامه: (والله إنّ زيدا قام) ، وفي إخبار من يتوقّع قيامه أو الإخبار بقيامه: (قد قام زيد ، أو: زيد قد قام) ، وفي التنكيت على من ينكر: (إنما قام زيد)...إلخ" فالدلالة التابعة خدم للأغراض والمقاصد التي يريد المخبر أو المتكلم إيصالها إلى المخبر عنه وباختلافها يختلف نمط التركيب .

ويشير الشاطبي إلى أنّ" مثل هذه التصرّفات التي يختلف معنى الكلام الواحد بحسبها ليست هي المقصود الأصلي ، ولكنها من مكمّلاته ومتمّماته ، وبطول الباع في هذا النوع يحسن مساق

[1] الشاطبي ، **الموافقات** ، ج2 ، ص396.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص377.

الكلام إذا لم يكن فيه منكر..."[1]، ذلك أنّ دلالة الوضع هي المعتبرة والمعتمدة ، ويلفت إلى فكرة هامة مفادها أنّ الأغراض والمقاصد ما هي إلاّ مكمّلة ومتمّمة لتلك الدلالات الوضعية أو كما سمّاها (الأصلية)، فهي تعين على تحديد معنى العبارة من خلال معرفة السياقات التي ترِد فيها.

كما نجده يؤكّد على أهمية معرفة هذه الأغراض وإدراك المقاصد ذلك أنها" تفرّق بين ما هو عادة وما هو عبادة ، وفي العبادات بين ما هو واجب وغير واجب ، وفي العادات بين الواجب والمندوب ، والمباح ، والمكروه، والمحرم ، والصحيح والفاسد ، وغير ذلك من الأحكام ، والعمل الواحد يُقصد به أمْر فيكون عبادة ويُقصد به شيء آخر فلا يكون كذلك ؛ بل يقصد به شيء فيكون إيمانا ، ويُقصد به شيء آخر فيكون كفرا كالسجود لله أو الصنم ، وأيضا فالعمل إذا تعلّق به القصد تعلّقت به الأحكام التكليفية ، وإذا عُري عن القصد لم يتعلّق بها شيء منها ؛ كفعل النائم والغافل والمجنون"[2].

لقد حاول الشاطبي بيان دور فهم المقاصد من حيث تعلّق الخطاب الشرعي بها ، فأدّاه ذلك إلى كشف أنواع الدلالة (الأصلية والتابعة) لارتباطها بالمقاصد ، كما سعى إلى بيان الطرق التي تؤدّي إلى التعرّف عليها.

وقفة: إنّ ما يميّز دراسة الأصوليين للمقاصد والأغراض التي ينوي المتكلم إيصالها إلى السامع ارتباطها بمعرفة الحكم الشرعي وضبطه ارتباطا وثيقا ، ولذا توجّهت العناية للكشف عنها ورصدها بما يترتّب عنه استخراج الأحكام واستنباطها والعمل بمقتضاها تبعا لفهْم تلك الأغراض التي ينويها المتكلم ، فـ " الألفاظ إذن في تصوّر الأصوليين هي دلائل الحكم على صحّة الفكر أو خطئه ، ومن هنا حرص الأصوليون على استقراء وجوه الدلالة وعلاقة دلالة الألفاظ بعضها ببعض مضافا إلى ذلك إرادة المتكلم وقصده ، والألفاظ بصورتها ونسقها دليل على هذا القصد"[3].

المطلب الثاني: اهتمام علماء البلاغة بالمعطيات السياقية:

سعى علماء البلاغة إلى إظهار الجوانب الجمالية والجوانب الإقناعية في النصوص اللغوية وعْيا منهم بقيمة المعنى ، فتناولوا كيفية الإنتاج عند المتكلم وآلية الفهم عند السامع ، ومدى مراعاة

---

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص377 /378.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص606.

[3] أحمد نعيم كراعين ، **علم اللغة بين النظر والتطبيق** ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1993) ، ص 101.

الظروف والأحوال والملابسات ، ودلالة القرائن اللفظية والحالية التي تحفّ الكلام.

الفرع الأول: قصد المتكلم وتحديد أنواع الخبر باعتبار السامع:

يتوخّى المتكلم أثناء الإنتاج قصدية محدّدة مع مراعاة حال السامع وهيأته ؛ ذلك "أنّ بناء للخطاب وتداوله مرهون إلى حدّ كبير بمعرفة حاله (السامع) أو بافتراضها"[1]، تتمظهر هذه القصدية بدءا من تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء ، فـ "المتصرّف في هذه المعاني لا يخلو من أن يكون مثبتا لشيء ببعض تلك الاعتبارات أو مبْطلا ، أو مسوّيا بين شيئين أو مباينا بينهما أو مرجّحا أو متشكّكا ، ولا يخلو من أن يكون معمّما أو خاصّا حاصرا أو غير حاصر ، آخذا للشّيء بجملته أو محاشيا بعضه ، وللعبارة عن جميع ذلك أدوات وضعت للاختصار ، وقد يُعبّر عن جميع ذلك بغير تلك الأدوات ، فهي وأشباهها من المعاني التي تدلّ على مقاصد المتكلم ، واعتقاداته وأحكامه في التّصورات والتصديقات المتعلّقة بغرضه ، معانٍ ثوانٍ ينوطها بمعاني كلامه لتبين فيها أحكاما وشروطا"[2]، وبالتالي ينجم عن ذلك إبانة المعنى.

" فالإنسان لا يستعمل العبارات اللغوية إلاّ بدافع الحاجة التواصلية ، فالدلالة على ما في النفس تولّد الحاجة إلى القول ، ومن الحاجة إلى القول تتولّد العبارة اللغوية ، وبعبارة أخرى : إنّ الإنسان لا يتكلّم إلاّ لأنّ في نفسه حاجة إلى القول تقتضي الدلالة على ما في نفسه والإفصاح عمّا بداخله"[3]، فالإتيان بالجملة على هيئة مخصوصة (خبرية ، أو إنشائية) تابع لما يريد المتكلم تبليغه للمخاطب ، فنقْل المعلومة مبني على اختيار الألفاظ المناسبة ، وكذلك التعبير عن موقف انفعالي يستوجب اختيارا مناسبا ، فتكون المحصّلة النهائية هي تأدية المعنى بأساليب متنوعة.

ويتمظهر حال السامع في تحديد أنواع الخبر (أضرب الخبر)، " فقد يكون المخاطب خالي الذهن من الخبر فيخبر بجملة تناسب هذه الحال ، وقد يكون المخاطب شاكّا في صدق الخبر فيُخبر بضرب آخر من الخبر يزيل شكّه ، وقد يكون المخاطب منكرا لما يقال فيردّ بما يدحض إنكاره ، لذا

[1] عبد الهادي الشهري ، **استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية** ، ص 47 (بتصرّف).

[2] حازم القرطاجني ، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء** ، ص 13 /14.

[3] مسعود صحراوي ، **الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي** ، ص 178.

اختلفت ضروب الأخبار لاختلاف الغرض الذي يقصده المتكلم وبحسب الحال التي يكون عليها المخاطب"[1].

يوضّح السكاكي هذه الأحوال في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري ، يقوله:« من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللسان ، هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاغبة فإذا اندفع في الكلام مخبرا ، لزم أن يكون قصْده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك ، إفادته للمخاطب ، متعاطيا مناطها بقدر الافتقار .فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقي إليه ليحضر طرفاها عنده ، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتفاء ، كفى في ذلك الانتقاش حكمه ، ويتمكّن لمصادفته إيّاه خاليا فتستغني الجملة عن مؤكّدات الحكم ، وسمّي هذا النوع من الخبر: **ابتدائيا** ، وإذا ألقاها إلى طالب لها ، متحير طرفاها عنده دون الاستناد ، فهو منه بين بين ، لينقذه عن ورطة الحيرة ، استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللام في الجملة ، أو إنّ كنحو: (لزيد عارف) ، أو (إنّ زيدا عارف). وسمّي هذا النوع من الخبر: **طلبيا** وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه ، ليردّه إلى حكم نفسه استوجب حكمه ليترجّح تأكيدا بحسب ما أُشرب المخالف الإنكار في اعتقاده ،كنحو: (إني صادق) ، لمن ينكر صدقك إنكارا ، و(إني لصادق) ، لمن يبالغ في إنكار صدقك ، و(والله إني لصادق على هذا) ، ويسمى هذا النوع من الخبر: **إنكاريا**»[2].

ولا تقف هذه الأحوال عند ذلك الحدّ ، فقد يتمّ إنزال أحدها منزلة الآخر كمعاملة المبتدئ معاملة المنكر مثلا ، وذلك راجع لاعتبارات تختصّ بغرض المتكلم والظروف الملابسة للخطاب[3] فكلّ ما يطرأ على التركيب اللغوي إنما يتمّ بمراعاة قصد المتكلم وحال السامع.

هذا ما نجده عند جميل عبد المجيد الذي أرجع مقاصد المتكلم بالنظر إلى حال السامع في مفتاح العلوم إلى ثلاثة: **الإيضاح والتأكيد – الذم– المدح** ، ففي المقصد الأول يدخل: التقرير ، زيادة التمكين التخصيص ، تقوية الحكم ، التفسير، دفع توهم التجوز والسهو ، تنبيه المخاطب على خطأ

[1] كريم حسين ناصح الخالدي ، **نظرية المعنى في الدراسات النحوية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 (1427هـ 2006م) ، ص 258.

[2] السكاكي ، **مفتاح العلوم** ، تح عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1(2000) ، ص 258 /259(بتصرّف).

[3] المصدر نفسه ، ص262.

التفصيل مع الاختصار ، وفي الثاني: تطهير اللسان ، التنبيه على غباوة السامع ، الإهانة والتحقير التهكم ، الاستهجان ، التجاهل، وفي المقصد الثالث: التعظيم ، التبرك ، التكثير ، النداء على كمال فطانة السامع...وغيره مع ذكر ما يقتضيه الكلام من إثبات أو حذف ، أو تقديم...وهكذا.[1]

وهكذا فالمقاصد عند السكاكي تجري تارة على الأصل ، وقد تخرج إلى دلالات أخرى في طبقات مقامية معينة (تجري على غير أصلها) .

الفرع الثاني: مقتضى الحال وتأثير العناصر السياقية في إنتاج الحدث الكلامي:

لقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة (المقام) متقدّمين ألف سنة تقريبا على زمانهم ، لأنّ الاعتراف بهذه الفكرة بوصفها أساسا هاما من أسس تحليل المعنى تعدّ الآن من الكشوف الحديثة عند الغرب[2]، فقد أشار علماء البلاغة في دراستهم للنص إلى ضرورة مراعاة المقام والظروف الخارجية التي تحيط به ، فصاغوا بذلك قاعدة عامة تتمثل في" مطابقة الكلام لمقتضى الحال" ، و"مقتضى الحال" يراد به: الاعتبار المناسب أو هو الاعتبار المعيّن الذي يستدعي مجيء الكلام على صفة مخصوصة مناسبة للحال كالتأكيد في حال الإنكار والتردّد مثلا[3].

ف " أبرز الملامح في النظر البلاغي عند العرب قام على اشتراط "موافقة الكلام لمقتضى الحال" واستشعر المقولة السائرة "لكلّ مقام مقال" ، ورصد على وجه التفصيل ، ما يكون من تأثير السياق سياق الحال خاصة وهي حال المتكلم والمخاطب وسائر ما يأتلف منه المقام ، رصَدَ ما يكون من تأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيئات في القول تتنوع وفقا لتنوع المقامات"[4] .

لقد عوّل البلاغيون على المعنى في مباحثهم ، وتتجسّد رؤيتهم هذه في الاهتمام بالمقام الذي يمثّل عنصرا هاما في تشكيله (المعنى) ، يقول الجاحظ:« ولكلّ ضرب من الحديث ضرب من اللفظ ولكلّ نوع من المعاني نوع من الأسماء ، فالسّخيف للسّخيف ، والخفيف للخفيف ، والجزل للجزل

---

[1] جميل عبد المجيد ، **البلاغة والاتصال** ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط(2000)، ص 39/38.

[2] تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص 337 (بتصرّف).

[3] بهاء الدين السبكي، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح** ، تح خليل إبراهيم خليل ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 (1422هـ2001م) ،ج1 ، ص212 . وينظر: سميرة عدلي محمد رزق ،**مفهوم مقتضى الحال وزواياه في ضوء أسلوب القرآن الكريم**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، مج12 ، العدد19، نوفمبر(1999) ص858.

[4] نهاد الموسى ، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ، ص 96.

والإفصاح في موضع الإفصاح ، والكناية في موضع الكناية ، والاسترسال في موضع الاسترسال»[1] وعلى هذا يصرّح بأنّ "كلام الناس طبقات كما أنّ الناس أنفسهم طبقات" ، فهذا الاتصال الوثيق بين التراكيب والمقامات التي تنتج فيها قد اعتمده البلاغيون كمبدإ أساسي أثناء النظر في النصوص التي وصلت إليهم ، ولذا نجدهم كثيرا ما يردّدون العبارة الشهيرة " لكلّ مقام مقال"، و" لكلّ كلمة مع صاحبتها مقام "[2]، ومن منطلق تبنّي وتطبيق هذا المبدأ يرتفع شأن الكلام ويحسن.

وقادهم الاهتمام بالمقام إلى العناية بعناصر الخطاب (المتكلم ، والمستمع) ، وذلك من خلال تتبّع أحوالهما وربطها بإنتاج الكلام ، وما الحكم على بعض التراكيب بانتفاء الفصاحة إلاّ من هذا القبيل أي: باعتبار المتكلم والمستمع ، فلم يراعِ الأوّل الأداء الصحيح لما في ذهنه من أفكار ، ولم يتسنَ للسامع الفهم الصحيح ، وعليه قالوا بتعقيد الكلام ، والمراد به" أن يعثر صاحبه فكرك في متصرّفه ويشيكُ طريقك إلى المعنى ، ويوعر مذهبك نحوه حتى يقسّم فكرك ، ويشعّب ظنّك إلى أن لا تدري من أين تتوصّل ، وبأيّ طريق معناه يتحصّل"[3]، ومن الأمثلة على ذلك بيت الفرزدق:*

وَ مَا مِثْلهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَكًا ❖ أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

فما أفقد البيت الشعري قيمته هو ذلك التعقيد الذي نجم عن عدم تأدية الأغراض التي ينوي المتكلم إيصالها إلى السامع على الوجه المطلوب ، فلم تتضح الدلالة على المعنى مما أدّى إلى الإبهام على المخاطب.

فمِن واجب المتكلم التعبير عن أفكاره باللفظ الملائم ، ويتجنّب التعقيد الذي يذهب بالغرض ومن ثمّ عدم حصول الفهم بالنسبة إلى السامع ، فغير المعقّد" أن يفتح صاحبه لفكرتك الطريق المستوي ويمهّده وإن كان في معاطفَ نصب عليه المنار ، وأوقد الأنوار ، حتى تسلكه سلوك المتبيّن لوجهته ، وتقطعه قطْع الواثق بالنُجح في طيّته"[4]، وبذلك تتوخّى تأدية الأغراض بتراكيب دالة عليها

---

[1] الجاحظ ، **الحيوان** ، ج3 ، ص39.

[2] السكاكي ، **مفتاح العلوم** ، ص 256.

[3] المصدر نفسه ، ص 526 /527.

* لم نعثر على هذا البيت في ديوانه رغم شهرة نسبته إليه ، والمعنى المقصود: ما مثل الممدوح (ابن الأخت) في الناس حي يقاربه إلاّ مملكا أبو أمه.

[4] السكاكي ، **مفتاح العلوم** ، ص 527.

تحقيقَ الفهم لدى المخاطب وتمكينه من وعي الرسالة اللغوية بصورة واضحة " لأنّ مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام "[1].

ومما يجدر ذكره أنّ الأحوال كثيرة والمقامات متنوّعة لا يمكن حصرها ، وبحسب ذلك تتوزّع الظواهر الأسلوبية من تقديم وتأخير ، وتعريف وتنكير ، وحذف وذكر ، وفصل ووصل...وغيرها وقد سعى الدرس البلاغي إلى بيان وتوضيح هذه الظواهر في هدْي المقتضيات التي تحيط بها باعتبار أنّ غايته هي" النظر الصحيح في إيجاد الفكر الصحيح المناسب لمقتضى الحال ، أو الاهتداء إلى ما يمكّن من جعل الصورة اللفظية الخارجية أقرب ما تكون إلى صورة الفكر الداخلية كما هي في ذهن المتكلم"[2]، فهدف البلاغي إذن الوصول إلى المعنى النفسي المتمثّل في غرض المتكلم ومكنوناته بواسطة اللفظ المنطوق ، وبذلك تتحدّد مراتب البلاغة والفصاحة للنصّ أو تنتفي بموجب المطابقة بينهما.

لقد اهتدى علماء البلاغة إلى ما للمقام والعناصر التي يأتلف منها كالمتكلم والسامع من أثر في توجيه الدلالة على الوجه الأنسب ، فلا يمكن " أن يتضح المعنى إلاّ باستحضار المقام الحيّ والمتكلم الفطن ، والسامع اليقظ"[3].

فتأثير هذه العناصر السياقية في إبانة المعنى نجد ملامحه ظاهرة في حديث السكاكي ؛ إذ يميّز بين معنيين: معنى صريح (أصل المعنى) ، ومعنى مستلزم (الكناية بمفهومها العام) ، وذلك ما نستوحيه من خلال تعريفه لعلم المعاني ، يقول:" وأعني بتراكيب الكلام: التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة ، وهي تراكيب البلغاء ، لا الصّادرة عمن سواهم ، لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق... فعبارة البليغ تختلف عن سواه ، ومعناها جاريا مجرى اللازم له، لا لنفس ذلك التركيب من حيث هوهو(المعنى الظاهر) ، وهذا ما يجعلنا نفرّق بين التراكيب اللغوية المختلفة مثل: (إنّ زيدا منطلق) من أن يكون مقصودا به نفي الشكّ ، أو ردّ الإنكار ، أو من تركيب: (زيد منطلق) ، من أنه يلزم مجرّد القصد إلى الإخبار ، أو من نحو: (منطلق) ، بترك المسند إليه من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار"[4].

---

[1] الجاحظ ، **البيان والتبيين** ، ج 1 ، ص76.

[2] رشيد بلحبيب ، **أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى** ، ص 242 (بتصرّف).

[3] المرجع نفسه ، ن ص .

[4] ينظر: السكاكي، **مفتاح العلوم** ، ص 248/247(بتصرّف).

ويوضّح السكاكي هذا المعنى بصورة جلية في حديثه عن مقتضيات الحال المتفاوتة عند المتكلم فـ" تارة تقتضي ما لا يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية ، وألفاظ كيف كانت ، ونظم لها لمجرّد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق ، وهو الذي سميناه في علم النحو" أصل المعنى" (المعنى الحرفي) ، ونزلناه هنا منزلة أصوات الحيوانات ، وأخرى تقتضي ما تفتقر في تأديته إلى أزيد (المعنى الاستلزامي) ، وبذلك يكون قد ميّز بين دلالة الوضع ودلالة الاستعمال(القصد) ، ومن نماذج تحليله قوله تعالى:﴿**رَبِّ إِنِي وَهَنَ العَظْمُ مِنّي**﴾[مريم 4] فأصل المعنى :الدلالة على الشيخوخة ، لكنه اعتمد عدّة استدلالات لنقل هذا المعنى ، وذلك لأداء غرض معيّن كالتقرير ، وطلب شمول الوهن للعظام وهذا ما يمكن الاستدلال عليه فيما يلي:[1]

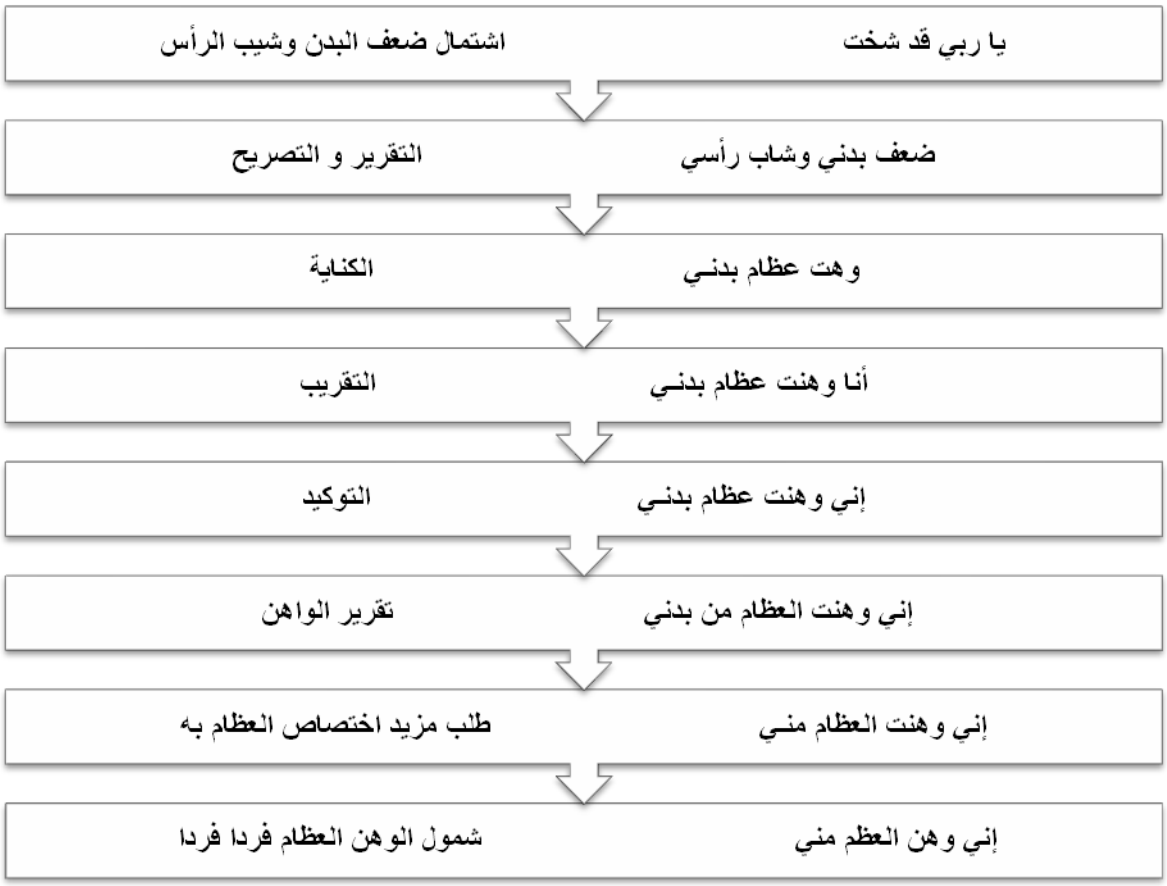

ومنه أيضا تعرّضه لقولهم (كثير رماد القدر) ، فالمعنى الحرفي ليس مقصودا ، وإنما الغرض منه (رجل كريم) ، ويبيّن السكاكي كيفية الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المتضمّن عبر سلسلة من اللوازم أو كما يسمّيها الوسائط؛ كثرة الرماد – كثرة إحراق الحطب – كثرة ما يطبخ –كثرة الأكلة– كثرة الضيوف– إنه مضياف– إنه كريم[2].

[1] ينظر: المصدر السابق ، ص 397.

[2] ينظر: المصدر نفسه ، ص 515.

فالمتكلم قد يختار التعبير عن أغراضه بطريقة مباشرة ؛ أي بظاهر اللفظ ، وقد ينحو منحى آخر ، فيلجأ إلى المعاني المستلزمة ، وكلّ ذلك يجري في مقام تواصلي معين، "ولا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة فمقام التشكر يباين مقام الشكاية ، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ، ومقام المدح يباين مقام الذم ، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ، ومقام الجدّ في جميع ذلك يباين مقام الهزل وكذا مقام الكلام ابتداءً يغاير مقام الكلام بناءً على الاستخبار أو الإنكار ، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب ، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ، ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر"[1]، وهذه المقامات مصنّفة بحسب: **المقاصد** (التشكّر ، الشكاية...إلخ) ، **المخاطَب**(استخبار أو إنكار ، الذكي أو الغبي) **سياق المقال**(الكلمة مع الكلمة)[2] .

إنّ المتأمل لما جاء في "المفتاح" يتبيّن له ما قرّره جميل عبد المجيد من أنّ أحوال الكلام تتصل بثلاثة عناصر هي: **المتكلم – علم النحو – السامع**[3]؛ فالأحوال قد تكون لاعتبارات لغوية محضة تتمثل في الأطر القواعدية التي تفرضها قوانين النحو ، واعتبارات غير لغوية تتمثل في عنصري الخطاب (المتكلم والسامع) ، فالمتكلم هو الذي ينشئ الكلام بحسب الأغراض والمقاصد الكامنة في نفسه سواء أكان يقصد الإبانة أم التعمية ، والسامع هو الشخص المهيّأ لتقبّل الرسالة اللغوية وفهْمها على الوجه الذي أراده المتكلم ، وعلى هذا يكون النظر في أحوالهما من الشروط الهامّة لإقامة الخطاب اللغوي .

وقفة: وهكذا نلاحظ أنّ البلاغيين قد أشاروا إلى المعاني الكامنة وراء ما يصدر عنه المتكلم من ألفاظ ، وذلك من خلال حديثهم على ضرورة مطابقة الكلام للأحوال والمقامات التي يرِد فيها فكان الحكم على التراكيب من جهة فصاحتها أو عدمها مشروط بمدى مطابقتهما ، كما أنّ تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء مبني على ذلك ، فاستعمال أيّ أسلوب ينطوي على قصد ، ولكلّ قصد مقتضى حال.

---

[1] المصدر السابق ، ص 256.

[2] جميل عبد المجيد ، **البلاغة والاتصال** ، ص 34 /35.

[3] المرجع نفسه ، ص37. وينظر: السكاكي ، **مفتاح العلوم** ، ص 265 وما بعدها .

المطلب الثالث: النحاة والمعطيات السياقية:

لجأ النحاة إلى إبراز المعطيات السياقية كوسيلة هامة في التقعيد النحوي ، وبوصفها أداة إجرائية تساهم في تحديد الوظائف الإعرابية ، وقرينة أساسية لتخريج التراكيب وتحقيق مبدأي الفائدة وأمن اللبس على مستوى تفعيل العملية التواصلية المتوخّى منها الفهم والإفهام .

الفرع الأول: العناية بالمعنى:

ذكرنا سابقا أنّ من مشكلات الدراسة اللغوية تجاهلها المعنى غير أننا نجدهم توسّلوا بشتى العناصر التي تتكفّل بإنتاج الخطاب سواء كانت لغوية أم غير لغوية ، وسلكوا طريق المعنى في تأديتهم ، فالمعنى عندهم يتبوّأ مكانة عالية ، وما تقدّم الألفاظ إلاّ تعبيرا عنه.

لقد أسس النحاة قواعدهم بمراعاة حصول الفائدة لدى المخاطب وتطبيق مبدإ أمن اللبس كما سعوا إلى اطّراد وشمولية تلك القواعد ليتسنّى لهم الإحاطة بما في اللغة من ظواهر لئلاّ يعرض إليها الفساد فكان تصوّرهم للعلاقة القائمة بين ما نطقت به العرب وما أرادته من العلل والأغراض والمقاصد المنسوبة إليها الأساسَ الذي يُبنى عليه التقعيد ؛ فالتفاتهم إلى المعنى من وسائل الكشف عن الإعراب ، فلا يمكن إغفال دوره والاكتفاء بما يدلّ عليه الظاهر ، ذلك أنّ الإعراب لا يكون إلاّ بعد رصد المعنى ، يقول الرماني:" وهذا يبصرك أنّ الإعراب لا يستقيم إلاّ بعد فهْم المعنى حتى يجري على حقّه والوجه الذي هو له"[1]، وبعد أن كنّا لا نشكّ في أنه لا إعراب قد يتمّ دون تصوّر واضح لمعنى الجملة ، سواء كان ذلك بمعرفة معاني المفردات (المعاني المعجمية) أم المعنى العام (المعنى الدلالي) وأنه لا سبيل إلى ذلك(الإعراب) إلاّ من خلاله عَلِمْنا علما يقينا ضرورة استحضار المعنى عند إعراب أيّ تركيب من التراكيب ، وذلك من أجل الوصول إلى إعراب صحيح ، يقول الرماني:« ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب لتكون قد ميّزت فيما تجيزه أو تمتنع منه صواب الكلام من خطئه»[2].

وأدرك ابن جني قيمة المعنى ، فهو يشكّل الدعامة الأساسية التي يقوم عليها التواصل ، وهو غاية الدرس النحوي من جهة أخرى ، يدلّنا على ذلك تلك الأبواب التي خصّصها لبيان تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، وكيف يلزم مراعاة أحدهما على الآخر ، أو الترجيح بينهما ، يقول في باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى:« هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى

[1] مازن المبارك ، **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه** ، ص 253.

[2] المرجع نفسه ، ص 252.

إفساد الصنعة وذلك قولهم في تفسير قولنا:(أهلك والليلَ) معناه الحق أهلك قبل الليل ، فربما دعا ذاك من لا دربة له إلى أن يقول:(أهلك والليلِ) فيجرّه ، وإنما تقديره: الحق أهلك وسابق الليل وكذلك قولنا: (زيد قام) ، ربما ظنّ بعضهم أنّ (زيدا) هنا هو فاعل في الصنعة ، كما أنه فاعل في المعنى ، وكذلك تفسير معنى قولنا: (سرّني قيام هذا ، وقعود ذاك) ، بأنه سرني أن قام هذا وأن قعد ذاك ، ربما اعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى. ولا تستصغر هذا الموضع فإنّ العرب أيضا قد مرت به وشمّت روائحه وراعته»[1]؛ فابن جني يميّز بين الصنعة وما تفرضه من أحكام يجب التقيّد بها ، وبين المعنى وما ينتج عنه من دلالة وتفسير لا يتفق مع ما تتطلّبه حدود الصنعة ، فيختلفان بموجب ذلك ، ولتوضيح هذا يطرح جملة من الأمثلة يبيّن فيها اختلاف تفسير المعنى عن تقدير الإعراب ، وهذا الأمر مما قد مرّت به العرب وشمّت روائحه وراعته ، وللفصل بينهما يقول:« ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ؛ فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحّحت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذّ شيء منها عليك وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ؛ ألا تراك تفسّر نحو قولهم: (ضربت زيدا سوطا) ، أنّ معناه ضربت زيدا ضربة بسوط .وهو – لاشكّ – كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف أي ضربته ضربة سوط ، ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف. ولو ذهبت تتأوّل ضربته سوطا على أنّ تقدير إعرابه: ضربة بسوط كما أنّ معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله: (أمرتك الخير ، وأستغفر الله ذنبا) ، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر ، وقد غنيت عن ذلك كلّه بقولك: إنه على حذف المضاف ؛ أي: ضربة سوط ، ومعناه ضربة بسوط ، فهذا – لعمري معناه– فأمّا طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف»[2].

يضع هذا النص بين أيدينا جملة من الحقائق نوردها فيما يلي:

– أنّ الغاية المطلوبة أن يكون تقدير الإعراب مساوقا لتفسير المعنى ، وإذا اختلفا فالأجدر رعاية المعنى والبقاء عليه مع التزام تصحيح التقدير الذي تقرّه الصنعة (الإعراب) ، فالحفاظ على المعنى أولى

[1] ابن جني ، **الخصائص** ، ج1 ، ص229.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص232.

وآكد عندهم من الحفاظ على اللفظ ، و الترخّص في اللفظ بالتأويل والتقدير أسهل من نقض المعنى وإفساده.

– وبقدر ذلك يُحذّر من الانسياق وراء المعاني والدلالات حتى يؤدي ذاك إلى الإغراب والتعقيد – بموجب الاستناد إلى المعنى وسلامته– أكثر مما تدعو إليه الصنعة ، فتفسد ما تؤثر إصلاحه (إصلاح اللفظ بمراعاة المعنى) ، ونقع فيما لا يراد الوقوع فيه من ضروب التأويل والتكلّف وغيره.

ويضرب لنا مثلا وهو قوله: (ضربة سوط) ثم يدلّل على كيفية إعرابه وتقدير المحذوف فيه بالنظر إلى الجانبين: جانب المعنى ، وجانب الصنعة ، فطريق إعرابه بتقدير حذف المضاف أقلّ تكلّفا من حذف الباء واحتياجنا إلى اعتذار أو علّة تجيز ذلك الحذف ، والأوّل (حذف المضاف) يغني عن الثاني على رغم كون المعنى على ما هو عليه (الثاني) ، ويؤكّد ابن جني هذه الحقيقة في موضع آخر من كتابه يقول:« فكثيرا ما تجد في كلام العرب منظوما أو منثورا الإعراب والمعنى متجاذبين هذا يدعوك إلى أمر ، وذاك يمنعك منه فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب»[1] .

إنّ هذا الفهم الذي جاء به ابن جني في توجيه المعنى للإعراب من أولية تقبّل تفسير الأوّل (المعنى) على حساب تقدير الثاني (الإعراب) ، وضرورة التمسّك به وتصحيح غيره ، يستدعي صياغة أخرى وهي أنّ الإعراب تابع للغرض والقصد ؛ أي إنه متعلّق بإرادة المتكلم فهو الذي يركّب الألفاظ بما يحقّق مؤدّى الكلام ومعناه ، فتارة يختار الذكر أو الحذف، و أخرى التقديم أو التأخير وغيرها من الأساليب التعبيرية التي تتوافق والغرض الذي يؤمّه من وراء كلامه ويسعى إلى إفهامه السامعَ .

وهكذا يتبين لنا أنّ معرفة المعنى من المرتكزات المعتمدة في التحليل النحوي ، فـ" أوّل واجب على المعرِب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركّبا ، ومتى بُني على ظاهر اللفظ دون النظر في موجب المعنى يحصل الفساد"[2].

الفرع الثاني: من مقتضيات العناية بالمعنى:

يقتضي النظر في موجب المعنى الذي يقوم على أساسه التحليل النحوي معرفة قصدية المتكلم والإحاطة بالظروف الملابسة للحدث الكلامي...وغيرها ، فغرض المتكلم "قرينة تساعد في تحديد

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص805.

[2] ابن هشام ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ج2 ، ص 180 /182.

الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة"[1]، ولعلّ الإشارات التي التفت إليها علماء العربية (النحاة) توحي بمقدار أهمية هذا العنصر في ربط اللغة بمستعمليها ، ومن ثمّ اختيار العبارة المناسبة.

من ذلك ما تصوّره ابن جني في دراسته للغة من أنّها" أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[2] فهي إذن وسيلة أداء الأغراض ، ومن أجل ذلك كانت العناية بالألفاظ دليلا على العناية بالمعاني فلها الشرف والمزية (المعاني) ،فـ" فالعرب كما تُعنى بألفاظها فتصلحها وتهذّبها وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها ...فإنّ المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأفخم قدرا في نفوسها ، فأوّل ذلك عنايتها بألفاظها فإنها لمّا كانت عنوان معانيها ، وطريقا إلى إظهار أغراضها ومراميها ، أصلحوها ورتّبوها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ليكون ذلك أوقع لها في السّمع وأذهب بها في الدلالة على القصد»[3] فابن جني ينطلق من اعتبار المعاني والدلالات ، فما الألفاظ إلاّ خدم لها ومشروطة بها .

لقد جعل ابن جني من المعاني الموجودة في نفس المتكلم ، والمعبّر عنها بالألفاظ والعبارات أساسا يقوم عليه التحليل النحوي ، وأداة يُفهم من خلالها ، ويبنى الحكم عليه بالصّحة في مختلف الأساليب والأنماط التركيبية ، فاحتفاؤه بالقرائن اللفظية والمعنوية التي تنوب عن الحركة الإعرابية أو كما عبّر عنه بـ"ما يقوم مقام الإعراب" مما يدلّ على وعيه التامّ بأثر العناصر اللغوية لاسيما العناصر غير اللغوية في رسم طريق الإعراب وتوجيه الدلالة بمراعاتها.

ففي الحذف نراه يستقبح حذف الموصوف إن أرادوا التنصيص على المعنى لأنّ حذفه يؤدّي إلى احتمال أكثر من معنى ، وبذلك ينتفي الغرض المعقود عليه الكلام ، يقول:« ذلك أنّ الصفة في الكلام على ضربين إمّا للتلخيص والتخصيص ، وإمّا للمدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك لم يلِق الحذف به ، ولا تخفيف اللفظ منه هذا مع ما يضاف إلى ذلك من الإلباس وضدّ البيان ، ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت بطويل) ، لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أنّ الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو

[1] مسعود صحراوي ، **التداولية عند العلماء العرب** ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، ط1(2005) ، ص 200.

[2] ابن جني ، **الخصائص** ، ج1 ، ص67.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص186.

ذلك ، وإذا كان كذلك ، كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث»[1].

فابن جني في هذا النص يمنع حذف الموصوف إذا استبهم على السامع قصد المتكلم وغرضه مع انتفاء قيام الدليل أو شاهد الحال عليه ، بينما نجده يجيز الحذف ما دلّت القرائن ، وذلك من خلال تناوله قول العرب: (سِير عليه ليلٌ) ، وهم يريدون ليلٌ طويلٌ(حذف الصفة)، يقول ابن جني:« وكأنّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها ، وذلك أنك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتضخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك ، وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملته ... فأمّا إنْ عُرّيت من الدلالة عليها من اللفظ أو الحال فإنّ حذفها لا يجوز ...»[2].

ويصوغ ابن جني قاعدة عامة تجيز حذف الصفة أو الموصوف (قيام الصفة مقام الموصوف) وذلك من خلال قوله:« واعلم من بعد أنّ الصفات لا تتساوى أحوالها في قيامها مقام موصوفاتها بل بعضها في ذلك أحسن من بعض ، فمتى دلّت الصفة على موصوفها حسنت إقامتها مقامه ومتى لم تدل على موصوفها قبحت إقامتها مقامه ، فمن ذلك قولك: (مررت بظريف) ، فهذا أحسن من قولك: (مررت بطويل) ، وذلك أنّ الظريف لا يكون إلاّ إنسانا مذكّرا ورجلا أيضا وذلك أنّ الظرف هو حسن العبارة وأنه أمْر يخصّ اللسان ، فظريف إذا مما يختصّ الرجال دون الصبيان ، لأنّ الصبي لا تصحّ له غالبا صفة الظرف ، وليس كذلك قولنا: (مررت بطويل) ؛ لأنّ الطويل قد يجوز أن يكون رجلا وأن يكون رمحا ، وأن يكون حبلا وجذعا ، ونحو ذلك ، فهذا هو الذي يقبح والأوّل هو الذي يحسن ، فإن قام دليل من وجه آخر على إرادة الموصوف ساغ وضع صفته موضعه فاعرف ذلك»[3]، فحسْن الكلام وقبحه منوط بحذف أو ذكر بعض عناصر الجملة وذلك تابع لغرض المتكلم وقصده ، إلى جانب توفّر القرائن الدالة على تعيين المعنى المراد .

وحين تحدّث عن الحال ذكر أنها من بين المكمّلات التي لا يجوز حذفها لئلاّ يؤدّي ذلك إلى إفساد غرض المتكلم الذي يريد إيصاله إلى السامع ، يقول:« وحذف الحال لا يحسن ، وذلك أنّ

---

[1] المصدر السابق ،ج2 ، ص548 .

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص551.

[3] ابن جني ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، تح محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط (1998) ، ج2 ، ص145.

الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها ، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف ، لأنه ضدّ الغرض ونقيضه...، فأمّا ما أجزناه من حذف الحال في قوله تعالى:﴿ **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** ﴾[البقرة 185] ؛ أي فمَن شهده صحيحا بالغا ، فطريقه أنه لما دلّت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفا ، وأمّا لو عرّيت الحال من هذه القرينة وتجرّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه»[1]، فلمّا كان غرض المتكلم من الإتيان بالحال هو توكيد الخبر لم يجز له الحذف وتجريد الكلام منه ، لأنّ ذاك الحذف يبطل الغرض الذي سعى إلى إنجازه .

كما لم يستحسن حذف المفعول المطلق (المصدر) ، لأنّ" الغرض منه إنما هو توكيد الفعل وحذف المؤكّد لا يجوز"[2]، يقول ابن جني:« وإنما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد ، فأمّا حذفه إذا لم يُرد فسائغ لا سؤال فيه ، وذلك كقولنا: (انطلق زيد)، ألا ترى هذا كلاما تامّا ، وإن لم تذكر معه شيئا من الفضلات مصدرا ولا ظرفا ولا حالا ولا مفعولا له ، ولا مفعولا معه ولا غيره وذلك أنك لم تُرِد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره»[3].

ومما لا يجوز حذفه أيضا التمييز ، يقول:« وذلك قولك: (عندي عشرون ، واشتريت ثلاثين وملكت خمسة وأربعين) ، فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة ، فإن لم يُرِد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز ، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم ، وعليه مدار الكلام فاعرفه»[4]، فأصل التمييز أن يُذكر لرفع الإبهام وإزالته سواء عن المفرد أم الجملة ، وما كانت هذه حاله فلا ينبغي حذفه لئلاّ يذهب بالغرض المعقود عليه الكلام وإنما يجوز الحذف إذا عُلم قصد المتكلم من وراء ذلك ، فوجوب الذكر إذن متعلّق بإرادة المتكلم الإبانةَ والإفصاحَ ، بينما إذا كان مراده الإلغاز والتعمية على المخاطَب لم يوجب على نفسه الإتيان به في الكلام ، ومن ثمّ يكون الحكم عليه (الكلام) من ناحية الفساد أو الصحة مشروط بغرض المتكلم.

فهذه النصوص تؤكّد تأكيدا مطلقا ضرورة مراعاة الغرض أثناء التركيب ، ومدى دوره في فعالية الحكم النحوي أو انتفائه.

---

[1] ابن جني ، **الخصائص** ، ج2 ، ص556.

[2] كريم حسين ناصح الخالدي ، **نظرية المعنى في الدراسات النحوية** ، ص 341.

[3] ابن جني ، **الخصائص** ، ج2 ، ص556.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ن ص .

ومما ذكره أيضا في باب أنّ المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ، قوله:« ...فإن قلت: فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك: الذي ضربت زيد ، فتقول: (الذي ضربت نفسه زيد ؛ كما تقول: الذي ضربت نفسه زيد ؟ ، كما تقول: الذي ضربته نفسه زيد ؟) قيل: هذا عندنا ، غير جائز ؛ وليس لأنّ المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت ، بل لأمر آخر ، وهو أنّ الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكّده لنقضت الغرض وذلك أنّ التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ؛ فلمّا كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا»[1].

وليبين ذلك يطرح المثال الآتي من خلال قوله:« وكذلك قولهم لمن سدّد سهما ثم أرسله نحو الغرض، فسمعت صوتا فقلت:(القرطاسَ) ...لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب(القرطاس).لو قلت:(إصابةً القرطاس) ، فجعلت (إصابةً) مصدر الفعل الناصب للقرطاس لم يجز ؛ من قبل أنّ الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ونائبة عنه ، فلو أكّدته لنقضت الغرض ؛ لأنّ في توكيده تثبيتا للفظه المختزل ورجوعا عن المعتزم من حذفه واطراحه والاكتفاء بغيره منه»[2]، فانظر كيف ربط القضايا النحوية وما يترشّح عنها من إعراب بالأغراض والمقاصد ، وكيف يتعارض الحكمان بسبب ذلك ، مما دعاه إلى أن يقرر بأنّ "كلّ ما حذف تخفيفا فلا يجوز توكيده لتدافع حاليه به من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز ، فاعرف ذلك مذهبا للعرب"[3]، ومن مذاهب العرب عدم إفساد أغراضها وعدم نقض المعاني التي تريد نقلها حين الأداء فحذف أو ذكر بعض العناصر التي تتألّف منها الجملة ، إنما يتمّ تبعا لغرض المتكلم وقصده ، ومن ثمّ يؤثّر هذا الغرض في نمط التركيب أوّلا وتحديد الوظائف الإعرابية لمفرداته ثانيا.

ومن عوارض الجملة التي التفت إليها ابن جني ظاهرة التقديم والتأخير ؛ إذ ربط الغرض العام منها بالعناية والاهتمام كما ذكر سيبويه قبله ، فتقدّم الفاعل على الفعل ، أو المفعول على الفاعل أو المفعول على الفعل والفاعل في الجملة الفعلية ، وتقدّم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية لا يتأتّى دون غرض أو قصد ينويه المتكلم من خلال ذلك يعقد عليه الخطاب (الكلام) ، ومن ذلك حديثه

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص234.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص234 / 235.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص235.

عن تقديم المفعول به حتى يصبح من قوة العناية والاهتمام عمدة في الكلام ... وغيره مما يمكن الرجوع إليه في مظانه.

هكذا كانت نظرة النحاة للغة ، نظرة تتلمّس أداء المعنى واضحا انطلاقا من مراعاة أطراف الخطاب المتكلم والسامع ومعرفة أحوالهما وما يحيط بالرسالة اللغوية الموجّهة من معطيات.

وقفة: إنّ الالتفات إلى الوسائل التي تؤدّي إلى إبانة المعنى قد تكفّلت بتوضيحه فئات مختلفة على تنوّع توجّهاتها من إثبات الحكم الشرعي وما يترتّب عنه من وجوب أو جواز ، إلى الحكم البلاغي وما يترتّب عنه من فصاحة أو تعقيد ، إلى الحكم النحوي وما يترتّب عنه من خطأ أو صحة ، غير أنها تصبّ في اتجاه واحد يرى تعدّد مكوّنات المعنى في فهم تراكيب اللغة واستعمالها فهْما لا يتنافى مع وظيفة اللغة.

المبحث الثالث: المعطيات السياقية عند المحدثين:

تنوّعت آراء المحدثين من العرب والغربيين حول بيان المعطيات السياقية وأثرها في إبانة المعنى فمن مؤيّد ضرورتها في دراسة اللغة ، ومن معترض على ذلك ، كلّ هذا في إطار جدلية القديم والحديث.

المطلب الأول : الأبعاد الدلالية في الدراسات اللغوية العربية:

لقد انطلق دارسوا اللغة المحدثون من طرح شبكة من الأسئلة تستهدف طبيعة الدراسات اللغوية التي أوجدها القدماء لاسيما النحوية منها ، وذلك من حيث المنهج المعتمد ومدى الالتزام به ، ومن حيث قدرتها على استقراء ما تكلّمت به العرب ، فهل تجاوز النحاة العرب في وصف العربية ورسم معايير النظام النحوي حدود النص الذاتية ومادة العبارة الكلامية الخالصة ؟ وإلى أيّ مدى جعلوا محيط الحدث الكلامي وسياقه والمتغيرات الخارجية التي تكتنف مادة الكلام أصلا في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها ؟[1].

إنّ المتبع لأراء المحدثين يرى أنهم ميّزوا بين نوعين من الدراسة: الدراسة الوصفية : التي تقوم على رصد ونقل استعمالات اللغة عند العرب ، فالوصف "بمعناه الواسع يدلّ على ذلك المنحى من الدراسات اللغوية الذي يقوم بدراسة لغة معينة من حيث ملامحها الصوتية ونحوها ومفرداتها في حقبة

[1] نهاد الموسى ، **الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي** ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ط1 (2003) ، ص121.

زمنية معينة" ، أو هو " المنحى الذي يقوم بدراسة الواقع اللغوي ووصفه مستبعدا التعليل والفلسفة والمنطق عند تحليل الظواهر اللغوية"[1].

والنوع الثاني:الدراسة المعيارية: التي تقوم بفرض أحكام تعسّفية على نطاق اللغة ، أو هي" فرض قواعد ومبادئ معيّنة يجب اتباعها وعدم الانحراف عنها "[2] ؛ أي الانطلاق من القاعدة ثم تطبيقها – مقحمة– على النصوص.

ويفرّق تمام حسان بين هذين النوعين ؛ "فالأولى تجعل من اللغة مادة الملاحظة والاستقراء والوصف وتجعل من نواحي الشّركة فيما وقع عليه الاستقراء قواعد لا يُنظر إليها باعتبارها معايير يجب اتّباعها وإنما تعبّر عن وظائف لغوية وقع عليها الاستقراء ، أمّا النوع الثاني من الدراسات اللغوية فيغلّب القاعدة على النص ويجعلها قانونا حتميا يجب احترامه حتى على أبناء اللغة"[3].

وتكاد تتفق أغلب هذه الآراء على أنّ الدراسة النحوية عند القدماء قد اتّسمت– في معظمها– بالجانب المعياري مستثنية بعض الإشارات التي تُعد طفرة في تاريخ تلك الدراسات كالجرجاني والسكاكي وغيرهما ومن ثمّ حاول المحدثون تفسير هذا الجانب المعياري من منطلق السعي إلى إيجاد دراسة تتخذ من الوصفية أساسا يحكمها ، ومن بين هؤلاء تمام حسان وأحمد المتوكل... وغيرهم.

ففي معرض حديثة عن كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" يرى تمام أنّ الهدف الأساسي في كلّ دراسة لغوية الكشف عن المعنى "لأنّ كلّ دراسة لغوية لا في الفصحى فقط بل في كلّ لغة من لغات العالم لابدّ أن يكون موضوعها الأوّل والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة فالارتباط بين الشّكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى"[4].

هذه الغاية قادته إلى النظر في التراث اللغوي الذي عرف مرحلة الجمود في القرن الخامس بعكوفه على الشروح والتعليقات والتصويبات في ظل غياب العمل المبتكر ، وعاد به ليُرجع تلك المظاهر إلى ظروف نشأة الدراسة اللغوية ، يقول:« ولكنّ الظروف التي دعت إلى نشأة الدراسات اللغوية العربية كانت العامل الرئيسي في تحديد مسار هذه الدراسات وفلسفة منهجها ، فلقد نشأت دراسة اللغة

[1] عطا محمد موسى ، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي قي القرن العشرين** ، ص 195.

[2] المرجع نفسه ، ص199.

[3] تمام حسان ، **اللغة بين المعيارية والوصفية** ، ص 30 /31 (بتصرّف).

[4] تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص 9.

العربية الفصحى علاجا لظاهرة كان يُخشى منها على اللغة وعلى القرآن وهي التي سمّوها "ذيوع اللحن"»[1]، مؤكّدا ذلك بقوله:«أنّ الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة ، وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحو أن يتّسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوا معياريا لا نحوا وصفيا»[2].

لقد حاول تمام تبرير وجود المنهج المعياري في الدراسة النحوية بشيوع ظاهرة اللحن مما أدّى به إلى الحكم على هذه الدراسة من حيث صلاحيتها للكشف عن المعنى باقتصارها على المبنى دونه(المعنى) ، فهي "دراسة تحليلية لا تركيبية ؛ أي أنها كانت تُعنى بمكونات التركيب(الأجزاء التحليلية) أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه"[3]؛ أي إنها تنظر إلى العناصر المفردة من حيث إعرابها دون ما يستدعيه ملاحظة التركيب باعتباره جزءا لا يتجزّأ من علاقات سياقية تحكم ذاك التحليل فالدراسة التركيبية تُعنى برصد المظاهر والأحوال التي تحيط بإنجاز الأساليب التعبيرية المختلفة فهي(المظاهر والأحوال) وسيلة الكشف عن المعنى وهي أيضا من الركائز الهامّة التي يستند إليها علم اللغة الحديث ، وبذلك يكون ربط الصّلة بين قواعد اللغة والواقع الاستعمالي من خلال الاعتراف بالمعنى ، فـ"دراسة المعنى صدى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية ، ونتيجةٌ لتشابك العوامل المختلفة في إطار سياق الثقافة الشعبية من عادات وتقاليد وفلكلور وأغانٍ ومناهج عمل وطرق معيشة وهلم جرا"[4].

وفي ضوء السعي نحو تحصيل هذا المعنى ينبغي الاستعانة بما تقدّمه الفروع المختلفة للغة (الصوتيات الصّرف ، النحو) ، إلى جانب ربط المقال بالمقام الذي ينشأ فيه الكلام ، يقول:« فإذا انتهت الدراسات الجراماطيقية للمعنى بدأت دراسة المعجم للكلمة ، وعند نهايتها تبدأ دراسة المعنى الدلالي الاجتماعي في مجرياته الخاصة»[5]، فلمّا كانت الغاية المتوخّى الوصول إليها هي فهم النص فإنّ الوسيلة إلى ذلك النظر في العلامات المنطوقة والمكتوبة .

إنّ المعيارية التي اتخذها النحاة منهجا في دراستهم للغة هي نقطة الضعف- كما يرى تمام – إذ "إنّ ارتباط النحو الشّديد بطابع الصنعة ثم خلوّه من الارتباط بالمضمون جعله يبدو جسدا بلا

[1] المرجع السابق ، ص 11.
[2] المرجع نفسه ، ص 13.
[3] المرجع نفسه ، ص16.
[4] المرجع نفسه ، ص28.
[5] تمام حسان ، **مناهج البحث في اللغة** ، ص 268.

روح"[1]، ومن تداعيات هذا الضعف أن بُني النحو على نظرية العامل القائمة على تأثير الكلم بعضها البعض ، ومن ثمّ سلطة العلامة الإعرابية وهي لا تمثّل إلاّ قرينة واحدة من القرائن التي تتضافر مع غيرها لإيجاد المعنى الذي يريده المتكلم ويقصد إيصاله إلى السامع ، يقول:« وبهذا يتضح أنّ العامل النحوي وكلّ ما أثير حوله من ضجّة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النظر السّطحي والخضوع لتقليد السّلف والأخذ بأقوالهم على علاّتها»[2].

" لقد وقع النحاة ضحايا الاهتمام الشديد بالعلامة الإعرابية"[3]، ومن ثمّ فقد غفلوا عن إدراك المعاني التي يحتويها التركيب اللغوي وما ينطوي تحته من أسرار دلالية ، وعلى هذا حاول تمام الإتيان بالبديل الذي يراعي كلّ العناصر التي تساهم في إنتاج النص سواء أكانت لغوية أم غير لغوية وذلك من خلال نظرية القرائن ؛ حيث جمع بين المقال وكيفية أدائه والمقام الذي يجري فيه الكلام ويلفّ المقام برعاية خاصة فهو شرط لاكتمال الدلالة ، وهذا ما يوضّحه المخطط التالي:

المعنى =

المقال(مجموعة من الألفاظ على ترتيب مخصوص) + المقام(أحوال وهيئات اعتبارية)

فما يزوّدنا به المقال قاصر عن تحصيل المعنى وأدائه بصورة جليّة ما لم يستند إلى الظروف الخارجية والخضوع لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلم والسامع ، إذ لا يتمّ التفاهم في أيّ لغة من اللغات إلاّ بمراعاة تلك المناسبات ، وكلّ هذه الأشياء تؤثّر في بيان المعاني التركيبية ، يقول تمام مؤكّدا أهمية المقام في هيكلة المعنى:" المقام أو المعنى الاجتماعي الذي هو شرط لاكتمال المعنى الدلالي"، ويضيف بأنّ " العنصر الاجتماعي ضروري جدا لفهم المعاني" ، ويتابع حديثه " لا يكون وصولنا إلى هذا المعنى الدلالي إلاّ بالكشف عن المقام الذي قيل فيه النص"[4]، ويمثّل لذلك: هل يمكن بالمقال فقط أن نفهم المعنى المقصود من عبارة (زيارة الأصدقاء تُسعد النفس) ، إننا لا نعرف من هذه العبارة – كما يقول تمام– ما إذا كان الأصدقاء زائرين أم مزورين[5]، فالمقام باعتباره ساحة

[1] تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص 336.

[2] المرجع نفسه ، ص 207.

[3] المرجع نفسه ، ص233.

[4] المرجع نفسه ، ص 342.

[5] تمام حسان ، **الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب** ، ص304.

الأحداث الكلامية فهو "يضمّ المتكلم والسامع أو السامعين والظروف والعلاقات الاجتماعية والأحداث الواردة في الماضي والحاضر ثم التراث والفلكلور والعادات والتقاليد والمعتقدات"[1].

وتأكيد تمّام على فكرة المقام يرجع إلى تأثّره بنظرية فيرث السياقية مما أضفى على منهجه الوصفي جانبا وظيفيا مهمّا ؛ وصفي من خلال : أنّ اللغة يلاحظها الباحث ويصف قواعدها مستعملا الكلام ووظيفي من خلال: أنّ اللغة اجتماعية ؛ أي إنّ الكلام له وظيفة واستعمال فـ "حين قال البلاغيون: لكلّ مقام مقال ، ولكلّ كلمة مع صاحبتها مقام ، وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كلّ اللغات لا في العربية الفصحى فقط ، وتصلحان للتطبيق في إطار كلّ الثقافات على حدّ سواء"[2]، فالنظر إلى المعنى من زاوية رصد المقام الذي يصبّ فيه الخطاب ، لا يعني ثبوته (المقام) كقوالب جامدة ساكنة ، وإنما المقامات كثيرة متجدّدة لا متناهية وعلى هذا لا تكون فكرة المقام معيارية بل هي محض الوصف لمجريات القول ، فـ " فالمقام ليس إطارا ولا قالبا ، وإنما هو جملة الموقف المتحرّك الاجتماعي الذي يُعتبر المتكلم جزءا منه ،كما يعتبر السامع والكلام نفسه وغير ذلك مما له اتصال بالمتكلم"[3].

وبهذا يصوغ تمّام مجموعة من الملاحظات التي ينبغي الالتفات إليها :

1- ربط المقال بالمقام الذي يجري فيه يحقّق غاية الأداء ، فالوصول إلى المعنى الصّحيح يتطلّب ملاحظة هذا العنصر الاجتماعي.

2- كلّما كان وصف المقام أكثر تفصيلا كان المعنى الدلالي الذي نريد الوصول إليه أكثر وضوحا[4].

3- إذا كان المقام ضروريا للفهم فإنه يكون أحيانا ضروريا لعدم تحديد فهم بعينه ، فقد يقصد التعمية والإبهام ، فتصبح التعمية جزءا من المعنى ، وذلك يخضع لإرادة المتكلم وغرضه من وضع الكلام على تلك الهيئة.

---

[1] تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص352.

[2] المرجع نفسه ، ص 372.

[3] تمام حسان ، **الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب** ، ص 304.

[4] ينظر: تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص 342-346.

4- إنّ الفهم الشامل لفكرة المقام يفترض النص (المقال) منطوقا كان أو مكتوبا غير منبتّ عن سياقه ومن سيق له ، ولو أننا حاولنا فهْم المقال منفصلا عن المقام لجاء فهمنا إياه قاصرا مبتورا أو خاطئا[1].

فلمعرفة المعنى الذي يشكّل طريق الفهم يجب دراسة معنى كلّ من المقال والمقام على حدّ سواء ؛ أي إنّ المعنى محصّلة السّياق اللغوي والاجتماعي ، فـ "المقال عنصر واحد من عناصر الدلالة لا يكشف إلاّ عن جزء من المعنى الدلالي وينقصه أن يستعين بالمقام الاجتماعي الذي ورد فيه المقال حتى يصبح المعنى مفهوما في إطار الثقافة الاجتماعية أو بعبارة أخرى ثقافة المجتمع"[2]، ويعطي مثلا على ذلك قوله:(صعدت علوّا) مبيّنا جدوى ارتباط المعنى بالمقام ، فإذا فهمنا من المقام التعدية يكون المعنى (صعدت مكانا عاليا) وإذا فهمنا من المقام التوكيد فالمعنى (علوت علوا) ، أمّا إذا فهمنا السببية فالمعنى (صعدت لأعلو) ، وبناءً على معرفة المقام يتحدّد المعنى وتتحدّد الوظيفة الإعرابية[3].

كما يرى تمام أنّ العدول عن الأصل يرجع بالدرجة الأولى إلى أغراض تعبيرية يُراد تأديتها فـ "إذا كان الأسلوب هو الطريقة المختارة للتعبير عن المعنى ، فإنّ لاختيار هذه الطريقة دون غيرها من الطرق الموصلة إلى هذا المعنى مقصدا معيّنا يقصد إليه صاحب الأسلوب بجعل العنصر المختار مؤشّرا أسلوبيا يشير إلى قصد ما ، فلو فرضنا أنّ متكلّما أراد أن ينفي حدثا معيّنا أن يكون قد وقع كالقيام مثلا فإنه يمكن أن يعرض هذا النفي في صور متعدّدة كأن يقول مثلا: (ما قائم) ، أو (لم يقم قائم) ، أو (ما قام أحد) ، أو (لم يقم أحد) ، أو (ما قام من أحد) ، أو (لم يقم من أحد) فلو أنّ هذه الصور جميعا كانت متساوية في الوصول إلى نفي القيام لانتفت الفائدة من تعديدها و لنُسب إلى اللغة العربية أنها لغة مسرفة مبذّرة لا تعرف الاقتصاد في تصريف وسائلها يؤخذ من ذلك أنّ استعمال كلّ صورة من صور التعبير السابقة لابدّ أن ينطوي على قصد معيّن أراد المتكلم أن يبلّغه إلى السامع ، ويُرجى للسامع أن يستخلصه مما قاله المتكلم ، لأنّ اللغة شرْكة بينهما يفهمها كلّ منهما في نطاق عرْف مشترك أوّلا ، ثم في حدود ذوق عام ثانيا إذا تباينت الأذواق

[1] ينظر: المرجع السابق ، ص350/ 351.

[2] المرجع نفسه ، ص 28.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 354.

الفردية ردّها هذا الذوق العام إلى بساط مشترك تنكسر به حدّة ذلك التباين فيتحقّق التفاهم المنشود"[1]، يُفهم من هذا النص أمران:

1. أنّ الصور المتعدّدة للفظ الواحد تابعة لغرض المتكلم وليست مجرّد بدائل أسلوبية.

2 . أنّ وسيلة معرفة الأغراض التي تكمن وراء هذه الصور المختلفة هي الثقافة المشتركة والذوق العام الذي يحكم اتصال المتكلم والسامع.

ومن بين المقاصد التي يُتوصل إليها باللفظ – عند تمّام- : **التعميم**: ومن وسائله:

– الموصول: نحو قوله تعالى:﴿**قَالَ إِنِي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُون**﴾ [البقرة 30] ، فلم تحدّد الآية شيئا معيّنا مما يجهله الملائكة فجعلت ما يعلمه الله ويجهله الملائكة أمرا عاما لا يمكن تحديده[2].

– التنكير: مثل قوله تعالى:﴿**وَ قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا سُّبْحَانَهُ**﴾ [البقرة116] ، قالت اليهود عزيز ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ، وقال العرب الملائكة بنات الله ، وألحق قدماء الملوك أنسابهم بالإله وتعدّدت الطوائف التي نسبت النسل إلى الله سبحانه ، فجاء الفعل (قالوا) دون تعيين القائل وجاء لفظ (ولدا) نكرة ليشمل كلّ ما نسبوه زورا إلى الله تعالى.

التأكيد: ومن وسائله: – التقديم: مثل قوله تعالى:﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينْ**﴾ [الفاتحة5].

– القصر: مثل قوله تعالى:﴿**إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونْ**﴾ [البقرة11][3].

إنّ ربط النمط التركيبي بجملة الملابسات والظروف التي يقال فيها النص ، أو بعبارة أخرى ربط البنية بالوظيفة وتبعية الأولى للثانية – كما يرى تمّام- هو" الاتجاه الصّحيح والضروري في الكشف عن المعنى وهذه هي الاعتبارات المختلفة التي ينبغي أن تُراعى في تشقيق المعنى ، وإنّ تطبيق هذا المنهج في الكشف عن المعنى ينبغي أن يصدق على النصوص المنطوقة ذات المقام الحاضر الحيّ كما ينبغي أن يصدق على النصوص المكتوبة ذات المقام المنقضي والذي يمكن أن يُعاد بناؤه بالوصف التاريخي، ومن هنا تأتي قيمة المنهج لدراسة كتب التراث العربي ، وإنّ الاكتفاء بالمعنى الحرفي أو معنى المقال أو معنى ظاهر النص يُعتبر دائما سببا في قصور الفهم"[4].

---

[1] تمام حسان ، **البيان في روائع القرآن** ، ج2 ، ص123.

[2] المرجع نفسه ، ج2 ، ص125 وما بعدها .

[3] المرجع نفسه ، ج2 ، ص 134 وما بعدها .

[4] تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص 372.

لقد حاول تمام من خلال نموذجه بناء صرح لغوي لبنته الأولى المعنى ، وتوسّل في سبيل الكشف عنه بتوظيف كلّ العناصر اللغوية وغير اللغوية ، لكن قوله بإمكانية تحديد الوظائف النحوية للجملة دون إدراك معناها العام الذي يتمخّض عن مدلولاتها ، أو معرفة معنى المفردات في حدّ ذاتها قد أسبغ على عمله جانبا من التناقض ، وهذا ما أدّى ببعض المحدثين إلى انتقاده ، ورغم ذلك فإنّ المعالجة الدلالية القائمة على تشقيق المعنى وسياق الحال هي محاولة لدمج الفكر اللساني الغربي والتراث اللغوي العربي في محاولة توفيقية مهمّة غايتها التأسيس لنظرية لسانية عربية جديدة تربط المبنى بالمعنى[1].

وينطلق حماسة من فكرة هامة مؤدّاها تعانق النحو والدلالة تعانقا حميما بحيث يكون الفهم الصّحيح للنحو هو الفهم الصّحيح للأساس الدلالي الذي يقوم عليه النص[2]، وعلى هذا الأساس فقد جعل هدفه إعادة الدّور الفعّال للنحو في فهم النص والكشف عن معناه، ف " لقد كان النحو العربي منذ نشأته الأولى مهتمّا بالمعنى وبدوره في التقعيد"[3].

هذا الاعتداد الذي أخذ يتضاءل تدريجيا بسبب انشغالهم (النحاة) بمعرفة الصواب والخطإ حتى أصبح غاية النحو ، و"صار ينكر على النحو أن يتطاول إلى غاية سواها"[4]، فكثرت التعليلات الفلسفية وانكفأ النحو في ركام العوامل والمعمولات " فلقد وقف النحاة على باب اللغة يحرسون الصواب و الخطإ ويتشدّدون في الحراسة على حين اعتليت الأسوار من الخلف وأُخذ كلّ شيء تقريبا"[5]، فكان نتاج اهتمامهم بنظرية العامل أن غفلوا عن إدراك المعاني وكشف أسرارها وأصبحت بغيرهم أليق (الأصوليين والبلاغيين) ، ثمّ إنّ هذه الإعادة المنشودة لا تعني بالضرورة إسقاط الآراء الحديثة ، فتلك النظريات قد تطوّرت في لغتها وفي سياقها الحضاري ومناخها الفكري والثقافي الذي يختلف عن المناخ الذي نشأ فيه النحو العربي ، كما لا يجب الاكتفاء بما توارثناه كونه

[1] ينظر: خليل خلز هويدي ، **التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث الأصول والاتجاهات** ، مكتبة عدنان العراق ، ط1(2012) ، ص 182(بتصرّف).

[2] ينظر: حماسة عبد اللطيف ، **النحو والدلالة** ، ص 8.

[3] المرجع نفسه ، ص 22.

[4] المرجع نفسه ، ص29.

[5] المرجع نفسه ، ص 33.

يحقّق الكفاية ، وإنما ينبغي أن تكون هناك نظرية خاصة تقوم على معطيات من التراث وتجارب الآخرين[1] .

إنّ أكثر ما أضرّ بالدرس النحوي النظر إليه على أنه مجرّد جانب قاعدي لا جدوى منه ولا خطر له في فهم بناء النصوص ، ثم تدرّج الأمر إلى النظر إليه على أنه قيد ثقيل على المتكلم وهذا القيد يجب التخلّص منه[2]، وكلّ ذلك مردّه الخلط بين شيئين:

– **أولهما:** العلامة الإعرابية التي تظهر على بعض الكلمات دلالة على علاقة نحوية معينة وهذه العلامات جانب واحد من جوانب كثيرة تعمل على وضوح المعنى النحوي.

– **ثانيهما:** النظام النحوي جملة بما فيه من علاقات وقرائن مختلفة تكشف غنى وخصوصية في حركة الجملة العربية وتنوّعها.

فهذا الخلط واقتصار حدود النحو على جانب ضيّق تمثّل في البحث عن العلامة الإعرابية والتبرير لها من شأنه أن يخلع عنه(النحو) خاصية من أهمّ خصائصه وهي ارتباطه بالمعنى ارتباطا وثيقا ومن ثمّ يكون ما نتكلّم به ضوضاء لا فائدة تتوخّى منها ، ولما كان الغرض إيصال فكرة إلى السامع وإفهامه إياها فلا سبيل يُرتضى إلاّ وثمرة المعنى وحصان الدلالة أساسه .

وانطلاقا من معطيات التراث يرى حماسة أنّ المتأمّل في كتب القدماء لاسيّما كتاب سيبويه– باعتباره مصدرا هامّا في النحو– يتبيّن له بأنّ" الوصف النحوي ليس جامدا أصمّ خاليا من الدلالة إذ إنّ الوصف النحوي هو وصف العلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها بالبعض الآخر"[3]، وهذا الوصف يعني رصف كلّ العناصر اللغوية وغير اللغوية من أجل توضيح المعنى فالنحو يقوم على المعاني التي يريد المتكلم إبلاغها إلى السامع على هيئة مخصوصة ، ومن هذا المنطلق تعدّ الجملة الصّحيحة نحويا هي الجملة التي انبنت على الجانب الدلالي أو هي الصّحيحة دلاليا ، فهناك مجموعة من المحاور التي ترتكز عليها الجملة الصّحيحة نحويا ودلاليا ، وهي:

– وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمدّ المنطوق بالمعنى الأساسي.

– مفردات يتمّ الاختيار من بينها لتشغل الوظائف النحوية السابقة.

– علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة .

---

[1] ينظر: المرجع السابق ، ص 25.

[2] ينظر المرجع نفسه ، ص 236.

[3] المرجع نفسه ، ص 48.

– السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقا لغويا أم غير لغوي[1].

فحماسة من خلال هذه المحاور يجمع بين معاني النحو أو الوظائف النحوية والأغراض والمقاصد التي يستمدّ منها اختيار المفردات ، ويتمّ التفاعل بينهما في إطار سياقي يسمح بأداء المعاني في تراكيب لغوية على الوجه الذي ينبغي أن تكون عليه حسب مراد المتكلم ، فـ " مهمّة النحو أن يربط بين القاعدة المحدّدة والمثال الكلامي الذي لا ينحصر فيضع يدا على هذه ويدا على تلك ، مع مراعاة أنّ القواعد النحوية المنظمة للعلاقات التركيبية تابعة في أساسها من ملاحظة الأمثلة الكلامية غير المحصورة وفهمها ، فهناك إذن جدل حيّ بين القاعدة والحدث الكلامي المصوغ وفقا لها"[2].

ولا يخلو حديث حماسة من الإشارة إلى المقام وأثره في الصياغة ؛ إذ لا يمكن اعتبار المعاني النحوية أو معاني المفردات (المعجمية) دون ما يزوّدنا به المقام ، فله خصوصية في الكشف عن الدلالة ، يقول:« ولا تكون للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها ، ولا للكلمات المختارة ميزة في ذاتها ، ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها ما لم يكن كلّ ذلك في سياق ملائم»[3] فلا يمكن إنكار دلالة السياق اللغوي وغير اللغوي على اختيار المفردات أوّلا ، وعلى إعطاء الوظائف النحوية لتلك المفردات ثانيا.

لقد صدر حماسة عن تصوّر هام يتمثل في ضرورة التقاء النحو والدلالة والكشف عن مدى فاعلية النحو في توضيح معنى النص وتفسيره ، وبذلك يكون قد نحا نفس المنحى الذي سعى إليه تمام من أنّ الغاية التي يهدف إليها الدرس النحوي بيان المعنى ورصد أوجه تأثيره على التركيب إلاّ أنه يخالفه من حيث إمكانية إعراب كلمات لا معنى لها ، فـ" ليس النظام النحوي نظاما معدّا للكلمات الهرائية أو للفراغ ، ولكنه معدّ لأن تتحقّق في علاقاته المفردات الملائمة بدلالاتها الأوّلية التي تتفاعل مع الوظائف النحوية تفاعلا يكسبها معناها المناسب"[4].

وحاول أحمد المتوكل أن يضع نموذجا للنحو العربي انطلاقا من تآخي الثقافتين اللسانيتين العربية القديمة والغربية الحديثة في إطار وحدة علمية موضوعية تسمح بإمكانية الدمج بينهما على

[1] المرجع السابق ، ص 64 /65.
[2] المرجع نفسه ، ص 115.
[3] المرجع نفسه ، ص 124.
[4] المرجع نفسه ، ص 106.

الرغم من التباعد الزمني والمكاني ، ومع الإبقاء على الهوية والخصائص المتميزة[1]، وذلك من خلال استجابته للمبادئ التالية:

– تؤدّي اللغة وظائف متعدّدة تعدُّد الأغراض إلاّ أنّ الوظيفة الأساسية هي وظيفة التواصل.

– ربط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة.

– موضوع الوصف اللغوي هو القدرة اللغوية للمتكلم السامع باعتبار هذه القدرة مجموعة القواعد البنيوية الوظيفية التي تمكنه من استعمال عبارات لغوية معينة لتأدية أغراض معينة في مواقف تواصلية معينة.

– تشكّل النحو الكلّي مجموعة من المبادئ العامة الرابطة بين أنماط من الأغراض وأنماط من التراكيب اللغوية .

– تتفاضل الأنحاء حسب استجابتها لمبدأ الوظيفة ؛ أي حسب قدرتها على رصد الظواهر اللغوية وتفسيرها في إطار الارتباط القائم بين البنية والوظيفة[2].

إنّ أهمّ ما يلحّ عليه أحمد المتوكل ربط كلّ بنية لغوية بالأغراض والمقاصد التي تنتج عنها ذلك أنّ "بنية العبارات اللغوية تعكس إلى حدّ كبير وظيفتها التواصلية"[3]، وبهذا فإنّ التراكيب ليست مترادفة ، وإنما يقبع تحت كلّ تركيب خصوصية معينة مؤدّاها اختلاف الأغراض والمقاصد ، وبحسب الطبقات المقامية المختلفة ، فالمتوكل يرى أنّ "معنى الجملة في اللغات الطبيعية معنيان: معنى مثبت هو محطّ للإخبار ، ومعنى مقتضى يشكّل القاسم المعلوماتي المشترك بين المتخاطبين"[4]، ومن ثمّ يميز بين قوة إنجازية (حرفية) مدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها ، وقوة إنجازية (مستلزمة حواريا) يقتضيها مقام التخاطب ، مثال ذلك قوله: هل تستطيع أن تناولني ذلك الكأس؟ ، فالقوة الإنجازية التي تدلّ عليها صيغة الجملة (أداة الاستفهام) هي (**السؤال**)، والقوة الإنجازية المستلزمة حواريا الناتجة عن ظروف مقام التخاطب هي(**الالتماس**)[5].

---

[1] ينظر: مازن الوعر ، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث** ، دار طلاس للدراسات والترجمة ، سوريا ، ط(1988)، ص 514-516.

[2] أحمد المتوكل ، **الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية** ، منشورات عكاظ ، المغرب ، د ط ص10.

[3] المرجع نفسه ، ص 35.

[4] المرجع نفسه ، ص59.

[5] المرجع نفسه ، ص 102.

وهكذا يستعرض المتوكل مختلف الأساليب التعبيرية من نفي ، وحصر ، وتصدير... وغيرها على أساس أنها عمليات متباينة تستوجبها أغراض تخاطبية ومقامات متباينة[1]، مؤكّدا على ضرورة ربط نسق اللغة بمقصد مستعمليها ، وعلى هذا تكون "العبارات اللغوية مفردات كانت أم جملا وسائل تُستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة "، وهذا ما سماه بـ "أداتية اللغة"[2]، ولما كانت الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل والتبليغ بين متكلم منتج ومخاطب مؤوّل ، فلا بدّ من" رصد العلاقة بين كلّ نمط من أنماط التراكيب والغرض المتوخّى تحقيقه "[3]، ولذا يعمد – في مرّات كثيرة- إلى إثارة دور المتكلم في الإبانة عن المعاني التي يريد نقلها إلى السامع بواسطة ما يصدر عنه من ألفاظ وعبارات .

لقد حاول أحمد المتوكل وصف الترابط القائم بين مختلف الأنماط التركيبية وأغراض المتكلمين ومقاصدهم من منطلق تطبيق مبدأ انعكاس البنية للوظيفة ، وعلى الرّغم من تعقيد المصطلحات أو ما عبّر عنه بالمكونات ، كالبؤرة ، والمحور ، والذيل ...إلخ ، إلى جانب صوغ المعادلات الرياضية إلاّ أنّ تأكيده على ربط الصّلة بين بنية العبارة اللغوية وما تؤدّيه من دلالات في الاستعمال بحسب "الأغراض والمقاصد" أضفى على مجهوداته جانبا كبيرا من الأهمية ، في إعادة صياغة النظرية العربية الدلالية في الفكر اللغوي العربي القديم صياغة علمية تجريبية مضبوطة وموضوعية[4]، من خلال ثنائية التنظير والمقارنة ، تقوم على استخلاص نظرية المعنى عند العرب وإرساء أسس منهجية واضحة لإعادة قراءة التراث اللغوي ، ومقارنة نظرية الخطاب العربية بنظريات لغوية وسيميائية حديثة[5].

هكذا كانت نظرة المحدثين العرب ، فتارة نجدها قائمة على النقد والتشدّد ، وأخرى على الإعادة والإحياء ، وثالثة على الجمع والانتقاء.

---

[1] المرجع السابق ، ص 143.

[2] أحمد المتوكل ، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الامتداد والأصول** ، دار الأمان ، الرباط ، المغرب ، ط (1427هـ 2006م) ، ص20.

[3] أحمد المتوكل ، **اللسانيات الوظيفية مدخل نظري** ، منشورات عكاظ ، الرباط ، المغرب ، ط(1989)، ص 84.

[4] ينظر: مازن الوعر ، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث** ، ص 532.

[5] ينظر: خليل خلز هويدي ، **التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث الأصول والاتجاهات** ، ص 283(بتصرّف).

المطلب الثاني : النظريات اللسانية من النسق المجرّد إلى التداولية:

يتمّ تحليل اللغة في النظرية السياقية بالنظر إلى سياق الحال أو في ضوء رصد علاقاتها بالسّمات والمتغيرّات في العالم الخارجي الذي تجري فيه[1]، يقول مالينوفسكي:« إنّ اللغات الحية يجب ألاّ تعامل معاملة اللغات الميتة تنتزع من سياق حالها»[2]، وسياق الحال عندهم جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي ، منها: شخصية المتكلم والمستمع وتكوينهما الثقافي ، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والمستمع –إن وجدوا– وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي ، العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة ، أثر النص الكلامي في المشتركين كالاقتناع ، أو الألم أو الإغراء...وغيره[3].

وهكذا جعل فيرث الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية كلّها خادمة لدلالة السياق كما بيّن أنّ السّياق يحمل في بعض ثناياه جزءا من ثقافة المتكلمين وصورة من بيئاتهم الاجتماعية[4] فدراسة الكلام دون الرجوع إلى المجتمع الذي يتحدث به ، هو استبعاد لاحتملات وجود تفسيرات اجتماعية للأبنية والصيغ المستخدمة في الكلام[5]، وبذلك تتحدّد النقاط التي ينبغي رصدها أثناء التحليل للوصول إلى المعنى الصحيح ، فعلى" عالم اللغة إذا ما أراد أن يصل إلى المعنى الدقيق للحدث اللغوي أو الكلامي أن يبدأ أوّلا بوصف وتحليل الظواهر اللغوية المتصلة به ومحاولة تقعيدها وفقا لخواصّها ووظائفها في التركيب وهذا المبدأ الأساسي هو محور منهج عام في دراسة اللغة عنده دعائمه ثلاث أركان هي:[6]

أ.كلّ تحليل لغوي يعتمد على سياق الحال أو المقام .

ب. وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس.

ج.وجوب تحليل الكلام إلى عناصره ومكوناته الأولى ، ويبدأ هذا التحليل وفق الترتيب الأتي: صوتي/ فونولوجي/ صرفي/ نحوي .

---

[1] نهاد الموسى ، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ، ص94.

[2] بالمر ، **علم الدلالة إطار جديد** ، تر صبري إبراهيم السيد ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (1995) ، ص 74.

[3] ينظر: محمود السعران ، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط (1420هـ1999م) ص252.

[4] ينظر: أحمد نعيم كراعين ، **علم اللغة بين النظر والتطبيق** ، ص102.

[5] ينظر: هدسون ، **علم اللغة الاجتماعي** ، تر محمد عياد ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط2 (1990)، ص 16.

[6] حلمي خليل ، **الكلمة دراسة لغوية معجمية** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (1995) ، ص 162.

فالوصول إلى المعنى الدقيق الذي هو الغرض من الإتيان بالكلام على هيئة مخصوصة يفترض تطبيق هذه الخطوات أي تحليل السياق الداخلي الذي يتمثّل في العلاقات الصوتية ، والصرفية ، والنحوية والدلالية بين الكلمات داخل التركيب ، والسياق الخارجي الذي يتمثّل في السياق الاجتماعي أو سياق الحال بما يحتويه ، وهو يشكّل الإطار الخارجي للحدث الكلامي[1].

وبدأت مرحلة جديدة مع سوسير في لسانياته البنيوية التي أخذت من عناصر العملية التواصلية القالب اللغوي أو الشّكل الخارجي للنص ، لتصل به إلى أحكام عامة تجتمع عندها جميع الألسن البشرية ، فهي دراسة تقوم على كشف العلاقات النظامية الصّورية بين الوحدات اللغوية بالاعتماد على مجموعة من الثنائيات كـ : اللغة والكلام ، الدال والمدلول ، العلاقات الاستبدالية والتركيبية ...وغيرها .

إنّ البنيوية تعدّ من" المناهج التي تجسّد الاتجاه الشّكلي ، فهو يُعنى بدراسة المنجز في صورته الآنية بغضّ النظر عن السّياق الذي أنتج فيه أو علاقته بالمرسل وقصده بإنتاجه ؛ ويتمّ ذلك بتحليل مستويات لغة بعينها مثل اللغة العربية بوصفها كيانا مستقلا ، ذات بنية كلية ، وإيجاد العلاقة بين هذه المستويات بدءا من تحليل الأصوات والصّرف والتراكيب إلى تحليل مستوى الدلالة"[2]، فالنظرة البنيوية للغة هي نظرة تجريدية صورية عامة تعتبر "الكلام والفرد والمتكلم والسياق غير اللغوي عناصر خارجية عن اللغة ، ومن ثمّ تقوم بإقصائها من مجال الدراسة "[3]، إن علم اللغة لا يهتم إلا ببنية اللغة دون الاهتمام بالسياقات الاجتماعية التي تكتسب فيها اللغة وتستخدم[4]، فمجال الدراسة عند البنيويين هو دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها فلا تتدخّل عناصر أخرى لئلا تخالف منهجهم إذ إنهم قد فهموا اللغة كما فهم أصحاب العلوم الأخرى الكيمياء والفيزياء والطبيعة موادّهم فاستخدموا في دراساتها (اللغة) منهجا علميا وصفيا صارما ، إذ كان استعمالا حرفيا لمنهج العلوم إلاّ أنهم عندما وصلوا إلى المعنى وجدوا صعوبة كبيرة في تطبيق هذا المنهج على هذا المستوى من مستويات التحليل العلمي للغة ، ولصعوبة البحث في المعنى وما يحيط به من ظروف وملابسات

[1] المرجع السابق ، ص 163.

[2] عبد الهادي ظافر الشهري ، **استراتيجيات الخطاب** ، ص 7.

[3] مسعود صحراوي ، **المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي**، ص 12.

[4] ينظر: هدسون ، **علم اللغة الاجتماعي** ، ص 15.

إنجاز بوسائل المنهج العلمي الحديث الخاضع للملاحظة والتجربة والاستنتاج ، وبحجّة مرونة المعنى وخصوصيته أقصي من الدراسة [1].

فالبنيوية تسعى إلى دراسة النص باعتباره منتهيا ومغلقا ، وفي مقابل ذلك فإنّ كلّ ما يمسّ حدث التعبير هو متروك خارج إطار البحث اللساني البنيوي[2]، وعلى الرغم من تفريق سوسير بين الكلام – باعتباره الأداء الفعلي للغة– ، واللغة – بوصفها مجموعة القوانين المختزنة في ذهن جماعة بشرية– تفريقا دقيقا إلاّ أنّ طبيعة المنهج الذي التزموه حرمهم من النظر في الكلام والمتغيرات التي تطرأ عليه ، واعتبروه موضوعا لفرع آخر من الفروع التي تدرس اللغة يُطلق عليه السيميولوجيا.

فالوقوف عند حدود البنية مثل: الأصوات ، والصّرف ، والنحو ، وتجاهل المعنى ، والعناصر التي تؤثّر في فهمه ،كالمتكلم والسامع وغيرهما ، كان السّمة الواضحة في الدرس البنيوي لاسيّما عند المدرسة السّلوكية التي تزعمها بلومفيلد ، والتي قامت على قاعدة المثير و الاستجابة ، فبلومفيلد يرى أنّ "اللغة نتاج آلي واستجابة كلامية لحافز سلوكي ظاهر"[3].

وعلى هذا الأساس فإنّ دراسة المعنى تكون عنده أضعف نقطة في الدراسة اللغوية ، وأنّ من الأوفق أن نحدّد مجال علم اللغة بالمادة التي يمكن ملاحظتها تجربتها ، قياسها ، وأخيرا أصدر حكما بأنّ دراسة المعجم وبالتالي السيمانتيك تعدّ خارج المجال الواقعي لعلم اللغة [4]، ولقد ردّ تشومسكي على هذه المدرسة حيث رأى أنّ" النموذج اللغوي الذي وضعته مدرسة بلومفيلد يتعامل مع الإنسان كأنه حيوان أو آلة عندما يقول أنّ الحدث اللغوي ما هو إلاّ استجابة لمثير ، والاكتفاء بهذا التحليل الآلي الشكلي للكلام ورصد سلوك العناصر اللغوية يغفل عن قوى أعمق وأبعد وراء إنتاج الحدث اللغوي تتمثل في الجانب الإبداعي"[5]، فلا يُكتفى في بحث اللغة بالوصف المجرّد والتصنيف النموذجي لوحدات اللغة وتحديدها داخل نظامها بل مجاوزة ذلك إلى الاهتمام بكيفية حدوث اللغة منتقلة من الموجود بالقوة (اللغة) إلى الموجود بالفعل(الكلام)؛ أي الكشف عن الحركية الداخلية للغة التي

[1] ينظر: ممدوح عبد الرحمان ، **العربية والفكر النحوي** ، ص 193.

[2] ينظر: الطيب دبة ، **مبادئ اللسانيات البنوية** ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، ط1(2001) ، ص 42.

[3] خليل أحمد عمايرة ، **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)** ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدة ، السعودية ، ط1 (1404هـ 1984م) ، ص 47.

[4] ينظر: أحمد مختار عمر ، **علم الدلالة** ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط (1993) ، ص 24.

[5] ممدوح عبد الرحمان ، **العربية والفكر النحوي** ، ص202.

بإمكانها أن تُفسّر – ضمن عملية التبليغ اللغوي– سرّ الطاقة الإبداعية الخلاّقة عند الفرد المتكلم الذي لم يعد لدى التوليديين مجرّد مستقبل للغة يخزّنها في ذاكرته بكيفية سلبية[1].

لقد نظر التوليديون إلى اللغة لا باعتبارها سلوكا آليا كما فعل البنيويون وإنما هي نظام عقلي إبداعي ، وبذلك اختلفت النظرة إلى اللغة من كونها نوعا من أنواع السلوك إلى كونها نظاما معرفيا عقليا ، ويتضح لنا هذا الاتجاه من خلال فكرة البنية العميقة والسطحية ، والتفريق بين الكفاءة والأداء ، حيث يرى أنّ قدرة اللغة الإنسانية غير المحدودة تجعل الفرد قادرا على إنتاج عدد من الجمل غير محدود تكوينا وفهما ، وهذا لا يتأتى إلاّ للملكة الإنسانية ، فتشومسكي يقرّر بأنّ التصدّي للدرس اللغوي يجب أن تسبقه إشارة إلى الدلالة ، يقول:«إنّ الكلام عن التحليل اللغوي دون الإشارة إلى المعنى كمن يصف طريقة صناعة السفن دون الإشارة إلى البحر»[2] .

إنّ تأكيد تشومسكي على ضرورة اعتبار اللغة مقدرة عقلية موجودة قبلا في ذهن الإنسان والإشارة إلى قصور التحليل البنيوي من حيث اكتفاؤه بالوصف دون التفسير ، ومن ثمّ البحث عن الكفاءة التي يمتلكها المتكلم السامع المثالي دون الأداء الواقعي للمتكلم الحقيقي قد جعل منها دراسة شكلية تكتفي في دراسة اللغة بوصفها بنية مستقلّة بذاتها لا تعير للمستعملين أيّ اهتمام ، مما مهّد الطريق إلى ظهور اتجاه ثالث يدرس اللغة لا من حيث هي بنية مغلقة وإنما انطلاقا من استعمالها الفعلي.

ظهرت التداولية من منطلق نقدها لمنهج الدراسة البنيوية الذي ترى أنه يقوم على تصوّر تقليصي للغة إذ لا يراعي في دراستها سوى القواعد الشكلية الرابطة بين العلامات فحسب ، وفي هذا تقليص – في نظر التداوليين– من حجم اللغة الحقيقي ومن فاعليتها ، ومن هنا فهم يرون أنّ الدراسة البنيوية تركت في اللغة فراغا هائلا كان ينبغي دراسته والاهتمام به[3].

لقد جاءت التداولية بفكرة لغوية جعلتها تفرض نفسها على مستوى الدراسات الأخرى إذ تميزت "بمفهومها الموسع للغة عموما ولعلم الدلالة خصوصا ، فهي لا تفصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية ، ولا تدرس اللغة الميتة المعزولة بوصفها نظاما من القواعد المجرّدة ، وإنما تدرس اللغة بوصفها كيانا مستعملا من قبل شخص معين في مقام معين موجّها إلى مخاطب معين لأداء غرض

[1] ينظر: الطيب دبة ، **مبادئ اللسانيات البنوية** ، ص 31.

[2] ممدوح عبد الرحمان ، **العربية والفكر النحوي** ، ص193.

[3] ينظر:الطيب دبة ، **مبادئ اللسانيات البنوية** ، ص 31.

معين "[1]، وعلى هذا الأساس تعرّف التداولية بأنها" فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم ، أو هو دراسة معنى المتكلم"، أو هي "دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل لأنه يشير إلى أنّ المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها ولا يرتبط بالمتكلم وحده ولا السامع وحده ، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدّد(مادي اجتماعي ، لغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما"[2]، فالتداولية تنظر إلى اللغة باعتبارها نشاطا يمارس من قبل المتكلمين لإفادة السامعين معنى ما ضمن إطار سياقي ، ولا يكتفي بوصف البنى في أشكالها الظاهرة ،"إنها تدرس المعنى في ضوء الموقف الكلامي"[3]، وبذلك فهي تخالف اللسانيات البنيوية والتوليدية التحويلية من خلال ما يلي:

– أنّ اللسانيات تحوّلت عند البنيويين إلى علم تجريدي مغلق ذي إجراءات داخلية خالصة يؤمن بكيانية البنية اللغوية في مستواها الصوري المجرّد ، في حين أنها عند التداوليين دراسة استعمال اللغة فلا تنحصر ضمن الكينونة اللغوية بمعناها البنيوي الضيق ، وإنما تتجاوزها إلى أحوال الاستعمال في الطبقات المقامية المختلفة حسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين[4].

– أنّ دراسة اللغة عند التوليديين التحوليين على أنها فكرة مجردة أو مقدرة عقلية دون الاهتمام باستخداماتها وبالمتحدثين بها وبوظائفها[5].

– انطلاق التداوليين من محاولة إجابتهم على بعض التساؤلات التي تشكّل فراغا في الدراسات البنيوية مثل: من هو المتكلم ؟ وإلى من يتكلّم ؟ وما الفائدة المرجوة من الكلام ؟ وما هي الظروف المحيطة بإنتاج الكلام ؟[6].

فالتداولية إذن ولاسيّما من خلال ما جاء به كلّ من أوستين، وسيرل توظّف مبدأين هامين في تحليل اللغة هما: القصدية ، و السياق العام ، هكذا عُنيت التداولية بدراسة مقاصد المرسل ، وكيف يستطيع أن يبلّغها في مستوى يتجاوز مستوى دلالة المقول الحرفية ، كما عُني المنهج التداولي بكيفية

---

[1] مسعود صحراوي ، **المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي**، ص11.

[2] محمود نحلة ، **الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر**، مجلة في اللغة والأدب ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية مصر ط (2003) ، ص170/ 171 (بتصرّف).

[3] صلاح الدين حسنين ، **الدلالة والنحو** ، توزيع مكتبة الآداب ، ط1 ، ص 190.

[4] ينظر: مسعود صحراوي ، **التداولية عند العلماء العرب** ، ص28.

[5] ينظر: محمود سليمان ياقوت ، **منهج البحث اللغوي** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط1 (2003) ، ص183.

[6] ينظر: الطيب دبة ، **مبادئ اللسانيات البنوية** ، ص32.

توظيف المرسل للمستويات المختلفة في سياق معين حتى يجعل إنجازه موائما لذلك السياق ، وذلك بربط إنجازه اللغوي بعناصر السياق الذي حدث فيه ومنها ما هو مكون ذاتي مثل: مقاصد المتكلم ومعتقداته ، وكذلك اهتماماته ورغباته ، ومنها أيضا المكونات الموضوعية ، أي الوقائع الخارجية مثل: زمن القول ومكانه وكذلك العلاقة بين طرفي الخطاب[1] .

إنّ الدراسة التداولية قد ربطت بين العناصر اللغوية والعناصر غير اللغوية التي ينجز فيها الحدث الكلامي فلم تهمل الأشخاص المتكلمين ، ولم تقص الكلام ، فهذه العناصر من صميم بحثها ، وكذا لم تهمل السياق والظروف والملابسات ، فالمبدأ العام الذي تقوم عليه هو "الاستناد إلى الواقع الاستعمالي من أجل تفسير الظواهر اللغوية".

هكذا يمكن تحديد نظرة المحدثين الغربيين من خلال ثلاثة توجّهات:

أ. مقتنع بأهمية السياق في توجيه الدلالة.

ب. ينكر السياق مطلقا حيث يرى أنه بالإمكان معرفة معنى الجملة دون وجود السياق ، وأننا باعتبارنا متكلمين باللغة يجب أن نعرف معنى الجملة قبل أن نستخدمها في أيّ سياق ، وبناءً على ذلك فإنّ المعنى يظهر مستقلاّ عنه ، ويستطيع اللغويون أن يدرسوه ويجب أن يفعلوا دون إشارة إلى السياق[2].

ج.السياق أمر ثانوي وفرعي ، إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ الظواهر ترتبط من حيث المبدأ بشروط نحوية خالصة قابلة للتشكيل على نحو محكم ، وإن العوامل غير النحوية مما يلابس النحو ويتداخل وإياه كمثل عقيدة المتحدّث إزاء العالم الذي يعيش فيه ، والفروض القبلية ، وأثار موقف الخطاب...لا تلعب إلاّ أدوارا فرعية في تشكيل المستويات المتفاوتة لأصولية الجملة أو كونها مقبولة لدى أبناء اللغة ، كما أنهم يعتقدون أنّ التفسير غير النحوي خطيئة لا يجوز لنا أن نفارقها إلاّ أن تفشل التشكيلات النحوية المحكمة وأنّ العوامل غير النحوية مما لا يمكن تشكيله بإحكامٍ قليلةُ الأهمية في نظرية النحو[3].

---

[1] ينظر: عبد الهادي الشهري ، **استراتيجيات الخطاب** ، ص VIII(المقدمة).

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص70 وما بعدها .

[3] ينظر: نهاد الموسى ، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ، ص90.

ومهْما يكن من أمر نخلص إلى أنّ نظرية السياق نظرية خصبة وصارمة إذا طبّقت بحكمة فهي تعتبر حجر الأساس – كما يرى أولمان- في علم المعنى[1]، ومن ثمّ فإنه من الصعب إلغاء جانب له أثره الكبير في الدراسة اللغوية ؛ إذ إنّ معرفة السياق وسيلة ضرورية للتمكّن من إيجاد المعنى الصحيح وهذا يوجب تبني الرأي الذي يلحّ على أهمية السياق ، ويصبح الوصول إلى اللغة من حيث هي آلة لا يتأتى إلاّ بعد توفر إطار يشمل العوامل التالية : المتكلم ، المستمع ، الأشياء[2].

وهكذا تختلف وجهات النظر إلى المعنى والسياق وما يشتمل عليه من عناصر كالمتكلم والسامع ، فبنيوية دوسوسير على الرغم من اكتشافها العلاقات بين الوحدات اللغوية ، ومبدأ انتظامية اللغة إلاّ أنها لم تتخطّ حدود البنية ، واقتصر بلومفيلد على كون اللغة مجرّد سلوك آلي يقوم على ثنائية المثير والاستجابة، في حين اعتبرها تشومسكي قدرة عقلية إبداعية ، إلاّ أنه اهتم "بالبحث في الكفاءة التي يمتلكها المتكلم المستمع المثالي أكثر من اهتمامه بنظرية الأداء ، وابتعد بتجريده عن آثار الاستخدام والسياق"[3]، وكان موضوع التداولية مراعاة كلّ الاستعمالات المختلفة للغة ، وهي بذلك تربط الصّلة بين اللغة كمنظومة من القواعد المجرّدة تختزن في الذهن وبين الأغراض والمقاصد التي يراد تأديتها .

وقفة: توخّى هذا الفصل بيان الاهتمام بالمعطيات السياقية وأثرها في بناء المعنى ، انطلاقا من مراعاة ضوابط العملية التواصلية أمن اللبس والإفادة ، وذلك من خلال توصيف التراث اللغوي الذي وصل إلينا فقد عُنيت فئات مختلفة بالكشف عنها وتوضيح مسائلها ، فالمعطى السياقي عند الأصوليين يمثل ركيزة أساسية يُستدل بها على معرفة الحكم ، وعند البلاغيين من جهات الفصاحة أو العدول في حين كان من وسائل النحاة في تحديد الوظائف وضبط التراكيب رتبة ، وتعيينا ، زيادة أو نقصانا... وغيرها، إلى جانب توضيح نظرة المحدثين العرب والغربيين – في صورة موجزة –، وبيان موقفهم إزاء نظرية المعنى في الدرس اللغوي بين ضرورة الاهتمام بالمعطيات السياقية من عدمها.

[1] ينظر: طاهر سليمان حمودة ، **دراسة المعنى عند الأصوليين** ، ص 218.

[2] ينظر: نهاد الموسى ، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ، ص93.

[3] صلاح الدين صالح حسنين ، **الدلالة والنحو** ، ص189 (بتصرّف).

الفصل الثالث
المعطيات السياقية في كتاب سيبويه

المبحث الأول: مقاربة المبادئ اللسانية في كتاب سيبويه

المبحث الثاني: الإبانة عن المعطيات السياقية في الكتاب

المبحث الأول:مقاربة المبادئ اللسانية في كتاب سيبويه:

القصد في هذا المبحث إجراء مقاربة المبادئ اللسانية في كتاب سيبويه (البنيوية ، التوليدية التحويلية التداولية) مع مراعاة الخصوصية .

المطلب الأول: المقاربة البنيوية:

ارتكزت البنيوية على مبادئ تتعلق بالمنهج ، وأخرى تتعلق بالانتظام الداخلي للغة (الموضوع) فما مدى بنيوية سيبويه ؟ ، وهل تمكّن سيبويه من وصف الحقائق اللغوية كما هي في الواقع ؟.

الفرع الأول: الوصفية والمعيارية:

اختلف الدارسون في تصنيف كتاب سيبويه بين الوصفية و المعيارية ، فمِن قائل بأنّ المعيارية تطغى على مباحث الكتاب بحجّة أنّ الهدف تأصيلي؛ أي وضع قواعد للحفاظ على العربية من اللحن ، وبين قائل بأنّ ملامح الوصفية تظهر من البداية بالاعتماد على أداة الاستقراء ومبدأ المشافهة.

ننطلق في هذه الدراسة من الفرضيات التالية: أن يكون هناك تناسب بين الأهداف والأداة وأنّ كتاب سيبويه يمثّل مرحلة من مراحل تطور الدرس النحوي (الثبوت والتغيّر) ، فرضية ثنائية اللغة والكلام وارتباطهما بالاستعمال والقاعدة ، فرضية نحو سيبويه نحو تعليمي أو علمي ، وتأثر النحو بالمنطق الأرسطي ، فهذه الجدلية بين الوصف والمعيار ، حاول دارسو سيبويه تجلّيها في كتابه فأسفر ذلك عن تحديد مظاهر لكلّ منها.

فكتاب سيبويه" يمثّل النبع الصافي لمنهج البحث الوصفي عند العرب؛ إذ وقف صاحبه عند الظواهر اللغوية طويلا يصف حقائقها، أو يتأمّل أسرارها ويحلّل بنيتها ليصل إلى أحكام تمثّل غاية في النضج"[1]؛ ذلك أنّ أسس المنهج الوصفي (السماع والاستقراء والتصنيف)موجودة في كتاب سيبويه حيث أقام قواعده على الاستعمال اللغوي ؛ إذ ربط الأخذ المباشر من أفواه العرب مع اشتراط الفصاحة والثقة ، وكثرت في كتابه العبارات الدالة على ذلك منها (سمعنا فصحاء العرب من يقول) (ممن يوثق به) (سمعت من أثق به من العرب) ، محتكما إلى واقع الاستعمال اللغوي عندهم لا إلى التصوّرات الذهنية التي افترضها النحاة ووضعوها ، يتبيّن ذلك من خلال رجوعه

[1] نوزاد حسن أحمد ، **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه** ، دار دجلة ، ط1 ، ص 14.

دائما إلى سمْت كلام العرب (فأجريتها على ما أجرتها العرب)[1]، لقد كان عمل سيبويه استقرائيا ثم يستنبط من ذلك الاستقراء قواعد لغوية، وهذا يعني أنّ سيبويه قد تمكّن من وصف الحقائق اللغوية كما هي في الواقع استنادا إلى قوله :« ولم يُؤخَذ ذلك إلا من العرب»[2]، والملاحظ أنّ سيبويه لم يكتف بالوصف بل تجاوز إلى التفسير ، وهذا من مبادئ التوليدية التحويلية التي سنتحدث عنها لاحقا ، يقول سيبويه: " فقِفْ على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسّر"[3].

وإذا كان التصنيف هو الخطوة التالية للاستقراء الذي يُعنى بتقسيم المادة اللغوية وجمع منها في الشكل أو الوظيفة ، وهذا يتوافق مع ما جاءت به اللسانيات الحديثة (البنيوية)، فكذلك العرب نجدهم يميّزون بين المستعمل والمهمل ، والشائع والأقل شيوعا، فـ" لما كانت اللغة تتألّف من مستويات يجد اللغوي صعوبة في وضعها ضمن مستوى واحد ، من هنا فإنّ التصنيف اللغوي بحاجة إلى استقصاء ظواهر اللغة بوسائل متنوّعة ، وذلك عن طريق تقسيمها على مستويات لغوية تسهّل على اللغوي وصفها وتحليلها"[4]، إذن فالتصنيف وسيلة منهجية للتعامل مع الظاهرة اللغوية بغية معالجتها في فئات ، وهي مرحلة تأتي بعد جمع المادة اللغوية ودرسها وملاحظتها وتحليلها وقد طبّق سيبويه مبدأ التصنيف تطبيقا واضحا في كتابه بدءا بتحديد أنواع الكلام (اسم ، فعل حرف)،كما استخدم مقولة الجنس ، والعدد ، والزمان ، ومجاري الكلم إعرابا وبناء ، إضافة إلى تقسيم الكلام من حيث الاستقامة والإحالة ، فالتصنيف كمّا ونوعا ، مرتبط بالدلالة أو الوظيفة مع اعتماد مبدأ التقابل الذي مرجعه الكلام المستقرئ من لغة العرب ، وذلك يورد كلّ الاحتمالات الممكنة في التصنيف[5].

فمحاولة التصنيف كان لابدّ منها للنحاة بعد جمع المادة اللغوية مما سهّل عليهم التعرّف على أنظمتها وصياغتها في قواعد مضبوطة تشكّل في مجملها هيكلا شاملا للغة[6].

---

[1] عبده الراجحي ، **النحو العربي والدرس الحديث** ، ص 55.ينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 334.

[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 237.ينظر أيضا :تمام حسان ، **اللغة بين المعيارية والوصفية** ، ص 25.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 266.

[4] نوزاد حسن أحمد ، **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه** ، ص 60.

[5] ينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص13- 25 .

[6] حليمة أحمد عمايرة ، **الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة** ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1(2006) ، ص 127.

أمّا من مظاهر المعيارية فلقد طبّق سيبويه نوعي القياس معا ، وكتابه حافل بالكثير من الأمثلة ، ذلك أنّ القياس هو عملية جبر للاستقراء الناقص ، يقول: «وتقول: (هذه ناقة وفصيلها راتعين) ، وقد يقول بعضهم: راتعان ، والوجه هذه الناقة وفصليها راتعين؛ لأنّ هذا الأكثر في كلامهم ، وهو القياس ، والوجه الآخر قالت العرب»[1]، ومن أمثلته (يا ليت أيام الصبا رواجعا) قال سيبويه: « فهذا كقولك: (ألا ماء باردا) كأنه قال: (ألا ماء لنا باردا) ،و كأنه قال: (يا ليت لنا أيام الصبا) وكأنه قال:(يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجع)»[2].

يقول سيبويه فيمن جمع مصيبة على مصائب:« فأمّا قولهم: (مصائب) فإنه غلط منهم وذلك أنهم توهموا أنّ مصيبة فعلية، وإنما هي مفعلة ، وقد قالوا: (مصاوب)»[3]، ويقول أيضا:« واعلم أنّ أناسا من العرب يغلطون فيقولون: (أنهم أجمعون ذاهبون ، وانك وزيد ذاهبان) ، وذلك معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال: هم ،كما قال: بدا لي أني لست مدركا ما مضى»[4].

ويشير سيبويه إلى ضابط القياس "فإنما هذا الأقلّ نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليه"[5]، فالملاحظ أنّ سيبويه كان يعني القياس الذي يوافق المسموع مع بعض التجاوزات ؛ إذ إنّ القياس كما استخدم وسيلة لحفظ العربية "فهو وسيلة لتنمية وتوليد صيغ وتراكيب جديدة لم تسمع من قبل (افتراضات نحوية).

وبهذا يكون سيبويه قد استعمل القياس بالمفهوم الذي وضّحه إبراهيم أنيس"القياس عملية عقلية يقوم بها الفرد كلّما احتاج إلى كلمة أو صيغة ، وهي عملية مستمرّة في كلّ لغة، وفي كلّ عصر ، ويقوم بها كلّ فرد من أفراد الجماعة اللغوية "[6]، وهنا نلفت النظر إلى الارتجال الذي يشكّل نوعا من القياس، وهو من صنيع متكلمي اللغة؟

إنّ القياس الذي استعمله سيبويه في أغلبه يرتبط بالسماع ، ومن ثم يصعب كثيرا أن نصف الكتاب بصفة المعيارية ، ولاسيمّا إذا علمنا أنّ القياس أداة طبيعية في الاستعمال ، والنظريات اللسانية الحديثة كالبنيوية ، والتوليدية تقول به ، وهو أحد مبادئها، صحيح أنّ القياس عقلي

[1] سيبويه ، **الكتاب** ، ج2،ص 82.
[2] المصدر نفسه ، ج2، ص 142.
[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 356.
[4] المصدر نفسه ، ج2، ص 155 .
[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 8.
[6] إبراهيم أنيس ، **من أسرار اللغة** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ، ط6(1978) ، ص 26/25.

بدرجة ما لكن هذا لا يعني بالضرورة خروجه أو مخالفته لما تكلّمت به العرب"، فالقياس هو الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتساعها"[1].

ومن أمثلة القياس عند سيبويه أيضا، ما ذكره شوقي ضيف في مدارسه*، وتكثر الافتراضات في بابي الممنوع من الصرف، والتصغير (ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا)، كما نقل عن يونس...[2] كتسمية المذكر بالمؤنث، والتسمية بالجمل وأشباه الجمل، وبالحروف.

وهكذا لا يعدو أن يكون القياس إلاّ وسيلة لضبط قواعد اللغة في كتاب سيبويه، ولا يرقى إلى درجة الصنعة التي كان لها الأثر السيئ على اللغة –كما هو معروف في كتب المتأخرين–.

وفي كتاب سيبويه تكثر التعليلات كثرة مفرطة سواء للقواعد المطّردة أو للأمثلة الشاذة ، يقول في فواتح كتابه: « وليس شيء يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها»[3] ؛ فهو لا يعلّل فقط لما كثر في ألسنتهم ، واستنبطت على أساسه القواعد ، بل يعلّل أيضا لما يخرج عن تلك القواعد وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علّة[4]، ويُحصي شوقي ضيف جملة من الأمثلة التعليلية في كتاب سيبويه سنورد غيرها فيما يأتي لاحقا.

ولعلّ من أكثر العلل دورانا في كتاب سيبويه كراهة الثقل ، وإيثار الخفة ، فالعرب الفصحاء ينفرون من الثقيل ويؤثرون الخفّة في الكلام*، فمن الممكن أن نربط بين هذه العلّة وقانون الاقتصاد اللغوي في اللسانيات الحديثة الذي يعني أنّ المتكلم يحاول أن يُوصِل ما في ذهنه من أفكار أو ما في نفسه من إحساسات مع أقلّ جهد عضلي مبذول، وقد عبّر عنه القدماء بالاستخفاف ؛ لأنّ المصطلحات العلمية تختلف باختلاف الأزمنة[5].

ومن العلل أيضا كثرة الاستعمال ، يقول سيبويه: «لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج»[6]، فكثرة الاستعمال تجعل العبارة اللغوية واضحة مفهومة ، ولهذا لا يجد المتكلم حرجا في

---

[1] مهدي المخزومي ، **النحو العربي نقد وتوجيه** ، ص 20.

* ينظر: شوقي ضيف ، **المدارس النحوية** ، ص 88 وما بعدها.

[2] ينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، ج3 ، ص 207/206.

[3] المصدر نفسه ، ج1، ص 32.

[4] شوقي ضيف ، **المدارس النحوية** ، ص 82.

*ينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، على سبيل المثال: ح2، ص 192-204-211-255-345-426. ج4، ص 167.

[5] محمد خير الحلواني ، **أصول النحو العربي** ، الناشر الأطلسي ، المغرب ، ط2 ، ص 111.

[6] سيبويه ، **الكتاب** ، ج2، ص 163.ينظر أيضا :ج 1، ص 274/ 275 .

أن يقتصر في لفظها كحذف الفعل في مثل : (مرحبا ، وأهلا)؛ أي: (نزلت مرحبا ،ولقيت أهلا).

"فجاء التعليل في مجمله تفسيرا شكليا لما هو في كلام العرب عادة"[1]، كما يؤكّد الراجحي أنّ نحو سيبويه "مبني في أغلبه على التعليل والحوار الذي يجري فيها دائما بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ في الأغلب الأعمّ بالسؤال عن العلل"[2]، فنميّز بين عِلل نقلها عن شيوخه ، وعِلل من اجتهاده في حين قسّم العبيدي هذه العلل إلى أصناف مع التمثيل لها : العلل الاستعمالية (الثقة والخفة كثرة الاستعمال، الاستغناء) – العلل التحويلية (التمكن ،الأصل ،العوض ،القوة)– العلل القياسية (المجاورة الاستئناس ، التوهم)– العلل الدلالية (أمن اللبس، الفرق ، علم المخاطب)[3].

كلّ هذا يدلّ على اهتمام سيبويه بالعلّة النحوية واستفادته منها في تثبيت الأحكام أو بشرحها وتفسيرها.

الفرع الثاني:العلاقات التركيبية والاستبدالية :

نحو سيبويه قائم على العلاقات التركيبية والعلاقات الاستبدالية ، وهي كما عرّفها دي سوسير جوهر انتظامية اللغة، فلم يكن هذا الاتجاه غائبا عن سيبويه بل ربطه بالاستقامة والإحالة والجواز والامتناع.

إنّ كتاب سيبويه دراسة في التراكيب وما يطرأ عليها من تغيير ، وما يستقيم منها ، وما يحيل فهو يحدّد في البداية أقلّ قدر تتحقّق به الفائدة ، يقول: « هذا باب المسند والمسند اليه ، وهما ممالا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ ، والمبني عليه ، وهو قولك: (عبد الله أخوك)، (هذا أخوك) ، و مثل ذلك (يذهب عبد الله)، فلا بدّ للفعل من اسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء»[4]، فحتى يكون الكلام مفيدا تامّا يجب أن يتوافر على المسند والمسند إليه ،"لم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى

[1] حسن الملخ ، **نظرية التعليل** ، ص 181.

[2] عبده الراجحي ، **دروس في المذاهب النحوية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط2 (1988) ص 241.

[3] شعبان العبيدي ، **التعليل اللغوي في كتاب سيبويه** ،منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا ، ط1(1999) ص91. .

[4] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 1، ص 23.

على ما قبله ، فالمبتدأ مسند ، والمبني عليه مسند إليه"[1] ، فـ"المبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه"[2].

ومما يدور في فلك العلاقات التركيبية الترتيب الأصلي، وهو ضابط شكلي يقوم على موقعهما داخل التركيب ،كما نجده قد أشار إلى ضابط الأهمية ، يقول:« كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى»[3].

وكذلك يخضع التركيب إلى ضابط التعيين ؛ وهو كون الكلمة معرفة أو نكرة ، يقول في باب كان: «واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة ، فالذي تشغل به كان المعرفة ، لأنه حدّ الكلام لأنهما شيء واحد ، وليس بمنزلة قولك: (ضرب رجل زيدا) لأنهما شيئان مختلفان...فكرهوا أن يقربوا باب لبس»[4]، وكذلك في باب نعت المعرفة" إنما منع (أخاك) أن يكون صفة (للطويل)، أنّ (الأخ)إذا أضيف كان أخصّ ، لأنه مضاف إلى الخاص ، وإلى إضماره ، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به وإن لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به المعرفة "[5].

والأمر نفسه ينطبق على اسم الإشارة "وإنما منع (هذا)أن يكون صفة (للطويل)، و(الرجل) أنّ المخبر أراد أن يقرِّب به شيئا ، ويشير إليه لتعرِفه بقلبك وعينك دون سائر الأشياء ،... فصار ما اجتمع فيه شيئان أخصّ "[6]؛ فلا يوصف الاسم أو الوصف باسم الإشارة ، فموقعه في الجملة أن يتقدّم في ترتيبها ، وفي الجملة الفعلية يتقدّم الفاعل على المفعول به "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدّم أو أخّر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم ... وضرب عمرا زيد"[7].

وقد أشار سيبويه إلى ظاهرة قلب المعاني الوظيفية للمفردات"وأمّا قوله: (أدخل فوه الحجر) فهذا جرى على سعة الكلام ، [والجيّد (أدخل فاه الحجر)]، كما قال: (أدخلت في رأسي

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 78.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 126.
[3] المصدر نفسه ، ج 1، ص 34.
[4] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 48/47 .
[5] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص7.
[6] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص7.
[7] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 81/80.

القلنسوة) [والجيّد(أدخلت في القلنسوة رأسي)]"[1]؛ فالحجر هو الذي يدخل في الفم ، وليس العكس ، وكذلك الحال مع الرأس هو الذي يدخل في القلنسوة .

ومن قواعد التركيب المتعلّقة بباب الاستقامة والإحالة ، قوله في تركيب التعجّب: «ولا يجوز أن تقدّم (عبد الله) وتؤخر(ما) ، ولا تزيل شيئا عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يحسن ، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا»"[2]، "ولو قلت (سوف زيدا أضرب) لم يحسن ، أو (قد زيدا لقيت) ليس يحسن"[3]، ومنه"ألا ترى أنك لا تقول: (جئتك كي زيد يقول ذلك)"[4]، وبهذا لا تكون أحكام الصحّة والخطأ والحسن والقبح للألفاظ المفردة البعيدة عن السياق اللغوي ، فيمكن دراسة العلاقات التركيبية من خلال قرائن: التضام، والرتبة، والربط، وهي التي سمّاها تمام حسّان (القرائن العلائقية) إلى جانب العلامة الإعرابية ، ثم إنّ العلاقات التركيبية تقوم على مبدأين أساسيين : الاختصاص والافتقار[5].

وأشار سيبويه إلى العلاقات الاستبدالية بعدّة ألفاظ دالة كقوله (بدل)، (في موضع) (عوض) فالاستبدال يقع على الألفاظ بعد أن تدخل في التراكيب ،كما يقع في التراكيب نفسها كما نجد الاستبدال تارة يرتبط بالدلالة حتى إن الاستبدال يتمّ في الأصوات (الوحدات غير الدالة)؛ بمعنى آخر أنّ الاستبدال يمكنه أن يمسّ أيّ مستوى من مستويات اللغة .

"فقد امتحن سيبويه التراكيب النحوية وحلّل بنيتها ، فتبيّن له أنّ مكونات نحوية معيّنة تقوم بوظائف متشابهة في السياق الواحد ، وتخضع للعلاقات النحوية نفسها على الرغم من تباين أشكالها ، وهذا لا يتمّ إلا بالاستبدال الذي يظهر وظيفة كلّ وحدة لغوية ويحدّدها "[6].

وبما أنّ الاستبدال خصيصة عامة تشترك فيها كلّ اللغات لتحديد طبيعة الظواهر اللغوية، فلا شكّ أنّ فكرا واعيا متقدّما مثل فكر سيبويه لم يغفل هذا الاتجاه في تحليله، لانطلاقه من تصوّر

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 181.

[2] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 73.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 98.

[4] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 110.

[5] ينظر: حسين رفعت حسين ، **الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية** ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط1(2005) ص 12(بتصرّف).

[6] لطيف حاتم الزاملي ، **منهج الاستبدال النحوي في كتاب سيبويه دراسة وتحليل** ،مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية مج11، العدد2 ، (2012) ، ص 5.

لغوي قائم على أسس منهجية منضبطة ومدركة لقواعد النظام اللغوي ومناهج تحليله.

لقد اعتمد سيبويه في تبنيّه للعلاقات الرأسية على آليتين : الدلالة ، والعمل (الموضع) فيستبدل الشيء بالشيء لنفس الدلالة ، أو لمشابهة في العمل ، في حين نجد الزاملي قد حدّد مبدأين أساسيين يقوم عليهما منهج الاستبدال عنده هما : الصنف ، والوظيفة ؛ الأول من خلال تقسيم الكلم إلى أصناف، وهو تصنيف يقترب من منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة عند المحدثين ، فسيبويه يصنّف أضربا من الكلم تصنيفا واحدا ؛ أي ينسبها إلى باب واحد أو معنى واحد وفقا لخطته في الاستبدال[1] ؛ بمعنى أنّ تقسيم الكلم إلى: (اسم ، وفعل ، وحرف) ، هو تقسيم هامّ يمكن أن يُستفاد منه في المنهج الاستبدالي؛ فقد يُستبدَل الاسم بالفعل ، والفعل بالاسم تارة، ويمتنع الاستبدال تارة أخرى، في حين يرتبط استبدال الحروف بالاختصاص تارة بالاسمية أو الفعلية ؛ فالحرف ليس له معنى بل معناه في غيره.

أمّا المبدأ الثاني فهو (الوظيفة)، أين تتحدد وظيفة عنصرٍ في الكلام بموضعه الذي يشغله وكذلك علاقته بالأجزاء الأخرى من التركيب ، وتتوزع الأصناف الشكلية (الاسم ، والفعل والحرف)هذه الوظائف ، والوسيلة المتّبعة في إظهار وظيفة كلّ صنف عند سيبويه هي نظرية العمل النحوي ؛ لأنّ كلّ وظيفة يتنازعها العامل والمعمول، وقد امتحن سيبويه الوحدات اللغوية التي تنتمي إلى الصنف نفسه لتقوم بالوظيفة نفسها والعلاقة نفسها[2].

وكأنّ الباحث لا يرى في المبدأ الأول كفاية للمنهج الاستبدالي فيدعمها بالمبدأ الثاني فالتقسيم الثلاثي ، وإن كان يشوبه بعض النقص لاسيّما اختلاف النحاة في تصنيف بعض الكلم وتأرجحها بين الاسمية والفعلية حتى إنه لا يمثّل أنواع الكلم تمثيلا واقعيا ، إلا أنّ معرفة (الوظيفة أو الموضع) معرفة دقيقة هي التي تسمح بجواز الاستبدال أو امتناعه.

وتجدر الإشارة إلى أن (الموضع) أو (الوظيفة) ترتبط ارتباطا وثيقا بالمستوى الأفقي (العلاقات التركيبية) حسب ما جاءت به اللسانيات الحديثة ، لكن من خلال تحديد الباحث لهذين المبدأين نجده يجعل المحور التركيبي متضمّنا داخل المحور الاستبدالي ، فلا وجود لمنهج الاستبدال دون معرفة الوظائف أو المواضع ، أو هو جزء جوهري وأساسي للاستبدال .

---

[1] المرجع السابق ، ص 6.

[2] المرجع نفسه ، ص 7.

إنّ تطبيقات الاستبدال –كما ذكرنا سابقا– واضحة في كتاب سيبويه، وتشمل جميع مستويات اللغة صوتا، وصرفا ،ونحوا ، ودلالة غير أنّ القاعدة العامة التي يضعها سيبويه أنّ الاستبدال لا يجري إلا وفق ما نطقت به العرب ونُقِل عنها نقلا صحيحا ؛ بمعنى أنّ الاستبدال يجري وفق استعمال المتكلمين وفصاحتهم ، فسيبويه يعتدّ بهذا المبدأ أيّما اعتداد.

ويمكن أن نوضّح مسائل الاستبدال والقضايا المتعلقة به وفق المخطط التالي:

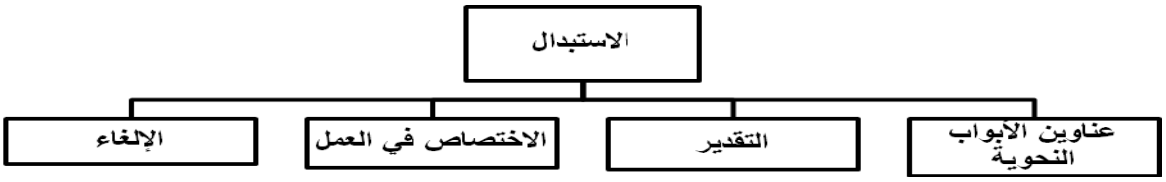

1.الاستبدال من حيث الدلالة : وتُعتبَر الدلالة أساسا في تمييزه ، فالدلالة قد يُقصَد بها الجانب المعجمي (الاشتقاق) أو من خلال السياق والموضع ، مثال ذلك قول سيبويه في "هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما": «فأمّا ما يرتفع بينهما، فقولك :(إن تأتني تسألُني أعطيك) و(إن تأتني تمشي أمشي معك) ، وذلك لأنك أردت أن تقول:(إن تأتني سائلا يكن ذلك) و(إن تأتني ماشيا فعلت)»[1]، فيمكن استبدال الفعل المضارع بمشتقاته (اسم الفاعل) ، وهنا تظهر أهمية الاستبدال في معرفة المعنى الوظيفي (الحالية) ، فـ(تسألني) و(سائلا) ينتميان إلى جذر لغوي واحد.

يقول سيبويه في موضع آخر "هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل": «وذلك قولك : أزيدا أنت ضاربه ،و أزيدا أنت ضارب له، وأعمرو أنت مكرم أخاه ، و أزيدا أنت نازل عليه...في حال مسألتك»[2]، فيرتبط الاستبدال بالعمل ، وهنا (اسم الفاعل) يعمل عمل (الفعل) مقدّما أو مؤخرا ، ومنه قوله في "بات باب متصرف رويد":« تقول: (رويد زيدا) ،وإنما تريد: اروِد زيدا ،... وسمعنا من العرب من يقول: (والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر)، يريد: اروِد الشعر ، كقول قائل: لو

[1] سيبويه ، **الكتاب** ، ج3 ، ص 85.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 109/108.

أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر فقد تبين لك أن رويد في موضع الفعل»[1]، فهنا يُستبدَل اسم فعل الأمر بالفعل .

وهناك استبدال آخر لا تعود فيه الوحدات اللغوية إلى جذر معجمي واحد ، وإنما تلمح علاقات دلالية بينها وتُستشَفّ من خلال السياق ، يقول سيبويه: «ومن النعت أيضا : مررت برجل أيّما رجل فـ(أيّما) نعت (للرجل)في كماله وبذّه لغيره ، كأنه قال: مررت برجل كامل »[2] فـ(أيّما) تتضمن دلالة وصف المشتق (النعت)؛ أي (كامل) ، وقال أيضا:« ومنه: (مررت برجل صدق) منسوب إلى الصلاح كأنك قلت: مررت برجل صالح ، وكذلك: (مررت برجل سوء) كأنك قلت:مررت برجل فاسد، لأنّ الصدق صلاح، والسوء فساد ، وليس الصدق ها هنا بصدق اللسان ، لو كان كذلك لم يجز لك: (هذا ثوب صدق ، وحمار صدق)، وكذلك السوء ليس في معنى سوءته »[3]، في تأويل الجامد بالمشتق ودلالته على معناه .

كما نجد في كتاب سيبويه نمطا آخر من الاستبدال ليس بين وحداته دلالة لا اشتقاقية، ولا سياقية ، وإنما دلالة وظيفية متعلّقة بجانب النظام النحوي دون الجانب الدلالي، يقول سيبويه: «وقد يبتدأ فيحمل على مثل ما يحمل عليه، وليس قبله منصوب ،وهو عربيّ جيّد ، وذلك قولك : (لقيت زيدا وعمرو كلمته)، كأنك قلت: لقيت زيدا وعمرو أفضل منه، فهذا لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لم تذكر فعلا»[4]، فسيبويه هنا يتيح إمكانية استبدال الفعل بصيغة التفضيل لإثبات المعنى النحوي، وهو ارتفاع الاسم على الابتداء لا انتصابه بفعل مقدّر في باب الاشتغال ،وفي موضع آخر يقول سيبويه :« تقول: (رأيت متاعك بعضه فوق بعض)، إذا جعلت (فوقا) في موضع الاسم المبني على المبتدأ ، وجعلت الأول مبتدأ ، كأنك قلت:(رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض) فـ(فوق) في موضع (أحسن)»[5] ،فتمتنع دلالة الظرفية (مفعول فيه) ،و تثبت دلالة (البعضية) ، ومن الأمثلة أيضا :"وتقول: أيّ في الدار رأيت أفضل، وذاك لأنك جعلت (في الدار) صلة فتتمّ المضاف

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 243.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 422.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 430.
[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 90.
[5] المصدر نفسه ، ج1، ص 155.

إليه ؛ أي اسما، ثم ذكرت (رأيت) فكأنك قلت: أيّ القوم رأيت أفضل،ولم تجعل (في الدار) هاهنا موضعا للرؤية"[1]؛ فـ(في الدار)لا يتعلّق بالفعل (رأيت)، وإنما باسم موصول (أي) .

2.الاستبدال من حيث الإفراد والتركيب : ونجد فيه الأنماط التالية: استبدال مفرد بمفرد استبدال تركيب بمفرد ، استبدال مفرد بتركيب ، استبدال تركيب بتركيب ، من ذلك ما أشار إليه سيبويه في النداء، يقول: « ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : (يا عبد الله) والنداء كلّه ...حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل ،كأنه قال : يا أريد عبد الله، فحذف (أريد) ، وصارت (يا) بدلا منها، لأنك إذا قلت: (يا فلان) عُلِم أنك تريده»، ومنه قول العرب: (يا إياك) ، إنما قلت: يا إياك أعني، ولكنّهم حذفوا الفعل ، و صار (يا)،و (أيا) ، و(أيّ) بدلا من اللفظ بالفعل[2]، ومنه أيضا"وإذا قلت: (أخشى أن تفعل)، فكأنك قلت: (أخشى فعلك)، أفلا ترى أنّ(أن تفعل) بمنزله الفعل"، ومنه استبدال الاسم الموصول وصلته :" كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد ، فإذا قلت: (هو الذي فعل) ، فكأنك قلت: (هو الفاعل)"[3]، ومثله قوله: "(ما منعنا أن تأتينا) ، وأراد: من إتياننا"[4]،" وذلك قولك: (هذا الضارب زيد)، فصار في معنى:(هذا الذي ضرب زيدا)"[5]، ومنه أيضا جملة الصفة (نعت)" ونقول: "(كلّ رجل يأتيك فاضرب) نصب لأن يأتيك ها هنا صفة فكأنك قلت: (كل رجل صالح اضرب)"[6]، ومنه جملة الخبر"وذلك قولك: (لقيت القوم حتى عبد الله لقيته) جعلت (عبد الله) مبتدأ وجعلت (لقيته) مبنيا عليه كما جاء في الابتداء ،كأنك قلت: لقيت القوم حتى زيد ملقي" ، ومثله في الجملة المنسوخة "، يقول: (إنّ عبد الله ليفعل)، فيوافق قولك :(لفاعل) "[7] ومن هذا الاستبدال "هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، وذلك قولك: (عجبت من ضربٍ زيدا)، [فمعناه أنه يضرب زيدا]"، وقال: "كأن قولك: (حمدا) في موضع (أحمد الله) ...وإنما أختزل الفعل ههنا، لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ الفعل" ، ومنه "

---

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 405.

[2] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 291.

[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 6.

[4] المصدر نفسه ، ج 3، ص 155. ينظر أيضا:ج 1- 213. ج2-329. ج3-153.

[5] ينظر: المصدر نفسه ، ج 1، ص 182/181.

[6] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 136.

[7] المصدر نفسه، ج 1، ص 97 ، وأيضا: ج 1 ، ص 14.

فيصير (حذرك) في موضع (احذر) ، و(تحذيري) في (حذّرني)، فالمصدر أبدا في موضع فعله "[1] ومنه قوله :" كأنه إذا قال : (هنيئا له الظفر) فقد قال: (ليهنئ له الظفر)، وإذا قال:(ليهنئ له الظفر)، فقد قال: (هنيئا له الظفر)، فكلّ واحد منهما بدل من صاحبه "[2]، ومن استبدال التركيب بالتركيب حمل صيغة التعجب (أفعل) على الفعل "فإنما أجريته في الموضع مجرى الفعل في عمله وليس كالفعل"[3].

3.الاستبدال من حيث الصيغ : يدخل منهج الاستبدال عند سيبويه أيضا في مجال الصيغ (الجانب الصرفي المورفولوجي) ، يقول:« فمفعول مثل يُفعَل ، وفاعل مثل يَفعَل »[4]، وفي سياق الجزاء ،"وتقول: إن فعل فعلت ، فيكون في معنى إن يفعل أفعل ، فهي فعْل كما أنّ المضارع فعْل وقد وقعت موقعها في إن "[5]، فالماضي قد يُستبدَل بالمضارع في سياقات خاصة "الجزاء" ، يقول: «ولا يجوز فعلت في موضع أفعل إلا في مجازاة »[6].

4.الاستبدال الممتنع : بما أنّ المعيار هو كلام العرب ، فقد وضع سيبويه بابا" هذا باب منه استكرهه النحويون، وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب"، «وذلك قولك : (ويح له وتبّ ، وتبّا لك وويحا)، فجعلوا (التبّ) بمنزلة (الويح)، وجعلوا (ويح) بمنزلة (التبّ) فوضعوا كلّ واحد منهما على غير الموضع الذي وضعته العرب ، ولا بدّ لويح مع قبحها أن تحمل على تبّ،...فأما النحويون فيجعلونها بمنزلة (ويح) ولا تشبهها ، لأن (تبّا) تستغني عن(لك) ولا تستغني (ويح) عنها»[7].

ويقول في باب"الأسماء لا تجري مجرى المصادر":« ألا ترى أنك تقول : (هو الرجل علما وفقها) ، ولا تقول: (هو الرجل خيلا وإبلا)»[8]، ومنه: «ألا ترى أنك لو قلت: (مررت بهو

[1] المصدر السابق ، ج 1 ، ص 189. وأيضا: ج 1 ، ص 319-252-356.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 317.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص96.
[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 109.
[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 16.
[6] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 55.
[7] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 334.
[8] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 388.

الرجل)، لم يجز ولم يحسن ، ولو قلت: (مررت بهذا الرجل)، كان حسنا جميلا»[1] ، ويقول: « لو قلت: (ائتني ببارد) كان قبيحا، ولو قلت: (ائتني بتمر) كان حسنا ، ألا ترى كيف قبح أن يضع الصفة موضع الاسم»[2]، "وتقول:(لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى ، ...وتقول: (لا يسعني شيئا ويعجز عنك)، فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب به الفاء ، إلا أنّ الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء"[3]، ومنه أيضا:"وذاك أن(هل) ليس بمنزلة ألف الاستفهام لأنك إذا قلت: (هل تضرب زيدا؟) فلا يكون أن تدّعي أنّ الضرب واقع . وقد تقول: (أتضرب زيدا؟)، وأنت تدّعي أنّ الضرب واقع ، ومما يدلّل على أنّ ألف الاستفهام ليست بمنزلة(هل)، أنك تقول للرجل (أطربا) ، وأنت تعلم أنه قد طَرِب ، لتوبخه وتقرره، ولا تقول هذا بعد (هل)"[4]، "كما أنّ (ما) لم تقو قوة (ليس) ، ولم تقع في كلّ مواضعها"[5]، ويمتنع الاستبدال في الصيغ الفعلية فلا يقع الأمر منها موقع المضارع ، ولا الماضي موقع المضارع في سياق واحد ،"والوقف قولهم: (اضرب) في الأمر لم يحركوها، لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة"[6]، وفي حروف النداء للاستغاثة والتعجب "لا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه"[7].

5. الاستبدال على غير تمثيل: ومنه ما أورده على لسان الخليل في باب التعجّب، "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكنه"، يقول: « وذلك قولك : (ما أحسن عبد الله)، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: (شيء أحسن عبد الله)، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يتكلّم به »[8]، ومنه قوله: « وأما (عدا ، وخلا) فلا يكونان صفة ...وذلك قولك: (ما أتاني أحد خلا زيدا) ، و(أتاني القوم عدا عمرا) ، كأنك قلت: (جاوز بعضهم زيدا) ، إلا أنّ

[1] المصدر السابق ، ج2، ص 88

[2] المصدر نفسه ،ج1، ص 270.

[3] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 43/42.

[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 176/175. ينظر أيضا: عبد القادر حسيين ، **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، ص 90.

[5] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص122/ 123.

[6] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص17.

[7] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص218.

[8] المصدر نفسه ،ج 1 ، ص 72.

(خلا ، وعدا) فيهما معنى الاستثناء ، ولكن ذكرت (جاوز) لأمثّل لك به ، وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع»[1].

وفي "باب ما جرى منه على الأمر والتحذير"، يقول: « وذلك قولك إذا كنت تحذّر: (إيّاك) كأنك قلت: (إيّاك نح ، وإيّاك باعد ، وإيّاك اتّق) ، وما أشبه ذا ، ومن ذلك [أن تقول]: (نفسك يا فلان)؛أي اتق نفسك، إلا أنّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت ، ولكن ذكرته لأمثّل لك ما لا يظهر إضماره»[2].

6.الاستبدال من حيث المعنى التقسيمي: وهو ما نجده عند أحمد نحلة إذ يتصل بالقسمة الثلاثية ، فهناك استبدال في إطار قسم (الاسم) تحقيقا لتحديد الأنواع التي تنتمي إلى هذا القسم فعدّ كلمات الإشارة، الضمائر كلها أسماء ، واستدلّ بما جاء في كتاب سيبويه(أخوك عبد الله معروفا هذا عبد الله معروفا ، هو زيد معروفا)[3].

في القسم الثاني (الفعل) تحقيقا لبيان:- أنّ الأفعال الناقصة القيمة التركيبية التي للأفعال التامة في سياقات محددة مع التنبيه إلى الفرق بينها يقول: «إن شئت قلت: (كان أخاك عبد الله) فقدّمت وأخّرت كما فعلت ذلك في (ضرب) لأنه فعل مثله»[4]، وتقول: «(من كان أخاك) و(من كان أخوك) كما تقول: (من ضرب أباك)، إذا جعلت (من) الفاعل، و(من ضرب أبوك) إذا جعلت (الأب) الفاعل وتقول: (ما كان أخاك إلا زيد) ،كقولك: (ما ضرب أخاك إلا زيد)»[5].

- أو لبيان أنّ ثمة أفعالا تقع في سياقات محدّدة ولا تقع في سياقات أخرى ، "وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: (اضربك ،ولا اقتلك ،و لا ضربتك) لما كان المخاطب فاعلا ،وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك ؛ لأنهم استغنوا بقولهم: (اقتل نفسك ، وأهلكت نفسك) عن الكاف ههنا،وعن (إياك)"[6].

---

[1] المصدر السابق ، ج2، ص 348.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 273.

[3] محمد أحمد نحلة ، **أفاق جديدة** ، ص 210 ، ينظر: **الكتاب** ، ج 2 ،ص 78-80.

[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 46/45 ، ينظر: محمد أحمد نحلة ، **أفاق جديدة** ، ص 218.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص50.

[6] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 366 . ينظر: محمد أحمد نحلة ، **أفاق جديدة** ، ص 21.

والقسم الثالث:(الحرف)- لبيان الاختلاف في التحليل النحوي، إذا وقعت (إن) موقع (إما) يقول سيبويه: « ألا ترى أنك تقول: (قد كان ذلك إمّا صلاحا ، وإمّا فسادا)،كأنك قلت: (قد كان ذلك صلاحا أو فسادا) ، ولو قلت: (قد كان ذلك إن صلاحا ، وإن فسادا)كان النصب على كان أخرى»[1].

- ولبيان أنّ حرفا ما يُستخدَم في سياق محدّد لا يستبدل به غيره ، وإن كان من نوعه ، يقول: « وقالوا: (يا للعجب ، و يا للماء) ....وكلّ هذا في معنى التعجب والاستغاثة ، ولم يلزم في هذا الباب إلا (يا) للتنبيه ...ولا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه نحو: أي ، وهيا ، وأيا لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجّب »[2].

إنّ أهمّ ما يميّز الاستبدال من حيث المعنى التقسيمي تقارض الأقسام، فيُستبدَل الفعل بالاسم ، ويُستبدَل الاسم بالحرف ، والحرف بالاسم ،كما يُستبدَل الحرف بالفعل[3].

7.استبدال العلامة الإعرابية: أشار أحمد نحلة إلى أنّ لاستبدال علامة إعرابية بأخرى أثر في تغيير التركيب واختلاف تحليله ، فالانتقال من الرفع إلى النصب يؤثّر في التوجيه النحوي ، ومن ثمّة دلالة التركيب ، يقول سيبويه: « وتقول: (هذا من أعرف منطلق) فتجعل أعرف صفة وتقول: (هذا من أعرف منطلقا)، تجعل (أعرف) صلة ، وقد يجوز (منطلق) على قولك: (هذا عبد الله منطلق)»[4].

ويقول في" هذا باب يختار فيه الرفع": « وذلك قولك : (له علمٌ علم الفقهاء) ، و(له رأيٌ رأي الأصلاء) ، وإنما كان الرفع في هذا الوجه؛ لأنّ هذه الخصال تذكرها في الرجل كالحلم والعقل والفضل ، ولم تُرِد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلّم ، ولا تفهّم ، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملتها ،كقولك: (له حسبٌ حسب الصالحين)، وإن شئت نصبت فقلت: (له علم علمَ الفقهاء)، كأنك مررت به في حال تعلّم وتفقّه»[5].

---

[1] المصدر السابق ، ج 1 ، ص 268.

[2] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص218/217 . ينظر: محمد أحمد نحلة ، **أفاق جديدة** ، ص 221/220.

[3] ينظر: محمد أحمد نحلة ، **أفاق جديدة** ، ص 222/221.

[4] المصدر نفسه ، ج 2، ص107 . ينظر: محمد أحمد نحلة ، **أفاق جديدة** ، ص 214.

[5] المصدر نفسه ، ج 1، ص361.

ويقول أيضا : « (أمّا العلمُ فعالم بالعلم ، أمّا العلمَ فعالم بالعلم) ، فالنصب على أنك لم تجعل العلم الثاني العلم الأول الذي لفظت به قبله، كأنك قلت : (أمّا العلم فعالم بالأشياء)، وأما الرفع فعلى أنه جعل العلم الآخر هو العلم الأول ، فصار كقولك : (أمّا العلم فأنا عالم به ، وأما العلم فما أعلمني به) فهذا رفع لأنّ المضمر هو (العلم) ، فصار كقولك : (أمّا العلم فحسن)»[1].

ويمكن حوصلة مفهوم العلاقات الاستبدالية عند سيبويه فيمايلي :

- الاستبدال صورة من صور العدول.
- الاستبدال ضرب من ضروب الاتساع في العربية حيث يرتبط بالإضمار .
- تنحصر غاية الاستبدال في حلّ مشكلات جزئية كثيرة تعرض لأجزاء التركيب .
- الاستبدال أساس للوصول إلى تحديد العناصر النحوية وبيانها وتوزيعها .
- ظاهرة التضمين يمكن أن تدخل في نطاق الاستبدال .
- الاستبدال آلية من آليات التأويل النحوي، ومظهر من مظاهر تفسير القاعدة (اللغة) وإعادة صياغة التركيب ، كما أنه يقترب كثيرا من ظاهرة التقدير.
- الاستبدال مرهون بالاستقامة والإحالة في الكلام.

وقفة: يمكننا القول بأنّ سيبويه كان على فطنة بالعلاقات التي تجمع المفردات سواء من حيث التركيب أو الاستبدال، انطلاقا من نظرية الإسناد التي مفادها أن يتوفّر عناصر معيّنة حتى يكون الكلام كلاما مع اشتراط الاختصاص والافتقار، إلى بيان صور العدول والاتساع من خلال ما توفّره اللغة من إمكانات استبدالية ، فبنى على ذلك كلّه أحكامه من صحّة وخطأ ، وحسن وقبح في إطار ما تكلّمت به العرب.

المطلب الثاني : المقاربة التوليدية التحويلية:

لعلّ أقرب نظرية لسانية حديثة من النحو العربي بصفه عامة هي النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي ، فهي كما وصفها عبده الراجحي أغلب عليه ؛لأنّ هناك أصولا مشتركة بين المنهجين أهمّها صدور النحو العربي – في معظمه- عن أساس عقلي[2]؛ فتشومسكي يؤكّد أنّ اللغة

[1] المصدر السابق ، ج 2 ، ص385.

[2] عبده الراجحي ، **النحو العربي والدرس الحديث** ، ص 143.

ملكة فطرية ، وهي وحدة من وحدات العقل، إذ يتخذ من المنهج الديكارتي أساسا له في فهم وتحليل الظاهرة اللغوية[1].

ومع العلم أنّ سيبويه لم يستخدم مصطلحا يكافئ مصطلح التحويل إلا أننا نجد أبوابا ليست قليلة يدرس فيها أبنية نحوية مختلفة تؤكّد أنه فهم ووصف العلاقات التحويلية في النحو العربي بوعي ودقة[2].

الفرع الأول:الممازجة بين المستوين النحوي و الدلالي:

وذلك في باب الاستقامة والإحالة من الكلام، نلاحظ أنّ سيبويه في تقسيمه هذا يفكّر ضمنيا في التعليق ألإسنادي الذي من شأنه أن يُنتج جملة أصولية ، وهذا يشير إلى قدرته على ربط الدلالة بالوظائف التركيبية ، فالمستقيم الحسن، واضح أنّ مصدر الصحّة فيه من ناحيتين التركيب والدلالة معا أما المستقيم الكذب ، فالجملة صحيحة من ناحية التركيب غير صحيحة من حيث الدلالة[3] ، "فسيبويه قد توصّل إلى توجيه التركيب توجيها دلاليا يعتمد المستوى اللفظي مع المعنى الذي يؤدّيه ، فهو يتّخذ انتظام البنى التركيبية أساسا لدراسة الإنجاز اللغوي ويؤدّي ذلك إلى تآلف عناصر النظام اللغوي في الإبانة عن المعنى "[4].

ويستخدم سيبويه التقديم والتأخير للمقابلة بين التركيب الواجب والتركيب الممتنع ، نحو قوله " لا يجوز أن تقول: (ما زيدا أنا الضارب) ، و (لا زيدا أنت الضارب) ، وإنما تقول : (الضارب زيدا)...ولو قلت: أخاك الذي رأيت زيد لم يجز، وأنت تريد: الذي رأيت أخاه زيد"، و" ليس لك أن تقول كأنّ أخوك عبد الله، تريد كأن عبد الله أخوك "[5].

---

[1] علي زوين ، **منهج البحث اللغوي** ، ص 43.

[2] محمد حسن عبد العزيز ، **كتاب سيبويه مادته ومنهجه** ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ط1(2011)، ص 248.

[3] ينظر: حليمة أحمد عمايرة ، **الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة** ، ص 212/211

[4] عبد الله عنبر ، **نظرية التوليد والتحويل بين القدرة الكامنة والأداء اللغوي** ، دراسات ، العلوم الإنسانية ، الأردن مج36 ، العدد2 ،(2009)، ص 417 .

[5] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 1، ص 130-132. وينظر :ج 2، ص131 – 134.

إذن الجمع بين المستوى الصوابي(الخطأ، الصواب) ، والمستوى البلاغي (حسن، قبيح) شبيه إلى حدّ ما بالسلامة النحوية والدلالية[1].

الفرع الثاني: الأصل والفرع (البنية العميقة والسطحية):

الأصل المطابقة ، ومن أمثلة مخالفة الأصل ما حكاه سيبويه من قول بعضهم (قال فلانة) أنه صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف[2]، ومن الأمثلة أيضا: أنه إذا اجتمع المعرفة والنكرة، فالمعرفة المبتدأ والنكرة الخبر ، وهو أصل الكلام[3].

إنّ مجرّد الوصف لا يكفي بل لا بدّ من التفسير، ولذلك يَعدّ البحث في مسألة الأصل والفرع شكلا من أشكال التفسير الذي تبنّته التوليدية في إطار البنية العميقة والبنية السطحية ، ولم يخْفَ على سيبويه اللجوء إلى مثل هذا التفسير، فجعل قضية الأصلية والفرعية أداتين من أدوات التحليل اللغوي يستند إليهما فيما يجوز ولا يجوز من المطرد والشاذ في كلام العرب، " وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحض عند حدّ وصف الظاهرة كما هي دون أن يجد لها تفسيرا ومن هذا التفسير البحث عن الأصل"[4].

"وتُظهر نظرية التوليد والتحويل اتفاقا لافتا ومنهج سيبويه في التحليل اللغوي ؛ فلم يكتف سيبويه بتصنيف العناصر اللغوية في مستواها السطحي بل عمد إلى البنية العميقة مُظهرا أثرها في تكوين الطاقة التعبيرية ، ويكتشف سيبويه عن الوجوه الدلالية التي تقع في سياق تنظيم تحكمه قواعد النحو في ضوء وحدة العلاقة بين اللغة والفكر ، فهو يتبنّى رصد المظاهر التحويلية تفسيرا للإمكانات النحوية المسؤولة عن الإنتاج النهائي لأنماط التراكيب. ونظر سيبويه إلى التراكيب على أنه منظومة تربطها علاقة تنتمي إلى أصل واحد هو ائتلاف التركيب ومعناه الدلالي"[5] .

إذن هناك أصل وخلاف الأصل (الفرع) ، وكتاب سيبويه مليء بالإشارات إلى مثل هذا ولعلّ أوّل ما يلفتنا في ذلك حديثه عن الضرورة الشعرية؛ إذ هي مظهر جليّ واضح لمخالفة

---

[1] دلخوش جار الله حسين ، **البحث الدلالي في كتاب سيبويه** ، دار دجلة ، عمان ، الأردن ، ط(2007)، ص 38.

[2] ينظر: المصدر السابق ، ج 2 ، ص 38.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 328.

[4] عبده الراجحي ، **النحو العربي والدرس الحديث** ، ص 144.

[5] عبد الله عنبر ، **نظرية التوليد والتحويل بين القدرة الكامنة والأداء اللغوي** ، ص 417.

الأصل ، إذ يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره ، فلا يجيز سيبويه أن يفصل بين كم الجبرية وما تضاف إليه إلا في الشعر ضرورة ممثلا بقول الشاعر:[1]

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى ❖ وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَه

ومن أمثلة الأصل والفرع ؛ عندما يقول سيبويه: (فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه)[2] ؛ فهذا يعني أنه قد حدّد الأصل والفرع ، فالمبتدأ يجب أن يكون في البداية ثم يليه الخبر.

إنّ سيبويه بناءً على مقولة الأصل لا يجيز الابتداء بالنكرة ؛ لأنه لا فائدة من الإخبار عن النكرة إلا أنه يورد استعمال العرب لها ،"وقد يجوز في الشعر ، وفي ضعف من الكلام "[3]، وهو خلاف الأصل من ذلك قول الشاعر:

فَإِنَكَ لا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ ❖ أَضَبِّيٌ كَانَ أُمَّكَ أَوْ حِمَارُ

وفي "التقديم والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك باب الفاعل والمفعول ، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾[الإخلاص4] ، وأهل الجفاء من العرب يقولون : ولم يكن كفوا له أحد كأنهم أخرّوها حيث كانت غير مستقرة[4] ، وفي (كاد) يقول سيبويه:« أما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن وكذلك كرب»[5]، وقال في موضع آخر:« وكدت أن أفعل لا يجوز إلا في الشعر»[6] كأنّ سيبويه يشير إلى أن الأصل عدم الاقتران ، و قد أورد مثلا على مخالفة هذا الأصل قول الشاعر :(قد كاد من طول البلى أن يضمحا)، معللا ذلك بأنّ تشبيه بعسى في معنى المقاربة [7]، بالمقابل تأتي عسى مرفوقة بأن "وتقول:(عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا ،عسى أن يفعلا)، وعسى محمولة عليها (أن) كما تقول:(دنا أن يفعلوا) ، وكما قالوا:(اخلولقت السماء أن تمطر)، وكل ذلك تكلم به عامة العرب"، وقال:« واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك ، استغنوا بأن تفعل عن ذلك كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن

[1] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 2 ، ص 167.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 126
[3] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص48.
[4] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 56.
[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 159.
[6] المصدر نفسه ، ج3، ص12.
[7] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 160.

يقولوا: عسيا ، وعسوا ، وبِلو أنه ذاهب عن لو ذهابه... لأنّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء»[1]، ويورد قول الشاعر للدلالة على الانحراف عن الأصل:[2]

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فِيهِ ❖ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

وتدخل قضية الأصل والفرع في العمل ، يقول سيبويه في ما: "كما أنّ ما كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدّم الخبر رجعت إلى القياس ،وصارت اللغات فيها كلغة تميم"[3]، فما بالنسبة لتميم لا تعمل "فيجرونها مجرى أما وهل ؛ أي لا يعملونها في شيء وهو القياس ،لأنه ليس بفعل وليس ما كليس"[4]، أما أهل الحجاز فيعملونها ، إذن فحسب سيبويه الأصل عدم إعمال (ما) ، ومنه قول الشاعر: [5]

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَهُ نِعْمَتَهُمْ ❖ إِذْ هُمْ قُرَيْشُ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وفي استعمال إنّ وأخواتها خلاف الأصل ، مجيء النكرة اسما لإنّ ، كقول الشاعر:[6]

وَإِنَّ شِفَاءً عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ ❖ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

معلّلا قبوله لمثل هذا الاستعمال بأنه قد اجتمع نكرة ونكرة ، "فهذا أحسن لأنهما نكرة"[7]، وفي النداء ، قال:" واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه الألف واللام البتة إلا أنهم قد قالوا : (يالله اغفر لنا) ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم ،فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف"[8]، ومن أمثلة خلاف الأصل قول الشاعر:[9] **مِنْ أَجْلِكِ يَالتي تَيَّمَتِ قَلْبِي ❖ وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي**

وفي باب الترخيم يقول سيبويه: "واعلم أنّ الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين ، وكما حذفوا الياء

---

[1] المصدر السابق ، ج 3، ص 158.
[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج3، ص 159. ينظر أيضا :ج 1 ، ص51.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص122.
[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 57.
[5] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 60.
[6] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 142.
[7] المصدر نفسه ، ج3، ص 143.
[8] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 195.
[9] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 197.

من قومي ونحوه في النداء"[1]؛ فبعد أن وضح الأصل ترخيم المنادى وضع سيبويه بابا"هذا باب مارخمّت الشعراء في غير النداء اضطرارا"[2]، أورد فيه أمثلة هي بمثابة فروع على الأصل، فيمتنع الترخيم في المضاف إليه ، والوصف ، والمستغاث به ، والمندوب ، والاسم المنون في النداء ...وغيره[3].

والأصل عدم جواز الفصل بين الجار والمجرور، "لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في شعر"[4]، وعلّل ذلك بقوله:" لأنّ المجرور داخل في الجار، فصار كأنهما كلمة واحدة"[5]، وتخرج (مِن) عن أصلها لتدلّ على القسم، يقول: "واعلم أنّ من العرب من يقول: (مِن ربي لأفعلن ذلك ومن ربي إنك لأشر) ، يجعلها بهذا الموضع بمنزلة الواو ، والباء في قوله :(والله لأفعلن)"[6]، ومنه "لا يجوز أن يضمر الجار"، هذا الأصل لكن العرب استعملت (ربّ) مضمرة أو على خلاف الأصل ، وقد أجازه سيبويه مع ضعفه مثال ذلك قول الشاعر :[7]

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ❖ .....

والأصل عدم جواز العطف على الضمير المجرور، فمما يقبح قولك : (مررت بك وزيد) ، ولم يجز (مررت بك أنت وزيد)[8] ، ومع ذلك أورد سيبويه مثلا مخالفا لهذا الأصل :

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا ❖ فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

ومثله العطف على ضمير الرفع المتصل "واعلم أنه قبيح أن تقول : (ذهبت وعبد الله) و(ذهب وعبد الله)، و(ذهبت وأنا) لأنّ أنا بمنزله المظهر، ألا ترى أنّ المظهر لا يشركه إلا أن يجيء في الشعر"[9]، لكنه يورد قول الراعي، وهو مخالف للأصل:

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالجِيَادُ عَشِيَّةً ❖ دَعَو يَالَكَلْبٍ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ

---

[1] المصدر السابق ، ج2، ص 239-247.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 269.
[3] المصدر نفسه ج 2 ، ص 240/239. ينظر أيضا:ج 2 ، ص 247/246.
[4] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 111.
[5] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 164.
[6] المصدر نفسه ،ج 3، ص 499.
[7] المصدر نفسه ، ج 1، ص 263.
[8] المصدر نفسه ، ج 2، ص 381-383.
[9] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 380.

والأصل عدم إضمار الجازم ، "...فمن ثمّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمر الجار"، والفرع إضماره كقول الشاعر : **مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ ❖ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ**

أي لتفد[1].

وفي المدح والذم " نعم وبئس وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح ، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى"[2].

وقفة: ما يمكن ملاحظته في هذا الجانب من البحث بعد إيراد عيّنة من الأمثلة أنّ نحو سيبويه قائم على الأصل والفرع اللذين بدورهما ينتميان إلى قاعدة كبرى هي قاعدة الاستعمال(هكذا قالت العرب) ، وقيدته بالجواز والمنع ، وهذا الاستعمال محكوم بنية المتكلم على أنّ الضرورة الشعرية كانت أجلى مظاهر هذه القضية (الأصل والفرع)، وهكذا يبرّر للأصل والفرع بالأمثلة والشواهد المستعملة لا المصنوعة.

الفرع الثالث: قواعد التحويل :

ومن أهمّ هذه القواعد : الزيادة ، الحذف ، الترتيب ؛ ففي كتاب سيبويه أمثلة عديدة للتحويل على الرغم من أنّ سيبويه لم يستخدم مصطلحا يكافئ تماما لمصطلح (التحويل) ، ومع ذلك نجد أبوابا ليست قليلة يدرس فيها أبنية نحوية مختلفة تؤكّد أنّه فهِم ووصَف العلاقات التحويلية في النحو العربي بوعيّ ودقّة[3].

والتحويل كما يراه عبد الرحمان الحاج صالح في العربية تحويلان " التحويل الذي يبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب)، وهو الأهمّ ، وتحويل تفسّر به الشواذ عن القياس، وهو السلسلة من التحويلات التي يتوصّل لها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة التي هي عليه"[4]، وتبنّى أمين الخولي في تحديد القواعد التحويلية وجهة النظر القائلة: "بأنّ أيّة قواعد تعطي لكلّ جملة في اللغة تركيبا باطنيا وتركيبا ظاهريا ، وتربط بين التركيبين بنظام خاص يمكن أن تكون قواعد تحويلية ولو لم تصف نفسها بهذا الوصف"[5].

---

[1] المصدر السابق ، ج 3 ، ص 9/8.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 179.

[3] محمد حسن عبد العزيز ، **كتاب سيبويه مادته ومنهجه** ، ص 246-248.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح ، **النحو العربي والبنوية** ، ص 218.

[5] محمد علي الخولي ، **قواعد تحويلية للغة العربية** ، دار الفلاح للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط(1999) ، ص 6.

إنّ وصف العلاقة بين التركيب الباطن والظاهري سمّي تحويلا أو قانونا تحويليا، تصنّف هذه القوانين إلى اختيارية وأخرى إجبارية ، وهي تمثّل في النحو العربي حالات الجواز والوجوب وتشمل القواعد التحويلية :[1]الحذف، التعويض ، التمدد ، التقلص ، الإضافة ، التبادل.

ويذكر حماسة عبد اللطيف أنّ التحويل في أبسط تعريفاته هو "تحويل جملة إلى أخرى أو تركيب إلى آخر، والجملة المحوّل عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل ، والقواعد التحويلية هي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة أو تنقلها من موقع إلى موقع أو تحوّلها إلى عناصر أخرى مختلفة أو تضيف إليها عناصر جديدة ، وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة المجردة الافتراضية التي تحتوي على معنى الجملة الأساسية إلى البنية السطحية الملموسة التي تجسّد بناء الجملة وصيغتها النهائية"[2].

"وإذا كان التحويل في الفكر النحوي التشومسكي قد قام على أساس أنّ هناك لكلّ جملة ينطق بها المتكلم بنيتين إحداهما عميقة وأخرى سطحية، و كان لا بدّ من (التحويل) بقواعده المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجرّدة إلى عالم التحقّق الصوتي ، فإنّ هذه الفكرة نفسها قد وجدت بشكل أو بآخر في الفكر النحوي العربي القديم"[3].

أولا:قاعدة التحويل بالحذف : من قواعد التحويل قاعدة الحذف ، وقد طبّقها سيبويه في كتابه تطبيقا واسعا ؛ إذ اعتمدها في إعطاء البعد التفسيري والدلالي للتركيب ، فلا يكاد يخلو منها باب من أبواب الكتاب ، من أمثلتها مايلي:[4]

المثال المستعمل	الأصل الافتراضي
هذا ولا زعمائك	هذا ولا أتوهّم زعماتك
ديار ميّة	أذكر ديار ميّة
كلاهما وتمرا	أعطني كليهما وتمرا
كلّ شيء ولا هذا	أنت كلّ شيء ولا ترتكب هذا

[1] ينظر: المرجع السابق ، ص 24/23.

[2] حماسة عبد اللطيف ، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي** ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط1(1990) ، ص 13.

[3] المرجع نفسه ، ص 21.

[4] ينظر: المرجع نفسه ، ص 24.

كلّ شيء ولا شتيمة حرّ	كلّ شيء ولا ترتكب شتيمة حرّ
كلاهما وتمرا	كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا
ديارُ ميّة	تلك ديار ميّة

وتجدر الإشارة إلى فكرة هامة ، وهي أنّ الجملة المحوّل عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحتة أو تجريدية خالصة لا يُتكلم بها بل قد تكون أيضا من الجمل التي يمكن استعمالها ولكن يُعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف وكثرة الاستعمال أو الاستحقاق"[1]، يقول: «واعلم أنه ليس كلّ حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع ، وتُظهر ما أظهروا ، وتُجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزله ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا فليس كلّ حرف يُحذف منه شيء ويثبت فيه نحو: (يك ، ويكن ،ولم أبل وأبال) ، [لم] يحملهم ذاك على أن يفعلوه وبمثله ، ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون في (مر أومُر)، أن يقولوا في (خذ أوخُذ) ، وفي (كل أوكُل)، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسّر»[2]، وهذا يؤكّد أنّ الحذف مبني على إدراك الاستعمال العربي وليس على مجرّد التقدير المتعسّف[3] .

إنّ ظاهرة الحذف في كتاب سيبويه تكشف عن مدى عنايته بمقاصد العرب في كلامها وبيان خصائص التراكيب ودلالاتها ، لذا سنحاول أن نعرض لبعض الأمثلة بناءً على التقسيم التالي: حذف الكلمة ، حذف الجملة .

1.**حذف الكلمة:** الكلمة قد تكون اسما أو فعلا أو حرفا ، الاسم والفعل تتعدّد معانيهما الوظيفة تبعا لتواردهما في السياق ، ولعلّ أكثر أبواب الحذف يخصّصها سيبويه للفعل، ويستشهد بقول الشاعر: **أَزْمَانَ قَوْمِي وَ الجَمَاعَةَ كَالذي ❖ مَنَعَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ**

كأنه قال: أزمان كان قومي[4]، ومنه أيضا: (إن خير فخير) ، على تقدير: إن وقع خير، واستدلّ بقول الشاعر:[5] **فَإِنْ تَكُ فِي أَمْوَالِنَا لاَ نَضِقْ بِهَا ❖ ذِرَاعًا وَ إِنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ**

---

[1] المرجع السابق ، ص 28/27 .

[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 1، ص 266/256.

[3] ينظر: عبده الراجحي ، **النحو العربي والدرس الحديث** ، ص 150.

[4] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 1 ، ص 305 . ينظر أيضا : ج 1 ، ص253-257-273.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 259.

ومنه أيضا:" باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء، وذلك قولك : (لولا عبد الله لكان كذا وكذا)...فكأنه قال:(لولا عبد الله كان بذلك المكان)"[1]، ومنه قوله تعالى:﴿**طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ**﴾[محمد21] ؛ أي: طاعة وقول معروف أمثل[2]، ومن الأمثلة أيضا حذف الخبر بعد واو المعية "ولو قلت: (أنت وشأنك) ، كنت كأنك قلت: أنت وشأنك مقرونان ، وكلّ امرئ وضيعته مقرنان[3].

وترتبط قاعدة الحذف بالاستقامة والحسن ،" وقد يحسن ويستقيم أن تقول: (عبد الله فاضربه) ، إذا كان مبنيا على مبتدأ مظهر أو مضمر ، فأمّا في المظهر فقولك: (هذا زيد فاضربه) وإن شئت لم تُظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته"[4]؛ أي: زيد فاضربه ، يقول سيبويه "هذا باب ما يحسن السكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقرا لها ، وليس هذا المضمر بنفس المظهر ، وذلك: (إن مالا ، وإن ولدا ، وإن عددا) ؛ أي: إن لهم مالا، فالذي أضمرت (لهم)[5]، و"كإضمارك إذا قلت : (لا رجل ، ولا بأس) ، وإن أظهرت فحسن ، ثم تقول (لك) لتبين المنفي عنه"[6]، و"إذا قلت: (عليك) ، فقد أضمرت فاعلا في النية ، وإنما الكاف للمخاطبة [7]، ومنه أيضا: "قولك: (صيد عليه يومان) ، وإنما المعنى: صيد عليه الوحش في يومين ولكنه اتسع واختصر"[8]، ففي هذا المثال تجمع قاعدتان : الحذف +الاتساع ، ومنه يظهر بأنّ الاتساع يدخل ضمن الحذف .

وبعد إذا الفجائية ،"تقول: (مررت به فإذا من يأتيه يعطيه) ، وإن شئت جزمت ، لأنّ الإضمار يحسن هاهنا ، ألا ترى أنك تقول: (مررت به فإذا أجمل الناس ، ومررت به فإذا أيما رجل)، فإذا أردت الإضمار فكأنك قلت: فإذا هو من يأته يعطه"[9]، "ومثل ذلك قولهم في جواب

---

[1] المصدر السابق ، ج 2، ص129.
[2] المصدر نفسه ، ج2، ص 136.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 300.
[4] المصدر نفسه ، ج 1، ص 138.
[5] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص141.ينظر أيضا:ج2 ، ص 345.
[6] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص280/279.
[7] المصدر نفسه ،ج1، ص 250.
[8] المصدر نفسه ،ج1 ، ص 211. ينظر أيضا:ج1 ، ص 230.
[9] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 76.

كيف أصبحت؟ فيقول: (صالح) وفي: من رأيت؟ فيقول: (زيد) ،كأنه قال: (أنا صالح ، ومن رأيت زيدا)"[1]، ومن الحذف أيضا قول الشاعر:

وَلَكِنَّ مَنْ لاَ يَلْقَ أَمْرًا يَنُوبُهُ ❖ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهُوَ أَعْزَلُ

(لكنه) بتقدير الهاء[2]، على حذف اسم (لكن) ، ومنه قول الشاعر :

فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ ❖ وَطُولُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

يريد (أصابوه)[3]، على حذف المفعول به ، وأمثلة الحذف كثيرة ، كحذف المضاف ، والمستثنى والخبر ، وحرف الجر ،...وغيره.

2.**حذف الجملة** : ومن أمثلة ذلك ، قوله تعالى:﴿**بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾ [البقرة 135]؛ أي بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا[4]، على حذف الفعل والفاعل ، وفي أسلوب الاشتغال "إن شئت قلت: (زيدا ضربته) ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسّره ،كأنك قلت: ضربت زيدا ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره"[5]، كما تحذف الجملة في باب التحذير والإغراء والاختصاص، كقولك:(نفسك يا فلان) ؛ أي:اتق نفسك، (أخاك أخاك) ؛ أي:الزم أخاك وقوله:(إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا ، أنا – أعني–محمد)[6].

وتحذف جملة جواب الشرط إذا علمت" فحذفوا هذا ، كما قالوا: (لو أنّ زيدا هنا) ، وإنما يريدون: كان كذا كذا...فكلّ ذلك حُذف تخفيفا واستغناءً بعلم المخاطب بما يعني"[7].

إنّ سيبويه يُرجع الحذف تارة إلى الاكتفاء بعلم المخاطب، أو تارة إلى التخفيف، وثالثة إلى الاستعمال الكثير الوارد على لسان العرب ، فحُسْن الحذف وقبحه مع ما ينوونه ، ومما يجدر الإشارة إليه أنّ سيبويه لم يكتف بحذف الكلمة أو الجملة فقط بل تحدّث عن حذف بعض أجزاء من الكلمة على سبيل المثال في النداء المرخّم.

---

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 418.ينظر أيضا:ج3 ، ص 47.

[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 73.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 88.

[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 257.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 81.

[6] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 256-273.

[7] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 346.

ثانيا:قاعدة الترتيب: سبق القول بأنّ نظام الجملة العربية قائم على قرينة الرتبة ، والرتبة إما أن تكون محفوظة أو غير محفوظة بحسب تمام حسان، أو موضعا محتملا وموضعا رئيسا كما ذكر صاحب نظرية الموضع في كتاب سيبويه ، والتقديم والتأخير في عناصر الجملة باب واسع في كتاب سيبويه يرجع إلى أغراض ومقاصد وصفها سيبويه على الإجمال بالعناية والاهتمام ، وتلقفها من كان بعده تفصيلا وشرحا ، وتعليلا ، يقول سيبويه: " إن شئت قلت: (كان أخاك عبد الله) فقدّمت وأخرّت ،كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب "[1]، " والحق أنّ العرب القدامى قد عنوا بهذه الظاهرة عناية بالغة وأخذوا يحكمون القوانين التي تنظمها وتأثيرها على تركيب الجملة من حيث الإعمال أو الإلغاء ، ومن حيث التغير الدلالي"[2]، وقد قدّم صاحب (التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه) جداول لشواهد القرآن والشعر جاءت مختصرة جامعة*، ويضرب سيبويه الأمثلة في ذلك ، فـ"العناية في التقديم والتأخير سواء مثله في ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد"[3]، وفي قوله: "(زيدا أظن أخاك ، وعمرا زعمت أباك "[4].

وتقترن قاعدة الترتيب بحال المخاطب من شكّ أو يقين ، فيترتب على ذلك إعمال العامل مقدّما أو مؤخّرا ،" فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيّته من شكّ أعمل الفعل قدّم أو أخّر كما قال : (زيدا رأيت ، ورأيت زيدا)"[5]، و"تقول: (كان عبد الله أخاك) ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت ، وإن شئت قلت: (كان أخاك عبد الله)، فقدّمت وأخرّت "[6]؛ ففي الجملة نوعان من التحويل : الأول بالزيادة (كان) سنذكره لاحقا ، والثاني التقديم والتأخير (تقديم خبر كان) ، ومثله تقديم معلّق خبر

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 45.

[2] عبده الراجحي ، **النحو العربي والدرس الحديث** ، ص 155.

* ينظر: أشرف السعيد السيد خضر ، **التقديم والتأخير في بناء الجملة العربية عند سيبويه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة** ، الصحوة للنشر والتوزيع ، مصر ، ط1(2009) ، ص 79-85.

[3] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1، ص 81 .

[4] المصدر نفسه ، ج 1، ص119.

[5] المصدر نفسه ، ج 1، ص120.

[6] المصدر نفسه ، ج 1، ص45. وينظر: ج 1 ،ص47.

إنّ"ويدلّك على ذلك أنك تقول: (إن فيها زيدا) ، فيصير بمنزلة : إن زيدا فيها لأن فيها لما صارت مستقرا لزيد يستغنى به السكوت وقع موقع الأسماء"[1].

وهكذا ارتبط التقديم والتأخير بفكرة عدم نقض المعنى "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقض"[2]،كما ارتبط بفكرة الأصل والفرع ، يقول في باب الحروف التي لا تقدّم فيها الأسماء الفعل: «...لأن لم يقع بعدها فعل، وإنما جاز هذا في (إن) لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه... »[3]، وارتبط أيضا بالقبح والحسن ، يقول سيبويه في تقديم المفعول به على الفاعل:« واعلم أنه قبيح أن تقول: (رأيت فيها إياك)...ولو جاز هذا لجاز (زيد إياك وإن فيها إياك) ولكنهم لما وجدوا إنك فيها، وضربه زيد، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا: (إن فيها إياك ، وضرب زيد إياك) استغنوا به عن إيّا»[4]؛ فسيبويه يحتكم إلى الاستعمال اللغوي للعرب في الحكم على التراكيب النحوية ؛ فنمط الجملة : (فعل + مفعول به) صحيح نحويا بل واجب من حيث الترتيب ؛ لأنّ العرب يستعملونه في لغتهم ويستغنون بالضمير المتصل المقدّم الواقع (مفعولا به) عن الضمير المنفصل المؤخّر الواقع (مفعولا به)عن الضمير المنفصل المؤخر الواقع (مفعولا به) ،وذلك إذا كان الفاعل اسما ظاهرا ، وبذلك تكون ملاحظة ما نطقت به العرب أساسا هاما في التقديم والتأخير بشرط عدم تناقض المعنى[5]، و(عدم نقض المعنى) من المبادئ التداولية التي سنشير إليها لاحقا في هذا البحث ؟

ومن الأمثلة أيضا أنه " لا يجوز أن تقول: (إن أخوك عبد الله) ،على حدّ قولك: (إن عبد الله أخوك) ، لأنها ليست بفعل ، وإنما جعلته بمنزلته ، فكما لم تنصرف إن كالفعل كذلك لم يجز فيها كلّ ما يجوز فيه ولم تقو قوته"[6]؛ أي امتناع نمط :(إن /كأن + خبرها + اسمها) ، ذلك أنه في ضوء النظرية التحويلية هو تحويل غير مباح يؤدي إلى توليد تركيب غير صحيح نحويا ، ومن ثمّ فهو مرفوض[7]، ومنه أيضا تقديم خبر ما الحجازية على اسمها ، يقول سيبويه: " فإذا قلت: (ما منطلق

[1] المصدر السابق ، ج 2 ، ص89/88.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 31.
[3] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص113/112.
[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص361.
[5] ينظر: أشرف السعيد السيد خضر ، **التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه** ، ص 152(بتصرّف).
[6] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 1، ص59.
[7] أشرف السعيد السيد خضر ، **التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه** ، ص 329.

عبد الله أو ما مسيء من أعتب) رفعت ولا يجوز أن يكون مقدّما مثله مؤخّرا"[1]، ومنه" ألا ترى أنه يقبح أن تقول: (أنك منطلق بلغني، أو عرفت...)"[2]؛ فالتركيبان غير صحيحين نحويا لأنّ (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر له موقعه الإعرابي المرتبط بالفعلين (بلغ) ، و(عرف)، والصحيح نحويا أن يقال: (بلغني أنك منطلق ، عرفت أنك منطلق)[3]، " ومما لا يكون إلا رفعا قولك: (أأخواك اللذان رأيت ؟) لأن رأيت صلة للذين وبه يتمّ اسما فكأنك قلت : أخواك صاحبانا؟ ولو كان شيء من هذا ينصب شيئا في الاستفهام لقلت في الخبر : زيدا الذي رأيت، فنصبت كما تقول: زيدا رأيت"[4]، فسيبويه يمنع تقديم معمول الصلة على اسم الموصول ذلك أنّ الصلة تأتي لتوضيح الاسم الموصول وتبيينه.

ويهتمّ سيبويه بقضية إعادة الترتيب حتى مع الضمائر ، فإنه لا يكتفي بذكر الجمل الأكثر استعمالا عند العرب، وهي: (عجبت من ضربي إياك ، ومن ضربك إياه) ، وذكر الجمل الأقل استعمالا: (عجبت من ضربيك ، ومن ضربكه)، بل يذكر جملا لا يستعملها ك: (عجبت من ضربكيني ، ومن ضربهيك) ليبين أنّ هناك أساسا لترتيب الضمائر المتصلة بالمصدر المعدى عند العرب ، ولا ينبغي الخروج عن هذا الترتيب حتى لا تنتج جملا غير صحيحة نحويا[5]، يقول سيبويه: « ولم تستحكم علامات الإضمار التي لا تقع إيا مواقعها كما استحكمت في الفعل ، لا يقال: (عجبت من ضربكني) ، إن بدأت به قبل المتكلم ولا(من ضربهيك)، إن بدأت بالبعيد قبل القريب، فلما قبح هذا عندهم ، ولم تستحكم هذه الحروف عندهم في هذا الموقع صارت (إيا) عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف»[6].

ويميّز سيبويه بين تقديم واجب(هذا معط زيد درهما)، وآخر ممتنع (هذا معطي درهما زيد) وثالث جائز (هذا معطٍ درهما زيد) ، يقول سيبويه: "وإن لم تنوّن لم يجز: (هذا معطي درهما زيد)

[1] المصدر السابق ، ج 1،ص60/59 .

[2] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 124.

[3] أشرف السعيد السيد خضر ، **التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه** ، ص 341.

[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 128.

[5] أشرف السعيد السيد خضر ، **التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه** ،ص 364/363.

[6] سيبويه ، **الكتاب** ، ج2 ، ص 358.

لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور، لأنه داخل في الاسم، فإذا نوّنت انفصل كانفصاله في الفعل"[1].

ويقول في باب آخر :" وكذلك: (ما أحسن عبد الله وزيد قد رأيناه) ، فإنما أجريته في الموضع مجرى الفعل في عمله ، وليس كالفعل ولم يجئ على أمثلته ولا على إضماره، ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرّفه، وإنما هو بمنزلة:(لدن غدوة ، وكم رجلا) ، فقد عملا عمل الفعل وليس بفعل ولا فاعل"[2]، وهكذا يمنع سيبويه الأنماط التالية في أسلوب التعجب:[3]

المتعجب منه + ما التعجبية +أفعل التعجب /ما التعجبية + المتعجب منه +أفعل التعجب / أفعل التعجب + ما التعجبية +المتعجب منه / أفعل التعجب + المتعجب منه + ما التعجبية .

مؤدّى كلام سيبويه أنّ التعجب من التعابير المسكوكة التي تلزم طريقة واحدة في الإفصاح وهو بهذا لا يسمح بالتقدم والتأخير لأيّ عنصر من عناصره[4].

وفي أسلوب القسم " ولو قلت : (ولله إذن أفعل) ، تريد أن تخبر أنك فاعل ، لم يجز كما لم يجز: (والله أذهب إذن) ، إذا أخبرت أنك فاعل، فقُبح هذا يدلّك على أنّ الكلام معتمد على اليمين[5]، وبذلك يمتنع حتى لا ينقض المعنى بين دلالة الاستقبال (إذن)، والتأكيد بالقسم على أنه الفاعل.

وهكذا يتبين أنّ امتناع التقديم متعلّق بغرض المتكلم وقصده، وهذا ما سنتكلم عليه في الجانب التداول من كتاب سيبويه خلال الصفحات الموالية من البحث.

وفي الجدول التالي تطبيقات لقاعدة التحويل بالتقديم والتأخير وجوبا ، أو جواز ، أو ممتنعا:

التركيب	التحويل	الجزء والصفحة
﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الاخلاص4]	جائز	56/1
... وقلما وصال على طول الصدود يدوم	جائز	115/3

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص175.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 96.

[3] أشرف السعيد السيد خضر ، **التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه** ، ص 381.

[4] ينظر: حماسة عبد اللطيف ، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، دار غريب ، القاهرة ، مصر ط(2001) ، ص 102. ينظر: أشرف السعيد السيد خضر **التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه** ، ص 382.

[5] سيبويه ، **الكتاب** ، ج3 ، ص 15.

... مادام فيهن فصيل حيا	ممتنع	56/1
... إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر	ممتنع	60/1
... وليس كلّ النوى تلقي المساكين	ممتنع	70/1
... من الرقش في أنيابها السم ناقع	جائز	89/2
... عاري العظام عليه الودع منظوم	جائز	90/2
إن لكم أصل البلاد وفرعها ...	جائز	92/2
فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله	جائز	133/2
الناس ألب علينا فيك ليس علينا إلا السيوف وأطراف القنا وزر	جائز	336/2
فمالي إلا الله لا رب غيره ومالي إلا الله غيرك ناصر	جائز	339/2
هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب	جائز	67/3
أثعلبة الفوارس أو رياحا عدلت بهم طهية والخشابا	جائز	183/3
الهلال الليلة / الليلة الهلال	جائز	418/1
هو لك الجماء الغفير	جائز	91/2
أتكلم بهذا و أنت ههنا قاعدا.	جائز	92/2
تميمي أنا ، منشوء من يشنؤك	جائز	127/2
كم درهما لك ؟ ، كم لك درهما؟	جائز	158/2
لك مئة بيضاء ؟ ، عليك راقود خلا	واجب	159/2
نعم الرجل عبد الله	جائز	176/2
ما مررت بأحد إلا زيدا خير منه	جائز	337/2

لقد ربط سيبويه قاعدة الترتيب وجوبه ، جوازه ، وامتناعه بما نطقت به العرب واستعملته استعمالا مطّردا ، وما هذه الأمثلة التي أوردناها في هذا الجزء من البحث إلا شاهد ودليل على ذلك ، مما يؤكّد أهمية قاعدة التقديم والتأخير كقاعدة تحويلية .

ثالثا: قاعدة التحويل بالزيادة: من منطلق كلّ زيادة في المعنى تقابلها زيادة في المعنى يحدّد سيبويه العلاقة بين الزيادة والغرض منها كالتوكيد ، أو إيضاح المعنى...وغيره ، وهي بذلك تختلف عن"

الزيادة عند التحويليين التي لا تدلّ على معنى في العمق ، وإنما تفيد وظيفة تركيبية ، وقد تعدّ لونا من ألوان الزخارف"[1]، والزيادة في كتاب سيبويه على أشكال ، إمّا كلمة، أو جملة ،أو شبه جملة وهناك زيادة حرف في المبنى ، كما أنّ هناك عناصر تحويل بالزيادة خاصة بالجملة الاسمية (كان وأخواتها) ،(إن وأخواتها) ، وأخرى خاصة بالجملة الفعلية ، والثالثة مشتركة بينهما ؛ فزيادة (كان وأخواتها) تضع الجملة الاسمية في إطار زمني محدّد" تقول كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى"[2]، وكذلك الحروف المشبهة بـ (ليس)[3]، ومنها لام الابتداء ، وإن وأخواتها[4]، وربّ ، أمّا الجملة الفعلية فنجد حروف النفي (لم ، لن) ، ولا الناهية ، ولام الأمر ، ونون التوكيد ، ولام القسم[5]، إضافة إلى مقيّدات الإسناد فهي كلّها زائدة (المفعول به ، المفعول المطلق ، المفعول لأجله) على أنّ هناك عناصر إجبارية وأخرى اختيارية[6] ومن العناصر المشتركة: حروف الاستفهام[7].

وهناك "باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويليها بعدها الأفعال"[8]، وبعض حروف النفي (لا ، ما) ، في "باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام ، والأمر ،والنهي"[9] وحروف العطف. إذن كلّ ما فاض على ما يحسن السكوت عليه ؛ أي عناصر الإسناد ، يعدّ من التحويل بالزيادة ، ومن أشكال الزيادة زيادة حروف الجر" ما أتاني من رجل في موضع ما أتاني رجل"[10]، وفي موضع آخر"هل من رجل ، فالكلام بمنزله اسم مرفوع مبتدأ "[11]، وزيادة الباء كثيرة نحو :" (بحسبك قول السوء) ،كأنك قلت: حسبك قول السوء "[12]، " وقد تكون باء الإضافة

---

[1] عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث** ، ص 152.

[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 45.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 57.

[4] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 131.

[5] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 104.

[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج 1، ص 37-39-41.

[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج 1، ص99/98.

[8] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص116.

[9] المصدر نفسه ، ج 1، ص 145..

[10] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 130. ينظر أيضا :ج 4، ص225.

[11] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 275.

[12] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 293.

بمنزلتها في التوكيد ، وذلك قولك: (ما زيد بمنطلق ولست بذاهب) ، أراد أن يكون مؤكدا حيث نفى الانطلاق والذهاب وكذلك: (كفى بالشيب) لو ألقي الباء استقام الكلام "[1]، وتزاد (ال) يقول سيبويه: " اعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب ، وذلك قولك: (هذا الحسن الوجه) ، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه لأنه مضاف إلى المعرفة لا يكون بها معرفة أبدا "[2]؛ أي: هذا حسن الوجه ،ومنه زيادة (لا) نحو قولك:" (لا رجل أفضل منك) كأنك قلت: زيد أفضل منك"[3]، ومنه أيضا زيادة ضمير الفصل " واعلم أنّ ما كان فصلا لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر ، وذلك قولك: (حسبت زيدا هو خيرا منك ، وكان عبد الله هو الظريف)"[4].

فلم يقف سيبويه عند حدود الصحة والفساد أو الحسن والقبح فقط بل تعدّى ذلك إلى بيان القيمة البلاغية للفصل ، فهو وإن كان يأتي زائدا لغوا في الكلام، فإنّ الإتيان به ينبئ عن غرض في نفس المتكلم[5].

ومن الزيادة أيضا زيادة (كان) بين ما التعجبية وفعل التعجب، نحو: (ما كان أحسن زيدا) "فتذكر كان لتدلّ أنه فيما مضى "[6] ؛ يمكن توضيح ذلك في المخطط التالي:

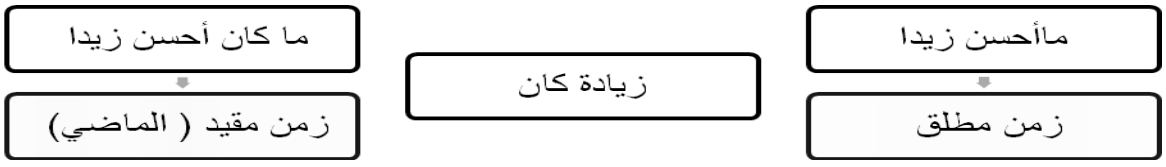

ومنه أيضا زيادة (الكاف) مع رويد ، يقول سيبويه: « واعلم أنّ (رويدا) تلحقها الكاف...توكيدا وتحقيقا»[7] .

ولا تقتصر الزيادة على المفردات بل نجد زيادة التركيب ، نحو:" (قد ثبت زيد أميرا قد

[1] المصدر السابق ، ج 4 ، ص 225. ينظر أيضا: ج 1 ، ص38- 69 -92.
[2] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 200/199.
[3] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص293.
[4] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص390. ينظر أيضا:ج 2 ، ص392.
[5] أحمد سعد محمد ، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في الدرس البلاغي** ، ص 108.
[6] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 73.
[7] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 245/244.

ثبت) ، فأعدت: (قد ثبت) توكيدا"[1]، ومنه زيادة جملة القسم، يقول سيبويه:« اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك...(والله لأفعلن) »[2]؛ أي: لأفعلن ، ثم زيدت جملة القسم ، وكذلك زيادة الجملة التفسيرية مِن ذلك قوله تعالى:﴿ **وَانْطَلَقَ المَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ أمْشُوا وَاصْبِرُوا**﴾[ص 6] زعم الخليل أنها بمنزلة أي"[3]، ومنه زيادة الجملة الاعتراضية ، يقول:« وسألته عن قوله: ﴿**قُلْ أَفَغَيْرَ الله تَأْمُرُونَنِي أَعْبُد أَيُّهَا الجاَهِلُون**﴾[الزمر 64] تأمورني كقولك: (هو يقول ذاك بلغني) ، فبلغني لغو فكذلك تامروني»[4]، ومنه "وذلك قولك: (لقيت القوم حتى عبد الله لقيته)، فإنما جاء بلقيته توكيدا بعد أن جعله غاية كما تقول: (مررت بزيد وعبد الله مررت به) ، قال الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِفَ رَحْلَهُ ❖ وَالزَادَ حَتَى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا[5]

وقفة: إنّ استخدام المنهج التحويلي ميزة عظيمة عند سيبويه ، وإلى حدّ ما فقد جعله أقرب إلى أيامنا هذه ، فالنحو الذي أسّسه سيبويه ورفاقه في القرن التاسع ميلادي يُشعرنا أنه مازال صالحا للعمل ، فقد أدرك العلاقات والعمليات التحويلية بتميّز ووضوح كاملين، ومع ذلك فنحن لا نجد في الكتاب أيّ محاولة لوضع سلسلة تحويلية تجرى على الخط المقرّر في النحو التوليدي المعاصر[6].

المطلب الثالث:المقاربة التداولية :

من المهامّ الكبرى للتداولية أنها تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة؛ أي باعتبارها كلاما محدّدا صادرا من متكلم محدّد موجها إلى مخاطب محدّد بلفظ محدّد في مقام تواصلي محدّد لتخفيف غرض تواصلي محدّد[7]، فهل نجد في نحو سيبويه ما يقارب هذه المبادئ التداولية ؟

---

[1] المصدر السابق ، ج 2، ص125.

[2] المصدر نفسه ، ج3 ، 104. ينظر أيضا: ج3 ، ص 84.

[3] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 162.

[4] المصدر نفسه ، ج 3، ص 100.

[5] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 97.

[6] ينظر: محمد حسن عبد العزيز ، **كتاب سيبويه مادته ومنهجه**، ص 252/251 (بتصرّف).

[7] سعود صحراوي ، **التداولية عند العلماء العرب** ، ص 17/16.

يقول إدريس مقبول:« إنّ نحو سيبويه لمن يتأمّله ويغوص فيه يجده نحوا وظيفيا وتداوليا بامتياز وذلك أنه نسق منتظم للسان العربي المبني على رعاية الأركان الخارج لسانية في بناء اللغة العربية وتوجيه الدلالات التواصلية من قبيل المتكلم ، والمخاطب ، والسياق التخاطبي ، ومقاصد المتخاطبين واستلزامات الحوار، وهو ما اهتمّ به أكثر من اتجاه في المدرسة الوظيفية المعاصرة»[1].

سنحاول في هذا الجانب من البحث تقصّي ملامح تداولية في كتاب سيبويه ، فهل البنية اللغوية أو الكلام عند سيبويه لم يكن معزولا تماما عن سياقه الذي أنتج فيه ؟

قسّم إدريس مقبول الأسس التداولية في كتاب سيبويه إلى قسمين :الأسس البنائية الواصفة يندرج ضمنها : اللحن التداوليين ، والإعراب التداولي ، والسياق ، والقسم والثاني أسس بنائية تعليمية شارحة تضمّ: المتكلم ، والمخاطب ، الإسناد والمهمّة التكميلية ، والتوجيه بالقصد ، وإن كان في تقسيمه بعض الإبهام والغموض كأنّي به يدرس كتاب سيبويه من جانبين ؛ الأول: تطبيقات المنهج الوصفي الذي يصف واقع اللغة في حالتها الراهنة ، والجانب الثاني: التعليل الذي ينتج ضمن المعيارية وعلى هذا نجد تداخلا واضحا بين الإعراب التداولي والتوجيه بالقصد؛ الأول تعليلاته من الصيغة اللغوية، والثاني تعليلات مبنية على معطيات تفسيرية خارج لغوية ، والحقيقة أنه لا يمكن الفصل بينهما ، فاللحن أو الإعراب التداولي مدارهما إلى مقاصد المتكلم والسامع ...وما إلى ذلك.

لقد كانت لسيبويه عناية كبيرة بمبدأ القصدية ، وهو من أهمّ المبادئ التداولية ، فكان من بين هذه المقاصد: العناية والاهتمام ، التنبيه والإعلام، التأكيد...وغيرها ، كما كان له اهتمام بنظرية الأفعال الكلامية من خلال تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء ، إضافة إلى تطبيقات مبدأ التعاون.

الفرع الأول: نظرية الأفعال الكلامية (المؤكدات والخروج على مقتضى الظاهر):

المرتكز الأول : الحديث عن المؤكدات: مهّد سيبويه لتقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، في "باب ما يختار فيه النصب"، يقول: «وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب وأنه يريد من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل»[2]، فلم يُشر إلى مصطلح الإنشاء بل ذكر مصطلح (غير واجب) بمعنى أنه يجوز أن يقع أو لا يقع .

[1] إدريس مقبول ، **الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية** ،عالم الكتب الحديث ، عمان الأردن ط(2011) ص 77.

[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 99.

وهناك إشارة إلى أضرب الخبر: الابتدائي، والطلبي ، والإنكاري ، وذلك بحديثه عن وسائل التأكيد التي يلجأ إليها المتكلم ، على سبيل المثال (إن وأخواتها)، يقول: « (إن زيدا فيها وعمرو) ومثله ﴿**إِنَّ اللهَ بَرِيٌء مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾[التوبة 3] فابتدأ لأنّ معنى الحديث حين قال :(إن زيدا منطلق) :زيد منطلق ، ولكنه أكّد [بإنّ] كما أكّد فأظهر زيدا وأضمره»[1]؛ فالخبر الابتدائي(زيد منطلق) ، والطلبي (إن زيدا منطلق).

ومن المؤكّدات إدخال لام الابتداء، ومنه قوله: "(لقد علمتُ لعبد الله خير منك) فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام ، لأنها إنما هي لام الابتداء ، وإنما أدخلت عليه (علمت) لتؤكد وتجعله يقينا قد علمته ، ولا تحيل على علم غيرك "[2]، فلام الابتداء جاءت لتوكيد الخبر المثبت، يقول سيبويه: "وزعم الخليل ويونس أنه لا تلحق هذه اللام مع كلّ فعل ،ألا ترى أنك لا تقول: (وعدتك إنك لخارج) إنما يجوز هذا في العلم والظن ، ونحوه"[3] ؛ فعدم جواز التركيب (وعدتك إنك لخارج) لما فيه من معنى الإنشاء ، لذا يعدّ هذا التركيب غير صحيح ؛ لأنّ الإنشاء لا يحتمل الصدق ولا الكذب؛ أي إنّ الوعد غير متحقّق فكيف تُستعمل المؤكّدات له وهو ما يسمّى بتناقض الغرض.

وغير بعيد يذكر:" تقول: (أشهد إنه لمنطلق) ، فأشهد بمنزلة قوله: والله إنه لذاهب ...ونظير ذلك قول الله عز وجل﴿**والله يَشْهَدُ إِنَّ المُنَافِقِينَ لَكَاذِبُون**﴾[المنافقين1]، وقال عز وجل: ﴿**فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِين**﴾[النور6]، لأنّ هذا توكيد ، كأنه قال: يحلف بالله إنه لمن الصادقين "[4].

ومن المؤكّدات أيضا النون الخفيفة والثقيلة " اعلم أنّ كلّ شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة كما أنّ كلّ شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة ، وزعم الخليل أنهما توكيد كـ(ما) التي تكون فصلا فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد ، وإن جئت بالثقيلة فأنت أشدّ توكيدا"[5]، ومن المؤكّدات أيضا (قد) في " باب عدة ما يكون عليه الكلم"، "وأما قد فجواب لقوله لما يفعل ، فتقول : (قد

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 238 .
[2] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 236.
[3] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 149.
[4] المصدر نفسه ، ج 3 ، 147/146.
[5] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 509/508.

فعل) ، وزعم الخليل أنّ الكلام لقوم ينتظرون الخبر"[1]، وكذلك تعامل سيبويه مع حروف النفي حسب تواردها في التركيب، فـ (لم) تستعمل لنفي الفعل المجرّد من التوكيد، و (ما) تستعمل للنفي الفعل المؤكّد، و(لم) تستعمل لنفي الفعل الأشد توكيدا، وهذه الفروق الدلالية في استعمال حروف النفي لها صلة كبيرة بما يذكره الجرجاني في دلائل الإعجاز[2].

ويتحدّث سيبويه عن أسلوب الاستفهام ؛ فيتناول أدواته مفرّقا بينها تفريقا تركيبيا من حيث دخولها على الاسم أو الفعل، ويقرّر أنّ أدوات الاستفهام جميعا يقبح دخولها على الاسم ، وإن كان بعدها فعل إلا في الضرورة الشعرية باستثناء الهمزة لأنها الأصل[3]، يقول:« أمّا الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز...وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره»[4].

ومن الأساليب أسلوب النداء فقد درس سيبويه أدواته، وما يكون منها للقريب، وما يكون للبعيد كما أنه نصّ على تناوب الدلالتين، فقد ينزّل القريب منزلة البعيد والعكس ، إضافة إلى عرض مسائل حذف حروف النداء بين الامتناع والجواز*، ومن الأساليب المتحدّث عنها أيضا أسلوبي الأمر والنهي ، الأول طلب الحصول على الفعل والثاني الكفّ عن الفعل لكن يغلب عليه فيهما الجانب النحوي المحض على الجانب البلاغي الذي يؤمّ الأغراض والمقاصد إلا قليلا فنجده يتحدّث عن الصيغ المستعملة فيهما، فـ "الأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل ، وذلك قولك: (زيدا اضربه ، وعمرا أمرر به ، وخالدا اضرب أباه) ...و(أمّا خالدا فلا تشتم أباه، وأمّا بكر فلا تمرر به) ، ومنه: (زيدا ليضربه عمرو ، وبشر ليقتل أباه بكرا) "[5]، فذكر صيغتي الأمر (فعل الأمر والمضارع المقترن بلام الأمر) ، وذكر صيغة النهي (لا تفعل) ، وفي باب من الفعل سمى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث اسم الفعل،"وموضعها من الكلام الأمر والنهي ...فقولك: (رويد زيدا)، فإنها هو اسم قولك : أرود زيدا ، ومنها (هلمّ زيدا) ، إنما تريد: هات

[1] المصدر السابق ، ج 4، ص 223 .ينظر أيضا : عبد القادر حسين ، **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، ص 61.

[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 117.

[3] أحمد سعد محمد ، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في الدرس البلاغي** ، ص 156.

[4] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص99.

* ينظر: المصدر نفسه ، ج 2 ، ص230/229.

[5] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 138.

زيدا ، ومنها قول العرب:(حيهل الثريد) أي إئتوا الثريد ، ومنها: (مه مه ، وصه صه)"[1]، ومن الأساليب أسلوب التمني، فـ"ليت تمنٍ، ولعلّ وعسى طمع وإشفاق"[2]، ويقول أيضا: « وكذلك إذا قلت: (ليت هذا زيدا قائما، ولعلّ هذا زيد ذاهبا)،...وأنت في ليت تمناه في الحال ...وإذا قلت لعلّ فأنت ترجوه أو تخافه ...»[3]، ومن الأدوات التي تؤدّي معنى التمني (لو) نحو قولك: "(ودّ لو تأتيه فتحدثه) ، والرفع جيّد على معنى التمني، ومثله قوله تعالى: ﴿**وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُون**﴾[القلم09]"[4]، ومن الأساليب الاستثنائية غير الطلبية التعجب ، فقد تحدّث سيبويه عن صيغتيه القياسيتين ما أفعله وأفعل به ، وصيغه السماعية[5].

إذن فقد أشار سيبويه إلى الأساليب الإنشائية الطلبية (الاستفهام – نداء – أمر –نهي – تمني) والأساليب الإنشائية غير الطلبية (التعجب – المدح الذم –القسم) ، كما حدّد المؤكدات مما يدلّ دلالة واضحة على تعالق النحو والبلاغة .

المرتكز الثاني: خروج الكلام على غير مقتضى الظاهر: كان من الطبيعي أن يشير سيبويه في معرض تحليله لقواعد التعبير في العربية والتعليل لها إلى كثير من الظواهر التعبيرية التي رآها تخرج عن ظاهر الاستعمال فأخذ يُجريها على الاتساع تارة ، أو على سنن العربية في كلامها تارة أخرى[6] فيأتي الخبر بمعنى الإنشاء ، والإنشاء بمعنى الخبر ، وتنزيل المخاطب العالم بالحكم منزلة الذي يجهله" وقد تقول: (هو عبد الله، وأنا عبد الله فاخرا ، أو موعدا)؛ أي:اعرفني بما كنت تعرف وبما كان بلغك عني ، ثم يفسّر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلّغه ، فيقول: (أنا عبد الله كريما جوادا وهو عبد الله شجاعا بطلا) وتقول: (إني عبد الله مصغّرا نفسه لربّه)، ثم تفسّر حال العبيد فتقول: (آكلا كما تأكل العبيد) ، وإذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل ، ولا تريد أن تعرّفه بأنه زيد أو عمرو ، و كذلك إذا لم تُوعد ، ولم تفخر أو تصغّر نفسك ، لأنك في هذه الأحوال

---

[1] المصدر السابق ، ج 1 ، ص242/241.

[2] المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 233.

[3] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 146-148.

[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 36.

[5] ينظر: المصدر نفسه ، ج1، ص73/72 ، ج2، ص 237-293.

[6] ينظر: أحمد سعد محمد ، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في الدرس البلاغي** ، ص 180.

تعرف ما ترى أنه قد جهل أو تنزل المخاطب منزله من يجهل فخرا أو تهدّدا أو وعيدا فصار هذا كتعريفك إياه برسمه"[1].

ويعقد مقارنة بسيطة بين المثالين: (أنا عبد الله شجاعا بطلا ، وأنا عبد الله منطلقا) لتمييز ما يُحال منه وما يحسن بتبيين أنّ اللجوء إلى الإضمار مرتبط بعلم المخاطب ومعرفته بالمقصود، ولا يجوز إظهار الاسم بعد الإضمار إلا بتنزيل المخاطب العالم منزلة الجاهل فتصحّ الجملة ، وهذا ما يؤكّده سيبويه "وإنما يضمر إذا علم أنك عرفت من تعني ، إلا أن رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه ، فقلت من أنت ؟ فقال: (أنا عبد الله منطلقا في حاجتك كان حسنا) "[2]، ومن الأول؛ أي الخبر بمعنى الإنشاء " تقول: (زيدا قطع الله يده، أو زيدا أمرّ الله عليه العيش) ، لأنّ معناه زيدا ليقطع الله يده ، ومثله قول الشاعر:

أَمِيرَانِ كَانَا آخَيَانِي كِلاَهُمَا ❖ فَكُلاًّ جَزَاهُ اللهُ عَنِّي بِمَا فَعَلَ

فالخبر هنا جاء بمعنى الأمر ، ليجز الله ، وغرضه الدعاء ، ويخرج الأمر إلى الدعاء " واعلم أنّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي ، وإنما قيل دعاء ، لأنه استعظم أن يقال أمر أو نهي ، وذلك قولك: (اللهم زيدا فاغفر ذنبه ، وزيدا فأصلح شأنه ، وعمرا ليجزه الله خيرا)"[3]، و مثله في "باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي، لأنّ فيها معنى الأمر والنهي"، " قولك: (اتقي الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه)، لأنه فيه معنى ليتّق الله امرؤ وليفعل خيرا ، وكذلك ما أشبه هذا"[4]، فقد جاء الكلام خبرا بمعنى الأمر، والغرض النصح والإرشاد ، وفي باب "باب الأفعال في القسم"يقول: « وسألت الخليل عن قولهم : (أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت) لمَ جاز في هذا الموضع ، وإنما أقسمت هاهنا كقولك: والله؟ فقال وجه الكلام لتفعلنّ هاهنا ، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله إذ كان فيه معنى الطلب»[5]، فجاء الكلام خبرا وبمعنى القسم وغرضه الأمر ، وفي باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ،"وذلك قولك: (سقيا ورعيا)...وأمّا ذكرهم (لك) بعد سقيا فإنما هو ليبيّنوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استغناء إذا عَرف

[1] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 2 ، ص80.
[2] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 81.
[3] المصدر نفسه ، ج 1، ص 142.
[4] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 100-504.
[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 106/105.

الداعي أنه قد علم من يعني ، وربما جاء به على العلم توكيدا فهذا بمنزله قولك (بك) بعد قولك: (مرحبا) ،يجريان مجرى واحدا فيما وصفت لك"[1]،فذكْر (لك) تحيل الخبر إلى الدعاء.

ومثله "وذلك قولك :(تميميا قد علم الله مرّة وقيسا أخرى؟) فلم تُرد أن تخبر القوم بأمر قد جهلوه ، ولكنك أن تشتمه بذلك"[2]، فالانتقال من مجرّد الإخبار إلى معنى آخر هو الشتم (إذا أردت الاستخبار رفعت). وينتقل من الغرض الأصلي الاسترشاد إلى التوبيخ ، وربما يقترن التوبيخ مع التقرير" ومما يدلّك على أنّ ألف الاستفهام ليست بمنزلة (هل) أنك تقول للرجل أطربا وأنت تعلم أنه قد طرب لتوبّخه وتقرّره"[3]، وفي باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام "وذلك قولك: (هل وجدت فلانا عند فلان ؟) فيقول :(أوَ هو ممن يكون ثمّ ؟) أدخلت ألف الاستفهام ...ومثل ذلك(أما أنت أخانا؟ أو ما أنت صاحبنا) ، وقولك: (ألا تأتينا أو لا تحدّثنا)، إذا أردت التقرير أو غيره"[4].

ويأتي الاستفهام على معنى التعجب" ...ألا ترى أنك تقول: (سبحان الله من هو ، وما هو؟) فهذا الاستفهام فيه معنى التعجب ، ولو كان خبرا لم يجز ذلك، لأنه لا يجوز في خبر أن تقول من هو وتسكت"[5]، يقول في باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أولم تستفهم" وذلك قولك:(أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب؟) وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم تقول: (قاعدا علم الله وقد سار الركب ، وقائما قد علم الله وقد قعد الناس) ، وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبهه "[6] فالاستفهام والخبر يخرجان إلى معنى التنبيه.

ويخرج النداء من لفت الانتباه وطلب الإقبال إلى معاني أخرى كالندبة ، والاستغاثة والاختصاص، "وذلك قولك: (أما أنا فأفعل كذا [وكذا] أيها الرجل...واللّهم اغفر لنا أيتها العصابة) ، وأردت أن تختصّ ولا تبهم حين قلت: (أيتها العصابة ، وأيها الرجل) ، أراد أن يؤكّد لأنه قد اختصّ حين قال: أنا ، ولكنه أكّد كما تقول للذي هو مقبل عليه بوجهه مستمع

[1] المصدر السابق ، ج 1 ، ص 313/311.
[2] المصدر نفسه ، ج 1، ص345.ينظر أيضا: ج1، ص 344/343.
[3] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص176.
[4] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص188/187.
[5] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 181.
[6] المصدر نفسه ، ج1 ، ص340.

منصت لك: كذا كان الأمر يا أبا فلان توكيدا"[1]، ومن القسم إلى معنى التعجب في باب حروف الإضافة إلى المحلوف وسقوطها، " وقد يقول : (تا الله) وفيها معنى التعجب، وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله ، فيجيء باللام ، ولا تجئ إلا أن يكون فيها معنى التعجّب ...فأمّا (تاالله) فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجّب، و لله مثلها إذا تعجّبت ليس إلا "[2].

ويتحدّث سيبويه عن عبارات لغوية تدخل في الدراسات البلاغية لخروجها على غير مقتضى الظاهر مثل القلب، ووضع المفرد موضع المثنى أو الجمع ، ووضع المثنى موضع الجمع ، واستعمال اللفظ الموضوع لغير العاقل في موضع العاقل[3]، قال سيبويه:« فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد لأنه قد علم أنّ المخاطب يستدلّ به على أنّ الآخرين في هذه الصفة»[4].

وقفة: صحيح أنّ تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء لم يصل إلى درجة من النضج والاكتمال اللذين عرفا بهما فيما بعد في مرحلة لاحقة (السكاكي) غير أنّ تلميحات سيبويه الأولية لأسرار هذه المعاني على أصلها أو على غير أصلها على قدر كبير من الأهمية ، وهذا ما يؤكد شمولية كتاب سيبويه وأثره البارز فيمن جاء بعده.

الفرع الثاني: من تطبيقات مبدأ التعاون :

أقرّ غرايس بأنّ كلّ حوار يقوم على مبدأ التعاون بين المتكلم والمخاطب لنجاح العملية التواصلية دون تشويش ، هذا المبدأ الذي يستند على أربع مقولات : الكم، الكيف، الملاءمة الجهة ، أيّ خرق للالتزام بها ينتج عنه ظاهرة الاستلزام الحواري[5]، وجدير بالذكر أنّ جهود العرب في مجال دراسة خروج الخبر إلى معانٍ أخرى تُقابل بالجهود التداولية وخاصة جهود غرايس وقواعده التخاطبية ، فقد توصل القدامى إلى مبدأ الكيف، فلفظ الخبر قد يقع مجازا موقع الإنشاء لأسباب إمّا التفاؤل أو لحمل المخاطب على تحصيل المطلوب ، وذلك وفق مبدأ الفائدة كما يُستدل عليه من المخطط الآتي:[6]

---

[1] المصدر السابق ، ج 2 ، ص232/231. ينظر أيضا: ج2 ، ص66- 234/233.

[2] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص498/497.

[3] عبد القادر حسين ، **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، ص 105. ينظر أيضا: ص 108 وما بعدها .

[4] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 1، ص76.

[5] محمد حسن عبد العزيز ، **كتاب سيبويه مادته ومنهجه** ، ص 237.

[6] كادة ليلى ، **المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا**، رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة الجزائر ، ص 253/252.

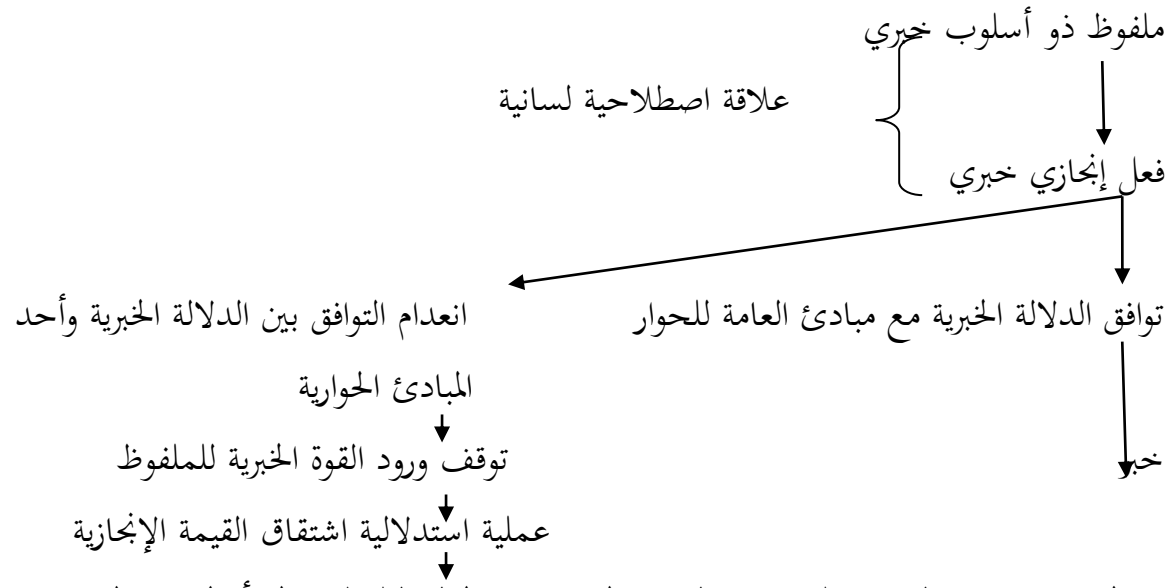

هكذا لم يغفل القدامى عن تمثيل المعاني الثواني (المعاني المستلزمة) والمعاني الأصلية من خلال المطابقة بين العبارة اللغوية والمقام ، فعملية الاتصال تتطلب تعاونا بين المتكلم والسامع بحيث تتوافر بينهما معرفة مشتركة بموضوع الخطاب ، وقد عبر عنه سيبويه تعبيرا واضحا ، فنبّه إلى مراعاة حاجة السامع فيما يلقى إليه من كلام وما بينه وبين المخاطب من معارف مشتركة ، فلا ينبغي أن يقال له ما يمكن أن يستغني عنه اكتفاء بحاله ، وبين هذا التنبيه ومبدأ (الكم) عند غرايس شبه واضح من حيث القيمة الإخبارية التي يضمنّها المتكلم خطابه[1]، يقول سيبويه: " إذا علمت أنّ الرجل مستغن عن لفظك بالفعل ، وذلك قولك: (زيدا ، وعمرا و...) ، وذلك أنك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله ، فقلت : زيدا ؛ أي : أوقع عملك بزيد"[2].

ومن تطبيقات هذا المبدأ"إذا قلت: (كان رجلا ذاهبا)، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: (كان رجل من آل فلان فارسا حسن) ، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله"[3]، ومنه "(مررت برجلين مسلم وكافر) جمعت الاسم وفرقت النعت ، وإن شئت كان المسلم والكافر بدلا كأنه أجاب من قال: بأي ضربٍ مررت؟وإن شاء رفع كأنه أجاب

[1] محمد حسن عبد العزيز ، **كتاب سيبويه مادته ومنهجه** ، ص 239.
[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 1 ،ص 253.
[3] المصدر نفسه ، ج 1، ص54.

من قال: فما هما؟ فالكلام على هذا وان لم يلفظ به المخاطب ؛ لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته"[1].

لقد فطن سيبويه إلى ضرورة أن يحمل الكلام قيمة إخبارية للمخاطب بحسب احتياجه وهذه العبارة (فيحتاج إلى أن تعلمه بما كان يجهله) هي من جوامع الكلم الذي ذكرها سيبويه مفادها أنّ الكلام مبني على تحقيق الفائدة ، وإلا فما جدوى الكلام ، وفي نفس الوقت يراعي مقولة الكيف (الأسلوب) الذي ينبغي أن يكون واضحا دون لبس أو إبهام، ليقرّر مجموعة من القواعد الكلية ، فالعرب كرهوا أن يقربوا باب ليس بل يبدأ بما هو معروف ، يقول سيبويه:" فإذا قلت :(كان زيد) فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك ، فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: (حليما) ، فقد أعلمته مثل ما علمت فإذا قلت: (كان حليما) ، فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به الفعل وان كان مؤخّرا في اللفظ[2]، هنا نلمح قاعدة العلاقة التي تفترض المناسبة في الكلام ، فالتقديم والتأخير يكونان بناءً على المعاني المشتركة والمقاصد التي يتقاسمها كلّ من السامع و المتكلم .

"ولا يجوز أن تقول: (بعت داري ذراعا) ، وأنت تريد بدرهم ، فيرى المخاطب أنّ الدار كلّها ذراع ولا يجوز أن تقول: (بعت شائي شاة شاة) ، وأنت تريد بدرهم ، فيرى المخاطب أنك بعتها الأول فالأول على الولاء ، ولا يجوز تصدّقت بمالي درهما ، فيرى المخاطب أنك تصدّقت بدرهم واحد"[3].

فالحذف في النص السابق لا يجوز لأنه يؤدّي إلى الإلباس على المخاطب، وعدم تبيّن مقصود المتكلم ومن ثمّ تشويش الاتصال وربما انقطاعه ؛ لأنّ عدم الوضوح والغموض لا يسمحان بترجمة المعاني المراد التعبير عنها من قِبل المتكلم ، فهذه التراكيب ممتنعة لما فيها من لبس محتمل خلاف مقصود.

ومما يتعلّق بمقولة (القيمة) التي تفرض قول ما تعتقد أنه صادق يعبّر سيبويه عنها بالضدّ وهو(الكذب) ضمن حديثه عن المستقيم الكذب (حملت الجبل) ، والمحال الكذب (سوف أشرب

[1] المصدر السابق ، ج 1 ، ص431.
[2] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص48/47.
[3] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص393.

ماء البحر) ، ومنه لا يجيز سيبويه "قولك : (لقيته الدهر والأبد) ، وأنت تريد يوما منه ، ولا (لقيته الليل) وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات"[1]إلا على معنى التكثير .

إنّ اعتناء سيبويه بقاعدتي الكم والكيف من منطلق مبدأ التفاهم الذي يرتبط بمبدأ آخر هو تحقيق الفائدة سمح بالحذف مادامت المعرفة المشتركة بين السامع والمتكلم واضحة الحدود معالمها ، يقول المسدي في هذا المجال: "لا يمكن للباحث أن يغفل عن نباهة شيح النحو العربي في هذا المقام فقد حاول صاحب الكتاب تفسير المظاهر الطارئة على التراكيب النحوية في اللغة ولما سعى إلى تحليلها انتبه رأسا إلى ما لجهاز التحاور من سيطرة على نوامس الحدث التخاطبي حتى إنّ مبدأ التفاهم قد غدا بمنزله المعيار الضابط لطاقة الاختزال أو التصريح في الكلام ، فيكون له نفس التأثير في تحديد أبعاد الشمول والاستنتاجات عند تقدير الظاهرة اللغوية كليا"[2].

وهكذا "توصل سيبويه إلى استنباط قانون التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، وبموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعا مضمونها الخبري ، وبنفس الاستتباع المنطقي يتعذر التعويل على الطاقة الإيحائية في اللغة إن لم يتعيّن الحدّ الأدنى من القرائن المفضية إلى إدراك المختزل"، وعلى سبيل المثال من القرائن المفضية (رؤية العين...). إذن ما يخوّل الاتساع أو الإيجاز هو المعرفة المشركة ، وهي مبدأ التعاون ، " إن الغالب على المتكلم ألا يذكر في كلامه إلا ما كان يعلم أن المستمع يحتاج إلى معرفته ليتبيّن الفائدة منه معتمدا في ذلك على قدرة المستمع على استحضار المحذوف إما لوضوحه أو لقربة أو لشهرته فتكون عناية المتكلم بالكلام على حسب حال المخاطب المستمع من الإدراك وعلى قدر مشاركته له في بعض الفوائد والمعلومات ، فيضمر ما علمه المخاطب ويظهر ما جهله وغاب عنه"[3].

وعلى الرغم من وجود معرفة مشتركة ، فلا يخلو الكلام من لبس إنجازي يؤدّي إلى خرق قاعدة الجهة مثل قول القائل: (ما أتى رجل) ، التي تحتمل (العدد) معنى الكثرة ،الصفة معنى

[1] المصدر السابق ، ج 1، ص217 .

[2] عبد السلام المسدي ، **التفكير اللساني في الحضارة العربية** ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس، ليبيا ، ط2(1986) ص 332.

[3] طه عبد الرحمن ، **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي** ، المركز الثقافي العربي ، ط1(1998) ، ص 112 . ينظر أيضا: إدريس مقبول، **الأسس التداولية والإبستمولوجية للنظر النحوي عند سيبويه** ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن ط1(2006) ، ص337.

النقض (الضعفاء) ، النفي العام ، الجنس معنى التعيين*، وبهذا نسجّل وصفا تداوليا لسيرورتي الإنتاج والتأويل بين كفايتين، كفاية الإرسال، وكفاية الاستقبال[1]وفق قواعد مبدأ التعاون .

الفرع الثالث: القصدية والسياق:

اعتمد سيبويه في درس العربية على أسس تداولية ، فقد حلّل الكلام في إطار الموقف الذي جرى فيه ، وقد كان الموقف أو السياق عنده هو المظهر العام في عملية الاتصال، ومن ثّم كان الموقف عنصرا نشطا فيها[2]، فسيبويه كان يفزع منذ ذلك العهد المبكّر من تاريخ النظر النحوي إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام ، ويتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها ، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم وموضوع الكلام[3].

إذن سيبويه في كتابه لا يحلّل التراكيب إلا من خلال ضمّها إلى سياقها، وهو بذلك يبيّن أوجه الجواز والامتناع أو الاستقامة والإحالة ، فالكلام لا يُنظر إليه إلا حالة إنجازه ، فهو يحاول حصر الاحتمالات الممكنة للتلفظ بناءً على استعمال العرب وسمْت نطقها ، فنجده يحكم على التركيب بأنه محال ، وتارة بأنه مستقيم ، وثالثة بأنه محال ومستقيم في نفس الوقت من منطلق مراعاة السياق ، يقول: «تقول: (مررت برجل حمار)، فهو على وجه محال ، وعلى وجه حسن فأما المحال فأن تعني أنّ الرجل حمار، وأما الذي يحسن فهو أن تقول : مررت برجل ثم تبدل الحمار مكان الرجل ، فتقول: حمارٍ ، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت ، وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك»[4] فوجه الإحالة أن تجعل الرجل هو نفسه الحمار (هما شيء واحد)، وهذا لا يقبله منطق الواقع وتزول هذه الإحالة بمجرد التأويل على سبيل الاتساع ، فيعني أنه كالحمار غباء وبلادة .

ولا نعدم في تراثنا عموما وكتاب سيبويه خصوصا اهتماما بمراعاة القصد وأثر ذلك في توجيه التراكيب حذفا أو ذكرا ، تقديما أو تأخيرا ، زيادة أو نقصانا ، فالمتكلم يبني كلامه على قصد

---

* ينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، ج 1 ، ص 55.

[1] محمد نظيف ، **الحوار وخصائص التفاعل التواصلي** ، ص 52.

[2] محمد حسن عبد العزيز ، **كتاب سيبويه مادته ومنهجه** ، ص 235.

[3] إدريس مقبول، **الأسس والابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه**، ص276.

[4] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 1، ص439.

معيّن يريد إيصاله إلى الطرف الآخر لتكتمل العملية التواصلية ، فعندما "أتكلم فأنا أحاول إيصال بعض الأشياء إلى المخاطب بدعوته إلى التعرف على مقصدي من توصيل تلك الأشياء بالذات وأتحصل على الأثر المنتظر عندما أدعوه إلى معرفة غرضي من تقديم هذا الأثر له ، وما إن يتعرّف على ما في غرض الحصول عليه حتى تتحقق النتيجة عموما"[1]، فقصد المتكلم ركيزة أساسية في إنتاج التراكيب اللغوية التي هي بدورها أداة فعالة بالنسبة للسامع يستند إليها في معرفة تلك المقاصد والوصول إليها ببراعة وهدوء .

ومن اهتمام سيبويه بالسياق أنه يلجأ إلى توظيف دلالة الحواس من شمّ ، وذوق، وبصر فقد قسّم السياق إلى قسمين: ما يجري من الذكر ، وما يرى من الحال ، " وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء...لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر"[2]، ففي قول الشاعر : **أَكُلّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امرأ ❖ وَنَارٍ تَّوقدُ بِاللَيْلِ نَارَا**

"بجرّ (نار) ، والتقدير (كلّ نار) ، وذلك لذكره إياه في أول الكلام ، ولقلة التباسه على المخاطب"[3]

وبهذا تتبين خصوصية النظر النحوي السيبويهي القائم على اعتبار السياق مكونا أساسا في بناء النحو[4]؛ إذ إنّ معرفة السياق تساهم إلى حدّ كبير في توجيه التراكيب النحوية ، ومن ثمّ الحكم عليها بالاستقامة أو الإحالة، بالكذب أو القبح والحسن ،فيتداخل قصد المتكلم والسياق في تشكيل المعنى الدلالي للعبارة اللغوية ، وهذا التداخل والتفاعل بين المكونات اللسانية للخطاب ومكونات التخاطب الكثيرة (منها القصد والسياق) تجعل المتكلم لا يضطر إلى التعبير لسانيا إلا عن العناصر التي لا يحتويها المقام ، فكلّما أغنى المقام في التدليل عن تلك المعلومات، وجد المتكلم نفسه في غنى عن التعبير عنها لغويا ، وهذا ينطبق بصورة خاصة في الحذف، وبمفهوم المخالفة كلّما خفي المقام أو خيف حدوث اللبس، أو انتفت القرائن الدالة على المعنى ، يجب

[1] فيليب بلا نشيه ، **التداولية من أوستين إلى فوغمان** ، تر صابر الحباشة ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، سوريا ط1(2007) ص 139.

[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 1، ص275.

[3] المصدر نفسه ، ج 1، ص66.

[4] إدريس مقبول، **الأسس التداولية والابستمولوجية للنظر النحوي عند سيبويه**، ص 304.

على المتكلم أن يلتزم الاتساع والتوسع هو مظهر من مظاهر العناية بالسياق لاسيما وأنه يعطي المتكلم حرية في التصرف في النسق اللغوي[1] .

إنّ عودة سيبويه في كلّ مرة إلى مرجعية الاستعمال المتمثلة في كلام العرب وكيفية نطقها وتتبع سمْتها والإشارة إلى ضرورة أن نجرى الكلام كما أجرته ، ونتكلم به كما نطقت وتكلّمت تستحضر بشكل مؤطّر وتلقائي لمفهوم السياق، ف "السياق المقامي هو الذي يحدّد البواعث الاجتماعية المؤطرة للاستعمال الحواري ، هذا السياق يبين من جهة ثانية تفسيرات للمضامين الحوارية الغامضة التي ما كان يمكن تفسيرها لولا الرجوع إلى هذا السياق"[2]، فالتراكيب لا تخرج عن واقع الاستعمال ؛ أي:رصد اللغة المنطوقة ، من هذا يتحدّد إدراك المعنى باكتمال الوصل بين هذه العلاقات ، علاقة إنشاء بين النص والمتكلم ، وعلاقة فهم بين النص والمخاطب ، وعلاقة سياق مناسب، علاقات تجاذب قوية فيما بينها تُسهم بدور فعال في تفسير النص تفسيرا مقبولا[3]، ومن ثمّ فهْم وظيفة اللغة من حيث هي آلة يجب أن يُنظر إليها في إطار عوامل رئيسية ثلاثة ينتظمها الموقف الكلامي، وهي : المتكلم ، والمستمع ، والأشياء التي هي موضع الكلام [4].

إنّ النحو السيبويهي قائم على هذه العناصر ، وأيّ إهمال لها من شأنه أن يُفسد التواصل وهو ما عبّر عنه سيبويه بـ (التهاون بالخلف) ؛ فلا يميزون(النحويون) بين مجرّد إخبار أولي، وإخبار ثانٍ يراعي مجريات المعنى ، وبناء التركيب حسب حال المخاطب ودرجة معرفته التي توجب على المتكلم التصريح والتوضيح ، أو الإيجاز والاختصار، فالإعراب عند سيبويه لا ينتظم مستوى الشكل فقط بل يرتقي ليصبح إعرابا تداوليا بالدرجة الأولى ؛ ففي العبارتين: (أنا عبد الله منطلقا هو زيد منطلقا) تتمظهر العلاقات في الشكل التالي:[5]

علاقات دلالية = علاقات تركيبية ≠ علاقات إخبارية

وبين جهْل المخاطب وعلْمه يتّصف التركيب بكونه محالا أو حسنا، ويصبح الإخبار الواحد(الانطلاق) إخبارين عن المبتدأ وعن الحال ، فإذا توفّرت مرجعية سياقية (خلف الحائط

[1] المرجع السابق ، ص 338.

[2] محمد نظيف ، **التواصل وخصائص التفاعل الحواري** ، ص 41.

[3] ينظر: سعيد حسن بحيري ، **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي**، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ط1(1989) ، ص 180(بتصرّف).

[4] المرجع نفسه ، ص 181.

[5] ينظر: المرجع نفسه ، ص 95.

مثلا) ، وقصد معيّن (فخر ، تهديد ، ...إلخ) تكون القاعدة قاعدة نحوية تداولية ، ويُعتبر السياق جزءا من اللغة ، صحيح أنّ الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ لكنّ الألفاظ ليست هي الإمكانية الوحيدة والكافية للوصول إلى المعنى المقصود إيصاله بل لا بدّ من المظاهر السياقية الأخرى هي ما يُعرف بالمستوى التأويلي ، فيتمّ الانتقال من الدلالة إلى التداول بطريقة قد تخفى على النحويين ومحترفي صناعة الإعراب أو أصحاب اللغة أنفسهم ، تنطوي على مزايا بإعمال الفكر والذوق كما يقول الجرجاني[1].

ويظهر المستوى التداولي للإعراب في أبواب كثيرة في كتاب سيبويه، فقد يكون للتعظيم والمدح أو الفخر، والترخيم، أو الذم و الشتم ....وغيرها ، وهذا يُظهر أنّ لسيبويه إحساسا دقيقا اتجاه اللغة وقوتها التداولية ؛ إذ لا تكاد تمرّ عليه لفظة أو كلام من فم عربي إلا وينطلق لتصوّر سياقه ومقامه حتى يتسنى له توجيهه وفق ما يقتضيه إنجازه في موضعه ومحلّه[2]، فالتعظيم والمدح...ما هي إلا مقاصد يريد المتكلم إيصالها للمخاطب، فتتخذ شكل علامات على الإعراب بتقدير محذوف استغنى عنه يُذكر للتمثيل ولا يُتكلم به، فيميز بين التركيب والتركيب الأول: إخبار ، والثاني: إخبار مخصوص ، فلا يكون الإعراب فارقا بين المعاني المتكافئة بل السياق وقصد المتكلم يصبحان ذلك الفارق، وهو المستوى التداولي الذي نعنيه، والإعراب عند سيبويه يكاد لا يخلو من أسباب وصلات مع المستوى التداولي"[3]، يقول سيبويه:" ومثال ذلك قوله تعالى:﴿**وَالمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَ المُوتُونَ الزَّكَاةَ**﴾ [النساء162] فلو كان كلّه رفعا لكان جيدا" و(المقيمين) منصوبة على المدح والتعظيم[4]. إنّ سيبويه يحكم على الرفع (الموتون الراسخون...) بكونه جيدا ؛ يعني أنّ التركيب مقبول نحويا ودلاليا إلا أنّ (المقيمين) منصوبة ، وهذا ليس خطأ بل على التعظيم ؛ لأنّ المقام هو مقام ثناء على المؤمنين .

والذي يبدو لي أنّ التعظيم، والمدح غرضان يتفرّعان من الاختصاص، وسواء قلنا منصوب على الاختصاص ، أو التعظيم ، فهذا التفسير ممارسة تداولية تنبني على السياقات المختلفة كما

[1] إدريس مقبول ، **البعد التداولي عند سيبويه** ، عالم الفكر ،دمشق ، سوريا ، مج 33 ، العدد 1 ، (سبتمبر2004) ، ص 255.

[2] ينظر:إدريس مقبول، **الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه**، ص297 .

[3] إدريس مقبول ، **البعد التداولي عند سيبويه** ، ص 250.

[4] سيبويه ، **الكتاب** ، ج2 ، ص 63.

أشار صاحب معاني النحو*، فسيبويه بقوله التعظيم انتقل إلى الغرض المباشر أو الأقرب ، وهذه عادته ، فإذا كان هناك تفسيرات يأخذ بالأقرب إلى روح المعنى ، ولا يتنافى مع مقتضيات الوضع والعمل .

وقد يكون القصد إلى الشتم والذم ومنه قول الشاعر :

يَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ ❖ وَشُعْثًا مَرَاضِيع مِثْلَ العَسَالَي

كأنه حيث قال: (إلى نسوة عطل) صرن عنده ممن عُلم أنهن شعث ، ولكنه ذكر ذلك تشنيعا لهن وتشويها ، قال الخليل :كأنه قال : وأذكرهن شعثا"[1]، "فسيبويه لا يستند إلى إعراب جاف معزول عن مستوى التداول بل يستند بالأساس إلى استنباط الدلالة من خلال المقام وفهم المخاطبين واستحضار الشروط التداولية لإنتاج وتأويل الخطاب فينتصب الاسم بفعل محذوف لا يستعمل إظهاره بل يتوسل به فقط لينقدح ما انبهم من معاني المحذوف ويستقيم منطق الإعراب والفهم "[2].

إنّ القصد نحو الشتم و الذم، أو التعظيم هو التفسير الذي ارتضاه سيبويه لبعض التراكيب اللغوية ، فيكون بذلك معيارا لتمييز التراكيب من الناحيتين النحوية والدلالية ، ومن ثم فإن البحث عن المقاصد الكامنة وراء التراكيب واللجوء إليها محدّد أساسي لقيمة التركيب استعمالا لا قرينة مساعدة فقط،"فلا فكاك من أنّ القصد هو المحرّك الأول للخطاب اللساني ، فله الأثر البالغ في تفسير معاني الوحدات اللغوية ، حتى وإن لم يكن من خصائص عناصر الوحدات الكلامية إن جزءا من الفرق بين اللغة والأنواع الأخرى من السلوك الاتصالي مستمد من القصد"[3].

ومن بين المعاني أيضا الفخر والترحّم...وغيرهما مما سنتناوله بالتفصيل لاحقا ، وهكذا نجد سيبويه يعلّل بالقصد تارة للخروج على مقتضى الظاهر ؛ أي من الخبر المجرد إلى التوبيخ (درجات الخبر) ، وتارة أخرى يكون هناك قصد مبني عليه الكلام ، كأني به يريد التأكيد على"أنّ

* فاضل صالح السامرائي ، **معاني النحو** ، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ن مصر ، ط2(2003) ، ج2 ص 101.

[1] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 2 ، ص66.

[2] إدريس مقبول ، **الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه** ، ص291-294.

[3] جون لا ينز ، **اللغة والمعنى والسياق** ، ص 16/15.

الوحدات الكلامية للغة الطبيعية ليست مجرّد سلسلة أو خيوطا من صيغ الكلمات ، فهناك مكوّن لا كلامي يفرض دائما وبالضرورة فوق المكون الكلامي في كلّ وحدة كلامية محكية "[1].

وقد مثّل إدريس مقبول لجملة من المقامات والمقاصد مميزا بينهما من البساطة والتركيب* والحقيقة أنّا لا نعرف شيئا واضحا للتمييز بينهما إلا من حيث كون الأولى تشتمل على غرض واحد ، والثانية على غرضين (قصدين) ، ومع ذلك فالجدول الذي وضعه في غاية الأهمية ، وإن كان يفصل بين الإعراب التداولي واللساني ، وهو أمر غير مقبول؛ لأنّ الإعراب التداولي يقوم على ركيزتين : القصد والسياق كما توضّحه الخطاطة التالية:

الإعراب التداولي = القصد + السياق

الإعراب التداولي = نحو + دلالة

إنّ الجدول الذي وضعه إدريس مقبول تبيينا لكلّ من القصد والسياق في تشكيل المعنى الدلالي للعبارة اللغوية ، فتتعدّد هذه المقامات في تراكيب متشابهة تماما أو متطابقة من التعريف والتعرّف والاسترشاد إلى الوعيد والفخر والإنكار...وغيرها ، إضافة إلى حالات أخرى للسياق المقامي يعرضها في صفحات موالية من كتابه الأسس التداولية والابستمولوجية ، كلاهما يوحي بصعوبة الفصل والتداخل بين المقام (السياق) والقصد ، فلا يتضح المعنى إلا بمعرفتهما ، وبهذا يتأكّد ما ذهب إليه طه عبد الرحمان من أنّ "القول الطبيعي مجرّدا عن مقامه تصير محامله كثيرة ولا يتعيّن واحد منها إلا بتعيين المقام حتى إنه يصحّ الإدّعاء بأنّ الأصل في القول الطبيعي أن تتعدّد معانيه إلى أن يثبت بالدليل خلاف ذلك ، وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب أن تكون صُوره الممكنة متعددة ، وأن لا ينحصر تقويمها ضمن قيمة واحدة"[2]، وذلك عن طريق مبدأ الاقتصاد(الكم اللفظي) ، ومبدأ الصورة الأدنى(قدر الحاجة الاستدلالية) ، اللذين يدخلان في مبدأ التعاون ، وقد رأينا في موضع سابق أنّ سيبويه اعتنى بهاتين المقولتين أيمّا اهتمام ، ولعلّ ربط اللغة بالسياق والقصد يشكّل عاملا كبيرا للمحافظة على سلامة هذا المبدأ أو خرْقه ؛ بمعنى أنّ القصد والسياق يدخلان في بناء التركيب أولا ، وفي تفسير المعنى ثانيا ، فهما أداتان هامّتان لفهم المعاني الأولية ، وكذا المعاني المستلزمة.

---

[1] المرجع السابق ، ص 27 .

*ينظر: إدريس مقبول، **الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه**، ص 203-303-319 .

[2] طه عبد الرحمن ، **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي** ، ص45.

ومما يرتبط بالسياق والقصدية في تفسير المعنى باب الوصل والفصل ، فإذا حدث الفصل في التركيب يتدخلّ كلّ من السياق والقصد لمعالجة الأمر ، يبين ذلك قولك: (مررت بعبد الله أخوك) تأوّل سياقا تفاؤليا يُجيز له القطع ، كأنه قيل للمتكلم بهذا الكلام : من هو؟ أو من عبد الله ؟ ، فقال أخوك ؛ فلا يصحّ الإعراب بالبدل ، وإن كان في المعنى يدلّ عليه ، فتصبح أخوك خبرا لمبتدأ محذوف[1].

وفي سياق آخر يستدل بقوله: ﴿**وَأَسَرُّوا النَجْوَى الذِينَ ظَلَمُوا**﴾[الأنبياء3]، فإنما يجيء على البدل ، وكأنه قالوا: انطلقوا ، فقيل له : من ؟، قال بنو فلان[2]، فسيبويه حين بنى تفسيره على البدلية كان قائما على افتراض سؤال من السامع ، وأمثلة هذا كثيرة في الكتاب.

هذه الافتراضات يستدعيها التركيب في حدّ ذاته ، وهي تشبه إلى حدّ كبير الأقوال المضمرة والافتراضات المسبقة التي تساير الفعل الكلامي في التداولية ، فالتركيب جاء على لغة أكلوني البراغيث ، وهي على الرغم من كونها لغة مستهجنة ومستقبحة ومع ورودها في القرآن الكريم فالسياق والقصد هو الذي يحدّدان الدلالة ويوجّهان التركيب نحو وظيفة نحوية معينة؛ معنى ذلك أنّ "التركيب تختبئ في خصائصه وأحواله إشارات ودلالات مختلفة، وأنّ السياق هو الذي يستخرج من هذه الخصائص مقتضياته وكأنّ التركيب النفيس أشبه بقطعة من معدن نفيس تعطي ألوانا متكاثرة كلّما أدرتها إدارة جديدة، والسياق هو القوة التي تحرّك هذه القطعة لتشيع من ألوانه ما يُراد إشعاعه"[3].

ويشير إدريس مقبول إلى قضية أخرى لها علاقة لصيقة بالسياق وقصد المتكلم ، وهي قضية اللحن التداولي؛ وهو اللحن الناشئ عن مخالفة الاعتقاد للواقع، فقد جرت العادة أن يُنسب اللحن للغة ؛ بمعنى خرق جانبها النحوي أو الصرفي[4]، بل ربطه بالمستقيم الكذب ،يقول: «إنّ الكلام المستقيم الكذب تركيب انتظمت عناصره وأجزاؤه وفق نسق لغوي وقاعدي مقبول يحافظ

[1] ينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، ج2 ، ص 17/16.

[2] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 41 .

[3] كادة ليلى ، **المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا** ، ص 285.

[4] إدريس مقبول، **الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه** ، ص 279.

فيه على الرتب والمحلاّت وأثار الإعراب غير أنّ اللحن يأتيه من جهة دلالة ملفوظه في علاقته بالاعتقاد والواقع إذ هو إما صادق أو كاذب»[1].

هذه الإشارة البسيطة التي أشار إليها إدريس كانت تحتاج منه إلى مزيد بسط والتفصيل فالمستقيم الكذب قد مثّل له سيبويه بالمثالين التاليين : (جملت الجبل ، وشربت ماء البحر)* وكما نعلم أنّ مقولة الصدق والكذب ، والاعتقاد قد دُرست في البلاغة كمعايير لتمييز الخبر من الإنشاء إلا أنّ هذه المعايير أثبتت عدم كفايتها بل إنّ الجدل حولها مازال قائما ، وهناك إشكال آخر بالنسبة للمحال الكذب ألا يمكن أن يدخل ضمن اللحن التداولي ؟

يمكن أن نتصوّر اللحن التداولي في الخطاطة التالية:

ويتبادر إلى الذهن سؤالان آخران:هل يمكننا أن نسمي كلّ تعقيد ينفي حصول شرط البيان ويشوش على فهم المتلقي لحنا تداوليا ؟ ، هل يمكن أن نعتبر اللحن التداولي مؤشرا على تراجع الكفاءة التداولية للمتكلم ؟

إنّ وصف سيبويه اللغة وتتبعه لدقائقها جعله لا يغفل عن أيّ وضع من أوضاعها مهما تناهى في الصغر أو الجزئية ، وبغض النظر عن نسبة وروده (قلة أو كثرة) ضمن ظواهر اللسان العربي[2]، فالتقديم والتأخير ، والإضمار والإظهار ، وخروج الأساليب على غير مقتضى الظاهر كلّ ذلك يحيل إلى مدى مراعاة السياق العام والقصد كآليتين أساسيتين في إنتاج وتأويل الملفوظات، ف "نحو سيبويه إذن غير مستقل بنفسه ،وقوانين اللغة المنتجة للملفوظات مدعوة لكي تكتسب الصحّة الدلالية والتداولية على مستوى الكلام أن ترتبط بعناصر خارجة عنها ؛ أي هي عبارة عن قواعد سياقية ؛ أي قواعد مشترطة تطبيقها سياقات معينة ، ونفترض أيضا أنها بذلك لن

[1] المرجع السابق ، ص 281.

* ينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، ج 1 ، ص 26 .

[2] إدريس مقبول، **الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه**، ص 301/300.

تنتج كلاما حاملا لمعنى مطلق أو مجرّد ، بل إنه معيّن يريد المتكلم أن يعنيه من جهة ، وأن يعبّر عن موقف محدّد في إطار سياق محدد"[1].

هذه الفرضيات أثبتت صحّتها إلى حدّ بعيد استدلالا بالنصوص المتواترة المتنوّعة في مستوياتها (شعرا ونثرا) مدعومة باستعمال العرب الفصحاء(نطقا)، "إنّ نحو سيبويه الموصوف بأنه هو النحو المهتم بالدلالة والعناية بالجانب الاجتماعي المتمثل بربط التركيب النحوي بالعالم الخارجي من خلال ملاحظة تأثير المواقف في دلالات التركيب لا نحوا تجريديا نظريا كان من ثماره فصل علم المعاني عن النحو"[2]، يقف موقفا حازما في تأكيد التحام الأجزاء بعضهما ببعض داخليا وخارجيا لتأدية المعنى المطلوب.

ومن ثمّ فإنّ سيبويه لا يكتفي بالصحّة اللغوية المطلقة ، وإنما هناك ضرب آخر من الصحّة تبنى على تمييز المقاصد والسياقات المختلفة، فلا يمكن فهم الكلام على وجه اليقين بدونها ،"وكأنّ الأداء اللغوي يستمدّ طاقته التعبيرية من معطيات السياق الخارجي، فيتغيّر البناء اللغوي كلّما تغيّر الموقف الاجتماعي والطبيعة الخارجية للسياق ، فإذا ما زادت وتصاعدت شدّة التغير في المقام تصاعدت نسبة التحولات اللغوية والتركيبية في السياق، ويصحّ العكس كذلك، ذلك أنه كان مدركا للقوة التواصلية للخطاب والمقصد البلاغي من ورائها"[3]، من أمثلة ذلك تحليله (الألف واللام) ،يقول سيبويه: « أما الألف واللام فنحو: (الرجل ، والفرس ، والعبيد) وما أشبه ذلك و إنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته لأنك إذا قلت: (مررت برجل) ، فإنك إنما زعمت أنك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطب ، وإذا أدخلت الألف واللام (مررت بالرجل) فإنما تذكره رجلا قد عرفه بعينه الذي كان عهده ما تذكّر من أمره»[4].

يمكن تصوّر العلاقة بين الجملتين من حيث الدلالة على المعنى ، وقصد المتكلم انطلاقا من مراعاة حال المخاطب مع ضرورة الملاءمة في الخطاطة التالية:

---

[1] المرجع السابق ، ص 325.

[2] ينظر:مازن عبد الرسول الزيدي ، **نحو سيبويه في كتب النحاة دراسة تحقيق وتقويم** ، رسالة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية (2006) ، ص 33.

[3] هيثم محمد مصطفى ، **القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه** ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، العراق ، مج11، العدد3 ،ص 229 (بتصرّف)

[4] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 2 ، ص 5.

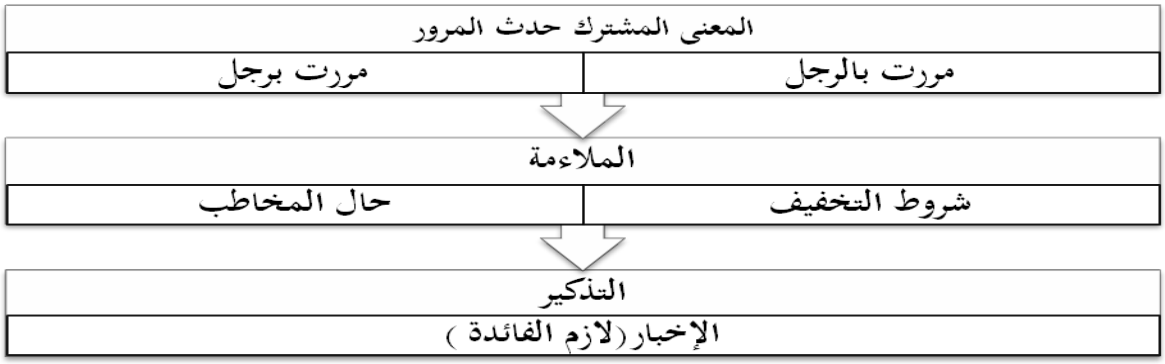

إنّ الفعل الكلامي لا يصل إلى دلالته الإنجازية بمجرّد النطق والتوليد ،وإنما بتوفّر شروطه التأثيرية المقصودة من لدن المتكلم في موقف معيّن وبمقام محدّد ، وهو ما حرص عليه سيبويه فمقام التعريف يباين مقام التنكير ، ومن ثم اختلاف الدلالة على اعتبار حال المخاطب[1] وكذلك في مقصدية الدعاء التي عبّر عنها بمجموعة من العبارات يمتزج فيها الخبر(زيدا قطع الله يده)، والإنشاء(اللهم زيدا فاغفر ذنبه) مع مراعاة الاستعمال لتأدية المعنى ، " فمنذ ذلك العهد المبكّر يفزع إلى الملابسات الخارجية وعناصر المقام ليردّ ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلبا للاطراد المحكم وهو يوافق فيما صدر عنه في الكتاب ملاحظات كثيرة مما تنبني عليه الوظيفية ومناهج التوسيع أو اللغويات الخارجية "[2]، فبدء الكلام بما هو معروف عند المخاطب ، وعدم جواز كونه منكورا لديه لئلا سيؤدّي إلى الإبهام ، لأنه لا يستقيم الإخبار عن مجهول، و تأكيده على هذه القاعدة (قاعدة الأعرف) واتصالها بإمكانات التقديم والتأخير ، فنجده تارة يضمر أفعالا وتارة أخرى بالقطع (الفصل والوصل)، كلّ ذلك يعني الجمع بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق ، وهو الجمع الذي نرتضيه من منطلق محاولة استيعاب الظاهرة اللغوية في أكبر مستوياتها ، "لذا يتوجّب علينا في تحليل الأعمال الكلامية أن نحسب حسابا لحقيقة أنّ الجمل تنطق ضمن سياقات معينة وأنّ جزءا من محصّلة معنى نقش الكلام يستمدّ من السياق الذي ينتج فيه ، ويتضح هذا تماما في إشارة التعابير المؤشرة التي يشملها السياق"[3] ،كالرؤية أو اللمس، أو الشم ...عند سيبويه .

إلى جانب ذلك يمكن القول أيضا بأنّ الجمل أو المنطوقات سواء اتخذت شكل الخبر أو الإنشاء إنما تتحدّد دلالتها من حيث بقائها على هيئتها النمطية أو خروجها عنه بالسياق

[1] هيثم محمد مصطفى ، **القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه** ، ص234.
[2] نهاد موسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ، ص 97.
[3] جون لاينز ، **اللغة والمعنى والسياق** ، ص 200.

فتستفاد منها معاني جديدة ، وقد أشرنا إلى الأمثلة في موضع سابق من هذه الدراسة ، " وذلك حيث نرى سيبويه يقف إلى تراكيب مخصوصة فيردها إلى أنماط لغوية مقرّرة ، ويقدر ما يكون عرض لما من الوجهة اللغوية الخالصة من حذف أو غيره ...، ولكنه لا يقف عند ذلك بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب ، وحال المتكلم ، وموضوع الكلام ... وقد هداه هذا الاتساع إلى رسم خطوط هادية في تعلم العربية تعلّما يضع كلّ تركيب موضعه ويعرف لكل مقال مقام"[1]، "وهكذا يبلغ سيبويه من اعتبار موقف الاستعمال أن يجعله فيصلا في الحكم بصحة التراكيب النحوية وخطئها ، ومن ذلك أننا نراه يقف في الجملة الواحدة فيحكم عليها في موقف من الاستعمال بأنها خطأ ، وفي موقف من الاستعمال آخر بأنها صواب ، وهذه الجملة لو اكتفى بالنظرة الشكلية الذاتية جملة نحوية جائزة ، ولكن اللغة عنده لم تكن تنفك عن ملابسات استعمالها ومقاييس اللغة عنده تستمدّ من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي كما تستمدّ من معطيات السياق الاجتماعي التي تكشف الاستعمال اللغوي "[2].

إنّ السياق وقصد المتكلم يرتبطان ارتباطا وثيقا بالمستوى المنطوق حين يكون للأخير في أحيان كثيرة دور محوري في تحديد الدلالات من المفردات إلى الجمل[3]، ومنه فإن أيّ إهمال لهذين الطرفين يؤدّي إلى خرق الصحة النحوية ، وبالتالي الصحة الدلالية ، كأنّ سيبويه يقرّر قاعدة عامة مفادها " أنّ الكلام القابل للفهم والتأويل هو الكلام القابل للإعراب ، و بالتّبع يكون الكلام القابل للإعراب هو الذي يقبل أن يُوضع في سياقه"[4].

وقفة: جمع سيبويه في كتابه الاتجاهات اللسانية المختلفة ، فقد ربط البنية بقواعد التوليد والتحويل مراعيا في ذلك الجانب الاستعمالي للغة كما نطقتها العرب بالنظر إلى عناصر العملية التواصلية متكلمين ومخاطبين وسياقات .

---

[1] نهاد الموسى ، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ، ص 97

[2] المرجع نفسه ، ص 101.

[3] سعيد حسن بحيري، **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي**، ص 166.

[4] إدريس مقبول ، **الأسس التداولية والابستمولوجية للنظر النحوي عند سيبويه** ، ص 316.

المبحث الثاني: الإبانة عن المعطيات السياقية في الكتاب:

لا شكّ أنّ الوقوف على أنماط التعبير (الكلام) المختلفة إضمارا أو إظهارا، تقديما أو تأخيرا زيادة أو نقصانا خاضع لعمليات داخلية ذهنية تفسيرية أو تفكيكية وتشفيرية يقوم بها طرفا التواصل المتكلم والمستمع سعْيا إلى إنجاح هذه التبادل و تحقيق الإفادة وأمن اللبس.

المطلب الأول:مقومات بناء النحو السيبويهي:

يقدّم سيبويه وصْفا لنظام العربية لا مجرّد قواعد تقريرية ، فقد ارتبط التقعيد عنده بالمعطيات السياقية من أجل تحديد المعنى ، فنجده يلجأ كثيرا إلى قصد المتكلم ، ويركّز على معرفة أحوال المخاطب ، ويظل النظر في الملابسات والظروف شرطا من شروط جواز العبارة .

الفرع الأول:نحو سيبويه نحو تفاعلي:

لقد كانت عناية النحويين بالمتكلم ظاهرة ، فهو مدار بحثهم ، ولأجله استقريت اللغة وقعّدت لصيانة لسانه من اللحن ، ولفهم مراده ومقصوده في كلامه، فقد راعى النحاة المتكلم في مسائل كثيرة، وعلى أساسه فسروا ظواهر نحوية و أساليب لغوية[1].

وليس يخلو تراثنا من إشارة واضحة إلى واجبات المتكلم اتجاه المخاطب، بما يُعرف بشروط بناء الكلام منها أن" يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين الأقدار المستمعين ، وبين الأقدار الحالات فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاما ، ولكلّ حالة من ذلك مقاما ، حتى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات ، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[2]، وسيبويه في كتابه لا يخرج عن هذا الاهتمام بالمتكلم والسامع ؛ حيث أكدّ – في أكثر من موضع – بأنّ الإعراب يرتبط بحاجات المتكلم واختياراته ، واقف على أحوال السامع فهو"دائم الاستدعاء لهذين الركنين (المتكلم والمخاطب) خاصة في مستوى التعليل والتوجيه للكلام العربي"[3]، وبذلك لا يفصل في تحليله بين التركيب والدلالة ومقتضيات التداولي التي تفرض أن يراعى أحوال المخاطبين بالكلام ودرجات تفاعلهم المستمر مع ما يلقى إليهم من جهة حصول الفائدة أو عدمها ، وهو الأمر الذي اختصّت بدراسته البلاغة في شقّ المعاني ، والتداولية في

---

[1] مسعود صحراوي ، **التداولية عند العلماء العرب** ، ص 201/200. ينظر أيضا:أسعد خلف العوادي، **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة** ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1(2011) ، ص 64.

[2] الجاحظ ، **البيان والتبيين** ، ج 1 ، ص 139/138.

[3] إدريس مقبول ، **الأسس التداولية والابستمولوجية للنظر النحوي عند سيبويه** ، ص 331.

الدرس اللغوي الحديث[1]، ليس هناك أدلّ على الواقع التداولي عنده من ترتيب الضمائر ، وحسن تقديم ضمير المتكلم والمخاطب ثم الغائب ، وقبح عكس ذلك ، يقول سيبويه:« فكما كان المخاطب أولى بأن يُبدأ به من قبل أنّ المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب ، وكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ من الغائب»[2]،كما أنّ اختيار الرفع أو النصب ، الإلغاء أو الإعمال مرهون إلى حدّ بعيد بموقف المتكلم واختياره شكّا أو يقينا ، عناية أو اهتماما ، وإمكانات لغوية لا حصر لها تمتاز بالتنوّع والتعدّد ، إذن العملية الإعرابية قائمة على أساس اعتباره في التحليل النحوي، "فالنصب والرفع في تفسير سيبويه صادران عن موقف المتكلم وما يختاره ليحدّد من الاحتمال والإشكال الدلالي. فينجز بقواعد تركيبية مقصودة.فنظام الإعراب تغيير واختلاف ناشئ عن عمليات يولدّها المتكلم وتدور في نفسه وفكره ويجسّمها في أبنية تسمح بها اللغة"[3]، و من ثمّ فمعاني النحو وإعرابه تنضبط عنده بضوابط من أحوال المتكلمين فتتنوع العبارة وفقا لمنزلة المتكلم[4] ؛ ذلك يعني أنّ المتكلم عمود الرحى غايةً فتتنوع التراكيب لمنزلته ، وهو في وقت نفسه آلة لتوليد العبارة ، كأنما محصول الحديث إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره إنها المكانة التي حظي بها في النظرية اللغوية العربية كما أدركها القدامى الأوائل من أمثال سيبويه.

واسترعى المخاطب بنفس القدر والاهتمام ، فلا يستطيع المتكلم أن يجعل كلامه بمنأى عن إدراكه سواء أكان التبيين والإيضاح ، أو الإلغاز والتعمية ، وقد اتكّأ على علمه وأحواله في أكثر من موضع تنبيها وتأكيدا ، فـ" المرسل إليه حاضر في ذهن المرسل عند إنتاج الخطاب سواء أكان حضورا عينيا أم استحضارا ذهنيا ، وهذا الشخوص أو الاستحضار للمرسل إليه هو ما يسهم في حركية الخطاب، بل يسهم في قدرة المرسل التنويعية ، ويمنحه أفقا لممارسة اختيار استراتيجية خطابه"[5].

---

[1] ينظر : المرجع السابق ، ص 333 (بتصرّف).

[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 2 ، ص 364.

[3] المنصف عاشور ، **ظاهره الاسم في التفكير النحوي بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان** ، منشورات كلية الآداب منوبة تونس ، ط1(2004) ،ص 264.

[4] نهاد موسى ، **الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية والنحو العربي** ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ط1(2003) ص 133/132.

[5] عبد الهادي بن ظافر الشهري ، **استراتجيات الخطاب** ، ص 48.

هكذا تتبيّن أهمية كلّ من المتكلم والسامع في بناء حدث التواصل و سيرورته من منطلق "أنّ الغاية التي يجرى إليها استعمال اللغة هي معرفة الإنسان ما في ضمير صاحبه وحاجة أخيه ومعنى شريكه والمعاون له على أموره، وتبليغه إياه حاجات نفسه"[1]، فكان لهما نصيب وافر في صياغة تعابير اللغة وتوجيه الأحكام النحوية ، بل إنّ رعاية السامع على الخصوص من المقاييس المهمة التي يقاس بها جودة الكلام وبلاغته على قدر تلك الرعاية أو عدمها رعاية ، فللمخاطب والمتكلم جوانب نفسية واجتماعية ولغوية ...وغيرها لها من التأثير البالغ على إنتاجه أولا ، وفهمه ثانيا وفي النهاية صلاحية الخطاب اللغوي للتواصل أو لا؛ أي صدى ضوضاء لاغيا عبثا ولا فائدة منه.

إذن فالعناية الخاصة بهما ملحوظة على المستوى التنظيري أو على مستوى التطبيق ، فلم يتركوا معنى يتصل بمهمّة المتكلم في إفهام السامع إلا نبّهوا عليه ، ولم يغفلوا عن شيء يتصل بمهمّة المتلقي في فهم ما يلقى إليه إلا وقد وقفوا عنده وأشاروا اليه"[2]، فيختلف الأسلوب الذي يتبعه المتكلم كمّا وكيْفا مع السامع.

"لقد دأب سيبويه على استرجاع حضور المخاطب أو السامع في بعض الأحيان لتكتمل بذلك عملية التحاور أو التواصل الذي أدى إلى نشوء نص منطوق ...فلكلّ عبارة قائل أو متكلم قصد من ورائها شيئا ، ولا بدّ من وجود سامع مخاطب يعرف معنى هذه العبارة ، ويدرك الغاية منها فإذا اعترت هذا النص ظاهرة تركيبية ردّ ذلك إلى مراد المتكلم وإلى قدرة السامع على الفهم ، ولا شكّ أنّ سيبويه كان يتخيل بإدراك عميق كلّ مخاطب وهو يسمع ما يتحدّث به المتكلم سواء كان عالما بما يقال عارفا به أم خالي الذهن ، أم جاهلا أم غافلا ، ويبني كثيرا من العلل والأحكام في ضوء هذا التصوّر ، ويجعل لكلّ حال من أحوال المخاطب وجهله، وما يقتضيه ذلك من تنبيه أو تذكير، أو تأكيد[3].

الفرع الثاني: تنوّع أدوار المتكلم:

تطرّق سيبويه إلى مستويات من المتكلمين يشتركون في الملامح النفسية ، ذلك أنّ "الحالة النفسية التي تعتري المتكلم تؤثر في طبيعة نسجه لألفاظه وصياغته لعباراته ، وقد اهتدى سيبويه

[1] الجاحظ ، **البيان والتبيين** ، ج 1 ، ص54.

[2] أسعد خلف العوادي ، **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة** ، ص 57.

[3] المرجع نفسه ، ص 59.

إلى ما كان يدور في نفس المتكلم ، وأولى حالاته النفسية اهتماما ملحوظا وما ينتابه من هواجس وشكوك أو تيقّن فيترجم كلّ ما مرّ به إلى ألفاظ هي بمثابة شفرات ودليل على ما في نفسه"[1].

يقول سيبويه في "(حسب عبد الله زيدا بكرا ، وظن عمر خالدا أباك) ، وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبيّن ما استقر عنك من حال المفعول الأول يقينا كان أوشكّا"[2]، وقد يعرض للمتكلم الظنّ من ذلك" (أعندك زيد أم لا) كأنه حيث قال: أعندك زيدا كان يظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال: أم لا"[3]، وحتى ما يعرض له من نسيان ، أو تذكر ، أو غلط ،"ويقول الرجل إذا تذكر ، ولم يُرِد أن ينقطع كلامه (قالا) فيمدّ(قال) و(يقولو)فيمدّ(يقول) و(من العامي) فيمدّ(العام) سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة يتذكّر به ولم يقطع كلامه"[4]، فرأيت كيف أنّ الدلالات تتلاطم على تعبير واحد ، ولا يمكن الوصول إلى ما يريد المتكلم إلا بواسطة المتكلم نفسه[5]، ذلك أنّ الغلط والنسيان ثم تدارك الكلام أو استدراكه من الحالات العامة التي قد تصيب أيّ إنسان أثناء الحدث الحواري هكذا انتبه سيبويه إلى هذه الحالات ، وكيف تؤثر في فهم دلالة التركيب أو توجيهه، " فقد أدرك سيبويه طواعية العربية وقدرتها على المواءمة بين أساليب التعبير وقواعد اللغة بما يناسب الوضع الذي يكون فيه المتكلم ، وتمكين اللغة من السيطرة على كلّ المدركات الخمس والتصورات التي تنتابه ، فكان يبني ملاحظته في التحليل النحوي على ما يدور في نفسه"[6].

وبهذا فإنّ التفاته إلى هذا الملمح المعنوي المتعلّق بالحالة النفسية للمتكلم يدلّ دلالة واضحة على أنه يربط بين الظاهرة التركيبية في اللغة ، والظاهرة المعنوية المركبة في نفس المتكلم[7].

إنّ المتكلم عند سيبويه يمثّل غاية وهدفا ، وهو متنوّع الأدوار سواء كان حقيقيا أو متخيّلا عنده فمرّة نجده شاعرا فينزّله منزلة خاصة يحتكم إلى شعره أحيانا ، ويتجاوز عن كثير من أخطائه

---

[1] بان صالح مهدي الخفاجي ، **المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه** ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد العراق، العدد97 ، ص 183 (بتصرّف).

[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 40/39.

[3] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 174 -177.

[4] المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 216.

[5] بان الخفاجي ، **المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه** ، ص 193.

[6] المرجع نفسه ، ص 184.

[7] محمد خير الحلواني ، **أصول النحو العربي**، ص 186.

معتذرا له بأنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ، وقد يكون المتكلم متعلّما قارئا كان أو سامعا وهو الذي دأب سيبويه على توجيهه وتعليمه ، فتراه يطلب إليه في كلّ حين ترسّم سنن العرب في التعبير والسير على وفق قواعد المتكلمين الأصليين ، وهو يتوجّه إليه بالحديث في أغلب نصوص الكتاب آمرا، أو ناهيا ، أو ناصحا ، وقد يكون المتكلم مخطئا ، وهو العربي الذي يشوب كلامه بعض الضعف يعمد سيبويه في كثير من المواضع إلى تصويب بعض تراكيبه ، وعدّها ضعيفة أو قبيحة، وقد يكون المتكلم ثقة ، وهو العربي الموثوق بكلامه وفصاحة لغته وخلوها من الأخطاء وهو المرجع الأساسي له في تقعيد اللغة ، وفي استنباطه وآرائه[1]، وهكذا كان لمستويات المتكلمين قواعد تعامل خاصة عند سيبويه ، فبالنسبة للمتكلم الشاعر فقد جعل خروجه عن المألوف من القواعد خروجا مبررا ومعللا من باب الضرورة الشعرية ، يقول: " اعلم لأنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام "[2]، من صرف ما لا ينصرف ، وحذف ما لا يحذف... وما يجوز في الشعر أكثر[3]، فقد التفت سيبويه إلى مستوى من الكلام يُعامل معاملة خاصة لا كبقية الكلام (النثر) وعليه ينبغي الفصل والتمييز بين التركيب المقبولة في الكلام عن التراكيب المقبولة في الشعر[4]؛ لأنّ الأولى هي لغة الحديث تقابله لغة في مستوى آخر هي لغة الشعر ، لها قواعدها وقوانينها التي توافق قواعد النثر وقوانينه في مواضع وتخالفها في مواضع أخرى.

أمّا المتكلم المتعلّم فهو الأكثر نصيبا في عمل سيبويه ، يأمره أن يقف عند حدود كلام العرب من إظهار أو إضمار ، وأن يجري كلامه على ما أجرته فلا يخالفها ، "فأجره كما أجرته العرب واستحسنت"[5]، ثم يفتح له باب التفسير والفهم مسترشدا معتمدا كلام العرب المرجعية التي لا بدّ من الاستناد عليها، وقد أشرنا في موضع سابق أنّ الوقوف على كلام العرب من ملامح الوصفية في الكتاب.

[1] أسعد خلف العوادي ، **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة** ،ص 68/67.

[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 1، ص26.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 26-32.ينظر أيضا: ج2 ، ص 124.

[4] سعيد حسن بحيري ، **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي**، ص 206 .

[5] سيبويه ، **الكتاب** ، ج2 ، ص 124.

أمّا المتكلم المخطئ فإننا نرى سيبويه ما يفتأ يصحّح كلامه ويصوّبه ، أو يصفه بالضعف والخبث والقلة ، ويصف غيره بالأجود والأولى ، يقول: « اعلم أنّ ناسا في العرب يغلطون "[1] "أقول مررت بقائما رجل ، فهو أخبث من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور ، ومن ثم أسقط ربّ قائما رجل فهذا كلام قبيح ضعيف"[2]، وأمثلة هذا كثيرة في الكتاب ، وهنا نطرح التساؤل: كيف أمكن لسيبويه أن يميّز بين نوعين من الغلط (كحالة من حالات الخطأ)، غلط مستحسن وغلط مستقبح ؟.

أمّا المتكلم الثقة فهو متكلم يعرف العربية دون معرفة مصطلحاتها ، وهو السليقي المعول عليه في شتى العمليات اللغوية (تقديم وتأخير ، حذف وذكر...إلخ) ، فقد أشار إليه في عبارات كثيرة منها: (سمعت من أثق به من العرب ، سمعناه ممن ترضى عربيته ، أنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس) ...وغيره.

واهتمام سيبويه بالمتكلم ومراعاته تدور في أربعة محاور كما يذكر العوادي : مراعاة الاستعمال – مراعاة القصد – مراعاة حال – للتوجيه ؛ فحال المتكلم من ظن ، وعلم ، وغفلة وتراخٍ كما في استعمال حروف النداء ؛ فالمستغيث غير النادب ، وغير المنادي المجتهد ، وقصده كمسوغ لتجويز بعض الكلام ومنعه ، واستعماله من خلال اعتماد مبدأي الكثرة والتخفيف وتوجيهه لتحرّي سلامة النطق بالعربية[3].

الفرع الثالث: أحوال المستمع:

حظي المخاطب (المستمع) بشأن بالغ الأهمية ، فهو الذي يخوّل المتكلم استخدام أساليب وتراكيب معنية اعتمادا على فهمه وملاحظة أحواله ، فالسامع طرف أساسي في تكوين الخطاب وتحديد بنيته في إطار ما يسمى بالمعرفة المشتركة التي تعين على التفاهم وتمنع حصول اللبس فـ "اللغة إشارات يحاول المتكلم إيصالها إلى السامع أو القارئ لذلك يجب تبنى أسسها على وفق العلاقة القائمة بين هذين الركنين"[4]، يقول مهدي المخزومي: «لن يكون الكلام مفيدا ولا الخبر مؤدّيا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء

[1] المصدر السابق ، ج 2 ، ص 155.

[2] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 124.

[3] ينظر: أحمد خلف العوادي ، **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة** ، ص 69/68 (بتصرّف).

[4] المرجع نفسه ، ص 70.

والقبول»[1]، فالكلام لا يكون كلاما حتى يكون موجّها إلى غيره ؛ إذ إنّ حضور المخاطب دائما في ذهنه (المتكلم).

وبما أنّ المخاطب يعدّ قطبا من أقطاب إدارة العملية التواصلية ، فمراعاة مقامه وجلب انتباهه مما يؤثر في تركيب الجمل وحشر مكوناتها على وفق ترتيب معين ، كما أنّ عدم أخذ المخاطب بالحسبان قد يؤدّي إلى خلق حاله مخالفة تماما لما كان المتكلم يروم في كلامه[2]، وتبعا لذلك نجد أنّ المخاطب كما كان شريك المتكلم في العملية الخطابية ، فإنه أيضا يمكن أن يكون شريكه في القاعدة النحوية[3].

وما تجدر الإشارة إليه أنّ مصطلح المخاطب يرد كثيرا في كتاب سيبويه ، وهذا يؤكّد أنّ سيبويه كان متمرّسا بهذه الناحية أثر المخاطب في المتكلم ، وعلم المخاطب وحالته ومقامه وما يكتنف العملية اللغوية كلّها ، وهو بذلك يتخذه أداة لتحليل الكلام العربي وتفسير الظواهر اللغوية[4]، يقول سيبويه: « فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني ، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب»[5]، ويقول أيضا:« وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا ، ولأنّ المخاطب يعلم ما تعني»[6]، فعبارة "(علم المخاطب) على بساطتها ووجازتها خطيرة الأبعاد في دلالتها النافذة ، فقد يفهم أنّ مراد سيبويه أن يقول إن سعة الكلام مع كثرتها التي أشار إليها وعدم وقوعها تحت دائرة الحصر ؛ أي الانتقال من مستوى إلى مستوى أو التجاوز في إيقاع العلاقات النحوية بين ما لا تقع فيه عادة، أو إن شئت كسر قانون الاختيار بين المفردات بالطريقة المسموح بها لا يسوّغه إلا فهم المخاطب ، ومعنى ذلك أنّ هناك اتفاقا بين المتكلم والمخاطب أبرمه الاتفاق اللغوي ونظامه وقوانينه على علاقات لغوية معنية عندما تجرى في مجالها المألوف يكون لذلك دلالة خاصة ، وعندما لا تجرى في مجالاتها المألوفة، ويكون ذلك أيضا بقانون خاص ، فإنه يشترط أن يكون المخاطب فاهما للمعنى ، ولا يفهم المخاطب ذلك إلا إذا كان هذا التجوّز أو كسر الاختيار من العرف اللغوي ؛ أي من سليقة المتكلم والمستمع معا

[1] مهدي المخزومي ، **في النحو العربي نقد وتوجيه** ، ص 225.

[2] ينظر : رشيد بلحبيب ، **أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى**، ص241.

[3] أسعد خلف العوادي ، **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة** ، ص 77.

[4] المرجع نفسه ، ص 78 .

[5] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 244.

[6] المصدر نفسه ، ج 1، ص224.

وكفاية كلّ منهما اللغوية ، وهذا هو الجانب الإبداعي في اللغة "[1]، إذن فاستعمال الكلام على أصله أو خروجه إلى معاني أخرى لا بدّ للمخاطب له فيه من نصيب ذلك أنّ الفهم مطلوب منه وبذلك لا بدّ من توفّر معرفة مشتركة بينه وبين المتكلم تسهّل له الوصول إلى هذا الفهم ، وبالتالي تتحقّق كفاية كلّ منهما اللغوية فالتوسع ، أو الإيجاز، أو غير ذلك كلّ ذلك يتم بمراعاة هذا المخاطب فهْما وعلْما.

ويشير العوادي بأنّ النصوص التي تهتمّ بالمخاطب يمكن جعلها في محاور خمسة هي: مراعاة علمه ، مراعاة فهمه ، مراعاة انتظاره وتوقّعه ، مراعاة تنبيهه ، مراعاة ظنّه[2].

لقد شخّص سيبويه حال المخاطب من ناحية الإقبال والانتباه ؛ لأنّ إقبال المخاطب على المتكلم وتنبّهه له وإصغاءه إليه ذو أثر كبير في نفس المتكلم ، فيتخيّل حال المخاطب الغافل المشتغل بأعماله وشؤونه ، ورفع صوت ومدّه من قبل المتكلم[3]، ومن ثم جواز الحذف وعدمه بناءً على إقباله في النداء وإنصاته لك أو متراخيا غافلا عنه ، وقد تُغني رؤية العين، أو اللمس أو الذوق.

ومراعاة فهم المخاطب من خلال الابتعاد عما يسبب اللبس والإبهام ، والتزام ما يحقّق الإيضاح والإفهام ، وهذا مبني على العلاقة بين المتكلم ومخاطبه ، فعلى المتكلم أن يتدارك ما قد يقع في كلامه من لبس فيصوغ عبارته على وفق تلك العلاقة صوغا رصينا يبعد كلّ ما من شأنه أن يحقّق هذا اللبس والاختلاط في الفهم[4]، فقاعدة أمن اللبس ضرورية للتواصل الناجح بين أطراف العملية التحاورية (الخطابية) ، فلا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو نكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور فالمعروف هو المبدوء به ؛ لأنّ العرب تكره أن يقربوا باب لبس ، وذلك يتنافى مع التبليغ وظيفة ومقصدا[5]، ومن ثمّ يجوز ويحسن الإخبار بالنكرة " حيث أردت أن تنفي

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف ، **النحو والدلالة** ، ص 86.

[2] ينظر: أسعد خلف العوادي ، **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة** ، ص 79.

[3] ثمينة أحمد هيلان ، **العلاقة بين المتكلم و المخاطب ومراعاتها في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه** ،مجلة سر من رأى جامعة سامراء ، العراق ، مج5 ، العدد 13، (2009) ، ص 148.

[4] أسعد خلف العوادي ، **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة** ، ص81.

[5] ينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، ج 1، ص 48.

أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا "[1] فيحسن ويصحّ من زاوية المخاطب.

ومراعاة انتظار المخاطب وتوقعه ؛ إذ الانتظار والتوقع حالتان تطرآن على المخاطب في نفسه ، وفي قلبه نتيجة لما هو عليه من انتظار سماع حدث معين متوقعا ومترقبا لحصوله، فهو شغف متلهف لإخباره به ، فالحال التي يكون عليها المخاطب كانت مراعاة لتوجيه الكلام وصوغه بناءً وإعرابا في ضوء ما تقتضيه تلك الحال[2]، فالإقبال ، والانتظار، والتوقّع ، والغفلة كلّها حالات ترتبط بالمخاطب وعلى المتكلم الوقوف عليها لصياغة ملائمة[3].

ومن الحالات التي تخالج نفس المخاطب الظن، مما يلزم المتكلم بأخذه بالحسبان، فيوظف من أدوات اللغة ما من شأنه أن ينزّه ذهن المخاطب من حالة الظنّ التي قد تساوره[4]، يقول سيبويه:« واعلم أنه لا يجوز أن تقول: (زيد) ، وأنت تريد أن تقول: ليُضرب زيد ، أو ليضرب زيد ، إذا كان فاعلا ...وأنت تخاطبني ، فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمرا ، وزيد وعمرو غائبان ، فلا يكون أن تضمر فعل الغائب ، وكذلك لا يجوز زيدا وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيدا ، لأنك إذا أضمرت ظن السامع[الشاهد إذا قلت: زيدا] أنك تأمره هو بزيد»[5].

ومن الأمور المميّزة في كتاب سيبويه جعل المخاطب سائلا ومستفسرا ، فهو يتخيّل أنماط من الأسئلة يصوغها على لسان المخاطب، " مما يبين لك أنّ الصفة لا يقوى فيها إلا هذا أنّ سائلا لو سألك فقال: (هل سير عليه) ، لقلت : (نعم سير عليه شديدا)، و(سير عليه حسنا) فالنصب في هذا على أنه حال ، وهو وجه الكلام ، لأنه وصف (السير)، ولا يكون فيه الرفع"[6] فالحذف يحصل لعلم المخاطب ، والزيادة تحصل لإزالة الإبهام عن المخاطب ، والتقديم يحصل

[1] المصدر السابق ، ج 1، ص 54.

[2] أسعد خلف العوادي ، **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة** ، ص 82/81 (بتصرّف).

[3] ينظر: ثمينة أحمد هيلان ، **العلاقة بين المتكلم و المخاطب ومراعاتها في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه** ، ص 154.

[4] أسعد خلف العوادي ، **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة** ، ص 83 .

[5] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 255/254.

[6] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 228. ينظر أيضا: ثمينة أحمد هيلان ، **العلاقة بين المتكلم و المخاطب ومراعاتها في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه** ، ص 155.

للعناية بالمخاطب وهكذا دواليك ، وبهذا ارتبط وجود المخاطب بالتقعيد حتى إنه يمكن القول بأنّ فكرة (علم المخاطب) تعدّ أساسا من الأساسات التي قام عليها البناء النحوي[1].

وعلّل سيبويه لظاهرة الإضمار بعلم المخاطب ،سواء منها ما اختصّ بالفعل أو الاسم أو الحرف ، فالحذف والاختصار في أسلوب الاختصاص على سبيل المثال "قولك: (إنا معشر الشباب نفعل كذا وكذا)، كأنه قال:أعني ، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل ، كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب"[2]، ونفس التوجيه نجده في مسألة الاستثناء ، فـ"يحذف المستثنى استخفافا ، وذلك قولك: (ليس غير ، وليس إلا) ، وكأنه قال: (ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك) ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني"[3]، وفي الحروف "واكتفوا عن إظهار (أن) بعدهما (كي، وحتى)بعلم المخاطب"[4].

هكذا تكثر في الكتاب الإشارة إلى فهم المخاطب والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناءً على فهم المخاطب والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام[5]، ويُسهم المخاطب في توجيه الحالة الإعرابية من اختيار النصب أو الرفع ، من ذلك قولك"(أما البصرة فلا بصرة لك وأما الحارث فلا حارث لك ، وأما أبوك فلا أبالك) ، فهذا لا يكون فيه أبدا إلا الرفع لأنه اسم (معروف) ومعلوم ، فقد عرف المخاطب منه مثل ما قد عرفت ، كأنك قلت: أما الحارث فلا حارث لك بعده أو فلا حارث لك سواه ، وكأنه قال: أمّا البصرة فليست لك ، وأمّا الحارث فليس لك ، لأنك ذلك المعنى الذي تريد"[6]، وفي باب التنازع"(ضربت وضربني زيد ، وضربني وضربت زيدا) ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع ، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقص معنى وأنّ المخاطب قد عرف أنّ الأول قد وقع بزيد"[7].

---

[1] ينظر: عمر محمد أبو نواس ، **علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية** ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها مج7 ، العدد2 ، (2011) ، ص 102(بتصرّف).

[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 2 ، ص 233.

[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 345/344.

[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 7.

[5] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف ، **النحو والدلالة** ، ص 116.

[6] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 389.

[7] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 74/73.

لقد كان سيبويه بارعا في رصد أحوال المخاطب ، وفي ربطه بين الأحوال الاجتماعية والنفسية لكلّ من المتكلم والمخاطب ، فيبني كثيرا من الأحكام النحوية بناءً يتناسب وتلك الحالات والأوضاع ، فجاءت تلك الأحكام متساوقة مع طبيعة اللغة ، ومن ذلك تصوّره قدرة المخاطب على الموازنة بين الأشياء التي يسمعها ، وبين الاستدلال بكلّ ما يوحي به النص من قرائن وإشارات[1] .

إنّ الالتفات إلى العلاقة بين المتكلم والمستمع يعكس أمرين :

– مرونة القاعدة النحوية في تقبّل الأداءات المنبثقة من الجانب التواصلي والمعتمدة على الاستعمال في فهم المعنى ، مثال ذلك إلحاق الكاف في رويد وعدم إلحاقها.

– حرص النحاة على وضع قواعد تنبثق في أساسها من السياق الاستعمالي ، وتبتعد في الأغلب عن التأويلات والتفسيرات غير المنطقية[2].

المطلب الثاني: المعطيات السياقية قراءة في الأبواب النحوية

✍ كيف فهم الدارسون باب الاستقامة والإحالة من الكلام :

يعدّ هذا الباب من أهمّ الأبواب النحوية التي وضعها سيبويه ، وكذلك من أوجزها عبارة إذ بنى نظريته على الاستقامة والإحالة ، يقول: « فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب، فأمّا المستقيم الحسن فقولك:(أتيتك أمس ، وسآتيك غدا) وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره ، فتقول:(أتيتك غدا ، وسآتيك أمس) ، وأمّا المستقيم الكذب فقولك: (حملت الجبل ، وشربت ماء البحر) ونحوه ، وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك:(قد زيدا رأيت ، وكي زيد يأتيك) ، وأشباه هذا ، وأمّا المحال الكذب فأن تقول:(سوف أشرب ماء البحر أمس)»[3]، ففي هذا النص القصير تكمن بذور نظرية نحوية دلالية حيث تندمج في تواؤم حميم قوانين النحو مع قوانين الدلالة ، أو بعبارة أخرى قوانين المعنى

[1] هناء محمود إسماعيل ، **مراعاة المخاطب والمقام في النحو القرآني** ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد70 ، (2011) ص 82.

[2] عمر محمد أبو نواس ، **علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية** ، ص 103/102.

[3] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 26/25.

النحوي الأولي وتمثّله الوظائف النحوية المختلفة مع قوانين دلالة المفردات الأولية ، وتمثّلها الدلالة المعجمية للكلمة ، وتمتزج فيما يمكن أن يسمى "المعنى النحوي الدلالي"[1].

يُفهم من هذا أنّ المعنى النحوي الدلالي هو ذلك الإعراب الذي يتبادر إلى الذهن بمجرّد سماع التركيب ، والمعاني الأولية للمفردات تعني فهم معنى الكلم دون مراعاة السياق الذي وردت فيه ، وهذه المعاني قد تتسم بالصحّة أو الخطأ ، ثم تأتي تلك النظرة المتفحّصة للتركيب ، وهي نظرة خاصة ناتجة عن النظرة العامة من خلالها يتشكل المعنى النحوي الدلالي النهائي الذي يطبّق عليه الاستقامة والإحالة.

وهناك من يرى أنّ هذه المصطلحات (الاستقامة والإحالة) هي في الأصل مفردات أخلاقية ومعايير لتقويم السلوك الاجتماعي نقلها سيبويه إلى باب النحو ، واعتمدها مقاييس لتقويم جميع السمات البنيوية في العربية من مستوى الفونيم إلى مستوى الجملة[2]، وهناك من يقول أنه بإمكاننا إدخال باب الاستقامة والإحالة ضمن القواعد التفسيرية لكلام العرب بناءً على انطباق النحوي مع البنية المفترضة السابقة على صور الجملة الممكنة باحتمالاتها الواردة في هذا الباب ، وهذا الفهم التفسيري قائم على النحو والدلالة بشكل متزامن[3]، وفي حين يربطها إدريس مقبول بقضية الأصل والفرع[4]، يرى كارتر "أنّ سيبويه يتعامل مع اللغة على أنها شكل من السلوك الاجتماعي فيتبني المقاييس الاجتماعية السائدة في عصره في تقويم الصواب في اللغة على جميع مستويات التحليل اللغوي ، فمصطلحا(حسن)، و(قبيح) يشيران إلى الصواب البنيوي ، على حين يشير مصطلحا(مستقيم)، و(محال) إلى مدى قدرة المتكلم على التواصل ضمن قواعد المجتمع"[5]، كأني به يقول بأنّ سيبويه يلتفت في وقت مبكّر إلى ما يسمّى بالكفاءة اللغوية والكفاءة التداولية

[1] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف ، **النحو والدلالة** ، ص 61.

[2] لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي ، **الكلام المستقيم في النظر النحوي عند سيبويه(دراسة في المصطلح واستعماله)** مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، جامعة القادسية ، العراق ، مج 8 ، العددان 3/ 4 ، (2005) ، ص 180.

[3] ميثم رشيد حميد ، **القواعد التفسيرية منطلقاتها وإجراءاتها دراسة في باب الاستقامة والإحالة عند سيبويه** ،مجلة الباحث،جامعة كربلاء ، العراق، مج2، العدد2، (2012) ، ص 475.

[4] ينظر:إدريس مقبول ، **الأسس التداولية والابستمولوجية** ، ص 227.

[5] مايكل جي كارتر ، **نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد ، دراسة عن منهج سيبويه في النحو** ، تر عبد المنعم آل ناصر مجلة المورد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، العراق ، مج 20 ، العدد 1(1992))، ص 31.

فكيف نحدّد مصطلحي الاستقامة والإحالة ؟معيار نحوي أو دلالي؟أو تداولي متعلّق بالاستعمال ؟ أو معيار منطقي ؟

لقد حدّد سيبويه تعريفين فقط ، الأول: المحال ، والثاني:المستقيم القبيح ، أمّا بقية الأقسام فاكتفي بالتمثيل لها ، كما ربط الاستقامة بما يحسن السكوت عليه "ألا ترى أنك لو قلت:(فيها عبد الله)حسن السكوت وكان كلاما مستقيما ، كما حسن واستغنى في قولك:(هذا عبد الله) " ثم نجده يحكم باستقامة الكلام إذا جاء منتظما على وفق نظرية العامل النحوي " ولا يجوز أن تقول: (ما زيدا عبد الله ضاربا، وما زيدا أنا قاتلا) ، لأنه لا يستقيم ... أن تقدّم ما يعمل فيه الآخر فإن رفعت حسن حمله على اللغة التميمية"[1].

وبهذا يكون المستقيم هو التركيب (الصحيح) لاتساقه مع الواقع ، وأما المحال فهو التركيب (الغلط) لتناقض أجزائه وتعذّر إبلاغه ، وإن أول ما يلاحظ على استعمال هذين المصطلحين (المستقيم المحال) أنهما يتعلّقان بالصدق الإخباري من عدمه ؛ أي قدرة المخاطب على فهم الخبر بتعاونه مع المتكلم[2].

وربما استند سيبويه إلى المطّرد فجعله حسنا ، والى القليل فجعله قبيحا ، مثال ذلك حديثه عن (أي) ، "وذلك قولك:(اضرب أيّهم أفضل ، واضرب أيّهم كان أفضل، واضرب أيهم أبوه زيد) ، جرى ذا على القياس ، لأنّ الذي حسن هاهنا ، ولو قلت:(اضرب أيّهم عاقل) رفعت لأن الذي عاقل قبيحة ، فإذا أدخلت هو نصبت ، لأنّ الذي هو عاقل حسن ، الأقوى أنك لو قلت هذا الذي هو عاقل كان حسنا"[3].

ويمكن أن نعتبر نظام التأليف الذي أقرّته مواضعات اللغة أحد الضوابط في حسن الكلام أو قبحه ، ف "قبح أن تقول: (فيها قائم) ، فتضع الصفة موضع الاسم"[4]، ومنه أنه "ليس كلّ موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء"[5].

---

[1] سيبويه ، **الكتاب** ، ج2 ، ص 88 .ينظر أيضا: ج1 ، ص 71 ، و لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي ، **الكلام المستقيم في النظر النحوي عند سيبويه(دراسة في المصطلح واستعماله)** ، ص 184/183.

[2] المرجع نفسه ، ص 182.

[3] سيبويه ، **الكتاب** ، ج3 ، ص 404/403.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 122.

[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 97.

ومن ضوابط الاستقامة والإحالة أيضا سياق الحال، فـ " لا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي يتنزل به المخاطب منزلتك في المعرفة"[1].

في حين يرى سعيد بحيري أن الاستقامة تتعلق بالمضمون هل هو منطقي أو غير منطقي ، فإذا كان منطقيا فهو غير ملبس ، وإذا كان غير منطقي فهو ملبس ، ولا تتعلق المسألة أساسا بالصحة النحوية للتراكيب وعدمها ، هو ذلك التعليل الذي قدّمه للمثالين: كان انسان حليما ، أو كان رجل منطلقا[2] فمفهوم الاستقامة يعود إلى تحقق أمور ثلاثة:[3]

– اكتمال عناصر تركيب ما – تحقق المعنى المعجمي لكل عنصر – توافق العلاقة بين العناصر والمعنى.

أمّا المحال فيعني تحقق الأمرين الأول والثاني ، وعدم تحقق الثالث ، بينما يقرر حماسة عبد اللطيف أنّ "كل جملة صحيحة (نحويا) تعدّ جملة مستقيمة ، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن أو الكذب يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحويا"[4]، ويحدّد بحيري في موضع آخر أساس الصحة النحوية كالتالي:[5]

عنصر صوتي + عنصر نحوي + عنصر دلالي

فالعلاقة بين المعنى النحوي والمعنى الدلالي هي العلاقة الأساسية التي يعنى بها سيبويه ،في تعليلاته وثمة روابط بين المعنى والوظيفة ، وبين المعنى الدلالي المفرد والكلي للتركيب ، وبين المعاني النحوية والمعاني الحقيقية والمجازية[6]، غير أن التفريق الأخير (الحقيقة والمجاز) لم يشر إليه سيبويه وهو الذي ينطبق على المحال ، ربما ليكون مما يليق بالشاعر دون غيره ،يفسر ابن جني ذلك في قوله: «فإن قلت فقد أحال سيبويه قولنا:(أشرب ماء البحر) ، وهذا منه حظر للمجاز الذي أنت مدّع شياعه وانتشاره قيل إنما أحال على أن المتكلم يريد به الحقيقة ، وهذا مستقيم ، إذ الإنسان

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 48/47.

[2] سعيد حسن بحيري ، **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي** ، ص 150.

[3] المرجع نفسه ، ص 156.

[4] محمد حماسة عبد اللطيف ، **النحو والدلالة** ، ص 63.

[5] سعيد حسن بحيري ، **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي**، ص 166.

[6] المرجع نفسه ، ص 158.

الواحد لا يشرب جميع ماء البحر ، أمّا إن أراد به بعضه ثم أطلق هناك اللفظ يريد به جميعه فلا محالة من جوازه»[1]؛ أي من باب إرادة الجزء والتعبير بالكل ، وهكذا يمكن تصوّر (المستقيم) الذي يعني بالصحة النحوية والدلالية معا ، كالتالي:[2]

من جهة الدلالة = مستقيم حسن / مستقيم كذب.

من جهة التركيب = مستقيم حسن / مستقيم قبيح.

من جهة التركيب والدلالة = مستقيم حسن / محال كذب.

بينما يرى الزاملي"أنّ المستقيم والمحال كلاهما يرجعان إلى السياق المعنوي لا السياق التركيبي فالمستقيم الحسن ما تخلق بمزايا تركيبية ودلالية من نحو بناء نحوي سليم ، ووضوح دلالة ، وعدم مخالفة مضمونه أو خارجه للواقع اللغوي في البيئة المعينة ، والمستقيم الكذب ما كان بناؤه صحيحا ودلالته نقيض الواقع ، والمستقيم القبيح فدليل على بناء نحوي غير سليم ومخالف لقوانين التأليف النحوي ولنظام اللغة المرتكز في أذهان أبنائها"[3].

ويربط بحيري القبح والإحالة بالتمثيل الذي لا يتكلّم به ، وأنّ الإحالة والنقض يعودان إلى المستوى المنطوق لا المكتوب[4] ، بينما يستشف إبرير من نص الاستقامة والإحالة جانبين اثنين:

– بنيوي شكلي حسب ما تقتضيه القاعدة النحوية وتقبله – خطابي إعلامي إخباري .

فيميّز بين الاستقامة التي أساسها اللفظ ، والاستقامة التي أساسها المعنى ، المستقيم الحسن هو السليم في القياس والاستعمال ، أما المستقيم القبيح فهو السليم في القياس وغير السليم في الاستعمال ، والمستقيم المحال السليم في القياس والاستعمال ، ولكنه غير سليم من ناحية المعنى[5].

---

[1] ابن جني ، **الخصائص** ، ج2 ، ص 607.

[2] سعيد حسن بحيري ، **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي** ، ص 159.

[3] لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي ، **الكلام المستقيم في النظر النحوي عند سيبويه(دراسة في المصطلح واستعماله)** ص 183/182.

[4] ينظر: سعيد حن بحيري ، **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي**، ، ص 166/165.

[5] ينظر :بشير إبرير ، **آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه** ،مجلة كلية الآداب واللغات ، جامعة بسكرة ، الجزائر العددان 10و11، (2012) ، ص 24.

وفي مقاربة تداولية لباب الاستقامة والإحالة مما يحيل إلى معالم نظرية متأصلة في النحو العربي تقول دليلة مزوز:« والواضح أننا أمام نظرية نحوية وظيفية تداولية تقوم على تفسير دور المتكلم ومقاصده ، ودور السامع في فهم المعنى وتأويله ، ونوع السياقات التي تتمّ فيها عملية التخاطب فالمنوال النحوي الدلالي الذي عرضه سيبويه في هذا الباب يتناول بالتقصّي ضروب التركيب والعلاقات الدلالية ، وكذا ضروب المتكلمين والسامعين ، ففي المثال الأول نفهم أنّ المتكلم مطلع بقوانين النحو وأصناف الألفاظ التي تلائم المعاني المسوقة لها، وأمّا الضرب الثاني فيبدو أنّ قائلها ليس له أدنى صلة بالواقع اللغوي ، وكذا الأمر بالمثال الخامس الذي وقع فيه تناقض في الأزمنة ...أمّا المثالان الثالث والرابع فإنّ الضوابط النحوية تحققت فيهما ، ولا سيما في ج3 ، غير أنّ المعنى لا يتطابق والحقيقة وفي ج4 فإن التركيب حدث فيه سوء ترتيب لعناصره ، فلو قلنا: (رأيت زيدا) ، بحذف (قد) لاستقام التركيب وثبت المعنى ، فالمفسر الدلالي يرفض ج2 ، وج3 ، وج5 أمّا ج4 فإنّ الدلالة فيه محفوظة إذا استقام التركيب بإسقاط الأداة(قد)»[1]، وبهذا تعيد تصنيف الأمثلة حسب التدرّج في المقبولية بثلاث معايير تعود للمتكلم ، فتندرج ضمن الكفاية اللغوية أو الأداء الكلامي ، وهي:معيار الصدق والكذب ، معيار الضبط الدلالي، وفسّرت كادة ليلي ضابط المستقيم بإمكانية الوقوع مع التفاوت والتأويل ، أمّا ضابط المحال فهو عدم إمكان الوقوع في إطار ما يسمى بالاستلزام التخاطبي فالمستقيم الكذب الذي مثّل له سيبويه بـ: (حملت الجبل) و(شربت ماء البحر)، معناه الحرفي أن الجبل لا يحمل ...فيتحقّق فهم الجملتين بعد التأويل في نطاق ما يسمى بالمجاز، فهذا النوع من الكلام مردود من حيث الظاهر مقبول بجهة ما من الصرف عن الظاهر(الذي يسمى التأويل)،فجعله مستقيما من جهة ، وكذبا من جهة أخرى...وهي رؤية تنمّ عن وعي سيبويه بما يعرف المعاني الحرفية والمعاني المستلزمة ، فجملة (حملت الجبل) ليس المراد بها المعنى الحرفي بل المعنى المستلزم لخروج هذا التركيب على قاعدة الكيف تولّد عن خرقها استلزام تخاطبي فيقولها من يعاني من أمر ثقيل المحمل لا طاقة له به[2].

إنّ هذه الآراء على اختلافها وتشابهها تؤكّد أنه يمكننا الاستعانة بمعايير كثيرة في الحكم على الكلام بالاستقامة والإحالة ، تأتي في ترتيب متدرّج كما يتضح في المخطط الآتي:

---

[1] دليلة مزوز ، **المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه** ، ص 1-12.

[2] كادة ليلى ، **المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا** ، ص 358.

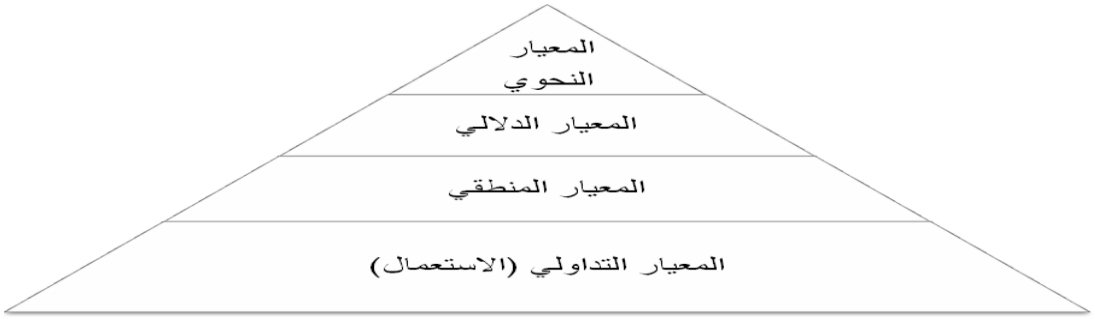

قاعدة (العناية والاهتمام)في فكر سيبويه:

حين عالج سيبويه مسائل التقديم والتأخير لفت النظر إلى سرّ بلاغي تلقّفه علماء النحو والبلاغة فناقشوه مؤيّدين ومعارضين[1]، يقول:«كأنّهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم»[2]؛ فالبيان يقاس من حيث درجة الأهمية والعناية ، حتى إنها تكاد ترتبط بجميع صور الأداء الكلامي في الأبواب النحوية المختلفة ، فـ"هذه القضية الكبرى التي تناولها علماء النحو والبلاغة واللغة ، ومازلنا نقرأ عنها حتى يومنا هذا في النحو والنقد والبلاغة هي في أساسها من صنع سيبويه ، فهو أول من أشار إليها وطرق بابها ، ولاشكّ أنّ هذا فضل ينسب إليه الفخار"[3].

فلم يكتف بذكر العناية والاهتمام في الفاعل والمفعول به بل يحيل إليها في مواضع أخرى ، فـ" التقديم والتأخير فيما يكون ظرفا ، أو يكون اسما في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول"[4]، ومثله قولك" (زيدا ضربت) ، والعناية والاهتمام هنا في التقديم والتأخير سواء مثله في (ضرب زيد عمرا ، وضرب عمرا زيد)"[5] ،وفي باب إن نجده يقول: «واعلم أنّ التقديم والتأخير والعناية والاهتمام ها هنا مثله في باب كان»[6]، مما يؤذن أنّ (العناية والاهتمام) هي من قبيل القواعد التخاطبية التواصلية التي تعتمد على التصرّف في الرتب لا على التصرّف في المحلاّت والمواضع الناتجة عن صور التعليق والإعمال[7].

---

[1] عبد القادر حسين ، **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، ص 81.

[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 34 .

[3] عبد القادر حسين ، **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، ص 96.

[4] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1، ص 56.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 81/80.

[6] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 143.

[7] إدريس مقبول ، **الأسس التداولية و الابستمولوجية للنظر النحوي عند سيبويه** ، ص 343.

وحاول سعيد بحيري تفسير العناية والاهتمام بقوله:«ولاشكّ أنّ ثمة فرقا أساسيا بين مفهوم الأهمية والعناية الأولى ، ومفهومها الثاني ؛ حيث أنه لو قلنا بأنه لا فرق ، فإن العبارة تزداد غموضا ويصير الجزء الأخير مناقضا للجزء الأول، وأرى أنّ العناية الأولى عناية تخاطبية تداولية تتشكّل من السياق ورغبة المتكلم ودور المستمع ، وقد وجدت مكانا واسعا في الأبحاث البلاغية ، أما الثانية فتتعلّق بالعناية الدلالية وهي المتحقّقة من ضرورة حصول الإفادة ، أو وقوع الفهم بتضافر كلّ مدلولات العناصر المشكّلة للجملة لتكوين المعنى الكلّي لها ، وفي هذه الحال تكون كلّ العناصر مهمة»[1]، "فسيبويه لم ينظر إلى التركيب من زاوية الشكل والتركيب وأصول العوامل النحوية ، وإنما ما وراء ذلك وهو المعنى الذي يقصده المتكلم وغايته الأساسية"[2].

وهكذا فإنّ قاعدة العناية والاهتمام مرتبطة أيّما ارتباط بالمتكلم والمخاطب ، وهذا إن دلّ على شيء فيدلّ على حرص سيبويه في تفسير الظواهر اللغوية من منطلق واقعها بما يحيط المتكلم والمخاطب من ملابسات وأحوال ، وهذا يعني اتخاذ المعطيات السياقية أداة تحليلية مما يشير إلى أنّ صوغ الجملة بتقديم عناصر وتأخير عناصر ليس إلا استجابة لدوافع نفسية واجتماعية معتبرة.

قاعدة عدم الاقتصار والاستثناءات الواردة عليها:

لاحظ سيبويه الأهمية الخاصة للمفعول به في إتمام معنى الجملة وتحقيق القصد وتمام الفائدة وهو يفرق في ذلك بين نوعين من الجمل: الجمل التي لا تستغني عن المفعول به الثاني ، وذلك حين يكون بمنزلة الخبر للمفعول الأول ، والجمل التي يمكن أن تستغني عنه ، ويظل المعنى صحيحا[3]، فهو يذكر حالتين في الأفعال المتعدية إلى مفعولين ؛الحالة الأولى: "إن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول"[4]، والحالة الثانية:"وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر"[5]، فالقاعدة العامة التي وضعها سيبويه في القصد من امتناع الحذف قوله: «وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين

[1] سعيد حسن بحيري ، **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي**، ص 144.

[2] أسعد العوادي، **سياق الحال في كتاب سيبويه** ، ص 90.

[3] أنفال ناصر طالب ، **جملة المفعول به عند سيبويه في ضوء المستويين الثابت والمتحرك** ، مجلة دراسات البصرة جامعة البصرة ، العراق ، العدد 15 ، (2013) ، ص 100/99.

[4] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 37.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ،ص 39.

ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا أو شكّا ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك [من هو] ، فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكّا ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين »[1]، إذن يمتنع حذف أحد المفعولين في باب ظن وأخواتها لتعارضه مع القصد والحالة النفسية للمتكلم شكا أو يقينا ، فالغرض من الإتيان بالمفعولين التبيين ؛ بمعنى أن المفعول الأول يحتمل المعنيين معا (الشك واليقين) ، في حين أنّ المفعول الثاني هو الذي يرجّح أحد هذين المعنيين ، ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط الآتي:

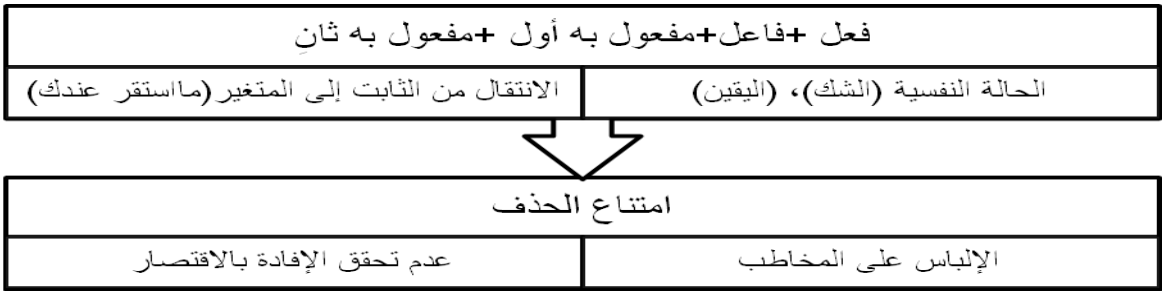

لقد عبّر ابن هشام عن معنى هذا الحذف بـ(الحذف اختصارا واقتصارا) ؛ وعبّرت عنه دليلة مزوز بـ(النوع الاختياري والإجباري)[2]، فلفظة (اقتصار) عند سيبويه جاءت دلالة واضحة على المنع المطلق لحذف أحد المفعولين ، وذلك لغير دليل ، في الوقت نفسه أعطى الاستثناء بقوله: « و(أمّا ظننت ذاك) ، فإنما جاز السكوت عليه ، لأنك قد تقول ظننت فتقتصر كما تقول ذهبت ثم تعمله في الظن كما يعمل ذهبت في الذهاب ، فذاك هنا [هو] الظن ، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن ، وكذلك خلت وحسبت ويدلّك على أنه الظن أنك لو قلت: خلت زيدا ، وأرى زيد لم يجز»[3]، فيتنزّل الفعل المتعدي منزلة الفعل القاصر ، وذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط وهذا ما فصّل فيه الجرجاني في دلائله مما يأتي ذكره في موضعه من هذه الدراسة.

فالحذف قد يفسد المعنى بل لا يعطي معنى على الإطلاق ،ف "أحيانا يستطيع المتحدث أن يقتصر على المفعول الأول ، وأحيانا أخرى لا تكون له هذه الحرية ، وليس له أن يقتصر على أحد المفعولين دون الآخر من ذلك:(حسب عبد الله زيدا بكرا) ، فلا يمكن للمتحدث هنا إلا أن

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 40.

[2] ينظر : ابن هشام ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ج2 ، ص281. ، دليلة مزوز ، **التركيب الفعلي وأنماطه عند سيبويه** ، مجلة كلية الآداب واللغات ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، العددان 10 /11 ، (2012)، ص139.

[3] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 40.

يكمل حديثه ، ولا يمكنه أن يقول:حسب عبد الله زيدا ..."[1]، فلا بدّ من تمام الفائدة التي لا تكون بالاقتصار على أحدهما. "والأمر نفسه ينطبق على الفعل الذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين فلا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة"[2].

ويتكئ سيبويه على معرفة المعنى المعجمي لبعض الأفعال(رأى ، وجد ، علم) حتى لا يقع اللبس في مسألة التعدية ، يقول:«وإذا قلت: (رأيت) فأردت رؤية العين ، أو (وجدت) فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة (ضربت)، ولكنك إنما تريد بوجدت علمت ، ورأيت ذلك أيضا ، ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول:رأيت زيدا الصالح» ، ومنه أيضا الفعل علمت ، "وقد يكون علمت بمنزلة عرفت لا تريد إلا علم الأول ، فمن ذلك قوله تعالى:﴿**وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ الذِينَ اعْتَدَوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ**﴾[البقرة65]"[3].

هكذا يتضح أنّ معرفة المعنى المعجمي للوحدة اللغوية يؤثر على مستوى التركيب من حيث التعدية إلى واحد أو اثنين ، ومن ثمّ الاقتصار على أحدهما أو لا.

ويربط سيبويه هذا الباب بـ(باب المفعول) ؛ أي في الفعل المبني لغير المعلوم ، يقول: «هذا باب المفعول الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر أحدهما دون الآخر، وذلك قولك:(نُبئت زيدا أبا فلان)»[4].

وقريب منه ما جاء في حديثه عن كان وأخواتها من المشابهة "هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيء واحد ، فمن ثمّ ذكر على حدته ، ولم يذكر مع الأول ، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول ؛ لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمة"[5] يستثنى من ذلك ما إذا كانت (كان وأخواتها)تامة ،"وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه ، كما تقول:(قد كان عبد الله) ؛ أي قد خلق عبد الله ، و(قد كان الأمر) ؛ أي وقع الأمر ، و(قد دام فلان) ؛ أي ثبت ، كما تقول: (رأيت زيدا) ، تريد رؤية العين ، وكما تقول:

---

[1] بشير إبرير ، **آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه** ، ص 26.

[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 41.

[3] المصدر نفسه ، ح1 ، ص 40.

[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 43.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 45.

(أنا وجدته) تريد وجدان الضالة ، وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة كان ، ومرة بمنزلة قولك:استيقظوا ، وناموا" ، يستثنى من الاستثناء (ليس)، "لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعا واحدا ، ومن ثمّ لم تصرف تصرّف الفعل الآخر"[1].

لقد شبّه سيبويه اسم كان وخبرها بالمفعولين من حيث جواز الاقتصار على واحد دون الآخر كما تبيّنه الخطاطة التالية:

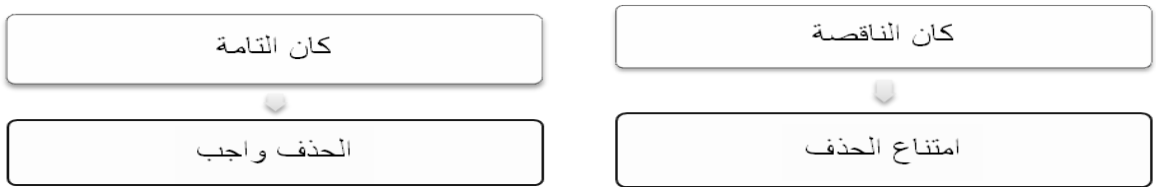

هكذا يحكم سيبويه بالتمييز بين التراكيب الجائزة والممتنعة وفقا للمعطيات السياقية ؛ قصد المتكلم وحاله ، مراعاة حال السامع وما استقر عنده ، تجنّب الإلباس ، المعنى المعجمي وما يحسن السكوت عليه ، والاحتياج.

قاعدة الابتداء بالنكرة واحتياج المخاطب:

إنّ ظاهرة التعريف والتنكير مبنية على العلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطب[2]، فالأصل أن يكون المبتدأ معرفة ، والخبر نكرة من منطلق مراعاة السامع ، لأنه ينتظر أن يعرف خبرا ما عن شيء معين ، فإذا كان المخاطب يجهل الخبر فالمتكلم يمده به لكي يعرفه ، وهذا لا يكون إلا حين يسند إلى مبتدأ معروف لدى المخاطب ولا يجهله ، وهذا هو السبب الذي أوجب كون المبتدأ معرفة ؛ فالأصل في الخبر أن يلقيه المتكلم لإفادة المخاطب حكما يتعلق بمضمون الجملة الملقاة اليه ، وهذه الفائدة لا تتحقق إذا كان المخبر عنه مجهولا لا يعرفه المخاطب[3].

لقد أشرنا في موضع سابق من هذا البحث ، أنّ الابتداء بالنكرة قد امتزج عند سيبويه بحالة التوقّع وانتظار الخبر الثاني ، أو بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة ، ومخافة اللبس فالمعروف هو المبدوء به ، يقول سيبويه:« ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة ، ألا ترى أنك لو قلت:كان انسان حليما أو كان رجل منطلقا ، كنت تلبس ، لأنه لا يستنكر أن يكون

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 46.

[2] ينظر: بان الخفاجي ، **مراعاة المخاطب في النحو العربي**، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1(2008) ، ص 118.

[3] المرجع نفسه ، ص 189/188.

في الدنيا انسان هكذا ، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ويجعلوا الخبر لما يكون فيه هذا اللبس»[1] فالقاعدة العامة الامتناع عن الابتداء بالنكرة أو الإخبار عنها ، يستثني من ذلك أنه قد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام مستشهدا بشواهد شعرية[2] ، ويستثني أيضا أنه يحسن الإخبار حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ، لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا ، يقول: «وإذا قلت: (كان رجل ذاهبا) ، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله ، ولو قلت: (كان رجل من آل فلان فارسا) حسن ، لأنه قد يحتاج ألي أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله ، ولو قلت:(كان رجل في قوم عاقلا) ، لم يحسن ، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل ، وأن يكون من قوم ، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح»[3].

وهكذا لتحقيق الفائدة يلجأ المتكلم إلى تقريب الاسم النكرة من المعرفة بنعته بشيء يقرّبه إلى ذهن المخاطب وبذلك يسوغ الابتداء[4]، فمراعاة احتياج المخاطب هو أحد المعطيات السياقية التي تجعل من الكلام حسنا أو قبيحا ، وبذلك لا تكون اللغة ذات طبيعة خطية وحسب ، وإنما تتدخّل عوامل ومعطيات اجتماعية ونفسية للمتكلمين أو المستمعين ينبني على أساسها التراكيب فيصحّ الابتداء بالنكرة والإخبار عنها.

إنّ تكافؤ النكرة بالمعرفة مرهون بقاعدة الاحتياج ومعرفته ، يقول سيبويه: « وحسنت النكرة [ههنا] في هذا الباب ، لأنك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر ، وهما متكافئتان كما تكافأت المعرفتان ، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك ، وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك»[5]، ويؤكّد ذلك في موضع آخر من كتابه "لأن المخاطب يحتاج إلى أن تعلمه ههنا كما يحتاج إلى أن تعلمه في قولك:(ما كان أحد فيها خيرا منك)"[6]، فالمنكور مجهول لا يفيد ويستنكر غير أنّ معرفة المخاطب ما يعني المتكلم تجعله مكافئا للمعرفة في الإفادة ، فيصبح علم المخاطب واحتياجه من موجبات بناء التركيب على نمط معين التي ينبغي للمتكلم الالتفات إليها ومراعاتها.

---

[1] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 48.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 49.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 54.
[4] بان الخفاجي ، **مراعاة المخاطب في النحو العربي** ، ص 190.
[5] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 55.
[6] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 143.

يقول سيبويه في "باب تخبر فيه عن النكرة بالنكرة" :« وذلك قولك: (ما كان أحدٌ مثلَك وما كان أحدٌ خيرًا منك ، وما كان أحدٌ محترمًا عليك) ، وإنما حسُن الإخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ؛ لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلمه مثل هذا ، ولا يجوز لأحد(أحد) أن تضعه في موضع واجب لو قلت :كان أحد من آل فلان ، لم يجز ؛ لأنه إنما وقع في كلامهم نفيا عاما ، يقول الرجل : (أتاني رجلٌ) يريد واحدا في العدد لا اثنين فيقال: (ما أتاك رجل) أي أتاك أكثر من ذلك أو يقول: (أتاني رجل لا امرأة) فيقال: (ما أتاك رجل أي امرأة أتتك)»[1]، فالإخبار بالنكرة عن النكرة حاصل بوجود غرض معين وهو هنا نفي المِثل والخيرية والاجتراء.

ومثلما ارتبط الابتداء بالنكرة باحتياج المخاطب في الجملة المثبتة والمنفية ، كذلك الأمر في الجملة المنسوخة ، وهكذا فالغرض الأساسي من الكلام تحقيق الإفادة ، والنكرات أيضا قد تؤدي هذه الفائدة بفضل مراعاة المعطيات السياقية ، بدءا من علم المخاطب واحتياجه ، إلى أمن اللبس وبذا تتحقق وظيفة اللغة.

قاعدة ضرورة عدم إفساد المعنى في تفسير باب التنازع:

يُعمل سيبويه في باب التنازع الفعل الثاني ، وذلك للأسباب التالية: قرب جواره ، لا ينقض معنى ، ومعرفة المخاطب وعلمه ، يقول: «وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد»[2]، فسيبويه يستند إلى المعطيات السياقية في إعمال الثاني معطى سياقي شكلي تنتجه العلاقات التركيبية ، وهو القرب والجوار (ترتيب الفعل من الاسم) ومعطى سياقي عقلي ، وهو عدم نقض المعنى ، يرتبط بالمنطق الواقعي الخارجي (متعلق بالواقع الخارجي والمنطقي أو الاعتقاد) ، ومعطى سياقي ثالث مرتبط بعلم المخاطب الذي يقوي الاستغناء والترك ، ومن ثمّ يقبح أن تقول: (ضربت وضربوني قومك) ، وإنما كلامهم: (ضربت وضربني قومك) "فالأقرب أولى إذا لم ينقض معنى"[3]، وبذلك يكون الإعمال تارة بالمعنى دون اللفظ ، وتارة أخرى يكون معملا في اللفظ والمعنى .

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 55/54.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 74.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 76.

ويضرب سيبويه الأمثلة:

وَلَكِنّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي ❖ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

فالفعل الأول في كل هذا معمل في المعنى وغير معمل في اللفظ ، والآخر(الثاني) معمل في اللفظ والمعنى[1]، وفي: **فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ❖ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ**

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ، ولو لم يُرد ذلك ونصب فسد المعنى[2].

هكذا يحدّد سيبويه القاعدة في إعمال أحد الفعلين في باب التنازع حيث يضع من علم المخاطب أساسا جوهريا لذلك ، حتى لا يفسد المعنى المراد تأديته ، وهذا تأكيد منه على ضرورة الالتفات إلى ما يساعد في فهم المعنى فهْما صحيحا، فتمتزج قوانين العامل بقوانين الدلالة والمعطيات السياقية في إخراج بنية التركيب دون إفساد معناه ، فيكون أسلوب التنازع لتقديم غرض على آخر قصد تحقيق فائدة لا سبيل إلى تحقيقها إلا به ، وهو دفع التجنّي والظلم[3].

قاعدة الشكّ واليقين في الإعمال والإلغاء والتعليق:

يذكر سيبويه في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى "فإذا جاءت مستعملة ، فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الإعمال ، فإذا ألغيت قلت: (عبد الله أظن ذاهب ، وهذا إخال أخوك وفيها أرى أبوك) ، وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى"[4].

فبَعد أن وضَع حكم الإلغاء مع التأخير نجده يعلّل لذلك باستخدام المعطيات السياقية "وإنما كان التأخير أقوى لأنه [إنما] يجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشكّ ، كما تقول: (عبد الله صاحب ذاك بلغني) ، وكما قال: (من يقول ذاك تدري) ، فأخرّ ما لم يعمل في أول كلامه ، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري" فكان اليقين نيته المستقرة ، ثم عرض عليه الشكّ ، فتغير التركيب بحسب ذلك من الإعمال إلى الإلغاء .

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 77.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 79.

[3] ينظر: محمد الشاوش ، **أصول تحليل الخطاب** ، ج2 ، ص 910.

[4] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 119.

"فإن ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشكّ ، أعمل الفعل قدّم أو أخرّ ، كما قال:(زيدا رأيت رأيت زيدا)"[1]، فالمعطى السياقي الذي يؤثّر في الإعمال وتركه ، هو حالة المتكلم وانتقالها من الشكّ أو اليقين إلى غيرها ، فيحدّد صور استعمال هذه الأفعال من الأعلى فصاحة إلى الأضعف أو الأقل فصاحة، فالتأخير أقوي ؛ أي: عبد الله ذاهب أظن ، وهذا أخوك أخال ، وفيها أبوك أرى ، فتتطرف لأنّ الأطراف هي محل تغيير فتحذف...وعلى هذا يقرّر سيبويه أنه "كلّما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت ، وذلك قولك: (زيدا أخاك أظن) ، فهذا ضعيف كما يضعف (زيدا قائما ضربت) ، لأنّ الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل"[2].

فالمتكلم هو الذي يستعمل ويلغي ، ويلزمه معرفة متى يعمل ومتى يلغي ، فلما كان الاستعمال هو القاعدة العامة الذي نطقت به العرب ، فالاستثناء هو الإلغاء ، ففي الشك إعمال قدّم أو أخّر ، وفي اليقين إلغاء ،" وتقول : (أين ترى عبد الله قائما ، وهل ترى زيدا ذاهبا) لأنّ هل وأين كأنك لم تذكرهما ، لأنّ ما بعدهما ابتداء ، كأنك قلت: (أترى زيدا ذاهبا ، وأتظن عمرا منطلقا) "[3]، قلا يؤثّر دخول أدوات الاستفهام على الإعمال حتى كأنك لم تذكرهما بعبارة سيبويه ، غير أنه يجور الإعمال والإلغاء في مسألة دخول أين ، يقول: «فإن قلت: (أين) ، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة(فيها) إذا استغنى بها الابتداء قلت:(أين ترى زيد ، وأين ترى زيدا)»[4].

وقد يجري القول مجرى الظنّ في الاستفهام ، "وذلك قولك : (متى تقول زيدا منطلقا ، وأتقول عمرا ذاهبا ، وأكلّ يوم تقول عمرا منطلقا) ، لا يفصل بها كما لم يفصل بها في: (أكلّ يوم زيدا تضربه)، فإن قلت:(أأنت تقول زيد منطلق) ، رفعت لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام كما فصل في قولك: أأنت زيد مررت به ، فصارت بمنزلة أخواتها وصارت على الأصل"[5].

ويلغى المصدر كما يلغى الفعل ،"وذلك قولك :(متى زيد ظنك ذاهب ، وزيد ظني أخوك وزيد ذاهب ظني) ، فإن ابتدأت فقلت: (ظني زيد ذاهب) كان قبيحا [لا يجوز البتة ، كما

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 120.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ن ص .
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص121.
[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ن ص .
[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص123.

ضعف أظن زيد ذاهب ، وهو في متى وأين أحسن أذا قلت:متى ظنك زيد ذاهب] ، ومتى تظن عمرو منطلق"[1].

"ومن ذلك:(قد علمت لعبد الله خير منك) ، فهذه اللام تمنع العمل ، كما تمنع ألف الاستفهام لأنها إنما هي لام الابتداء ، وإنما أدخلت عليه علمت لتؤكد وتجعله يقينا قد علمته ولا تحيل على علم غيرك ، كما أنك إذا قلت : (قد علمت أزيد ثمّ أم عمرو) ، أردت أن تخبر أنك قد علمت أنهما ثمّ وأردت أن تسوي علم المخاطب فيهما ، كما استوى علمك في المسألة حين قلت:أزيد ثمّ أم عمرو"[2]، هذا ما يعرف بالتعليق ، وهو وجود مانع لفظي يمنع العمل وبذلك تتبدى معاني جديدة :التأكيد ، التسوية فإنما أدخلت هذه الأشياء لما احتجت إليه من المعاني ، فالمتكلم قد يتوسّل بالزيادة ليعبّر عن معاني معيّنة على قدر الاحتياج "ولو لم تستفهم ولم تدخل لام الابتداء لأعملت (علمت) كما تعمل عرفت ورأيت ، وذلك قولك:(قد علمت زيدا خيرا منك)"[3].

هكذا حدّد سيبويه حالات الإعمال والإلغاء منطلقا من وضع المتكلم من حيث الشكّ واليقين ، فبناء مثل هذه التراكيب يرجع إلى معنى قائم في النفس ، وإلى طبيعة الأفكار وترتيبها في ذهن المتكلم ، إنه يبتدئ الكلام وهو يريد القين ، أو غير ذلك ، وهذا يعني أنّ سيبويه يربط ربطا محكما بين الظاهرة التركيبية في اللغة ، والظاهرة المعنوية المركبة في نفس المتكلم[4].

✍قاعدة التنوين وتأثيرها في بيان المعنى بتوجيه قصد المتكلم:

يقول سيبويه: «هذا باب من اسم الفاعل الذي يجري مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونا، وذلك قولك:(هذا ضاربٌ زيدا غدا) فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا [غدا] ، فإذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك . وتقول:(هذا ضاربٌ عبد الله الساعة) ، فمعناه وعمله مثل[هذا] يضرب زيدا الساعة ، وكان زيد ضاربا أباك ، فإنما تحدث أيضا عن اتصال فعل في حال وقوعه»[5]، فللدلالة

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص124.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 136.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 137.
[4] بان الخفاجي ، **المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية** ، ص 184.
[5] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 164.

على الحال أو الاستقبال يستعمل اسم الفاعل نكرة منونا ، فيستوي معناه والفعل المضارع ، وليس يغير كفّ التنوين إذا حذفته مستخفا شيئا من المعنى ولا يجعله معرفة[1]، وذلك لعلم المخاطب ما يعني المتكلم ، وهو معنى التجدّد في الحدث أمّا "إذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع ، فهو بغير تنوين البتة ، لأنه إنما أجرى مجرى الفعل المضارع له كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ، فكلّ واحد منهما داخل على صاحبه ، فلمّا أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل"[2]، على معنى الثبوت في الحدث ، إذ يشير سيبويه إلى قضية الحمل على المعنى فيصبح: (ضاربُ زيد) ،كقولك: (هذا ضرب زيدا) ، في الدلالة فلا ينتقض المعنى.

وإلى نفس معنى التنوين يشير في مثل: "(مررت برجل ملازمٍ أباه رجل ، ومررت برجل مخالط أباه داء) ، فالمعنى فيه على وجهين:إن شئت جعلته يلازمه ويخالطه فيما يستقبل ، وإن شئت جعلته عملا كائنا في حال مرورك ، وإن ألقيت التنوين وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منونا"[3]، فتلقي التنوين تخفيفا ، "وإن زعم زاعم أنه يقول: (مررت برجل مخالطِ بدنه داء) ، ففرق بينه وبين المنون...إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين...وإلا خالف جميع العرب والنحويين"[4] فالعمل الذي لم يقع (الاستقبال) ، والعمل الواقع الثابت (الحال)، في هذا الباب (النعت السببي) سواء وهو القياس وقول العرب ، ويعلّل سيبويه لهذا بقوله:" إنما ذكرنا هذا لأنّ أناسا من النحويين يفرّقون بين التنوين وغير التنوين ، ويفرّقون إذا لم ينوّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يرونه ، نحو الآخذ واللازم والمخالط وما أشبهه ، وبين ما كان علاجا يرونه نحو الضارب والكاسر فيجعلون هذا رفعا على كل حال ، ويجعلون اللازم وما أشبهه نصبا إذا كان واقعا ، ويجرونه على الأول إذا كان غير واقع"[5].

ويذكر سيبويه دلالة التنوين في النفي "(لا آمرًا يوم الجمعة)إذا نفيت الآمرين يوم الجمعة لا من سواهم من الآمرين ، فإذا قلت:(لا آمرَ يوم الجمعة ، فأنت تنفي الآمرين كلّهم ثم أعلمت في أيّ حين"[6].

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 166.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 172/171.

[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 18.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 19.

[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 21.

[6] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 288.

هكذا يضبط سيبويه دلالة التنوين على الاستقبال أو الحال أو الانقطاع والمضي بناءً على قصد المتكلم مشروطا بـ (ألاّ ينتقض المعنى) ، على اختلاف بين النحويين في ربط العلامة الإعرابية رفعا أو نصبا في النعت السببي بالمعنى المعجمي ، ورغم ذلك فإن قصد المتكلم هو أداة توجيه التركيب وبيان المعنى ، وما التنوين إلا قرينة من القرائن الدالة على القصد.

قاعدة الاتساع في الكلام والإيجاز والاختصار:

وهذا ما يُعرف بالاقتصاد اللغوي ، فالعرب كانت تؤثر الخفة في الكلام ، وتكره الثقل فالاتساع كفعل من أفعال المتكلمين يؤكّد مرونة اللغة وحركيتها التواصلية ، يقول سيبويه:«هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار ، فمن ذلك أن تقول على قول السائل:(كم صيد عليه؟)... فتقول : (صيد عليه يومان) ، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، لكنه اتسع واختصر ... ومن ذلك أن تقول:(كم ولد له؟) فيقول: (ستون عاما) ؛ فالمعنى ولد له الأولاد، وولد له الولد ستين عاما ولكنه اتسع وأوجز»[1]، ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ التي كُنَّا فِيهَا وَالعِيرَ التي أَقْبَلْنَا فِيهَا**﴾[البقرة171] ، إنما يريد أهل القرية ، فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان هاهنا[2].

إضافة إلى أمثلة أخرى من القرآن الكريم وكلام العرب*ضمّنها كتابه ليدلّل على هذه القاعدة رابطا إياها بالمتكلم تارة ، وبعلم المخاطب تارة أخرى.

فتتنوّع وسائل الاتساع منها الحذف كحذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه ، أو حذف حرف الجر ، ومنها خروج الكلام على مقتضى الظاهر ، وكذلك المجاز ، وبذلك يكون الاتساع قد راعى المعطيات اللغوية وغير اللغوية المختلفة بدءا من كونه اختيارا فرديا إلى قبول المخاطب بالعلم ، وبالتالي إبانة المعنى أو كما عبّر عنه سيبويه بـ (تصحيح اللفظ على المعنى) ، يقول:«وقد تقول :(سير عليه) اليوم فترفع ، وأنت تعني في بعضه ، كما تقول في سعة الكلام: (الليلة الهلال) وإنما الهلال في بعض الليلة ، وإنما أراد الليلة ليلة الهلال ، ولكنه اتسع وأوجز»[3].

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 211.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 212.

* ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص من 213 إلى 216.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 216.

هكذا يميّز سيبويه بين معنى الظرفية وغيره من خلال الجواب على سؤال المتكلم فتقول:(سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد) ، على معنى التكثير ، وان لم تجعله ظرفا فهو عربي كثير ، "ويدلّك على أنه لا يكون أن يجعل العمل فيه في يوم دون الأيام ، وفي ساعة دون الساعات ، أنك لا تقول: (لقيته الدهر) [والأبد وأنت تريد يوما منه ، ولا (لقيته الليل) وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات ، وكذلك النهار ، إلا أن تريد سير عليه الدهر أجمع والليل]كلّه على التكثير"[1].

بذا نجد أمثلة الاتساع في أكثر من باب نحوي من أبوابه ، مما يجعل الاتساع قاعدة قائمة على المعطيات السياقية ، وهذا يعني ضرورة الالتفات إلى هذه المعطيات في بناء التراكيب أولا وتوجيهها النحوي والدلالي ثانيا ، من منطلق أنّ الاتساع قاعدة تركيبية تحكمها شروط تداولية تتعلق باستعمال العرب ونطقها.

إنّ الاتساع انحراف عن القواعد العادية لا تنتفي معه الملاءمة ، أو ما يعبّر عنه بفساد النظم ولهذا تأثيره في المعنى إمّا بالتعميم أو التخصيص ، فلا يقع التناقض بين كان (دلالة الماضي) والغد (دلالة المستقبل) في ارتباطها بالفعل ، يقول: «وتقول:(إذا كان غدا فأتني ، وإذا كان يوم الجمعة فألقني) ، فالفعل لغد واليوم ، كقولك:(إذا جاء غد فأتني) ، وإن شئت قلت:(إذا كان غدا فاتني) وهي لغة بني تميم ، والمعنى أنه لقي رجلا فقال له إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني ، ولكنهم أضمروا استخفافا لكثرة كان في كلامهم ، لأنه الأصل لما مضى وما سيقع، وحذفوه كما قالوا : حينئذ الآن ، وإنما يريد: حينئذ واسمع إليّ الآن فحذف (واسمع إليّ) ،كما قال: (تا الله ما رأيت كاليوم رجلا) ؛ أي كرجل أراه اليوم رجلا ، وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا ، ولأن المخاطب يعلم ما يعني ، فجرى بمنزلة المثل كما تقول: لا عليك ، وقد عرف المخاطب ما يعني أنه لا بأس عليك ...وقد تقول إذا كان غدا فأتني ، كأنه ذكر أمرا إمّا خصومة وإما صلحا: فقال: (إذا كان غدا فأتني)"[2]، فالمعنيان لا يظهران (الظرفية والفاعلية) من خلال المظهر السطحي للتركيب ، وإنما يشار إلى معطيات سياقية أخرى ضمنيه قد تكون لغوية أو غير لغوية تحدّد هذا المعنى ، فغدا ظرفية، أمّا الأول فغير ظرف.

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 217.

[2] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص224.

"ومن ذلك: (سير عليه خرجتان ، وصيد عليه مرتان)، وليس ذلك بأبعد من قولك:(ولد له ستون عاما) ، وسمعت من أثق به من العرب: (بسط عليه مرتان) ، وإنما يريد: بسط عليه العذاب مرتين"[1].

من هنا يضع سيبويه أمن اللبس شرطا من شروط الاتساع إذ لا يصح أن يلجأ المتكلم إلى التوسع تخفيفا وإيجازا في الوقت الذي لا يأمن فيه اللبس، ولو حدث وكان التوسع سببا في الالتباس صار حينئذ اعتباطا وأدى إلى التناقض، كما أنه عدّ الإجحاف أيضا مانعا من موانع التوسع في الكلام، لأنه إخلال به*، وهكذا "قد يؤتى بالعبارة محتملة لأكثر من معنى، وقد يؤتى بها لتجمع أكثر من معنى، وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة، فبدل أن يطيل في الكلام ليجمع معنيين أو أكثر، يأتي بعبارة واحدة تجمعها كلها فيوجز في التعبير ويوسع في المعنى"[2].

قاعدة الإلحاق بين قصد المتكلم وعلم المخاطب:

يقول سيبويه:«واعلم أنّ رويدا تلحقها الكاف وهي في موضع افعل ، وذلك قولك: رويدك زيد ورويدكم زيدا ، وهذه الكاف التي لحقت رويدا إنما لحقت لتبيين المخاطب المخصوص لأنّ رويد تقع للواحد والجميع ، والذكر والأنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني ، وإنما حذفها في الأول استغناءً بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره»[3]، ففي المثالين: رويد زيدا ، ورويدك زيدا يختلف المعنى تبعا للزيادة ؛ أي زيادة الكاف ، وذلك بناءً على ضوابط: قصد المتكلم المتمثل في تبيين مخاطب مخصوص ، والضابط الثاني علم المخاطب ، والضابط الثالث مخافة اللبس وإفساد المعنى ، فيؤتى بالكاف ، وتحذف في ظل هذه المعطيات اللسانية فإن خيف التباس المعنى أدخلت الكاف ، وإن علم المخاطب حذفت ، وإن أراد المتكلم تبيينا مخصوصا ذكرت.

ويشبّه سيبويه لحاق هذه الكاف وحذفها بأداة النداء استغناء بما يقدّم من معطيات سياقية من مقام ، وحال مخاطب ، وغيرها مما له إسهام في بنية التركيب ، يقول:« فلحاق الياء كقولك: يا فلان للرجل حتى يقبل عليك ، وتركها كقولك للرجل: (أنت تفعل) ، إذا كان مقبلا عليك

---

[1] المصدر السابق ، ج 1 ، ص 230.

* ينظر على سبيل المثال: المصدر السابق ، ج4 ، ص 160/165.159.

[2] فاضل صالح السامرائي ، **الجملة العربية والمعنى**، دار ابن حزم ، بيروت، لبنان، ، ط1(1420هـ/2000م)، ص 163.

[3] سيبويه ، **الكتاب** ، ج 1 ، ص 244.

بوجهه منصتا لك ، فتركت: (يافلان) حين قلت: (أنت تفعل) ، استغناءً بإقباله عليك وقد تقول أيضا:(رويدك) لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه توكيدا ، كما تقول للمقبل عليك المنصت لك:(أنت تفعل ذلك يا فلان) توكيدا»[1].

ففي الفقرة الأخيرة يشير إلى معنى آخر يدلّ عليه الحاف الكاف ، وهو التوكيد ، فإذا كان المخاطب المخصوص المعلوم عند السامع ولا يلتبس ، يفترض حذف الكاف ، لكن رغم ذلك لا تحذف ، فالقصد التوكيد.

ويعقد تشبيها آخر لإلحاق الكاف ، يقول:«ونظير الكاف في رويد في المعنى لا في اللفظ (لك)التي تجيء بعد هلمّ ، في قولك:(هلمّ لك) ، فالكاف هاهنا اسم مجرور باللام والمعنى في التوكيد والاختصاص بمنزلة الكاف في رويد وأشباهها ، كأنه قال:هلمّ ، ثم قال:إرادتي بهذا لك فهو بمنزلة سقيا لك »[2].

ويمكن توضيح أثر المعطيات السياقية في المخطط التالي:

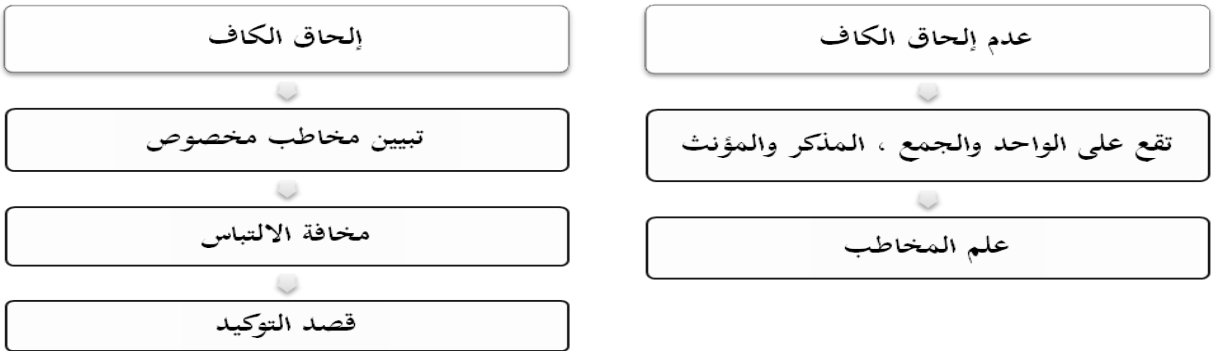

وهكذا فإنّ النظر الي هذه الكلمة والحرف اللاحق بها بمعزل عن المخاطب وحالته والسياق الذي وردت فيه لا يوضح دلالتها ، وهذا ما أحس به سيبويه ، فوجد أن المخاطب والحال التي يكون عليها من الإقبال والانصراف هو المحدد للمعنى[3] .

قاعدة الاستغناء عن اللفظ بالفعل اكتفاءً بشهادة الحال:

ويتجلّى ذلك في المستعمل إظهاره ، والمتروك إظهاره، يقول سيبويه : «هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك

[1] المصدر السابق ، ن ص .

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 246.

[3] بان الخفاجي ،**مراعاة المخاطب في النحو العربي** ، ص 87.

بالفعل ، وذلك قولك:(زيدًا ، وعمرًا ، ورأسَه). وذلك أنّك رأيت رجلا يضرب ، أو يشتم أو يقتل ، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: (زيدًا) ؛ أي: أوقع عملك بزيد ، أو رأيت رجلا ، فقلت:(زيدًا) ، أو رأيت رجلا يحدّث حديثا فقطعه ، فقلت: (حديثَك) أو قدِم رجل من سفر فقلت:(خيرَ مقدم) ، استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبه»[1].

من هذا المنطلق يرى سيبويه أنّ الاستغناء عن اللفظ (الفعل) يغتفر لشهادة الحال والقصد الذي يريده المتكلم مع مراعاة حال المخاطب ، عارضا تلك الصورة بجملة من الأمثلة ؛ فرؤية العمل تكفي عن التلفظ بالعمل ، والمعهود بالذكر(السياق اللغوي) يغني عن الذكر ، وكذلك ابتداء الحديث وقطعه ، أو القدوم من السفر ، وذلك استغناءً بعلم المخاطب ما يقصد المتكلم فيرتبط الاستغناء عن اللفظ ارتباطا قويا بما يجري حول المخاطب من معاينة للأوضاع والأحوال فيتصرّف المتكلم في اللغة بناءً على مدى إحاطة المخاطب ، فالأصل الإظهار ، وإنما يلجأ الي الإضمار ويحسن حين يتصل بحضور لا غياب ، ومن ثمّ لم يُجز سيبويه فعل الإضمار إذا خيف اللبس ، أو أدى الي ظن السامع غير المقصود ، يقول:«اعلم أنه لا يجوز أن تقول: (زيد) ، وأنت تريد أن تقول:(ليضرب زيد ،أو ليُضرب زيد) ، إذا كان فاعلا[ولا زيدا وأنت تريد ليضرب عمرو زيدا ، ولا يجوز:زيد عمرا ، أذا كنت لا تخاطب زيدا ، إذا أردت ليضرب زيد عمرا ، وأنت تخاطبني، فإنما تريد أن تعلمه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمرا وزيد وعمرو غائبان، فلا يكون أن تضمر فعل الغائب . وكذلك لا يجوز: (زيدًا) وأنت تريد أن تبلغه أنا عنك أن يضرب زيدا ؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظنّ السامع الشاهد إذا قلت: زيدًا ، أنك تأمره هو بزيد فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك: عليك ، أن يقولوا: عليه زيدا لئلاّ يشبّه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل»[2].

ويورد أمثلة سُمعت عن العرب تفسّر ما نووا من المضمر، كقولهم: (اللهم ضبعا وذئبا) ؛ أي اللهم اجمع[واجعل]فيها ضبعا وذئبا...وغيره، فيقع الإضمار لأغراض ومقاصد مختلفة كالدعاء أو الاستخبار ، أو الحذر من اللوم ، أو الإغراء ...وهكذا*.

---

[1] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص253.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص255/254.

* ينظر: المصدر نفسه ،ج1 ، ص 256/255.

وقد يُضمر الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي ، "وذلك قولك إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج ... فقلت: (مكة ورب الكعبة) كأنك قلت : يريد مكة والله ، أو رأيت رجلا يسدّد سهما قبل القرطاس فقلت: (القرطاس والله) ؛ أي يصيب القرطاس، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس فقلت:(القرطاس والله) ؛ أي أصاب القرطاس... أن يضمر في فعلين شيئين[1].

ويذكر في باب ما يضمر الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، أنه"لا يجوز لك أن تقول:(عبدَالله المقتول) ، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول ، لأنه ليس فعلا يصل من شيء إلى شيء ، ولأنك لست تشير له إلى أحد" ، فالإضمار هنا لا يجوز لغياب القرائن ، ولا يدلّ الحال عليه مما يؤدي الي تأويلات محتملة ، ومن هنا فإنّ المتكلم لا يضمر كيف شاء ، وإنما يجب عليه الاتكاء على القرائن وشاهد الحال وحال المخاطب.

ومن الأمثلة أيضا "قول العرب: (حدث فلان بكذا وكذا) ، فتقول: (صادقا والله) أو أنشدك شعرا فتقول: (صادقا والله) ؛ أي :قاله صادقا ، لأنك إذا أنشدك فكأنه قد قال كذا ومن ذلك أيضا أن ترى رجلا قد أوقع أمرا أو تعرض له ، فتقول: (معرضا لعنن لم يعنه) ؛ أي:دنا من هذا الأمر متعرضا لعنن لم يعنه ، وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال ، ومثله:بيع الملطى لا عهد ولا عقد ، ذلك إن كنت في حال مداومة وبيع ، فتدع أبايعك استغناء لما فيه من الحال ومثل:مواعيد عرقوب أخاه بيثرب ،كأنه قال: واعدتني مواعيد عرقوب أخاه ، ولكنه ترك (واعدتني) استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف ، واكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك"[2].

وقد يكون الفعل متروكا إظهاره ، "من ذلك:(رأسه والحائط)، كأنه قال خلّ أو دع رأسه والحائط ... وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال ومما يجري من الذكر"[3].

وفي غير الأمر والنهي قولك:"أخذته بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهم فزائدا ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء لو قلت: (أخذته بصاعد) كان قبيحا لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم ،كأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا، أو فذهب

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 258/257.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 271/271.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 275.

صاعدا ، ولا يجوز أن تقول: (وصاعد)، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء كقولك: بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن فجعلته أولا ، ثم قروت شيئا بعد شيء لأثمان شتى ، فالواو لم ترُد فيها هذا المعنى ولم تُلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر ، ألا ترى أنك إذا قلت:(مررت بزيد وعمرو) لم يكن في هذا دليل أنك مررت بعمرو بعد زيد وصاعد بدلا من زاد ويزيد"[1].

"ومن ذلك قولهم: (مرحبا وأهلا ، وان تأتني فأهلَ الليل والنهار) ، وزعم الخليل حين مثله أنه بمنزلة رجل رايته قد سدّد سهمه ، فقلت: (القرطاس) ، أي أصبت القرطاس ، أي أنت عندي ممن سيصيبه ، وإن أثبت سهمه قلت: (القرطاس) ؛ أي قد استحقّ وقوعه بالقرطاس ، فإنما رأيت رجلا قاصدا إلى مكان أو طالبا أمرا فقلت: (مرحبا وأهلا) ؛ أي أدركت ذلك وأصبت ، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه وكأنه صار بدلا من رحبت بلادك وأهلت"[2].

وهكذا يقسّم سيبويه إضمار الفعل باعتبار المعطيات السياقية، "فعل مظهر لا يحسن إضماره وفعل مضمر مستعمل إظهاره ، وفعل مضمر متروك إظهاره"[3] .

– **الأول: فعل مظهر لا يحسن إضماره** ، وذلك حين يفتقر المخاطب لمعرفة قصد المتكلم بمعنى أنّ الظروف والملابسات التي تحيط بالحدث الكلامي لا تدّل على قصده إن أضمر ، وإنما تؤدّي إلى وقوع اللبس والإبهام ، ومن ثمّ تنتفي الإفادة المتوخاة ، وقد مثّل سيبويه لذلك بالرجل الذي يجهل الخبر أو لا يقع في خاطره البتة " فعل ما " ، فلا يجوز أن نضمر له دون تبيين المعنى المراد ، وذلك " أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرْب ، ولم يخطر في باله ، فتقول: (زيدًا) فلا بدّ له من أن تقول له: (اضرب زيدًا)".

– **الثاني: فعل مضمر مستعمل إظهاره** ، إذ إنّ المخاطب يكون عارفا بالفعل ، وبالسياق الذي يحيط بالمتكلم أثناء أداء خطابه ، فيفهم السامع المعنى بالإضمار ، ولا يترتّب عن ذلك وقوعه في اللبس ، وذلك نحو " قولك:(زيدًا) ، لرجل في ذكر ضرب ، تريد: اضرب زيدًا ".

– **الثالث: فعل مضمر متروك إظهاره** ، وهذا الفعل قد تكلمت العرب بإضماره لأداء دلالات معينة ، واستغنت عن الإظهار لاستيفاء المعنى ووضوحه بدلالة اللفظ المذكور" فاختُزل الفعل لأنه

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 291/290.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 295.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 296 /297.

صار بدلا من اللفظ"[1]، ويدخل ضمن هذا القسم المصادر التي جاءت منصوبة كقولنا: (سقيًا لك ، وتبّا لك وحمدًا)...الخ.

وهكذا يبني سيبويه قواعد الإضمار والإظهار على أساسين : قصد المتكلم من جهة ، وعلم المخاطب بذلك القصد من جهة ثانية ، فيعطي تعليل النصب لقرينة الذكر، " وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور تدعوا له أو عليه ، على إضمار الفعل ، كأنك قلت :سقاك الله سقيا ورعاك[الله]رعيا، وخيبك الله خيبة"[2]، فالنصب علامة على معنى الدعاء لا الابتداء و الإخبار يفسر ذلك مجيء (لك)لا على الإخبار ؛ أي ترجيح معنى على معنى ، وذلك لغرضين التبيين والتوكيد "وأمّا ذكرهم (لك) بعد سقيا ، فإنما هو ليبينوا المعنى بالدعاء، وربما تركوها استغناء إذا عرف الداعي أنه قد علم من يعني ، أو ربما جاء به على العلم توكيدا"[3].

وهذا يؤكّد أنّ العلامة الإعرابية إنما جيء بها للدلالة على معاني مختلفة ، فإذا كان النصب يدلّ على الدعاء ، والتوكيد والتبيين ، فالرفع يدلّ عل الإخبار ، ومن ثمّ التفريق بين الخبر والإنشاء بين المعاني الأصلية والخروج على مقتضى الظاهر ، وقد أشرنا إلى مثل هذا في موضع سابق من هذه الدراسة .

ويعود سيبويه إلى ذكر المعطى السياقي (ذكر لك) في قوله: «وذلك قولك:(هنيئا مريئا) [كأنك قلت:ثبت لك هنيئا مريئا، وهنأك ذلك هنيئا]، وإنما نصبته لأنه ذكر لك خيرا أصابه رجل فقلت:هنيئا مريئا ...فاختزل اللفظ لأنه صار بدلا من اللفظ »[4].

وكما أنّ اختزال الفعل يكون للدعاء يكون أيضا في غيره "من ذلك قولك:(حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ...)كأنك قلت: أحمد الله حمدا ، واشكر الله شكرا ، وكأنك قلت: أعجب عجبا"[5] أي في معنى الإخبار، وفي قوله تعالى: ﴿**وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِين**﴾[المرسلات15]، ﴿**وَيْلٌ لِلْمُطَفِفِين**﴾[المطففين1] ،"لا ينبغي أن تقول أنه دعاء ، لأنّ الكلام بذلك قبيح ، واللفظ به قبيح ولكن العباد كلّموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون ، فكأنه قال والله أعلم

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص317.
[2] المصدر نفسه ، ص 312.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 313/312.
[4] المصدر نفسه ، ص 317/316.
[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 319/318.

قيل لهم:ويل للمطففين ، وويل[يومئذ] للمكذبين ؛ أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ، لأنّ هذا الكلام يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشرّ والهلكة ووجب لهم ذلك[1]، فدلالة الإعراب ، والمعطيات السياقية المختلفة لا تعني حرية المتكلم في التصرّف في اللغة بل هو مقيد بما وضعته العرب ونطقت به[2].

إنّ باب الإضمار باب واسع في كتابة سيبويه ، ولا نزعم أننا قد أحطنا به إحاطة كاملة بل اقتصرنا على بعض الأمثلة في ضوء ما أسعفنا إليه الفهم ، فهو يحتاج ألي مزيد بسط وتفصيل.

قاعدة القصد وارتباطها بالظن وتوظيف دلالة الحواس:

يوضح سيبويه أنّ القصد يختلف عن البنية السطحية والظاهرية للتركيب، "فقولك: (أقياما يا فلان والناس قعود ، وأجلوسا والناس يعدون)، لا يريد أن يخبر أنه يجلس ، ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام ، وقال العجاج:(أطربا وأنت قنسري)، وإنما أراد: أتطرب ؛ أي أنت في حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل"[3]، فليس المراد هو الحصول على معلومة جديدة في الاستفهام ؛ أي طلب الفهم ، وإنما يخرج الاستفهام إلى معاني بلاغية كالتقرير والإنكار؛ ففي المثال الأول القصد هو إثبات حالة التردد آنيا أو زمن التلفظ في لحظة حضورية لا تتعلق بالماضي أو المستقبل ، وهذا المعنى لا يظهره اللفظ (معاني الكلمات) بل يؤول إلى القصد .

"وكذلك إن أخبرت ولم تستفهم ، تقول: (سيراسيرا) ، عنيت نفسك أو غيرك ، وذلك أنك رأيت رجلا في حال سير ، أو كنت في حال سير ، أو ذكر رجل في سير ، أو ذكرت أنت سيرا وجرى كلام يحسن بناء هذا عليه كما حسن في الاستفهام ، لأنك إنما تقول:(أطربا ، وأسيْرا) إذا رأيت ذلك من الحال أم ظننته فيه"، يمكن توضيح ذلك في المخطط التالي:

[1] المصدر السابق ، ج1، ص 331.
[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 331/330.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 338.

"والمعنى أنه فعل متصل في حال ذكرك إياه استفهمت أو أخبرت ، وانك في حال ذكرك شيئا من هذا الباب تعمل في تثبيته لك أو لغيرك"[1]، فالقصد هو التثبيت ، أو هو التنبيه"، وذلك قولك:(أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب) ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم ، تقول:(قاعدا علم الله وقد سار الركب ، وقائما قد علم الله وقد قعد الناس)، وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام وقعود ، فأراد أن ينبّهه ، فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائما وأتقعد قاعدا ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من الفعل"[2]، ومنه الشتم"في قولك: (تميميا قد علم الله مرة وقيسيا أخرى)"[3]...وغيره.

هكذا يوظّف سيبويه الرؤية ، والظنّ ، والقصد ، والذكر-بوصفها معطيات سياقية- في خروج الكلام على غير مقتضى الظاهر ، فيأتي التركيب متوائما مع المعطيات السياقية لتأدية المعنى.

✍قاعدة الوصف كمظهر من مظاهر العناية بعناصر الخطاب في الاستحقاق وعدمه:

"إنّ الظنّ الذي يخالج نفس المخاطب جعل لزاما على المتكلم أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الحالة ويراعيها عند بنائه النصوص اللغوية لتكون طريقة صياغته والأسلوب الذي يعتمده في الحديث ملائما لها فيوظّف من أدوات اللغة ما من شأنه أن ينزّه ذهن المخاطب من حالة الظنّ التي قد تساوره"[4].

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 339.

[2] المصدر نفسه ،ج1 ، ص 341 ، وتجد أمثلة أخرى في ص 343/342.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 345.

[4] بان الخفاجي ،**مراعاة المخاطب في النحو العربي** ، ص 110.

فمِن مظاهر العناية بعناصر الخطاب الانتقال من الشكّ إلى الإعلام ، فتتغير أنماط التركيب حسب ذلك ، وتبقى الوظيفة الإعرابية على حالها ، يقول سيبويه: «ومن النعت أيضا:(مررت برجل إمّا قائم وإمّا قاعد) ، فقد أعلمهم أنه ليس بمضطجع [ولكنه] شك في القيام والقعود وأعلمهم أنه على أحدهما. ومن النعت أيضا:(مررت برجل لا قائم ولا قاعد) ، لتخرج ذلك من قلبه»[1].

ففي المثال الأول يتعلّق الشكّ والإعلام بالمتكلم ، أمّا المثال الثاني فإن الشكّ يتعلّق بالمخاطب فيجيء المتكلم بالإعلام ليخرج ذاك الشكّ من قلبه ، وبهذا يختلف المعنى وتختلف صور أدائه بحسب حالة كلّ من المتكلم والسامع من الشكّ واليقين ، فاستعمال(إمّا) يراد به أنّ خاص بالمتكلم ، أما في الثاني فالمتكلم على يقين إذ يعترض الشكّ قلب السامع ، فيأتي بـ(لا) لتعلمه أنه ليس على ذلك من الشكّ ،"فالمتكلم يستوحي ما يعترض ذهن المخاطب من ظنون وشكوك قد لا تقترب من الواقع ولا يكون لها نصيب من الصحة ، فينظم عبارته بشكل يجعلها تقطع طريق الظن على مخاطب مستعملا من أدوات اللغة ما تؤدّي هذا الدور ، وتحقّق اليقين الذي يمحق الظنّ ويحلّ محله"[2]، ويمكن توضيح ذلك في المخطط التالي:

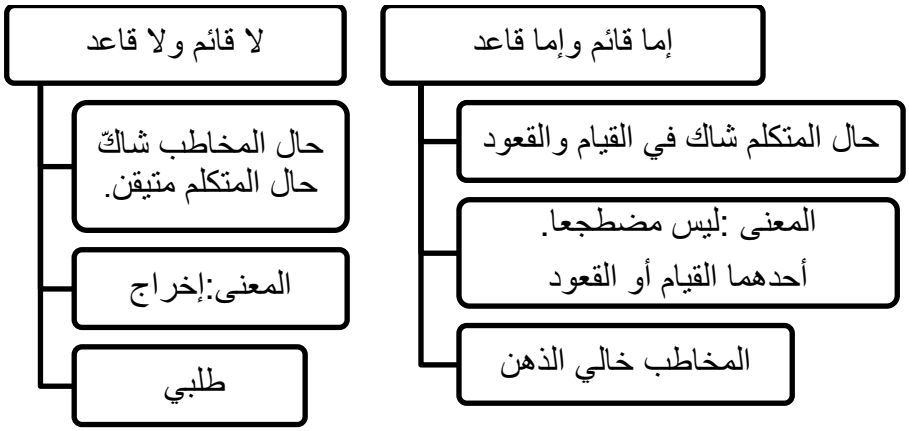

ويربط سيبويه النعت بحروف العطف ، " ومنه: (مررت برجل راكب وذاهب) ، استحقهما لا لأنّ الركوب قبل الذهاب ، ومنه: (مررت برجل راكب فذاهب) ، استحقهما ، إلا أنه يبين أن الذهاب بعد الركوب ، وأنه لا مهلة بينهما وجعله متصلا به ، ومنه: (مررت برجل راكب ثم ذاهب) فبيّن أنّ الذهاب بعده ، وأن بينهما مهلة وجعله غير متصل به ، فصيّره على حدة ومنه: (مررت برجل راكع أو ساجد) فإنما هي بمنزلة إما وإما ، إلا أن إما يجاء بها ليعلم أحد

[1] سيبويه ،**الكتاب** ، ج1 ، ص 429.

[2] بان الخفاجي ، **مراعاة المخاطب في النحو العربي** ص 111.

الأمرين ، وإذا قال [أو] ساجد، فقد يجوز أن يقتصر عليه ؛ أي الشكّ والتخيير ، ومنه: (مررت برجل راكع لا ساجد) لإخراج الشكّ ، أو لتأكيد العلم فيهما ، ومنه: مررت برجل راكع بل ساجد ، إمّا غلط فاستدرك، وإمّا نسي فتذكر"[1]، فتارة يتدخل قصد المتكلم لإخراج الشكّ أو تأكيد العلم ، وتارة ينتظم التركيب بحسب حاله من غلط يعقبه استدراك ، أو نسيان يعقبه تذكّر ، وهذا يؤكّد أنّ البناء اللغوي قائم بالدرجة الأولى على مراعاة المعطيات السياقية باختلافها لا على العامل والمعمول.

ومما يدلّ على ذلك أنّ المتكلم يجري كلامه على قدر مسألة المخاطب واحتياجه ، فتتنوّع الوظيفة النحوية بين البدلية والوصفية (النعت) ، يقول:ومنه أيضا: (مررت برجلين مسلم وكافر) جمعت الاسم وفرّقت النعت ، وان شئت كان المسلم والكافر بدلا ، كأنه أجاب من قال:بأيّ ضرب مررت ؟ ، وان شاء رفع كأنه أجاب من قال:فماهما؟ ، فالكلام على هذا وان لم يلفظ به المخاطب ، لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته ، وكذلك: (مررت برجلين رجل صالح ، ورجل طالح) ، إن شئت صيّرته تفسير النعت وصار إعادتك الرجل توكيدا ، وإن شئت جعلته بدلا كأنه جواب لمن قال:بأيّ رجل مررت ؟ فتركت الأول واستقبلت الرجل بالصفة وإن شئت رفعت على قوله فماهما؟"[2]، فالوظيفة النحوية للوحدة اللغوية (الابتداء ، الصفة البدل) مركزها حال المخاطب والمتكلم في تصوّر سؤال مفترض وإجابة .

إنّ إجراء الكلام يكون على وجوه ممكنة عديدة يختار المتكلم بعضها دون بعض ، يكون ذاك الاختيار حسب خطة يحسب فيها ما في نية المخاطب من السؤال ، يوافق هذا السؤال المقدّر في ذهن المخاطب انتظاراته وتوقّعاته ، وهو ما سيكون القصد أو الغرض الموجّه للمتكلم عند الكلام ، مما يجعل التخاطب عملية حركية تؤكّد دور المتكلم في إقامة الاختيارات المناسبة والمخاطب في التأويل وإنشاء المعنى وتوجيه الخطاب قبل حدوثه[3].

وتتضح هذه المعطيات أكثر فأكثر حتى تصبح تعليلا ، ففي المثال التالي:(مررت برجل صالح بل طالح) على سبيل الشكّ ، الغلط ، النسيان ، التأكيد ، التبعيض*، فـ "سيبويه لما وجد

---

[1] سيبويه ،**الكتاب** ، ج1 ،ص 430/429.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 431.

[3] ينظر: محمد الشاوش ، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية** ، ص 905/904.

* ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 434/433.

أمامه نطقا لا يساير عرف اللغة ؛ إذ لا بدّ للجملة التي تحتوي على بل أن تبدأ بنفي غير أنه جرى خاليا من النفي ، وذلك يحدث حين تدارك الإنسان خطأه ، وهو مما يقع في حياتنا العادية اليومية، وعليه يكون تعليله للمثال على القصد تداوليا وليس نحويا"[1].

وهكذا فإن الشكّ ، وتأكيد العلم ، والغلط ، والاستدراك ، والتذكر ، والنسيان، والإعلام والاحتياج كلّها تساهم في تحديد الوظيفة الإعرابية نعت ، أو بدل ، أو توكيد ، وهذا يعني أنّ المتكلم يسعى جاهدا لمعرفة الحال التي يكون عليها المخاطب ، ليتسنى له صياغة كلامه على وفق تلك الحال[2].

قاعدة الإحالة والحسن في باب المبدل من المبدل منه:

يستخلص المخاطب من البدل علامات تضاف إلى المبدل منه تزيد في بيانه وإيضاحه في نفس مخاطبه ، فحرص المتكلم على عدم إيقاع اللبس على السامع كان دافعا لمجيء البدل في الكلام ليكون البدل الوسيلة التي من خلالها يتميّز المبدل منه من غيره[3].

فما يزال الغلط والاستدراك ، أو النسيان والتذكر، أو إرادة غير ذلك ، تفسيرا لبعض التراكيب اللغوية ، فيتمّ توجيه المعنى إلى الحسن أو القبح وفق هذه المعطيات سياقية ، وهو ما ألمح سيبويه إليه في هذا الباب يقول: «وذلك قولك: (مررت برجلٍ حمارٍ) ، فهو على وجه محال وعلى وجه حسن ، فأمّا المحال فأن تعني أنّ الرجل حمار، وأما الذي يحسن فهو أن تقول:(مررت برجلٍ) ، ثم يبدل الحمار مكان الرجل فتقول:حمارٍ ، إمّا أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعدما كنت أردت غير ذلك»[4].

وربما ينتقل الحال بين اليقين و الشكّ ، من ذلك "قولك : (قد مررت برجلٍ أو امرأةٍ) ، إنما ابتدأ بيقين ثم جعل مكانه شكا أبدله منه ، فصار الأول والآخر الادعاء فيهما سواء ، فهذا شبيه

[1] إدريس مقبول ، **البعد التداولي عند سيبويه** ، ص 270.
[2] بان الخفاجي ، **مراعاة المخاطب في النحو العربي** ، ص 59.
[3] المرجع نفسه ، ص 167.
[4] سيبويه ، **الكتاب** ،ج1 ، ص 439.

بقوله:(ما مررت بزيد ولكن عمرو) ، ابتدأ بنفي ثم أبدل مكانه يقينا ، وأمّا قولهم: (أمررْت برجل أم امرأة؟) ، إذا أردت معنى أيّهما مررت به ، فإن أم تشرك بينهما كما أشركت أو"[1].

هكذا يتحدّد المعنى ويُحكَم على التركيب من جهة الإحالة والحسن ، فيحتمل أنّ المتكلم قد غلط أو نسي وتدارك ، أو إنه أراد أن يُضرب ، غير أن سيبويه لم يُشر الي المعنى المجازي في الجملة وهو تشبيه الرجل بالحمار في البلادة والغباء.

"فهذه الدلالات الباطنة التي تكتنف هذه الجملة تعبّر عما يجول في خاطر المتكلم ، وكيف أن الدلالات تتلاطم على تعبير واحد ، ولا يمكن الوصول الي ما يريد المتكلم إلا بواسطة المتكلم نفسه أو السياق العام الذي يحكم النص ، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدلّ على مدى فطنة سيبويه وتنبهه على مثل تلك الحالات"[2].

✔قاعدة المشافهة وتفسير التلازم التركيبي وفق ما يقتضيه المعطي السياقي:

يختلف المعنى من الرفع إلى النصب بين التعجيل دون أخذ قانون المسافة بالاعتبار قربا أو بعدا، وبين أخذ المسافة الفاصلة بين المتكلمين والإخبار عن قرب منه(المخاطب) ، يفسر ذلك" قولك:(كلمته فاه الي فيّ، وبايعته يدا بيد) ، كأنه قال: (كلمته مشافهة ، وبايعته نقدا) أي كلّمته في هذه الحال،" وكلّمته فوه إلى فيّ ؛ فالرفع يعني: كلّمته وهذه حاله ، والنصب على:كلّمته في هذه الحال ، أما بايعته فليس فيه إلا النصب لأنه لا يحسن أن تقول:(بايعته ويد بيد) ، ولم يُرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده ولكنه أراد أن يقول بايعته بالتعجيل ، ولا يبالي أقريبا كان أم بعيدا ، وإذا قال: (كلمته فوه الي فيّ)، فإنما يريد أن يخبر عن قربه منه وأنه شافهه ولم يكن بينهما أحد"[3].

بعد هذا نجد سيبويه يضع قاعدة هامة في التواصل تنبني على مدى حضور المعطيات السياقية في بناء التراكيب وتوجيه معانيها ، يقول:«واعلم أنّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده وذلك أنه لا يجوز أن تقول: (كلمته فاه) حتى تقول: (الي فيّ)، لأنك إنما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون إلا من اثنين ، فإنما يصحّ المعنى إذا قلت:(الي فيّ) ، ولا يجوز أن تقول: (بايعته

[1] المصدر السابق ،ج1، ص 440.

[2] بان الخفاجي ، **المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية** ، ص 193.

[3] سيبويه ، **الكتاب** ، ج1، ص 391.

يدا) ، لأنك إنما تريد أن تقول: أخذ مني وأعطاني ، فإنما يصحّ المعنى إذا قلت:بيدٍ ، لأنها عملان»[1].

فمِن منطلق قاعدة المشافهة يفسّر سيبويه قضية التلازم التركيبي ، فيجيز تراكيب وتمتنع أخرى لأنها تؤدّي إلى الإلباس على المخاطب فلا يفهم المعنى المراد ، يمكن إيضاح بعض التراكيب في الجدول الآتي:

التراكيب الجائزة	التراكيب الممتنعة	المعنى غير المراد
بعت الشاء شاه ودرهما	بعت شائي شاه شاه	أنك بعتها الأول فالأول
بعته داري ذراعا بدرهم	بعت داري ذراعا	يرى المخاطب الدار كلها ذراعا
بينت له حسابه بابا بابا	بينت له حسابه بابا	جعلت له حسابا واحدا
تصدقت بمالي درهما درهما	تصدقت بمالي درهما	تصدقت بدرهم واحد

"فإنما استغنوا هاهنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه ، ولأنّ الدرهم اهو الذي يسعر عليه ... لأنّ المخاطب قد علم ما يعني ...فأجره كما أجرته العرب"[2]، ذلك أنّ الإتيان بالتركيب منقوصا أحد عناصره اللغوية مع إرادتها من جهة المتكلم تجعل المخاطب مشوش الفهم ، فيفهم غير المراد ، لذا أوجب سيبويه على المتكلم أن يجري كلامه كما أجرته العرب في حين أنه قد يستغني عنها بما في صدورهم من علمه ، فكأنّ عنصرا لغويا يُحذف ، وعنصرا اجتماعيا يُذكر أو كأنّ الموقف اللغوي ليس إلا مزيجا وثيقا من عناصر هذا النظام اللغوي ومعطيات ذلك الواقع الاجتماعي من حوله[3].

إذن سيبويه يفسّر التلازم التركيبي ضمن حيّز المشافهة ، ووفقا للمعطيات السياقية ، علم المخاطبين ومقاصد المتكلمين ، وطبيعة الخطاب نفسه من حيث الجواز وعدمه.

قاعدة الأعرف وما يترتب عليها في مجرى الوصف:

يتحدّث سيبويه في باب مجرى نعت المعرفة عليها ، عن المعرفة والنكرة وما يتعلّق بهما من أحكام نحويه ، فنجده يبدأ بتحديد أنواع المعارف معتمدا ترتيبا خاصا خاضعا لاعتبارات دلالية

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 392.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 393.

[3] نهاد الموسى ، **الوجهة الاجتماعية في منهج (سيبويه) في كتابه** ،ضمن 16مقال عن سيبويه ، إيران (1353)، ص 320.

بالدرجة الأولي يتبع ذلك إدراج أمثلة توضيحية مع تقديم العلة التي من أجلها تتعين جهة التعريف ،فهو يوظف المعطى السياقي في وضع الحدود ، وهذا بيانه:[1]

– الأسماء التي هي أعلام خاصة (اسم العلم)، مثل: (زيد ، عمرو ، عبد الله) ، وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف بعينه دون سائر أمته.

– المضاف إلى المعرفة ، مثل:(هذا أخوك ، مررت بأبيك) ، وإنما صار معرفة لأنّ الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته.

– الألف واللام ، مثل:(الرجل ، الفرس ، البعير) ، وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه.

– الأسماء المبهمة ، ويدخل ضمنها أسماء الإشارة:هذا ، هذان ...إلخ ، وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة للشيء دون غيره.

– الإضمار، ويقصد بها ضمائر الرفع والنصب ما كان منها متصلا أو منفصلا ، مثل: هو ، أنا أنتم إياه ، التاء ، الواو ، الكاف ...وغنما صار الإضمار معرفة لأنك تضمر الاسم بعدما تعلم أن المخاطب قد عرف من تعني ، وانك تريد شيئا يعلمه.

فالقاسم المشترك بين هذه المعارف اعتبار دلالي يتمثل في تأدية دلالة التعيين ؛ أي إنك أردت الشيء ذاته ، وهي تدخل ضمن المعطيات السياقية ، فلم يكتسب الضمير على سبيل المثال حكم التعريف إلا لأن المخاطب يدرك معناه ويفهمه ، ويعلم الاسم الذي يعود عليه ، فلا يكون به حاجة الي إعادة ذلك الاسم وبدلا من أن يذكر الاسم يكني المتكلم عنه بالضمير ، مما يدلّ على أنّ مسألة التعريف محكومة بالوشائج المعرفية بين المتكلم والمخاطب[2]، فدور المخاطب محوري يتمثل في سابق معرفته بالشيء المضمر ، ولو ذهب المتكلم يضمر قبل توفر هذا الشرط لجعل في كلامه ما يعطله ويبطله لأنه سيخرجه على الإلغاز وقتل الإبانة ، غير أنه أقرب إلى الحكمة من أن يسلك هذا المسلك[3].

ويشرع سيبويه في تحديد ما يصلح للوصف حسب طبيعة كلّ نوع من المعارف كما هو مبين في الجدول التالي:

---

[1] سيبويه ، **الكتاب** ، ج2 ، ص 6/5.

[2] ينظر: بان الخفاجي ، **مراعاة المخاطب في النحو العربي** ، ص 125-138.

[3] ينظر: محمد الشاوش ، **أصول تحليل الخطاب** ، ج2 ، ص1109.

نوع الوصف	اسم العلم	المضاف إلى المعرفة	الألف واللام
مضاف إلى معرفة	مررت بزيد أخيك	مررت بصاحبك أخي زيد	مررت بالرجل ذي المال
الألف واللام	مررت بزيد الطويل	مررت بصاحبك الطويل	مررت بالجميل النبيل
الأسماء المبهمة	مررت بزيد هذا	مررت بصاحبك هذا	

يقول سيبويه : «وإنما منع أخاك أن يكون صفة للطويل أن الأخ أذا أضيف كان أخص لأنه مضاف إلى الخاص ، وإلى إضماره ، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به ، وأن لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة» ؛ أي إن التركيب: (مررت بالطويل أخيك) ممتنع ، وكذلك:(مررت بهذا الطويل)، لتنافي الغرض ؛ فالصفة يؤتى بها لتوضيح الموصوف وتبيينه ، وإلا وقع الوصف ضائعا ، يشرح ذلك سيبويه" وإنما هذا أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبر أراد أن يقرّب [به] شيئا ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء ، وإذا قال الطويل ، فإنما يريد أن يعرفك شيئا بقلبك ولا يريد أن يعرفكه بعينك وقلبك صار هذا ينعت بالطويل ، ولا ينعت الطويل بهذا ، لأنه صار أخصّ من الطويل حين أراد أن يعرّفه شيئا بمعرفة العين ومعرفة القلب ، وإذا قال الطويل فإنما عرفه شيئا بقلبه دون عينه ، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخصّ"[1].

ومن الأحكام التي وضعها سيبويه أنّ المضمر لا يكون موصوفا" من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدّث قد عرف من تعني ، ولكن لها أسماء تعطف عليها ، نعم وتؤكد وليست صفة لأن الصفة تحلية نحو الطويل ، أو قرابة نحو أخيك ، وصاحبك وما أشبه ذلك ، أو نحو الأسماء المبهمة ولكنها معطوفة على الاسم تجري مجراه فلذلك قال النحويون صفة نحو:(مررت بهم أجمعين أكتعين)"[2] فالمضمر لا يكون موصوفا بل يؤكّد ، وبالتالي يجري مجرى الصفة التي تنحصر عنده في ثلاثة أشياء:التحلية، القرابة ، والإبهام ، مما أدّى الي القول بامتناع كون الأعلام الخاصة (اسم العلم) صفات، فـ" العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة ، لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم ولكنه يكون معطوفا على الاسم كعطف أجمعين"[3]، ويمتنع الوصف في: "(من عبد الله وهذا زيد

[1] سيبويه ، **الكتاب** ، ج2 ، ص 7.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 11.
[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 12- 149.

الرجلين الصالحين) رفعت أو نصبت ، لأنك لا تثني إلا على من أثبته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وإنما الصفة علم فيمن قد علمته"[1].

ونجد سيبويه بعد ذلك يبين المزية والحسن في أنماط الوصف تحقيقا لما يسعى إليه من تثبيت الحكم النحوي بمردودية الدلالة ، فتتفاضل الجمل فيما بينها ، ويختار المتكلم الأنسب في الدلالة على المعنى الذي يقصده من مثل: (أنت الرجل كل الرجل) مقارنة بـ (أنت عالم جدا) ، على أن يكون المعنى (تبيين المبهم)أنه مكتمل الخصال ومستحق للمبالغة ، والتوكيد ، وثناء يحضرك عند ذكرك إياه ، يقول :«ومن الصفة: (أنت الرجل كلّ الرجل ، ومررت بالرجل كلّ الرجل) ، فإن قلت: (هذا عبد الله كل الرجل ، أو هذا أخوك كل الرجل) ، فليس في الحسن كالألف واللام لأنك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجل المبالغ في الكمال ، ولم ترد أن تجعل كل الرجل شيئا تعرّف به ما قبله وتبينه للمخاطب ، كقولك هذا زيد، فإن خفت أن يكون لم يعرف قلت: الطويل ولكنك بنيت هذا الكلام على شيء فأثبت معرفته ثم أخبرت أنه مستكمل للخصال، ومن ذلك قولك: (هذا العالم حق العالم وهذا العالم كل العالم) ، إنما أردت أنه مستحق للمبالغة في العلم فإذا قال: (هذا العالم جد العالم) فإنما يريد [معنى] هذا عالم جدا ؛ أي [هذا] قد بلغ الغاية في العلم ، مجرى هذا الباب في الألف واللام مجراه في النكرة أذا قلت:(هذا رجل كل رجل ، وهذا عالم حق عالم ، وهذا عالم جد عالم) ويدلّك على أنه لا يريد أن يثبت بقوله كلّ الرجل الأول أنه لو قال: هذا كلّ الرجل كان مستغنيا به ، ولكنه ذكر الرجل توكيدا ، كقولك: (هذا رجل رجل صالح) ، ولم يُرد أن يبين بقوله كلّ الرجل ما قبله كما يبين زيدا إن خاف أن يلتبس ، فلم يُرد ذلك بالألف واللام ، وإنما هذا ثناء يحضرك عند ذكرك إياه»[2]، فترتيب الكلام حسب الحسن والمزية كالتالي:

- أنت الرجل كلّ الرجل=المعرف بالألف واللام=إخبار وإثبات وتوكيد.
- هذا رجل كلّ رجل=النكرة= التوكيد
- هذا عبد الله كلّ الرجل =العلم الخاص من الأسماء =التعريف والتبيين .
- هذا أخوك كلّ الرجل = المضاف إلى معرفة =التعريف والتبيين.

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص60

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 13/12.

ومن التراكيب التي لا تحسن"(ما يحسن بعبد الله مثلك) ، ألا ترى أنه لا يجوز: (ما يحسن بزيد خير منك) ، لأنه بمنزلة كل الرجل في هذا ، فإن قلت:مثلك ، وأنت تريد أن تجعله المعروف بشبهه جاز وصار بمنزلة أخيك ، ولا يجوز في خير منك ، لأنه نكرة فلا تثبت به المعرفة ، ولم يرد في قوله: ما يحسن بالرجل خير منك أن يثبت له شيئا بعينه ثم يعرفه له إذا خاف التباسا"[1] فسيبويه إذن يحكم على التراكيب بمقياس الحسن وعدمه بالنظر إلى قصد المتكلم والمخاطب معا فيصح إثبات أن الشيء بعينه وتعريفه في (مثلك) وتعرب صفة ، ولا يجوز في خير منك (على البدل)في عدم الإثبات والتعريف ومخافة الالتباس.

وبهذا يكون سيبويه قد جمع المعطيات السياقية بالاستناد إلى قاعدة الأعرف والأخصّ في بلورة معاني الوصف ونسبة الحسن إلى بعض أنماطه دون غيرها مشروطا بعلم السامع والمتكلم وبذلك يكون الإضمار ضربا من الاستبدال فيه تتقاطع الخصائص الدلالية للإضمار بمقتضيات بعض المعاني النحوية[2].

قاعدة المدح والتعظيم وما يجري مجراها:

يشير سيبويه إلى أنّ بعض الأسماء لا سبيل لها أن تكون صفة فتنتصب على المدح والتعظيم أو الشتم والذمّ ، وبذلك تتمايز عن الحال الذي يشترط دخول الأول والآخر في التنبيه والإشارة وربما لا يفيد النصب مدحا ولا ذمّا فيكون للاختصاص ، فلكلٍّ موضعه ، يقول:«اعلم أنه ليس كلّ موضع يجوز فيه التعظيم ، ولا كلّ صفة يحسن أن نعظم بها ، لو قلت: (مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البزاز) ، لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخم به. وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلا ليس بنبيه عند الناس ، ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه ، وذلك قولك: (مررت بعبد الله الصالح) ، فإن قلت: مررت بقومك الكرام الصالحين ، ثم قلت: المطعمين في المحل جاز لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عرف منهم ذلك ، وجاز له أن يجعلهم كأنهم قد علموا ، فاستحسن من هذا ما استحسن العرب وأجزه كما أجازته»[3]، ويقول أيضا: «وليس كلّ شيء من الكلام تعظيما لله عز وجل يكون تعظيما

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 14 – 189 ، 194 - 197 / 198.

[2] ينظر: محمد الشاوش ، **أصول تحليل الخطاب** ، ج2 ، ص1111/1110.

[3] سيبويه ، **الكتاب** ، ج2 ، ص 69.

لغيره من المخلوقين ، لو قلت: (الحمد لزيد) ، تريد العظمة لم يجز وكان عظيما» ؛ أي كان عظيما في الهجنة.

في هذين النصين يضع سيبويه الشروط التداولية للنصب على المدح والثناء مستحضرا مقولة أن الكلام طبقات كما أن الناس طبقات ، فلا يعظم غير النبيه كما يعظم النبيه ، إضافة إلى ذلك ينبغي أن يكون موضوع الرسالة قابلا للتعظيم وليس شيئا زهيدا عند الناس لا يفخم به ، ثم يشير إلى أن تعظيم الخالق ليس كتعظيم المخلوقين من روح البعد الديني ، لا يغتفر ويؤدّي إلى الشناعة والاستهجان ، كلّ هذا يعني أن يساوق المقال المقام في ازدواجية حميمة تعرف لكلّ عنصر موضعه.

ويسرد جملة من الشواهد القرآنية ، والشعرية...وغيره*، مستندا إلى رأي الخليل في تمييزه بين مجرّد الإخبار أو الثناء والتعظيم ، فنصب هذا "على أنك لم تُرد أن تحدّث الناس ولا من تُخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم علموا من ذلك ما قد علمت فجعله ثناء وتعظيما"[1]، ومشبها له بأسلوب الاختصاص، "وهذا شبيه بقوله: (إنا بني فلان نفعل ذلك) ، لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بين فلان ، ولكنه ذكر ذلك افتخارا وابتهاء"[2]، وقد ينزل الذي لا يعرف منزلة من يعرف فـ"يجوز أن تقول:(مررت بقومك الكرام) ، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ، كما قال: (مررت برجل زيد) فتنزله منزلة من قال لك من هو، وإن لم يتكلم به ، فكذلك هذا تنزله هذه المنزلة ، وإن كان لم يعرفهم"[3]، فتختلف المعاني بالعلم المشترك ، أو الأمر المجهول ، أو الانتقال بين المنزلتين.

"ويجري الشتم مجرى التعظيم، كقوله تعالى: ﴿**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ**﴾[المسد4] بالنصب لم يجعل الحمّالة خبرا للمرأة ، ولكنه كأنه قال:اذكر حمّالة الحطب شتما لها"[4]، وهذا الشتم شأنه شأن المدح لا يكون إلا بشيء قد استقر عند المخاطبين وعرفوه ، وإلا لن تتحقق الفائدة ويفسد المعنى ، فالمدح والشتم مبنيان على علم المخاطب ، وإلا لما أمكن للمتكلم النطق بهذه التراكيب

* ينظر: المصدر السابق ، ج2 ، ص 64/63.

[1] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 65.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 66.

[3] المصدر نفسه ، ج2، ص 70.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 70- 150/149.

أو صار نطقها ضربا من المحال ونقض المعنى.

وهكذا تنتفي معاني وتثبت أخرى ، يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:[1]

المعنى / المثال	الإخبار	التعريف	الافتخار	المدح والثناء والتعظيم	الشتم والذم	التكرير	الاختصاص	الترحم
﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ﴾[البقرة 177]				+				
أتاني زيد الفاسق الخبيث					+			
مررت به المسكين								+
عواشيها بالجو وهو خصيب		+						

قاعدة مطابقة الكلام لمقتضى الحال والتهاون بالخلف:

ميّز سيبويه بين ما ينتصب على الحالية من الأسماء المبهمة هذا وأخواتها ، مثل:(هذا عبد الله منطلقا)، وهو وأخواته، مثل:(هو عبد الله معروفا) ، وبين ما ينتصب من الأسماء غير المبهمة مثل:(أخوك عبد الله معروفا) ، فمعنى الأولى "أنك تريد أن تنبهه له منطلقا ، لا تريد أن تعرفه عبد الله لأنك ظننت أنه يجهله فكأنك قلت:أنظر إليه منطلقا ، فمنطلقا حال قد صارفيها عبد الله " أمّا الثانية ، فالمعنى"أنك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجهله ، وظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت:أثبته أو الزمه معروفا ... والمعنى أنك أردت أن توضّح أن المذكور زيد حين قلت معروفا ، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف ، لأنه يعرّف ويؤكد ، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز؛ لأنّ الانطلاق ليوضّح أنه زيد ولا يؤكّده ، ومعنى قوله معروفا: لا شكّ ، وليس ذا

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج2، ص 70-74 ، ص 151-153.

في منطلق ، وكذلك هو الحق بيّنا ومعلوما ، لأنّ ذا مما يوضّح ويؤكّد به الحق"[1].

فالتركيبان متماثلان من الناحية الشكلية(البنية) لكن سيبويه يضع الدلالة والمعنى ، وظنّ المتكلم من عدّته للتمييز بينهما ، وذلك لمعرفة ما يحال منه وما يحسن ، فإقامة البناء القواعدي الأساس فيه مراعاة المعطيات السياقية ، وهي دون شكّ تسمو على الإعراب الشكلي بجعله (النحو) ينتظم المعاني المختلفة وعيدا وتهديدا ، وفخرا أو تصغيرا ، فالنحويون يتهاونون بالخلف إذا ما عرفوا الإعراب" ، وذلك أنّ رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبر عن نفسه أو عن غيره بأمر ، فقال:(أنا عبد الله منطلقا) ، وهو زيد منطلقا ، كان محالا ، لأنه أنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ، ولم يقل: هو ، ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التنبيه ، لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني ، إلا أن رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه ، فقلت: من أنت؟، فقال: (أنا عبد الله منطلقا في حاجتك) كان حسنا"[2].

ويمكن توضيح اختلاف هذه المعاني طبقا لمراعاة المعطيات السياقية في الجدول التالي:

المعنى المثال	التعريف	التنبيه	تنبيه لشيء متراخٍ	التعريف والتأكيد	ما يحال/ما يحسن
هذا عبد الله منطلقا		+			حسن
ذاك عبد الله منطلقا			+		حسن
(هذا)هو عبد الله معروفا				+	حسن
هو زيد منطلقا	–	+			محال :الإخبار عن الانطلاق.
أنا عبد الله منطلقا	–	+			حسن: خلف حائط أو موضع تجهله

هكذا يلجأ سيبويه إلى اعتبار المعطيات السياقية في تفريق الدلالة النحوية للكلمة (الحال المؤسسة ، والحال المؤكدة) في نحو: (هذا عبد الله منطلقًا) ، و(هو زيد معروفًا) ، ويحدّد وجه

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 79/78.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 81/80.

الإحالة أو الحسن في نحو(أنا عبد الله منطلق) ، فسيبويه على وعي تام بالاختلاف والتبدّل الواقع في معاني التراكيب ، والخلف بينها على الرّغم من التوافق الحاصل على مستوى ترتيب عناصر الجملة أو البنية أوّلا ، وعلى مستوى التحليل النحوي والاشتراك في الوظيفة الإعرابية (الحال) ثانيا وهذا ما دعاه إلى التصريح بأنّ بعض النحويين مما يتهاونون بمعرفته وتقريره (اختلاف معاني التراكيب باختلاف الأغراض) ، والسبب في ذلك انشغالهم بالصنعة وإحكامها ، فإذا ما عرفوا الإعراب لم يُلزموا أنفسهم البحث في الأسرار الكامنة وراء معرفة الإعراب.

✍قاعدة الحذف وتوظيف دلالة الحواس لاستجلاء المعاني:

وعلى "نحو ما يلاحظ سيبويه أنّ الكلام يأتلف من عناصر لغوية خالصة يلاحظ أنه يقوم على عناصر لغوية ، وعناصر أخرى من العالم الخارجي نراها ، أو نسمعها ، أو نشمّها أو نتذوّقها ، وتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواس عنده كأنها أجزاء في بناء اللغة تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة من الألفاظ"[1]، يقول:« وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: (عبدُ الله وربي) ، كأنك قلت: (ذاك عبدُ الله ، أو هذا عبد الله) ، أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: (زيد وربي) أو مسست جسدا ، أو شممت ريحا فقلت: (زيدُ ، أو المسكُ) ، أو ذقت طعاما فقلت: (العسلُ) ولو حدّثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته لقلت: (عبد الله) ، كأن رجلا قال: (مررت برجل راحم للمساكين بارا بوالديه) فقلت:(فلان والله)»[2]، فضابط الذكر أو الحذف يتمثل في أداء المتكلم مقاصده على الوجه الذي ينبغي بمراعاة المقتضيات والأحوال التي يكون عليها المخاطَب بوصفه (المخاطَب) دعامة يرتكز عليها في تشكيل تلك المقاصد ، فجواز الحذف وعدمه مرهون ومشروط بإرادة المتكلم لبعض المعاني دون غيرها ، فـ"السمع والبصر والذوق واللمس كلها حواس تشارك في العملية اللغوية ، ولها أثر في بناء النص اللغوي فهي متلاحمة مع الألفاظ تشاركها في رسم صورة الحدث المعبر عنه ، فعمل الحواس من لدن المخاطب أغنت المتكلم عن ذكر بعض الألفاظ التي تقوم الحواس مقامها ، فهي تقوم بوظيفة الإبلاغ شأنها في ذلك شأن الألفاظ المعبرة عن تلك الحال ، وهذا من مبدأ الاقتصاد اللغوي"[3].

---

[1] نهاد الموسى ، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** ، ص 99.

[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج2 ، ص 130.

[3] بان الخفاجي، **مراعاة المخاطب في النحو العربي**، ص 90.

وهكذا يوظّف سيبويه دلالة الحواس للتعبير عمّا يختلج في النفس بما يُتلفظ على اللسان وذلك من أجل معرفة بناء التراكيب أولاّ ، وتحديد الوظائف الإعرابية للكلمات والجمل على أساس صحيح ثانيا ، فهو يعالج ما يتعلّق بالحذف والذكر الذي يقع على التركيب لحظة إنجازه إذ قد يُغني السمع ، أو الشمّ ، أو التذوق ، أو الرؤية - في كثير من الأحيان - عنه ، وكأنما أحسّ أنّ الأفكار لا تتناقل بالألفاظ فقط ، فالحواس التي يمتلكها المتكلم والمخاطب أسهمت في عملية التواصل اللغوي وشاركت في عملية الإبلاغ وتناقل الأفكار[1].

قاعدة الإضمار على شريطة التفسير ومبدأي القصدية والإفادة:

يقول: «هذا باب مالا يعمل في المعروف إلا مضمرا ، وذلك لأنهم بدءوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير وذلك نووا»[2]، وفي موضع آخر:«ولا يجوز لك أن تقول: (نعم ولا ربّه) وتسكت لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدم من قبل الاسم ، والإضمار الذي يجوز عليه السكوت نحو:(زيد ضربته) ، إنما أضمر بعدما ذكر الاسم مظهرا ، فالذي تقدّم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبيّنه ، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهرا وذلك قولك: (نعم رجلا عبد الله)»[3]، فيميز بين إضمار لا يحسن السكوت عليه ولا يحقق أيّ فائدة للمخاطب كقولك: نعم، وربّه فليس كلاما ، وبين إضمار يحسن السكوت عليه ، وهو إضمار حاصل بعد الذكر فيتمّ الكلام ،ذلك أن الإضمار لابدّ له من تفسير وتبيين ، فهو مرتبط بمعرفة المخاطب وجهله.

ويقول أيضا: « اعلم أنه لا يجوز أن تقول: (قومك نعم صغارهم وكبارهم) ، إلا أن تقول:(قومك نعم الصغار ونعم الكبار ، وقومك نعم القوم) ، وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلّهم صالح ، كما أنك إذا قلت:(عبد الله نعم الرجل) ، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ، ولم تُرد أن تعرّف شيئا بعينه بالصلاح بعد نعم»[4]، فليس الغرض التعريف والتعيين، وهكذا يبيّن استقامة التركيب (عبد الله نعم الرجل) كأنه قال: نعم الرجل ، فقيل له:من هو؟، فقال: (عبدالله) وإذا قال: (عبد الله) فكأنه قيل له ما شأنه؟ فقال: (نعم الرجل) ، من

[1] المرجع السابق ، ص 96/95.
[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج2 ، ص 175
[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 176
[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 177.

خلال سؤال افتراضي من لدن المخاطب تصحّ به الجملة أما المحال فأن تقول: (عبد الله نعم الرجل) ، والرجل غير عبد الله كما أنه محال أن تقول عبد الله هو فيها وهو غيره[1].

ومن القواعد التي يلحّ عليها سيبويه أنّ المضمر المقدّم قبل ما يفسره لا يوصف ، فلا يقول: (نعم عبد الله رجلا ، نعم أنت رجلا)[2]، فهذا قبيح"لأنه ينبغي لهم أن يبينوا ما هو"؛ أي لتنافي وتعارض الغرض ، وهو التفسير إذا جعلت (عبد الله ، وأنت) صفة للمضمر ، والمضمر لم يتبين قبل.

هكذا يحدّد سيبويه قاعدة الإضمار على شريطة التفسير من خلال الاستعانة بالمعطيات السياقية القصدية ، والإفادة ، والذكر ، فتجتمع في الكلام فيحسن السكوت عليه ، أو تجعل من الكلام محالا ، وفي هذا تأكيد منه على صلة هذه المعطيات بإبانة المعنى في التراكيب.

قاعدة الاستغاثة والتعجب والآثار المترتبة عليها:

من البداية يلاحظ سيبويه العلاقة بين التعجب والاستغاثة ، "وذلك قولك:(يالبكر أنشروا لي كليبا يالبكر أين أين الفرار) ، فاستغاث بهم لينشروا له كليبا ، وهذا منه وعيد وتهدّد ، وأما قوله :(يالبكر أين الفرار) ، فإنما استغاث بهم لهم ؛ أي لم تفرون استطالة عليهم ووعيدا، وقالوا: (ياللعجب ، ويالماء) لما رأوا عجبا ، أو رأوا ماء كثيرا ، كأنه يقول:تعال ياعجب[أو تعال يا ماء] فإنه من أيامك وزمانك"[3].

ويذكر جملة من الأمثلة جائز استعمالها في هذين المعنيين على نحو ياللدواهي ، ويالعطافنا ...وغيره*ممتنع في غيرها ، يقول:« وكلّ هذا في معنى التعجب والاستغاثة ، وإلا لم يجز ، ألا ترى أنه لو قلت:(يا لزيد) وأنت تحدثه لم يجز»[4]، فالمعاني التي يقصدها المتكلم إيصالا تفترض بنية تركيبية محدّدة ؛ إدخال ياء النداء، ولام مفتوحة تتوسط النداء والمنادى ، ويقتصر في أدوات النداء على الياء وحسب تمييزا وتبيينا لهذه المعاني عن غيرها ، يقول: «ولم يلزم في هذا الباب إلا يا التنبيه لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد ، كقولك:(لعمرو خير منك) ، ولا يكون مكان يا سواها من

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج2 ، ص 177/176.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 178.
[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 217/215.
* ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 217/216.
[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 218.

حروف التنبيه نحو:أي ، وهيا ، وأيا ، لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجب»[1]، فهذه القيود التركيبية يستعان بها للتعبير عن معنى أو آخر ، لذا ينبغي أن تكون للمتكلم كفاءة ومعرفة عميقة بقواعد لغته ليتمكن من إنتاج جمل صحيحة لا ممتنعة.

يقول:"أما المستغاث به فيا لازمة له ؛ لأنه يجتهد ، فكذلك المتعجب منه ، وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم متراخ أو غافل ، والتعجب كذلك"[2]، فتلزم (يا) التركيب نظرا لحالة الاجتهاد(المستغاث به) ، وحالة التراخي والغفلة(المستغاث) بين طرفي التواصل ، فلا يجوز حذفها كي لا يبطل الغرض ،وهو مدّ الصوت من أجل التنبيه والإقبال ، كما لا يجوز الترخيم أيضا[3].

وهكذا ربط سيبويه بين التعجب والاستغاثة محدّدا القيود التركيبية التي ينبغي أن يكون المتكلم على دراية بها حتى ينتج تركيبا صحيحا موافقا لمقاصده من جهة ، ومحقّقا لفائدة المخاطب دون إلباس من جهة أخرى ، فالعلاقة بين المتكلم والمخاطب هي علاقة تفاعلية بالدرجة الأولى.

قاعدة الندبة وقرينة أمن اللبس:

ترتبط الندبة بمعنى التفجع ، ويلزم أن يكون قبل اسمه يا أو واو ، كما لزم يا المستغاث به والمتعجب منه ، فالمندوب مدعو ، ولكنه متفجع عليه ، لأنّ الندبة كأنهم يترنمون فيها فتلحق في آخر الاسم الألف[4].

وفي باب ما لا يجوز أن يندب:« وذلك قولك: وارَجُلاه و يا رَجُلاه وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال. وقال الخليل رحمه الله: إنما يقبح لأنك أبهمت ، ألا ترى أنك لو قلت: واهذاه ،كان قبيحا ، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تخصّ ولا تبهم لأنّ الندبة على البيان ولو جاز هذا لجاز: يا رجلًا ظريفًا فكنت نادبا نكرة . وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف ، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ؛ لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم»[5]، ف (الندب على المعروف) يتعلق بغرض المتكلم الذي يريد

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 218.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 231.
[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 240.
[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 220-231.
[5] المصدر نفسه ، ج2 ، 227.

إيصاله إلى السامع ، لذا ينبغي الإبانة عن هذه الأغراض من خلال ترتيب الألفاظ على وجه معين دون الإلباس على المخاطب حتى لا يفهمُ الغرض ، وإنما يجوز ذاك شرط قصدية المتكلم ، فكما يقصد إيضاح المعاني التي تخالجه قد يقصد التعمية ويترتّب على المستمع فهمُ كلّ ذلك وإدراكه إدراكا تاما بما أتيح له من وسائل لئلاّ يقع سوء الفهم بينهما.

فقصْد المتكلم – في شقّ كبير منه– يتصل بما يحتاج إليه المخاطَب لتحقيق إفادته ، ولذا لم يستقبح قوله: "وامن حفر بئر زمزماه ، لأن هذا معروف بعينه ، وكأن التبين في الندبة عذر المتفجع ، فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب ، ولو قلت هذا لقلت: وامن لا يعنيني أمرهوه فإذا كان ذا تُرك ، لأنه لا يعذر على أن يتفجع عليه ، فهو لا يعذر أن يتفجع و يبهم ،كما لا يعذر على أن يتفجع على من لا يعنيه أمره"[1].

ومن القيود التركيبية في باب الندبة حصر الأدوات التي يمكن للمتكلم استعمالها ، والتي ينبه بها المدعو تمييزا عن تنبيه الاسم غير المندوب ، فالتنبيه يكون ب(يا ، أيا ، هيا ، أي ،الهمزة) لكنها تتمايز فيما بينها بحسب القرب والبعد ، الإقبال والإعراض ، فيستعمل المتكلم أحدها حسب حال المخاطب وهنا يبرز الي أي مدى تساهم معرفة المعطيات السياقية في إجلاء المعنى وبناء التراكيب النحوية ، وما يجب أن يكون عليه المتكلم من رفع الصوت ومدّه ، وما يستطيع أن يتصرف فيه بحذف أو ذكر مراعاة لتلك المعطيات ، يقول:«...إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم ، والإنسان المعرض عنهم ، الذي يرون أنه لا يقبل عليه إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير(وا) إذا كان صاحبك قريبا منك مقبلا عليك توكيدا، وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك:حار بن كعب وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليك بحضرته يخاطبه»[2].

وكما يجوز الحذف استغناء ، "لا يحسن أن تقول:(هذا ، ولا رجل) ، وأنت تريد:(يا هذا ويا رجل) ، ولا يجوز ذلك في المبهم ، لأنّ الحرف الذي ينبّه به لزم المبهمَ كأنه صار بدلا من (أيّ) حين حذفته"[3].

---

[1] المصدر السابق ، ج2 ، 228.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، 230/229.

[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 230.

وبذلك يتبيّن أنّ المتكلم ينتقي من اللغة ألفاظا وأدوات تناسب الحالة التي هو عليها فضلا عن قابليتها لحمل مشاعر المتكلم وأحاسيسه وما يريد البوح به يستعطف السامعين ويحقق إقبالهم عليه ومشاركتهم له في الرزية ، فإنّ هذه الأدوات (يا وا) لها القابلية في نقل الشحنات الشعورية التي تنتاب المتفجع ، وكأنّ هذه الأدوات تشاركه حرارة مشاعره وحزنه لتنقلها إلى المخاطب[1]، فرفع الصوت ومده ، والإقبال والإعراض ، والتصرّف بالحذف والذكر، كلّه راجع إلى المعطى السياقي الذي يمثّله عنصرا التخاطب المتكلم والسامع من خلال القصدية والإفادة.

✍قاعدة الاختصاص موضع بيان لا موضع نكرة وإبهام :

يُستعمل النداء لا لتحقيق الغرض الأصلي للنداء ، وإنما للتعبير عن معنى آخر ، وهو التخصيص وإزالة الإبهام من نفس المخاطب بضمير يسوقه المتكلم في الكلام نحو: أنا ، ونحن وغير ذلك وتقريبه من ذهن المخاطب بواسطة صفة يتحقق من خلالها ذلك[2].

يفتتح سيبويه موضع البيان بجملة من الأمثلة ، "وذلك قولك:(اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) وأردت أن تختص ولا تبهم حين قلت:أيتها العصابة ، وأيها الرجل (أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل)، أراد أن يؤكد لأنه قد اختص حين قال أنا ، ولكنه أكّد كما تقول للذي هو مقبل عليك بوجهه مستمع منصت لك :(كذا كان الأمر يا أبا فلان) ، توكيدا ، ولا تدخل (يا)ههنا لأنك لست تنبه غيرك ؛ يعني اللهم اغفر لنا أيتها العصابة "[3]، فالنصب على الاختصاص من المعاني التي إن أرادها المتكلم أوجب عليه استخدام تراكيب معينة ، فالاختصاص وإن كان يجري مجرى النداء إلا أنه يتضمن معاني أخرى كـ:التعظيم ، والافتخار...وغيرها ، فنجد (علم المخاطب) ركيزة أساسية في تحديد هذه المعاني "ذلك قولك: (إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا)، كأنه قال:أعني ، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم تبن ذلك في النداء ، لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب ، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ، ولكن ما بعده محمول على أوله"[4]

[1] ينظر: بان الخفاجي ، **مراعاة المخاطب في النحو العربي** ، ص 246.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 247.

[3] سيبويه ، **الكتاب** ، ج2 ، ص 232.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 233.

فالغرض الأصلي للاختصاص التوكيد والتوضيح ، وربما دلّ على معنى التحقير ، والتعظيم والافتخار ...وغيرها*.

هنا يضع سيبويه شرطه التداولي المتعلق بالمخاطب، يقول :« واعلم أنه لا يجوز لك أن تُبهم في هذا الباب فتقول :(إني – هذا– أفعل كذا) ، ولكن تقول: (إني– زيدًا - أفعل) ، ولا يجوز أن تذكر إلاّ اسما معروفا ؛ لأنّ الأسماء إنما تذكرها توكيدا وتوضيحا هنا للمضمر وتذكيرا . وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر ، ولو جاز هذا لجازت النكرة ، فقلت: (إنّا قومًا) ، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم ، ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة موضع بيان ، فقبح إذا ذكروا الأمر توكيدا لما يعظمون أمره أن يذكروا مبهما»[1]، كما أنه اشترط " أنه إنما يجوز هذا للمتكلم ، والمكلّم المنادى ، كما أنّ هذا لا يجوز إلا لحاضر"[2].

وهكذا أدرك سيبويه أنّ الإتيان بالمبهم في هذا الموضع (الاختصاص) يُبطل الغرض ويُفسده فالغرض ، هنا توكيد المضمر وتوضيحه والتذكير به ، والإبهام يتنافى وإياه (الغرض) ، ولهذا قبح عندهم (العرب) إذا "ذكروا الأمر توكيدا لما يعظمون أمره أن يذكروا مبهما"، فقد عرف العرب مواضع الكلام وأغراضه فجاءت أساليبهم التعبيرية متوخية لتلك المعاني التي أرادوها بالسليقة والفطرة ليس أدلّ منها على الحكمة المنسوبة إليها.

قاعدة الاستثناء وقصدية المتكلم:

جاء في باب تثنية المستثنى ، كقاعدة عامة أن المستثنى لا يكون بدلا من مستثنِي ، "وذلك قولك:(ما أتاني إلا زيد إلا عمرا) ، ولا يجوز الرفع في عمرو...، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر ، وإن شئت قلت:(ما أتاني إلا زيدا إلا عمرٌ) ، فتجعل الإتيان لعمرو ويكون زيد منتصبا من حيث انتصب عمرو ، فأنت في ذا بالخيار ، وان شئت نصبت الأول ورفعت الآخر ، وإن شئت رفعت نصبت الآخر ورفعت الأول"[3].

ثم يذهب سيبويه إلى جملة من التراكيب ويفسر قصد المتكلم وأغراضه إما تبيينا وتوضيحا أو تكريرا وتوكيدا ، أو على الغلط والنسيان كحالات نفسية تعرض للمتكلم أثناء وضع الخطاب

* ينظر: المصدر السابق ، ج2 ، ص 233-235.

[1] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 236.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ن ص .

[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 238.

يقول: « ولو قلت: (ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله) كان جيدا ، أذا كان أبو عبد الله زيدا ولم يكن غيره ، لأنّ هذا يكرّر توكيدا كقولك:(رأيت زيدا زيدا) ، وقد يجوز أن يكون غير زيد على الغلط والنسيان ، كما يجوز أن تقول: (رأيت زيدا عمرا) ، لأنه إنما أراد عمرا فنسي وتدارك»[1].

يقول: « (ما ضربت أحدًا يقول ذاك إلاّ زيدًا) ، لا يكون في ذا إلاّ النصب ؛ وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تُخبر بموقوع فعلك ، ولم ترد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك إلاّ زيد ولكنك أخبرت أنك ضربت مما يقول ذاك زيدا . والمعنى في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلاّ زيد، ولكنك قلت :رأيت أو ظننت أو نحوهما لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت. ولو جعلت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت. قال الخليل ألا ترى أنك تقول: (ما رأيته يقول ذاك إلاّ زيد ، وما ظننته يقوله إلاّ عمرو) ، فهذا يدلّك على أنك انتحيت على القول ولم تُرد أن تجعل عبد الله موضع فعل كضرب وقتلت، ولكنه فعل بمنزلة ليس يجيء لمعنى ، وإنما يدّل على ما في علمك »[2]، فهنا يتعلق (زيد) بالفعل (ما ضربت) لا (يقول) ، وغرض المتكلم بيان فعل الضرب على من يقع "موقوع فعلك" ، ولو أردت الإخبار بالقول لرفعت (ليس يقول ذاك إلاّ زيدٌ) ، وإنما اختير النصب هنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه ؛ أي : (ما ضربت إلاّ زيدًا يقول ذاك زيدٌ) ، فالمتعلق بـ (يقول) مضمر دلّ عليه المذكور " وتقول: (ما مررت بأحدٍ يقول ذاك إلاّ عبدِ الله ، وما رأيت أحدًا يقول ذاك إلاّ عبدَ الله ، وما رأيت أحدًا يقول ذاك إلاّ زيدًا) ، هذا وجه الكلام. وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: (ما رأيت أحدًا يقول ذاك إلاّ زيدُ) "[3]، فعلى الرغم من توافق التراكيب إلاّ أنّ المتعلق يتغير ، فتارة يجوز النصب والرفع ، وتارة لا يجوز إلاّ النصب استنادا إلى ما أراده المتكلم من أغراض ومقاصد.

✍ قاعدة استعمال الضمائر بين نطق العرب وقياس النحويين:

بعد أن أوضح سيبويه علامات المضمرين المرفوعين والمنصوبين (هو وأخواته)، و(إيا وأخواتها) فصّل مسألة استعمالهما استعمالا صحيحا يراعي البعد الاجتماعي والإنساني للغة من منطلق ما تكلّمت به العرب، "فلا يقال: (عجبت من ضربكني) ، إن بدأت به قبل المتكلم ، ولا

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 241.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، 314/313.
[3] المصدر نفسه ، ص 312

(من ضربهيك) ، إن بدأت بالبعيد قبل القريب"[1]، يقول:«فقولك: (أعطانيه ، وأعطانيك) ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه ، فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: (اعطاكني) ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه ، فقال:(قد أعطاهوني) ، فهو قبيح لا تكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه، وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد ثم الأقرب ، ولكن تقول: (أعطاك إياي ، وأعطاه إياي) ، فهذا كلام العرب»[2].

إنّ ترتيب الضمائر أو استعمال المتصل منها والمنفصل يكون خاضعا لنوع المتحدّث عنه متكلّما ، أو مخاطبا ، أو غائبا ، فتارة يمتنع ، وتارة أخرى يجوز ، في جدلية قائمة بين ما نطقت به العرب واستعملته ، وبين ما قاسه النحويون واختاروه قياسا مخالفا ، فيرجّح سيبويه كفة الاستعمال على القياس ، ويدلّل على ذلك بمراعاة المعطيات السياقية .

فهذا الترتيب وفقا لمعرفة المخاطب ، وعدم التباس المعنى عليه الذي يُعدّ الباعث الأساسي الذي من أجله يصوغ المتكلم ألفاظه ، فيختار الأنسب منها والأكثر ملاءمة لحال المخاطب ، لذا كان على المتكلم أن يحسن توزيع تلك الضمائر ، وأن تكون هناك دلالات يفهمها السامع ورموز تنبئ عمن تشير تلك الضمائر إليه فضلا عن معاني خاصة بكل ضمير تحقق الغاية التي من أجلها يستعمل المتكلم مثل هذا النوع من الألفاظ اللغوية[3].

فإذا اجتمع الفاعل والمفعول به "بدأت بالمخاطب قبل الغائب ..أعطيتكه ، وقد أعطاكه قال تعالى: ﴿**فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُون**﴾[هود 28]... وإنما كان المخاطب أولى بأنْ يُبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب ، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب ، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأنْ يُبدأ به من الغائب.فإن بدأت بالغائب قلت:(أعطاهوك) ، فهو في القبح ، وأنه لا يجوز بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بدئ بهما قبل المتكلم ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت:(قد أعطاه إياك)"[4].

وعلى هذا استقبح قياس النحويين واستهجنه وهو أمر مبالغ به عندهم ، يقول: «أما قول النحويين: (قد أعطاهوك ، وأعطاهوني) ، فإنما شيء قاسوه لم تكلم به العرب ، ووضعوا الكلام

---

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 358

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 264.

[3] بان الخفاجي ، **مراعاة المخاطب في النحو العربي** ، ص 125/124.

[4] سيبويه ، **الكتاب** ، ج2 ، ص 264

في غير موضعه وكان قياس هذا لو تكلم به هينا»[1]، ومن أمثلة هذا القياس القبيح "أن يقول الرجل إذا منحته نفسه: (قد منحتنيي) ، فوضعت (ني) في غير موضعها ، فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائبا فقلت: (أعطاهوها أعطاهاه) ، جاز وهو عربي ، ولا عليك بأيّهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب وهذا ليس بالكثير في كلامهم"[2].

ومن الأحكام التي ذكرها أيضا أنه قبيح "أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبه كقولك:(فعلتَ نفسُك) ، إلا أن تقول: (فعلتَ أنتَ نفسُك) ، وإن قلت: (فعلتم أجمعون) حسن . لأنّ هذا يعمّ به ، وإذا قلت: (نفسُك) ، فإنما تريد أن تؤكّد الفاعل"[3]، فأنت وأخواتها تقوي المضمر.

ومن الأحكام أيضا أنّ المضمر لا يشرك المظهر ، يقول: «اعلم أنه قبيح أن تقول: (ذهبتَ وعبد الله وذهبتُ وعبد الله ، وذهبت وأنا) ، لأنّ (أنا) بمنزلة المظهر ، ألا ترى أنّ المظهر لا يشركه»[4].

إنّ استعمال الضمائر لهو قائم على الترتيب التسلسلي والانتقاء وفق ما تكلمت به العرب لا قياس النحويين ، فاحترام قاعدة المسافة القريب والبعيد ، إضافة إلى مقدار معرفة المخاطب للألفاظ وعدم التباسها عليه ، وقرينة الحضور والمشاهدة ، والذكر ، كلّها معطيات سياقية تعضد اختيار البناء المناسب للتركيب.

قاعدة الظن وارتباطها بالعلامة الإعرابية :

ذكرنا سابقا أنّ العلامة الإعرابية قرينة لفظية دالة على المعنى مع توضيح ذلك بإيراد نصوص سيبويه ، وقد تستند هذه القرينة إلى حال المتكلم ، فيشتركان في تأدية الدلالة ، يقول سيبويه: "وتقول إذا حدّثت بالحديث (إذن أظنُّه فاعلا، وإذن إخالُك كاذبا) ، وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظنّ وخيلة فخرجت من باب أن و كي ، لأن الفعل بعدها غير واقع ، وليس في حال حديثك فعل ثابت ، ولما لم يجز ذا في أخواتها التي تشبّه بها جعلت بمنزلة إنما ، ولو

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ن ص.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 265.
[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 379.
[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 380.

قلت:(إذن أظنّك) ، تريد أن تخبره أنّ ظنك سيقع ، لنصبت ، وكذلك (إذن يضربك) إذا أخبرت أنه في حال ضرب لم ينقطع"[1].

هكذا يتغيّر المعنى والعلامة الإعرابية من رفع ونصب بحسب ظن المتكلم ما كان واقعا أو غير واقع ، منقطعا أو غير منقطع ، وبهذا يجب على المتكلم معرفة قواعد لغته والمعاني التي ترشد إليها حتى يستخدمها استخداما يحقق الفائدة ويمنع من وقوع اللبس ، فالمعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب تؤدي إلى إيصال المعنى حتى تصبح ضرورة من ضرورات التواصل الجيد.

✍قاعدة موضع المتكلم في تفسير الصياغة التركيبية واختيار العلامة الإعرابية:

حدّد سيبويه عمل (حتى) بناءً على معطى سياقي يتجلى في موضع المتكلم ومكانه الذي استقر فيه ، فـ(حتى) قد تعمل النصب كما تعمل الرفع ، ولكلّ منهما معنى دلالي خاص يفسّرهما يقول في بيان وجهي حتى: فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك ، وذلك قولك:(سرت حتى أدخلَها) ، كأنك قلت:(سرت إلى أن أدخلها) ، فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غاية ، فالفعل إذا كان غاية نصب ، والاسم إذا كان غاية جرّ ، وهذا قول الخليل[2].

(حتى) بمعنى (إلى) + انتهاء الغاية = النصب

وأمّا الوجه الآخر فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن ، وذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار أن ، وفي معناها ، وذلك قولك:كلّمته حتى يأمر لي بشيء[3].

(حتى) بمعنى (كي) + النصب = وقوع الأول دون الآخر

أمّا الرفع بعدها فهو على وجهين أيضا:"تقول: (سرت حتى أدخلُها) ، تعني أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء ، إذا قلت:(سرت فأدخلها) ، فأدخلها ههنا على قولك: هو يدخل وهو يضرب ، إذا كنت تخبر أنه في عمله ، وأن عمله لم ينقطع ، فإذا قال:(حتى أدخلُها) فكأنه يقول:سرت فإذا أنا في حال دخول ، فالدخول متصل بالسير ...فحتى صارت ههنا بمنزلة (إذا) وما أشبهها من حروف الابتداء"[4].

(حتى) بمعنى (إذا)+ الرفع =لم يقع واحد دون الآخر

---

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص 16.

[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 17.

[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ن ص.

[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ن ص.

ويذهب سيبويه إلى بسط الأمثلة وبياني المعاني المختلفة سواء أكان سيرا واحدا أم غير سير* كلّها تؤكّد أنّ المتكلم هو القرينة الحالية التي بإمكانها وحدها ضبط عمل (حتى) فيما بعدها بالنصب أو الرفع حسب مقصوده وموضعه ، فتحقّق الدخول وعدمه هو الذي يصنع العلامة الإعرابية ويحدّد الصياغة التركيبية ، المختلفة لأداء المعنى المقصود.

وهذه المعاني لا تنطبق على(حتى) فقط ، فهي تنطبق أيضا على (الفاء) ، (الواو) ، (أو)، وقد عرضنا لبعض الأمثلة في توجيه العلامة الإعرابية للمعنى.

إنّ المتكلم والمخاطب ركنان أساسيان في ضبط المعنى ، بناء على قصد المتكلم وما يعرض له من ظن أو ما يتوقّعه من حال المخاطب ، وكذا المخاطب بما يمتلكه من علم ومعرفة بالأشياء وما يقع في خاطره من جهل أو ظنّ أو شكّ ...وغيره ، فالتركيب يرتبط أيّما ارتباط بهذين العنصرين ، وبذلك يفسد المعنى أو يصحّ.

قاعدة الاشتراك والانقطاع في تحديد الوجه الإعرابي:

إذا كان المعنى (الاشتراك) فيجوز الرفع والنصب ، أمّا إذا كان المعنى (الانقطاع) ، فلا يجوز إلا الرفع ، هذه القاعدة التي يمكن أن نستشفها في "هذا باب اشتراك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أن"، تتعلّق بمقصد المتكلم الذي يريد إيصاله إلى السامع من معنى الجمع بين الفعلين أو التفريق بينهما ، أو كما سمّاه هو الاشتراك والانقطاع ، حيث يضع لكلّ معنى علامة تمييزية متمثلة في الحركة الإعرابية (النصب والرفع) ، فإذا أراد المتكلم اشتراك الفعلين فالنصب ، وله أيضا جواز الرفع ، لأنّ أصل معناها الاشتراك ، أما إذا أراد الانقطاع فيختار الرفع هذا يعني أنّ الاختيار مبني على:

- قصد المتكلم الاشتراك أو الانقطاع.
- معرفة الأصل والفرع ، فأصل هذه الحروف أن تؤدي معنى الاشتراك لا الانقطاع.

يقول:« فالحروف التي تشرك: الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وذلك قولك:(أريد أن تأتيني ثم تحدثني وأريد أن تفعل ذاك وتحسن ، وأريد أن تأتينا فتبايعنا ، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكت) ، ولو قلت: (أريد أن تأتيني ثم تحدّثُني) جاز»[1]، ففي قوله تعالى:﴿**مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الكِتَابَ**

* ينظر: المصدر السابق ، ج3 ، ص 20-22.

[1] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 52.

وَالحُكْمَ ثُمَّ يَقُولُ لَلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللهِ﴾ إلى قوله سبحانه **﴿وَلاَ يَأْمُرُكُمْ﴾** [ال عمران79] فاجتمع المعنيان.

يؤتيه + يقول = اشتراك. يؤتيه + يأمركم = انقطاع

ومن الأمثلة التي تدلّ على الانقطاع :(أريد أن تأتيَني فتشتمُني) ، ولم يرد الشتيمة ، ولكنه قال كلّما أردت إتيانك تشتمني ، هذا معنى كلامه ، فمن ثمّ انقطع من أن[1].

ويمكن توضيح أمثلة أخرى مع تعيين الغرض والمعنى في الجدول التالي:[2]

المثال	التأويل	انقطاع/اشتراك	المعنى
يريد أن يعربَه فيعجمُه	فإذا هو يعجمه	الانقطاع	حصول الإعجام دون الإعراب
﴿لنبينَ لَكُمْ ونقرُّ فِي الأَرْحَامِ﴾ [الحج 5]	ونحن نقرّ في الأرحام	الانقطاع	التبيين لا الإقرار
﴿أَنْ تضلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذكّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾[البقرة282]	الأمر بالإشهاد من أجل التذكر	الاشتراك	الضلال سبب الإذكار
قضية أن لا يجورَ ويقصدُ	عليه غير الجور	الانقطاع	عليه أن لا يجور ، وعليه كذا وكذا.
ليلقحَها فينتجُها حوارا	فإذا هو ينتجها	الانقطاع	إنتاج العاقر لا يقع

قاعدة القسم وقيوده التركيبية:

حين يتحدّث سيبويه عن القسم كأحد الأساليب التعبيرية التي يلجأ إليها المتكلم نراه قاصدا بكلامه القسم الصريح لا المضمر ، ذلك أنّ القسم الصريح أوضح في دلالته وأبين ، يقول سيبويه: "اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك ، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة ، أو الثقيلة في آخر الكلمة ، وذلك قولك:(والله لأفعلن)"[3].

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ن ص.

[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 53-55.

[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 104.

وإذا كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام ، وذلك قولك:(والله لفعلت) ، فالنون لا تدخل على فعل قد وقع ، وإنما تدخل على غير الواجب.

وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف ، وذلك قولك:(والله لا أفعل)[1]. فاللام والنون تدخل على الفعل غير المنفي ، بينما يلزم اللام إذا كان واقعا، أمّا الفعل غير المنفي فيبقى على حاله.

يوضّح السامرائي أنّ ما ذكر فيه القسم صريحاً آكد مما لم يذكر فيه القسم صراحة، وذلك لأنه توكيد وزيادة[2]، لذلك تجد سيبويه يحدّد فيه ما يلزم وما لا يلزم من دخول اللام والنون أو دخول أحدهما دون الآخر ، أو انتفائهما معا ، حتى يوسم إنتاج المتكلم بالصحة والمقبولية.

وهكذا يذكر سيبويه أن المجيء بالقسم في الكلام تأكيد وتقرير وتثبيت للحكم في نفس المخاطب ، وذلك عندما يتولد شعور للمتكلم فيمن يخاطبه بأنه مشكوك في كلامه ، فيوجه دلالة النص وفق صيغ محدّدة للقسم حسب الفعل مثبتا أو منفيا ، واقعا أو غير واقع ، فتمتزج الطاقة التعبيرية للمتكلم بملاحظة حال المخاطب ومباشرة الوقائع الخارجية ، فيقدّر المتكلم الجهات التي ينبني عليها كلامه من تردّد المخاطب في القبول أو الإنكار ، بما يحقّق تمام الفائدة وحسن السكوت عليه[3].

قاعدة الإضافة وارتباطها بالواقع الخارجي:

يضع سيبويه قاعدة عامة في الإضافة ، يقول: «إن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر، لأنه في معنى (إذ) ، فأضيف إلى ما يضاف إليه (إذ) ، وإذا كان لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال ، لأنه في معنى (إذا) ، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال»[4].

فممّا يضاف إلى الفعل (أسماء الدهر) ، كقولك:(هذا يوم يقوم زيد) ، ومنه أيضا: (منذ) و(مذ) ، و(ذو)[5]، حيث يفرّق بين التركيبين: (كان ذاك زمن زيد أمير ، ويكون هذا يوم زيد أمير) موافقا ليونس طبقا لما قالته العرب.

---

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص 105.

[2] ينظر: فاضل السامرائي ، **معاني النحو** ، ج4 ، ص 159.

[3] ينظر: محمد الشاوش ، **أصول تحليل الخطاب** ، ج2 ، ص 721.

[4] سيبويه ، **الكتاب** ، ج3 ، ص 119.

[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 117-118.

فالإضافة إلى الأفعال تصحّ سواء أكان واقعا أو لم يقع ، بينما الإضافة إلى الاسم بشرط إلا ماضيا ولذلك وصف الجملة (يكون هذا يوم زيد أمير)بالخطأ[1]، لأنك لا تقول: يكون هذا إذا زيد أمير ، لأنه لا فائدة تتحقّق.

هكذا يربط سيبويه قاعدة الإضافة بالواقع الخارجي حاصلا أو غير ذلك ، وبما يتحقّق من فائدة لدى السامع ، فيكون التركيب متوائما مع تلك المعطيات السياقية ، وتنسب إليه الصحة أو الخطأ بموجبها.

✍قاعدة القصد في بيان معاني (أم) و(أو) مقترنة بقاعدة الترتيب:

ومن الأبواب التي يُراعى فيها ترتيب عناصر الجملة بحسب المتكلم وما يدور في نفسه من مقاصد "باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيهم" ، فـ(أم) لا يكون الكلام بها إلا استفهاما في حين تدخل على الاستفهام والخبر معا ، يقول:« وذلك قولك: (أزيد عندك أم عمرو ، و أزيدًا لقيت أم بشرًا ؟) فأنت الآن مدّع أنّ عنده أحدهما ... واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللقى ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصْد أن يبين لك أيّ الاسمين في هذا الحال ، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأوّل ، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما ، ولو قلت: (ألقيت زيدا أم عمرا) كان جائزا حسنا ، أو قلت:(أعندك زيد أم عمرو) كان كذلك ، وإنما كان تقديم الاسم هاهنا أحسن ولم يجز للآخر إلا أن يكون مؤخرا ، لأنه قصَد قصد أحد الاسمين فبدأ بأحدهما ، لأنّ حاجته أحدهما»[2]، فالادعاء مبني على علم المتكلم أن المسؤول قد لقي أحدهما أو عنده ، غير أنّ هذا العلم استوى فيهما ، فلو أن المتكلم قال:(أزيد عند أم بشر) ، فأجاب المسؤول:لا ، كان محالا.

هكذا يوضح سيبويه العلاقة بين السائل والمسؤول ، وكيف يكون الكلام محالا بناء على الجواب الذي يقدّم ، فصياغة التركيب(أزيد عندك أو عمرو) تدل على ثبوت الفعل واستقراره غير أنّ الشكّ يقع على الفاعل(زيد)، (عمرو) دون ترجيح أحدهما ، فتكون (أم) بمنزلة أيهما .

والذي يدعم هذا هو السياق الحضوري الذي يفترض قدرا مشتركا من المعرفة بين السائل والمسؤول في الموضوع المسؤول عنه ، ومن ثمّ فدلالة الاستواء استقرت في علم المتكلم ، وعلى المجيب أن يختار الصيغة التركيبية التي يحسن بها الكلام ويستقيم لا قبحا وإحالة ، إذ ينبني على

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص 119

[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 170/169.

هذا أحد الضوابط التركيبية ، وهو التقديم والتأخير فيمابين الكلم ، فـ(اللقى، وعندك) تشكل أدوات مساعدة للوصول إلى القصد ، وهو (أحدهما دون الآخر) ، فهي ليست محلّ تساؤل أي: ليست مقصودة لذاتها أو لا تشكّل الغرض ، وبالتالي يتمّ الترتيب في التراكيب وقف أدائها المعنى صحّة وفصاحة.

" وتقول:(أضربت زيدا أم قتلته) ، فالبدء ههنا بالفعل أحسن ، لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان ، ولا تسأل عن موضع أحدهما ، فالبدء بالفعل ههنا أحسن ، كما كان البدء بالاسم ثمّ فيما ذكرت أحسن ، كأنك قلت:(أيّ ذاك كان بزيد)، وتقول:(أضربت أم قتلت زيدا) لأنك مدّع أحد الفعلين ، ولا تدري أيّهما هو"[1]، فالتقديم والتأخير يقومان على قصد المتكلم سواء بدأت بالفعل أو الاسم ، وهذا عين ما فصّله الجرجاني في فكرة الوجه والفروق.

ومن معاني (أم) الانقطاع ، " وذلك قولك: (أعمرو عندك أم عندك زيد) ، فهذا ليس بمنزلة: (أيّهما عندك) ، ألا ترى أنك لو قلت:(أيّهما عندك) ، لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد".

يفسّر حدوث الانقطاع الشكّ والظنّ اللذان أدركا المتكلم بعدما مضى كلامه على اليقين يقول:« ويدلّك على أنّ الآخر منقطع من الأول قول الرجل:(إنها لإبل) ، ثم يقول: (أم شاء يا قوم) فكما جاءت (أم) ههنا بعد الخبر منقطعة ، كذلك تجيء بعد الاستفهام ، وذلك أنه حين قال:(أعمرو عندك) فقد ظنّ أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظنّ في زيد بعد أن استغنى كلامه وكذلك:(إنها لإبل أم شاء) ، إنما أدركه الشكّ حيث مضى كلامه على اليقين»[2].

ومثل ذلك أيضا: "(أعندك زيد أم لا) ، كأنه حيث قال: (أعندك زيد) ، كان يظنّ أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال:لا"[3].

ويمضي سيبويه في شرح جملة من الأمثلة فيها معنى الانقطاع الذي يتكئ على معطيات سياقية هي حالات نفسية :الظن ، الشك ، واليقين ،يمكن توضيحها في الجدول الآتي:[4]

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص 171.
[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 173
[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 174.
[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 173.

المثال	المعنى	الغرض
﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[السجدة3]	قد علم تبارك ذلك من قولهم	ليعرّفوا ضلالتهم
﴿أَمْ اتَخَذَ مِمَا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف16]	علم النبي والمسلمون أنّ الله لم يتخذ ولدا	ليبصّروا ضلالتهم
أالسعادة أحب إليك أم الشقاء	علم أن السعادة أحب اليه من الشقاء	أراد أن يبصّر صاحبه

قاعدة القصد في بيان معاني (أو):

يحدّد سيبويه معاني (أو) بتطبيق قاعد القصد، "تقول: (أيّهم تضرب أو تقتتل ، ومن يأتيك أو يحدّثك)، لا يكون ههنا إلا (أو) من قبل أنك إنما تستفهم عن [الاسم] المفعول ، وإنما حاجتك إلى صاحبك أن يقول:(فلان)".

وفي سؤال السائل"(ألقيت زيدا أو عمرا أو خالدا؟ ، أعندك زيد أو خالد أو عمرو ؟) كأنك قلت: أعندك أحد من هؤلاء، وذلك أنك لم تدّع أنّ أحدا منهم ثمّ، ألا ترى أنه إذا أجابك قال:لا ، كما يقول إذا قلت: أعندك أحد من هؤلاء"[1].

من ثمّ يكون تأخير الاسم وتقديم الفعل أحسن شأنه شأن (أم) ، لأنك تسأل عن الفعل بمن وقع فترتيب التركيب من حيث الفصاحة:أ لقيت زيدا ، أ زيدا لقيت.

وأمثلة ذلك كثيرة يعيدها سيبويه ويكررها لتأكيد المعنى الذي تحيل اليه ، فإذا قلت: (أزيد أفضل أم عمرو) ، لم يجز ههنا إلا أم ، لأنك إنما تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن صاحب الفضل[2].

وتقول: (أتجلس ، أو تذهب ، أو تحدثنا) ، وذلك إذا أردت هل يكون شيء من هذه الأفعال فأما إذا ادعيت أحدها فليس إلا(أتجلس أم تذهب أم تأكل) ، كأنك قلت:أيّ هذه الأفعال تكون منك .

ليعقد سيبويه المقارنة بين التراكيب التي لا تكون إلا ب(أم) أو (أو) ، "وتقول: (أتضرب زيدا أم تشمت عمرا ، أم تكلّم خالدا) ، ومثل ذلك :(أتضرب زيدا أو تضرب عمرا أو تضرب خالدا)

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص 175.

[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 179.

إذا أردت هل يكون شيء من ضرب واحد من هؤلاء ، وإذا أردت أي هؤلاء يكون قلت:(أم)[1] فيكون إثبات الاسم لأحد الفعلين كما يكون إثبات الفعل لأحد الاسمين ، ويقع الادّعاء على أحدهما دون الآخر .

ويستوي (أم) و(أو) إذا لم تثبت أحد الفعلين لاسم واحد ،"كقولك:(أتجلس أم تذهب) وكذلك:(أتضرب زيدا أو تقتل خالدا ، أتضرب زيدا أم تقتل خالدا)".

وبعد أن ذكر معانيها في الاستفهام يشير إلى هذا المعنى نفسه في غير الاستفهام "تقول:(جالس عمرا أو خالدا أو بشرا) ، كأنك قلت:جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنسانا بعينه ففي هذا دليل أن كلّهم أهل أن يجالس ، كأنك قلت:جالس هذا الضرب من الناس"[2].

ونقول: (كُلْ لحما أو خبزا أو تمرا) ، كأنك قلت: كُلْ أحد هذه الأشياء ، وإن نفيت هذا قلت: (لا تأكل خزا أو لحما أو تمرا) ، كأنك قلت:لا تأكل شيئا من هذه الأشياء .

ويختلف المعنى بين تكرار حرف الاستفهام أو عدم تكراره ، كما يتضح في الجدول التالي:[3]

المثال	المعنى	القصد
﴿وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الانسان24]	لا تطع أحدا من هؤلاء	الاشتراك
أدخل على زيد أو عمر أو خالد	لا تدخل على أكثر من واحد منهم	التخيير
خذه بما عزّ أو هان	لايفوتنك على كلّ حال	الاشتراك
لأضربنّه ذهب أو مكث	حصول الضرب	التسوية
أطال فأملى أو تناهى فأقصرا	انتهي حيث انتهى بي العلم ولا أتخطاه	التسوية
حتوف المنايا أكثرت أو أقلّت	عظم رزيته وصغر كلّ رزية عنده	التسوية
ألست صاحبنا أو لست أخانا	لست في هذه الأحوال كلّها	التقرير
ألست أخانا أو صاحبنا أو جليسنا	في بعض هذه الأحول	التقرير

وهكذا تتعدّد المعاني من اشتراك ، التخيير ، التسوية ، وتتحدد الضوابط التركيبية في إطار قاعدة القصدية ،" فإذا أراد المتكلم معنى الجمع والعطف على استفهامه التقريري أو غيره ينبغي عليه أن يكرّر لفظ استفهامه حتى لا يختل نظمه ويصير إلى معنى آخر ، أما إذا أراد باستفهامه

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج3 ، ص 181/180.
[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 184/183.
[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 184- 188.

هذا ، التخيير لا الجمع فلا يحقّ له تكرير لفظ الاستفهام ، وتكون (أو) بمعنى (أم) المنقطعة التي تشبه بل في معنى الإضراب[1].

قاعدة التذكر في قطع الكلام وعدمه:

يقول سيبويه:"ويقول الرجل إذا تذكّر ولم يُرد أن يقطع كلامه:(قالا) فيمدّ (قال) ، و(يقولوا) فيمدّ (يقول) ، و(من العامي) فيمدّ (العام) ، سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكّر به ولم يقطع كلامه ، فإذا اضطروا إلى مثل هذا في الساكن كسروا ، سمعناهم يقولون:(إنه قدي) في (قد) ويقولون:(ألي) في الألف واللام يتذكر الحارث ونحوه ، وسمعنا ممن يوثق به في ذلك يقول:(هذا سيفني) يريد:(سيف) ، ولكنه تذكّر بعد كلاما ولم يُرد أن يقطع اللفظ ، لأنّ التنوين حرف ساكن فيُكسر كما تكسر دال قد "[2].

نلاحظ علاقة مدّ الصوت وحالة المتكلم التي تتمثل في التذكّر ؛أي إنّ عملية التكلّم لا تنقطع بهذه الحالة ، فيلجأ المتكلم إلى مدّ الصوت للدلالة على وصل الكلام وعدم انقطاعه فيصبح مدّ الصوت علامة أو قرينة على ذلك كما كان كذلك في الاستغاثة والندبة ، و"هذا التعليل من الممكن أن نضعه في باب التعليل التجريبي لأننا نلاحظ ذلك يحدث مع أيٍّ منا حينما ننسى ونمدّ الكلام حتى نتذكر ما نريد قوله"[3].

هكذا يرسم سيبويه أثر المعطى السياقي في توضيح المعنى ، إذ تستجيب اللغة طواعية لحالة التذكر التي تطرأ فجأة على المتكلم ، مع بقاء دليل يفهم به المخاطب قصده ، وهذا يؤكد ارتباط الجوانب النفسية والاجتماعية والذهنية بالتركيب اللغوي ، فلا يمكن الفصل بينها ، فهي تعمل متضافرة لتأدية المعنى على الوجه المطلوب.

وقفة:لقد استطاع سيبويه أن يقدّم وصفا دقيقا لنظام العربية ، ولم يكن ما جاء به مجرد قواعد تقريرية[4]، مما يبين هذا أن للرجل قواعد تأويل يفسر بها العبارات وفق مقاصد المتكلم وظروف

---

[1] أحمد سعد محمد ، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في الدرس البلاغي** ، ص 236.

[2] سيبويه ، **الكتاب** ، ج4 ، ص 216.ينظر أيضا :ج3 ، ص 325.

[3] محمد فضل ثلجي الدلابيح ، **التصور الافتراضي في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه** ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية مج10 ، العدد 2 ، ص 319.

[4] ينظر: كريم زكي حسام الدين ، **أصول تراثية في اللسانيات الحديثة** ، مكتبة النهضة المصرية ، مصر ، ط3(2008) ، ص 15.

الخطاب، فيجمع بين الواقع والنظر ، بين الاستعمال والوضع حكاية وتقريرا ، وبين الصنعة افتراضا وتقديرا[1]، في إطار ما نطقت به العرب ، فقد دأب على مسألة إدخال البعد الاجتماعي والنفسي لأطراف العملية التواصلية في اللغة ، فالعامل والمعمول ، والعلامة الإعرابية لا يتمّ معناها إلا في ضوء تلك الأبعاد التي اتخذ منها أدوات لتحليل النصوص وتفسير القواعد والحكم بصوابيتها وخطئها ، مع حرصه الشديد على تأكيد عدم إمكانية فصل التراكيب عن محيطها الخارجي فهذه المعطيات تؤثر في الطابع الاختياري للغة ، وهي التي تسمح بالتوسع فيها ، حتى أنّ العوادي لم يتردّد في وصف عمل سيبويه"إنه بحقّ يعدّ رائد النظرية السياقية إذ طبّق عمليا وبإحكام جميع عناصر هذه النظرية مع أدقّ تفاصيلها ، ولم يترك-تقريبا- شيئا مما عرفته الدراسات الاجتماعية الحديثة إلا ومارسه تطبيقا في كتابه"[2]، إنها المرتكزات العلمية الموضوعية التي انطلق منها سيبويه في بناء القاعدة النحوية وفق تصوّر افتراضي قائم على عدّة تصورات وهي : كثرة الاستعمال ، إزالة الشك من نفس المخاطب ، وطرح سؤال وافتراض الإجابة عنه، والعلم المسبق، و التذكر، والتأويل العقلي[3].

هكذا عبّر سيبويه عن فكرة أنّ اللغة ما هي إلا ممارسات وإجراءات تمتزج بالانفعالات والأحوال والظروف والملابسات ، فيترتب عنها تراكيب ملائمة تحقق وظيفة الفهم والإفهام فالقصد ، والإفادة والشكّ ، واليقين ، والظن ، والذكر ، والتذكر ، والعلم ، والجهل ، والتوقع والاشتراك ، والانقطاع ، والاحتياج ، والعناية والاهتمام ، ودلالة الحواس ، وأمن اللبس...وغيرها كلّها معطيات سياقية لها صلة بإبانة المعنى.

[1] ينظر: عبد الرحمن بودرع ، **النظر النحوي أصوله وجوامعه بحث في ضوابط التأمل اللغوي عند النحاة العرب خلال كتاب سيبويه** ، رسالة دكتوراه، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، المغرب ،(1998)، ص 47-83.

[2] ينظر:العوادي ، **سياق الحال في كتاب سيبويه** ، ص 53/52.

[3] ينظر: محمد فضل ثلجي الدلابيح ، **التصور الافتراضي في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه** ، ص 309.

الفصل الرابع
المعطيات السياقية في دلائل الإعجاز

المبحث الأول: مقاربة المبادئ اللسانية في دلائل الإعجاز

المبحث الثاني: الإبانة عن المعطيات السياقية في الدلائل

المبحث الأول: مقاربة المبادئ اللسانية في دلائل الإعجاز:

لا شكّ أنّ هذه المبادئ اللسانية عُرفت في التراث اللغوي العربي بشكل أو بآخر، من هنا كان حرصنا على بيان مدى استثمار المفاهيم التي جاءت بها اللسانيات في التراث العربي من خلال مقاربتها عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز.

ومن المعلوم بداهة أنّ هذا الكتاب – بشهادة معظم الباحثين– يمثّل عصارة الفكر النحوي لما يتضمّنه من قضايا ومسائل، يقول تمام حسان: « أجدني مدفوعا إلى المبادرة بتأكيد أنّ دراسة عبد القاهر الجرجاني للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب ، وتفوق معظمها في مجال فهْم طرق التركيب اللغوي هذا مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر»[1]، هذا ما سنحاول بيانه في هذه المقاربة.

المطلب الأول: المقاربة البنيوية:

تصدّى الجرجاني بفلسفته البيانية للأوضاع السائدة من المناداة بالانصراف عن النحو فحاول إثبات قيمته وفعاليته بتبيين خصائصه وإبراز الحاجة إليه في الكلام ،متوسّلا بنظرية النظم للاستدلال على إعجاز القرآن الكريم .

ويتقارب جهد عبد القاهر مع اللسانيات البنيوية حتى إننا نجد نقاط التقاء بينهما ربما كانت أقل أو أكثر تفصيلا ؛ من ذلك حديثه عن تلازم اللفظ ومعناه ،كما اشتركا في القول بخطية الوحدات الملفوظة ... وغيرها ،مما سيأتي تفصيله في الصفحات الآتية.

الفرع الأول: اقتران المنحى الوظيفي باللغة (انتظامية اللغة وأسرار التركيب):

يتمظهر اقتران المنحى الوظيفي باللغة في سلسلة تراتبية على النحو التالي:

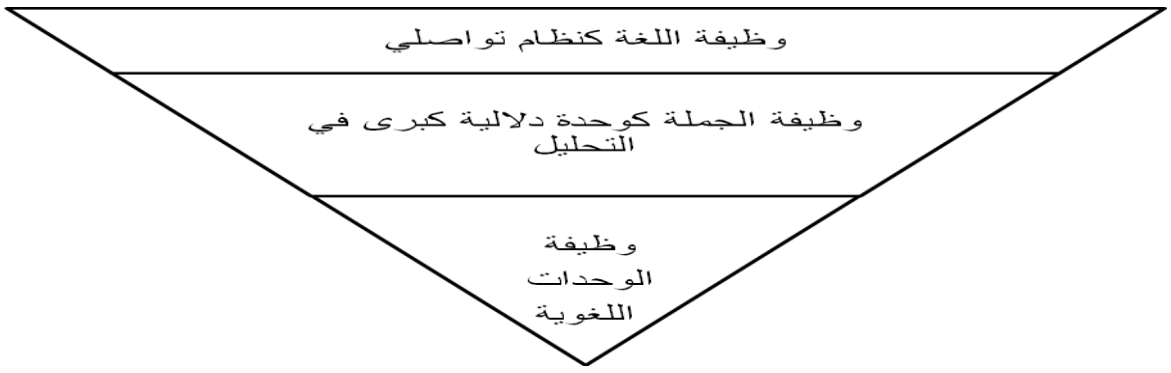

[1] تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص 18 /19.

أولا: تحديد وظيفة اللغة: اعتبر سوسير اللغة مؤسسة اجتماعية ، ومن ثمّ فقد كان من أهمّ المبادئ التي ارتكز عليها الدرس البنيوي "وظيفة اللغة" باعتبارها أداة التواصل والتبليغ والإفصاح هذا التوجّه لم يكن غائبا عن ذهن عبد القاهر الجرجاني ، بل أقرّه منذ الوهلة الأولى- في نصوص كثيرة- حين أكّد أنّ وظيفة اللغة هي "نقل ما يقصده المتكلم للسامع"[1]، فاللغة سواء أكانت إلهاما أم تواضعا إنما الغرض منها التواصل ،ذلك « أنّ الناس إنما يكلّم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده»[2] .

كما نجده يلحّ على هذه الوظيفة بقوله: «وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه ، ويصرّفها في فكره ، ويناجي بها قلبه ، ويراجع فيها عقله ، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض»[3]، ويقول أيضا: « قد أجمع العقلاء أنّ العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم علم ضرورة»[4]، ويقول في سياق آخر:« فاعلم أنّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهُم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقّت منها للفاعلين من غير أن يتعرّض لذكر المفعولين»[5] ، فاستعمال اللغة يرتبط ارتباطا وثيقا بأدائها التواصلي المتمثّل في تلك المقاصد والأغراض التي يؤمّها المتكلم من السامع ، وعليه فإنّ وظيفة اللغة الرئيسية إحداث التواصل بين أطراف الخطاب بصورة واضحة مادام هناك معنى يحاول المتكلم نقله إلى السامع .

ثانيا: الجملة من منظور وظيفي: يرى ماثيزيوس أنّ الجملة تنقسم إلى قسمين:الموضوع والخبر وعادة ما يكون الموضوع هو الأول والخبر هو الثاني، ومن هنا قام بتطوير منظور الجملة الوظيفي بحيث تحلّل الجملة حسب مضمونها الإخباري للوصول إلى الترتيب المفرداتي الذي يتطلّبه منظور الجملة الوظيفي، فلكلّ عنصر أساسي في الجملة مساهمة دلالية حسب دوره الديناميكي الذي يلعبه في عملية الاتصال ، فإذا أردنا التوكيد على الخبر نقوم بعملية التقديم والتأخير، أو نغيّر الصيغة من المعلوم إلى المجهول[6].

---

[1] حماسة عبد اللطيف ، **النحو والدلالة** ،ص 152.

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 386.

[3] المصدر نفسه ، ص 375.

[4] المصدر نفسه ، ص 386.

[5] المصدر نفسه ، ص 126.

[6] ينظر: أحمد مومن ، **اللسانيات النشأة والتطور** ،ص 141/139 (بتصرّف).

ومن حذْق الجرجاني نجد معالم هذا المبدأ ماثلة في الوجوه والفروق، على سبيل المثال لا الحصر حديثه عن أمثلة فروق الخبر في الإثبات فيقول: «ومن فروق الإثبات أنك تقول:(زيد منطلق) و(زيد المنطلق)، و(المنطلق زيد) فيكون لك في كلّ واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي...، اعلم أنّك إذا قلت: (زيد المنطلق) كان كلامك مع من لم يعلم أنّ انطلاقا كان لا من زيد و لا من عمرو ، فأنت تفيده ابتداءً. وإذا قلت:(زيد المنطلق) كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيدٍ وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره...»[1].

يرى ماتيزيوس أنّ التقسيم الوظيفي للجملة إلى موضوع الكلام و محموله حسب السياق، هو تقسيم يوضّح كيفية ربط الجملة بالموقف الكلامي ، وانطلق الجرجاني من أنّ الجملة الخبرية وحدة اتصال تعلم السامع بما هو جديد بالنسبة إليه، إذ أكّد على هذا الموقف الذي يُقال فيه الخبر وانطلقت نظرية ماتيزيوس من أنّ الإسناد هو الشرط الأساسي الذي يجب توفّره في الجملة في المستوى النحوي الساكن، والإفادة هي شرط أساسي في الجملة في المستوى الإخباري المتغيّر،ولا يمكن الفصل بينهما[2].

إذن لا بدّ من التمييز بين تقسيم الجملة البنيوي الشكلي، وتقسيم الجملة الوظيفي ، وقد أكّد الجرجاني على ذلك قائلا: « وإن أردت أن تستحكم معرفة ذلك في نفسك، فأنظر إليك إذا قيل لك:(ما فعل زيد؟)، فقلت:(خرج)، هل يتصوّر أن يقع خلدك من (خرج) معنى من دون أن ينوي فيه ضمير (زيد)؟، وهل تكون –إن أنت زعمت أنك لم تنو ذلك- إلاّ مخرجا نفسك إلى الهذيان؟ وكذلك فانظر إذا قيل لك:(كيف زيد؟) ،فقلت:(صالح)، هل يكون لقولك (صالح)أثر في نفسك من دون أن تريد (هو صالح)، أم هل يعقل السّامع منه شيئا إن هو لم يعتقد بذلك؟

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 141.

[2] صالح بلعيد ، **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة** ، ص 237/236.

فإنّه ممّا لا يبقى معه لعاقل شكّ أنّ الخبر معنى لا يتصور إلاّ بين شيئين يكون أحدهما مثبتا والآخر مثبتا له أو يكون أحدهما منفيا، والآخر منفيا عنه »[1].

ثالثا: مبدأ وظيفة الوحدات اللغوية: يرى أندري مارتيني أنّ دراسة الوحدات اللغوية أمر ضروري لكونها الأداة المؤمّنة للتواصل فلا بدّ من معرفة وظائف هذه الوحدات ، فالمونيم تتحدّد قيمته الدلالية والوظيفية عبر صلته بالمونيمات الأخرى المجاورة له في السياق ومحتواه الدلالي[2].

وهذا ما ألمح له الجرجاني في مواضع كثيرة من الدلائل فتراه يلحّ على موضع الكلمة وموقعها داخل السياق ، فلا فائدة لها ما لم تنتظم إلى جارتها لأداء وسيلة التفاهم مشروطا بمقتضى العقل "فالكلمة المفردة إذا لم يتم ربطها بغيرها من الكلمات صراحة أو تقديرا فلا تزيد عن كونها صوتا نصوت به، إذ لا فائدة خبرية ولا بلاغية ولا سمة نحوية ...وإنما تظهر فيها الفائدة الإخبارية والصفات النحوية والإعرابية عند دخولها في الجملة وتأليف الكلام"[3].

غير أنّ بعض الباحثين يعقد وجه مقارنة بين مارتيني والجرجاني في وظيفة الوحدات اللغوية فـ"تقتصر وظيفة مارتينه على دراسة العلاقات التركيبية في الجملة منزعة من السياق الكلامي السابق للجملة واللاحق لها، وبالتالي بمعزل عن المقام الذي يقال فيه، لذا فإنّ مارتينه يستهدف بيان المعاني المنطقية التي تحدّد العلاقات التركيبية فيما بين الكلِم في الجملة، وبذا تكون وظيفته منطقية، بينما يتميّز منهج عبد القاهر بأنه إضافة إلى بيان المعاني العقلية (المنطقية) التي تحدّدها فإنّه يبيّن كيف يحصل السامع على شيء جديد لا يعلمه (أي الفائدة)، وذلك بالرجوع إلى المقام الكلامي الذي ترتبط به الجملة"[4].

الفرع الثاني : تحديد العلامة اللغوية:

العلامة كما يعرّفها سوسير كيان نفسي ذو وجهين: التصور، ويضع له مصطلح (المدلول) والصورة السمعية ، ويضع لها مصطلح (الدال)[5]، يؤلف بينهما اعتباطا ؛ أي إنّ العلاقة بين الدال والمدلول ليست معلّلة إنما يمثّل الدال اختيارا صوتيا جزافيا تواضع عليه أهل اللغة الواحدة للدلالة به

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ،ص 384.

[2] ينظر: الطيب دبة ، **مبادئ اللسانيات البنوية** ، ص 110.

[3] أحمد شامية ، **خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية** ، ص 127.

[4] صالح بلعيد ، **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة** ، ص241.

[5] الطيب دبة، **مبادئ اللسانيات البنوية** ، ص 77.

على مدلول معيّن ، هذا ما أوضحه الجرجاني حين تناول قضية اللفظ والمعنى حيث أوجب ضرورة تلازمهما(اللفظ والمعنى) حتى لا يمكن الاستغناء عن أحدهما ، ولا ترجع مزية ولا فضل إلاّ بتوفّرهما جنبا إلى جنب ، ومما يؤكّد تلك العلاقة القائمة بين عنصري العلامة(اللفظ والمعنى) قوله: «...فلو أنّ واضع اللغة كان قد وضع (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدّي إلى فساد»[1].

إنّ الجرجاني يتفق مع سوسير–إن صحّ التعبير– في كون أوضاع اللغة ؛ أي إنّ علاقة دوال اللغة بمدلولاتها جزافية ،ف «الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم تُوضع لتُعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضمّ بعضها إلى بعضها ، فيُعرف فيما بينها فوائد»[2]، مؤكّدا "أنّا إن زعمنا أنّ تلك الألفاظ إنما وضعت لتعرف بها معانيها في أنفسها لأدّى ذلك إلى ما لا يشكّ عاقل في استحالته ، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماءَ التي وضعوها لها لتعرفها بها ،حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا:(رجل) و(فرس) ، و(دار) ، لما كان يكون لنا علم بمعانيها"[3].

وهكذا فإنّ الجرجاني قد فصل– في وقت مبكر – بين علاقة الكلم بالمعاني الدالة عليها على أساس مواضعة أهل اللغة الواحدة ، أو قصد التواطؤ كما عبّر عنه رضي الدين الأستراباذي لا لشيء غيره ، فعبد القاهر لا يحوم حول الطبيعة الاعتباطية التي تحكم العلاقة بين طرفي العلامة بل يشرحها في مفردات لا تقلّ تفصيلا أو وضوحا عن المفردات التي استخدمها سوسير في وصف اعتباطية العلاقة[4].

وفي معنى مشابه لمفهوم الصورة السمعية والتصور الذهني، يقول الجرجاني: « وإذا كان لا يكون في الكلِم ولا ترتيب إلاّ بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كلّه مما لا يرجع منه إلى اللّفظ شيء، ومما لا يتصوّر أن يكون فيه ومن صفته ، وبأنّ ذلك أنّ الأمر على ما قلناه من أنّ اللّفظِ تبَع للمعنى في النّظم، وأنّ الكلِم تترتَّب في النطق بسبب ترتُّب معانيها في النفس، وأنّها لو خلت من معانيها حتى تتجرّد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في ضمير، ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، أن يجعل لها أمكنة ومنازل وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك»[5]

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص54.

[2] المصدر نفسه ، ص 386.

[3] المصدر نفسه ، ص 393.

[4] ينظر: عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 260.

[5] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** . ص 58.

فالعلامة اللغوية لها أهمية في النظام اللساني، ونجد هذا الوعي بأهمية العلامة مألوفاً وشائعاً عند الجرجاني .

الفرع الثالث: الاستبدال والتركيب:

انتبه سوسير إلى المحورين الأساسين الذين تقوم عليهما العلاقة بين العلامات اللغوية ،وهما محورا العلاقات التركيبية ، والعلاقات الاستبدالية ، وحدّد بإزاء ذلك وظيفة كلّ منهما ؛ فالأولى تلك العلاقات من حيث هي "مبنية على صفة اللغة الخطية تلك الصفة التي لا تقبل إمكانية لفظ عنصرين في آن واحد"[1]، أما الثانية فـ"تحقّق وظيفتها ضمن إدراك الترابط الذهني الحاصل بين العلامات اللغوية والعلامات التي يمكن أن تحلّ محلّها".

وهذا ما تفطن إليه الجرجاني في نظرية النظم التي قامت على تأكيد شبكة للعلاقات بين العلامات اللغوية أفقيا ورأسيا[2]، فأشار إلى نظم الحروف والكلم ؛ إذ يميّز في العلاقات التركيبية بين مستويين:

أولا: مستوى الحروف : ويمتاز بالبساطة ،يقول: «ذلك أنّ نظم الحروف تواليها في النطق وليس نظمها بمقتضى عن معنى»[3]، فيربط العلاقات التركيبية بتلاؤم الحروف وتعديل مزاجها حتى لا تثقل على اللسان ، ومن الأمثلة التي لم يراع فيها العلاقات التركيبية قول الشاعر:

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ ❖ وَقُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

وقول الآخر: **لَمْ يَضِرْهَا – وَ الحَمْدُ لِلَهِ – شَيْءُ ❖ وَانْثَنَتْ نَحْوَ عَزْفِ نَفْسٍ ذَلُولِ**[4].

فحين تضطرب العلاقات التركيبية على مستوى الحروف من حيث التلاؤم والتنافر، فإنّ ذلك مدعاة للذهاب بانتظامية اللغة.

ثانيا:مستوى الكلم: ويميّز نوعين ، يقول: «أما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي آثار المعاني وترتّبها على حسب ترتب المعاني في النفس ، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء للشيء كيف جاء واتفق»[5]

---

[1] الطيب دبة ، **مبادئ اللسانيات البنوية** ، ص 89.

[2] ينظر: عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 233.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص54.

[4] المصدر نفسه ، ص59.

[5] المصدر نفسه ، ص 54.

فالكلم قسمان: مؤتلف: وهو الاسم مع الاسم ، والفعل مع الاسم، وغير مؤتلف: وهو ما عدا ذلك ، كالفعل مع الفعل ، والحرف مع الحرف[1]، وهنا تتدخّل العلاقات التركيبية ،فالأول خاضع لقواعد النحو ، والثاني يتجاوز المستوى اللغوي إلى غيره، ومن الأمثلة قوله: «وإن أردت أن ترى ذلك عيانا فاعمد إلى أيّ كلام شئت وأزل أجزاءه عن مواضعها وضعها وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها ، فقل في:(قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) ،(من نبك قفا حبيب ذكرى منزل) ثم انظر هل يتعلّق منك فكر بمعنى كلمة منها»[2]، ومن الأوّل (المؤتلف) يذكر أمثلة على الرغم من خضوعها للمبادئ النحوية إلاّ أنها لا تلتزم بصحّة النظم منها قول الشاعر:

وَمَا مِثْلُهُ فِي الناسِ إلاَّ مُمَلَّكًا ❖ أَبُو أُمهِ أَبُوهُ حَيٌّ يُقَارِبُه

وقول الآخر: **وَلِذَا اسْمُ أَغْطِيَةِ العُيُونِ جُفُونُهَا ❖ مِنْ أَنهَا عَمَلُ السُّيُوفِ عَوَامِلُ**[3]

فقارن بينهما وبين البحتري: **بَلَونَا ضَرَائِب من قَد تَرَى فَمَا رَأَينَا لِفَتح ضَرِيباً**».

فالخلل في البيت الأول ، والثاني (عدم مراعاة العلاقات التركيبية)، مما يؤدّي إلى فساد النظم والتعقيد، ومن ثمّ فالألفاظ وضعت لا من أجل إطلاق التسميات على الأشياء فقط بل من أجل أداء وظيفة إبلاغ أثناء تضامّ المفردات، وهكذا وجدت قيمة الإعجاز في طريقة الجمع بين الكلِم على طريقة خاصة؛ أي مراعاة العلاقات التركيبية بتوخّي معاني النحو.

وبهذا يكون عبد القاهر قد نقل النحو من معرفة الإعراب والبناء إلى معرفة المعاني التي تحتملها التراكيب، ويلتجئ إلى مفارقاتها التي تدرك بالعقل وحسن التلطّف، والروية ، فالحكم على الكلام بالفصاحة وغيرها مشروط بمراعاة العلاقات التركيبية من خلال توخّي معاني النحو إذ لا تجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه ، وإنما تجب لها موصولة بغيرها ومعلّقا معناها بمعنى ما يليها[4]؛ ذلك أنّ الكلمة الفصيحة هي التي تناسقت مع سياق الكلام حيث يقول: « ...وهل تشك إذا فكرت في قوله تعالى :﴿ **وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الجُودِي وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَالِمِين**﴾[هود44] فتجلّى لك منها الإعجاز وبهرك الذي ترى و تسمع، أنّك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة

[1] المصدر السابق ، ص336.

[2] المصدر نفسه ، ص298

[3] المصدر نفسه ، ص 78.

[4] المصدر نفسه ، ص 291.

والفضيلة القاهرة، إلاّ لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلِم بعضها ببعض ، وأن لم يعرض لها الحسن والشّرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة، وهكذا، إلى أن تستقريها إلى آخرها وأن الفضل تناتج ما بينها، وحصل من مجموعها»[1].

وهكذا يصرّ الجرجاني على تلاحم الوحدات اللغوية داخل الجملة ضمن علاقات تركيبية تقوم على توخّي معاني النحو وأحكامه حتى ترى مزيّة الكلام في نظمه وحسنه "كالأجزاء من الصبغ تتلاحق وينظم بعضها إلى بعض حتى تكثر في العين ، فأنت لذلك لا تكثر شأن صاحبه ولا تقضي له بالحذق والأستاذية ...حتى تستوفي القطعة"[2].

وعلى قدْر اهتمام الجرجاني بالعلاقات التركيبية بمختلف مستوياتها يتعرّض للعلاقات الاستبدالية- بوجه عام- من خلال حديثه عن تعدّد الصور والمعنى واحد ؛ فقد تكون بعض هذه الصور باهتة أو بديعة مستدلا بأنّ " من شأن المعاني أن تختلف عليها الصور ، وتحدث فيها خواص ومزايا من بعد أن لا تكون "[3]، فلا يكفـــي أن نستبدل كلمة بأخرى -كما هو الشأن في بيت الحطيئة - : **دَعِ المَكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا ❖ وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَّاسِي**

ذَرْ المَفَاخِرَ لاَ تَذْهَبْ لِمَطْلَبِهَا ❖ وَاجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الآكِلُ اللاَّبِسُ

حتى نرجع المزية والفضل إلى أحدهما دون الآخر بل يصنع معنى ويبدعه ، لا كما يسمّيه الجرجاني (سلخا) ، يقول: «وما كان هذه سبيله ،كان بمعزل من أن يكون به اعتداد ، وأن يدخل في قبيل ما يفاضل فيه بين عبارتين ، بل لا يصحّ أن يجعل ذلك عبارة ثانية ، فكما لا تكون الفضة أو الذهب خاتما ، أو سوارا أو غيرهما من أصناف الحلي بأنفسهما ، ولكن بما يحدث فيهما من الصورة ،كذلك لا تكون الكلم المفردة»[4]، فالاستبدال ليس معجميا، وإنما هو استبدال فني يراعي الخصوصية والطاقة التأثيرية[5].

وفي معنى آخر للاستبدال نجد ما يسمّى بالاحتذاء ، يقول عن ذلك: « واعلم أنّ الاحتذاء عند الشعراء وأهل العلم بالشّعر وتقديره وتمييزه أن يبتدئ الشاعر في معنى له وغرض أسلوبا

---

[1] المصدر السابق ، ص 51.

[2] المصدر نفسه ، ص 81.

[3] المصدر نفسه ، ص345.ينظر أيضا: ص 351.

[4] المصدر نفسه ، ص 350 (بتصرّف).

[5] ينظر: محمود المصفار ، **السرقات الشعرية عند الجرجاني من خلال التناص** ، ص 223.

...فيعمد شاعر آخر إلى ذلك الأسلوب، فيجيء به في شعره فيشبّه بمن يقطع من أديمه نعلاً على مثال نعل قد قطعها صاحبها فيقال: (قد احتذى على مثاله) ، وذلك مثل أن الفرزدق قال: **أتَرجُو رُبَيعٌ أن تَجِيءَ صِغَارُهَا ❖ بِخَير وَقَد أعْيَا رَبِيعاً كِبَارُهَا**

واحتذى البعيث فقال: **أتَرجُو كُلَيبُ أن يَجِيءَ حَدِيثُهَا ❖ بِخَير، وَقَد أعْيَا كُلَيباً قَدِيمُهَا»**[1].

لقد نحا الجرجاني بالعلاقات الاستبدالية منحى يتجاوز المعيارية ؛ فلا يقتصر على استبدال لفظ بآخر "حتى يكون حكمُ البيتين أو العبارتين حكمَ الاسمين قد وضعا في اللغة لشيء واحد كالليث والأسد مثلا ، وإنما قد يمتزج معنى البيتين أو العبارتين ثم يفترقا بخواص ومزايا وصفات كالخاتم والخاتم ،والشّنف والشّنف ،والسّوار والسّوار، وسائر أصناف الحلي التي يجمعها جنس واحد ، ثم يكون بينهما الاختلاف الشديد في الصنعة والعمل"[2].

وهكذا تنشأ فوضى الدلالة حينما ينفرط عقد العلاقات الذي ينظمها، مثال ذلك تحليل قول امرئ القيس: **قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل** ، فلو رتّبناها ترتيبا لا يتوخّى فيه معاني النحو لما اتّضحت الدلالة ولا ثبتت له فضيلة ولا مزية ، يقول: « فقد اتضح إذن اتضاحا لا يدع للشكّ مجالا، أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كلم مفردة ، وأنّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، و ما أشبه ذلك، مما لا تعلّق له بصريح اللفظ، ومما يشهد لذلك أنّك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر، كلفظة(الأخدع) في بيت الحماسة:

تَلَفَتُّ نَحْوَ الحَي حتَّى وَجَدْتُنِي ❖ وَجِعْتُ مِنْ الإصْغَاء لِيتاً وَأخدَعاً

وبيت البحتري: **وَإنِّي وَإنْ بَلَّغْتَنِي شَرَف الغِنَى ❖ وَأَعْتَقْتَ مِن رَقِّ المَطَامِعِ أخْدَعِي»**[3].

فعبد القاهر حينما ينتقل إلى المقارنة بين اللفظة تستحسن داخل سياق وتثقل على القارئ أو السامع أو توحشه في موضع آخر يجمع بين المحورين الأفقي والرأسي في جملة واضحة فالاستحسان والوحشة بقدر ارتباطهما بالسياق التتابعي حسب أحكام النحو، يرتبطان أيضا

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 337 /338.

[2] المصدر نفسه ، ص 369 (بتصرّف).

[3] المصدر نفسه ، ص 52.

بممارسة الاختيار السليم في الحالة الأولى والخاطئ في الثانية، والاختيار هو أساس علاقة الاستبدال[1].

وهذا تأكيد لفكرة العلاقات التي تتشكل بتفاعلها مع أنظمة أخرى(معجمية صرفية) حتى يتبين وجه المعنى المراد توصيله، وهذه الأنظمة تنطوي على حركة خلق مستمرة في اللغة ترجع إلى موقع الكلمة من السياق وعلاقتها به، وبذلك تفهم وتؤدّي المقصود، فالكلمة لا يتصوّر معناها دون أن يريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى[2]، فتتلاقى الكلمات في النطق بعد أن تلاقت المعاني في النفس لقصد يتحرّاه المتكلم في مقام معين ضمن السياق النحوي الذي لابدّ منه في أيّ تركيب.

وهذا ما جعل عبد القاهر يؤكد أنّه لا تعظم الفائدة في معرفة النظم دون النظرة العميقة لأنّا إذا نظرنا إلى التركيب نظرة سطحية فقط لا يمكن تحقيق الفهم ، يوضح ذلك بقوله: « واعلم أنّ الفائدة تعظم في هذا الضرب من الكلام إذا أنت أحسنت النظر فيما ذكرت لك من أنّك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه من صورة من غير أن تغيّر من لفظة شيئا، أو تحوّل كلمة عن مكانها إلى مكان آخر...ذلك الطريق المزلّة التي ورط كثيرا من الناس في الهلكة»[3].

إنّ ما يبرّر اهتمام الجرجاني بالعلاقات التركيبية والاستبدالية وصفهما مقياسين للنظم، ذلك أنّ مراعاة هذين الجانبين هو ما يمنح هذا النظم أو ذاك صحّته أو لا ، ثم ينبني عليهما ترتيبه بحسب المزية والفضل ثانيا ، فالنظم هو مجموعة العلاقات التركيبية والاستبدالية ، وليس مجرّد رصف للألفاظ كيف ما جاء واتفق.

وبهذا يكون الجرجاني قد أسهم في تنظيم العملية البيانية إسهاما مضاعفا ؛ فمن جهة توّج المناقشات السابقة حول اللفظ والمعنى ، ومن جهة أخرى انتقل بهذه المناقشات من مستوى البحث في العلاقة العمودية بين اللفظ والمعنى إلى مستوى البحث في العلاقة الأفقية بين الألفاظ بعضها مع بعض ، والمعاني بعضها مع بعض بين نظام الألفاظ ونظام المعاني ، أو نظام الخطاب ونظام العقل[4].

---

[1] عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 256.

[2] صالح بلعيد ، **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة** ، ص 202

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 274. وينظر أيضا: صالح بلعيد ، **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة** ص 204

[4] محمد عابد الجابري ، **بنية العقل العربي نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية** ، دراسة تحليلية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط9(2009) ، ص 83. ينظر أيضا:عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 251.

لقد عكف الجرجاني على شرح نظريته وتطويرها وتطرّق إلى كلّ ما يتعلّق من أمورها ، وفي مقدّمتها نوع العلاقة التي تحكم الوحدات المكوّنة للبنية اللغوية ، حتى يكاد يكون الحديث عن النظم حديثا عن العلاقات الأفقية والرأسية[1]، فـ" النظم مجموعة علاقات بين الكلمات تتماسك فيما بينها لتؤلف سلسلة لغوية تؤدي وظيفة الإبلاغ ، وبفساد هذا النظم عند غياب الترتيب وعدم توخّي النحو يفسد المعنى وتغيب الدلالة"[2].

كلّ ذلك تأكيد من الجرجاني على أنّ اللغة ليست مجموعة متجاورة من الكلمات ، بل هي شبكة مترابطة من العلاقات لكلّ علاقة منها دلالتها وخصوصيتها ، وينبغي بذل الجهد للوصول إليها[3].

الفرع الرابع: تأكيد انتظامية اللغة:

سعى سوسير في لسانياته إلى كشف النظام الذي تحتكم إليه اللغة ، أيَّ لغة ، وهو نظام معقّد ينبغي تحليل تعقدّه وتنظيمه في آن واحد[4]، فاللغة عبارة عن نظام من القواعد والقوانين التي لا يمكن للفرد أن يحيد عنها، فكلّ كلمة تكتسب قيمتها من خلال ترابطها مع قبلها وما بعدها هذه الانتظامية عبّر عنها الجرجاني بقوله:« لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك»[5].

ويمكن تصوّر انتظامية اللغة على النحو التالي:

إذن مبدأ انتظامية اللغة لم يكن غائبا عن فكر الجرجاني حيث نجد الكثير من النصوص التي تؤكّد إدراكه لمفهوم النظام إدراكا دقيقا من خلال تشبيهه بالبناء تارة ، وبالنسج أخرى وبالسبك ثالثة ، يقول: «ولا يكفي أن تقولوا إنه خصوصية في كيفية النظم ، وطريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضها على بعض ،حتى تصفوا تلك الخصوصية وتبينوها وتذكر لها أمثلة...كما

[1] ينظر: المرجع السابق ، ص 255 (بتصرّف) .

[2] صالح بلعيد ، **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة** ، ص 82.

[3] محمود أحمد نحلة ، **في البلاغة العربية علم المعاني** ، ص 29.

[4] الطيب دبة ، **مبادئ اللسانيات البنوية** ، ص50.

[5] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 58.

يذكر لك من تستوصفه عمل الديباج المنقّش ما تعلم به وجه دقة الصنعة أو يعمله بين يديك حتى ترى عيانا كيف تذهب تلك الخطوط وتجيء ؟ وماذا يذهب منها طولا وماذا يذهب منها عرضا ؟ وبم يبدأ ، وبم يثني ، وبم يثلّث؟ وتبصر من الحساب الدقيق ، ومن عجيب تصرّف اليد ما تعلم منه مكان الحذْق وموضع الأستاذية»[1]، فهندسة البناء ، ودقة الحساب ، وجودة السبك عمليات شبيهة بعمل نظم الكلام ، وعلى هذا يشترط الجرجاني «أن تكون معرفتك معرفة الصانع الحاذق الذي يعلم علم كلّ خيط من الأبريسم الذي في الديباج ،وكلّ قطعة من القطع المنجورة في الباب المقطع ، وكلّ آجرة من الآجر الذي في البناء البديع»[2]، وذلك إنما محصوله «أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشتدّ ارتباط ثانٍ منها بأوّل ، وأن تحتاج في الجملة أن تضعها في النفس وضعا واحدا ، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه هاهنا في حال ما يضع بيساره هناك ، نعم وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين»[3] .

فصناعة الكلام ترتبط بمعرفة موقع كلّ كلمة في العبارة واتصالها بصاحبتها حتى لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى ويستفاد معناه (معنى الكلام) من مجموع مداليل تلك الألفاظ مضموما بعضها إلى بعض ،"فيصنع في الكلم ما يصنعه الصانع حين يأخذ كسرا من الذهب فيذيبها ثم يصبّها في قالب ويخرجها لك سوارا أو خلخالا ، وكذلك قطْع بعض ألفاظ العبارة عن بعض كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار"[4].

كما عبّر الجرجاني عن هذه الانتظامية بالنسق عندما تعرّض لمسألة التقديم والتأخير بوجود الموجب لذلك أو انتفائه ، فينعدم النسق تبعا لذاك أو يكون[5]، يوضّح ذلك في قوله:"أنه لا يكون الإتيان بالأشياء بعضها في اثر بعض على التوالي نسقا وترتيبا ، حتى تكون الأشياء مختلفة في أنفسها ثم يكون للذي يجيء بها مضموما بعضها إلى بعض غرض فيها ومقصود ، لا يتمّ ذلك الغرض وذاك المقصود إلا بأن يتخيّر لها مواضع ، فيجعل هذا أولا ، وذاك ثانيا"[6].

---

[1] المصدر السابق ، ص46.

[2] المصدر نفسه ، ص 47.

[3] المصدر نفسه ، ص 85.

[4] المصدر نفسه ، ص300(بتصرّف).

[5] ينظر: المصدر نفسه ، ص 337.

[6] المصدر نفسه ، ص 341/340.

وهكذا نلحظ أنّ الجرجاني على وعي تام بمفهوم النظام وكيفية عمله وأصوله الدقيقة ، يقول بناني: «لا نعتقد أنّ الدراسات اللسانية القديمة والحديثة فكّرت في مثل هذا التصور العجيب الذي يجمع بين البناء اللساني والبناء بالآجر عند رصف اللبنات ورصّها في اتجاه أفقي وإعلائها في اتجاهها العمودي»[1].

وقفة: يرى بعض الدارسين أنّ الجرجاني يصنّف ضمن البنيوية بالدرجة الأولى، فـ"نظرية النظم في جوهرها صيغة سوسيرية وبنيوية مبكرة، فهو حينما يتحدث مثلا عن ارتباط الروعة والهيبة اللتين يولدهما فينا النص القرآني بما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب ، يتحدث عن شبكة العلاقات بين العلامات على المحور الأفقي ...وحينما يتحدّث عن استخدام الشاعر للفظ كذا وعدم استخدامه لكذا ، فهو يتحدّث في الواقع عن شبكة العلاقات التي تربط بين العلامات على المستوى الاستبدالي"[2]، غير أنّ المتأمل في كتابه الدلائل يجد" أنّ بنيوية عبد القاهر أكثر ديناميكية من التعامل البنيوي الحديث مع النصوص ، والذي لا يقدّم في أفضل الأحوال أكثر من نحو تلك النصوص"[3].

المطلب الثاني: المقاربة التوليدية التحويلية:

اتخذت التوليدية التحويلية هدفها الأول تحصيل الملكة، ذلك أنّ إمكانات اللغة الإنسانية غير المحدودة تجعل الفرد قادرا على إنتاج عدد من الجمل غير محدود تكوينا وفهْما، وهذا لا يتأتّى إلاّ للملكة الإنسانية ، فلا يُكتفى في بحث اللغة بالوصف المجرّد والتصنيف النموذجي لوحدات اللغة وتحديدها داخل نظامها بل مجاوزة ذلك إلى الاهتمام بكيفية حدوث اللغة منتقلة من الموجود بالقوة (اللغة) إلى الموجود بالفعل(الكلام) ؛ أي الكشف عن الحركية الداخلية للغة التي بإمكانها أن تُفسّر – ضمن عملية التبليغ اللغوي– سرّ الطاقة الإبداعية الخلاّقة عند الفرد المتكلم الذي لم يعد لدى التوليديين مجرّد مستقبل للغة يخزّنها في ذاكرته بكيفية سلبية[4] .

---

[1] محمد صغير بناني ، **المدارس اللسانية في التراث العربي والدراسات الحديثة** ، دار الحكمة ، الجزائر ، ط(2001)، ص 35.

[2] عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 319.

[3] المرجع نفسه ، ص 320.

[4] الطيب دبة ، **مبادئ اللسانيات البنوية** ، ص 31.

انطلاقا من فكرة البحث عن الملكة من خلال دراسة اللغة تتمظهر مقاربة نظرية النظم للسانيات التوليدية التحويلية ، وهذا ما سنحاول رصده فيما يأتي من صفحات هذا البحث.

الفرع الأول:التفسير العقلي والرياضي للغة:

نظر التوليديون إلى اللغة لا باعتبارها سلوكا آليا –كما فعل البنيويون – ، وإنما هي نظام عقلي إبداعي، وبذلك اختلفت النظرة إلى اللغة من كونها نوعا من أنواع السلوك إلى كونها نظاما معرفيا عقليا.

لقد حاول تشومسكي دارسة اللغة دراسة رياضية قوامها العقل وما ينطوي ضمنه من حقائق فانطلق في ممارسة استنتاجاته باعتماد الاستلال الرياضي الذي يتعامل مع اللغة في ظل ما تقتضيه قوانينها الداخلية ، متأثرا بديكارت وهمبوليت في دراستهما الذهنية.

وإذا ما حاولنا استنطاق نصوص الجرجاني وجدناه يُرجع النظم إلى سلطةِ العقل ، يقول: « ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق ، بل أن تناسقت دلالاتها ، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»[1]،وترتّبِ المعاني في النفس ، يقول: « ... هذا وأمر النظم ليس شيئا غير توخّي معاني فيما بين الكلم ، وأنك ترتب المعاني في نفسك أولا ثم تحذو على ترتيب الألفاظ في نطقك»[2]، وإعمالِ الفكر والروية ، يقول: «أنك تتوخى الترتيب في المعاني وتُعمل الفكر هناك»[3]، فلا يتأتّى لنا نظم الكلام من غير رويّة وفكر ؛ ذلك أنّ طريق معرفته العقل من حيث اختيار مكوناته وتناسق دلالاته .

إنّ نظم الكلام مشروط بما يقتضيه العقل ، فيتدخّل في عمليات التأليف ، والترتيب والتنسيق ، وبهذا يكون الجرجاني من السبّاقين إلى ربط إنتاج العبارة بمقتضى العقل ، مما جعل حسام البهنساوي يؤكّد فكرة التفسير العقلي للغة عنده بقوله: «لم تكن فكرة التفسير العقلي للغة وقواعدها بعيدة عن إدراك عبد القاهر ووعيه ، فلقد نحا بالقواعد منحى عقليا شأنه في ذلك شأن النظرة التوليدية الذي تؤكّد أنّ الشغل الشاغل هو تحديد صيغة القواعد اللغوية التي تمثّل ذلك النظام الذهني»[4].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 54.

[2] المصدر نفسه ، ص 327.

[3] المصدر نفسه ، ص 57.ينظر أيضا: ص265-301/302-378.

[4] حسام البهنساوي ، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث في اللغة** ، ص 31.

الفرع الثاني: البنية العميقة والسطحية:

حدّد تشومسكي بنيتين للجملة ؛ بنية سطحية وبنية عميقة ؛ فالبنية السطحية تمثّل الجملة كما هي مستعملة في عملية التواصل ؛ أي في شكلها الفيزيائي بوصفها مجموعة من الأصوات والرموز ، أما البنية العميقة فهي شكل تجريدي داخلي يعكس العمليات الفكرية ، ويمثّل التفسير الدلالي الذي تشتقّ منه البنية السطحية من خلال سلسلة من الإجراءات التحويلية[1]، وهذا ما عبّر عنه الجرجاني بـ (المعنى) ، و(معنى المعنى) ، أو بأصل المعنى ، وبين ما هو زيادة في المعنى يقول: « فهاهنا عبارة مختصرة ، وهي أن تقول المعنى، ومعنى المعنى ، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة ، ومعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذاك المعنى إلى معنى آخر»[2].

من خلال هذا التحديد أدخل الجرجاني الكناية، والمجاز ،والاستعارة ضمن النمط الأول (البنية السطحية) عاكفا على شرح الأمثلة والتعليق عليها من أجل الوقوف على مدارك الإعجاز أي إنّ تحصيل الفهم يتحقّق سواء عن طريق اللفظ وحده (المعنى الصريح) أم بالانتقال إلى دلالات أخرى لا تُستقى من اللفظ المذكور وإنما تحيل عليه ، ومن الأمثلة تحليله العبارة الآتية :" أمّا بعد: فإني أراك تقدّم رِجْلاً وتؤخرّ أخرى ..." ، فالمعنى هو: التردّد بين الأمرين وترجيح الرأي فيهما وهذا المعنى لا يُعرف من لفظ (التقديم والتأخير) أو من لفظ(رِجْل) ، لكن يكون ذلك من المعاني الحاصلة من مجموع الكلام التي هي أدلة على الأغراض والمقاصد[3] ، ومن الأمثلة أيضا تحليله قوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾[مريم4] انطلاقا من وصف بنيتها العميقة (الأصلية) اشتعل شيب الرأس ...وغيرها .

وهكذا يبيّن الجرجاني طرق أداء المعنى من جهتين مباشرة وغير مباشرة مع ربطها بمراتب الفضل والمزيّة ، فقد تكون العبرة تارة بظاهر اللفظ ، وأخرى بمعان باطنة ، فتتحدّد الدلالة ويُعلم وجه الفصاحة ، "فلم يترك فرصة دون أن يؤكّد خطأ التوقف عند الدلالة الظاهرة للفظ وضرورة الحفر عند جذور اللغة للوصول إلى ما وراء المعنى الظاهر أو ما تحته"[4].

---

[1] أحمد مومن ، **اللسانيات النشأة والتطور** ، ص212 .

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 200.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ص 319/318.

[4] عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 395.

فالبنية العميقة والسطحية تتجلّى عند الجرجاني في مباحث بلاغية (الكناية، والاستعارة والمجاز، والتشبيه) فيظهر ذلك من خلال قوله :« والمراد بالكناية ها هنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللّفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ به ويجعله دليلا عليه ...أما المجاز فكل لفظ نقل عن موضوعه»[1]، أما الاستعارة فيقول عنها: « أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه»[2]، ويمكن تبيين البنية العميقة والسطحية عند الجرجاني على النحو التالي:

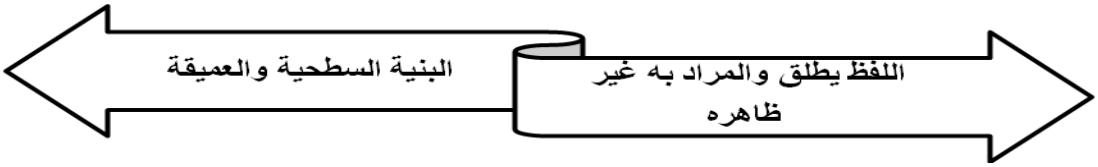

يوضّح الجرجاني هذه الفكرة في موضع آخر بقوله:« الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن (زيد) مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت: (خرج زيد)... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة وحده، ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوع اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض... ألا ترى أنك إذا قلت: (هو كثير رماد القدر)، أو قلت: (طويل النجاد)، أو قلت في المرأة:(نؤوم الضحى) فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعنى من مجرّد اللفظ، ولكن يدلّ اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى – على سبيل الاستدلال– معنى ثانيا هو غرضك كمعرفتك من (كثير الرّماد) أنه مضياف، ومن (طويل النجاد) أنه طويل القامة، ومن (نؤوم الضحى)في المرأة أنها مترفة مخدومة لها من يكفيها أمرها»[3].

لقد انطلقت نظرية الجرجاني من اعتبار أنّ الجملة هي الوحدة اللغوية الأساسية، وكذلك اعتبر تشومسكي الجملة وحدة لغوية أساسية[4]، فكان التمييز بين مستويي الجملة واضحا ، لكن الجرجاني لم يتوسّع في الشرح ،لأنّ ذلك معروف جيدا في علم النحو منذ بداية وضعه ، فقد أشار النحويون مثلا إلى كان وأخواتها... فإذا أخذت جملة (كان زيد قائما) فهذه بنية ظاهرية

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 65.

[2] المصدر نفسه ، ص 66.

[3] المصدر نفسه ، ص199.

[4] ينظر: صالح بلعيد ، **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة** ، ص 220 .

وتقابلها البنية العميقة (زيد قائم) ، وتتجلّى القواعد التحويلية في إدخال (كان) وما يستتبعه ذلك من تغيير في الوصف النحوي والحالة الإعرابية للمسند والمسند إليه[1].

إنّ الريادة الحقيقية لعبد القاهر الجرجاني تتمثّل في جانب كبير منها في تقديمه المبكّر لمصطلح مألوف في الدراسات اللغوية والأدبية في القرن العشرين ، وهو معنى المعنى ، وفي الوقت نفسه فقد كان الجرجاني أيضا محددا وصريحا في وضع ضوابط سلسلة التدليل حتى لا تتحول إلى فوضى اللانهائية[2].

الفرع الثالث:خاصية الإبداعية في اللغة:

يرى تشومسكي أنّ اللغة عملية توليدية فعالة في الذهن البشري تبرز مهارة الإنسان في استعمال اللغة من جهة ، وقدرته على استخدام جمل جديدة لم يسبق أن استخدمها غيره من قبل من جهة ثانية ؛ فاللغة ذات خاصية إبداعية تسمح للمتكلم بالتوسع واختيار ما لا يمكن حصره.

"ويكاد عبد القاهر وتشومسكي يتفقان في أنّ المتكلم يمتلك قدرة لغوية – أتيحت له عن طريق النحو – تسمح بتوليد عبارات لا نهائية"[3] .

إنّ الجرجاني يربط فكرة الإبداعية بمبدأ الوجوه والفروق ،يقول:« اعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ،ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها »[4]، فالمتكلم من خلال الوجوه والفروق التي تتمثّلها التراكيب يختار ما يؤدّي الغرض والمقصود ، مما يؤكّد اتساع اللغة وحركيتها يقول الجرجاني:«وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تعمل منها الصور والنقوش فكما أنك ترى الرجل قد تهدّى في الأصباغ التي عمل منها الصورة ، والنقش الذي في ثوبه إلى ضرب من التخيير والتدبّر في أنفس الأصباغ ، وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها إلى ما لم يتهد إليه صاحبه فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب وصورته أغرب ،كذلك حال الشاعر والشاعر في توخيهما معاني النحو ووجوهه التي علمت أنها محصول النظم»[5].

---

[1] ينظر: المرجع السابق ، ص 221 -229.

[2] ينظر : عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 298.

[3] محمد عبد المطلب ، **النحو بين عبد القاهر وتشومسكي** ، مجلة النقد الأدبي فصول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مج 5 العدد 2/1 ، ص34.

[4] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 81.

[5] المصدر نفسه ، ن ص .

نتوقف عند نموذج الجرجاني من قصيدة للبحتري:

وَكَم ذُدتَ عَنّي مِن تَحَامُل حَادِثٍ ❖ وَسُورَة أيَّام حَزَزْنَ إلى العَظمِ

« الأصل لا محالة:حززن اللّحم إلى العظم، إلاّ أنّ في مجيئه به محذوفا، وإسقاطه له من النطق وتركه في الضمير، مزية عجيبة، وفائدة جليلة، وذاك أنّ من حدق الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السّامع إيقاعاً يمنعه به من أن يتوهم في بدء الأمر شيئا غير المراد، ثم ينصرف إلى المراد. ومعلوم أنه لو أظهر المفعول، فقال: (وسورة أيام حززن اللحم إلى العظم) لجاز أن يقع في وهم السّامع إلى أن يجيء إلى قوله: (إلى العظم) أنّ هذا (الحز)كان في بعض اللحم دون كلّه، وأنه قطع ما يلي الجلد ولم ينته إلى ما يلي العظم. فلما كان كذلك ترك ذكر اللحم ، وأسقطه من اللفظ، ليبرئ السّامع من هذا الوهم... من أنك قد ترى ترك الذكر أفصح من الذكر، والامتناع من أن يبرز اللفظ من الضمير أحسن للتصوير»[1].

فحذف المفعول به هنا يقدّم الدّلالة أو المعنى في أحسن صورة وأدقّ تصوير ، فتتحقق الدلالة المقصودة عن طريق آلية الحذف دون الذكر ، وبالتالي تتجلى الإبداعية من خلال اللغة ، فهي لا تعني دائما العدول عن النظام اللغوي وقواعده النحوية ، وإنما ترتبط أساسا باستغلال طاقاته ، إنّ الإبداع هو تفجير طاقات اللغة وإمكاناتها النحوية[2]، مما جعل الجرجاني يضع ما يمكن تسميته بشروط الإبداعية ، من ذلك عدم تكلّف الغموض ، والمعقولية ...وغيرها.

أولا:عدم تكلف الغموض: كان الجرجاني أكثر وعيًا بمزالق الغموض ،فربط بينه وبين التعقيد يقول: « لأنّه إذا كان النظم سويًا والتأليف مستقيمًا كان وصول المعنى إلى قلبك تلو وصول اللفظ إلى سمعك، وإذا كان على خلاف ما ينبغي، وصل اللفظ إلى السمع ، وبقيت في المعنى تطلبه وتتعب فيه، وإذا أفرط الأمر في ذلك صار إلى التعقيد الذي قالوا: إنّه يستهلك المعنى.واعلم أن لم تضق العبارة، ولم يقصر اللفظ، ولم ينغلق الكلام في هذا الباب إلاّ لأنه قد تناهى في الغموض والخفاء إلى أقصى الغايات»[3]، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرَبُوا ❖ وَتَسْكُبُ عَيْنايَا الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا[4]

---

[1] المصدر السابق ، ص 137.

[2] ينظر: محمد عمر الصماري ، **النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 25.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 205. ينظر أيضا: عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 404.

[4] المصدر نفسه ، ص 204/203.

فقصور اللفظ على المعنى قد يؤدي إلى الغموض، ومن ثمّ تعقيد الكلام ، وبذلك تنتفي الإبداعية ؛ إذ المعنى الصحيح لجمود العين هو أن يشكوها ويذمّها وينسبها إلى البخل لا إفادة المسرة والسلامة من الحزن ، ويمكن تصوّر ذلك على النحو التالي:

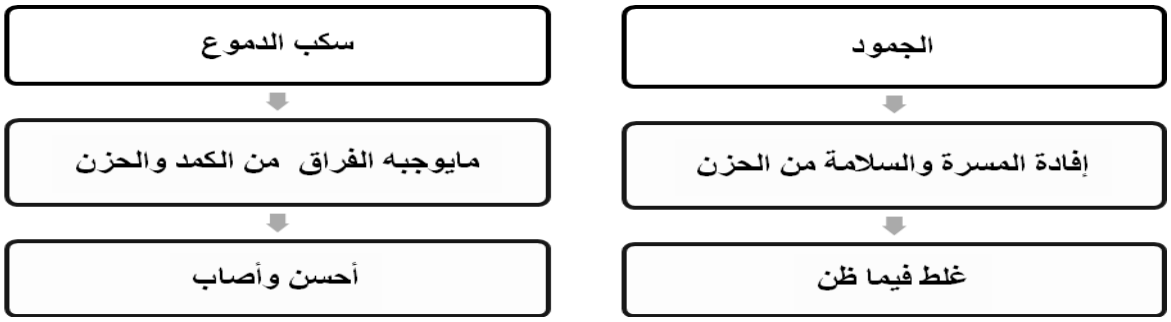

ثانيا: المعقولية: المعقولية في بساطة شديدة لا تعنى أكثر من أنّ المبدع يقوم بتقريب المعاني المعقولة أو التي تدرك بالعقل، عن طريق التجسيد الحسّي[1]، يقول: « فأوّل ذلك أنّ أنس النفوس متوقف على أن تجرّدها من خفي إلى جلي، وأن تردّها في الشيء تعلّمها إيّاه إلى شيء آخر هي بشأنه أعلم- نحو أن تنقلها عن العقل إلى الإحساس، وعمّا يعلم بالفكر إلى ما يعلم بالاضطرار والطبع ، لأنّ العلم المستفاد من طرف الحواس أو المركوز فيها من الطباع وعلى حدّ الضرورة ... فلهذا يحصل بهذا العلم هذا الأنس – من جهة الاستحكام والقوة»[2].

إنّ هذا التجسيد الحسّي للمعاني العقلية لا يحقّق المعنى فقط، أو ما يُسمى انكشاف غطاء الفهم، ولكنه أيضا المدخل الأساسي للإبداع الشعري وإقامة علاقات جديدة وجعل المألوف غير المألوف، فمحاكاة المعقول تحقق كشف غطاء الفهم[3].

ثالثا:التباعد: يؤكّد الجرجاني على أهمية التباعد فيما يشبه الإلحاح يقول: « أن تزيد الدلالة بمعنى على معنى، فتدخل في أثناء ذلك شيئا لا حاجة بالمعنى المدلول عليه إليه، وكذلك السبيل في السّبك والطابع وأشباههما، لا يحتمل شيء من ذلك أن يكون المراد به اللفظ من حيث هو لفظ فإذا أردت الصدق، فإنك لا ترى في الدنيا شأنا أعجب من شأن الناس مع اللفظ ولا فساد رأي مازج النفوس وخامرها، واستحكم فيها وصار كإحدى طبائعها، من رأيهم في اللفظ، فقد بلغ من

[1] عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص384

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **أسرار البلاغة** ، ص 92.

[3] عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 407.

ملكته لهم وقوته عليهم، أن تركهم وكأنّهم إذا نوظروا فيه أحدوا...ووصلت بالهوينا أسبابها، فهي تغترّ بالأضاليل وتتباعد عن التحصيل، وتلقي بأيديها إلى الشبه وتسرع إلى القول المموَّه»[1].

رابعا:ضرورة استحقاق المعنى عناء البحث: ليس من المعقول أن يجهد الملتقي خياله ويقدح ذهنه في فكّ شفرات النص الذي يعمد إلى تحقيق شدّة الاختلاف في النهاية إلى معنى تافه لا يستحق كلّ هذا العناء[2]، ومثل ذلك المعنى تكون معه: « كالغائص في البحر يحتمل المشقة العظيمة ويخاطر بالروح، ثم يخرج الخرز...فالأمر بالضد مما بدأت به، ولذلك كان أحق أصناف التعقيد لذم ما يتعبك ثم لا يجدي عليك ويؤرقك ثم لا يروق لك»[3]، ومن أمثلة عناء البحث في معنى تافه قول المتنبي: **وَلذَا اسمُ أغْطِية العُيون جُفونهَا ❖ مِنْ أنَّها عَمل السُّيُوفِ عَوامِلُ** [4]

فالمعنى الذي يقدّمه المتنبي هو تفسير تسمية أغطية العيون بالجفون ، والجفن يعني غمد السيف أي غطاءه، وهنا يقيم المتنبي تشبيهه المعقّد: إنّ العيون التي تغطيها الجفون تفعل فعل السيف الذي يغطيه أو يخفيه جفنه؛ أي إنهما يشتركان في صفة واحدة ، وهي القتل أو الذبح... وبصرْف النظر عن التشتّت الواضح بين المعنيين اللذين يحتمل أن المتنبي يقصد إليهما، (هل يريد أن يقول إن ذلك الغطاء سمي جفنًا لأنّه يخفي عينا تقتل، تمامًا كما يخفي الغمد السيف الفتاك؟ أم يريد أن يقول إن عين حبيبته فتاكة كالسيف، ولهذا سمي غطاؤها جفنا؟)، بصرف النظر عن هذا التشتّت الذي يخلقه بيت المتنبي، فالجرجاني يُنوّه بأنه لا يستحق كل هذا العناء[5].

ومن المسائل التي تتعلّق أيضا بالإبداعية قضية السرقات الشعرية التي يدور محورها على المعاني والألفاظ ، وقد عالجها الجرجاني علاجا متميزا، فيذكر ما يصنّف ضمن الإبداع ، ومالا يدخل فيه دون مراعاة للأسبقية الزمنية ؛ ذلك بالتفريق بين الاتفاق في الغرض والاتفاق في وجه الدلالة على الغرض ، فالمعاني المشتركة لا يقع فيها تفاضل ولا مزيّة ، بل الإبداعية تتصل بما فيه شيء من درجة الخصوصية ، هذه الخصوصية التي يربطها الجرجاني دائما بمعاني النحو.

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 330. ينظر أيضا: عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 400.
[2] المرجع نفسه ، ص 408.
[3] عبد القاهر الجرجاني ، **أسرار البلاغة** ، ص 106.
[4] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 78.
[5] ينظر: عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ،ص 408(بتصرّف).

يقول: « إنّ سبيل المعاني سبيل أشكال الحليّ كالخاتم والشنف والسوار ، فكما أنّ من شأن هذه الأشكال أن يكون الواحد منها غُفْلا ساذجا ،لم يعمل صانعه فيه شيئا أكثر من أتى بما يقع عليه اسم الخاتم إن كان خاتما ، والشنف إن كان شنفا ، وأن يكون مصنوعا بديعا أن أغرب صانعه فيه ، كذلك سبيل المعاني أن ترى الواحد منها غُفْلا ساذجا عاميّا موجودا في كلام الناس كلّهم ، ثم تراه نفسه وقد عمد إليه البصير بشأن البلاغة وإحداث الصور في المعاني ، فيصنع فيه ما يصنع الصنع الحاذق ، حتى يُغرِب في الصنعة ، ويُدِقّ في العمل ، ويُبدِع في الصياغة»[1] فالجرجاني حين يعقد المقارنة بين الصانع الحاذق وما يفعله في مادته ، وبين الصانع الذي لا يتقن صنعته، فيجيء الخاتم أو السوار عملا ساذجا ربما تكون قيمته الوحيدة في الفضة أو الذهب الذي صنع منه ، وبين الذي يحول الذهب والفضة إلى خاتم بديع الصنع قيمته لم تعد في مادته بل في صنعه[2]، يؤكّد تارة أخرى أنّ الإبداعية يجب أن ترتقي عن الابتذال ، وتركز على الخصوصية في الأداء، ذلك لأنّ "الصور التعبيرية قد تختلف على غرض أو معنى واحد ، ولكن ذلك لا يعني – في نظر الجرجاني– أنّ هذه الصورة أو تلك تترادف دلالاتها أو تتوارد على هذا المعنى فحسب بل إنه ليبقى لكلّ صورة من تلك الصور – مادامت فنية – مذاقها الخاص ومعانيها المتفرّدة التي تتمايز بها عن سواها؛ إذ إنّ تلك المعاني لا بدّ أن تتغير من شكل إلى شكل ، ومن صورة إلى صورة "[3]، مثال ذلك قول المتنبي:

وَقَيَّدْتُ نَفْسِي فِي ذَرَاكَ مَحَبَّةً ❖ وَمَنْ وَجَدَ الإِحْسَانَ قَيْدًا تَقَيَّدَا

ف "الاستعارة في أصلها مبتذلة معروفة ، فإنك ترى العامي يقول للرجل يكثر إحسانه إليه وبرّه له حتى يألفه ويختار المقام عنده:(قد قيدني بكثرة إحسانه إلي، وجميل فعله معي ، حتى صارت نفسي لا تطاوعني على الخروج من عنده)، وإنما كان ما ترى من الحسن بالمسلك الذي سُلك في النظم والتأليف"[4]، يقول الجرجاني:« اعلم أنّ من شأن هذه الأجناس أن تجري فيها الفضيلة ، وأن تتفاوت التفاوت الشديد ، أفلا ترى أنك تجد في الاستعارة العامي المبتذل ، كقولنا :(رأيت

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 307.

[2] عبد العزيز حمودة ، **المرايا المقعرة** ، ص 470.

[3] حسن طبل ، **المعنى في البلاغة العربية** ، ص 112.

[4] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز**، 93.

أسدا)، و(ردت بحرا)، و(لقيت بدرا) ، والخاصيّ النادر كقوله: (وسالت بأعناق المطي الأباطح)»[1].

فالمعاني المشتركة ليست مجال إدانة وسرقة كما أنها ليست مجال اتصاف بالإبداعية ، في حين تستأثر تلك المعاني التي تحدّد مجال الخصوصية بالمزية ، "فإذا كانت الصورة ذات خصوصية ينتهي إليها بالنظر والتدبر ، فهو الذي يجوز أن يدعى فيه الاختصاص والسبق والتقدم والأولية ، وأن يجعل فيه سلف وخلف ومفيد ومستفيد ، وان يقضى بين القائلين بالتفاضل والتباين"[2].

وهكذا فقد أحسن الجرجاني حين جعل ما أسماه بالمشترك العام والظاهر الجلي غير قابل للتفاضل إذا ضل مبتذلا ، إما إذا ركب عليه معنى ودخل إليه من باب الكناية والرمز والتلويح فقد صار بما غير من طريقته داخلا في قبيل الخاص الذي يتوصل إليه بالتدبر والتأمل[3]، ويمكن إجمال ذلك على النحو التالي:

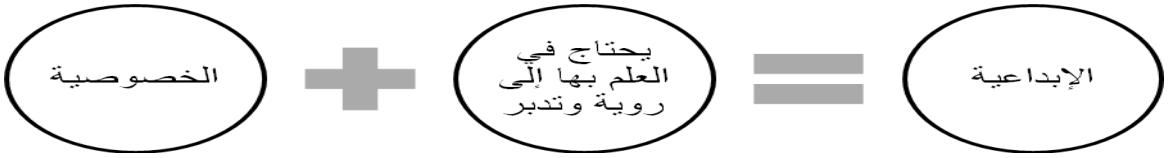

ف "من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته أن لم يحتج واضعه إلى فكر ورويه حتى انتظم ، بل ترى سبيله في ضمّ بعضه إلى بعض ، سبيل من عمد إلى لآل فخرطها في سلك ، لا يبغي أكثر من أن يمنعها التفرّق ، وكمنْ نضد أشياء بعضها على بعض ، لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له منه هيئة أو صورة ، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأي العين"[4].

إنّ تمييز الجرجاني بين إتيان المعنى غفلا ساذجا في صورة باهتة أو إخراجه في صورة تروق وتعجب بديعة حتى ترى صنعة وتصويرا وأستاذية ، مع التمثيل لذلك بأمثلة كثيرة[5] ، يضع حدودا بين الإبداع والسرقة، إذ العبرة بصياغة الفكرة لا بالفكرة ذاتها، وذلك في إطار النظم الذي هو توخّي معاني النحو وأحكامه؛ فالنظم الجيد المتقن دليل واضح على الإبداعية ، "وما كان كذلك

[1] المصدر السابق ، ص 71.

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **أسرار البلاغة** ، ص 243 (بتصرّف) .

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ص 244.

[4] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 87.

[5] ينظر : المصدر نفسه ، ص 351 وما بعدها .

فهو الشعر الشاعر ، والكلام الفاخر ، والنمط العالي الشريف الذي لا ترى سلطان المزيّة يعظم في شيء كعظمه فيه، حتى تعلم – إن لم تعلم القائل –أنه خرج من تحت يد صناع"[1].

ومن هنا يتضح أنه "إذا كان النظم استغلالا لإمكانات النحو معاني ووجوها وقوانين وأصولا ومناهج ورسوما وأحكاما وفروقا ... أمكننا أن نتبين ما يتسم به النظم من طابع خلاّق ذو طاقات إبداعية لا حصر لها ، فالنظم في حقيقة أمره نُظم متنوعة متجددة يكون فيها باب خلق التراكيب والأساليب وابتكارها مفتوحا أبدا"[2]، وأمكننا أيضا أن نتبيّن أنه داخل هذه القوانين والمواضعات قدْر هائل من الحرية متاح للمتكلم في اختيار الصيغ والأساليب المعبّرة عن الغرض والمعنى[3].

الفرع الرابع: قواعد التوليد والتحويل:

يرى تشومسكي أنّ التوليد يدلّ على الجانب الإبداعي للغة ؛ أي القدرة التي يمتلكها كلّ إنسان لتكوين وفهْم عدد لا مُتَناهٍ من الجمل في لغته الأم، بما فيها الجمل التي لم يسمعها من قبل، وذلك بتطبيق قواعد نحوية معينة، واعتبر الجملة المولّدة هي الجملة الأساس والنّواة، أمّا الجملة المشتقة من الجملة النواة اعتبرها الجملة المحوّلة بعد أن طبّق عليها التحويل من تقديم وتأخير وحذف ...و غيره[4].

وقد اتسمت هذه القواعد عند تشومسكي بطابعها الاختياري ؛ أي إنّ التركيب الواحد يمكن تحويله إلى عدّة تراكيب في المستوى السطحي ، مع بقاء المعنى واحدا (بدائل أسلوبية)، وتشمل العناصر الإضافية التحويلية الإفراد والجمع ، والزمان ، والأفعال المساعدة ، وصيغة المبني للمعلوم والمجهول ...إلخ[5].

غير أنّ تناول الجرجاني لهذه القواعد لم يكن يهدف إلى وصف اللغة قصدا بل إلى إبراز جماليتها فالتوليد يكافئ " توخّي معاني النحو" حيث إنه بإمكان المتكلم أو المبدع أن ينظم عددًا غير متنَاهٍ من الجمل شرط أن يتوخّى معاني النحو.

---

[1] ينظر: المصدر السابق ، ص 82/ 86.

[2] محمد عمر الصماري ، **النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 17.

[3] ينظر: نصر حامد أبو زيد ، **إشكاليات القراءة وآليات التأويل** ، ص 165.

[4] أحمد مومن ، **اللسانيات النشأة والتطور** ، ص 207/206 (بتصرّف).

[5] محمد عبد المطلب ، **النحو بين عبد القاهر وتشومسكي** ، ص 30.

أمّا قواعد التحويل فقد وظّفها الجرجاني من جهة تقوية المعنى على عكس تشومسكي الذي يهتمّ بتفسير ووصف الظواهر اللغوية، فكلّما استخدمنا قاعدة من قواعد التحويل نتج لنا جمل جديدة.

وبالعودة إلى دلائل الإعجاز يقرّر الجرجاني قاعدة عامة مؤدّاها أنّ الزيادة في المبنى تؤول إلى زيادة في المعنى ، ذلك أنّ "كلّما زدت شيئا وجدت المعنى صار إلى آخر"[1]، محدّدا تلك القواعد من خلال فكرة "الوجوه والفروق" التي طغت على مباحثه ؛ ف "الوجوه " هي تلك التعبيرات المختلفة أو الطرق المتعددة التي يحتملها الباب النحوي الواحد لتأدية غرض ما ، يقول سليمان بن علي: « فالوجوه ليست إلاّ بدائل أو هيئات مختلفة لمعنى واحد من معاني النحو ،حيث يكون لكلّ وجه أو هيئة معنى دلالي خاص لا يكون في غيره من الوجوه أو الهيئات بعد أن تكون حقيقة المعنى أو أصله في جميعها واحدة»[2]، أما الفروق ف " عبارة عن خواص من معاني تظهر في كلّ وجه دون غيره من الوجوه ، وعلى الناظم أو منشئ الكلام أن يتخير البديل أو الوجه الأصلح للتعبير بدقة عما يريد إبلاغ السامع به"[3].

لكن بالوقوف على فكرة البدائل وما تحيل إليه من عشوائية الانتقال من معنى إلى آخر نجد الجرجاني يتجاوز كونها مجرّد بدائل أسلوبية بوضع قوانين تحكمها، ذلك أنّ استعمال كلّ وجه مرتبط بأغراض معيّنة تختلف عن غيرها ،يقول مبيّنا أثر الفروق والوجوه في صحّة التركيب واستقامته:«...وذلك أنّا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيد منطلق ،وينطلق زيد) ، وفي الشرط والجزاء ... ويتصرّف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار، والإضمار والإظهار فيصيب بكلّ من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحّة وما ينبغي له»[4].

إنّ ما يقوم به الجرجاني من تعداد الوجوه التي يأتلف منها الكلام ، وذكر الفروق المتفاوتة يحيل إلى قواعد التوليد والتحويل التي أشار إليها تشومسكي ، وهذا يعني دقّة نظره والتفاته إلى ما

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص389.

[2] سليمان بن علي ، **صلة النحو بعلم المعاني** ، ص38.

[3] حسن طبل ، **المعنى في البلاغة العربية** ، ص156.

[4] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز** ، ص 77.

لم يلتفتوا إليه من استصحاب كيفية أداء المعنى بتراكيب مختلفة ، فتختلف الصور لاختلاف المعاني.

يتضح ذلك على سبيل المثال حين تطرّق إلى شرح الاستعارة والتشبيه كما في المثالين التالين:أولا: (اشتعَل الرّأسَ شَيبًا) فهذه بنية ظاهرية، وتقابلها البنية العميقة (اشتعَلَ شَيب الرّأس) والقواعد التحويلية أن يسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء لما هو من سببه، فيرفع به إلى ما يسند إليه ويؤتى بالفعل له في المعنى منصوبا بعده.

ثانيا:(كأنّ زَيد الأسَد) فهذه بنية ظاهرة و تقابلها البنية العميقة (زيدٌ كالأسَد) ، والقواعد التحويلية تقديم الكاف إلى صدر الكلام وتركيبها مع (إن) وما يستتبع ذلك من تغيير في الوصف النحوي والحالة الإعرابية لكل من المشبّه و المشبّه به[1].

أولا:اقتران قاعدة الترتيب بقاعدة الزيادة : يعرض الجرجاني وجهي التقديم والتأخير؛ «تقديم على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه ،كخبر المبتدأ أذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك:(منطلق زيد، وضرب عمرًا زيد)... وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعل له بابًا غير بابه، وإعرابًا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له فتقدّم تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا»[2].

ويتوسّع الجرجاني في بيان التقديم والتأخير في مسائل الاستفهام بالهمزة مع الفعل الماضي والمضارع ، وفي مسائل النفي، وفي الخبر إثباتا ونفيا...وغيرها، فهو شديد الحرص على توضيح مختلف التغيرات التي تكون الأنماط الفرعية، ويدرك أنّ ذلك يرجع إلى السياق الكلامي، ويتمّ حسب البنية الوظيفية التي يستدعيها المقام*، فيقترن التحويل بالزيادة مع التقديم والتأخير .

وفي الجدول التالي نورد بعض الأمثلة:

المشـال	قواعد التحويل
وما أنا أسقمت جسمي به ولا أنا أضرمت في القلب ناراً	- النفي: الأداة +(الاسم + الفعل

[1] صالح بلعيد، **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة** ، ص 222/221.

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 94.

* سنتعرّض إلى هذا الجانب مفصلا في المقاربة التداولية.

– ما قلت شعرا قط، وما أكلت اليوم شيئا	ماضي) النفي: الأداة + الفعل ماضي
– أفَعَلْتَ؟ – أَأَنْتَ فَعَلْتَ؟ – أَيَقْتُلُنِي وَالمشرفِي مضاجعي – أَأَنْتَ تَأْخُذُ على يدي؟ أَأَنْتَ تَمْنَعُنِي؟	– الاستفهام: الأداة +فعل ماضي – الاستفهام: الأداة +الاسم +فعل ماضي – الاستفهام: الأداة + فعل مضارع – الاستفهام: الأداة +ضمير +فعل مضارع

ثانيا :قاعدة الحذف:حدّد عبد القاهر مزيّة الحذف بأنّها "معنى شريف"، وعرض مجموعة من النماذج ،منها المفعول به في قوله عزّ وجل: ﴿ **وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إلى الظِّلِّ**﴾ [سورة القصص- الآية 23-24]

فالأفعال (يَسقُونَ ، تَذُودانِ، نَسقَى، سَقَى) في الآيتين الكريمتين كلّ منها فعل متعدي حذف مفعوله، وتقديره فيها جميعًا الإبل أو الغنم ، فتمّ التركيز على الأحداث أو الأفعال في ذاتها، فإثبات السقي والذَّود أو إسنادهما إلى ما أسند إليه يمثّل أصل المعنى، أو البنية الأساسية للغرض ولكن الصورة القرآنية باعتمادها إسقاط "المسقى المذود" من الذكر قد حققت تركيزًا على الأفعال أو توفر إثباتها يتواءم مع الغرض الخاص لسياق الآيتين، وذلك إشفاق موسى – عليه السلام– على الفتاتين المتعبتين من الأعمال الشاقة[1] ، ويضيف الجرجاني في حذف المفعول قول البحتري:

شَجْوُ حُسَّادِهِ وغَيْظُ عِدَاهُ ❖ أنْ يَرى مُبصِرٌ وَيسمَع وَاعِ

«المعنى– لا محالة –:أن يرى مبصر محاسنه ، ويسمع واع أخباره وأوصافه، ولكنك تعلم على ذلك أنّه كأنه يسرق علم ذلك من نفسه، ويدفع صورته عن وهمه، ليحصل له معنى شريف وغرض خاص»[2] ، فكلّ من الفعلين (يرى) ، و(يسمع) له مفعول مقصود يستطاع ذكره والنص

[1] حسن طبل، **المعنى في البلاغة العربية** ، ص 188(بتصرّف).

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 127.

عليه في التركيب الذي ورد فيه، بل إنه كما يبدو من عبارات عبد القاهر- لابدّ من افتراض ذكر هذا المفعول – عند التحليل والتذوّق-كي يستطاع بالقياس إليه المزية في حذفه[1].

وقفة: إنّ تأكيد تشومسكي على ضرورة اعتبار اللغة مقدرة عقلية موجودة قبلا في ذهن الإنسان والإشارة إلى قصور التحليل البنيوي من حيث اكتفاؤه بالوصف دون التفسير ، ومن ثمّ البحث عن "الكفاءة" التي يمتلكها "المتكلم السامع المثالي" دون الأداء الواقعي للمتكلم الحقيقي قد جعل منها دراسة شكلية تكتفي في دراسة اللغة بوصفها بنية مستقلّة بذاتها لا تعير للمستعملين أيّ اهتمام ، مما مهّد الطريق إلى ظهور اتجاه ثالث يدرس اللغة لا من حيث هي بنية مغلقة ، وإنما انطلاقا من استعمالها الفعلي، وعلى الرغم من التشابه الكبير بين الرجلين (تشومسكي والجرجاني)إلا أنّ الجرجاني نحا بقواعده من التفسير العقلي المحض إلى التفسير الاجتماعي والنفسي، وهذا ما سنحاول بيانه في الصفحات التالية من البحث.

المطلب الثالث: المقاربة التداولية:

عُنيت التداولية بدراسة مقاصد المرسل ،وكيف يستطيع أن يبلّغها في مستوى يتجاوز مستوى دلالة المقول الحرفية ،كما يُعنى المنهج التداولي بكيفية توظيف المرسل للمستويات المختلفة في سياق معين حتى يجعل إنجازه موائما لذلك السياق ، وذلك بربط إنجازه اللغوي بعناصر السياق الذي حدث فيه ، ومنها ما هو مكون ذاتي مثل: مقاصد المتكلم ومعتقداته ،وكذلك اهتماماته ورغباته ، ومنها أيضا المكونات الموضوعية ؛ أي الوقائع الخارجية مثل: زمن القول ومكانه وكذلك العلاقة بين طرفي الخطاب[2]، فالتداولية تربط بين العناصر اللغوية والعناصر غير اللغوية التي ينجز فيها الحدث الكلامي فلم تهمل الأشخاص المتكلمين ، ولم تقص الكلام ، فهذه العناصر من صميم بحثها، وكذا لم تهمل السياق والظروف والملابسات ، فالمبدأ العام الذي تقوم عليه هو "الاستناد إلى الواقع الاستعمالي من أجل تفسير الظواهر اللغوية" ، وذلك من خلال توظيف مبدأين هامين في تحليل اللغة:

أ. **القصدية:** تتجلّى بالخصوص في الربط بين التراكيب اللغوية ومراعاة "غرض المتكلم وقصده" العام من الخطاب .

---

[1] حسن طبل ،**المعنى في البلاغة العربية** ، ص 187.

[2] عبد الهادي الشهري ، **استراتيجيات الخطاب** ، ص VIII(المقدمة).

ب. **السياق العام**: فالجمل تُنطق ضمن سياقات معينة سواء سياق الحال أم السياق الثقافي وأنّ جزءا هاما من الدلالات اللغوية يُستمدّ من السياق الذي يُنتج فيه[1].

فإلى أيّ مدى كان عبد القاهر الجرجاني تداوليا ؟ وما مدى التفاته إلى المعطيات التداولية في توضيح المعنى ؟ .

ربط الجرجاني بين معاني النحو الناشئة عن تعلّق الكلم بعضها البعض والأغراض والمقاصد التي يصدر عنها الكلام ؛ إذ " لفت النظر بدقّة إلى حسن العلاقة بين رصف الكلام الخارج من فم الناطق وبين علم النحو وصنعة الإعراب ،ووجّه الانتباه إلى ما يحسن في مقامه ، ولا يحسن في مقام آخر من القول ،وكيف يكون استخدام الواحد من أساليب الكلم ناجحا معبّرا في موقف وفاشلا عييّا في موقف ثانٍ"[2] .

إنّ صناعة الكلام بحث يقتفي آثار المعاني ، ورصد الأغراض والمقاصد ، ومراعاة السياق بما يشتمل عليه من ظروف وملابسات، وهذا ما أوضحه يقوله:«...وإذا نظرتم في الصفة مثلا فعرفتم أنها تتبع الموصوف ، وأنّ مثالها قولك:(جاءني رجلٌ ظريفٌ) و(مررت بزيدٍ الظريفِ) ، هل ظننتم أنّ وراء ذلك علما ، وأنّ هاهنا صفة تخصّص ، وصفة توضّح وتبيّن ، وأنّ فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح كما أنّ فائدة الشّياع غير فائدة الإبهام ، وأنّ من الصفة صفة لا يكون فيها تخصيص ولا توضيح ولكن يُؤتى بها مؤكّدة كقولهم:(أمس الدابرُ) ، وكقوله تعالى:﴿**فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾[الحاقة 13] ، وصفة يُراد بها المدح والثناء كالصفة الجارية على اسم الله تعالى جدّه»[3]، فلا يكتفي في بيان الصفة أنها تابعة للموصوف من حيث الشكل(الإعراب) ، وإنما يتجاوز ذلك ببيان الأغراض والمساقات التي يُؤتى بالصفة من أجل تأديتها كالتوضيح والتخصيص، والتأكيد ، والمدح...وغيرها .

لقد ألحّ الجرجاني على استجلاء المقاصد المضمّنة في التركيب اللغوي مؤكّدا ضرورة معرفة السياقات المختلفة ؛ إذ إنّ كلّ صورة من الصور تؤول – في حقيقة الأمر– إلى الدواعي والحاجات التي تخالج نفس المتكلم ؛ فيفصل بين نفي وإثبات ...وغيره ، أو بمعنى آخر تتصل اتصالا وثيقا بغرض المتكلم من وراء إيراد خطابه إلى السامع ، ومقتضياتِ الخطاب التي من شأنها التأثير على

---

[1] مسعود صحراوي ، **الأفعال المتضمنة في القول** ، ص69 /70 (بتصرّف).

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص10(التقديم).

[3] المصدر نفسه ، ص43.

طبيعتها(الصور) ؛ فالأعرابي الذي حين سمع المؤذن يقول: (أشهد أنّ محمدًا رسولَ الله) بالنصب أنكر وقال: ماذا صنع ؟ أنكر عن غير علم أنّ النصب يخرجه عن أن يكون خبرا ومن ثمّ يحتاج إلى ما يُتمم المعنى ويحقّق فائدة الإخبار حتى يكون كلاما[1].

إنّ المقاصد الكامنة في نفس المتكلم إنما يتمّ التعبير عنها بأساليب مخصوصة على هيئة مخصوصة تُدرك بالفطرة والسّليقة ، مما يجعلنا نقرّ بأنّ الكشف عن هذه المقاصد والبحث في معانيها الدّالة عليها ومدى تأثيرها في المخاطب ، والإحاطة بكلّ العناصر اللغوية وغير اللغوية من الأمور الهامة التي تستدعي تحصيلها سواء على مستوى تحصيل الفهم " فقد أجمع العقلاء على أنّ العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم علم ضرورة "، وبهذا تتحقّق غاية الإفهام ، ذلك أنّ " الناس إنما يكلّم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده"[2]من جهة أم على مستوى تحليل الجملة نحويا تحليلا صحيحا بمراعاتها من جهة أخرى .

وبهذا يكون الجرجاني قد ميّز بين شكل التركيب أو بنيته والمعنى الذي تؤدّيه مراعيا في ذلك كلّ ما يطرأ عليه من زيادة أو نقصان مما شأنه أن يغيّر حاصل المعنى ، فالمعنى يُعتبر المادة الأساسية في الحدث الكلامي والألفاظ هي" خدم المعاني والمصرّفة في حكمها ،وكانت المعاني هي المالكة سياستها المستحقّة طاعتها ، فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته وأحاله عن طبيعته وذلك مظنّة الاستكراه وفتح أبواب الغيب والتعرّض للشين"[3].

ويورد لإثبات ذلك قصة الكندي وما توهّمه من حشو في كلام العرب:" روي عن ابن الأنباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشوا! فقال له أبو العباس: في أيّ موضع وجدت ذلك ؟ فقال: أجد العرب يقولون:(عبد الله قائم) ثم يقولون:(إنّ عبد الله قائم)، ثم يقولون:(إنّ عبد الله لقائم) ، فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد .فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم:(عبد الله قائم) ،إخبار عن قيامه ،وقولهم:(إنّ عبد الله قائم) جواب عن سؤال سائل ،وقولهم:(إنّ عبد الله لقائم) جواب عن إنكار منكرٍ قيامَه ، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني"[4]، ذلك أنّ اختلاف الألفاظ تابع

---

[1] ينظر: المصدر السابق ، ص 303 /304 (بتصرّف).

[2] المصدر نفسه ، ص 386.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **أسرار البلاغة** ، ص13.

[4] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 235.

لاختلاف المعاني التي يريد المتكلم إيصالها السامع ، وكيف يُتصوّر فهم عبارة ما دون معرفة الأغراض والمقاصد المتضمّنة فيها والدالة على مدلولها الصحيح ، فتلتحم كلّ هذه العناصر لإعطاء المعنى وجهته المنوطة به .

لقد حاول الجرجاني التنبيه على أثر المعطيات السياقية في إنتاج التراكيب اللغوية مبينا دور المتكلم وما يستتبعه من أغراض ومقاصد ،إلى جانب ملاحظة حال السامع وهيأته...وغيره من خلال التطبيقات المختلفة في الأساليب اللغوية ك (التقديم والتأخير ، والنفي والإثبات ...وغيرها) مما يؤكّد البعد التداولي في دلائل الإعجاز .

الفرع الأول: القصدية بين معاني الكلم المفردة والتركيب:

نظر الجرجاني إلى اللغة باعتبارها غير متعلّقة بأوضاع الكلم فحسب ولكنها متعلّقة بقصد المتكلم وإرادته، فكثير من ظواهر الحذف ، والمجاز ، والكنايات ...وغيرها لا يمكن فهم المقصود منها إلاّ بربطها بساقيها التداولي الذي يحتل المتكلم فيه مكانا معتبرًا، يقول عبد القاهر:« ...ليت شعري كيف يتصوّر وقوع قصْد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟»[1]، فهي دلالة قصدية إرادية، وذلك لأنّ التركيب ليس إلا نتاجًا للقصد، فالقصد لا يتعلّق بالمفردات إلا لغاية التركيب[2].

ويميّز الجرجاني بين قصْديتين ، قصدية تتعلّق بالكلم المفردة (المعنى المعجمي) ،"وليس يتصوّر أن يقصد إلى شيء لا يعلمه ، وأن تكون منه إرادة لأمر لم يعلمه في جملة ولا تفصيل"[3] وقصدية تتعلّق بالتركيب (المعنى الدلالي)، يقول الجرجاني: « معلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول: خرج زيد لتعلمه معنى (خرج) في اللغة ، ومعنى (زيد) كيف، ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف»[4] فالدلالات الوضعية هي بمثابة التربة التي تستنبت فيها الدلالة التركيبية القصدية على معاني الكلام.

معنى ذلك أنّ الكلمة في إطار الكلام تكون موجّهة بقصد المتكلم فبهذا القصد يتحدّد مسارها الدلالي، ويتعيّن لها من الصفات ما كانت (تحتمله) فحسب قبل الاستعمال، ومن هنا كانت

---

[1] المصدر السابق ، ص 299.

[2] ينظر: حسن طبل ، **المعنى في البلاغة العربية** ، ص 74.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص281.

[4] المصدر نفسه ، ص 299.

إضافة قيد (الاستعمال) أو(الإرادة)[1]، يقول عبد القاهر:« قد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر – بأن لم يدخل في القصد– كأن لم يدخل في دلالة اللفظ »[2].

يفرّق عبد القاهر بين دلالة الكلمة عند الإفراد ودلالتها عند الاستعمال، فالأولى هي دلالة مطلقة تحتمل الأمرين معًا، أمّا الثانية فهي مخصصة حددها القصد بأحدهما، والأمر الجدير بالملاحظة في هذا النص هو تصريح عبد القاهر بأن الاحتمال الذي يتجاوزه القصد: " كأنّه لم يدخل في دلالة اللفظ"؛ إذ إنّ هذا التصريح يقتضي أنّ الدلالة الإفرادية التي لم يتعلّق بها قصد مطلق هي دلالة سلبية أو كأنّه ليست دلالة في نظره[3].

وبما أنّ معاني النحو لا يتصوّر أن تتعلّق بالألفاظ المفردة فإنّ مبدأ القصد (الغرض) لا يتحقّق إلاّ ضمن التراكيب ، وهذه من القضايا الهامة التي أكدّ عليها الجرجاني في كتابه ، ويمثّل لذلك ببيت بشّار بن برد: **كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا ❖ وَ أَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ**

إذ يرى أنّ وقوع المقاصد والأغراض يتحقّق بتوخّي معاني النحو داخل التركيب ، فيستحيل أن يكون بشّار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفرادا عارية من معاني النحو ؛ أي يستحيل أن يكون قد توخّى اللفظ دون القصد " وأن يكون قد أوقع (كأنّ) في نفسه من غير أن يكون قد قصد إيقاع التشبيه منه على شيء ، وأن يكون فكّر في (مثار النقع) من غير أن يكون أراد إضافة الأوّل إلى الثاني ، وفكّر في (رؤوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) إلى (الرؤوس) وفي (الأسياف) من دون أن أراد عطفها بالواو على (مثار) وفي (الواو) من دون أن يكون أراد العطف بها ، وأن يكون كذلك فكّر في (ليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرا لـ (كأن) وفي (تهاوى كواكبه) من دون أن يكون أراد أن يجعل (تهاوى) فعلا للكواكب ، ثم يجعل الجملة صفة لليل ، ليتمّ الذي أراد من التشبيه ؛ أي إنما خطرت هذه الأشياء بباله مرادا فيها هذه الأحكام والمعاني"[4]، فلم يقم فيه باختيار الألفاظ معزولة عن نظامها ، ولا نظامها معزولا عن معانيها ، بل تلاحمت الاختيارات في نفسه فولّدت صورة خاصة لها وقعها ، كل ذلك في ضوء

[1] ينظر: حسن طبل ، **المعنى في البلاغة العربية** ، ص13/ 14.

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 118.

[3] ينظر:حسن طبل ، **المعنى في البلاغة العربية** ، ص14

[4] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز**، ص 298 /299 (بتصرّف).

التقابل والتعالق في الانتظام اللغوي ، والتفاعل الدلالي ، والسياق الفني[1]، "هذه الكيفية في الاحتجاج لمعاني النحو تبرز منزلتها في بناء سلاسل المنطوق واستشفاف القانون الضامن لمعقوليتها"[2]، فالمقاصد تتحقّق بتوخّي معاني النحو فيما بين الكلم.

ويشير عبد القاهر إلى القصد عن طريق الاستدلال في أجناس خاصة من الكلام ،كالكناية والاستعارة ، والتمثيل، فيكون المعنى ليس هو معنى اللفظ ، لكنه معنى يستدل بمعنى اللفظ عليه يقول: « ويستنبط منه كنحو ما ترى من أن القصد في قولهم: (هو كثير رماد القدر)، إلى كثرة القرى، وأنت لا تعرف ذلك من اللّفظ الذي تسمعه، ولكنك تعرفه بأن تستدل عليه بمعناه على ما مضى الشرح فيه»[3].

فقد أعطاك المتكلم أغراضه فيه من طريق معنى المعنى فكنى وعرض ، ومثّل واستعار ،ثم أحسن في ذلك كلّه وأصاب ، مثال ذلك قول الشاعر:

وَمَا يَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنِي ❖ جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ[4]

فالقصد (مضياف) لا يُفهم من المعاني الأول لأنفس الألفاظ بل من المعاني الثواني التي يومأ إليها. وفي الجدول التالي نورد بعض الأمثلة مع توضيح القصد:

المثال	القصد
ما أنا ضربت زيداً ؟	– لم تقله إلاّ وزيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب.
قال الله تعالى﴿ **وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا** ﴾ [النجم 43-44] وقال أيضا: ﴿ **وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى**﴾ [النجم 48]	– المعنى هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء. وكل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء وأن يخبر بأنّ من شانه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه أو لا يكون منه.
قال الله تعالى﴿ **وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ**	– المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وَقرٌ هو المقصود من التشبيه

[1] ينظر: محمود المصفار ، **السرقات الشعرية عند الجرجاني من خلال التناص** ، ص 224.

[2] أحمد الجوة ، **معاني النحو والبلاغة في كتب عبد القاهر الجرجاني** ، ص 38.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 319.

[4] المصدر نفسه ، ص 200.

آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ [لقمان 7]	بمن لم يسمع، وأن يجعل حاله إذا تليت عليه كحاله إذا لم تُتْلَ.
إذَا الغَيثُ غَادَى نَسجُهُ خِلتَ أنَّ خَلَتْ حُقُبٌ حَرسٌ لَهُ وَ هُو حَائِكُ	المقصود منه ب خلت إلى الحَوك، والمقصود إنه يظهر في غداة يوم من حوك الغيث ونسجه بالذي ترى العيون من بدائع الأنوار، وغرائب الأزهار، ما يتوهّم منه أن الغيث كان في فعل ذلك وفي نسجه وحَوكه حِقبا من الدّهر، فالحيلولة واقعة، على كون زمان الحَوك حقبا، إلا على كون مافعله الغيث حَوكا

الفرع الثاني:السياق واختلاف صور الصياغة:

ارتبطت فكرة المقام بالمقال، وصار اختلاف صور الصياغة مرتبط لا محالة باختلاف المقامات وقد كان عبد القاهر موفّقا إلى حدّ بعيد في توضيح ما يسمى بالسياق ، غير أنّ بعض الباحثين يرون أنّ هناك فرقًا جوهريا بين السّياق اللّغوي عند المحدثين وما قصده عبد القاهر باصطلاح النظم ، إذ العلاقة بين الوحدات اللّغوية في السّياق اللّغوي أساسها البحث عن الدلالة، فالسياق عامل أساسي في توضيح الدلالة إذا ما كان هناك لبس أو غموض في المعنى المعجمي لكلمة ما بينما النظم عند عبد القاهر إن هو إلا إدراك لتلك القوانين النحوية التي تنظم العلاقة الأسلوبية بين الوحدات اللغوية من منطلق قضية الصواب والخطأ[1]، يقول عبد القاهر في بيان تجليات السياق:« وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصيته في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن يجيء ب(ما) في نفي الحال ، و ب(لا) إذا أراد نفي الاستقبال ، وب (إنّ) فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون ، وب (إذا) فيما عُلِمَ أنه كائن. وينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقّه الوصل الواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع (ثم) ، وموضع (أو) من موضع (أم) وموضع (لكن) من موضع (بل) ، ويتصرّف في التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير في الكلام

[1] عبد المنعم خليل ،**نظرية السياق عند القدماء والمحدثين، دراسة لغوية نحوية دلالية** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، ط(2007)، ص 172.

كلّه، وفي الحذف ، والتكرار ، والإضمار والإظهار فيضع كُلاًّ من ذلك مكانه ويستعمله على الصحّة وعلى ما ينبغي له »[1].

وهو بذلك يتخطّى مرحلة الدراسة السياقية إذ إنّ معرفة المعاني الدلالية لهذه الأدوات تأتي عن طريق السّياق، فعبد القاهر قد فرض على النّاظم معرفة المعاني الدلالية لهذه الأدوات بدءًا ومن ثمَّ فإنّ الناظم عنده يعرف ثم ينظم بينما السياقي ينظم ثم يعرف، فعبد القاهر قد بدأ حديثه عن هذه الأدوات من حيث انتهت الدراسة السياقية، غير أنّ القاسم المشترك الأعظم بينهما هو الجملة بكل عناصرها ومكوناتها[2]. يورد الجرجاني قولا من شعر الفرزدق:

وَمَا حَمَلَتْ أُمُّ امْرِئٍ فِي ضُلُوعِهَا ❖ أَعَقَّ مِنَ الجَانِي عَليهَا هِجَائِيًا

فلولا أنّ معنى الجملة يصير بالبناء عليها شيئًا غير الذي كان، ويتغير في ذاته لكان محالاً أن يكون البيت بحيث تراه من الحسن والمزيّة ، وأن يكون معناه خاصًا بالفرزدق، وأن يقضي له بالسبق؛ إذ ليس في الجملة التي بُنى عليها ما يوجب شيئًا من ذلك ، فاعرفه ،والنكتة التي يجب أن تراعي في هذا أنه لا تتبين لك صورة المعنى الذي هو معنى الفرزدق إلا عند آخر حرف من البيت حتى إن قطعت عنه قوله (هجائيًا) بل (الياء) التي هي ضمير الفرزدق لم يكن الذي تعقله مما أراده الفرزدق بسبيل؛ لأنّ غرضه تهويل أمر هجائه والتحذير منه، وأن من عرض أمّه له كان أمّه قد عرضها لأعظم ما يكون من الشر[3].

وقفة: يمكن القول بأنّ نظرية النظم هي نظرية قائمة على السياق إضافة إلى المقاصد ، فيعطي المتكلم أغراضه عن طريق معنى المعنى بالاستدلال من تكنية ، وتعريض ، وتمثيل ، واستعارة أو عن طريق ظاهر اللفظ من الاستعمال ، كما أن استخدام الواحد من الأساليب مرهون بسياقه فيكون ناجحا معبّرا في موقف، وفاشلا عييّا في آخر ، وبذلك صار اختلاف صور الصياغة مرتبط لا محالة باختلاف المقامات والظروف والملابسات ،"فيصبح السياق موجّها لعملية التفكير والاستنباط، والذي سيقود إلى رفض معاني وقبول أخرى"[4]، وهذا يعني أنّ النحو في نظر الجرجاني لم يكن مقتصرا على الأشكال والحركات بقدْر ما كان متصلا بالوظائف والدلالات.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 77.

[2] عبد المنعم خليل ،**نظرية السياق عند القدماء والمحدثين**، ص 173.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 390.

[4] عز الدين إسماعيل ، **قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 42(بتصرّف).

المبحث الثاني: الإبانة عن المعطيات السياقية في دلائل الإعجاز:

المطلب الأول: النحو كأداة لإنتاج و تحليل الكلام:

تكاد لا تخلو صفحة من صفحات (الدلائل) من إشارة تعود بك إلى المتكلم حينا ،وإلى السامع حينا آخر، فبيّن ما يجب أن يسلكه المتكلم حتى تتحقق الفائدة من كلامه ،كما كان يلتفت إلى السامع و يوضّح له كيفية الوصول إلى مقصد المتكلم في أمثلة كثيرة ، وبذلك يكون النحو أداة جامعة بين المتكلم والسامع إنتاجا وتحليلا.

الفرع الأول: اهتمام الجرجاني بالمتكلم:

يرى إبراهيم أسيكار في تحديد علاقة النظم بمنتجه أنّ الجرجاني أولى المتكلم عناية خاصة" وتتجلّى هذه العناية في كثرة الألقاب التي خصّه بها ، ومنها: المتكلم، والمخبر ،والمؤلف ، والشاعر والناظم ، والمنشئ ، والقائل ، وواضع الكلام ، ويعزى جزء من هذه العناية إلى أشعرية عبد القاهر التي تلح على أن الكلام بما هو انجاز نفسي أولا لا بدّ له من متكلم"[1]، في حين ترى ابتسام حمدان "أنّ ارتباط الكلام بصاحبه، والمبدع بإبداعه عند الجرجاني إنما يكون من خلال دوره في توخّي معاني النحو للوصول إلى ما يسمّى النظم"[2]، تفسّر ذلك بـ"أن النظم ليس صياغة شكلية؛ بل هو صياغة دلالية ومعنوية بالدرجة الأولى، وهذه الصياغة مرتبطة أصلا بالحركة النفسية والوجدانية للمتكلم ، ومن هنا تأتي خصوصية الكلام وارتباطه بصاحبه دون غيره ، فإذا ألغيت هذه الروابط فقد الكلام نسبته إلى صاحبه، وفقد مَنطقيته"[3].

لقد اشترط الجرجاني على المتكلم أن يكون ذا كفاءة لغوية، تتضمّن الاطلاع على الشعر والعلم بمعاني النحو، متوسلا بآليتين وضعتا تحت تصرّفه هما: القصد والاختيار.

فالقصد مرتبط أيّما ارتباط بترتيب المعاني في النفس كما رأينا في موضع سابق ،«... وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم

---

[1] إبراهيم أسيكار ، **النظم والتواصل لدى عبد القاهر الجرجاني** ، مجلة علامات ، المغرب ، العدد 34 ، 2010، ص 134.

[2] ابتسام حمدان ، **علاقة الكلام بالمتكلم في الدرس البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني** ، مجلة مجمع اللغة العربية دمشق ، سوريا ، مج 84 ، ج 4 ، ص 1091.

[3] المرجع نفسه ، ص 1094.

بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[1].

أمّا الاختيار فيمكّنه من التفريق بين الاستعمالات المختلفة بعد تحديد القصد ،"هذه القواعد الاختيارية التي يمتلكها المتكلم الأصلي بطريقة عفوية ،وهي التي تجعله قادرا على استخدم لغته استخداما صحيحا ، وعلى التمييز بين الصحيح وغير الصحيح ، وعلى إنتاج مالا يحصى من التراكيب بوضوح وتفسير هذه التراكيب"[2].

وإحداث هذا التوافق بين المعاني النفسية والتراكيب الدالة عليها، لا يتمّ إلا بمعرفة عميقة للوظائف النحوية لأدوات النفي، أو أدوات الشرط، أو أدوات النداء أو أدوات الاستفهام وما يمكن أن يحدثه وضع أداة مكان أداة من تغيير في المعنى، وكذلك ندرك أثر نوعيه الكلمة وموقعيتها في المعنى فالكلمة المعرفة غير الكلمة المنكرة، والمعارف كذلك متفاوتة القيمة الدلالية فليس معنى الضمير مساويا لمعنى الموصول أو الإشـارة ... وهكذا"[3].

والموقعية كذلك لها أثر في المعنى فتأخير الكلمة أو تقديمها أو توسيطها ذو أثر في إعطاء مدلول خاص لمعناها، هذه العلاقة بين المعنى النفسي و الوسائل النحوية التي تؤديه هي العلاقة التي اهتدى إليها صاحب نظرية علم المعاني و أطلق على هذه العلاقة اسم نظرية النظم[4].

"إنّ مبدأ الاختيار عند الجرجاني يتعلق بفصاحة العنصر اللغوي ومدى مسايرته للاستخدام اللغوي السليم بأن يكون مألوفا ومستعملا وجاريا على المعايير الصوتية ، ويرتبط كذلك الاختيار بالملكة اللغوية البليغة عند المتكلم الذي تؤازره على كيفية قولية رصيده اللغوي ، وصياغته ليعبّر بأدّق الأساليب وأنسبها لكلّ مقام"[5].

ومن مواضع اهتمام الجرجاني بالمتكلم أيضا أن يجعل المزية من صنعه لا من صنع واضع اللغة فهي(المزية) نتيجة لما ينتجه بتوظيف كفاءته اللغوية للوصول إلى المعنى ،يقول « معلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول: (خرج زيد) لتعلمه معنى (خرج)في اللغة، ومعنى (زيد) ،كيف؟ ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 57.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف ، **النحو والدلالة** ، ص 90.

[3] أحمد درويش ، **دراسة الأسلوب بين المعاصرة و التراث** ، ص 88.

[4] المرجع نفسه ، ن ص.

[5] دلخوش جار الله حسين دزه بي ، **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني** ، دار دجلة الأردن ، ط1(2008) ، ص 20.

كما تعرف »[1]، يدلّل على ذلك "أنك لو حاولت أن تشرك مع جرير أحدا في قوله : (**وَ لَيْسَ لِسَيْفِي فِي الْعِظَامِ بَقِيَّةٌ**)، حاولت محالا؛ لأنه قوله بعينه ، فلا يتصوّر أن يشرك جريرا فيه غيره"[2] مردّ ذلك إلى أنه لا يجهل المزية فيه إلا عديم الحسّ ، ميّت النفس ، وإلا من لا يُكلّم[3].

إذن كلّ متكلم يختار الألفاظ الخاصة به ،ويضعها داخل التراكيب بالصورة التي تتفق والمعنى الذي يبتغي التعبير عنه، ومن ثمّ تنسب له المزيّة على مدى قدرة الملاءمة بين المعاني واختيار الألفاظ والقصد ، فـ"الانتقاء والتركيب أشبه بالمستويين المتعامدين اللذين يحققان الوظيفة الدلالية في نقطة تقاطعهما"[4].

إنّ معرفة النحو ضرورية للمتكلم "فالنحو يمدّ المتكلم بأنماط مختلفة للكلام تتماشى مع مختلف الأغراض الممكنة ، وعلى المتكلم أن يختار منها ما يوافق قصده، والبلاغة تحصل إن وُفق إلى الملاءمة بين النمط والغرض ، واستعمل ما يجب حيثما يجب"[5]، وإلا فهو متعاطٍ في عمياء من أمره ، وفي غرور من نفسه ، وفي خداع من الأماني والأضاليل ، ويطلب محالا[6]، وذلك هو المرض المزمن والداء المتمكّن الذي يحاول الجرجاني علاجه.

هكذا يبرز الجرجاني قيمة المتكلم فـ"لا يكون إثبات ولا نفي ، حتى يكون مثبت ونافٍ يكون مصدرهما من جهته ، ويكون هو المزجي لهما ، والمبرم والناقض فيهما ، ويكون بهما موافقا ومخالفا ومصيبا ومخطئا ، ومحسنا ومسيئا"[7]، إنه المتكلم ينشئ المعاني في نفسه ، يصرّفها في فكره ، يناجي بها قلبه ، ويراجع فيها عقله ، فتارة يأتي بالصنعة العجيبة التي توجب المزية ، وأخرى تغيب عنه أمور خفية.

الفرع الثاني:اهتمام الجرجاني بالسامع:

رسم الجرجاني للسامع صورتين سلبية وايجابية في الوصول إلى فهم المعنى ، الأولى لا يكاد المخاطب يبذل جهدا في تحصيله ؛ لأنه حرفي ومباشر في جملة الإخبار ، أما الثانية فالمخاطب

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 299.
[2] المصدر نفسه ، ص 142.
[3] ينظر: المصدر نفسه ، ص 312.
[4] دلخوش جار الله حسين دزه بي ، **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني** ، ص 21.
[5] عبد القادر المهيري ، **مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة** ، ص 115.
[6] ينظر: عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 285.
[7] المصدر نفسه ، ص 385.

مطالب ببذل نوع من الجهد العقلي في الاستدلال على المعنى المقصود[1]، وقد حدّدت نور الهدى باديس هذا المتلقي بثلاثة أصناف: المتلقي المقصى هو متلقٍ جاهل للسان العربي ومزية النص الإعجازي ، عنيد ،مخالف في اعتقاده، والثاني المتلقي الأمثل هو نموذج يحتذى من خصائصه معرفة اللسان العربي وإتقانه ، التناهي في معرفة البلاغة ، أما الثالث فالمتلقي الناقص الذي يحتاج إلى من يوقفه على أسرار هذا اللسان ودقائقه[2].

وفي ضوء ذلك حدّد محمود المصفار للمتلقي مرحلتين مترابطتين في إطار الكشف عن المزية والأثر الجمالي ، هما:[3]

- مرحلة التأثر النفسي المباشر ، وهو تأثر لا يرقى إلى تمييز هذا الأثر الجمالي وتحديده.
- مرحلة التعليل الفكري غير المباشر ، ويكون بالتأمل والنظر المتجدد حتى يقع تمييز هذا الأثر الجمالي.

إنّ المتأمل في الدلائل يمثل أمامه شرطا الاطلاع على الشعر والعلم بمعاني النحو قاسما مشتركا بين المتكلم والمستمع،حتى يتمكن من تحليل كلام المتكلم ويطابق فهمُه قصدَه، «ذلك لأنه لا يخلو السامع من أن يكون عالما باللغة، وبمعاني الألفاظ التي يسمعها، أو يكون جاهلا بذلك ... فإن كان عالما لم يتصور أن يتفاوت حال الألفاظ معه، فيكون معنى لفظ أسرع إلى قلبه من معنى لفظ آخر وإن كان جاهلا كان ذلك في وصفه أبعد[4] ، فقد يريد المتكلم أن يفتح زناد عقله فيعمد إلى إضمار شيء في كلامه، كقول البحتري :

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ ❖ وَسُورَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إلى الْعَظْمِ

يقول الجرجاني: «وذاك أنّ من حذق الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعا يمنعه به من أن يتوهّم في بدء الأمر شيئا غير المراد ،ثم ينصرف إلى المراد ... ومعلوم أنه لو أظهر المفعول فقال: (وسورة أيام حززن اللحم إلى العظم) لجاز أن يقع في وهم السامع إلى أن يجيء إلى قوله: (إلى العظم) أن الحزّ كان في بعض اللحم دون كلّه ، و أنه قطع ما يلي الجلد ولم ينته إلى ما يلي

[1] ينظر: عز الدين إسماعيل ، **قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 39.

[2] ينظر: نور الهدى باديس ، **دراسات في الخطاب** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط1(2008) ص 68-81.

[3] محمود المصفار ، **السرقات الشعرية عند الجرجاني من خلال التناص** ، ص 220.

[4] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 202.

العظم، فلما كان كذلك ترك ذكر (اللحم) وأسقطه من اللفظ ليبرئ السامع من هذا الوهم ويجعله بحيث يقع المعنى منه في أنف الفهم، ويتصوّر في نفسه من أول الأمر أنّ الحزّ مضى في اللحم حتى لم يرده إلا العظم»[1]، فتهدّي المخاطب إلى النظم البليغ لا يتمّ إلا بالتعالق النحوي الذي ينسج العلاقات بين أجزاء التراكيب، فما تلك القوانين ، والأصول ، والمناهج ، والرسوم إلا قاعدة تحكم تلك الشفرة المخصوصة بين المبدع والمتلقي حتى لا يفقد الأخير سبل التهدي إلى مقاصد الأول وتتشعب به احتمالات القراءة[2].

ويستمر الجرجاني في تبين الفروق والوجوه في دلالات الجمل التي يعتمدها المتكلم بحسب حالة سامعه في أبواب كثيرة ، فيتوضح المعنى المطلوب، وبذلك يؤكد أنّ"الجملة خاضعة لمناسبات القول ، وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولا يتمّ التفاهم في أيّ لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، و لن يكون الكلام مفيدا و لا الخبر مؤديا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا، ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول"[3].

ومن شروط السامع أن يوظف الاستدلال لمعرفة معنى المعنى ، وبالتالي فلا بدّ له من تجاوز المعنى الأول الذي يوحي به اللفظ، لأنه معنى ظاهر غير مقصود، إلى معنى ثانٍ يدركه بالاستنباط "فلا ينفك عبد القاهر ينظر إلى مقدار الجهد الذي يستنفده النص من المتلقي ، فهو وان راق له إن يشارك في إتمام الدائرة الإبداعية للنص لكنّه يضيق بالمسالك المجهولة"[4].

إنّ الاستدلال إنما يؤسس على مرجعية مشتركة بين المتكلم والمخاطب تتمثل في الإحاطة إلى جانب العلاقات اللغوية بالعلاقات غير اللغوية الماثلة في أوضاع البيئة العربية وما تقتضيه الأعراف وليس استدلالا حرا ، فإذا لم يعرف المخاطب من قول القائل (فلان كثير رماد القدر) أنه مضياف أو يعرف من (نؤوم الضحى) أنها تعيش مترفة ... لم يتيسر له الاستدلال وانتهى به الأمر

[1] المصدر السابق ، ص 137.

[2] ينظر: ماجد بن محمد الماجد ، **المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 109/108.

[3] مهدي المخزومي ، **في النحو العربي نقد و توجيه** ، ص 225 .

[4] ماجد بن محمد الماجد ، **المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 110.

عندئذ إلى الوقوف على المعاني التي لا تتعلق بمطلب المتكلم ، بل لعلّه لن يدرك أيّ معنى ثانٍ على الإطلاق[1].

ويشترط في السامع أيضا أن يكون متذوّقا للغة، يقول الجرجاني: «و اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع، و لا يجد لديه قبولا، حتى يكون من أهل الذّوق والمعرفة وحتى يكون ممن تحدّثه نفسه بأن لا يؤمئ إليه من الحسن و اللطف أصلا، و حتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد الأريحية تارة، و يعرى منها أخرى، و حتى إذا عجّبته عجب، و إذا نبّهته لموضع المزية انتبه، أما من كان الحالان والوجهان عنده أبدا على سواء، وكان لا يتقيّد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة، وإلا إعرابا ظاهرا، فما أقلّ ما يجري الكلام معه، فليكن من هذه صفته عندك بمنزلة صحيحه من مكسوره و مزاحفه من سالمه، و ما خرج من البحر مما لم يخرج منه في أنك لا تتصدى له، ولا تتكلف تعريفه، لعلمك أنه قد عدم الأداة و التي معها يعرف، والحاسة التي بها يجد فليكن قدحك في زند وار، و الحك في عود أنت تطمع منه في نار»[2]، فلم تكن عناية عبد القاهر بالقواعد والأصول وحدها وإنما اتخذ من الذوق مقياسا مهما ، يركن إليه في إدراك البلاغة والوقوف على أسرار الجمال بل يكرّر دائما أن من لا ذوق له لن يدرك تلك الأسرار وذلك الجمال ، لأن المسألة لا تتصل بالصحة والخطأ وإنما تتعلّق بأمور أبعد من ذلك ، أمور هي من جنس الإحساس والشعور[3].

فالمعرفة والذوق أساسيان للوقوف على أسرار الحسن والمزية والأريحية واللطف ، فيتعجّب إن أوحي له بذلك، و ينتبه إن نُبّه،...وهكذا.

"لقد كان مفهوم نظرية النظم يستوجب من عبد القاهر الإلحاح المستمر على متلقٍ مخصوص سمته الأولى الفكر والروية ، والنظر والتدبر ، والدقة واللطافة ، المتلقي الخاص هو من يكون في طوله الوقوف على دقائق التركيب ، وإدراك الفروق بين احتمالاتها"[4].

---

[1] ينظر: عز الدين إسماعيل ، **قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص39-41.

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 191/190 .

[3] ينظر: محمد عبد المطلب ، **عبد القاهر بلاغته ونقده** ، ص 205.

[4] ماجد بن محمد الماجد ، **المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 119.

وإذا كان السامع مطالبا ببذل جهد في الاستدلال على المعنى الذي قصد إليه المتكلم ، فلا بدّ أن يأخذ في الحسبان بعدا آخر ، وهو سياق الموقف الذي قيلت فيه العبارة ، وهذه العملية هي الضابطة لاختيار المعنى المقصود من بين المعاني الممكنة[1].

ويشير الجرجاني إلى العلاقة التضامنية بين المتكلم والمستمع التي تحكم العملية التواصلية وارتباطها باختيار التراكيب في ما روي عن ابن الأنباري من حشو في كلام العرب؛ فالألفاظ متكررة والمعنى واحد...بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ... فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني»[2]، فيتحقّق تجسيد العلاقة مع المرسل إليه من قبل المرسل، بدءا من محاولة بيان احترامها والتقرب منه، وهو ما يعبر عنه في استراتيجيات الخطاب بالإستراتيجية التضامنية.

ولا يخفى تركيز الجرجاني على الفروق التداولية للخبر، فاستحسن بعضها واستقبح بعضها في ضوء هذه العلاقة؛ فالجملة تشتمل على نوعين من الخبر: خبر ابتدائي، و غير ابتدائي[3].

* خبر ابتدائي: لم يسمع فيه السامع بالمسند (الخبر) من قبل أصلا لذا يكون نكرة، وهذا هو الأصل أن يكون نكرة مشتقة تتضمن ضميرًا يرجع إلى الخبر، ذكر الجرجاني في هذا الصدد قول أبي تمام : **يَنَال الفَتَى مِن عِيشَه وَهُو جَاهِلٌ ❖ وَيَكدِي الفَتى فيِ دَهرِه وهُو عَالِم**

* خبر غير ابتدائي: سمع فيه السامع بالمسند (الخبر) من قبل، ولكنه يشكّ في إسناده إلى شخص أو شيء معين، ويكون ذلك في الخبر الطلبي الذي يلقى إلى المخاطب المتردد في الحكم مؤكدًا بإحدى أدوات التوكيد قوة الحكم ، وذكر الجرجاني في هذا الصدد قول الشاعر:

إنَ البِنَاء إذَا مَا انهَدَّ جَانِبِه ❖ لاَ يَأمَن النَّاس أن يَنهدَّ بَاقيه

"فنصوص عبد القاهر تردّ القدرة على النظم إلى كفاءة المبدع العقلية في المفاضلة بين الممكنات المختلفة للغة في معاني النحو ، ثم على معرفة المتلقي كذلك تلك الفروق بينها ، ليقدر صنيع المبدع قدره ، وإلا تلقاها على درجة سواء ؛ أي إن كلا الاثنين المبدع والمتلقي يتعامل مع اللغة وتراكيبها كما يتعامل الرسام مع الأصباغ"[4]، هكذا يقترن فعل المتكلم مع الأثر في المخاطب "فالنص عند الجرجاني لا يفضي بمكنونه وحده ، والمخاطب لا يؤوله تأويلا ذاتيا صِرْفا عن

[1] ينظر: عز الدين إسماعيل ، **قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 42.

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 235.

[3] صالح بلعيد ، **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة** ، ص 165/164.

[4] ماجد بن محمد الماجد ، **المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 112.

مكوناته ونظام تكوينه ، العبارة في ذاتها تعني ، ولكنها تعود بهذا المعنى فتعني به معنى آخر"[1]، هو من صنيع المتكلم ، إنها قضية القصد لدى المتكلم ، والتفسير أو التأويل لدى المتلقي[2].

وقفة: إنّ شرْطي المعرفة النحوية والرصيد اللغوي بمستواه التوفيقي والعرفي ضروريان لطرفي الكلام فهذا المتكلم لا ينطلق من فراغ في كلامه، بل مرتبط بحالة سامعه، ولن يستطيع التأثير فيه إلا إذا استطاع احتواءه، فتتغير عباراته ويتنوع قصده بتغير حال سامعه إن كان جاهلا ، أو شاكّا أو مترددا، أو منكرا ...وغيره.

أما السّامع فلابدّ أن يكون صاحب فطنة وذوق حتى يتمكن من التوصل إلى قصد متكلّمه متوسّلا بالموازنة تارة ، والاستنباط تارة أخرى، "فالخبرة بتراكيب العربية هي في الوقت ذاته خبرة بالأغراض التي تعبر عنها اللغة"[3].

وهكذا يشتركان في التمييز بين الخبر والمخبر عنه، ومعرفة أحوالهما من تعريف وتنكير أو إظهار وإضمار، أو تقديم وتأخير أو زيادة أو غيرها... كلّ ذلك يكون بإجهاد الفكر وإعمال الرّوية، وهذا لا يتوفر إلا في المتكلم الواعي المميز ملتهب الطبع حاد القريحة كما وصفه الجرجاني والسامع الواعي والمميز العاقل ببديهة النظر[4]، واللذان يمكنهما الوقوف على أسرار اللغة ، فـ"إذا كان المبدع هو الذي ينجز النص وينظم تراكيبه ، فإن المتلقي هو الذي يوظف خبرته اللغوية وغير اللغوية مستكشفا العلاقات بين الدوال ومدلولاتها ، ويتوصل إلى المقاصد"[5]، فهذه الأمور الخفية والمعاني الروحية لا يحدث له بها علم حتى يكون مهيأ لإدراكها ، وتكون فيه طبيعة قابلة لها ويكون له ذوق وقريحة يجد لهما في نفسه إحساسا[6]، إنها صحّة الطبع التي ما يفتأ الجرجاني يذكرها ويطالب بها المتكلم والسامع على حدّ سواء[7].

---

[1] عز الدين إسماعيل ، **قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 44.

[2] المرجع نفسه ، ص 43.

[3] مصطفى ناصف ، **النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز** ، مجلة فصول ، الهيئة العامة للكتب المصرية ، مج1 ، العدد3 (1981) ، ص 33.

[4] ينظر: عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز**، ص325-328 .

[5] ماجد بن محمد الماجد ، **المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 118.

[6] ينظر: عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز**، ص 397.

[7] المصدر نفسه ، ص 163-171.

المطلب الثاني : المعطيات السياقية قراءة في دلائل الإعجاز:

تحيل نصوص الجرجاني إلى أثر المعطيات السياقية ، وتكاد تكون "قاعدة إثبات المعنى" هي التي تطغى وتهيمن ، فطرق إثبات المعنى يرتبط بشكل أو بآخر بالمتكلم والمستمع .

قاعدة إثبات المعنى:

يؤكّد الجرجاني أنّ طريق إثبات المعنى دون المعنى نفسه هو الذي يوجب المزية؛ تفسير ذلك: "أن ليس المعنى إذا قلنا:(إن الكناية أبلغ من التصريح)، أنك لما كنبت عن المعنى زدت في ذاته بل المعنى أنك زدت في إثباته، فجعلته أبلغ وآكد وأشد.فليست المزية في قولهم:(جمّ الرماد)، أنه دلّ على قرى أكثر ، بل أنك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ ، وأوجبته إيجابا هو أشد وادعيته دعوى أنت بها أنطق ، وبصحتها أوثق.وكذلك ليست المزية التي تراها لقولك:(رأيت أسدا)، على قولك:(رأيت رجلا لا يتميز عن الأسد في شجاعته وجرأته)، أنك قد أفدت بالأول زيادة في مساواته بالأسد، بل أن أفدت تأكيدا وتشديدا وقوة في إثباتك له هذه المساواة ، وفي تقريرك لها"[1].

فطريق إثبات المعنى يتدخّل في أبواب كثيرة في كتابه ؛ ذلك أنّ قاعدة الإثبات هذه ترتبط جوهريا بالمتكلم والسامع حتى يؤدى المعنى على حقيقته عن طريق إثباته، فنرى الجرجاني يوضّح طريق الإثبات في الكناية بقوله: « أما الكناية، فإن السبب في أن كان للإثبات بها مزية لا تكون للتصريح أنّ كل عاقل يعلم –إذا رجع إلى نفسه–أنّ إثبات الصفة بإثبات دليلها ، وإيجابها بما هو شاهد في وجودها آكد وأبلغ في الدعوى من أن تجيء إليها فتثبتها هكذا ساذجا غفلا.وذلك أنك لا تدّعي شاهد الصفة ودليلها إلا والأمر ظاهر معروف ، وبحيث لا يُشكّ فيه ، ولا يُظنّ بالمخبِر التجوّز و الغلط»[2]،كما يوضّح طريق الإثبات في الاستعارة بقوله: «أما الاستعارة فسبب ما ترى لها من المزية والفخامة أنك إذا قلت:(رأيت أسدا) كنت قد تلطفت لما أردت إثباته له من فرط الشجاعة ، حتى جعلها كالشيء الذي يجب له الثبوت والحصول، وكالأمر الذي نصب له دليل يقطع بوجوده، وذلك أنه إذا كان أسدا فواجب أن تكون له تلك الشجاعة العظيمة وكالمستحيل أو الممتنع أن يعرى عنها .وإذا صرّحت بالتشبيه فقلت:(رأيت رجلا كالأسد)كنت قد

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 69/68.

[2] المصدر نفسه ، ص 69.

أثبت إثبات الشيء يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون ، ولم يكن من حديث الوجوب في شيء»[1].

وفي تواؤم بين إثبات المعنى والنظم يضع الجرجاني شروط وضوابط المزية المتمثلة في:أغراض الكلام الموقع ،الاستعمال[2]، ليلتفت إلى تطبيقات هذه القاعدة فيدقّ المسلك ويلطف المأخذ يقول:«...كذلك يذهبون في إثبات الصفة هذا المذهب (الكناية والتعريض) ، وإذا فعلوا ذلك بدت هناك محاسن تملأ الطرف ، ودقائق تعجز النفس...وكما أنّ الصفة إذا لم تأتك مصرّحا بذكرها مكشوفا عن وجهها ، ولكن مدلولا عليها بغيرها ، كان ذلك أفخم لشأنها ، وألطف لمكانها ، كذلك إثباتك الصفة للشيء تثبتها له، إذا لم تلقه إلى السامع صريحا ، وجئت إليه من جانب التعريض والكناية والرمز والإشارة ، كان له من الفضل والمزية ، ومن الحسن والرونق ما لا يقلّ قليله ولا يُجهل موضع الفضيلة فيه ...فيتوصلون في الجملة إلى ما أرادوا من الإثبات لا من الجهة المعروفة ، بل من طريق يخفى ، ومسلك يدقّ»[3] ، ففي قول الشاعر:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالمُرُوءَةَ وَالنَّدَى ❖ فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابنِ الحَشْرَجِ

يمكننا شرح هذا الترابط بين قاعدة إثبات المعنى والمزية والحسن في المخطط التالي:

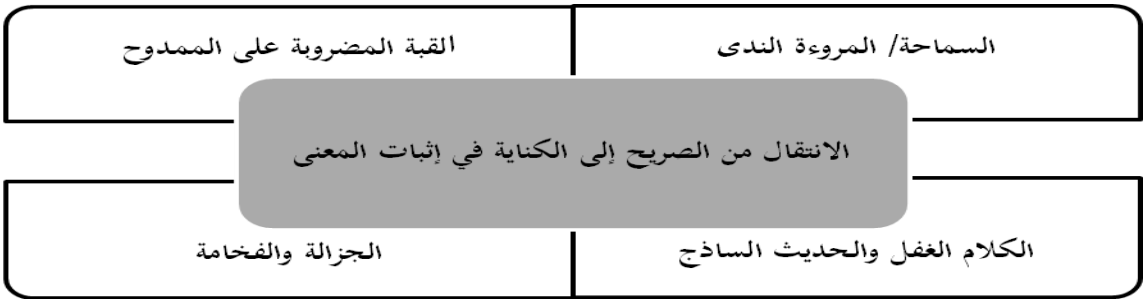

فأثبت الصفات في الممدوح بإثباتها في المكان الذي يكون فيه ، بدل التصريح بالقول أنها مجموعة فيه، أو مقصورة عليه ، أو مختصة به ، هذا العدول أحدث المزية ، وبذلك الصنعة في طريق الإثبات التي هي نظير الصنعة في المعاني[4].

[1] المصدر السابق ، ص 70/69.

[2] ينظر: المصدر نفسه ، ص 81.

[3] المصدر نفسه ، ص 229.

[4] المصدر نفسه . ص 230/229.وقد ذكر الجرجاني أمثلة أخرى، ينظر: ص 232/230.

كما يربط الجرجاني هذه القاعدة بقاعدة التناسب ، فليس كلّ ما جاء كناية في إثبات الصفة يصلح أن يُحكَم عليه بذلك (التناسب)، مثاله قول البحتري:

ظَلَلْنَا نَعُودُ الجُودَ مِنْ وَعْكِكَ الذي ❖ وَجَدْتَ وَقُلْنَا اعْتَلَّ عُضْوٌ مِنَ المَجْدِ

فقد تمّ خرق قاعدة التناسب حين جعل الجود والكرم والمجد يمرض بمرض الممدوح، والقصد منه إثبات الجود والمجد للممدوح[1].

هكذا يربط الجرجاني الكلام بالتناسب تارة ، وبالتصريح والتعريض تارة أخرى ، مؤكّدا أنّ طريق إثبات المعنى يتمّ بمراعاة الأغراض والمقاصد وملاحظتها ، ومعرفة المواقع ، ومواطن الاستعمال حتى يؤدى المعنى حق الأداء وتثبت المزية دون غيرها .

قاعدة التقديم والتأخير ومعانيها الدلالية طبقا لمراعاة المعطيات السياقية:

يبدو أنّ نظرية النظم التي يقترحها الجرجاني تفترض أنّ إنتاج الكلام يتمّ في الذهن أولا على هيئة تركيبية ما ، وهي العملية التي تسبق أيّة عملية أخرى؛ تتمّ عن طريق تصوّر هيئة للكلام يراد من خلالها إيصال فكرة ما ، وتلك الهيئة تفرض شكلا تركيبيا معينا ينبني على أساس من تقديم كلمة ما وتأخير أخرى ليكون وقع الكلام أمضى أو على الحد الأدنى لكي تصل الفكرة كما يريدها كاتبها إلى المتلقي بالضبط[2].

فبعد أن قسّم الجرجاني تقديم الشيء على وجهين ؛ أحدهما على نية التأخير ، والثاني لا على نية التأخير ، انتقد من اعتمد فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، "وإنما يأتيان لتحرير المعنى وضبط الدلالة"[3]، ويعطي مثالا يتعلّق بالأغراض والمقاصد في معرض توضيح موقفه من رأي النحاة في مسألة التقديم والتأخير، " إنّ معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ، ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يُعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى ، أنهم يريدون قتله ، ولا يبالون من كان القتل منه ، ولا يعنيهم منه شيء ، فإذا قتل ، وأراد مريد الإخبار بذلك ، فإنه يقدّم ذكر الخارجي فيقول:(قتل الخارجيَّ زيدٌ)، ولا يقول:(قتل زيدٌ الخارجيَّ) ... ثم قالوا: فإن كان رجل ليس له بأس ، ولا يقدّر

---

[1] المصدر السابق ، ص 233.

[2] بيان شاكر جمعة ، **قراءة في نظرية النظم** ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية ، مج1 ، العدد 1 ، (2009) ، ص 255.

[3] عبد الفتاح لاشين ، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية** ، ص 143.

فيه أنه يقتل ، فقتل رجلا ، وأراد المخبر أن يخبر بذلك ، فإنه يقدّم ذكر القاتل فيقول:(قتل زيد رجلا)"[1]، غير أنّ الجرجاني بعد وصف هذا الكلام بالجيد والبلاغة يلحّ على عدم كفاية "لعناية والاهتمام"بل يجب أن تكون موصولة بالتعليل والتفسير حتى لا نقع في شبهة كونه ضربا من التكلف لا فائدة منه كما كان شأن النحو، "وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قدّم للعناية ، ولأنّ ذكره أهمّ، من غير أن يُذكر من أين كانت تلك العناية ؟وبمَ كان أهمّ؟ولتخيّلهم ذلك ، قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهوّنوا الخطب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبّعه والنظر فيه ضربا من التكلف"[2].

إنّ هذا التصغير من شأن الأبواب النحوية من حيث الأغراض والمقاصد المقصورة على العناية والاهتمام منع من معرفة البلاغة ومقاديرها إلى حدّ الوصف بالخيانة ، "أوليس هذا التهاون ...خيانة منه لعقله ودينه، ودخولا فيما يزري بذي الخطر "[3] .

ومن ثمّ فإنه "من الخطأ أن يقسّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين ، فيُجعل مفيدا في بعض الكلام ، وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب...ذاك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدلّ تارة ، ولا يدلّ أخرى"[4] .

والتقديم والتأخير عند الجرجاني من طرق إثبات المعنى ، وهو بذلك يمتزج بالشكّ تارة في الفاعل ، وأخرى في الفعل في الاستفهام بالهمزة (أفعلت ، أأنت فعلت):[5]

المثال	المعنى	الغرض
أفعلت	الشكّ في الفعل نفسه	أن تعلم وجوده (التردّد بين وجود الفعل وانتفائه)تقرير وجود الفعل
أأنت فعلت	الشكّ في الفاعل من هو	(التردّد في الفاعل)التقرير ،الإنكار، أو توبيخ لفاعله ، أو إنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله.

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 95.

[2] المصدر نفسه ، ص 95.

[3] المصدر نفسه ، ص 96.

[4] المصدر نفسه ، ص 97.

[5] المصدر نفسه ، ص 98/97-99.

"فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ، ولا يشكّ فيه شاكّ ، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر"[1]، فيتوضّح أنّ بناء التركيب هو بناء ينطوي على قصد ، ويتصل بحالة نفسية تتمثل في الشكّ والتردّد عند المتكلم فيكون صحيحا، وهناك تراكيب غير صحيحة لأنها تؤدي إلى التناقض بين الغرض والمعنى القائم في النفس وبين الواقع الخارجي والمنطقي للغة عموما وللملفوظات خصوصا ، على النحو التالي[2]:

تراكيب صحيحة	تراكيب فاسدة
أقلت شعرا قطّ؟	أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟
أرأيت اليوم إنسانا؟	أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟
	أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟
	أبنيت هذه الدار؟
	أقلت هذا الشعر ؟
	أكتبت هذا الكتاب؟
	أأنت قلت شعرا قطّ؟
	أأنت رأيت أنسانا؟

فالتراكيب الفاسدة مخالفة للواقع الخارجي (المشاهدة) والمعنى المنطقي لأنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم ، فيكون الكلام مستقيما أو محالا من العموم إلى التعيين والتنصيص.

والحال نفسه بالنسبة إلى الفعل المضارع دالا على الحال (التقرير) ، أو دالا على الاستقبال(الإنكار)، يقول الجرجاني:"تفسير ذلك أنك إذا قلت:(أأنت تمنعني؟)، (أأنت تأخذ على يدي؟)صرت كأنك قلت : (إن غيرك الذي يستطيع منعي والأخذ على يدي ، ولست بذاك ولقد وضعت نفسك في غير موضعك)هذا إذا جعلته لا يكون منه الفعل للعجز ولأنه ليس في وسعه، وقد يكون أن تجعله لا يجيء منه ؛ لأنه لا يختاره ولا يرتضيه ، وأن نفسه نفس تأبى مثله وتكرهه، ومثاله أن تقول:(أهو يسأل فلانا؟ هو أرفع همة من ذلك) ...وقد يكون أن تجعله لا

[1] المصدر السابق ، ص 97.

[2] المصدر نفسه ، ص 98/97.

يفعله لصغر قدره وقصر همته ، وأنّ نفسه نفس لا تسمو ، وذلك قولك:(أهو يسمح بمثل هذا ؟أهو يرتاح للجميل؟هو أقصر همة من ذلك ، وأقل رغبة في الخير مما تظن)"[1].

ويعرض للتراكيب الفاسدة من ناحية تأدية الغرض وإصابة المعنى ،حتى ينتبه السامع على النحو التالي:

تراكيب صحيحة	تراكيب فاسدة
أهو يفعل؟	أتخرج في هذا الوقت؟
أيقتلني.	أتغرر بنفسك؟
أتستطيع أن تنقل الجبال؟	أتمضي في غير الطريق؟

يعلّق عبد الفتاح لاشين بقوله:" وتلك نظرات تدلّ على أصالة الفكر ، وعمق في البحث توضح مجال كلّ كلمة ، ووضعها الذي يتلاءم والسياق ، فلم تقدّم الكلمة ...ولم تؤخّر اعتباطا وبدون حساب ، وإنما للتقديم ميزان توزن به الكلمات ، وللتأخير مزايا فنية يلاحظها الذهن في معنى كلّ كلمة ومالها من ميزات وخصائص في التركيب"[2].

وحال المفعول به كحال الفاعل "أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يُوقع به مثل ذلك الفعل ، فإذا قلت:(أزيدا تضرب؟)، كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب أو بموضع أن يجترأ عليه ويُستجاز ذلك فيه"[3].

ويعرض الجرجاني للتقديم والتأخير في مسائل النفي ، يقول:"إذا قلت:(ما فعلت) ، كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول.وإذا قلت: (ما أنا فعلت) ، كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول " ويباشر في وضع الأمثلة وتفسيرها ليؤكد أن الفرق بينهما يصير العلم به كالضرورة [4].

تراكيب صحيحة	تراكيب فاسدة
ما قلت هذا	ما أنا قلت شعرا قط
ما أنا قلت هذا	ما أنا أكلت اليوم شيئا
ما أنا ضربت زيدا	ما أنا رأيت أحدا من الناس

[1] المصدر السابق ، ص 101.

[2] عبد الفتاح لا شين ، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية** ، ص 148.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 105/104.

[4] المصدر نفسه ، ص 106/105.

ما أكلت اليوم شيئا	ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من الناس
ما رأيت أحدا من الناس	ما أنا ضربت زيدا ولا ضربه أحد سواي
ما أنت أسقمت جسمي	ما أنا ضربت إلا زيدا
ولا أنا أضرمت في القلب نارا	ما زيدا ضربت ولكني أكرمته
ما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله	
ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس	
ما ضربت زيدا ولا ضربه أحد سواي	
ما ضربت إلا زيدا	
ما ضربت زيدا ولكني أكرمته	

نقف على عبارة موجزة للجرجاني وهي قوله"**فهما يتدافعان**"،"**كان خلفا**" فعلى المتكلم أن يتجنب تدافع المعاني حتى لا يؤدي ذلك إلى اللبس ، ومن ثمّ تشويش أو تعطيل العملية التواصلية " فإذا قلت:(ما ضربت زيدا) ، فقدمت الفعل كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد ، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات ، وتركته مبهما محتملا.وإذا قلت:(ما زيدا ضربت) فقدمت المفعول، كان المعنى على أن ضربا وقع منك على إنسان ، وظن أنّ ذلك الإنسان زيد فنفيت أن يكون إياه"[1].

ويقول أيضا: "وحكم الجار مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب، فإذا قلت:(ما أمرتك بهذا) ،كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر ، وإذا قلت:(ما بهذا أمرتك) ، كنت قد أمرته بشيء غيره"[2].

فالتقديم والتأخير يؤدي إلى فهم معنى دون معنى آخر ، وهذا يتطلب من المتكلم والمستمع معرفة مشتركة حتى لا تستعمل هذه التراكيب في غير معانيها أو استعمالا خاطئا .

والذي يجري في الاستفهام والنفي من معنى التقديم قائم مثله في الخبر المثبت "فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره، ثم بنيت الفعل عليه فقلت:(زيد قد فعل)، و(أنا فعلت)، و(أنت فعلت)، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل ، إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم إلى قسمين:أحدهما:أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له

[1] المصدر السابق ، ص 106.

[2] المصدر نفسه ، ص 107.

وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر ، أو دون كل أحد، والثاني :أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل وتمنعه من الشك"[1].

وفي الجدول التالي تتبيّن مدى صلة التقديم والتأخير بالمعطيات السياقية من أغراض تنبيها أو تحقيقا ، أو إعلاما ، أو تأكيدا، وأحوال السامع من شكّ، أو غلط ، أو توهّم كما هو موضح في الجدول أدناه[2].

التركيب	المعطيات السياقية
هم يفرشون اللّبد في كلّ طمرة	مدح دون تعريض لنفيه عن غيرهم. تنبيه السامع لهم. قصد إليهم بما في نفسه من الصفة. ليمنعه بذلك من الشك. ومن توهم. الغلط.
هم يضربون الكبش	تنبيه السامع لهم. تحقيق الأمر وتأكيده
سليمى أزمعت بينا	لم يجعل هذا الازماع لها خاصة. تحقق الأمر ويؤكده.أرادها بالحديث. يكون ذلك أبعد له من الشك.
هما يلبسان المجد أحسن لبسة	لا يقصر الصفة عليهما. نبه لهما قبل الحديث عنهما.

وبهذا يفسّر الجرجاني كيفية إثبات المعنى دون غيره، فيدخل القلب دخول المأنوس به ويُقبل قبول المتهيئ له المطمئن إليه[3]، ليقرّر قاعدة عامة مفادها" أنه ليس إعلامك الشيء بغتة غفلا مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد

[1] المصدر السابق ، ص 108.
[2] المصدر نفسه ، ص 110/108.
[3] المصدر نفسه ، ص 110.

والإحكام ، ومن هاهنا قالوا: إن الشيء إذا أضمر ثم فسّر ، كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار"[1].

ويحدّد الجرجاني ضروبا من الكلام تأكيدا منه أنّ تقديم المحدّث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له:[2]

– **يجيء فيما سبق فيه إنكار منكر**:نحو أن يقول الرجل: (ليس لي علم بالذي تقول)، فتقول له: (أنت تعلم أنّ الأمر على ما أقول ، ولكنك تميل إلى خصمي).

– **يجيء فيما اعترض فيه للشك**:نحو أن يقول الرجل: (كأنك لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك) فيقول: (أنا أعلم ، ولكني أداريه).

– **تكذيب مدّع**:كقوله عز وجل: ﴿**وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا أَمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ**﴾[المائدة 61] ، وذلك أنّ قولهم (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به فالموضع موضع تكذيب.

– **فيما القياس في مثله أن لا يكون**: كقوله تعالى: ﴿**وَاتَخَذُوا مِنْ دُونِهِ آَلِهَةً لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُون**﴾[الفرقان 3]، وذلك أن عبادتهم لها تقتضي أن لا تكون مخلوقة.

– **في كلّ شيء كان خبرا على خلاف العادة وعما يستغرب من الأمر**:نحو أن تقول : (ألا تعجب من فلان ؟ يدّعي العظيم ، وهو يعي باليسير ، ويزعم أنه شجاع ، وهو يفزع من أدنى شيء).

– **الوعد والضمان**:كقول الرجل:(أنا أعطيك ، أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر) ، وذلك أنّ من شأن من تعده وتضمن له أن يعترضه الشك في تمام الوعد ، وفي الوفاء به ، فهو من أحوج شيء إلى التأكيد.

– **المدح والفخر**:كقولك : (أنت تعطي الجزيل ، أنت تقري في المحل ، أنت تجود حين لا يجود أحد).

ويستدعي الجرجاني علم السامع وانتفاء شكّه وعدم احتياجه تقديم ذكر المحدث عنه فيكون التركيب مخصوصا دون غيره ، يقول:"ويزيدك بيانا أنه إذا كان الفعل مما لا يشك فيه ، ولا

[1] المصدر السابق ، ص 110.

[2] المصدر نفسه ، ص 112/111.

يُنكر بحال لم يكد يجيء على هذا الوجه ، ولكن يؤتى به غير مبني على اسم ،فإذا أخبرت بالخروج مثلا عن رجل من عادته أن يخرج في كل غداة قلت:(قد خرج) ، ولم تحتج إلى أن تقول:(هو قد خرج)، ذاك لأنه ليس بشيء يشكّ فيه السامع، فتحتاج أن تحققه ، وإلى أن تقدم فيه ذكر المحدث عنه"[1]، فيكون بناء التركيب بحسب حال السامع حتى يتمّ المعنى المقصود ،وهذا يعكس كيف أنّ الأحكام تتغير من موضع إلى موضع أمثلة عادية وشعرية وقرآنية حتى يصبح التقديم كاللازم في إفادة المعنى ، نحو: **مِثْلُكَ يثْنِي المُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ ❖ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ**

"فلا يقصد بـ (مثل) إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه ،ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الحال والصفة كان من مقتضى القياس ، وموجب العرف والعادة أن يفعل ما ذكر ، أو أن لا يفعل" ، يقول الجرجاني في استعمال (مثل) و(غير):"فأنت إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبدا على الفعل إذا نحي بهما هذا النحو الذي ذكرت لك ، وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما"[2]، حتى إنّ الطبع لا يألف غيره ، وكأنّ الكلام دونه مقلوبا عن جهته واللفظ قد نبا عن معناه.

ومن المسائل التي عالجها أيضا تقديم النكرة "إذا قلت: (أجاء رجل؟)، فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيء من أحد من الرجال إليه، فإن قدمت الاسم فقلت:(أرجل جاءك ؟)، فأنت تسأله عن جنس من جاءه، أرجل هو أم امرأة؟ "[3]، فكان محالا تقديم الاسم دون أن يكون السؤال عن الفاعل مقصودا ، وإذا كان كذلك كان محالا أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس، بيان ذلك في الجدول الآتي:

التركيب	المعنى والمعطيات السياقية
رجل جاءني	لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أنّ الجائي رجل لا امرأة ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت.
جاءني رجل	مع من لم يعرف أن قد أتاك آت.
رجل طويل جاءني	لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه أتاك قصير أو نزلته منزلة من ظن ذلك.

[1] المصدر السابق ، ص 112.

[2] المصدر نفسه ، ص 115/114.

[3] المصدر نفسه ، ص 117.

"وفي ضوء ذلك يُستنتج أنّ البناء الخارجي يُشكَّل حسب الخريطة الدلالية المرسومة في الذهن التي تتحكم فيها مقتضيات السياق العام وما يلابس المتكلم والمخاطب من سمات ذاتية وموضوعية إضافة إلى المقام الذي يجمعهما ، وبهذا يتحقّق تزامن مطلق بين البنية العميقة على مستوى الدلالة وبين البنية اللغوية السطحية على مستوى الصياغة"[1].

هكذا رسم الجرجاني حدود مسألة التقديم والتأخير بالمعطيات السياقية ، فبيّن محالها من مستقيمها وفقا لذلك ، شارحا كيف تكون العناية والاهتمام ، فيجيء فيما سبق فيه إنكار منكر أو يجيء فيما اعترض فيه للشك ، الوعد والضمان ، المدح والفخر ...وغيره ، كل ذلك بالنظر إلى مقاصد المتكلم وإفادة المخاطب فيتجلى المعنى واضح العبارة ، إنها رؤية تتجاوز حدود البنية إنها رؤية تواصلية تدعو إلى ربط هذه الأنماط التركيبية بالأغراض والأحوال والسياقات الكلامية التي ترد فيها ومراعاة العوامل النفسية وأحوال المتكلم والسامع.

قاعدة الحذف ومقصدية المتكلمين:

إذا كان التقديم والتأخير يعمل في نظام الكلمات وتوزيعها ، فإن الحذف والذكر يتعلّق بمفرداتٍ يتمّ به تعديل وضع البنية تلك وتوجيهها لتكون أبلغ[2]، لذلك يصف الجرجاني الحذف بأنه "باب دقيق المسلك لطيف المأخذ"[3]، ثم يأتي بمجموعة من الأمثلة شارحا ومقدّرا لهذا المحذوف؛ "فربّ حذْف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد وكأنك تتواه توقي الشيء تكره مكانه والثقيل تخشى هجومه"[4]، فيوضح لنا الأغراض والمقاصد في حذف المفعول به نموذجا للتحليل وهذه الأغراض متنوعة:

أ.الاقتصار على إثبات المعاني في نفسها فعلا للشيء: ومن أمثلة ذلك قولك:(فلان يحلّ ويعقد) فيعامل المتعدي معاملة اللازم في كونك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا ، فتعديته تنقض الغرض وتغيّر المعنى [5].

[1] دلخوش جار الله حسين دزه بي ، **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني**، ص 98.

[2] ينظر: بيان شاكر جمعة ، **قراءة في نظرية النظم** ، ص 262.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 120.

[4] المصدر نفسه ، ص 124/123..

[5] المصدر نفسه ، ص 126.

ب.أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم ، إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه وينقسم إلى جلي لا صنعة فيه ، وخفي تدخله الصنعة ؛ الأول:كقولك: (أصغيت إليه)؛ أي أذني أما الخفي: أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه ، أما بجري ذكر أو دليل حال ، ألا أنك تنسيه نفسك وتخفيه ، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه، من غير أن تعديه إلى شيء ، أو تعرض فيه لمفعول ، كقول البحتري:[1]

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ ❖ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِ

ويمكن توضيح أثر المعطيات السياقية لا سيما قصد المتكلمين في قاعدة الحذف في الجدول الآتي:

التركيب	المعطيات السياقية	النتيجة
هو يعطي الدنانير	– قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه. –أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها. –بيان جنس ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء نفسه. – لم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه.	لا يكون له مفعول يمكن النصّ عليه.
أن يرى مبصر ويسمع واع	–مدح خليفة والتعريض بخليفة آخر.	يكون له مفعول مقصود قصده معلوم إلا أنه يحذف
نطقتُ ولكن الرماح أجرّت	–أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل وتخلص له وتنصرف بجملتها وكما هي أليه (إثبات الإجرار للرماح).	التعدية توهم ما هو خلاف الغرض لم ينطق بالمفعول (ضمير المتكلم)

[1] المصدر السابق ، ص 127/126.

	-دفع التوهم(أن يبين أنها أجرّته).	
تلاقي الذي لاقوه منا لملّت هم خلطونا بالنفوس وألجأوا إلى حجرات أدفأت وأظلت	- كأن الفعل قد أبهم أمره فلم يقصد به قصد شيء يقع عليه. - لا تريد إلا الصفة. - توفير العناية على إثبات الفعل. - معنى العموم. - الدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله ، لا أن تُعلم التباسه بمفعوله.	_ أنه في حدّ المتناسى. -كأن لا قصد إلى مفعول. - إظهار المفعول لغو من الكلام. - وجوب أن تُسقط المفعول.
﴿**وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُون، وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ** ﴾[القصص23]	-أن يُعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقي، ومن المرأتين ذود.(دلالة الحال). - ما كان المسقيّ؟ خارج عن الغرض وموهم خلافه.	-يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقا. -الغرض لا يصحّ إلا على تركه.
إذا بعدت أبلت وإن قربت شفت	- أراد أن يجعل البلى كأنه واجب في بعادها ، وكأنه كالطبيعة فيه. - وكذلك حال الشفاء مع القرب.	- يوجب اطراحه. - لاسبيل لك إلا بحذف المفعول البتة.
وسورة أيام حززن إلى العظم	- منع السامع أن يتوهم شيئا غير المراد، ثم ينصرف إلى المراد. -يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعا واحدا.	- ترك الذكر أفصح من الذكر.

فالجرجاني يعرض الأمثلة واحدا تلو الآخر حتى يؤكد أنّ الغرض لا يصحّ إلا على ترك ذاك المحذوف ، ولا يكتفي بذلك فقط بل نجده يورد الاستثناء (الذكر) فتتمايز التراكيب من أجل تأدية

المعنى باختيار اللفظ الصحيح والغرض المراد وما يترتب عن ذلك من أثار كالأنس به والتقرير ...وغيره ، فـ"متى كان مفعول المشيئة أمرا عظيما أو بديعا غريبا ،كان الأحسن أن يذكر ، ولا يضمر "ليقرره في نفس السامع ويؤنسه به ، نحو:[1]

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ ❖ عَلَيْهِ وَلَكِنَّ سَاحَةَ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

وهكذا يبين الجرجاني مرجعية لزوم الحذف تارة ، وحسن الإظهار تارة أخرى ، وأن لا سبيل إلى ذلك(الحذف والذكر) إلا بمراعاة قصد المتكلمين من عناية أو دفع توهم ، أو تعريض أو إعلام ، أو إبهام ...وغيره ، فليس مرجع الحذف إلى ضرورة نظرية ، وإنما مرجعه إلى شيء آخر تماما أقرب إلى الحرية والعطاء والإفادة[2].

يُستنبط من ذلك أنّ الجرجاني قد راعى في تحليل النصوص واستخلاص دلالاتها دوافع نفسية واجتماعية وبيانية واقفة وراء هذه الظاهرة الأسلوبية ، وهذه الدوافع يجذبها المقام من طرف والسياق اللغوي من طرف آخر ، فيصبح إنتاج التركيب خاضعا لحاجات السياق اللغوي والمقام الاجتماعي[3].

فالجرجاني لم يكن يعنيه من الحذف قاعدة النحاة " لا حذف إلا بدليل سواء كان الدليل مقاليا أم حاليا أم عقليا" بقدر ما كان يعنيه بيان قيمته ووظيفته التعبيرية التي يؤديها في الكلام "فإذا كان السياق هو الذي يمد التركيب بالإفادة الجمالية، فإنه من جانب آخر هو الذي يكسب التركيب شكله الخارجي، والرصد الدقيق للصورة الشكلية هو الذي يؤدّي بنا إلى المستوى الباطن للصياغة لتفهم دلالاتها الحقيقية"[4]، إنها شعرية الحذف تجعل من السكوت عن الذكر سلوكا اجتماعيا ونفسيا ودلاليا للمتكلم والسامع على السواء لا مجردا ولا اعتباطيا.

✍قاعدة القصد في تفسير باب التنازع:

يختار الجرجاني إعمال الفعل الثاني مراعاة للقصد الذي يريده المتكلم ، فيتضح المعنى، ولا يقع اللبس ، فيكون التصريح أبلغ من الكناية ، مثال ذلك قول البحتري:

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 133/132.

[2] ينظر: مصطفى ناصف ، **النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز** ، ص 37.

[3] ينظر: دلخوش جار الله حسين دزه بي ، **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني** ، ص 170.

[4] محمد عبد المطلب ، **جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم** ، ص 184.

قَدْ طَلَبْنَا وَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُؤْ ❖ دُدِ وَالمَجْدِ وَالمَكَارِمِ مِثْلاَ

فهناك عاملان لمعمول واحد (باب التنازع) ، والعاملان هما (طلبنا ، ولم نجد) ، والمعمول هو المفعول به (مثلا)، يقول:« المعنى: قد طلبنا لك مثلا ، ثم حذف ؛ لأن ذكره في الثاني يدل عليه ثم إن للمجيء به كذلك من الحسن والمزية والروعة مالا يخفى.ولو أنه قال:(قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا فلم نجده)، لم تر من هذا الحسن الذي تراه شيئا.وسبب ذلك أن الذي هو الأصل في المدح والغرض بالحقيقة هو نفي الوجود عن المثل ، فأما الطلب ، فكالشيء يذكر ليبنى عليه الغرض، ويؤكد به أمره .وإن كان هذا كذلك ، فلو أنه قال:(قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا فلم نجده) لكان يكون قد ترك أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ(المثل)، وأوقعه على ضمير»[1].

من منطلق هذا التحليل الذي قدّمه الجرجاني يقرّر قاعدة هامة مفادها أنه"لن يكون إيقاع نفي الوجود على صريح لفظ المثل كإيقاعه على ضميره"[2].

وفي بيت ذي الرمة : **وَلَمْ أَمْدَحْ لِأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي ❖ لَئِيمًا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالاَ**

فيعمل الأول من الفعلين ، يقول:" أعمل (لم أمدح) الذي هو الأول في صريح لفظ (اللئيم) و(أرضى) الذي هو الثاني في ضميره. وذلك لأن إيقاع نفي المدح على اللئيم صريحا ، والمجيء به مكشوفا ظاهرا، هو الواجب من حيث كان أصل الغرض ، وكان الإرضاء تعليلا له ، ولو أنه قال:(ولم أمدح لأرضي بشعري لئيما)لكان يكون قد أبهم الأمر فيما هو الأصل ، وأبانه فيما ليس بالأصل"[3] .

فالتصريح يكون أبلغ من الكناية ، ليعقد الجرجاني المطابقة بين هذا التصريح والتكرار أو إعادة اللفظ في تأدية المعنى على الوجه المراد سواء للمتكلم أو السامع ، مثل قوله تعالى:﴿**وَبِالحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالحَقِّ نَزَلَ**﴾[الإسراء105] ، وقوله : ﴿**قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ الله الصَّمَدُ**﴾[الاخلاص1] ، وهذا ما عبّر عنه سيبويه في أولوية الإظهار على الإضمار لارتباط ذلك- بالدرجة الأولى- بالمعطيات السياقية .

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 135.

[2] المصدر نفسه ، ص 136.

[3] المصدر نفسه ، ن ص.

وهكذا يمكن القول بأنّ قضية الإعمال (الأول أو الثاني) وتقدير المحذوف لها علاقة بالمعطيات السياقية بدءا من القصدية ؛ فإذا كان التقدير(تقدير المحذوف) يدخل في أبواب كثيرة من أبواب النحو ، ويختلف النحاة في كيفية هذا التقدير وتعدّده في نفس الوقت ، فإنّ الشرط الأساسي لصحّته هو: "موافقة المعنى المراد" ، وإذا كان كذلك تأكّد مدى ربط الأغراض بتقدير المحذوف فيكون لكل تركيب دلالته الخاصة في إطار تحقيق وظيفتي الفهم والإفهام .

بذلك يحتكم الجرجاني في تفسير التنازع إلى قاعدتين دلاليتين بحسب القصد والمعنى كما ذكر السامرائي في معاني النحو، هما:[1]

– ما أعملته في الاسم الظاهر أهمّ عندك مما أعملته في ضميره .

– ما ذكرته وصرّحت به أهمّ مما حذفته.

قاعدة الإثبات في "الاسم" و"الفعل" والفروق الدلالية:

يوضّح الجرجاني "أنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء .وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدّد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء"[2]، فيتمّ استعمال أحدهما دون الآخر لما يليق بالمعنى ، وهذا يعني أنّ أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه في إشارة إلى الاستبدال الممتنع الذي يفسد الغرض.

ففي قول الشاعر :**لاَ يَأْلَفُ الدّرْهَمُ المَضْرُوبُ خِرْقَتَنَا ❖ لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ**

يعلّق عبد القاهر بقوله : «هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل:(لكن يمرّ عليها وهو ينطلق) لم يحسن»[3] ، ويمكن تصور انتفاء الاستبدال الموضعي في قوله تعالى: وكلبهم باسط ذراعيه) على النحو التالي: **كلبهم باسط =كلبهم واحد ≠كلبهم يبسط .**

امتناع الفعل =لا يؤدي الغرض.

ويعطي مثالا بسيطا حتى لا يدع مجالا للشكّ "فإذا قلت:(زيد طويل) ،و(عمرو قصير)، لم يصلح مكانه (يطول) ، و(يقصر)، وإنما تقول:(يطول) و(يقصر)إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر ، والنبات ، والصبي ونحو ذلك ، مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر .فأما

[1] ينظر: فاضل صالح السامرائي ، **معاني النحو** ، ج2 ، ص 126.

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 138.

[3] المصدر نفسه ، ص 139.

وأنت تحدّث عن هيئة ثابتة ، وعن شيء قد استقرّ طوله ، ولم يكن ثمّ تزايد وتجدد، فلا يصلح فيه إلا الاسم"[1].

يتضح ذلك من خلال مايلي:

التركيب	المعنى	النتيجة
إلى ضوء نار في يفاع تحرّق	موقد يتجدد الإلهاب منه والاشتعال حالا فحالا.	لو قيل(إلى ضوء نار متحرقة) نبا عنه الطبع وأنكرته النفس.لا يشبه الغرض،ولا يليق بالحال.
بعثوا إليّ عريفهم يتوسّم	على توسّم وتأمل ونظر يتجدّد من تصفح الوجوه واحدا بعد واحد.	لو قيل(بعثوا إليّ عريفهم متوسما) لم يفد حق الإفادة.

وينبّه الجرجاني مرة أخرى إلى قضية الاستبدال بين الفعل والاسم ، في قولك: (زيد يقوم) إنه في موضع (زيد قائم) ، فإنّ ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيهما استواء لا يكون من بعده افتراق فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلا والآخر اسما ، بل كان ينبغي أن يكونا جميعين فعلين أو اسمين[2].

إذن هو استبدال شكلي لا يمسّ الدلالة ؛ فالدلالة تختلف ، وعلى المتكلم أن يعرف مواضع كلّ من الاسم والفعل ، ويأتي بها على الجهة التي هي أحق بتأدية المعنى .

ونجد الجرجاني يعرض بعض فروق الإثبات بين (زيد منطلق) ، و(زيد المنطلق) ، و(المنطلق زيد) في مسائل تتعلق بالتنكير والتعريف تارة ، وأخرى بالتقديم والتأخير ، وثالثة على الأصل فيفصل بين الخبري الابتدائي ...وغيره ، بل حتى في جهات الخبري الابتدائي نفسه ، فيكون لك في كلّ واحد من هذه الأحوال غرض خاص ، وفائدة لا تكون في الباقي، وهذا ما سنحاول بيانه في الجدول الآتي:

التركيب	الغرض	المعطى السياقي
زيد منطلق	خبر ابتداء	كان كلامك مع من لم يعلم أنّ انطلاقا كان (عدم علم السامع أصلا).
زيد المنطلق	إعلام بالمنطلق زيد	كان كلامك مع من عرف انطلاقا كان إما من زيد

[1] المصدر السابق ، ن ص.

[2] المصدر نفسه ، ص 140.

دون غيره.	وإما من عمرو (علم السامع لا يصل إلى القطع).

وهكذا فالمعنى يختلف بين قولنا:(زيد منطلق)، و(زيد المنطلق) ، أو كما قال الجرجاني: صار الذي كان معلوما على جهة الجواز معلوما على جهة الوجوب[1].

وبخصوص الفرق بين (المنطلق زيد) ، و(زيد المنطلق) ، يقول "وبيانه أنك إذا قلت:(زيد المنطلق)فأنت في حديث انطلاق قد كان ، وعرف السامع كونه ، إلا أته لا يعلم أمن زيد كان أو عمرو؟، فإذا قلت:(زيد المنطلق) أزلت عنه الشكّ وجعلته يقطع بأنه كان من زيد، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز، وليس كذلك إذا قدمت (المنطلق)، فقلت:(المنطلق زيد)، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت أنسانا ينطلق بالبعد منك ، فلم تثبته، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو فقال لك صاحبك:(المنطلق زيد)، أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد"[2]، وهنا يدخل عنصر المكان أو المسافة بوصفه معطي سياقي ؛ فيصحّ المعنى أو يفسد ؛ فالانطلاق معلوم غير المنطلق وإثباته حتى تزيل الشكّ يكون من قرب السامع ، وقد لا يثبت عند السامع لأنه بعيد عنه وكذلك لا يقع الإثبات على لبس الديباج في قولك: (اللابس الديباج صاحبك) ؛ لأن رؤية الديباج تغني عن إخبار مخبر وإثبات مثبت لبسه له.

وهكذا يصوغ الجرجاني القاعدة العامة"متى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بُدئ به ، فجُعل المبتدأ، وجُعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبرا ، فاعلم أن الغرض هناك ، غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبرا"[3].

إنّ السياق الكلامي أو الموقف هو الذي يفرض نمطا معينا من النظم، وهو وحده يحدّد الفروق الدقيقة بين الألفاظ ومدى تأثيرها في المعنى الدلالي ، فالمسألة كلها مبنية على مراعاة المعطيات السياقية المتنوعة كقصد المتكلم ، وحال المخاطب في ضبط سبيل المعنى وتوجيهه.

قاعدة التعريف بـ"الـ" والمعنى الدلالي:

ذكرنا سابقا أنّ الخبر في مثل قولنا (زيد المنطلق) يفترض علم السامع بانطلاق لا يصل معه إلى حدّ القطع واليقين ، والجرجاني يفصّل المعاني الدلالية بناء على معطى سياقي هو آلية

[1] المصدر السابق ، ص 141.

[2] المصدر نفسه ، ص 147.

[3] المصدر نفسه ، ن ص.

القصد ومبدأ الفائدة ؛ فالألف واللام أذا كانت جنسية لها وجوه:*

– قصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصد المبالغة ، ويترتب عنه امتناع العطف عليه للإشراك مثاله: (زيد هو الجواد)، و(عمرو هو الشجاع)، تريد أنه الكامل ، إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أنّ الجود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيره، لقصوره أن يبلغ الكمال.

– قصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه ؛ أي على **معنى الاختصاص**، فالقصد إلى جنس من الهبة مخصوص لا إلى هبة مخصوصة بعينها في قول الشاعر: [1]

هُوَ الوَاهِبُ المَائَةَ المُصْطَفَاة ❖ إمَّا مَخَاضَا وَإِمَّا عِشَارَا.

– **معنى التقرير** :أن لا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور ، نحو قول الخنساء:

إِذَا قَبُحَ البُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ ❖ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيلاَ

"لم ترد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل، ولم تقيّد الحسن بشيء فيُتصوّر أن يقصر على البكاء ، ولكنها أرادت أن تقرّه في جنس ما حسنه الظاهر الذي لا ينكره أحد ، ولا يشكّ فيه شاك"[2].

– **الانتقال من توهم التوهم إلى العلم**: نحو قولك:(هو البطل المحامي)، و (هو المتقى المرتجى)[3] إذ يصف الجرجاني هذا المعنى أن "تقصر العبارة عن تأدية حقه والمعول فيه على مراجعة النفس واستقصاء التأمل".

هذه الصورة الأخيرة "كون الجنس معهودا من طريق الوهم والتخيل" ، ومدى ارتباطها بالسامع وقدرة المتكلم الأدائية ، هو ما عبّر عنه الجرجاني بقوله:« فهذا كلّه على معنى الوهم والتقرير ، وأن يصوّر في خاطره شيئا لم يره ولم يعلمه ، ثم يجري مجرى ما عهد وعلم»[4].

ويذكر الجرجاني أنّ (الذي) مما يساعد في مجيء الخبر على معنى التوهم ، وضرب لذلك مجموعة من الأمثلة ، كقول الشاعر:

---

* أشار عبد الفتاح لا شين إلى بعض هذه المعاني ، ينظر: **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية** ، ص 110 وما بعدها.

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 142.

[2] المصدر نفسه ، ص 143.

[3] المصدر نفسه ، ص 144.

[4] المصدر نفسه ، ص 145.

أَخُوكَ الذي إِنْ رِبْتَهُ قَالَ إِنَمَا ❖ أَرَبْتَ وَإِنْ عَاتَبْتَهُ لاَنَ جَانِبُهُ

يقول: « فهذا ونحوه على أنك قدّرت أنسانا هذه صفته ، وهذا شأنه ، وأحلت السامع على من يعنّ في الوهم ، دون أن يكون قد عرف رجلا بهذه الصفة ، فأعلمته أنّ المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذي عرفه » [1].

- **الاستغراق** إذا اتصلت بالمبتدأ، نحو قولهم: (الشجاع موقى)، و(الجبان ملقىّ)، والمعنى أن تثبت الوقاية لكل ذات من صفتها الشجاعة ، فالوقاية تستغرق الجنس ، وتشمله وتشيع فيه[2].

هكذا يحدّد الجرجاني المعاني الدلالية لـ (ال) من استغراق ، وتخصيص ، وتقرير ...وغيرها بناءً على أحوال السامع وقدرة المتكلم ، وما يقع في خلدهما من شكّ ويقين ، وقطع واحتمال فيتمّ توضيح تلك المعاني تأكيدا للعلاقة التفاعلية بين المتكلم والمستمع بالنظر إلى المعطى السياقي الذي هو آلية القصد ومبدأ الإفادة.

قاعدة التعريف والتنكير في المبتدأ والخبر:

يشير الجرجاني إلى اختلاف المعنى في مسألة المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبرا، بالتقديم والتأخير ، وعاب على النحويين قولهم أنّ الغرض في هذا هو الغرض في ذاك حتى تساويا في أداء المعنى ، " ومما يوهم ذلك قولهم في باب كان: أذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسما والآخر خبرا، كقولك :(كان زيد أخاك)، و(كان أخوك زيدا)، فيظن من هاهنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثني بذاك، وحتى كأن الترتيب الذي يدّعى بين المبتدأ والخبر وما يُوضع لهما من المنزلة في التقدّم والتأخّر ، يسقط ويرتفع إذا كان الجزآن معا معرفتين"[3].

وهكذا يضع قاعدة هامة توجب معرفة هذا الفرق بين التركيبين ، وهي"أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، وكان الخبر خبرا ؛لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبَت له المعنى ، والخبر خبرا لأنه مسند ومثبَت به المعنى"[4]، من حيث وقوع جهة الإثبات ، وبذلك يقضي تماما على التسوية بين المعرفتين في حكم التقديم والتأخير.

---

[1] المصدر السابق ، ص 146.

[2] المصدر نفسه ، ص 153.

[3] المصدر نفسه ، ص 147.ينظر أيضا: ص 141.

[4] المصدر نفسه ، ص 149.

ولا يكتفي بهذا حتى يقدّم تفسيرا تنتفي معه المساواة بين المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين ، وهو قوله: «أنك إذا قلت:(زيد منطلق) فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه، فـ(زيد)مثبت له و(منطلق) مثبت به ، وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظا ، فحكم واجب من هذه الجهة ؛ أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يُثبت له المعنى ويُسند إليه، والخبر هو الذي يُثبت به المعنى ويسند ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدّم مبدوء به، لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال: (منطلق زيد) ولوجب أن يكون قولهم:" إنّ الخبر مقدّم في اللفظ والنية به التأخير" محالا وإذا كان هذا كذلك ثم جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبرا فقد وجب وجوبا أن تكون مثبتا بالثاني معنى الأول، فإذا قلت:(زيد أخوك)،كنت قد أثبت بـ (أخوك) معنى لزيد ، وإذا قدّمت وأخرّت فقلت:(أخوك زيد) وجب أن تكون مثبتا بزيد معنى لـ(أخوك) ، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ وإذ ذاك خبرا ، تغييرا للاسم عليه من غير معنى ، ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم:"المبتدأ والخبر" فائدة غير أن يتقدّم اسم في اللفظ على اسم ، من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه، وذلك مما لا يُشكّ في سقوطه»[1].

فالجرجاني يحدّد الفرق بين المعرفتين وفق جهة إثبات المعنى التي تختلف بالتقديم والتأخير، وإلا انتفت الفائدة الواقعة بالإسناد، وأصبح طرفاه(المبتدأ والخبر) مجرّد تسميات من غير معنى.

ويعطي مثالا قولهم: (أنت الحبيب) ، و(الحبيب أنت)؛ ففي الجملة الثانية معنى لا تفيده الجملة الأولى ، وهو أن لا فصْل بينك وبين من تحبه إذا صدقت المحبة.

ونتبين اختلاف المعنى بين التركيبين في المخطط التالي :

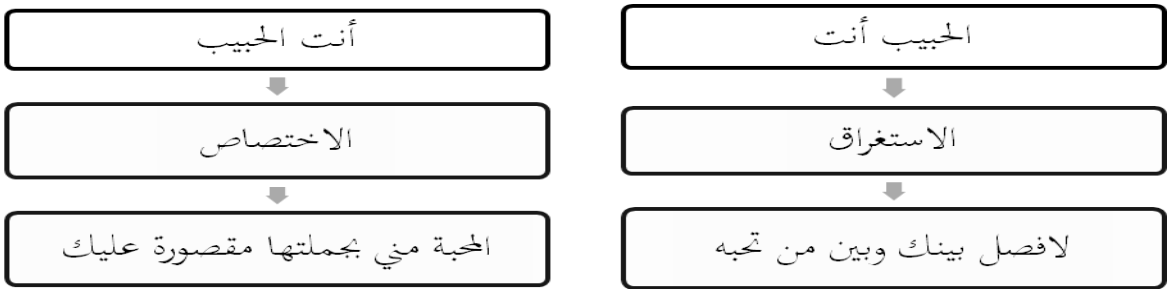

إنّ فهم المعنى الذي يعدّ الغرض منه تواصلياً هو نفسه الذي جعل الأعرابي يتساءل عندما يسمع قول المؤذن " أشهد أن محمداً رسول الله " عن تمام المعنى، و يستنكر على دراية بأن المعنى والمقصود لم يكتمل ولم يتوفر على الفائدة المتوخاة ، فـ"قد يعمد عامد إلى نظم كلام بعينه فيزيله

[1] المصدر السابق ، ن.ص .

من الصورة التي أرادها الناظم له ويفسدها عليه من غير أن يحوّل منه لفظاً عن موضعه أو يبدله بغيره أو يغير شيئاً من ظاهر أمره على حال"[1]، يمثّل لذلك بقول أبي تمام:

لُعَابُ الأَفَاعِي القَاتِلاتِ لُعَابُه ❖وَأَرْيُ الجَنَى اشْتَارَتْه أَيْدٍ عَوَاسِلُ

فالإعراب السطحي أفسد عليه كلامه وأبطل الصورة التي أرادها؛ إذ إنّ المعنى و الغرض المراد تشبيه مداده بأري الجنى؛ معنى ذلك أنه إذا كتب في العطايا و الصلات أوصل به النفوس ما تحلو مذاقه عندها و أدخل السرور و اللذة عليها،و لا يتحقق هذا المعنى إلا بجعلنا (لعابه مبتدأ مؤخر ولعاب الأفاعي خبر)، في حين أن التقدير السابق يبطل هذا المعنى، و يمنع منه البتة ويخرج الكلام إلى ما لا يجوز أن يكون(شبه لعاب الأفاعي بالمداد)[2]، فالفساد نشأ عن خطأ المتلقي في تقدير المعنى الذي نتج عنه تغيير إعراب الكلمات[3].

ويذكر في مقام آخر أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبر ثم يقدّم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليك فيه، فلا تعلم أنّ المقدّم خبر حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبر ، وها هو يقدّم لنا مثالا آخر يوضح ما ذهب إليه، ففي مثل قول الشاعر[4]:

نَمْ وَ إِنْ لَمْ أَنَمْ كَرَايَ كَرَاكَا ❖ شَاهِدِي مِنْكَ أَنَّ ذَاكَ كَذَاكَا

ينبغي أن يكون (كراي) خبرا مقدما ، و يكون الأصل: كراك كراي ؛ أي: وإن لم أنم فنومك نومي ، دلالة على حرقة المتيم الولهان .

وعليه فإنّ المعنى لا يكون نتاجا مباشرا للتوالي الخطي للألفاظ ، بل يكون للمتلقي- من حيث هو مؤول يشارك في تفكيك هذا المعنى وبنائه- دور فاعل في الكيفية التي يصوّر بها هذا المعنى ذلك أنّ المزية هي قرينة الأشكال والاحتمال[5].

هكذا ينتقل معنى الكلام من صورة إلى صورة دون تغير لفظه ، ذلك انطلاقا من مراعاة قصد المتكلم ، وتحقق إفادة السامع ، لتحصيل المعنى دون تشويش أو لبس ، فيصبح التعريف والتنكير أداتين لتوجيه الدلالة ، فتتنوّع الإمكانات النحوية حسب المعطيات السياقية،" فالسياقات

[1] المصدر السابق ، ص 271.

[2] المصدر نفسه ، ص 272.

[3] ماجد بن محمد الماجد ، **المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 115.

[4] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 273.

[5] ينظر: طارق النعمان ، **اللفظ والمعنى بين الإيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم** ، ص 95.

قد تداخلت حدودها ، وتبادلت أماكنها ، بحيث أصبحت أغراض التنكير متساوية مع أغراض التعريف ، والمسألة كلّها ترجع إلى النية المستترة عند المتكلم، التي لا تتبدّى إلا في الصورة اللفظية للكلام"[1].

قاعدة مجيء (الذي) في التركيب وعدمه باعتبار علم السامع:

يقول الجرجاني: «إنما اجتلب حتى إذا كان قد عُرف رجل بقصة وأمر جرى له ، فتخصّص بتلك القصة وبذلك الأمر عند السامع ، ثم أريد القصد إليه، ذُكر (الذي)؛ تفسير هذا :أنك لا تصل (الذي) إلا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها ، وأمرٍ قد عرفه له ، نحو أن ترى عنده رجلا ينشده شعرا فتقول له من غد:(ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس ينشدك الشعر؟»[2].

وينصرف الجرجاني إلى شرط الإفادة في الخبر حين ينفي مقولة" قد يؤتى بعد (الذي) بالجملة غير المعلومة للسامع" ، كقولك: (هذا الذي كان عندك بالأمس) ، و(هذا الذي قدم رسولا من الحضرة) بقوله: «أنت في هذا وشبهه تُعلم المخاطب أمرا لم يسبق له به علم ، وتفيده في المشار إليه شيئا لم يكن عنده.ولو لم يكن كذلك، لم يكن (الذي)خبرا؛ إذ كان لا يكون الشيء خبرا حتى يفاد به»[3].

والمعنى أنّ جملة(هذا الذي قدم رسولا) لا تصلح أن تكون خبرا ابتدائيا بأيّ حال من الأحوال وإلا كانت خاطئة ، وكذا في (هذا الذي كان عندك بالأمس) لا تصلح لمن نسي ، وإنما تقوله لمن ذاك على ذُكر منه، إلا انه رأى رجلا يُقْبل من بعيد، فلا يعلم أنه ذاك، ويظنه أنسانا غيره.

ليؤكّد مجدّدا أنه لا يخفى على عاقلٍ العلم بالفرق بين مجيء الجملة بالذي وعدمه في قوله: «فليس من أحد به طِرق إلا وهو لا يشكّ أن ليس المعنى في قولك:(هذا الذي قدم رسولا) كالمعنى إذا قلت:(هذا قدم رسولا من الحضرة)...وليس ذاك إلا أنك في قولك: (هذا قدم رسولا من الحضرة) مبتدئ خبرا بأمرٍ لم يبلُغ السامع ، ولم يُبلّغه، ولم يعلمه أصلا. وفي قولك: (هذا الذي

[1] محمد عبد المطلب ، **جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم** ، ص 187.

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 157/156.

[3] المصدر نفسه ، ص 157.

قدم رسولا) معلم في أمر قد بلغه أنّ هذا صاحبه، فلم يخل من الذي بدأنا به في أمر الجملة مع (الذي) من أنه ينبغي أن تكون جملة قد سبق من السامع علم بها ، فاعرفه»[1].

يُستنبط مما سبق أن الجرجاني يعوّل في التمييز بين هذه التفسيرات الدلالية المتباينة لبنية تركيبية متفقة في بعض وحداتها المعجمية وأدلّتها النظمية على مكونات نفسية واجتماعية وثقافية تمتّ بصلة إلى كل من المتكلم والسامع[2].

وهكذا يجعل الجرجاني من علم أو جهل السامع شرطا جوهريا في مجيء (الذي) في التركيب من عدمه ، محددا الحالات والمقامات التي تضبط مدى صلاحيته من حيث الاستعمال فالنسيان ، وسبق الذكر ، والظن ، والمشاهدة ، والإشارة ، وتحقق الإفادة ،كلّها تؤكد أنّ الصياغة وليدة المعطيات السياقية ، فباجتلاب (الذي) لا يكون الخبر ابتدائيا ، ومن ثمّ توصف الجملة بالخطأ إنها فروق لا يعقلها إلا عاقل التفت إلى شركة المتكلم والسامع وأحوالهما.

✍مجيء الحال جملة مع الواو أو بدونها وما يترتب عنها من إفادة:

منذ البداية يقرّ الجرجاني أنّ في تمييز ما يقتضي الواو مما لا يقتضيه صعوبة ، وبعد أن يعطي جملة من الأمثلة والشواهد قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر ، "فلا بدّ من أن يكون ذلك إنما كان من أجل علل توجبه وأسباب تقتضيه، فمحال أن يكون هاهنا جملة لا تصلح إلا مع الواو وأخرى لا تصلح فيها الواو ، وثالثة تصلح أن تجيء فيها بالواو ، وأن تدعها فلا تجيء بها ثم لا يكون لذلك سبب وعلة"[3].

الجواب نجده عند الجرجاني على نحو دقيق ، يقول : "اعلم أنّ كلّ جملة وقعت حالا ثم امتنعت من (الواو) ، فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد ، وكلّ جملة جاءت حالا ، ثم اقتضت(الواو)، فذاك لأنك مستأنف بها خبرا، وغير قاصد إلى أن تضمّها إلى الفعل الأول في الإثبات"[4]، ويمكن توضيح ذلك وفق المخطط التالي:

---

[1] المصدر السابق ، ص 157.

[2] ينظر: دلخوش جار الله حسين دزه بي ، **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني** ، ص 190/189.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 165/164.

[4] المصدر نفسه ، ص 165.

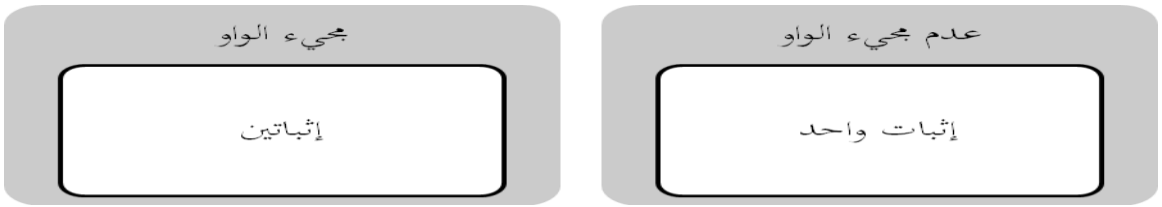

تفسير هذا " أنك إذا قلت:(جاءني زيد يسرع)كان بمنزلة قولك:(جاءني زيد مسرعا) في أنك تثبت مجيئا فيه إسراع ، وتصل أحد المعنيين بالآخر ، وتجعل الكلام خبرا واحدا ، وتريد أن تقول: جاءني كذلك ، وجاءني بهذه الهيئة ، ...وإذا قلت:(جاءني وغلامه يسعى بين يديه) و(رأيت زيدا وسيفه على كتفه)، كان المعنى على أنك بدأت فأثبتّ المجيء والرؤية ثم استأنفت خبرا وابتدأت إثباتا لسعي الغلام بين يديه، ولكون السيف على كتفه.ولما كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى ، فجيء بالواو"[1]، فـ"الغاية من تجريد التراكيب الحالية من الواو هي ضم الفعل الواقع في التركيب الحالي إلى الفعل في التركيب الرئيس وإثباتهما إثباتا واحدا ، فمتى ما استطاع البناء الدلالي استيعاب هذه الدلالة التركيبية المزدوجة يُمنه تركيبها من إدخال الواو عليه ، أما إذا أريد استئناف خبر جديد بواسطة التركيب الحالي بعد إثبات الفعل الأول على حدة فيجب تصديره بمورفيم الواو"[2].

وهكذا يتضح أنّ الجرجاني قد ربط إدخال (الواو) من عدمه في الجملة بمقصد المتكلم وما يترتب عن ذلك من إفادة ، فتختلف التراكيب في الدلالة على المعنى ، ويحكم عليها بـ" فنية التعبير وجودة الأسلوب والعمق الدلالي معولا على ملكة الذوق السليم والإحساس المرهف بما تخفيه هذه التراكيب من خفايا دلالية وأسرار بلاغية"[3]، وينغلق بذلك جانب الصعوبة إذا ما عرفنا كيفية تقدير المباني للمعاني بواسطة استجلاء المعطيات السياقية الكامنة وراء التركيب من قصدية المتكلم وتوخّي إفادة السامع .

المناسبة في الفصل والوصل في الجملة العارية الموضع من الإعراب:

ينطلق الجرجاني من الإشكال الذي يعرض في (الواو) دون غيرها من حروف العطف ، فلا يتصوّر إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه ، وإذا كان ذلك كذلك

[1] المصدر السابق ، 166/165.

[2] دلخوش جار الله حسين دزه بي ، **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني** ، ص 232.

[3] المرجع نفسه ، ص 239.

ولم يكن معنا في قولنا:(زيد قائم وعمرو قاعد) ، معنى تزعم أنّ (الواو) أشركت بين هاتين الجملتين فيه[1].

الجواب أننا نحصل على معنى الجمع لا في الحكم بل في المناسبة بين الجملتين ،"وذلك أنا لا نقول: (زيد قائم وعمرو قاعد) حتى يكون عمرو بسبب من زيد ، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني.يدلّك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئا ليس منه بسبب، ولا هو مما يُذكَر بذكره ويتصل حديث بحديثه ، لم يستقم فلو قلت:(خرجت اليوم من داري)، ثم قلت:(وأحسن الذي يقول بيت كذا) قلت ما يُضحَك منه"[2] ومن هنا عابوا قول أبي تمام:

لاَ وَالذي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى ❖ صَبرٌ وَأَنَّ أَبَا الحُسَينِ كَرِيمُ

فانعدام المناسبة أو التناسب في موضوع الرسالة (كرم أبي الحسين ومرارة النوى)، وأن لا تعلّق لأحدهما بالآخر ، وليس يقتضي الحديث بهذا الحديث بذاك ، وعلى هذا يفسد المعنى ، ويُنسب إلى الركاكة ، يفسر ذلك الجرجاني بقوله:"اعلم أنه كما يجب أن يكون المحدّث عنه في إحدى الجملتين بسببٍ من المحدّث عنه في الأخرى ، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير ، أو النقيض للخبر عن الأول.فلو قلت:(زيد طويل القامة ، وعمرو شاعر) كان خُلفا، لأنه لا مشاكلة ولا تعلّق بين طول القامة وبين الشعر ، وإنما الواجب أن يقال:(زيد كاتب، وعمرو شاعر)، و(زيد طويل ،وعمرو قصير)"[3].

وهكذا يضع الجرجاني قانونا عاما في هذا النوع من عطف الجمل "أنها لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لِفْقًا لمعنىً في الأخرى ومُضامّا له ، مثل أنّ (زيدا) و(عمرا) إذا كانا أخوين، أو نظيرين ، أو مشتبكي الأحوال على الجملة ، كانت الحال التي يكون عليهما أحدهما من قيام ، أو قعود، أو ما شاكل ذلك ، مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخر من غير شكّ، وكذا السبيل أبدا"[4].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص172.

[2] المصدر نفسه ، ص 173/172.

[3] المصدر نفسه ، ص 173.

[4] المصدر نفسه ، ص 173.

ثم يعقد المشابهة بين المناسبة في المعاني كالتناسب بين الأشخاص ، "فإنما قلت مثلا:(العلم حسن والجهل قبيح) ؛ لأنّ كون العلم حسنا مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحا".

بعد ذلك يصوغ مجموعة من الأحكام:

– إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحدا ازداد معنى الجمع في (الواو) قوة وظهورا :كقولك:(هو يقول ويفعل) ،ويمكن تفسير ذلك في المخطط التالي[1] :

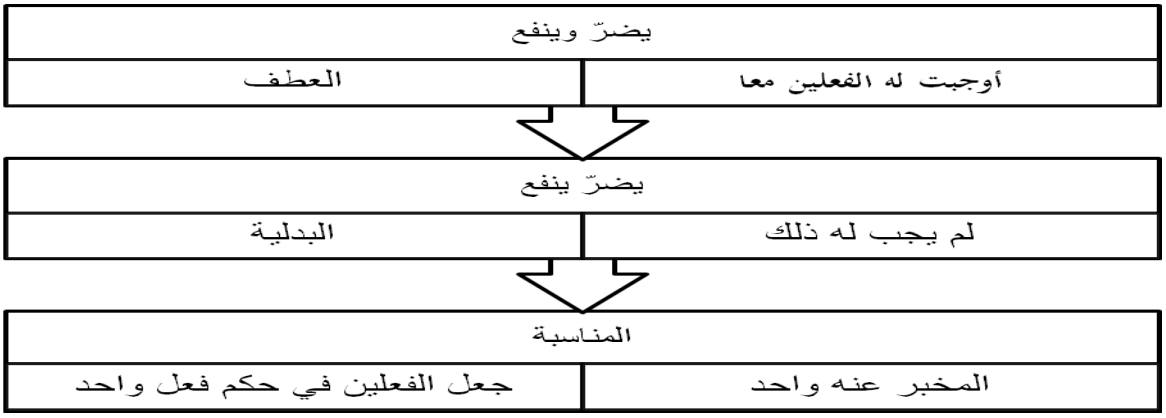

– عدم احتياج الصفة والتوكيد إلى ما يصلهما بما قبلهما ، من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْ كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا**﴾[لقمان7]، يقول:«لم يأت معطوفا نحو(وكأن في أذنيه وقرا)لأن المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقرا، وهو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع ، إلا أنّ الثاني أبلغ وآكد في الذي أريد، وذلك أنّ المعنى في التشبيهين جميعا أن ينفي أن يكون لتلاوة ما تُلي من الآيات فائدة معه، ويكون لها تأثير فيه ، وأن يُجعل حاله إذا تُليت عليه كحاله إذا لم تتل، ولا شبهة في أنّ التشبيه بمن في أذنيه وقر أبلغ وآكد في جعله كذلك من حيث كان من لا يصحّ منه السمع وإن أراد ذلك ، أبعد من أن يكون لتلاوة ما يُتلى عليه فائدة، من الذي يصحّ منه السمع إلا أنه لا يسمع، إمّا اتفاقا ، وإمّا قصدا إلى أن لا يسمع فاعرفه وأحسن.تدبرّه»[2].

هكذا بيّن الجرجاني دقة مسلك هذا الباب وصعوبته ناعيا تلك القناعة التي ترى في ترك العطف في الجملة "أنّ الكلام قد استأنف وقُطع عما قبله"، ثم لا تطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك ، ولقد غفلوا غفلة شديدة [3].

[1] المصدر السابق ، ص 174/173.

[2] المصدر نفسه ، ص 175

[3] المصدر نفسه ، ص 177.

– وجوب ترك العطف بين الجمل لعارض ، مثال ذلك قوله تعالى:﴿**اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[البقرة 15]، كان العطف ممتنعا لاستحالة أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفا على ما هو حكاية عنهم ، ولإيجاب ذلك أن يخرج من كونه خبرا من الله تعالى إلى كونه حكاية عنهم ، وإلى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنهم مؤاخذون، وأنّ الله تعالى معاقبهم عليه[1].

ويذكر الجرجاني في هذا الصدد تفسيرا فيما يوجب الاستئناف دون العطف ، يوظّف المعطيات السياقية توظيفا دقيقا ، وهو:"أن الحكاية بذلك السؤال كثيرا، فتحرّك السامعين وتوقع في أنفسهم التمني"[2]، ويضرب الأمثلة [3]؛

التركيب	المعطيات السياقية	النتيجة
صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي	–تحريك السامع. – وضع في نفسه أنه مسؤول وكلامه كلام مجيب.	–وجوب الاستئناف.
انتقم الله من الكاذب	–جعل نفسه كأنه يجيب سائلا له.	– وجوب الاستئناف.
سهر دائم وحزن طويل	–قدّر كأنه قد قيل له ذلك(ما بك؟، وما علّتك؟). –السؤال مفهوم من فحوى الحال.	–وجوب الاستئناف.

ثم نجد الجرجاني يعرض لما يرى في التنزيل من لفظ (قال) غير معطوف ، فـ"جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين من السؤال...لأنّ الناس خوطبوا بما يتعارفونه، وسُلك باللفظ معهم المسلك الذي يسلكونه"[4].

فالجملة في الفصل والوصل على ثلاثة أضرب[5]، وقد يكون في الكلام أكثر من عطف ، فلا تعطف الجملة على مايليها لكن على ما قبلها وإلا فسد المعنى ، مثال ذلك:

[1] المصدر السابق ، ن.ص.
[2] المصدر نفسه ، ص 179.
[3] ينظر: المصدر نفسه ، ص 180 /182.
[4] ينظر: المصدر نفسه ، ص 184/183.
[5] المصدر نفسه ، ص 185.

تَوَلَوْ بَغْتَةً فَكَأَنَّ بَيْنَا ❖ تَهَيَّبَنِي، فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالاَ

فَكَانَ مَسِيرُ عِيسِهِم ذَمِيلاَ ❖ وَسَيْرُ الدَّمْعِ إِثْرَهُمُ انْهِمَالاَ

"قوله(فكان مسير عيسهم) معطوف على (تولو بغتة) دون ما يليه من قوله (ففاجأني) ؛ لأنّا إن عطفناه على هذا الذي يليه أفسدنا المعنى من حيث إنه يدخل في معنى (كأن)، وذلك يؤدّي إلى أن لا يكون مسير عيسهم حقيقة ، ويكون متوهّما، كما كان تهيّب البين كذلك" ، فيتحدّد الغرض "ألا ترى أنّ الغرض من هذا الكلام أن يجعل توليهم بغتة وعلى الوجه الذي توهم من أجله أنّ البين تهيّبه- مستدعيا بكاءه، وموجبا أن ينهمل دمعه ، فلم يعنه أن يذكر ذملان العيس إلا ليذكر هملان الدمع ، وأن يوفق بينهما"[1].

ومثله قوله تعالى:﴿**وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الغَرْبِيّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِين وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ العُمُرُ وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنّا كُنَّا مُرْسَلِينَ**﴾[القصص 45/44]، لو جريت على الظاهر ، فجعلت كلّ جملة معطوفة على ما يليها ، منع منه المعنى ، وذلك أنه يلزم منه أن يكون قوله: ﴿**وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ**﴾ معطوفا على قوله:﴿**فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ العُمُرُ**﴾ ، وذلك يقتضي دخوله في معنى (لكن) ، ويصير كأنه قيل :(ولكنك ما كنت ثاويا)، وذلك ما لا يخفى فساده[2].

لقد بحث الجرجاني (الفصل والوصل) بحثا منظما دقيقا يقوم على التقسيم ، والتحديد والتعليل ، فقد بيّن من أوّل الأمر أنه باب دقيق صعب ، وخفي غامض ، ورغم ذلك فقد كشف عن الأسرار الكامنة ، والدلالة المستقاة من تلك التراكيب النحوية التي تحتوي على الفصل والوصل[3]، فمن افتراض سؤال إلى تقرير إجابة ، أو تحريك السامع ، ومن المناسبة والمشاكلة إلى القوة والظهور في المعنى ، ومن التأكيد إلى التأثير ، فيجيء بالعطف أو يكون الفصل من أجل فهم المعنى فهما صحيحا ،ذلك أن "عملية الوصل لا تتم عشوائيا أو جزافا ، وإنما قوامها وجود صلة وثيقة أو دلالة مشتركة بين الطرفين المشاركين في عملية الوصل هذه ، وباضمحلال هذه الصلة تفسد عملية الوصل وتفقد طاقته الجمالية والدلالية"[4]، وبهذا يتبيّن إلى أيّ حد كان عبد

[1] المصدر السابق ، ص 186.

[2] المصدر نفسه ، ص 188.

[3] عبد الفتاح لاشين ، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية** ، ص 129-139.

[4] دلخوش جار الله حسين دزه بي ، **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني** ، ص 222.

القاهر يغوص وراء المعاني ويتذوقها بحسّه المرهف ، وكان يتفنن في القواعد النحوية ليخرج درر المعاني[1]، إنه يوجّه الجمل وفق مقتضيات المعنى مستخدما آلة التوخي (توخي معاني النحو) "فالنحو عنده بمثابة مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة ، قد التفت له حتى رآها في مكان واحد"[2].

قاعدة المعنى ومعنى المعنى :

ويبلغ من اهتمام الجرجاني برصد المعاني والأغراض تقسيمه الكلام إلى قسمين:

- **ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده** ، وذلك إذا قصدت أن تُخبر عن (زيد) مثلا بالخروج على الحقيقة ، فقلت:(خرج زيد) ، وبالانطلاق عن (عمرو) ، فقلت:(عمرو منطلق) وعلى هذا القياس.

- **وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده** ، ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ... وإذ قد عرفت هذه الجملة ، فهاهنا عبارة مختصرة ، وهي أن تقول: "**المعنى**"، و"**معنى المعنى**" تعني بـ "المعنى": المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة ، و بـ "معنى المعنى": أن تعقل من اللفظ معنى ، ثم يُفضي بك ذلك المعنى إلى معنًى آخر[3].

فالوصول إلى الغرض يكون من جهتين مباشرة وغير مباشرة ، وعمل المتكلم أن يهيّئ العبارة التي تُفهم عنه ما يريد إفهامه المخاطَبَ ؛ أي إنّ تحصيل المقاصد والأغراض يتحقّق سواء عن طريق اللفظ وحده (المعنى الصريح) أم بالانتقال إلى دلالات أخرى لا تُستقى من اللفظ المذكور وإنما تحيل عليه .

يشرح عز الدين إسماعيل معنى المعنى شرحا دقيقا ، فهو تعقد شبكة من العلاقات المتبادلة بين عدد من العناصر اللغوية وغير اللغوية ، وأن تحققه -من ثمّ- فضلا عن إدراكه يقتضي تآزر الأدوار التي تؤديها هذه العناصر من أجل أن تلتقي جميعا في ذلك الموقع المركزي منها ، هناك أولا المتكلم الذي يقصد بكلامه معنى ، والخاطب الذي يستقبل هذا الكلام ليستخلص لنفسه منه

---

[1] ينظر:فؤاد علي مخيمر ، **فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط(1983)، ص 231.

[2] المرجع نفسه ، ص 236.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 200/199.

معنى ، وهنا ثانيا معنيان للكلام ، أحدهما تحمله الصيغة الكلامية المباشرة ، وثانيهما يتعلق بهذه الصيغة من جهة ، ويقع خارجها من جهة أخرى ، وهناك ثالثا واقع خارجي وإطار اجتماعي وهناك سياق لنص الكلام ، تتجاور فيه العناصر الدالة ، وسياق خارج هذا النص هو سياق الموقف، ولكلّ عنصر من هذه العناصر دور في تقرير معنى المعنى ، حتى إنّ غياب واحد منها من شأنه أن يؤثر على العملية كلّها"[1]، إنها المعطيات السياقية التي لابدّ من توفّرها حتى يتحققّ المعنى ومعنى المعنى ، فمعنى المعنى يوشك أن يكون عصب مشروعه ومدار تفكيره البياني كله[2].

يبيّن هذا تحليله العبارة الآتية :" أمّا بعد: فإني أراك تقدّم رِجْلا وتؤخرّ أخرى ..." ، فالمعنى هو: التردّد بين الأمرين وترجيح الرأي فيهما ، وهذا المعنى لا يُعرف من لفظ (تقدّم أو تؤخّر) أو من لفظ(رِجل) ، لكن يكون ذلك من المعاني الحاصلة من مجموع الكلام التي هي أدلة على الأغراض والمقاصد[3] .

ومن الأمثلة قول الشاعر:..... **فَإِني ❖ جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُول الفَصِيل**

يعلّق الجرجاني: «هو دليل على أنه مضياف ، فالمعاني الأول المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض ، والوشي والحلي، وأشباه ذلك ، والمعاني الثواني التي يومأ إليها بتلك المعاني ، هي التي تُكسى تلك المعارض ، وتُزيّن بذلك الوشي والحلي»[4].

ويضيف الجرجاني : «أنّ صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ ، حتى يكون هناك اتساع وجاز ، وحتى لا يُراد من الألفاظ ظواهر ما وُضعت له في اللغة ، ولكن يُشار بمعانيها إلى معان أخر»[5]، وهذا إنما يحدث في النظم الواحد ، أما إذا تغيّر فلابدّ من أن يتغير المعنى .

هكذا يبيّن الجرجاني طرق أداء المعنى ، فتارة يكون الغرض هو نفسه معنى ظاهر اللفظ وأخرى يكون الغرض ليس هو معنى اللفظ، ولكنه معنى يُستدلّ بمعنى اللفظ (الظاهر) عليه ويُستنبط منه[6]، ومن ثمّ بنى تفريقه بين أصل المعنى ، وبين ما هو زيادة في المعنى وكيفية له

---

[1] عز الدين إسماعيل ، **قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 41/40.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 38.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 199- 318 (بتصرّف).

[4] المصدر نفسه ، ص 200.

[5] المصدر نفسه ، ص 201.

[6] المصدر نفسه ، ص 319/318 (بتصرف).

وخصوصية فيه[1]، فنظرية المعنى ليست نظرية في الإنشاء الكلامي بقدر ما هي تشخيص لظاهرة في الاستخدام اللغوي[2].

قاعدة النفي والإثبات في (كلّ) بين صورة المعنى وتأثير العلامة الإعرابية:

يورد الجرجاني في هذا الصدد بيتا شعريا لأبي تمام ، وهو قوله :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي ❖ عَلَيّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

" وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلى لحاجة له إلى ذلك ، وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد ، وذلك أنه أراد أنه تدعي عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البتة ، لا قليلا ولا كثيرا ، ولا بعضا ولا كلاّ ، والنصب يمنع من هذا المعنى ، ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعته بعضه"[3] .

يفسّر الجرجاني أنّ إعمال الفعل في (كلّ) والفعل منفي ، لا يصلح لأن يكون إلا حيث يراد أنّ بعضا كان وبعضا لم يكن ، تقول: (لم أر كلّ القوم) ، و(لم أخذ كلّ الدراهم)، فيكون المعنى أنك لقيت بعضا من القوم، ولم تلق الجميع ، وأخذت بعض الدراهم وتركت الباقي[4] .

فلفظة(كلّ) تجتلب لإفادة الشمول في الفعل الذي تسنده إلى الجملة أو توقعه لها ، ويضع الجرجاني القاعدة التالية "من حكم النفي إذا دخل على كلام ، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه أن يتوجه إلى ذلك التقييد ، وأن يقع له خصوصا" ، يفسّر ذلك أنك إذا قلت: (أتاني القوم مجتمعين مجتمعين) ، والتأكيد ضرب من التقييد ، فمتى نفيت كلاما فيه تأكيد ، فإن نفيك ذلك يتوجه إلى التأكيد خصوصا ويقع له"[5].

فالنفي والإثبات لا يقعان على الفعل بل في شموله(كلّ) ، هذا ما يؤكده الجرجاني في كلّ كلام تقع فيه زيادة على مجرّد الإثبات ، يقول:« ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء إلا كان الغرض الخاص من الكلام ، والذي يُقصد إليه ويُزجّى القول فيه ، فإذا

---

[1] المصدر السابق ، ص 201.

[2] ينظر: عز الدين إسماعيل ، **قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني** ، ص 41.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 210/209.

[4] المصدر نفسه ، ص 210.

[5] المصدر نفسه ، ص 211.

قلت:(جاءني زيد راكبا)، و(ما جاءني زيد راكبا)كنت قد وضعت كلامك لأن تُثبِت مجيئه راكبا أو تنفي ذلك ، لا لأن تُثبِت المجيء وتنفيه مطلقا»[1].

"وإذا بان لك من حال النصب أنه يقتضي أن يكون المعنى على أنه قد صنع من الذنب بعضا وترك بعضا ، فاعلم أنّ الرفع على خلاف ذلك ، وانه يقتضي نفي أن يكون قد صنع منه شيئا واتى منه قليلا أو كثيرا ، وأنك أذا قلت:(كلُّهم لا يأتيك) ، و(كلُّ ذلك لا يكون) و(كلُّ هذا لا يحسن)، كنت نفيت أن يأتيه واحد منهم ، وأبيت أن يكون أو يحسن شيء مما أشرت إليه"[2].

ويضرب الجرجاني الأمثلة؛ منها قول الشاعر:

فَكَيْفَ ؟وَكُلٌّ لَيْسَ يَعْدُو حِمَامَهُ ❖ وَلاَ لِامْرِئٍ عَمَّا قَضَى اللهُ مَزْحَلُ

ومنه ما جاء في حديث ذي اليدين(كلُّ ذلك لم يكن)، المعنى لا محالة نفي الأمرين جميعا (التقصير ، النسيان)[3].

ثم نرى الجرجاني يعرض التراكيب الجائزة من الممتنعة التي تؤدي إلى التناقض ، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجائز	الممتنع
لم يأتني القوم كلَّهم ولكن أتاني بعضهم	كلُّهم لم يأت ولكن أتاني بعضهم
لم أر القوم كلَّهم ولكن رأيت بعضهم	كلُّ ذلك لم يكن ولكن كان بعض ذلك

حيث يربط إعمال الفعل من عدم إعماله بدخول (كلّ) في حيز النفي وأن لا يدخل فيه ليخلص إلى قاعدة عامة ، وهي:" واعلم أنك إذا أدخلت(كلاّ) في حيز النفي، وذلك بأن تقدّم النفي عليه لفظا أو تقديرا ، فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل والوصف نفسه.وإذا أخرجت (كلاّ) من حيز النفي ولم تدخله فيه ، لا لفظا ولا تقديرا، كان المعنى على أنك تتبّعت الجملة ، فنفيت الفعل والوصف عنها واحدا واحدا، والعلة في أن كان ذلك كذلك : أنك إذا

[1] المصدر السابق ، ن ص .

[2] المصدر نفسه ، ص 213/212.

[3] المصدر نفسه ، ص 212.

بدأت بـ(كلّ) كنت قد بنيت النفي عليه ، وسلّطت الكلّية على النفي ، وأعملتها فيه ، وإعمال معنى الكلّية في النفي يقتضي أن لا يشذّ شيء عن النفي "[1].

هكذا يتأتى من مجرّد تغير الحركة الإعرابية تحول دلالي لا يتلاءم مع السياق ومع المقاصد الواعية[2]، فالنصب يفسد المعنى ، كما أن اجتماع دلالة النفي والشمول تؤثر في إصابة المعنى فتختلف بحسب السياقات المتعددة وما يستتبعها من مقاصد يريد المتكلم إيصالها إلى السامع دون لبس أو غموض ، ولعلّ تلك الأمثلة التي راح الجرجاني يعالجها وحدا تلو الآخر جائزها وممتنعها إلا تأكيد منه على ضرورة ربط فهم المعنى بالمعطيات السياقية ، "ولهذا فإنّ الأساليب لا يمكن أن تكون لها قيمة مطلقة ، وأن يكون مجرّد وجودها مصدر استحسان ، فهي كالكلمات خاضعة لمقتضيات النظم ، ولما يرمي إليه المتكلم من أغراض ، فلا يروق منها شيء إلا إذا كان منسجما مع بقية الكلام"[3].

قاعدة المجاز الحكمي وتفسير المعنى:

فسّر الجرجاني معنى قول الخنساء:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتّى إِذَا ادَّكَرَتْ ❖ فَإِنَمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

"وذلك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما ، فتكون قد تجوّزت في نفس الكلمة ، وإنما تجوّزت في أن جعلتها لكثرة ما تُقبِل وتُدبِر ، ولغلبة ذلك عليها واتصاله منها ، وأن لم يكن لها حال غيرهما ، كأنها قد تجسّمت من الإقبال والإدبار .وإنما كان يكون المجاز في نفس الكلمة ، لو أنها كانت قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذي وُضعا له في اللغة ، ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أرادته في شيء"[4]، فتجعل الناقة كأنها قد صارت بجملتها إقبالا وإدبارا حتى كأنها قد تجسّمت منهما[5] .

ويقدّم تعليلاته "وان كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف، ويقولون:إنه في تقدير (فإنما هي ذات إقبال وإدبار) ؛ إذ لا تقدير في بيت الخنساء كما قدّرناه في (اسأل القرية) ، أهل

---

[1] المصدر السابق ، ص 214.

[2] محمد عبد المطلب ، **جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم** ، ص 281.

[3] عبد القادر المهيري ، **مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة** ، ص 116.

[4] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 226.

[5] المصدر نفسه ، ص227.

القرية ، لأن ذلك يفسد المعنى " وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء ، لأنا إذا جعلنا المعنى فيه كالمعنى إذا نحن قلنا: (فإنما هي ذات إقبال وإدبار) أفسدنا الشعر على أنفسنا ، وخرجنا إلى شيء مغسول ، وإلى كلام عاميّ مرذول" ، ويضرب مثلا قول المتنبي:

بَدَتْ قَمَرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ ❖ وَفَاحَتْ عَنْبَرًا وَرَنَتْ غَزَالاَ

أنه في تقدير محذوف ، وأنّ معناه الآن كالمعنى أذا قلت: (بدت مثل قمر ، مالت مثل خوط بان وفاحت مثل عنبر ، ورنت مثل غزال)في أنّا نخرج إلى الغثاثة ، وإلى شيء يعزل البلاغة عن سلطانها ويخفض من شأنها ، ويصدّ أوجهنا عن محاسنها ، ويسدّ باب المعرفة بها وبلطائفها علينا"[1].

هكذا ننسب المعاني حسب التقدير وعدمه ، وهذا يتطلب معرفة صحيحة وذوقا صحيحا وهما من الشروط المشتركة بين المتكلم والسامع ، فيختلف المعنى بين تقدير المضاف الذي يقوم المضاف إليه مقامه ، وبين عدم التقدير الذي يجيء به للمبالغة والاتساع.

✍قاعدة تكرّر الألفاظ لتكرّر المعاني:

تفيد هذه القاعدة نفي الحشو في كلام العرب وتبُرِز حكمتهم التي نُسبت إليهم فصياغة كلّ تركيب متصلة بالدرجة الأولى بما يلحظه المتكلم من أحوال السامع وحاجته في إلقاء الخبر مجرّدا ، أو مؤكّدا .

ولإثبات ذلك يورد الجرجاني قصة الكندي وما توهّمه من حشو في كلام العرب " روي عن ابن الأنباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشوا! فقال له أبو العباس: في أيّ موضع وجدت ذلك ؟فقال: أجد العرب يقولون:(عبد الله قائم) ، ثم يقولون:(إنّ عبد الله قائم) ، ثم يقولون:(إنّ عبد الله لقائم) ، فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد .فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم:(عبد الله قائم) ، إخبار عن قيامه ، وقولهم:(إنّ عبد الله قائم) ، جواب عن سؤال سائل ، وقولهم:(إنّ عبد الله لقائم) جواب عن إنكار منكرٍ قيامَه فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني"[2]، ذلك أنّ اختلاف الألفاظ تابع لاختلاف المعاني التي يريد المتكلم توصيلها إلى السامع ، وكيف يُتصوّر فهم عبارة ما دون معرفة الأغراض والمقاصد المتضمّنة فيها والدالة على مدلولها الصحيح .

---

[1] المصدر السابق ، ص 227/226.

[2] المصدر نفسه ، ص 235.

يعلّق الجرجاني تعليقا لطيفا مفاده أنّ غياب هذه المعاني عن ذهن الكندي وهو المتفلسف حتى يركب فيه ركوب مستفهم أو معترض، فما ظنك بالعامة مما لا يخطر شبه هذا بباله؟ .

هنا نجد إشارة إلى ما هو متعارف عليه من أضرب الخبر (ابتدائي ، إنكاري ، طلبي) "كانت الحاجة إلى التأكيد أشدّ، وذلك أنك أحوج ما تكون إلى الزيادة في تثبيت خبرك ، إذا كان هناك من يدفعه ويُنكِر صحته"[1].

وعلى هذا الأساس يمكن تطبيق قانون التناسب الطردي ، فكلّما تغير الموقف الاجتماعي تغير البناء اللغوي ، فإذا ما تصاعدت نسبة التغير في المقام تصاعدت نسبة التحويلات اللغوية في السياق ويصحّ العكس أيضا ، وبعبارة أدقّ إذا كان الموقف الخارجي على حالته الطبيعية العادية سيق الخبر على وفق دليله النظمي التوليدي ، أما إذا اكتنفته حالة التردّد والشكّ أو الإنكار تحوّل هذا الدليل النظمي التوليدي إلى دليل نظمي تحويلي بزيادة عنصر مؤكّد أو عنصرين[2].

ويضرب الجرجاني للكندي مثلا في ضرورة التدبّر والتتبع للوقوف على هذه اللطائف ، دخول (إنّ) لربط الجمل ببعضها ، فيكون المعنى بدخولها غير المعنى بعدم دخولها ، مثال ذلك قول بشار:

بَكِّرَا صَاحِبَي قَبْلَ الهَجِيرِ ❖ إِنَّ ذَاكَ النَّجاَح فِي التَبْكِيرِ

وقوله: **فَغَنِّهَا وَهِيَ لَكَ الفِدَاءُ ❖ إِنَّ غِنَاءَ الإِبِلِ الحُدَاءُ**

فـ (إن) في البيتين السابقين أفادت معنى الربط الذي تدلّ عليه أدوات العطف ، ولم تكن دلالتها التوكيد ، والربط هو معنى خفي ، يقول: «وذلك انه هل شيء أبين في الفائدة ، وأدل على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل ، أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه ، وتتحد به ، حتى كأنّ الكلامين قد أُفرغا إفراغا واحدا ، وكأنّ أحدهما قد سُبك في الآخر، هده هي الصورة حتى إذا جئت إلى (إنّ) فأسقطتها ، رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأول وتجافى معناه عن معناه، ورأيته لا يتصل به ولا يكون منه بسبيل حتى تجيء بـ(الفاء)، فتقول :(بكرا صاحبي قبل الهجير فذاك النجاح في التبكير) ، و(غنّها وهي لك الفداء ، فغناء الإبل الحداء)

[1] المصدر السابق ، ص 243.

[2] ينظر: دلخوش جار الله حسين دزه بي ، **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني** ، ص 194/193.

ثم لا ترى (الفاء) تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة ، ولا تردّ عليك الذي كنت تجد بـ (إنّ) من المعنى»[1].

إنّ إفادة معنى الربط بـ (إنّ) يختلف اختلافا واضحا عن الفاء ، وهذا يُعدّ من خصائص (إنّ) ومحاسنها الخفية ،والتي لا يُمكن الوصول إليها إلا بالاستقراء وإعادة النظر والتدبّر ، ومثل هذا الضرب كثير في القرآن الكريم بحيث لا يدركها الإحصاء .

ومن عجائب (إنّ) أنك تراها تُهيئ النكرة وتُصلحها لأن يكون لها حكم المبتدأ ؛أعني أن تكون محدثا عنها بحديث من بعدها ، مثال ذلك :**إِنَّ شِوَاءً وَنُشْوَةً ❖ وَخَبَبَ البَازِلِ الأَمُونِ** قد ترى حسنها وصحة المعنى معها ، ثم إنك إن جئت بها من غير (إنّ)، فقلت:(شواء ونشوة وخبب البازل الأمون لم يكن كلاما[2].

وقد تأتي (إنّ) للتأكيد واحتوائها لمعنى التهكم ، "فالأصل الذي ينبغي أن يكون عليه البناء هو الذي دون في الكتب من أنها للتأكيد ، وإذا كان قد ثبت ذلك ، فإذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطَب ظن في خلافه البتة، ولا يكون قد عقد في نفسه أنّ الذي تزعم أنه كائن غير كائن وأن الذي تزعم أنه لم يكن كائن ؛ فأنت لا تحتاج هناك إلى (إنّ) وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف ، وعقد قلب على نفي ما تُثبِت ، أو إثبات ما تنفي، ولذلك تراها تزداد حسنا إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظن ، ولشيء قد جرت عادة الناس بخلافه كقول أبي نواس:

عَلَيْكَ بِاليَأْسِ مِنَ النَّاسِ ❖ إِنَّ غِنَى نَفْسِكَ فِي اليَاسِ

فقد ترى حسن موقعها ، وكيف قبول النفس لها ، وليس ذلك إلا لأن الغالب على الناس أنهم لا يحملون أنفسهم على اليأس ، ولا يدعون الرجاء والطمع، ولا يعترف كل أحد ولا يسلّم أن الغنى في اليأس ، فلما كان كذلك ، كان الموضع موضع فقر إلى التأكيد[3].

"ومن لطيف مواقعها أن يُدّعى على المخاطب ظن لم يظنه ، ولكن يُراد التهكم به ، كقول الشاعر: **جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمْحَهُ ❖ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهُمْ رِمَاحُ.**

المعنى :إن مجيئه هكذا دليل على إعجاب شديد، وعلى اعتقاد منه أنه لا يقوم له أحد ، حتى كأن

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 236.

[2] المصدر نفسه ، ص 238.

[3] المصدر نفسه ، ص 242

ليس مع أحد منا رمح يدفعه به ،وكأنّا كلنا عزل[1].

ومن معانيها نقض ودفع توهّم المتكلم "واعلم أنها قد تدخل للدلالة على أنّ الظن قد كان منك أيها المتكلم في الذي أنه لا يكون ، وذلك قولك للسيئ هو بمرأى من المخاطب ومسمع :(أنه كان من الأمر ما ترى ، وكان مني إلى فلان إحسان ومعروف ، ثم إنه جعل جزائي ما رأيت) فتجعلك كأنك تردّ على نفسك ظنك الذي ظننت ، وتبين الخطأ الذي توهمت"[2].

هكذا يرصد الجرجاني الوظائف الدلالية والسياقية التي يضطلع بها اختيار وتأليف حرف التأكيد(إن) وما يتوفّر عليه من رونق ، وذلك بالقياس إلى غيره من الحروف ، من خلال أن إدراجها أو إسقاطها ليس سواء ، فمن الوظيفة التأكيدية واقترانها بسياقات الشكّ والإنكار إلى الوظيفة البنائية الربط والتماسك ، فيتسق الخطاب وتتناسق صورة المعنى مما يؤكد الحضور الدائم للمخاطب أو المتلقي في منظور عبد القاهر لاستخدام الأساليب[3] في ضوء تحقيق الإفادة .

"فالمتكلم يبني كلامه على خطة هي جملة من العمليات الذهنية للمخاطب دور أساسي في توجيهها ؛ فهي تقوم على تقدير لما هو حاصل في ذهنه وحساب له ، وهذا الحساب من عمل المتكلم ، فإذا قدّر المتكلم أنه سيخبر بخبر ليس للمخاطب ظنّ في خلافة البتّة لم يحتج إلى (إنّ) وإذا قدّر أنه سيخبر بخبر للمخاطب ظنّ في خلافه احتاج إليها ، وهذه العملية لا تتعلّق بسابق علم المخاطب بمحتوى الخبر ، إنما تتعلّق بتقدير افتراضي يقوم به المتكلم متصوّرا ما عسى أن يكون ردّ فعل المخاطب لو أنه أخبره بما سيخبره ، فهي من قبيل التنبؤ بما يمكن أن يحصل في المستقبل قبل حصوله"[4].

إنّ التدليل على هذه المعاني التأكيد ، والربط ، والتهكّم ، ودفع التوهّم ...وغيره، إضافة إلى رفع سمة اللاغبة عن كلام العرب من منطلق أنّ تكرّر الألفاظ تعود أطره المرجعية إلى تكرّر المعاني مداره العلاقة التفاعلية بين المتكلم والسامع ، فلا يمكن تصوّر فهْم للعبارة دون معرفة الأغراض والمقاصد المتضمّنة فيها والدالة على مدلولها الصحيح ، ومن ثمّ تتحدّد جمالية المعنى والمتحكمة في الاستعمال وفق اختيار الصيغة اللغوية المناسبة التي تبقى رهينة اعتقاد السامع وتقدير المتكلم.

---

[1] المصدر السابق ، ص 243/242

[2] المصدر نفسه ، ص 243.

[3] ينظر: طارق النعمان ، **اللفظ والمعنى بين الإيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم** ، ص 379/378-384.

[4] ينظر: محمد الشاوش ، **أصول تحليل الخطاب** ، ج2 ، ص 898(بتصرّف).

✍قاعدة مجيء (إنما) لخبر لا يجهله المخاطب:

يحدّد النمط التركيبي وشكله علمُ المخاطب بالخبر أو جهله ، فـ(إنما) تأتي إثباتا لما يُذكر بعدها ونفيا لما سواه ، وهي بذلك تختلف عن النمط التركيبي (ما وإلا) ، فليس كلّ كلام يصلح فيه (ما وإلا) تصلح فيه (إنما) ، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللهُ**﴾ [آل عمران62]، إذ لو قلت: ا(نما من اله إلا الله)، قلت مالا يكون له معنى[1] .

فموضوع (إنما) "على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحّته ، أو لما يُنزّل هذه المنزلة ؛ تفسير ذلك أنك تقول للرجل:(إنما هو أخوك)، و(إنما هو صاحبك القديم)، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع بصحّته ، ولكن لمن يعلمه ويقرّ به، إلا أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حق الأخ حرمة الصاحب "[2].

"أما موضوع الخبر بالنفي والإثبات نحو: (ما هذا إلا كذا) ، و(إن هو إلا كذا) ، فيكون للأمر يُنكره المخاطَب ويشكّ فيه.فإذا قلت:(ما هو إلا مصيب) ، أو (ما هو إلا مخطئ)، قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت ، وإذا رأيت شخصا من بعيد فقلت:(ما هو إلا زيد)، لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد ، وأنه إنسان آخر ، ويجدّ في الإنكار أن يكون (زيدا)"[3].

وفيما يلي جدول يحتوي بعض الأمثلة الواردة من خلال استعمالاتهما[4]:

التركيب	المعنى	المعطيات السياقية
إنما أنت والد	التذكير	– لم يرد أن يُعلمه أنه أب. –ولاذاك مما يحتاج في إلى إعلام. – الأمر المعلوم.
﴿**إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الذينَ يَسْمَعُون**﴾ [الأنعام36]	تذكير بأمر ثابت معلوم	–لا تكون استجابة إلا ممن يسمع ويعقل.
إنما مصعب شهاب	ادعاء الصفة للممدوح	–أنها ثابتة لهم.

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 245

[2] المصدر نفسه ، ص 245

[3] المصدر نفسه ، ص 247/246.

[4] المصدر نفسه ، 246/245

		-شُهروا بها. - لم يصفوا إلا بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه أحد.
﴿إِنْ أَنْتَ إِلاَّ نَذِير﴾[فاطر 23]	لا يعلم يقينا أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن ينذر ويحذّر.	-الخطاب مع من يشكّ.

فمِن القواعد التي تحكم استعمالها " أنك متى رأيت شيئا هو من المعلوم الذي لا يشكّ فيه قد جاء بالنفي ، فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه "[1].

يمكن توضيح المعنى بين التركيبين من خلال المخطط التالي: [2]

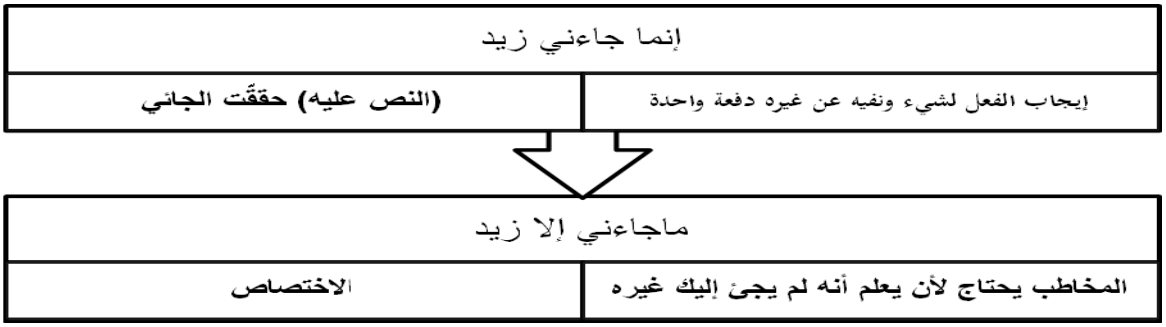

وتحدّد جهة الاختصاص انك إن تركت الخبر في موضعه فلم تقدّمه على المبتدأ، كان الاختصاص فيه ، وإن قدّمته على المبتدأ صار الاختصاص الذي كان فيه في المبتدأ ، ففي قولك:(إنما هذا لك) فيكون في (لك)، وإذا قلت:(إنما لك هذا) يقع الاختصاص في (هذا)"[3] ويتضح ذلك أكثر في قولك: (ما زيد إلا قائم) يكون الاختصاص في الخبر، وقصرت الصفة في الموصوف ، وفي قولك: (ما قائم إلا زيد) قصرت الموصوف على الصفة"[4].

وبهذا يبين الجرجاني التراكيب الممتنعة كـ: (ما زيد إلا قائم لا قاعد)، و(ما جاءني إلا زيد لا عمر) لتنافي الغرض ووقوع التناقض، بينما يجوز أن تقول:(إنما هو قائم لا قاعد)[5].

[1] المصدر السابق ، ص 248.
[2] المصدر نفسه ، ص 250.
[3] المصدر نفسه ، ص 254.
[4] المصدر نفسه ، ص 255.
[5] المصدر نفسه ، ص 256/255.

وقد يقبح العطف ب(لا) على المقصور (إنما) أذا كان الفعل بعدها فعلا لا يصحّ إلا من المذكور ولا يكون من غيره ،كقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ**﴾[الرعد19]، فلا يحسن: (إنما يتذكر أولو الألباب لا الجهال) ،كما يحسن (إنما يجئ زيد لا عمر)[1].

"ويبدو مما ذكره الجرجاني أنه راعى في تمييزه للثنائيتين المتغايرتين القصر ب(إنما) ، و(ما وإلا) الموقف الخارجي ، وما يحفّ به من المستحدثات والتغييرات المؤثرة في تغيير مسار الكلام ومسلكه فالأصل الذي يعتمده عبد القاهر في هذا التحديد هو ما يسبق إلى القلب ، والسبق إلى القلب أصل يهتز باعتبار الأحوال والعوارض التي تعتور القلب من نشاط وفتور وحدّة وكلال"[2]، ففرّق بين التراكيب الجائزة والممتنعة طبقا لأحوال السامع ، فأن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحّته ، أو لما يُنزّل هذه المنزلة، تنبيها أو تذكيرا يتطلب صيغة تركيبية معينة ، وكذلك الإنكار والشكّ ، ومن ثمّ يكون الاحتياج شرطا هاما في توليد العبارة اللغوية ، كما تتعين جهة الاختصاص.

وهكذا يكون الجرجاني قد وظّف المعطيات السياقية ، جهل المخاطب وعلمه ، إنكاره وشكّه في بناء التراكيب و تحديد دلالاتها ، "فعبد القاهر قد استطاع بجدارة أن يفسّر التراكيب النحوية والأساليب اللغوية ، ونظم الكلام ، والتأليف فيه تفسيرا ردّه فيه إلى المعاني الإضافية والتابعة للمعاني الأول ، والتي تتلمس من الكلام حسب مضامينه والدلالات الكامنة والدفينة فيه"[3].

✍قاعدة تعدّد أوجه تفسير الكلام والترجيح بحسب تأدية المعنى الصحيح:

ويتأتّى ذلك من خلال المعنى المعجمي ، المعنى الوظيفي ، والتقدير ، فيكون تفسير الكلام مختلفا ، وقد أورد الجرجاني أمثلة توضح ذلك ، ففي قوله تعالى ﴿**قُلْ أُدْعُو اللهَ أَوْ أُدْعُو الرَّحْمَنَ**﴾[الإسراء110] ، فالفعل (أدعو) له دلالتان : الدعاء ، التسمية ، يقول: «ثم لم يعلم أن ليس المعنى في (أدعو) الدعاء ولكن الذكر بالاسم ،كقولك:(هو يدعى زيدا)،و(يدعى الأمير) وأن في الكلام محذوفا، وأن التقدير: قل:أدعوه الله ، أو أدعوه الرحمن ..كان بعرض أن يقع في الشرك، من حيث إنه جرى في خاطره أن الكلام على ظاهره، خرج إلى إثبات مدعوّين تعالى الله

[1] المصدر السابق ، ص 260.

[2] دلخوش جار الله حسين دزه بي ، **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني** ، ص 285.

[3] عبد الفتاح لاشين ، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية** ، ص 124.

أن يكون له شريك ، وذلك من حيث كان محالا أن تعمد إلى اسمين كلاهما اسم شيء واحد فتعطف أحدهما على الأخر ، فنقول مثلا:(أدع لي زيدا أو الأمير) ، والأمير هو زيد ، وكذلك محال أن تقول (أيّاما تدعو) ، وليس هناك إلا مدعوّ واحد ، لأن من شأن (أي) أن تكون أبدا واحدا من اثنين أو جماعة، ومن ثمّ لم يكن له بدّ من الإضافة إما لفظا، وإما تقديرا»[1] .

ويظهر أثر المعنى الوظيفي في ترجيح المعنى الصحيح في قراءة من قرأ ﴿**وَقَالَتْ اليَهُودُ عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ**﴾[التوبة30] بغير تنوين (عزير) ، وهو كون الابن صفة ، ويكون التنوين قد سقط على حدّ سقوطه في قولنا: (جاءني زيد بن عمرو) ، ويكون في الكلام محذوف ، ثم اختلفوا في التقدير من جعله مبتدأ(هو عزير بن الله) ، ومن جعله خبرا (عزير ابن الله معبودنا) ، يفسّر الجرجاني فساد المعنى "كان جعل (الابن) صفة في الآية مؤديا إلى الأمر العظيم ، وهو إخراجه عن موضع النفي والإنكار ، إلى موضع الثبوت والاستقرار، جل الله تعالى عن شبه المخلوقين ، وعن جميع ما يقول الظالمون علوا كبيرا"[2].

وفي قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُم**﴾[النساء 171] ، "وذلك أنهم قد ذهبوا في رفع(ثلاثة)إلى أنها خبر مبتدأ محذوف ، وقالوا أن التقدير (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة) وليس ذلك بمستقيم لأنه يقتضي نفي العدد لا وجود الآلهة، فهذا التقدير أدى إلى الفساد مما أوجب العدول عنه إلى غيره "، ويختار الجرجاني الوجه الصحيح في التقدير لتأدية المعنى ، وهو أن تكون (ثلاثة) صفة مبتدأ لا خبر مبتدأ ، ويكون التقدير:(ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ،أو في الوجود آلهة ثلاثة) ثم حذف الخبر الذي هو (لنا)، ثم حذف الموصوف الذي هو (آلهة)[3].

إنّ هذه التحليلات المطولة التي يقدّمها الجرجاني واختصرناها اختصارا هي محاولة لتفسير تعدّد أوجه الكلام والترجيح بينها بحسب تأدية المعنى الصحيح ، وذلك من خلال توظيف المعطيات السياقية ، فالمعنى المعجمي يساهم في ضبط الدلالة والانتقال بها من المعنى الخاطئ المفضي إلى الشرك إلى المعنى العقدي الموافق ، وكذلك يعتدّ بالمعنى الوظيفي كأحد المعطيات السياقية في الانتقال من موضع النفي والإنكار إلى الثبوت والاستقرار ، ولا يخفى ما للتقديرات المتنوعة من أثر في إكساب المعنى صحة أو فسادا ، فيتمّ اختيار الوجه الصحيح لتأدية المعنى

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 274.

[2] المصدر نفسه ، ص 276/275.

[3] المصدر نفسه ، ص 277(بتصرّف).

فيكون تفسير الكلام مختلفا بالنظر إلى الموازنة بين ما يتطلّبه المعنى من وضوح وصحّة ، وبين ما تضطلع به المعطيات السياقية من تدليل وتوجيه، مما يفضي إلى تشابكهما بشكل أو بآخر.

✍قاعدة الإضافة نموذج لبعض الأخطاء الخفية في النظم:

بعد أن بدأ وأعاد الجرجاني في تفسير النظم، وكونه عبارة عن معرفة الوجوه والفروق من خلال توخّي معاني النحو وأحكامه التي هي مردّ الإعجاز في القرآن الكريم ، وبعد أن أوجب لعناصر العملية التواصلية (المتكلم، والمستمع) أن تتوفر على حسن التفهم ، والذوق، والقريحة والإحسان لم يلبث أن يلفت الانتباه إلى الأخطاء الخفية التي ترد في النظم في الإضافة ، من ذلك قول المتنبي: **عَجَبًا لَهُ حَفِظَ العنَانِ بِأَنْمُلِ ❖ مَا حِفْظُهَا الأَشْيَاءَ مِنْ عَادَتِهَا**

يمكن شرح كيف أدّت الإضافة إلى تغيير المعني في المخطط التالي:

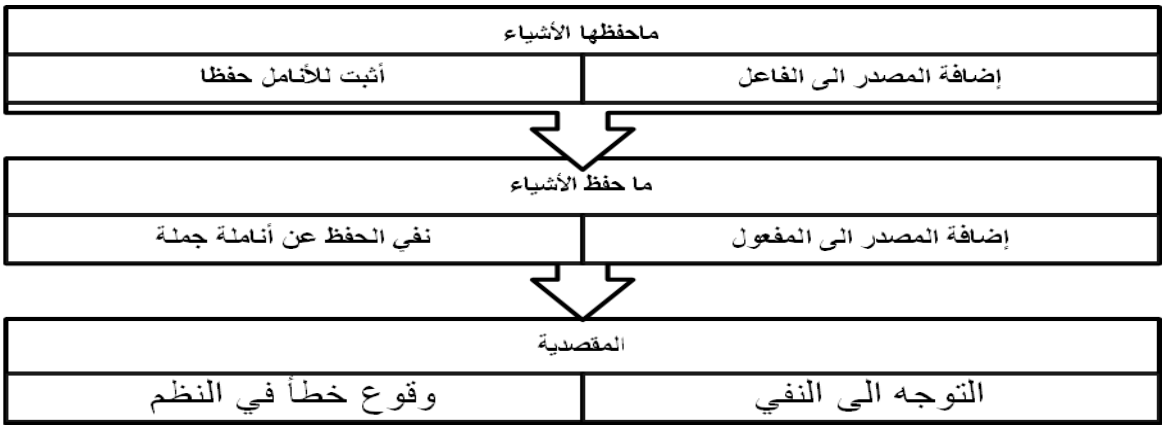

فنلاحظ أنّ الإضافة تُغيّر المعنى بين النفي والإثبات ، في حين أنّ قصد الشاعر يتوجه إلى النفي ، غير أنّ العبارة لم تدلّ على ذلك القصد ، وبذلك يكون قد وقع خطأ في النظم ، وكان ينبغي أن يُقال: (ما حفظ الأشياء من عاداتها)[1].

ولمزيد من البيان يُعطي الجرجاني المثال التالي:(ليس الخروج في مثل هذا الوقت من عادتي) ولا تقول: (ليس خروجي في مثل هذا الوقت من عادتي) ، وكذلك تقول :(ليس ذمّ الناس من شأني) ،ولا تقول: (ليس ذمّي الناس من شأني) ، للتعارض بين الفعل (ليس) الدال على نفي الفعل و(ذمّي) إضافة الفاعل إلى المصدر الدال على إثبات وجود الفعل منك.

ومثله في قول الشاعر:

وَلاَ تَشَكَّ إِلَى خَلْقٍ فَتُشْمِتَهُ ❖ شَكْوَى الجَرِيحِ إِلَى الغِرْبَانِ وَالرَّخَمِ

[1] المصدر السابق ، ص 400.

الشاهد في قوله: (لا تشكّ شكوى) ،كقولنا: (لا تضجر ضجر زيد) ، ذلك أنّ المعنى إثبات نوع من الضجر ، ونوع من الشكوى ، وليس هذا المعنى الصواب في البيت السابق ، بل "لا تشكّ إلى خلق ، فإنك إن فعلت كان مثل ذلك مثل ذلك أن تصوّر في وهمك أنّ بعيرا دبرا كشف عن جرحه ثم شكاه إلى الغربان والرخم "، وهذا لا يُفهم من إضافة الفعل إلى المصدر[1].

"يُستنتج من كلام الجرجاني أن تباين العناصر المضافة إلى التراكيب النحوية قادر على خلق مختلف الدلالات والمضامين ، مما يحتاج إليه المتكلم في عملية الاتصال اللغوي ، ولعل مراد الجرجاني من ذلك كله إثبات عدم التناهي للمجال الدلالي والتركيبي ، فلِتواكب البنى السطحية البنى العميقة ولا تتأرجح كفة الميزان اللغوي إلى أحدهما ، ولا يختل توازن الحدث اللغوي ، لابدّ من التفنن في استخدام الوحدات اللغوية وتنسيقها وتقنينها على وفق اعتبارات المواقف الاجتماعية وبمقدار ما تسمح به طبيعة اللغة من التغييرات الأسلوبية"[2].

هكذا يشرح الجرجاني كيف أنّ بعض النظم لا يتلاءم مع المعاني المقصودة بين النفي والإثبات ، ومن ثمّ يحكم عليه بالخطأ لتنافي الغرض والدلالة ، فقد أدرك أنّ استقامة التركيب تقتضي التوجه بقصد محدّد ، فيوجب حذف الضمير الدال على الفاعل (الهاء) في (ما حفظ الأشياء) ، ومنع إضافة الفعل إلى المصدر في (ولا تشكّ شكوى) ، إنها أخطاء خفية في النظم من شأنها أن تفسد الدلالة ، وبالتالي لا تتحقق وظيفة الفهم والإفهام ، لذا يؤكد الجرجاني على ضرورة ربط أيّ تركيب بمعطياته السياقية ، فيتطابق التركيب مع القصد ، وتقع بذلك الإبانة.

✔قاعدة الإظهار والإضمار وقيمتها الدلالية:

ومن الأخطاء الخفية أيضا ما نجده في الإظهار والإضمار اللذان يبُنيان على قيمة دلالية تفرض أحدهما على الآخر ، وتُلغي الثاني ، فلا يتساوى التركيبان لما فيهما من شحنة دلالية وعلى هذا قد يُعاب النظم لعدم استعمال هذه المعاني في مواضعها التي يخفى على المتمرّس معرفتها، فما بالك بالمستمع ، والمتكلم ، مثال ذلك:

بِجَهْلٍ كَجَهْلِ السَّيْفِ وَالسَّيْفُ مُنْتَضَى ❖ وَحِلْمٍ كَحِلْمِ السَّيْفِ وَالسَّيْفُ مُغْمَدُ

[1] المصدر السابق ، ص 401.

[2] دلخوش جار الله حسين دزه بي ، **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني** ، ص 211.

فإعادة لفظ (السيف)تضمن سلامة البيت[1]، ليوضّح الجرجاني القاعدة " أنك إذا حدّثت عن اسم مضاف ، ثم أردت أن تذكر المضاف إليه ، فإن البلاغة تقتضي أن تذكره باسمه الظاهر، ولا تضمره"[2]، يُفهم من ذلك أنّ التكرار فن من فنون توكيد الكلام يعين على تقوية الدلالات والمضامين وترسيخها في الأذهان[3].

يشرح الجرجاني ذلك بمثالين بسيطين، أما قولك: (جاءني غلام زيد وزيد) ، فهو كلام حسن بينما في قولك: (جاءني غلام زيد وهو)، فهو كلام قبيح*؛ فلا يكون الظاهر موضع المضمر يعلّق الجرجاني:" ليس بخفي على من له ذوق أنه لو أتى موضع الظاهر في ذلك كلّه بالضمير لعُدم حسن ومزيّة لا خفاء بأمرهما، ليس لأنّ الشعر ينكسر ولكن تُنكره النفس"[4]، كما أنه ينفي أن يكون عدم وضع المضمر موضع الظاهر في تلك الأمثلة من أجل اللبس على السامع في تعليق الضمير؛ لأن تلك الركاكة تبقى قائمة حتى ولو قلنا:(جاءني غلمان زيد وهو)، مع انتفاء اللبس.

فحسن الإظهار وأنّ له موقعا في النفس ، وباعثا على الأريحية لا يكون ذلك مع الإضمار وهكذا يتبين أنّ الإضمار والإظهار متعلقان بالمعنى ، "فالإفصاح والإظهار يعمل أحيانا مالا يعمله التعريض والإضمار في إضفاء الجمال والحسن على التركيب والنصوص ، وفي التأثير في النفوس وإيقاظها"[5].

إنّ هذا الإشعار بالفوارق الدلالية في التركيب بين الإضمار والإظهار ، متصل أيّما اتصال بالمعطيات السياقية من انتفاء اللبس على السامع والتأثير في نفسه ، إضافة إلى توفر مسألة الذوق لدى طرفي الخطاب ، فتتضح بذلك صورة المعنى ، وتحدث المزية ، فالذي يتحكم في الإضمار والإظهار هو علم المخاطب ، فلولاه لما كان إضمار ولا حذف، ولا عهد، ولا استعمال لأيّ صنف من المبهمات وضروب التعريف ، فالمتكلم يقدّر ما هو قائم في نفس المخاطب بما تقدّم من المقال أو بما يتوفّر بالعُرف أو شهادة الحال ثم يختار الأسلوب المناسب حسنا وتأثيرا؛ فالإظهار والذكر لما يجهله المخاطب وما لم يقم عليه دليل ، والإضمار والترك لما علمه وقام عليه دليل في

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص 402.

[2] المصدر نفسه ، ص 403.

[3] دلخوش جار الله حسين دزه بي ، **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني** ، ص 316.

* ذكر الجرجاني مزيدا من الأمثلة.ينظر: ص 404/403.

[4] عبد القاهر الجرجاني ، **دلائل الإعجاز** ، ص403.

[5] دلخوش جار الله حسين دزه بي ، **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني** ، ص 316.

نفسه ، وذكر ما يعلمه المخاطب لا يكون إلا توكيدا[1]، وبذلك تتحدّد خطة التخاطب ويتحقّق البيان وفق مراعاة المعطيات السياقية لغوية أو غير لغوية.

وقفة: لقد بحث الجرجاني في المعطيات السياقية ومدى تأثيرها في الحدث التواصلي من خلال نظرية النظم القائمة على توخّي معاني النحو وأحكامه ، والنظر في الوجوه والفروق ؛ إذ جعل من كيفية فهم المعنى وإيصاله إلى السامع الأساس الذي يجمع بين ثلاثية(النفس ، والذوق ، واللغة) وبهذا تكون اللغة ليست مجرّد قواعد وافتراضات ، وإنما هي شحن من الانفعالات المبنية على المعرفة المشتركة ، وعلى أحوال عناصر الخطاب متكلمين ومستمعين، وبذلك يصبح النحو"ليس ضربا من المتابعة الجوفاء ، ولا هو نظام أعمى خالٍ من الدلالات ، ولا هو أيضا ضرورة اقتضتها العادة اللغوية وإنما النظام النحوي نمط من الإفادة والإفصاح"[2]، كما أنه ربط بين البنية و تأدية الدلالة ، "فخلق أواصر قوية بين كلّ تغيير بنيوي وآخر دلالي منوّها بالقيمة الجمالية والطاقة البيانية التي تتأتّى من إدراك كيفية صياغة الكلام وتنسيقه حسب مقتضيات الظروف والمواقف والدوافع النفسية والشعورية"[3].

وبالتفات الجرجاني إلى المعطيات السياقية وصلتها بإبانة المعنى يكون قد "عوّض مبدأ بلاغة العبارة الذي يوهم بأنّ وسائل حسْن الكلام يمكن أن تحصى ، بمبدأ بلاغة السياق الذي يفتح المجال واسعا للاختراع والإبداع"[4].

---

[1] ينظر: محمد الشاوش ، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية** ، ج2 ، ص 898/897 .

[2] مصطفى ناصف ، **النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز** ، ص 37.

[3] دلخوش جار الله حسين دزه بي ، **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني** ، ص 52.

[4] عبد القادر المهيري ، **مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة** ، ص 124/123.

الفصل الخامس
المعطيات السياقية في شرح كافية ابن الحاجب

المبحث الأول: مقاربة المبادئ اللسانية في شرح كافية ابن الحاجب

المبحث الثاني: الإبانة عن المعطيات السياقية في شرح الكافية

المبحث الأول : مقاربة المبادئ اللسانية في شرح كافية ابن الحاجب:

ينبغي التأكيد أنّ مقاربة المبادئ اللسانية في شرح كافية ابن الحاجب ستسهم في إعادة قراءة هذا الموروث الذي وصل إلينا أولا ، وفي الكشف عن المعطيات السياقية في إبانة المعنى ثانيا.

المطلب الأول: المقاربة البنيوية:

تجلّت المقاربة البنيوية في جوانب مختلفة من الكتاب ، منها ما يرتبط بالمنهج ، ومنها ما يتعلّق بالموضوع ، أو بهما معا ، على أنّ مظاهر ذلك كثيرا ما تتسم بالتداخل والتعقيد ، مما جعلنا نحاول تجنّب الوقوع في الاضطراب قدر الإمكان.

الفرع الأول: الوصفية والمعيارية:

يُعتبر السماع من مظاهر الوصف، وتتمظهر عناية الرضي بالسماع -كمصدر من مصادر الاحتجاج في اللغة-، في رفض الكثير من التخريجات النحوية تبعا لعدم ثبوتها في السماع ، وعدم ورودها استعمالا ؛ ذلك يعني أنّ توجيه المفردات والتراكيب اللغوية مرهون إلى حدّ كبير بمدى مراعاة السماع، فعلى أساسه يجوز الحكم أو يمتنع ، ومن أمثلة ذلك إرجاع حكم أسماء القبائل في الصّرف وعدمه إذا لم يكن فيها سبب ظاهر لمنع الصّرف من العلل التسعة إلى السماع ، يقول:" فالأصل فيها الاستقراء فإنْ وجدتهم سلكوا في صرْفها أو ترك صرْفها طريقة واحدة ، فلا تخالفهم كصرْفهم (ثقيفا) ، و(معدا) و(حُنينا)...وترك صرْفهم (عُمان) ، و(هَجَر)..."[1]، ومن ذلك أيضا رفضه تجويز الاكتفاء بالفتحة دون ألف الندبة نحو:(يازيدَ) ، و(وازيدَ) تبعا لعدم ثبوته في الاستعمال ، يقول:« وجوّز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة ، نحو:(يازيدَ) ، و(وازيدَ) ولم يثبت»[2]، ذلك أنّ الندبة تقتضي إطالة الصوت ومدّه للدلالة على معنى التوجّع ، والاقتصار على الفتحة دون ألف الندبة ينقض الغرض ، والعرب وضعت الألفاظ على قدر المعاني التي تؤمّها فلاحِظ كيف جمع بين السماع والاستعمال والغرض تعليلا ورفضا أو قبولا.

وفي الأسماء الملازمة للنداء يرى الرضي أنّ من الأبنية المختصة بذلك كلّ ما كان على وزن (فُعَل) في سبّ المذكر ، و(فَعَال) في سبّ المؤنث ، نحو:(خُبث) ، و(لُكع) ، و(خَباث)

---

[1] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ،ج1 ، ص119 / 120.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص380.

(لَكاع) ، ولم يُسمع شيء من الأسماء المختصة بالنداء موصوفا[1].

ومن الأحكام التي لم يُجزها نظرا لعدم ثبوتها سماعا إظهار الفعل مع المحذّر المكرّر في مثل:(الأسدَ الأسدَ)؛ أي (احذر الأسدَ الأسدَ) ، وكذا لا نقول:(إياكَ إياكَ احذر) ، وعلى هذا فعدم الإظهار أولى ، يقول الرضي:"وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم ، نحو:(احذر الأسدَ الأسدَ)، و(إياكَ إياكَ احذر) ، نظرا إلى أنّ تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف الفاعل كقوله تعالى:﴿**دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا**﴾[الفجر21] ومنعه آخرون ، وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذّر منه"[2]، وفي مجيء المصدر حالا يقول: «اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها ، نحو: (قتلته صبرا) ، و(لقيته فجأة وعِيانا) و(كلّمته مشافهة) ، و(أتيته رَكْضا ، أو عدْوا أو مشْيا) ، ولا يقال:(جاء ضحكا أو بكاء) لعدم السماع ، وانتصابها على المصدرية لا على الحالية»[3].

ورفض الرضي قول من أجاز دخول (قد) في الماضي المنفي بـ(ما) ، نحو:(ما قد ضرب أبوه) لعدم السماع والقياس ، ولكون (قد) لتحقّق وقوع الفعل ، و(ما) لنفيه[4].

من خلال هذه الأمثلة يصوغ الرضي قاعدة هامة مفادها أنّ السماع لا يردّ ، ولاسيّما إذا عضده القياس ، وعليه ينبني تخريج التراكيب اللغوية من ناحية وقوعها سماعا , وإن لم يمنع القياس ذلك[5].

ومما يدلّ على رعاية الرضي نُطقَ العرب موقفُه من الرواية ، فهو يرى أنّ الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردّها ، وإن ثبت هناك رواية أخرى[6].

ومما يمكن أن يكون ملمحا وصفيا أيضا ربط تسمية الحركات بطريقة النطق ، يقول: "وإنما قيل لعلم الفاعل رفع لأنك إذا ضممت الشفتين ...دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص391. وتجدر الإشارة إلى أنّ الرضي لا يمنع من ورود الأسماء المختصة بالنداء موصوفة قياسا ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص352.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص7.

[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 75 / 76 (بتصرّف).

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، 84.

[5] المصدر نفسه ، ج2 ، 241.

[6] المصدر نفسه ، ج1 ، ص90.

الحركة أولا ، وكذلك النصب والجرّ"[1]، وهو بذلك يجمع بين الجانب المادي (جهاز التصويت) ومبدأ المشافهة .

وهكذا نلحظ أنّ رضي الدين الأستراباذي يركّز تركيزا واضحا على السّماع في تبرير الأحكام النحوية مما يؤكّد أنّ وضْع القواعد وصياغة القوانين يتمّ انطلاقا من استقراء كلام العرب وتتبع استعمالاتها.

أمّا جانب المعيار، فقد ذكرنا في موضع سابق أنّ من مظاهر المعيارية في النحو العربي الاهتمام بـ **العلة** ، لكن بتتبع مسار الدرس اللساني أصبح التعليل جزءا مهمّا من الوصف ، "معنى هذا أنّ التعليل يمكن أن يُعتبر جهازا تفسيريا يهدف إلى تحقيق نظرة شاملة إلى نظام اللغة وكشف الغطاء عن منطقه الداخلي"[2]، مما يجعلنا نتساءل عن موقف الرضي من العلة (التعليل)؟.

يبيّن الرضي ما يقصده النحاة بالعلة ، ذلك أنّ "قول النحاة إنّ الشيء الفلاني علة لكذا ، لا يريدون به أنه موجب له ، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ، ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم"[3]، فمن خلال هذا النص يميّز الرضي بين العلة والحكم ، فقد تختلف العلة أو تتعدّد إلاّ أنّ الحكم الذي يحصل موجب ، ومن أمثلة ذلك أنّ موانع الصّرف كثيرة (العلل) لكن الحكم واحد (لا كسر ولا تنوين) ، وهو في هذا يخالف بعض النحاة الذين يشترطون أن تكون العلّة موجبة مطّردة منعكسة كالسهيلي الذي يرى أنّ "العلة الصّحيحة هي المطّردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ، ويفقد بفقدانها...ومن علل النحو ما يطّرد وينعكس فيتبين صحّتها كالتضمّن لمعنى الحرف في الأسماء فإنه موجب للبناء مطّردا ومنعكسا ، ومثّل بفساد علل موانع الصرف ، فقد تُعدم من الاسم وهو مع ذلك ممنوع من الصرف"[4].

لقد أسهب الرضي في وضع العلل ، فنجده يبسط العلة تلو الأخرى حتى إنّه يعلّل لتعليلات النحاة في مسائل مختلفة , فيردّ بعضها ، و يقبل بعضها الآخر ، و من أمثلة ذلك ما صدر عنه

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 56.

[2] عبد القادر المهيري ، **نظرات في التراث اللغوي العربي** ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1993) ، ص 118.

[3] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج1 ، ص83.

[4] السهيلي ، **أمالي السهيلي** ، تح محمد إبراهيم البنا ، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، ط (2002) ، ص20.

في رفض بعض التعليلات لغيره من النحاة : منع تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلا صريحا ، مثل (طاب زيد أبا) أو اسم الفاعل أو المفعول , وعلّة منعه قولهم:لأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور ، كما في (طاب زيد أبا) ، أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازما ، نحو:﴿**وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونَا**﴾[القمر 12] ، أي تفجّرت عيونها ...والفاعل لا يتقدّم على الفعل ، فكذا ما هو بمعنى الفاعل.

يقول الرضي معلّلا:«و ليست العلة بمرضية ، إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ، ولا يراعى ذلك الأصل كمفعول ما لم يسمّ فاعله ، كان له ، لما كان منصوبا ، أن يتقدّم على الفعل فلمّا قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل ، فأيّ مانع أن يكون للفاعل أيضا ، إذا صار على صورة المفعول : حكم المفعول من جواز التقديم؟ »[1].

كما نجد علله تارة تكون لغوية ، وتارة أخرى يطغى عليها الجانب الفلسفي المنطقي ، ومن تعليلاته اللغوية تعليل انتصاب (سوى) ، يقول: « إنما انتصب (سوى) لأنه في الأصل صفة ظرف مكان ،وهو (مكانا) ، قال الله تعالى:﴿**مَكَانًا سِوًى**﴾[طه 58] ؛ أي: مستويا ، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصّفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف ؛ أي معنى الاستواء الذي كان في (سوى)»[2]، ومنها أيضا تعليله لبناء أسماء الأصوات ، يقول: « إنما بُنيت أسماء الأصوات لما ذكرنا من أنها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل منظورا فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الإعراب»[3]، ومنها تعليل بناء (أمس) ، وعلّة بنائه «تضمّنه للام التعريف ، وذلك أنّ كلّ يوم متقدّم على يوم فهو أمسه ، فكان في الأصل نكرة ، ثم لما أريد أمس يوم التكلّم دخله لام التعريف العهدي ...ثم حذفت اللام وقدّرت ، لتبادر فهْم كلّ من يسمع (أمس) مطلقا من الإضافة إلى أمس يوم التكلّم ، فصار معرفة»[4]، وغيرها مما يضمّه كتاب شرح الكافية.

وقد تمتزج تعليلات الرضي بصبغة فلسفية منطقية لاسيّما في بعض المسائل كمسائل الشرط والاستثناء ، فنجده يذكر استلزام نفي اللازم نفي الملزوم ، واستدعاء الملزوم للازم ، نحو قولك:(

---

[1] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج2 ، ص 108.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص164.

[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 201.

[4] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 305 / 306.

ليس لأخي زيد أخ)[1]، كما نجده يعلّل منطقيا لعمل المصدر رغم ضعف مشابهته للفعل لفظا ومعنى بكونه يطلب الفاعل والمفعول به عقلا لا وضعا كالفعل[2].

وقد حاول محمد وجيه تكريتي إحصاء العلل التي تضمّنها الكتاب مع التمثيل لها مما يؤكّد- بوضوح- اهتمام الرضي وعنايته بجانب تعليل الأحكام النحوية ، فجاءت كثيرة*، منها: علة التطفّل ، علة الاستئثار، علة الوقاية ، علة الأمن من الكسر، علة المحافظة ، علة الخفاء ، علة منع اشتراك ، علة التأنيث والعدل والعلمية ، علة الاستغراب ، علة عدم استعمال...وغيره[3].

وهكذا يبدو أنّ اهتمام الرضي بالجانب التعليلي في شرحه الكافية يدلّ على رغبة صارمة في توخّي إيضاح الحكم النحوي ، وذلك بالكشف عن العلل التي يترتّب عنها – وإن شابها بعض الغموض نظرا لمزجها بالفلسفة والمنطق — مما جعله يتصف بحسن التعليل.

وقفة: خصوصية العلة عند الرضي الأستراباذي أنها تجمع بين جانبين متعارضين ، الوصف والمعيار ففي الوصف يحكّم الاستعمال ، وفي المعيار يحكّم الافتراضات العقلية الممزوجة بالصبغة الفلسفية.

الفرع الثاني:الاستبدال والتركيب:

لا تختلف كثيرا وجهة نظر الأستراباذي في تحديد هذين النمطين من العلاقات مقارنة بسيبويه والجرجاني ، تصريحا أو تلميحا.

كانت أوّل إشارة للعلاقات التركيبية بحديثه عن الإسناد ، وهي أم العلاقات التركيبية على الإطلاق ؛ حيث إنها تعتبر أوّل علاقة تربط أجزاء الجملة ، يقول: "الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتّى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم"[4]، بهذا ينطلق في تحديد أنماط الإسناد لفظا

---

[1] المصدر السابق ، ج 4 ، ص 327.

[2] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 472.

* هذه العلل منها ما هو مشهور ، ومنها ما ليس كذلك ، ومن العلل المعروفة: علل موانع الصرف (العجمة ، التأنيث العدل ...وغيرها) ، التخفيف ، كثرة الاستعمال ...وغيرها . ينظر على التوالي: رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب**،ج1 ، ص21 – 95- 361 .

[3] محمد وجيه تكريتي ، **العلة النحوية في شرح الكافية للرضي الأستراباذي**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد 61 ص52 وما بعدها. Http://www.Majma.Org.Jo

[4] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج1 ، ص 21.

وتقديرا ، وهي طرق التعليق التي ذكرها الجرجاني ، يقول: «وجزءا الكلام يكونان ملفوظين أو مقدرين»[1] .

ويفسّر الرضي عبارة (الإسناد) الواردة في قول ابن الحاجب ، تفسيرا دقيقا ، فهي احتراز وتمييز بين المركبات الأخرى ، يقول:"واحترز بقوله بالإسناد ... وحرف مع حرف"[2]، يشرح ذلك الرضي،" وذلك لأنّ أحد أجزاء الكلام هو الحكم... والحرف لا يصلح لأحدهما"، ليختصر "والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء...الاسمان ، والاسم مع الفعل أو الحرف ، والفعل مع الفعل أو الحرف والحرفان"، ويؤكّد "والاسم مع الحرف لا يكون كلاما...وأما الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه"[3]، أليست هذه طرق تعليق الكلم بعضه بعضا في نظرية النظم ؟ بلى ، أليس هذا هو البعد الخطي الذي ارتكزت عليه البنيوية ؟بلى.

هكذا حدّد الرضي جوهر العلاقات التركيبية موضّحا القيود التي تدخل على الإسناد ، أو ما يُعرف بالمخصّصات (المفعولات ، وأشباهها) ، وهي لا تقلّ أهمية عن الإسناد بل تكون في أحيان كثيرة كالضرورة والحاجة الملحّة.

فمن قواعد التركيب، قوله:"اعلم أنّ (كلا) و(كلتا) لا تضافان إلا إلى المعارف ، لأنّ وضعهما للتأكيد ، ولا يؤكّد التأكيد المعنوي إلا المعارف"[4]، ذلك أنّ الإضافة مرتبطة بالوظيفة وهي التأكيد ، وهذا ما سنتحدّث عنه في موضع لاحق من الدراسة في الجمع بين الوظيفة والبنية.

ومن التركيب"أنك إذا وصفت النكرة بمفرد وظرف أو جملة ، قدّم المفرد وأخّر أحد الباقيين في الأغلب كقوله تعالى:﴿**وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ**﴾[الأنبياء50]"[5]، وفي التركيب ترتيب التوابع يقول: "اعلم أنّ التوابع إذا اجتمعت بُدئ بالنعت ثمّ بالتأكيد ثمّ بالبدل ثم بالمنسوق"[6].

وترتبط العلاقات التركيبية بانعكاس المعنى "فوجب تأخير الخبر إذا جاء بعد (إلا) لفظا أو معنى نحو:(ما زيد إلا قائم ، وإنما زيد قائم) ، لأنك إن قدّمته من غير (إلا) انعكس المعنى"[7]، من

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ن ص .
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 23.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ن ص .
[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 76.
[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 348.
[6] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 408.
[7] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 231.

الإثبات إلى النفي، ومن العلاقات التركيبية "أنّ أفعال القلوب في الحقيقية لا تتعدّى إلا إلى مفعول واحد، وهو مضمون الجزء الثاني مضافا إلى الأول ، فالمعلوم فيه (علمت زيدا قائما) قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلّقه بمضمونها معا ، ولذا قلّ حذف أحدهما من دون الآخر"[1].

ولا يشترط التناسب في (أما) " أمّا من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ، ولا ينظر معها إلى ما قبلها ، فلم يكن قصد التناسب معها ، لكون وضعها لضدّ مناسبته ما بعدها لما قبلها ؛ أي الاستئناف"[2]، ومن قواعد التركيب أيضا: "قد تخلو الجملة الاسمية من الرابطين(الضمير والواو) عند ظهور الملابسة نحو:(خرجت زيد على الباب) وهو قليل"[3]، ومن قواعد التركيب في الإضافة" إن أضفت مع حذف المضاف إليه كما تقول في (عندي مثل زيد رجلا) مثل رجل فسد المعنى لأنك تريد (عندي رجل) ، ولا تريد (عندي شيء مثل رجل)"[4]، ومن التركيب أيضا أنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئين بلا عطف ، فلا يقال:(ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرو)[5].

وتجتمع العلاقات التركيبية والاستبدالية في "(بيد) مثل (غير) ، ولا تجيء إلا في المنقطع مضافة إلى (إنّ) وصلتها ، قال النبي: (انأ أفصح العربي بيد أني من قريش)"[6].

ولا يجوز في (سوى) القطع عن المضاف إليه كما يجوز في غير[7]، ومن التركيب:تكرير (لا) وعدمه من حيث الإعمال والإلغاء[8]، يقول:"فعلى هذا يجب في الاختيار تكرير (لا)...ماضيا غير دعاء"[9]، ومنه أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى إلا مفصولا بينهما كما في:(إنّ زيد لقائم)... معنى التنبيه[10]، ومن التركيب "إذا اجتمع الاسم مع اللقب ، وجب تأخير اللقب لأنه أبين وأشهر من الاسم ويعلّل ذلك "قد تقدّم أنّ المقصود ذكرهما معا ، ولو قدّم اللقب لأغنى عن الاسم ، إذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف تمدح به الذات أو تذمّ

---

[1] المصدر السابق ، ج 1 ، ص 303.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 413.
[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 82.
[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 100.
[5] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 147.
[6] المصدر نفسه ، ج2 ، ص160.
[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 164.
[8] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 191
[9] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 194.
[10] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 217.

فالذات باللقب أشهر منها بالاسم"[1]، ومن التركيب: "اعلم أنه إذا تقدّم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا ، فالمفسّر هو الأقرب لا غير ، نحو: (جاءني زيد وبكر فضربته ؛ أي ضربت بكرا ، ويجوز مع القرينة أن يكون للأبعد، نحو: (جاءني عالم وجاهل فأكرمته "[2]، ومنها أنّ الاستفهام بـ (كيف) عن النكرة ، فلا يكون جوابه إلا نكرة ، فلا يجوز أن يقال:(الصحيح) في جواب (كيف زيد)[3]، وأنّ النكرة المستغرقة نحو: (ما لقيت رجلا أو رجلين أو رجالا) ، فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها إلا أمثالها[4].

وبالعلاقات التركيب تتميّز المعاني ،"فالنكرة إذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا ، وإنْ وقعت لا في سياق الأشياء الثلاثة فظاهرها عدم الاستغراق"[5].

وتجتمع العلاقات التركيبية والزيادة من جود الكلام ، يقول: "وإن كان منفصلا عن رافعه فإن كان بـ (إلا) ، نحو: (ما قام إلا هند) ، فالأجود ترك التاء في الرافع ...وإن كان بغير (إلا) نحو: (قامت اليوم امرأة) ، فالإلحاق أجود ، فيؤتى بالعلامة وعْدا بالشيء مع تأخير الموعود"[6].

ومن التركيب إن خففت "إنّ المشددة تقاصرت خطاها ، فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة لا تقول: (عجبت من أن استخرج) ، ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري ، والإيحاء والنداء ، ونحو ذلك ، أو بعد فعل الظن بتأويل أن يكون ظنا غلبا منه حيا للعلم"[7].

وقد يشير مصطلح الاعتماد على هذا النوع من العلاقات في اللغة "يعني بالاعتماد ما بعدها من تمام ما قبلها ، في ثلاثة مواضع..."[8].

ومن التراكيب الممتنعة (إلا قائما لم يكن زيد) ، و(إلا غنيا لم يصر خالد) لامتناع تصدّر

---

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 268.
[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص10.
[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 288.
[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 317.
[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 352.
[6] المصدر نفسه ، ج3 ، ص407 (بتصرّف).
[7] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 27.
[8] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 43.

(إلا) وتقدّم خبرها عليها[1]، ومن التركيب أنّ "اللام لا تجامع حرف النفي ، وإن جاز أن تؤكّد الجملة التي في خبرها حرف النفي ، نحو :(لزيد ما هو بقائم) ، ولا يقال:(لما زيد قائم) ، وذلك لأنّ اللام للتقرير والإثبات ، وحرف النفي للرفع والإزالة"[2]، ومن التركيب أنّ ذكْر ذمّ الشيء ومدْحه يصحّ بعد جري ذكره[3]، وكذلك اشتراط كون الحال نكرة ، يقول: "إنما شرطها أن تكون نكرة ؛ لأنّ النكرة الأصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور ، على ما ذكرنا فقط ، ولا معنى للتعريف هناك ، فلو عرّفت وقع التعريف ضائعا"[4]، ومنها " إنما رتّب بينا وبينما وكلّما مع جملتيهما ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية لأولى لزوم الجزاء للشرط ، ولهذا أدخل (إذا) و(إذ) الفجائية في جواب بينا وبينما... آكد في معنى اللزوم"[5]، ومنه" لابدّ في الصلة من ضمير عائد وذلك لما قلنا إن ما تضمّنته الصلة من الحكم متعلّق بالموصول...(ما جاءني زيد الذي ضرب زيد)"[6].

وفي دخول الشرط على الشرط " فإنْ قصدت أن يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للأول فلا بدّ من الفاء"[7]، وكذلك "لا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في صلة نحو: (الذي ضربته في داره زيد) ، إذا استغنى عن ذلك المحذوف بالباقي، فلا يقوم عليه دليل"[8].

ويعرض الرضي الفرق بين همزة الاستفهام وهل ضمن العلاقات التركيبية "(أزيد قائم ، وأ قائم زيد) وكذلك (هل) يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية إلا أنّ الهمزة تدخل على كلّ اسمية سواء أكان الخبر فيها اسما أو فعلا بخلاف (هل) فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل"[9].

وتتنوّع قواعد الاستبدال وأحكامه عند الرضي ، فنجد عنده الاستبدال الصوتي في تنوين الترنّم في الرويّ المطلق نحو: (العتابن ، أصابن)[10]، كما نجده يشترط أن يقوم الاستبدال على

---

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج4 ، ص 191.
[2] المصدر نفسه، ج4 ، ص 307.
[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 392.
[4] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 55.
[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 279.
[6] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 93.
[7] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 477.
[8] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 109.
[9] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 456.
[10] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 35.

المناسبة ، وعلى هذا منع أن يكون النون مبدلة همزة في قول المبرد[1]، ومن الاستبدال "ضربته سوطين وأسواطا مع أنك لم تضربه العدد المذكور إلا بسوط واحد ، لكنك ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع"[2]، ويرتبط الاستبدال بالتقدير يستدلّ بقول سيبويه "ففي قولك: (مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار) ، الأصل (له صوت يصوته صوت حمار)؛ أي تصويت حمار ، فأقيم الاسم مقام المصدر كما في أعطى عطاء"[3]، ومن الاستبدال الصوتي"اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجّب منه ، فكلّ واحد من اللام والألف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجّب ولا يجتمعان"[4].

ومن المصطلحات الدالة على الاستبدال المعاقبة ، فاللام معاقبة للتنوين ؛ أي لام التعريف لا تجتمع مع التنوين في كلمة واحدة[5]، ومن الاستبدال"وذلك أنّ المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى، فـ(جاءني زيد يركب) ، بمعنى (جاءني زيد راكب)"[6]، ومن الاستبدال الممتنع"ولا يستعمل موضع (لا يكون) غيره ، نحو: (ما كان ، ولم يكن ، ونحو ذلك) في الاستثناء[7]، ومنه أيضا"فلما اجتمع ما بعد(غير) وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت أم أدوات الاستثناء ؛ أي (إلا) في بعض المواضع على (غير)في الصفة وحملت (غير) على (إلا) في الاستثناء في بعض المواضع"[8]، ومن الاستبدال أيضا "لما بمعناها على الماضي إذا تقدّمها قسم السؤال ، نحو:(نشدتك بالله إلا فعلت) ، وقول عمر: (عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا)"[9]، ومنه"(حسبك) لا تغيّر معنى الكلام ، ولا تقع إذا جاوزت هذا الموضع إلا موقعا يصحّ وقوع الفعل فيه لأدائها معنى الفعل ، وتكون صفة للنكرة"[10]، ومن الاستبدال(فوك) في حال

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 138.
[2] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 272.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 286.
[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 321.
[5] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 339
[6] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 82.
[7] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 125.
[8] المصدر نفسه ، ج2 ، ص158.
[9] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 172.
[10] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 224.

القطع ، فيجب إبدال الواو ميما لامتناع حذفه وإبقائه[1]، ومنه "أنه يجوز لك إجراء ما للواحدة أعني (جمعاء) وأخواتها على كلّ جمع إلا جمع سلامة المذكر ، فتقول:(بالرجال أو بالنسوة أو بالقصور أو بالزينبات أو بالدور كلّها جمعاء كتعاء) لتأويلك لها كلّها بالجماعة ، ويجوز إجراء جميع الجموع إلا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث ، نحو: (بالقصور أو بالدور كلّهن جمع كتع بتع"[2]، ومن الاستبدال أنّ الحروف تقوم مقام حركات الإعراب لذا يُطلق عليها أسماء الحركات مجازا [3]، ومنه " أنّ الضمير إنما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، لأنّ الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده أولا وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا"[4]، ومن الاستبدال الذي يعتمد المعنى التقسيمي"أنّ الكاف التي تتصل باسم الإشارة حرف لا اسم ، يؤيّد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ، ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف (ضربتك)"[5] ومنه:" أنّ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى (فعل) ، و(يفعل) نحو :(زيد ضارب) أي: ضرب أو يضرب ...ومعنى اسم المفعول مناسب لمعنى (فعُل) و(يُفعل) نحو:(زيد مضروب) أي: ضُرب أو يُضرب"[6]، ومن الاستبدال الصوتي" قد تبدل همزة (إيه ، وإيها) هاء ، فيقال:(هيه) و(هيها)"[7].

ويمكن أن يدخل في الاستبدال ما سمّاه بالمشابهة اللزومية في (غير) ، و(مثل) ، والظروف المضافة إلى الجمل ؛ أعني (حيث)، و(إذ) ، و(إذا) ، وذلك لأنهما نسبيان مثلها ، ولأنه لا حصر فيها[8]، ومن الاستبدال الصرفي وقوع المفرد موقع المثنى والجمع كقولك تعالى: ﴿**يَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا**﴾[مريم 82]، ﴿**هُمْ لَكُمْ عَدُوّ**﴾[الكهف50][9]، ومن الاستبدال أنّ المضارع يشبه الاسم بدخول

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج2 ، ص 295.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 386.
[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 6.
[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 15.
[5] المصدر نفسه ،ج3 ، ص 80.
[6] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 116.
[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 176.
[8] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 255.
[9] ينظر: المصدر نفسه ،ج3 ، ص 429.

لام الابتداء، نحو:(إنّ زيدا ليخرج) كما تقول: (إنّ زيدا لخارج)، ولا يقال: (إنّ زيدا لخرج)[1]، ومنه حروف العلة يبدل بعضها بعض في الإعراب[2]، ومنه أن"أنّ الثقيلة يصحّ وقوعها في كلّ موضع تكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد ، سواء كان معمول الفعل ، أو لا ، نحو: (عندي أنك قائم ، لولا أنك قائم) ، وسواء كان معمول فعل التحقيق ، نحو: (عرفت أنك خارج)... أو معمول فعل الشكّ ، نحو:(شككت في أنك مسلم)"[3].

وقفة: إنّ الأسس التي يتمثّلها في بيان العلاقات التركيبية وتحديدها هي أسس تجمع بين البنية والوظيفة ، فتارة يحتكم إلى نظرية العامل(المقتضى) ، وتارة أخرى إلى الفائدة (وقع التعريف ضائعا)، كما يظهر من خلال تتبع شرح كافية ابن الحاجب أنّ الرضي الأستراباذي قد حدّد أيضا الأسس التي يخضع لها الاستبدال ، فليس الاستبدال عشوائيا ، منها: أمن اللبس والاختصار ، ومبدأ التقابل بآليتيه الاختلاف والتشابه.

المطلب الثاني:المقاربة التوليدية التحويلية:

في المقاربة التوليدية التحويلية يظهر اهتمام كبير بالأصل والفرع ، وبقواعد التحويل المختلقة من زيادة ، وحذف ، وترتيب ، فهذا الجانب التفسيري في اللغة لم يكن غائبا عن ذهن الرضي الأستراباذي بل تمرّسه بقدْر واسع.

الفرع الأول: الأصل والفرع(البنية العميقة والسطحية):

تأخذ قضية الأصل والفرع جانبا كبيرا من شرح الكافية ، فتدخل في الإعراب ، والعامل ...وغيرها ، يقول في تحديد خواص الاسم: "وإنما اختص الجرّ بالاسم ، لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم لأصالته في الإعراب حركاته الثلاث ، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها"[4]، ويشرح الإضافة بحسب ذلك ،"فكان أصل (غلام زيد) غلام حصل لزيد ، فإذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه أو تعريفه مقامه"[5].

---

[1] ينظر: المصدر السابق ،ج4 ، ص 12 .

[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 18.

[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 26.

[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 31.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 50 . وينظر أيضا: ج1 ، ص 267/59.

ومن الأصول "أنّ الجرّ يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ، ويبقى علما للمضاف إليه فقط ، أحدهما فيما أضيف إليه الاسم ، والثاني في المجرور إذا أسند إليه ،نحو:(مر بزيد)[1].

وتدخل قضية الأصل والفرع ضمن المسائل الخلافية ، كالاختلاف في المضارع إعرابه أصلي أو لمشابهة الاسم ، من منطلق أنّ الأصل في الإعراب الأسماء دون الأفعال والحروف ، وأنّ أصل كلّ اسم أن يكون معربا[2]، ومنه أنّ المبتدأ والخبر أصلان في الرفع كالفاعل ، وليس بمحمولين في الرفع عليه ، وكذا التمييز ، والحال ، والمستثنى الفضلة أصول في النصب كالمفعول ، وليست بمحمولة عليه[3].

ومن القواعد التي ترتبط بالأصل أنه لا يحتاج إلى تعليل"أما أسماء الأصوات ، وأسماء حروف التهجي فبناؤها أصلي ولا يحتاج إلى تعليل ، وإعرابها معلل بكونهما مركبين ، وهو خلاف الأصل وبهذا ظهر أنّ أصل الأسماء الإعراب ، فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة"[4].

ونجد الأصل والفرع في الحركات الإعرابية "وكلّ ما سوى الضم في الرفع ، والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها"[5]، فالأصل في الإعراب بالحركات لخفتها[6]، ويبحث في أصل (كلا) و(كلتا) قيل أصلهما (كلّ) المفيد للإحاطة ، فخفّف بإحدى اللامين ، وزيدت ألف التثنية حتى يعرف أنّ المقصود الإحاطة في المثنى لا الجمع[7].

والأفعال فرع الأسماء إفادة واشتقاقا ، فأمّا الإفادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما إلى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه ، أمّا الاشتقاق فيجيء في باب المصدر ، وهذه الأخيرة مسألة خلافية[8] ومنه أنّ" العدل فرع إبقاء الاسم على حاله ، والوصف فرع الموصوف ، والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير ، إذ كلّ ما تعرفه كان مجهولا في الأصل عندنا ، والعجمة في كلام العرب

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج1 ، ص50 ، وينظر أيضا: ج1 ، ص 161/56.
[2] ينظر: المصدر نفسه ،ج1 ، ص 51. ينظر أيضا ، ج4 ، ص 6.
[3] ينظر: المصدر نفسه ،ج1 ، ص 53. وينظر أيضا: ص 256.
[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 55/54 (بتصرّف).
[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 57.
[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 61.
[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 75.
[8] ينظر: المصدر نفسه ،ج1 ، ص 86.

فرع العربية ، إذ الأصل في كلّ كلام ألا يخالطه لسان آخر ، فيكون العربية إذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الوحدة ، والتركيب فرع الإفراد ، والألف والنون فرع ألفي التأنيث ، ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم"[1]، هكذا جمع الرضي بين الأصل والفرع .

وقد عبّر الرضي عن الأصل بالرتبة ، يقول: "والمذكر في الرتبة قبل المؤنث"[2]، ومنه اعتبار مازال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الأصل ، والخلاف فيه بين سيبويه والأخفش في تنكير نحو:(أحمر)[3]، والفعل الثلاثي أصل للرباعي وذي الزيادة بالاستقراء[4]، ويعلّل للتقديم "إنما كان أصل المبتدأ التقديم لأنه محكوم عليه ، ولابدّ من وجوده قبل الحكم ، فقصد في اللفظ أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه"، وبناء عليه جاز(في داره زيد) ، وامتنع (صاحبها في الدار)[5]، وفي تعريف المبتدأ وتنكير الخبر يقول:"اعلم أنّ الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ لأنّ الأصل كون المسند إليه معلوما ، وكذا الأصل تنكير الخبر لأنه مسند ، فشابه الفعل ، والفعل خال من التعريف والتنكير"[6]،ومنه أنّ (إنّ وأخواتها) فروع على الفعل في العمل[7]، والأصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير[8]، والإضمار خلاف الأصل[9].

وأصل المستثنى تأخيره على المستثنى منه[10]، وأصل (إلا) أن تدخل على الاسم[11]، ويحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع[12].

وفي التعريف والتنكير" المنكّر لا يختصّ في أصل الوضع بواحد بعينه ، بخلاف المعرفة فإنها

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 88.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 110.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 153.

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 190.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 202/201.

[6] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 255.

[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 257.

[8] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 413. وينظر أيضا: ج4 ، ص 307.

[9] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 39.

[10] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 148.

[11] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 170.

[12] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 259.

لتخصيص بعض الأجزاء وتعيينه[1]، وتقدير العامل خلاف الأصل ، فلا يصار إلى الأمر الخفي إذا أمن العمل بالظاهر الجلي[2]، وإتباع المشتق للجامد أولى في تقديم (الكل) على أجمع[3]، وارتكاب خلاف الأصل، وإن كثر إذا كان مستعملا أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قلّ[4]، وذلك بتغيير (لولا) وجعلها حرف جرّ ، والكسرة هي أصل علامات الجر والفتحة والياء فرعاها[5]، والأصل في كلّ معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذا من استقراء كلامهم ، فيكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية في كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه[6]، فهو ينتقد النحاة أنّ (فعال) هذه معدولة عن الأمر الفعلي(نزال) ؛ أي: انزل انزل انزل.

ومنه تجويزه إضافة الظروف إلى الجملة مشروطة (ولا تكون إلا زمانا) ، لأنّ الإضافة إلى الجملة على غير الأصل ، فلذا كانت الإضافة إلى الفعلية أكثر منها إلى الاسمية[7]، والأصل في استعمال (إذ) أن تكون لزمان من الأزمنة المستقبل مختص من بينها وقوع حدث فيه مقطوع به ، الفرع أن تكون لاستمرار الزمان ، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا**﴾[البقرة11] أي: هذه عادتهم المستمرة[8].

ومنه أنّ المعرب لم يوضع على أقلّ من ثلاثة [9]، فالثلاثي هو الأصل، وتاء التأنيث في الاسم أصل وما في الفعل فرعه ، لأنها تلحق الأفعال لتأنيث الاسم ، فلهذا كانت التاء الاسمية أكثر تصرّفا بتحمّلها للحركات ، وبانقلابها في الوقف هاء[10]، والأصل الوصل لا الوقف[11]، ولذلك انتقد رأي الكوفيين بأنّ الهاء أصل التاء ، وقيل أنّ المثنى والجمع أصلهما العطف بالواو ، فلذلك

[1] المصدر السابق ،ج2 ، ص 281/280

[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 307.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، 2 ، ص 391.

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 51.

[5] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 55.

[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 191.

[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 252.

[8] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 266.

[9] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، 345.

[10] ينظر: المصدر نفسه ،ج3 ، ص 389.

[11] ينظر:المصدر نفسه ، ج3 ، ص 390.

يرجع إليه المضطر ، الأصل السكون ولا يحكم بالحركة إلا بثبت[1]، والتذكير غالب المؤنث[2]، وكان غير العاقل فرعا عن العاقل[3]، والجمع فرع الواحد[4]، وأصل استعمال أفعل التفضيل أن يكون معه (من) ومن ثمّ لم يعمل[5]، وأصل الأفعال ثلاثي ورباعي ، و اختير له الفتح لخفّته هو الأصل[6] ويبحث في أصل (لما)فهي (لم) زيدت عليها ما ، كما زيدت في (إمّا) الشرطية[7]، وأم الكلمات الشرطية (إن)[8]، والهمزة أصل في الاستفهام لذا جاز وقوع الاسم بعدها[9]، و(ربّ) أصلها التقليل ثم استعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة[10]، والواو في القسم فرع الباء وبدل منها[11]، والأصل عدم التقدير ، ولذلك فاللام في قولك: (زيد لقائم) ، لام الابتداء[12].

ويضع قاعدة تجمع بين الأصلية والفرعية والزيادة والتضمين ، يقول:" اعلم أنه إذا أمكن في كلّ حرف يتوهم خروجه على أصله وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادة ، أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له ، ويضمّن فعله المتعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام ، فهو الأولى بل الواجب ، فلا تقول:إنّ(على) بمعنى (من) في قوله تعالى:﴿**إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ**﴾[المطففين2]"[13].

ومنه أنّ (هل) أصلها أن تكون بمعنى (قد)، وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى:﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ**﴾[الانسان1] ؛ أي: قد أتى[14] ، والهمزة أصل ، و(هل) فرع ، فلا تدخل حروف

---

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج3 ، ص 415. وينظر أيضا:ج4 ، ص 6.
[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 452.
[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 458.
[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 493.
[5] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 501.
[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 14
[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 84.
[8] ينظر: المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 89 .وينظر أيضا: ص 96.
[9] ينظر: المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 97
[10] ينظر: المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 284.
[11] ينظر: المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 299.
[12] ينظر: المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 307.
[13] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 333.
[14] المصدر نفسه ج 4 ، ص 456

العطف (الفاء ، والواو ، وثم) عليها ، ولا تدخل على الهمزة ، قال تعالى: ﴿**فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُون**﴾[الأنبياء108][1]، والفعل هو الأصل في الإسناد[2]، وكلاّ من نوني التوكيد حرف برأسها عند سيبويه ، وعند أكثر الكوفيين المخفّفة فرع المثقلة[3].

وقفة: قد أحسن الباحث منتظر حسن علي في حديثه عن الأصل والفرع في شرح الرضي فتناول المفهوم والمعايير والخصائص بشكل مفصّل ، فذكر الخفة والثقل ، ووجود العلامة من عدمها والكثرة والقلة ، كمعايير لتمييز الأصل من الفرع ، ومثّل لذلك ، معتبرا الأصل والفرع من متطلّبات التقعيد ، ومستندا في ذلك إلى الدلالة والشكل[4].

الفرع الثاني: قواعد التحويل:

وكذلك شأن قواعد التحويل تكثر كثرة مفرطة في الكتاب ، لذا سنحاول قدْر الإمكان الإلمام بهذه القواعد ، بحيث يمكن الوقوف على مثيلاتها.

أولا:التحويل بالترتيب: ينطلق الرضي في تحديد الرتبة من مسألة خلافية كون العامل ليس مؤثرا في الحقيقية حتى يلزم تقدّمه على أثره ، وبين ما تقرّر في الأذهان مستكرها من استحالة تقدّم الشيء على مؤثره ، يشرح الرضي من قضية الأصل والفرع ، يقول:"إنّ كلّ واحد من المبتدأ والخبر متقدّم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ، فإذا اختلف الجهتان فلا دور ، أما تقدّم المبتدأ فلأنّ حقّ المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه وفرعا له ، وأما تقدّم الخبر فلأنه محط الفائدة ، وهو المقصود من الجملة"[5]، أما الثانية فيضعف عملهما بما يدخل عليها ك (كان) و(ظن) ...، ثم يفرّق بين الجملة الاسمية والفعلية ، فجواز التقديم في الاسمية مع أولويّة تقدّم المسند إليه لسبْق وجود المخبر ، وإن كان الخبر مقدّما في العناية ، ولم يلزم جواز تقدّم الفاعل على الفعل لأنّ الفاعل معمول للفعل وليس عاملا[6].

---

[1] المصدر السابق ، ج 4 ، ص 458.

[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 489.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 503.

[4] ينظر: منتظر حسن علي ، **الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب المفهوم –المعايير – الخصائص** عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، ط1(2011) ، ص 101-123-130-139-229.

[5] المصدر السابق ،ج1 ، ص 53 (بتصرّف).

[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 54 (بتصرّف).

ويذكر الرضي ما يتعلّق بالمفاعيل "ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي، أعني ما بعد العامل لكونها فضلات"[1]؛ إذ نميّز في الرتبة بين ما هو عمدة وما هو فضلة كأنه يتحدّث عن رتب محفوظة ورتب غير محفوظة ، ويعلّل للمبتدأ في نحو (قائم زيد) هو مؤخّر تقديرا وتقديمه كلا تقديم[2]، وفي حديثه عن الفعل والفاعل "يكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل"[3].

وتأتي الرتبة كقرينة عند انتفاء الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول ، فيلزم كلّ واحد منهما مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي[4]، كما يحدّد مواضع وجوب تأخير الفاعل ؛ أي مخالفة الترتيب الأصلي إذا اتصل به ضمير المفعول ، أو بعد (إلا) لئلا انعكس المعنى بين الحصر والاحتمال[5].

ويعبّر الرضي عن الرتبة بالتصدّر "وإنما كان للشرط ، والاستفهام ، والعرض ، والتمني ونحو ذلك مما يغيّر معنى الكلام مرتبة التصدّر ، وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام"[6] ومن الرتبة أنه يجوز التقديم والتأخير في المبتدأ إذا كانا معرفتين أو متساويين لقيام القرينة الدالة على تعيين المبتدأ ، كما حدّد حالات تقدّم المبتدأ والخبر وجوبا كاقترانه بالفاء ، وبعد (إلا) ، أو اقترن المبتدأ بلام الابتداء أو إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع إلى الخبر[7].

وتتعلّق الرتبة بأمن اللبس، يقول:" وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ ، لا يرفع اللبس ، ولا يعيّنه للخبرية، إذ لو قلت في (رجل قائم) ، (قائم رجل) ، احتمل كون (رجل) خبرا عن (قائم) أو بدلا منه"[8]، ويتقدّم الظرف خبرا عن المبتدأ في الأغلب مما لا يتضمّن معنى الدعاء ، وذلك أحد مسوّغات الابتداء بالنكرة ، ليقرّر أنّ الضابط في التقديم والتأخير ما يُفهم من معنى ، يقول: "إذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم"[9].

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ن ص.

[2] المصدر نفسه ج1 ، ص 163. وينظر أيضا: ج1 ، ص 201.

[3] المصدر نفسه ج1 ، ص 164 .

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 167.

[5] ينظر: المصدر نفسه ،ج1 ، ص 173 . وينظر أيضا: ج1 ، ص 304 ، وكذا: ج2 ، ص 176 بخصوص (كان وأخواتها).

[6] المصدر نفسه ،ج1 ، ص 229.

[7] ينظر: المصدر نفسه ،ج1 ، ص 233/231

[8] المصدر نفسه ،ج1 ، ص 233.

[9] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 235.

ومن الترتيب أنه لا يجوز تقديم خبر (إن) على اسمها إلا أن يكون ظرفا[1]، معلّلا بالعامل ويتقدّم المفعولات الخمسة على الفعل إلا المفعول معه ، وذلك لمراعاة أصل الواو ، إذ هي في الأصل للعطف.

ويبيّن حالات الترتيب وجوبا وجوازا ، فيجب التقديم إذا تضمّن المنصوب معنى الاستفهام أو الشرط أو أضيف إلى ما تضمّن أحدها ، نحو:(أيّهم ضربت) ، (غلام من لقيت فأكرمه) وكذا إذا كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء في جواب (أما) إذا لم يكن له منصوب سواء نحو:﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ**﴾[الضحى9][2]، ومن الواجب تصدّر (كم) ، وحرف الاستفهام ، وكذا العرض ، وحروف التحضيض ، والتمني ، و(ما) ، و(إن) من جملة حروف النفي[3] في المنصوب على شريطة التفسير.

والرتبة مظهر من مظاهر التوسع "حتى جاز في الظروف أن تقع موقعا لا يقع غيرها فيه"[4] "وإذا كان الحال جملة مصدّرة بالواو لم يتقدّم على عامله ، فلا يقال: (والشمس طالعة جئتك) مراعاة لأصل الواو"[5]، ولا يتقدّم إذا كان العامل مصدرا لتقديره بـ (أن) الموصولة ، وما في حيّز الصلة لا يتقدّم على الموصول ، وكذا إذا كان العامل صلة الألف واللام أو لحرف مصدري كـ(ما) و(أن) ...وغيرها من مسائل الجواز والمنع عند البصريين والكوفيين[6].

" وقد يجب تقديم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها بعد (إلا) أو معناها ، نحو: (ما جاءني راكبا إلا زيد ، وإنما جاءني راكبا زيد) ،لتغيّر الحصر وانعكاسه لو أخّرت عن صاحبها "[7].

وفي باب الاستثناء يقول:"اعلم أنه إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخّر عما نسب إلى المستثنى منه ، نحو: (ما جاءني إلا زيدا أحد) ، وإن تقدّم على المنسوب وجب تأخيره عن المستثنى منه ، نحو:(القوم إلا زيدا ضربت) ، ولا يجوز عند البصريين تقدّمه عليهما معا في الاختيار ، نحو قولك:(إلا زيدا قام القوم) ، أما في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخير المستثنى عن

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 257.
[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 305/304.
[3] ينظر: المصدر نفسه ،ج1 ، ص 401.
[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 64.
[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 64.
[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 67/65.
[7] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 69.

عامله ، فلا يجوز:(إلا زيدا لم أضرب ، وزيدا إلا راكبا لم يأت) ، أما الكوفيون فجوّزا ذلك في السعة[1].

وربما التصقت الرتبة بالضرورة في الشعر ، يقول:" ويجوز تقديم المعطوف بالواو ، والفاء ...في ضرورة الشعر على المعطوف عليه ، نحو:(ضربت وعمرا أو فعمرا ، أو ثم عمرا ، أو أو عمرا أو لا عمرا) بشرط ألاّ يتقدّم المعطوف على العامل ، فلا يجوز: (وزيد قام عمرو ، ولا مررت وزيد بعمرو)"[2]، وكذلك نجد الترتيب في ألفاظ التوكيد المعنوي والتوابع[3]، كما ألمح إلى نوعي التقديم اللفظي والمعنوي في الضمائر،[4]" ولا يتقدّم الفصل مع الخبر المتقدم نحو: (هو القائم زيد) ، لأمنهم من الالتباس الخبر بالصفة ، إذ الصفة لا تتقدّم على الموصوف"[5]، ومنه ، كم الاستفهامية والخبرية لهما صدر الكلام[6]، والمقتضى مرتبته التقدم على مقتضاه[7]، ومنه"كلّ ما ليس في أوله (ما) من الأفعال الناقصة يجوز تقديم أخبارها عليها ، وفي (ليس) خلاف على ما يجيء ، أما توسط الخبر بين (ما) النافية والفعل فلم يجوّزه أحد منهم ، فلا يجوز:(ما قائما زال زيد) ، كما جاز: (ما قائما كان زيد) اتفاقا[8]، أما في حروف النفي (لم ، لا ، لن) فإذا انتفى بها الأفعال المذكورة لم يجز توسط الخبر بينها وبين الأفعال اتفاقا ويجوز تقديمها عليها اتفاقا[9]، إضافة إلى مسائل أخرى[10].

ولا يتقدّم على (كي) معمول الفعل المنصوب بعدها ، فلا يقال: (جئتك زيدا كي تضرب) ولكون أفعال المقاربة فروعا لـ(كان) ومحمولة عليها لم يتقدّم أخبارها عليها كما كان يتقدم خبر(كان)عليه[11]، وفي التعجب يقول:"كلّ واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر، لأنك إذا

---

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 118 /119.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 368.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 408/391.

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 10 /11.

[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 66.

[6] ينظر: المصدر نفسه ،ج3 ، ص 238.

[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 472.

[8] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 194.

[9] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 195.

[10] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 198.

[11] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 217.

قدّمت شيئا على شيء ، فقد أخرّت المقدّم عليه على المقدّم ، يريد أنك لا تقول:(زيدا ما أحسن) ولا (ما زيدا أحسن)، ولا (بزيد أحسن)"[1].

ويربط الرضي الرتبة بالاستقراء "والأكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير ، وقد يتقدّم المخصوص على (نعم) و(بئس) نحو:(زيد نعم الرجل) ، وهو قليل"[2]، وكذا النفي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على (ربّ)لأنّ القلة تجري مجرى النفي ، فمن ثمّ كان لـ(رب) صدر الكلام[3].

و"كلّ ما يغيّر معنى الكلام ويؤثّر في مضمونه وكان حرفا ، فمرتبته الصدر كحروف النفي" ويعلّل للزوم تلك الرتبة" وإنما لزم تصدير المغيّر الدال على قسم من أقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من أوّل الأمر على ما قصد المتكلم"[4].

ويستطرد في بعض أحكام لام الابتداء"اعلم أنّ اللام لام الابتداء المذكورة في القسم ، وكان حقّها أن تدخل في أوّل الكلام ، ولكن لما كان معناها هو معنى (إن) سواء ؛ أعني التأكيد والتحقيق ، وكلاهما حرف ابتداء ، كرهوا اجتماعهما ، فأخّروا اللام وصدّروا (إن) ، لكونها عاملة والعامل حريّ بالتقديم على معموله"[5].

وفي تحديد أحوال الاسم والخبر بعد الأحرف المشبهة بالفعل يذكر أنه يجب تأخير الخبر إلا أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا ، فيجوز توسّطه بين هذه الأحرف واسمها ، وإن كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تأخيره[6]، ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام ، إلا (ها) الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة فإنها تكون إما في الأول أو الوسط بحسب ما يقع اسم الإشارة[7] ، وحرفا الاستفهام الهمزة ، وهل لهما صدر الكلام ، وفي اجتماع الشرط والقسم "إذا تقدّم القسم أول الكلام ظاهرا أو مقدّرا، وبعده كلمة الشرط سواء كنت (إن) ، أو (لو) ، أو (لولا) أو أسماء الشرط فالأولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ، ويستغني عن جواب الشرط لقيام جواب

---

[1] المصدر السابق ،ج4 ، ص 226.

[2] المصدر نفسه ، ج4 ، 239.

[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 287

[4] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 339.

[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 360.

[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 382.

[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 433

القسم مقامه ويجوز في الشعر اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدّره"[1]، أما إذا تقدّم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ، يستند في ذلك إلى قصية الأصلية والفرعية ، فكلاهما التصدّر تأثيرهما في الكلام معنى ، ثم كثرة الاستعمال فيكون القسم أكثر إلغاء من الشرط ، ثم يشرح تأثير القسم والشرط في معنى الجواب ، لأنّ القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه ، فهو كالزائد الذي يتمّ المعنى بدونه ، والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه[2]، ثم يذهب في مزيد من أحكام التقديم والتأخير بطريق الحصر"القسم إما أن يتقدّم أو لا الكلام أو يتوسّطه ، أو يتأخر عنه ، فإن تقدّم...وإن توسّط ... وإن تأخّر ..."[3].

ثانيا: التحويل بالزيادة: حين يتحدّث الرضي عن الزيادة فهي مقرونة بفائدة ما ، ففي قوله تعالى: ﴿**مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا**﴾[الأنعام 148] ، فـ(لا) زائدة لتأكيد النفي[4]، ومن الزيادة الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم ، نحو: (قام زيد ثم والله عمرو) ، إذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول: (ثم والله قعد عمرو) ، لأنه إذا تكون الجملة جوابا للقسم ، فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية إذن معطوفة على ما قبلها "والفصل بالشرط نحو: (أكرم زيدا ثم إن أكرمتني عمرا) ، وبالظن (خرج محمد وأظن عمرا) ، شرط ألا يكون العاطف الفاء أو الواو"[5].

ومن الزيادة ما يرتبط بالمناسبة فزيدت للمؤنث نون مشددة لتكون بإزاء الميم ، وإنما اختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة للميم والواو معا[6]، وحرف التنبيه ، يعني (ها) إنما تلحق من جملة المفردات أسماء الإشارة كثيرا [7].

"وزيادة الحروف أولى من زيادة الأسماء لاستبدادها بالجزئية"[8]، ومن مواضع الزيادة زيادة حروف

---

[1] المصدر السابق ، ج4 ، ص 467/ 468.
[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 470.
[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 473/472.
[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 353.
[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 365.
[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 18.
[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 80.
[8] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 135.

المدّ واللين على (من) الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة[1]، وزيادة الباء ، يقول:" وأسماء الأفعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي بمعناها إلا أنّ الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو:(عليك به)، لضعفها في العمل ، فتعمد بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول"[2]، والزيادة تقتصر على السماع" وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الأسماء قياسا بل سماع فيقتصر على المسموع"[3]، وتزاد (ما) على (رويد) ، كما قال بعض العرب لصاحبه(لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر)[4].

والزيادة الواجبة نون الوقاية " ويجب نون الوقاية في(قد) دون (بجل) ، في الأعرف ، لكونهما على حرفين دونه"[5]، وفي (هيهات) يعلّل بالزيادة "الوضع أن تقول التاء والألف فيها زائدتان ولا منع من كونها في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط ، واصلها هيهية"[6]، ومن الزيادة كثرة دخول (من) على مميز الخبرية[7]، ومن مواضع الزيادة الفصل بالفعل أو الظرف...[8]، ومن الزيادة أن الفاء في قوله(فسبّح) زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء[9].

وتفيد (ما) معنى العموم والاستغراق (كلّما) الذي يكون في كلمات الشرط[10]، وتزاد اللام في العلم وفي الحال، وفي التمييز على قبح ، وقد تكون الزائدة لازمة كما في (الذي) ، ومتصرفاته[11] وتزاد الهاء في الكناية من غير الأعلام ، تقول: يا هناه ، وهذه الهاء تزاد في السعة وصلا ووقفا[12].

---

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج3 ، ص 156.
[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 167.
[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 169.
[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 175.
[5] المصدر نفسه ، ج3 ، 178.
[6] المصدر نفسه ، ج3 ، 184.
[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ،235.
[8] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، 237/236.
[9] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، 271.
[10] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، 278.
[11] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ،321/320.
[12] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، 337.

وتكون الزيادة بالتضعيف إذا كان ثاني الثاني حرف علة وجب تضعيفه ، إذا أعربته سواء علما للفظ أو لغيره نحو(لو) تقول:(لوّ) ، فيكون المزيد غير أجنبي أولى مما حكي عن بعض العرب أنه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثاني همزة في كل حال ، نحو: (لوء)[1].

ويصف الزيادة بأنها تكملة[2]، والزيادة في (ما جاءني من رجل) ف(من) إن كانت زائدة كما ذكر النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق[3]، ومن الزيادة "الألف المقصورة في آخر الاسم على ثلاثة أضرب إما للإلحاق ك(أرطى) ، أو لتكثير حروف الكلمة في (القبعثرى) ، أو للتأنيث"[4].

والزيادة المطّردة في الفعل الذي يقال أنه متعدّ بنفسه مرة ، ومرة أنه لازم متعدّ بحرف الجر في نحو:نصحت ، شكرت[5].

وتزاد"(كان) غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد ، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب"[6] وهي لا يليق بها الصدر بل تقع في الحشو كثيرا ، ولا تزاد إلا ماضية لخفتها[7]، ويميّز في الزوائد التي تدخل على الفعل أو الاسم "فإن هذه الزوائد في الفعل لا تكون إلا لمعنى ، وأن ما في الأسماء فقد تكون لمعنى ك(أحمر) ، و(أفضل) منك ، وقد لا تكون ك (أرنب) و(أفكل) و(أيدع)، فكأنها لم تزد فيها فصارت بالفعل أشهر وأخصّ ، لأن أصل الزيادة أن تكون لمعنى"[8].

ويفرّق بين نوعين من الزيادة حال الوضع وبعد الوضع في الممنوع من الصرف ، يقول: "وأما الزيادة في الأعلام فنقول...اشتراك العلم"[9].

ومن أنواع الزيادة "زيادتا التثنية ، وزيادة ياء النسب وما أشبهها ، وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كما في حرباء" تحذف في مرخّم النداء [10]، ومن الزيادة إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت أو ياء أو ألفا ،"جائز في الوقف لا واجب ، وبعضهم يوجبها مع الألف لئلا

---

[1] ينظر: المصدر السابق ،ج3 ، ص 345.

[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص348.

[3] المصدر نفسه ، ج3 ، 352

[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 400.

[5] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 137 /138.

[6] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 184.

[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 187/186 (بتصرّف)

[8] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 143.

[9] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 114 /115.

[10] المصدر نفسه ،ج1 ، ص 370/369.

يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفا"[1]، ومن قواعد الزيادة " لا يمنع دخول الباء في خبر (ليس) غير انتقاض النفي بـ (إلا) ، لأنّ الباء لتأكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه ، وقد تدخل هذه الباء على خبر المبتدأ بعد هل ، نحو: (هل زيد بخارج) ، وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو: (ما ظننته براكب) ، وقد تزاد في خبر (لا) التبرئة ، نحو: (لا خير بخير بعد النار) ، وربما زيدت في الحال المنفية ، نحو: (ما جاءني زيد براكب)...وقد تزاد بعد ليت"[2]، ومن الزيادة إلحاق التاء نعم ، وثم وربّ ، ولعلّ ، فإلحاق تاء التأنيث أهون من إلحاق علامتي التثنية والجمع[3]، ومن الزيادة في غير الموجب ، نحو: (ما رأيت من أحد) ، أو نهي، نحو:(لا تضرب من أحد) أو استفهام ، نحو:(هل ضربت من أحد)[4]؛ لأنّ الزيادة تكون في هل لا مطلق الاستفهام كما ذكر ابن الحاجب ، فلا يقال:(أزيد بقائم) ، كما يقال:(هل زيد بقائم)[5]، "وتزاد قياسا في مفعول(علمت) ، و(عرفت) و(جهلت) ، و(سمعت) ، و(تيقنت) ، و(أحسست) ، وتزاد في المرفوع في كلّ ما هو فاعل لـ(كفى) ومتصرّفاته ، وفي فاعل (افعل) في التعجّب ، وفي المبتدأ الذي هو حسبك ، وتزاد في خبر المبتدأ الموجب ، وتزاد سماعا بكثرة في المفعول به ، وقليلا في خبر (لكن)"[6]، ومن غريب زيادتها أن تزاد في المجرور ،نحو: (فأصبحت لا يسألنه عن بما به)[7]، ويحكم بزيادة (الكاف) عند دخولها على (مثل) أو دخول مثل عليها ، والحكم بزيادة الحرف أولى[8].

ويربط الإعمال بالزيادة ، فيحكم بزيادة (ما) الداخلة على (ليت) إذا أعملت[9]، ويمنع التصرّف "الأصل عدم التصرّف في الحروف بالزيادة"[10] ، وتأتي (الفاء) زائدة ، وفائدة زيادتها على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط[11].

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص384.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 222/221.
[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 240.
[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 262.
[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 278.
[6] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 279/278.
[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 280.
[8] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 326.
[9] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 342.
[10] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 382.
[11] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 396.

وقد حدّد الرضي فائدة الزيادة إما لفظية أو معنوية ، وشرح سبب تسميتها بالزائدة ، فـ"المعنوية تأكيد للمعنى كالاستغراق في(من) ، وهذه الزيادة لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا تريد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تفد شيئا ، لما لم يتغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها أمّا الفائدة اللفظية فهي تزيين للفظ ، وكون زيادتها أفصح ، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع ، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية"[1].

ويؤكّد الرضي أنه "لا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية و المعنوية معا ، و إلا لعدّت عبثا ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى وأنبياؤه وأئمته عليهم السلام"[2].

و(أن) تزاد مع (ما) النافية كثيرا ، وتقلّ زيادتها مع (ما) المصدرية ، ومع (ما) الاسمية ، وكذا بعد ألا الاستفتاحية ، و(لما)[3]، و(أن) تكثر زيادتها بعد (لما) ، وبين (لو) والقسم ، وقلّت بعد كاف التشبيه ، و(ما) تزاد إذا أفادت معنى الشرط ، ولم تكن زائدة إذا أفادت معنى التكرير[4] وتزاد بعد بعض حروف الجر ، وتقلّ بعد المضاف[5]، و(لا) تزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهي وبعد(أن) المصدرية[6].

ولا يخفي الرضي تعجّبه فيما يشبه الاستغراب من النحاة ويوجه لهم انتقادا "والعجب أنهم لا يرون تأثير الحروف تأثيرا معنويا كالتأكيد في (الباء) ، ورفع الاحتمال في (لا) ، وفي (من) الاستغراقية مانعا من كون الحروف زائدة ، ويرون تأثيره تأثيرا لفظيا ككونها كافة مانعا من زيادتها"[7].

ثالثا: التحويل بالحذف: نكاد نجد(الحذف) يدخل في كلّ باب من أبواب شرح الكافية ؛ فيذكره في منع الصرف مقدّما على الإعلال في كلمة (جواري) بحذف التنوين ، وحذف الحركة ، وحذف

[1] المصدر السابق ، ج4 ، ص 441.
[2] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 442.
[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 442.
[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 443.
[5] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص .444
[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص445/444.
[7] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 444.

الياء[1], ومن الحذف نسيا في تصغير (أحوى) بحذف الياء لكونها متطرّفة[2]، كما يشترط في الحذف قيام القرينة "لا يحذف من الأشياء إلا لقيام قرينة ، سواء كان الحذف جائزا أو واجبا"[3].

ويفاضل بين حذف وآخر ، فلا يحذف المرفوع لكونه عمدة ، وقد يحذف في الصلة ، "وإنما كان الحذف في الصفة أنقص حساسية في الصلة إذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف ، كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته"[4].

ومن حالات الحذف في المبتدأ والخبر ، أن يحذف المبتدأ إذا قطع النعت بالرفع ، نحو: (الحمد لله أهلُ الحمد) ؛ أي:هو أهل الحمد[5]، ويحذف في نحو:(نعم الرجل زيد) ؛ أي هو زيد ، ويحذف الخبر بعد (لولا)[6]، أو إذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام ، نحو: (زيد قدامك أو في الدار)[7].

ومن الحذف في المفعول المطلق ، نحو:(ضربت ضرْب الأمير) ، لأنك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة ، والأصل: (ضربته ضربا مثل ضرب الأمير) ، وذلك لأنك لا تفعل فعل غيرك[8].

ويكون الحذف سماعيا وقياسيا كحذف عامل المصدر المكرر أو المحصور ، نحو:(ما زيد إلا سيرا ، زيد سيرا سيرا) ، وفي (لبيك) المعنى: ألب إليك إلبابين ، إلبابا كثيرا متواليا ، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ، وحذف زوائده ، وردّ إلى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول وأضيف المصدر إليه[9].

إنّ الأمثلة التي ذكرها الرضي في حذف المفعول به هي نفسها أمثلة سيبويه من السماعيات يعللّ فيها الحذف بكثرة الاستعمال ، ولكونها أمثال والأمثال لا تغيّر ، فما حذف من المفعول به

---

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج1 ، ص 134 (بتصرّف)

[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 136.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 174 ، وينظر أيضا: ص 243.

[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 212.

[5] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 243.

[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 245/244.

[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 254.

[8] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 271.

[9] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 296.

على ضربين:منوي وغير منوي ، ثم يقرّر" أنّ المفعول به يحذف كثيرا إلا في أفعال القلوب والمتعجب منه"[1].

وفي حذف حرف النداء"إنما لا تحذفه من النكرة لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلا عليك ، وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء ، إذ هي إذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير"[2]، ولم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه ، والمندوب[3]، والمنادى يحذف إذا قامت قرينة دالة عليه، ويحذف نسيا منسيا[4].

وحذف حرف الجر مع خبر (أن) و(إن)سماع ، نحو:(أستغفر الله ذنبا) ؛ أي من ذنب وحذف العاطف أيضا لا يجوز ، وهو أشدّ من حرف الجر ، فحذف العاطف لم يثبت إلا نادرا[5].

ومن الحذف حذف عامل الحال لحضور معناه كقولك للمسافر:(راشدا مهديا)؛ أي سِرْ راشدا ، أو لتقدّم ذكره، إما في الاستفهام كقولك:(قائما) في جواب من قال:(كيف خلّف زيدا) ، أو في غير الاستفهام ، ويحذف وجوبا أن تبين الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء أو (ثم)، تقول في الثمن:(بعته بدرهم فصاعدا ، أو ثم زائدا) ؛ أي:ذهب الثمن صاعدا أو زائدا ، أي: أخذ في الازدياد ، وتقول في غير الثمن:(قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا) ؛ أي: ذهبت القراءة زائدة ، أي كانت كل يوم في زيادة"[6]، هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة ، كقولك: (لقيته) في جواب من قال: (أما لقيت زيدا راكبا) ، ولا يجوز الحذف إذا نابت عن غيرها كما في: (ضربي زيدا قائما) ، وإذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر(لا تأتني إلا راكبا)[7].

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 310.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 387/386.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 388.

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 389.

[5] ينظر: المصدر نفسه ، ج2، ص 9.

[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 85/84.

[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 89.

ومن قواعد التحويل"الحذف في الأطراف أكثر"، لذا كثر في (حاشا) ، (حاش) وقلّ(حشا)[1]، ويحذف المستثنى ، يقول: "اعلم أنّ المستثنى قد يحذف من إلا ، وغير ، الكائنين بعد (ليس) فقط ،كما يحذف ما أضيف اليه (غير) الكائن بعد (لا) ، تقول: (جاءني زيد ليس إلا ، وليس غير)"[2].

وفي باب كان وأخواتها ، يقول: "اعلم أنه يجوز حذف (كان) مع اسمها بعد (إن) ، و(لو) إذا كان اسمها ضمير ما علم من حاضر أو غائب ، نحو: (أطلبوا العلم ولو في الصين) ؛ أي:لو كان العلم بالصين ، و(ادفع الشر ولو إصبعا)؛ أي: لو كان الدفع إصبعا"[3].

ومن قواعد الحذف "لا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف ، ولكون الشهرة دالة على المحذوف ، وحذف المفرد أولى من حذف الجملة"[4]، وقد يكون من الحذف (الإجحاف) ، يقول: "حذف اسم (لا) في (لا عليك)، ولا يحذف اسم إلا مع وجود الخبر ، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم لئلا يكون إجحافا"[5]، وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث إذا أمن اللبس كقوله تعالى: ﴿ **وَإِقَامِ الصّلاَةِ وَإِيتَاءِ الزَكَاةِ**﴾[النور37][6]، ومنه أيضا أن الموصوف يحذف كثيرا إن عُلم ولم يكن بظرف أو جملة[7]، ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق إذا كان العاطف (أم) و(إمّا)[8]، ومنه حذف (أو)كما تقول لمن قال: (آكل اللبن والسمك) ، (كل سمكا لبنا) أي: أو لبنا ، وذلك لقيام القرينة على أنّ المراد أحدهما[9]، ويحذف المؤكّد وأكثر ذلك في الصلة كقولك:(جاءني الذي ضربت نفسه)؛ أي: ضربته نفسه[10]، ولا يحذف ضمير الشأن لعدم الدليل

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 157.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 166.
[3] المصدر نفسه ، ج2 ، 176,
[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 178.
[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص214.
[6] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 236.
[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 344.
[8] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 367.
[9] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 367.
[10] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 390.

عليه[1]، و" الحذف قليل في الوسط لتحصّنه من الحوادث"[2]، ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الألف واللام إذا عُلمَت[3]، ولا يحذف من الموصولات الحرفية إلا (أن) في المواضع المخصوصة كما يجئ في الأفعال المنصوبة ، وذلك لقوة الدلالة عليها ، وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عليها[4].

ومن القواعد أنّ الحرف لا يحذف منه حرف إلا المضعف منه ، نحو: (ربّ ، ورب)[5]، ومن حذف نون (لدن) لم يجوّز حذفها مع الإضافة ، فلا يقول: (من لده بل من لدنه ، ولدنك)[6] ومنه أيضا أنّ حرف العلة يحذف أكثر من غيره[7]، وتحذف هاء السكت من كلّ ما فيه إذا سمّي به ، وتنتزع اللام من الاسم الذي كانت تلزمه إذا سمّي به ، ک (الآن) ، و(الأفضل) ، و(الذي) و(التي) وفروعهما لأنّ أصل العلم أن يستغني عن اللام[8]، وقد تحذف الألف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالألف والتاء كما في (زبعرى ، وقبعثرى)[9]، وتحذف نون المثنى والجمع للإضافة أو للضرورة[10]، ومن الحذف" ويخفّف سوف بحذف الفاء ، فيقال: (سو أفعل) ، وقد يقال: (سي أفعل) ، دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل[11]، ويحذف بعد (إن) الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة ، نحو:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمّ يَا سَلْمَى وَإِنْ ❖ كَانَ فَقِيرَا مُعْدَمَا قَالَتْ وَإِنْ

ويحذف في السعة شرطها وحده إذا كان منفيا بـ(لا) مع إبقاء (لا) ، نحو:(ايتني وإلاّ أضربك) أي: وإلاّ تأتني أضربك ، وكذا يحذف بعد (أمّا) الشرطية مع بقاء (لا) إذا تقدم ما يكون جوابا

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج3 ، ص 73/72.
[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 134.
[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 151.
[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 153.
[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 289.
[6] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 301.
[7] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 345.
[8] المصدر نفسه ،ج3 ، ص 351/350.
[9] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 419 . وينظر أيضا: ص 421/420.
[10] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 444.
[11] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 6/5.

من حيث المعنى كقولك: (افعل هذا إمّا لا) ؛ أي : إمّا تفعل ذاك ، فافعل هذا[1]، "واعلم أنّ الجزاء يحذف عند قيام القرينة ، يقال: (إن أتيتني أكرمك) ، فتقول: (وأنا إن أتيتني) ، وكذا في (لو)"[2]، وفي حذف المفعولين ، وقد يحذف الخبر في أفعال المقاربة إن عُلم[3]، وإذا عُلِم المتعجب منه جاز حذفه ، نحو: (لقيت زيدا وما أحسن)[4]، ويحذف الفعل بعد (ربما) عند القرينة[5]، وتحذف (ربّ) بشرطين أحدهما أن يكون ذلك في الشعر خاصة ، والثاني أن تكون بعد الواو أو الفاء أو بل ، وأمّا حذفها من دون هذه الأحرف فشاذ، نحو:ر(سم دار وقفت في طلبه)[6]، ولا يجوز حذف أسماء الأحرف المشبهة بالفعل التي ليست بضمير إلا في الشعر ، أما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيرا[7]، وإذا عُلم الخبر جاز حذفه مطلقا[8]، والتزم حذف الخبر في (ليت شعري)[9].

وقفة: إنّ المقاربة التوليدية التحويلية تكشف عن مراعاة الرضي الأستراباذي في التحليل بعض المعطيات السياقية كأمن اللبس، والإفادة ، والاتساع ، فهو لا يكتفي بالتفسير الشكلي، وإنما يتبعه بالتفسير الدلالي ، فقد وظّف قواعد التحويل كأحد أوجه مراعاة المعنى ، وطرق بيان وفهم مقصود المتكلم.

المطلب الثالث:المقاربة التداولية:

يبدو الرضي الأستراباذي أقرب منه إلى الجانب التداولي أكثر من غيره ، فهو لا يستبعد ما للمعطيات السياقية من أثر في تحديد مرجعية الخطاب تركيبا وتأويلا ، وهذا ما سنحاول بيانه فيما يأتي.

---

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج4 ، ص 89.
[2] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 111.
[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 212.
[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 229.
[5] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 294/293.
[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 295.
[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 383/382.
[8] ينظر: المصدر نفسه ج4 ، ص 384.
[9] ينظر: المصدر نفسه ،ج4 ، ص 386.

الفرع الأول: الإشاريات

في حديثه عن الإشاريات المكانية يقول:"أصل الإشارة بأسماء الإشارة إلى مشاهدة محسوس قريب أو بعيد ، فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد نحو قوله تعالى:﴿**تِلْكَ الجَنَّةُ**﴾[مريم 63] فلتصييره كالمشاهد ، وكذلك إن أشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته"[1]، ومن الإشاريات "فجيء في أوائلها بحرف ينبه به المتكلم المخاطب حتى يلتفت إليه وينظر إلى أيّ شيء يشير من الأشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط فهذا أكثر استعمالا من هذاك ، لأنّ تنبيه المخاطب لإبصار الحاضر الذي يسهل إبصاره أولى من تنبيهه لإبصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ، ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن إبصاره ، إذ لا ينبّه العاقل أحدا ليرى ما ليس في مرأى ، فلذلك قالوا:لا تجتمع (ها) مع اللام"[2] ،فوضْع أسماء الإشارة للحضور والقرب مبينا علاماته التي تنص على ذلك[3]، ثم يذكر الاستثناءات الواردة على الإشارة "وكذلك يجوز الإتيان بلفظ البعيد مع أنّ المشار إليه شخص قريب نظرا إلى عظمة المشير أو المشار اليه ، وذلك لأنه يجعل بُعْد المنزلة بينهما كبُعْد المسافة ، كقول السلطان لبعض الحاضرين:(ذلك قال كذا) ، ومنه قوله تعالى:﴿**فَذَلِكُنَّ الذي لُمْتُنَّنِي فِيه**﴾[يوسف32]" "ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب ، تقريبا لحصوله وحضوره نحو: (هذه القيامة قد قامت) ,ونحو ذلك"[4]، و"لا تقول:(هذاك) ، كما لا تقول:(يا غلامك) ، فالكاف توجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه ، نحو:(غلامك قال كذا)، وإن لم يمتنع حضوره ، إذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب ، فلمّا أوردت (الكاف) في اسم الإشارة معنى الغيبة ، وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار إليه القريب ، صار مع الكاف بين الحضور والغيبة"[5]،هكذا يرفض الرضي ما يؤدّي إلى التناقض والتنافي ، ويلزم استعمالات معينة تؤدّي المعنى.

---

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص 76.

[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 80.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 81.

[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص82/ 83.

[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 81.

وفي الإشاريات الزمانية ، "(أيان) للزمان استفهاما كـ(متى) ، إلا أن (متى) أكثر استعمالا وأيضا (أيان) مختص بالأمور العظام،ولا يقال:(أيّان نمت)"[1]، وفي الإشاريات الشخصية يتحدّث عن التدرّج في الضمائر بعد أن أوضح المقصود من المضمرات من رفع الالتباس والاختصار[2]،"لأنّ القياس وضع المتكلم أوّلا ، ثم المخاطب ، ثم الغائب"[3]، ثم نجده يورد أحكامه من ذلك عدم الإتيان بالضمير المتصل في حال إمكانية المجيء بالضمير المتصل فلا يقال:(ضرب أنا) لتساويه معنى مع (ضربت) وهذا أخصر منه لفظا ،كما يذكر أغراضه كالتأكيد ، وإفادة الشكّ، وتوطئة لإزالة اللبس...وغيره[4].

ومن الأحكام أنّ الضمير لا يؤكّد به الظاهر ، فلا يقال:(مررت بزيد هو نفسه)...ولا يقال:(إن زيدا لنفسه قائم)[5]، وكذلك لا يجوّز الرضي (الذي ضربت أنا) ، و(الذي ضربتَ أنت) "إذ لا فائدة في الإخبار إذن لأنك إذا قلت:(الذي ضربت) فقد علم المخاطب أنّ الضارب هو المتكلم ، فيبقى الإخبار بـ(أنا) لغوا"[6]، فيجتمع في التركيب الإفادة والاختصار ، وتأدية المعنى.

الفرع الثاني: نظرية الأفعال الكلامية:

للرضي قسمة ثنائية للجمل ؛ الخبرية ، والإنشائية إما طلبية كالأمر ، والنهي ، والاستفهام أو إيقاعية نحو(بعت، وطلقت)[7]، فالخبرية يكون الحكم معلوما عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة، وغير الخبرية لا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلا بعد ذكرهما[8].

المرتكز الأول: تحديد الأفعال الكلامية: "فإن قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلّم أن له خارجا موجودا في أحد الأزمنة مطابقا لما تكلّم به ، فإن طابقه سمي كلامه صدقا ، وإلا فكذبا والإنشائي ما لا يقصد المتكلّم به ذلك ، بل إنما يحصّل المتكلّم المعنى الخارج بذلك الكلام"[9].

---

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج3 ، ص 286.

[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 8.

[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص17.ينظر أيضا: ص 74.

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص32.ينظر كذلك: ص 34/35-40.

[5] المصدر نفسه ،ج3 ، ص 64/63.

[6] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 113/112.

[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 8 .ينظر أيضا: ج2 ، ص 77.

[8] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 323.

[9] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 230/229.

وارتبطت الأفعال الكلامية بحقّ الصدارة، "وكلّ ما أثّر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني، والتشبيه ، ونحو ذلك فحقّه صدر تلك الجملة ، خوفا من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير ، فإذا جاء المغيّر في آخرها تشوّش خاطره ، لأنه يجوز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ، ويجوز بقاء الجملة على حالها ، فيترقب جملة أخرى يؤثر ذلك المغيّر فيها"[1].

ونجده يعرض لجملة من الأحكام التي تتعلق بنوع العبارة خبرية أو إنشائية ، من ذلك أنه "لا يكون الشرط جملة طلبية ولا إنشائية ، لأنّ وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق إما في الماضي نحو: (لو جئتني أكرمتك) ، أو في المستقبل نحو: (إن زرتني أكرمتك)، وأما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على أمر مفروض ، فجاز وقوعه طلبية وإنشائية ،نحو:(إن لقيت زيدا فأكرمه) ، و(إن دخلت الدار فأنت حر)[2]، ومنه أنّ"ليت، ولعلّ وكأن ، وأنّ المفتوحة لا تدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا أو جملة " ، يعلّل ذلك " وأمّا الجملة الطلبية كالأمر ، والنهي ، والدعاء ، والجملة المصدرة بحرف الاستفهام ، والعرض، والتمني فلا أرى من وقوعها خبرا لهما ، وإن كان قليلا ، نحو:(إن زيدا لا تضربه) ، و(إنك لا مرحبا بك) و(إن زيدا هل ضربته) ، و(اضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه)"[3] وفي العطف بـ(لا) لا تجيء إلا بعد خبر مثبت (موجب) ، أو أمر ، تقول: (ضربت زيدا إلا عمرا واضرب زيدا لا عمرا) ، ولا يجئ بعد الاستفهام ، والتمني ، والعرض، والتحضيض ونحو ذلك[4].

أما (بل)العاطفة للمفرد فلا يخلو أن تكون بعد نفي أو نهي ، أو بعد إيجاب أو أمر[5]، ولا تجيء بعد الاستفهام لأنها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام أو طلب تحصيله، ولا جزم في الاستفهام لا بحصول شيء ولا تحصيله حتى يقع الغلط فيتدارك[6] ، و(لكن) يقع بعد جميع أنواع الكلام إلا بعد استفهام ، والترجي، والتمني، والعرض، والتحضيض[7]، وفي

---

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص 238.

[2] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 115.

[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 340/339.

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، 426.

[5] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 427.

[6] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 429.

[7] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 430.

نون التوكيد "إنما لم تدخل على الحال والماضي ، ودخولها في الأغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، وأما في المستقبل الذي هو خبر محض، فلا تدخل إلا بعد أن يدخل على الفعل ما يدلّ على التأكيد أيضا كلام القسم"[1].

ونراه يحدّد أنواع الطلب بقوله "ثم الطلب على ضربين: إما طلب وجود الفعل أو عدمه كما في الأمر ، والنهي ، والتحضيض، والعرض ، والتمني ؛ أو السؤال عن حصول الفعل ، كما في الاستفهام ، نحو:(افعلنّ ، لا تفعلنّ، هلاّ تفعلنّ ، وألا تفعلنّ ، ليتك تفعلنّ ، هل تفعلنّ) وكذا جميع أدوات الاستفهام اسمية كانت أو حرفية"[2]، "والخبر المصدر بحرف التأكيد نحو: (والله لتضربنّ) وبعد الشرط إذا جاء بعدها (ما) الزائدة ، وبعد المنفي بلا"[3].

ومن القواعد التداولية في فعل التعجب والتوكيد بالقسم أنه" لا يتعجّب إلا من عظيم ، كما لا يقسم إلا بعظيم في معنى من المعاني"[4]، ويشرح معنى فعل التقرير بأنه "إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه ، كقوله تعالى :﴿**أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا**﴾[الشعراء26][5]، ويوضّح فعل التوكيد "التوكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى"[6]، وفي إشارة أخرى إلى البوحيات "فعل التعجّب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ، ولا يجوز التعجّب منه تعالى حقيقة ، إذا لا يخفى على شيء"[7]، ومن البوحيات أيضا فعل المدح والذم ، "وذلك أنك إذا قلت:(نعم الرجل زيد) فإنما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ ، وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام إياه...وفي (ربّ)"[8].

وفي النداء "وما أورد ههنا إلزاما من أنّ الفعل لو كان مقدّرا ، أو كان (يا) عوضا منه ، لكان جملة خبرية غير لازم ، لأنّ الفعل مقصود به الإنشاء ، فالأولى أن يقدّر بلفظ الماضي؛ أي:

---

[1] المصدر السابق ، ج4 ، ص 493.
[2] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 494/493.
[3] المصدر نفسه ، ج4، ص 497/495.
[4] المصدر نفسه ، ج3 ، 274.
[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 58.
[6] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 339.
[7] المصدر نفسه ، ج4 ، 222.
[8] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 231.

دعوت أو ناديت ، لأنّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي"[1]، يؤكد ذلك "وأكثر ما تستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل هو الماضي ، نحو:(بعت ، واشتريت)"[2].

المرتكز الثاني:خروج الكلام على مقتضى الظاهر:

من مواضع ذلك، قوله:"اعلم أنّ الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي ، إمّا دعاء نحو (رحمك الله) ، وإما أمرا (أجزأ امرؤ قرنه وآسى أخاه بنفسه)"[3]، ومنه دلالات حروف الجر* ومن ذلك ما تفيده همزة الاستفهام من معاني الإنكار ، والتوبيخ، والتقرير[4].

الفرع الثالث: القصدية والسياق:

يميّز الرضي بين المعنى الإفرادي والمعنى الكلامي، وذلك في حديثه عن حذف الفعل والفاعل بعد حرف الجواب(نَعَم) ، يقول:"وإنما حُكِم بعد (نعم) بحذف الفعل والفاعل معا ، لأن نعم حرف لا يفيد معناه الإفرادي إلا بانضمامه مع غيره...و ههنا أفاد المعنى الكلامي ، فلا بدّ من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدّقه(نعم)"[5]، فهذا الحذف جائز لا واجب.

ويدخل في المقاربة التفسير الذي قدّمه في المصدر المنصوب(سلاما) حذف الفعل لكثرة الاستعمال وكذا النصب يدلّ على الفعل ، والفعل على الحدوث ، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره أزالوا النصب الدال على الحدوث ، فرفعوا(سلام) ، وكذا أصل (ويل لك) (هلكت ويلا) أي:هلاكا ، فرفعوه بعد حذف الفعل نفضا لغبار معنى الحدوث[6].

ويعلّل تعليلا تداوليا لما يتصدّر بناء على معطى سياقي هو حال السامع وما قد يحدث له من تشويش، "وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض ، والتمني ونحو ذلك مما يغيّر معنى الكلام مرتبة التصدّر ، لأنّ السامع يبني الكلام الذي لم يصدّر بالمغيّر على أصله ، فلو جوّز أن يجيء بعده ما يغيّره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغيّر أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغيّر لما سيجيء بعده

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ،ص 313.

[2] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 8.

[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 9.

* ينظر: الجانب المخصص لحروف الجر ، المصدر نفسه ، ج4 ، ص 261 وما بعدها.

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 399.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 178/177.

[6] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 208.

من الكلام فيشوّش لذلك ذهنه"[1].

وفي تقديم المفعول على الفعل يلمّح الرضي إلى الغرض وما يتنافى معه ، فيجب تأخير منصوب الفعل عنه إن كان الفعل بنون تأكيد مشدّدة أو مخففة ، فلا يقال:(زيدا اضربنّ)[2] فيتعارض المهمّ وغير المهمّ ، ولا تؤدي الجملة دلالتها في بيان المعنى.

ويذكر المعاني البلاغية لدخول اللام في المنادى من استغاثة(يا لَزيد)، وتعجّب (يا لَلدواهي) والمنادى المهدّد(يا لَزيد لأقتلنّك) ، ويمتنع دخولها في غير المعاني المذكورة، "فلو قلت:(يا لَزيد قد كان كذا وكذا)، وأنت تحدّثه ، لم يجز"[3].

ويميّز بين التراكيب بالمقصدية في المنادى من حيث التعريف والتنكير" وإذا لم تجعله علما جاز أن يتعرف بالقصد ، كما في (يا رجل)، وألا يتعرف لعدم القصد كـ: (يا رجل)"[4] ومثله"تقول:(يا زيد ورجلا) ، إذا قصدت التنكير ،كما تقول:(يا رجلا) ، وتقول:(يا زيد ورجل) إذا قصدت التعريف"[5].

وتحدّث الرضي عن سياق الكلام المستلزم للمفسّر استلزاما قريبا أو بعيدا ، ومثّل لذلك بآيات من القرآن الكريم ، كقوله تعالى:﴿**حَتَّى تَوَارَتْ بِالحِجَابِ**﴾[ص32]؛ إذ العشي يدلّ على تواري الشمس وكقوله تعالى:﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ**﴾[القدر1] ؛ إذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على أنّ المنزل هو القرآن ، وفي قوله تعالى: ﴿**مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ**﴾[فاطر45] دال على أنّ المراد ظهر الأرض[6].

وفي استعمال الضمائر"وإنما أشركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان أو غيره ، لأنّ المشاهدة تكفي في الفرق "[7].

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 229.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 304.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 321/320.
[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 324.
[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 328.
[6] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 12.
[7] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 16.

ويحدّد المعاني المختلفة لـ(ما) الاسمية من إبهام وتنكير ، وتنويع ، وتحقير ، وتعظيم ، وكذلك في اسم التفضيل من تهكّم ، وتشريك ، أو تخصيص وتوضيح[1].

ويشير إلى السياقين في تعيين لام العهد "وعهده إما بجري ذكره مقدما كما في قوله تعالى:﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولاَ**﴾[المزمل15-16] ، أو بعلم المخاطب قبل الذكر بلا جري ذكره ، نحو قولك:(خرج الأمير أو القاضي) إذا لم يكن في البلاد إلا قاض واحد مشهور أو أمير واحد"[2].

وكذا يشير الرضي إلى أنّ "كلّ كلام لابدّ فيه من حامل للمتكلّم به عليه ، وحامله على الكلام الخبر إفهام المخاطب بمضمونه ...أن يكون له"[3].

الفرع الرابع:من تطبيقات مبدأ التعاون:

تنشأ ظاهرة الاستلزام الحواري عن خرق أحد قواعد مبدأ التعاون -كما هو معروف-، هذا ما عبّر عنه الرضي في كثير من المسائل ، فمن أمثلة خرق قاعدة الكمّ في التأكيد بـ(كلّ) ، " فلا تقول:(جاءني العبد كلّه)، و(ذهب زيد) ، فإن أجزاء العبد لا تفترق بالنسبة إلى المجيء ، بأن يجيء بعضه ولا يجيء بعض منه ، فعلى هذا القياس لا يقال:(اختصم الزيدان كلاهما ؛ لأن الزيدين لا يصحّ افتراقهما بالنسبة إلى الاختصام ، إذ هو لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر ؛ فلا يصحّ أن يقال:(اختصم زيد وحده)"[4]، فبالاستناد إلى المعنى المنطقي ،والمعرفة المشتركة تنتفي تراكيب لتعارضها مع المعنى المقصود ومن هنا فإن التأكيد بـ (كلّ) له مواضعه .

ومن أمثلة خرق قاعدة الكيف، في قوله:"واعلم أنه لا يجوز(من عمرو؟وهذا زيد الرجلين الصالحين) على القطع ؛لأنك لا تثني إلا على من أثبته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم ، فتجعلها بمنزلة واحدة"[5]، فيقع التناقض والمغالطة في استعمال النعت المقطوع ، نظرا للجمع بين المسؤول عنه ، وهو غير معروف(من عمرو)، بالمذكور المعروف لديه(هذا زيد).

---

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج3 ، ص 135 -521.

[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 320.

[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 121.

[4] المصدر نفسه ، ج4 ، ص387.

[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص339.

ومن خرق قاعدة الكمّ والكيف معا في حديثه عن الشرط فـ"(إنْ) لا يكون شرطها إلاّ فعلا غير مصدّر بشيء من الحروف، بلى يجيء مضارعا مصدّرا بـ(لا) ، و(لم)...ولا يصّر الماضي شرطا بـ(لا) فلا يجوز:(إن لا ضَرَبَ ولا شَتَمَ)...فعلى هذا لا تقول:(إنْ ستفعل ، وإنْ لن تفعل ، وإنْ ما تفعل ، وإنْ قد فعلت ، وإنْ قد تفعل ، وإنْ ما فعلت)"[1]، فنلاحظ كيف أنّ التراكيب غير منسجمة ومتناقضة من حيث تأدية المعنى ، فلا تجتمع (إنْ) مع حرف الاستقبال ، وحرف التحقيق ، وحرف النفي، في استعمال العرب ونطقها المبني على معرفة الأغراض وربطها بالتراكيب المناسبة لذلك ، فلا يمكن الوصول إلى المعنى بين ما هو واقع منقطع(قد فعلت)، وبين ما هو غير متحقق (إن)، فيكون الكلام غير مستقيم ، ومحالا، وفْق مقولة الكيف"لا تقل ما تعتقد أنه غير صحيح ، ولا تقل ما لا ليس لك دليل على صدقه"، فهذه الزيادات(لا ، سـ ، لن ، ما ، قد)غير مستساغة في الشرط ، ولا تتوافق مع قاعدة الكم"اجعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب من دون زيادة أو نقصان".

وفي خرق قاعدة المناسبة(العلاقة)، إذ يشترط في نيابة المفعول المطلق الإفادة المتجدّدة في كلّ ما ينوب عن الفاعل حتى لا يكون الكلام ضربا من اللغو ، فلا يقال:(ضُرب شيء) ، ولا (جُلس مكان أو زمان) ، لأنّ هذه الأشياء معلومة من الفعل ، فالفائدة شرط أساسي في صياغة التراكيب اللغوية ومن ثمّ يتنافي مع مقولة المناسبة"اجعل مساهمتك ملائمة"، ولا يصير كلاما يقول:« ويشترط في المفعول المطلق ألاّ يكون لمجرّد التوكيد ، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ، ليصيرا معا كلاما ، فلو قلت:(ضُرب ضرْبٌ) لم يجز؛ لأنّ (ضُرب) مستغنٍ بدلالته على(ضرب) عن قولك (ضَرْبٌ) بل يقال:(ضرب ضربة) ، أو (الضرب الفلاني)»[2]، ومثله في أفعال القلوب من حذف المفعولين أو عدم جواز ذلك، إذ يشترط الملاءمة "اعلم أنّ حذف المفعولين معا في باب (أعطيت) يجوز بلا قرينة دالة على تعيينها ، فتحذفها نسيا منسيا ، تقول: (فلان يعطي ويكسو) ، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين ، بخلاف مفعولي باب (علمت) و(ظننت) لعدم الفائدة ، لأنه من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن ، فلا فائدة من ذكرهما من دون

[1] المصدر السابق ، ج4 ، ص 115.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص195.

المفعولين"[1]، فتكون المشاركة ملائمة في باب (أعطيت)، ولا تكون كذلك بحذف المفعولين في (علمت) إلا بقرينة.

وفي قاعدة الأسلوب التي تفترض الاحتراز من الالتباس والإجمال ، وترتّب الكلام ، يوضّح الرضي في مطابقة التمييز لما هوله ، تقول"(طاب زيد أبا ، والزيدان أبوين ، والزيدون آباء)وإذا جعلته لمتعلّقه (طاب زيد أبوين ، وطاب زيد آباء)...أما إذا ألبس فالمطابقة لا غير ، فلا يجوز:(زيد طيب أبا) وأنت تريد أباء أو أبوين ، وكذا لا تقول: (طاب زيد دارا) ، وأنت تريد دارين"[2]، وكذلك في مطابقة الضمير مع (لا ، ولكن ، بل ، وأم ، و أو ، وإما)، فـ"مطابقة الضمير معها موكول إلى قصدك ، فإن قصدت أحدهما ...وجب إفراد الضمير ، نحو:(زيد لا عمرو جاءني) ... وكذا تقول:(زيد أو هند جاءني) ولا تقول: (جاءتني) ؛ إذ المعنى أحدهما جاءني ...وإن قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو:(زيد لا عمرو جاءني مع أني دعوتهما)"[3] ومنه جواز الضمير المنفصل توطئة لإزالة اللبس الذي يحصل بالاتصال ، وعدم جواز الإتيان بذلك خوف اللبس[4].

وقفة: وهكذا يتجلّى المنحى التداولي عند الرضي الأستراباذي ، انطلاقا من تحديد أنواع الكلام خبرا وإنشاءً ، إلى الاهتمام الكبير بالقصدية والسياق ، ومبدأ التعاون ، فاتخذ منها أدوات للتحليل في اللغة بحيث لا يتوقّف عند البنية المغلقة ، مما يعني أنّ الاستعمال ، وتبين أثر العلاقات الاجتماعية بين المشتركين في العملية التواصلية إضافة إلى الجوانب النفسية ، والمعرفة المشتركة كلّها تساهم في بناء التراكيب على الوجه المطلوب ، وبذلك تتحقّق وظيفة اللغة.

المبحث الثاني:الإبانة عن المعطيات السياقية في شرح كافية ابن الحاجب:

إنّ استنطاق نصوص الرضي الأستراباذي بما توحي به طبيعتها تكشف عن اهتمام واضح بالمعطيات السياقية المختلفة في إبانة المعنى وتوجيه الأحكام النحوية ، وهذا ما سنتبيّنه في الصفحات الموالية.

[1] المصدر السابق ، ج4 ، ص 153/152.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 104/103.
[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 370/369.
[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 35.

المطلب الأول:المعطيات السياقية أدوات الصحة والفصاحة:

القصد في هذا المطلب توضيح كيف تكون المعطيات السياقية أدوات صحة أولا ، وفصاحة ثانيا، فالتركيب لا يكفي أن يكون موافقا لما تقرّه قواعد النحو ، وإنما يجب أيضا أن يكون استعماله في المقامات المختلفة كذلك لتأدية المعنى حقّه.

الفرع الأول: شرح كافية ابن الحاجب بحث في القرائن الدالة على المعنى:

وجد مصطلح القرينة سبيله في الاستعمال بكثرة مفرطة عند الرضي الأستراباذي ، واستقرّ حضوره في الكافية حتى إنه لا يناقش مسألة في حذف أو تقديم ....وغيرها إلا بإشارة إلى القرينة فـ"القرينة هي الدال اللفظي أو المعنوي أو الحالي الموصل إلى المراد ، أو الدال على القصد سواء أكانت هذه الدوال علاقة رابطة أم صيغة ، أم معنى معجميا أم سياقيا ، أم مقاما يلابس الكلام وحال المتكلم أو المخاطب"[1]، فتكون القرينة وسيلة لفهم التراكيب وتفسيرها مما يجعلنا نقول بأنّ شرح الرضي بحث في القرائن التي يمنحها السياق اللغوي أو الخارجي.

نقل الرضي في مفعول ما لم يسم فاعله وما ينوب عنه رأي سيبويه في جواز إضمار المصدر المعهود ، فيقال لمن ينتظر القعود :(قد قعد) ، أو الخروج (قد خرج) ، بناء على قرينة التوقّع ؛ أي :قعد القعود المتوقّع[2]، كأنّ الرضي يشترط أن يكون المتكلم في صياغة خطابه عليما بأحوال المخاطب ، ومنها التوقع ، الحالة التي تفضي به إلى سرعة الفراغ من ذكر الفعل دون مفعوله (نائب الفاعل) ، ولا يلتبس المعنى وتتحقّق الفائدة ، فيصبح المحذوف كأنه مذكور ، من جهة أخرى يشترط الفائدة المتجدّدة ، حتى لا يتعارض مع شرط الفائدة المتجدّدة ، وما يدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره.

وفي باب المبتدأ والخبر في مسوغات الابتداء بالنكرة يرى التخصيص يجب أن يكون حاصلا عند المتكلم والمخاطب ، وبذلك يؤكّد ضرورة المعرفة المشتركة بينهما في إنتاج الخطاب وتأويله يقول: "أما قوله في نحو:(أرجل في الدار أم امرأة)إن التخصيص حاصل عند المتكلم ، لأنه يعلم كون أحدهما في الدار ، فيقول:لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء بأيّ نكرة كانت إذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل إنما يطلب الاختصاص في

---

[1] لطيف حاتم الزاملي ، **القرائن وأثرها في التوجيه النحوي عند سيبويه** ، الانتشار العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1(2014) ص 18.

[2] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج1 ، ص 195.

المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا"، يقدّم الدليل" لو كان المجوز للتنكير في (أرجل في الدار أم امرأة) ، معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار للزم امتناع (أرجل في الدار؟)، (وهل رجل في الدار وأرجل في الدار أو امرأة) ، لعدم لفظه(أم) الدالة على حصول الخبر عند المتكلم ، وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ"[1].

وفي تطبيق قاعدة المسافة؛ أي تعيين القرب أو البعد ، ينقل رأي سيبويه في أنّ الضابط هو الاستعمال ،"إذا كان المكان في موضع الخبر عن عين ، والمراد تعيين المنزلة من قرب أو بعد ، فلا تقل: هو مني مجلسك، ومتكاء زيد ، ومربط الفرس ، ولو أظهرت المكان في هذه الأشياء جاز نحو:(هو مني مكان مجلسك ، ومكان متكأ زيد ، وذلك أنّ المكان يستعمل قياسا في تعيين القريب والبعيد ، ليقرّر القاعدة النحوية "ويجب رفع كلّ واحد من طرفي الزمان والمكان إذا كان متصرّفا ومؤقّتا محدودا وأخبرت به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة القريبة أو البعيدة"[2].

وفي الخبر الذي لا يغاير المبتدأ لفظا للدلالة على الشهرة وعدم التغير، كقوله:(أنا أبو النجم وشعري شعري)[3]، وهذا لا يتعارض مع قاعدة أنّ الخبر محط الفائدة .

ويميّز في التقديم والتأخير بين ما له أثر مادي محسوس في الخارج ، وبين ماله أثر معنوي غير ظاهر"أما قولهم: (علمت أيّهم في الدار) ، فإن الفعل لما كان من أفعال القلوب ، وليس أثرها المعنوي بظاهر كأفعال العلاج، فإنها محدودة الآثار كالضرب والمشي جوز تقديمه على الكلام المصدر بأداة استفهام ، والنفي ، ولام الابتداء مع تأثيره في المعنى ، مع أنّ تقديمه كلا تقدّم ، إذ معنى (ظننت زيدا قائما) ، زيد قائم في ظني ، ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضي للصدر"[4].

وفي دلالة الاستغراق وغيره في (لا) المشبهة بـ(ليس) يقول: "والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لأنّ النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع (لا) أو (ليس) أو غيرهما من حروف النفي أو النهي أو الاستفهام ، ويحتمل أن تكون لغير الاستغراق مع القرينة ، فيجوز :(لا رجل في الدار بل رجلان) ، وأما إذا انتصب اسمها أو انفتح

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 205.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 223/222(بتصرّف).
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 227.
[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 232.

فهي نصّ في الاستغراق كما أن (ما جاءني رجل) ظاهر في الاستغراق ، ويجوز العدل عنه للقرينة نحو:(ما جاء من رجل بل رجلان) ، و(ما جاءني من رجل) نصّ في الاستغراق ، فلا يجوز (جاءني من رجل بل رجلان)[1]، وفي حذف ناصب المفعول به لقرينة لفظية أو حالية [2]، وفي الفعل الواجب الإضمار سماعا قولهم:(هذا ولا زعاماتك) كأنّ المخاطب يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك الزعم من قول عليه سيماء الصدق صادر من غيره ، قيل له:(هذا ولا زعماتك)؛ أي:هذا الحق ولا أتوهم زعماتك[3]، هكذا نلاحظ تفاعل المتكلم والمخاطب في بيان المعنى ومنه (من أنت زيدا) وأصله أن رجلا غير معروف بفضيلة يسمى بـ(زيد)، وكان اسم رجل مشهور فأنكر ذلك عليه؛أي: (من أنت ذاكرا زيدا أو تذكر زيدا) ، فما يزعمه المخاطب وما ينكره يؤدي إلى بناء التراكيب بناء دالا على المعنى ، ومنه قول الشاعر: **سيري وإشفاقي على بعيري،** يبيّن بقوله سيري وإشفاقي الحال التي ينبغي أن يعذر فيها ولا يلام عليها ، يقال هذا إذا أساء شخص الصنيع إلى المخاطب ، أي:أحضر عاذرك أو عذرك ، أو الحال التي تعذر فيها ولا تلام ، وهي الفعل المكروه إلى ذلك الشخص، أي لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه اليه[4].

ولا يحذف المتعجّب منه "إلا مع قيام القرينة على تعيينه ، نحو:(ما أحسنك وما أجمل)، إذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه"[5]، وقد يضمّ في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء للعلم بالمراد منه ، ومنه القراءة الشاذة(ربّ احكم)[6].

ومن القرائن **المعنى المعجمي**؛ في لفظة (دون) وعلاقته بالتصرّف[7]، واشترط بعضهم في المفعول له كونه من أفعال القلب ، قال:"لأن الحامل على الشيء متقدّم عليه ، وأفعال الجوارح كالضرب ، والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل ، وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فإنها تبقى"[8]، ومنه أنه" لا يجوز العطف في (استوى الماء والخشبة) ؛ لأنّ استوى

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 263.
[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 306.
[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 308.
[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 309.
[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 310.
[6] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 359.
[7] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 24.
[8] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 35.

ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى (ارتفع) ، وله أن يجوز العطف في هذا المثال ، ويقول (استوى) ههنا بمعنى(تساوى)لا بمعنى (استقام) ، ولا (ارتفع).

ويشير إلى القرينة الحالية والمقالية في تبيين صاحب الحال وما يترتّب عن ذلك من تقديم وإزالة لبس[1]، ويشرح معنى الاستدراك وفقا لعناصر الخطاب "رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ، مع أنه ليس بداخل فيه ، يضرب لذلك المثال(لا أحد فيها إلا حمار) أن يقال(ما فيها إلا حمار) ؛ أي ما فيها شيء إلا حمار ، لكنه خصّص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ، ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له ، كأنك تظن أنّ المخاطب يستبعد خلوّها من الآدمي، فقلت: (لا أحد فيها) تأكيدا لنفي كون الآدمي بها ، فلمّا ذكرت ذلك المستبعد أبقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه الأصل من الإعراب[2].

ويتحدّث عن المعنى المعجمي لأفعال القلوب ، وما يقتضي نصب المفعولين أو مفعولا به كظن بمعنى اتهم ، فتكون الجملة مبنية على اعتقاد ، فتدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه أي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه، أي تلك الجملة صادرة عن ذلك الاعتقاد ، ففي قولك:(علمت زيدا قائما) حكمت بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد الصادر عن علم ، وفي ظننت زيدا قائما عن الظن[3].

"واعلم أنه يجيء القول بمعنى الاعتقاد ، ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما أو ظنّا كما تقول:(كيف تقول في هذه المسألة) ؛ أي:كيف تعتقد ، فيلحق بالظنّ في نصب المفعولين"[4].

ومن المعنى المعجمي أنّ (كلا) إن كانت بمعنى حقا لم يجز الوقف عليها لأنها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك إذا كانت للردع لأنها ليس من تمام ما بعدها ، وكأنّ الفعل الذي هي من تمامه محذوف لأنّ الحرف لا يستقل"[5].

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج2 ، ص 52.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 121.
[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 151.
[4] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 173.
[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 488.

وكذلك من القرائن **دلالة الحركة الإعرابية** ، "ولا يجوز النصب في قولك(أنت أعلم ومالك)لأنك لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الأصلي فيه: أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك"[1]، "وتقول: (لا مصليًا في الجامع) ، إذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع ؛أي: ليس في الوجود من يصلي في الجامع ، ويجوز أن يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره ، وإذا قلت: (لا مصليَ في الجامع) ، فالمعنى ليس في الجامع مصلٍّ سواء صلى في الجامع أو في غيره"[2]، ومن أحكام الإضافة جواز إضافة العام إلى الخاص نحو:(كلّ الدراهم ، يوم الأحد) ...يعلّل ذلك "وإنما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ، ولا ينعكس الأمر ؛ أي لا يضاف الخاص إلى العام المبهم لتحصيل الإبهام ، فلا يقال: (زيد نفس) ، لأنّ المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الإبهام"[3].

وفي تحديد إضافة اسم التفضيل يجعل لها ضربين: أن يكون بعض المضاف إليه ك(أي) والمعنى فيه المصدر المشتق هو منه على كلّ واحد مما بقي بعده من أجزاء المضاف إليه ، فإن زيدا في قولك:(زيد أظرف الناس) ، مفضل في الظرافة عن كلّ واحد ممن بقي بعد زيد من أفراد الناس فالمعنى بعضهم الزائد في الظرافة على كلّ ممن بقي منهم بعده ، ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه[4]، والإضافة بهذا المعنى كإضافة(بعض القوم) ، والضرب الثاني أن تكون (أفعل)مفضلا على جميع أفراد نوعه مطلقا ثم تضيفه إلى شيء للتخصيص نحو: (زيد أفضل إخوته)، فـ"أفعل التفضيل في المعنى الأول موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده ، مجتمعة منه ومن أمثاله فيخرج نحو: (الفرس أفره البغال ، ويوسف أحسن إخوته) ، إذ ليس جزءا من الجملة بعده ، ويخرج نحو:(زيد أفضل رجلين رجال) ، فإنه لا يجوز ، إذ لا فائدة في كون أفعل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال ، وكذا يخرج نحو:(أيّ رجلين زيد ، وأيّ رجال هو) ، فإن وضع (أيّ) للتعيين ، فكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة"[5]، هكذا يشترط الرضي البنية والمعنى جزءا من الجملة ، التعيين تفضيل بعض من كلّ معين بعض على سائر أبعاضه .

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 40. ينظر أيضا: ص 42-45/44.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 190.
[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 267.
[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج2 ، ص 278/277.
[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 279.

ويقول أيضا:"اعلم أنه تجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد ، نحو:(مررت بزيد وعمرو) أي: وعمرو كذلك ، و(لقيت زيدا وعمرو) ، أي وعمرو كذلك"[1].

ومن دلالة الحركة الإعرابية في باب المفعول معه"وإنما يعدل ما بعده عن العطف إلى النصب نصّا على المعنى المراد من المصاحبة ، لأنّ العطف في (جاءني زيد وعمرا) يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر ، والنصب نصّ في المصاحبة"[2]، فهو يفرق بين معنى العطف والمصاحبة من خلال الحركة الإعرابية بناءً على أنّ العطف هو الأصل والفرع المصاحبة.

ومن القرائن أيضا المشاهدة ، "وتكفي المشاهدة في الفرق ، فشركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان أو غيره"[3].

ومن دلالة الحركة على المعنى "ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية ، لأنّ الرفع محتمل والنصب نصّ فيها يقوي ذلك أن الأمر وسائر الأشياء الثمانية المشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي مقوية لمعنى السببية في الفاء بأن يرتفع الفعل بعدها"[4].

ومن تأثير الإعراب في المعنى"أنك إذا قلت: (قد علمت من قام) ، وجعلت(من) إما موصولة أو موصوفة، فالمعنى عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها ، وإن جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى ، بل المعنى علمت أيّ شخص حصل منه القيام ، وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وأنه زيد مثلا"[5].

ويلتفت إلى السياق اللغوي، فقوله تعالى: ﴿**أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِين**﴾ليس بجواب لقوله للكفار ﴿**مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ**﴾[النحل24]، إذ لو كان جوابا له كان المعنى: هو أساطير الأولين ، أي الذي أنزل ربنا أساطير الأولين والكفار لا يقرّون بالإنزال ، فهو إذن كلام مستأنف ؛ أي: ليس ما تدّعون إنزاله منزلا بل هو أساطير الأولين[6].

---

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 372.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 37.

[3] المصدر نفسه ،ج3 ، ص 16/15.

[4] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 122.

[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 161/160.

[6] ينظر: المصدر نفسه ، ج3 ، ص 148.

وقفة: إنّ القرينة التي يتوسّل بها الرضي في تفسير وإثبات الأحكام النحوية للتراكيب اللغوية تلامس من قريب أو بعيد طرفي التواصل المتكلم والمستمع ، من مخافة لبس ، أو كثرة استعمال ، والأهمّ كلّ ذلك من أجل الدلالة على المعنى دلالة صحيحة ، فـ" السبق إلى الفهم من أقوى دلائل الحقيقة"[1].

الفرع الثاني: وضع المصطلح:

يقترن وضع المصطلح عند الرضي بالمعنى وفق النظر إلى طرفي العملية التواصلية ، فيصبح اختيار وتعليل المصطلح مربوطا بالمعطيات السياقية ، من ذلك قوله:"اعلم أنّ المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس ، فإن (أنا) ، و(أنت) لا يصلحان إلا لمعينين ، وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه ، في نحو:(جاءني زيد وإياه ضربت) ، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار، وليس كذا الأسماء الظاهرة ، فإنه لو سمى المتكلم والمخاطب بعلميهما فربّما التبس ، ولو كرّر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غير الأول"[2]، هكذا فسّر الرضي الفرق بين الضمير والاسم الظاهر في تأدية معنى التركيب، وما يؤدي منه إلى الإلباس والتوهم وما يؤدّي إلى التعيين والاختصار.

وفي ضمير الفصل،"سُمي فصلا لأنه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا ، لأنك إذا قلت:(زيد القائم) ، جاز أن يتوهّم السامع كون(القائم) صفة فينتظر الخبر ، فجئته بالفصل ليتعيّن كونه خبرا لا صفة"[3].

وفي التفريق بين (من) ، و(ما) فـ"من لذي العلم ولا تفرد لما لا يعلم خلافا لقطرب ، وتقع على مالا يعلم تغليبا ، و(ما) في الغالب لما لا يعلم ، وقد جاء في العلم قليلا ، تقول:(ما هذا أفرس أم بقر ، أم إنسان) ، فإذا عرفت أنه إنسان مثلا ، وشككت أنه زيد أو عمرو لم تقل:(ما هو) وقلت:(من هو)"[4]، ومن ذلك (أيّ) ، "وإنما ألزموها الإضافة(أيّ) لأنّ وضعها لتفيد بعضا من كلّ"[5].

---

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص 353.

[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 8.

[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 63.

[4] المصدر نفسه ،ج3 ، ص 139/138.

[5] المصدر نفسه ، ج3، ص 143.

ويحدّد الغرض من الحكاية بـ(هن ، وأي) "أن يتيقّن المخاطب أنّ المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصّا"[1].

وميّز في السؤال بين العاقل وغير العاقل "إذا اجتمع من يعقل ومن لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بـ(من) ، وعن غير العاقل بـ(أي)نحو: (من وأيين) ، فيمن قال:(رأيت رجلا وحمارين) وعليه فقس" ، ثم يبيّن الشروط التي تغني عن الحكاية بقوله:"والشروط المذكورة ألا يكون المسؤول عنه منعوتا ، ولا مؤكّدا ، ولا مبدلا منه ، ولا معطوفا عليه عطف بيان ، فإنّ إعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغني عن حكاية إعرابها ، إذ يعرف المخاطب أنّ المسؤول عنه هو المذكور بإرشاد إعادة التوابع المذكورة بعينها اليه ، فتقول لمن قال: (رأيت زيدا الظريف) ، (من زيد الظريف) بالرفع لا غير[2].

وفي رسم الكناية ، يحدّد الأغراض بقوله"أن يعبّر عن شيء معين لفظا كان أو معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه إمّا للإبهام على بعض السامعين ، كقولك:(جاءني فلان) ، وأنت تريد زيدا أو لشناعة المعبّر عنه ، أو للاختصار ، أو لنوع من الفصاحة ...أو لغير ذلك من الأغراض"[3].

ويميّز بين كم الاستفهامية والخبرية ، فـ"الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنّه على المخاطب ، والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم ، وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية"[4].

ويحدّد الغرض من الإتيان بالمميز "بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط ، وذلك يحصل بالنكرة ، فلو عرّف وقع التعريف ضائعا"[5]، ومعنى(قط) الوقت الماضي عموما ، ومعنى (عوض) المستقبل عموما[6].

ويشرح المبهمات (أسماء الإشارة ، والموصولات)، يقول:" وإنما سميت مبهمات وإن كانت معارف لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسّية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب، لأن يحضره

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص 154.
[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 159.
[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 227.
[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 234.
[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 244.
[6] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 303.

المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشارا إليها ، وكذا الموصولات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب ، ولم يقولوا للمضمر الغائب مبهم لأنّ ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به ، وكذا ذو اللام العهدية"[1].

وفي العهد "قد يكون بجري ذكر المعهود قبل ، وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر"[2] وفي الكناية عن الأعلام يميّز بين أعلام البهائم وأعلام الأناسي بقوله:"اعلم انه يكنى ب(فلان) و(فلانة) عن أعلام الأناسي خاصة فلا يدخلها اللام ، وإذا كنى ب(فلان)، و(فلانة) عن أعلام البهائم أسماء كانت أو كنى أدخل عليهما لام التعريف ، فيقال: (الفلان والفلانة) ، و(أبو الفلان وأم الفلان) لقصد الفرق"[3].

ويفرّق بين جمع العاقل وغيره ، "أمّا جمع (ابن كذا) ، و(ذو كذا)علمين كانا أو لا، فإن كانا لعقال قلت: (بنو كذا ، وذوو كذا ، وأبناء كذا ، وأذواء كذا) ، وإن لم يكونا لعاقل سواء جاء لمؤنثه بنت كذا ، أو لم يأت لمؤنثه ذلك جمع على بنات كذا ، وذوات كذا"[4].

ويوضّح سبب إبهام كلمات الشرط "وإنما وجب إبهام كلمات الشرط لأنها كلّها تجزم لتضمّنها معنى (إن) التي هي للإبهام ، فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به لا يقال مثلا:(إن غربت الشمس أو طلعت)"[5] .

وفي الاستفهام "ليست أداة الاستفهام التي تلي باب(علم)في نحو:(علم زيد أيّهم قام) مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض في نحو: (علمت أيّهم قام) ، وذلك لأنّ علمت المقدّم على (أيّهم) مفيد أنّ قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين ...تناقض"[6] ليقرّر أنّ "جميع أدوات الاستفهام ترد لمجرّد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كلّ فعل شكّ لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ليتبين المشكوك فيه ، كما ترد بعد كلّ فعل يفيد معنى العلم وبعد كلّ فعل يطلب به العلم"[7]، فيشير من خلال الوضع والاستعمال إلى المعطيات السياقية من

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص 318.
[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 331.
[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 334.
[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 453.
[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 94.
[6] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 161.
[7] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 162.

إبهام الشيء على المخاطب ، وترك التصريح ، وعدم استفهام المتكلم ، ووقوع العلم علة مضمون الجملة (المعنى الدلالي).

وفي التعجب "لا يتعجّب إلا مما حصل في الماضي واستمر ، حتى يستحقّ أن يتعجّب منه أما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود، والماضي الذي لم يستمر فلا يستحقّ التعجب منها"[1]، فالتعجب إنما يكون فيما يُجهل سببه ، فالتنكير يناسب معنى التعجّب ، فيقتصر من اللفظ على ثمرته، وردّ على الأخفش تقديره بأنّ (ما) موصولة والجملة بعدها صلتها مراعاة للمعنى ، وهو معنى الإبهام اللائق بالتعجّب، وقوّى مذهب الفراء وابن درستويه في كونها (ما) استفهامية ما بعدها خبرها ، لأنه كأنّه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب[2].

وفي أحرف الجواب"لا يجاب ب(نعم) و(بلى) ولا بغيرهما من حروف الإيجاب استفهام إلا ما كان بالحرف ، وهو الهمزة، و(هل) ، وأما الأسماء الاستفهامية ، فإن جواب(من) ما هو أخصّ منه ، فلو قلت في جواب: (من جاءك؟) شخص أو إنسان ، لم يجز لأنّ الأول أعمّ ، والثاني مساو ، فلو تعرّف السائل ما لم يعرفه ، بل تقول: (إما رجل أو زيد)"[3].

هكذا جعل الرضي من بعض المعطيات السياقية ضوابط في وضع المصطلح أولا، وتفسيره ثانيا ، وطرق استعماله ثالثا ، مما يحيل إلى ضرورة أخذها بعين الاعتبار أثناء النظر اللغوي وبذلك يتأكّد الترابط القائم بين الجوانب الصورية والتداولية في اللغة.

الفرع الثالث:تفسير المواضعة بقصد التواطؤ:

تبيّن في موضع سابق أنّ قضية اللفظ والمعنى كانت مثار جدل كبير عند مختلف الفئات اللغوية ، وقد خُصّ النحاة بجانب منها ، فنجدهم تارة يؤثرون اللفظ على المعنى ، فيعمدون إلى مجاراته والحفاظ عليه ، وتارة أخرى يسلكون طريق المعنى دون اللفظ الذي يؤديه اكتفاءً به (المعنى) ولم يكن الرضي الأستراباذي بمنأى عن ذلك ، إذ إنه زاوج – إلى حدّ كبير – بين ما تتطلّبه الصنعة وما يقود إليه المعنى في تخريج التراكيب اللغوية ؛ ذلك أنه في بعض المسائل يلزم قوانين العامل وما يستتبعه من تقدير وتأويل طردا لأبواب النحو ، وسعيا نحو الشمولية التي توخّى

[1] المصدر السابق ، ج4 ، ص 223.
[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج4 ، ص 227.
[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 438.

تحقيقها علماء العربية الأوائل ، لئلاّ يعرض إليها (أبواب النحو) ما يُخلّ بها ، وفي بعضها الآخر يرجّح فهم المعاني والكشف عن أسرارها من خلال معرفة الأساليب التعبيرية التي تتكفّل بأداء أغراض المتكلم ومقاصده وفق أحوال السامع ، وأحوال الخطاب ومقتضياته.

لقد ربط الأستراباذي في الصفحات الأولى من كتابه اللغة بقاعدة سياقية ، وهي قاعدة قصد التواطؤ كشرط تفسيري للمواضعة ، "فوضع اللفظ جعله أولا لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئا عليه بين قوم ، فلا يقال –إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول –إنك واضعه إذ ليس جعلا أولا"[1]، فهو لا يرى فرقا بين المواضعة الأولى والمواضعة الجديدة إلا توفر هذا الشرط يقول: "بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ ، قيل :أنك واضعه، كما إذا سميت بـ(زيد) رجلا ، ولا يقال لكلّ لفظة بدرت من شخص لمعنى إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها"، يستثني الرضي ما أسماه بـ (محرفات العوام) ، يقول:"ومحرّفات العوام على هذا ليست ألفاظا موضوعة لعدم قصد المحرّف الأول إلى التواطؤ".

ومن ذلك يستثمر الرضي هذه القاعدة في وضع الحدود ، ويقصد بذلك تعريف ابن الحاجب للكلمة "لفظ وضع لمعنى مفرد"، "ذلك أن الوضع لا يكون إلا لمعنى إلا أن يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان أو لا ، ومع قصد التواطؤ أو لا"[2].

هكذا كان منطلق الرضي الأستراباذي ، أنّ اللغة مبنية على المقاصد ، فـ"المواضعة لا تصحّ إلا مع قصد ... ولا يكاد يحصل مفيد إلا بإرادة غير القصد إلى المواضعة"[3].

الفرع الرابع: مشاركة المتكلم والسامع في اختيار الأنماط التركيبية المعادلة:

يمثّل قصْد المتكلم ركيزة أساسية يعتمد عليها الرضي في تخريج التراكيب وتبرير الأحكام النحوية ، فما يدخل في عناية المتكلم واهتمامه قد يستدعي الذكر أو الحذف ، ويتطلّب التقديم أو التأخير ، ويحدّد التعريف أو التنكير ... وغيرها من الأساليب التعبيرية التي يهدف بواسطتها أداء رسالة لغوية معينة وإيصالها إلى سامع ما .

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 12.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ن ص.

[3] أحمد بن محمد المرزوقي ، **كتاب الأزمنة والأمكنة** ، ضبط خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 (1996) ، ص 88.

ولما كان التوصل إلى هذه الأغراض التي ينويها المتكلم باطنا – على تنوّعها – يقتضي صياغة مخصوصة دون غيرها تحقّق المراد وتعيّن المطلوب ، فإنّ استجلاء أثرها في ضبط التركيب اللغوي الذي يصدر عنه المتكلم باختيار عناصره وكيفية ترتيبها يكمن من خلال تتبع النصوص الواردة في شرح الكافية.

لقد عني الرضي بتوجيه المتكلم والسامع للدلالة ومدى المساهمة في وضع التراكيب اللغوية أولاّ إذ إنّ كل تركيب ينطوي على قصد يعكف المتكلم على تحصيله بلفظه ، وفي تخريج هذه التراكيب ثانيا ، وقياس ما يجوز منها وما لا يجوز فيؤدّي إلى فساد المعنى ونقض الغرض ، وإفادة السامع ، ومن ثمّ يؤكّد– متوسّلا بالإيماء تارة وبالتصريح أخرى–حرصه على بيان مشاركتهما في صياغة القواعد بواسطة ما يترشّح عنه من مقاصد وأغراض ، وأحوال السامع، ذلك أنّ كلّ غرض يصبوا إلى تحقيقه يتطلّب منه إنتاج أنماط تركيبية معادلة لما يتوخّاه ، ولما يحيط به من أحوال وملابسات.

فبَعْد أن يحدّد الأستراباذي علاقة الإسناد تبعا لتحديد ابن الحاجب ، يعطي تعريفا مبنيا على مراعاة المعطيات السياقية المتمثلة في (الأهمّ والأخصّ)؛ "والمراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهمّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصّ به"[1].

والقصد أداة للتفريق بين الجملة والكلام ، يقول:"والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا...والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته"[2].

وفي تفسير باب التنازع استدلّ على إعمال الأول أو الثاني ، رابطا ذلك بفساد المعنى ومشروطا بالقصد[3]، وفي التمييز يربط بين الأصل ، والقصد ، والفائدة التي تحصل للسامع ،يقول:"أصل التمييز التنكير، وهو أنّ المقصود رفع الإبهام ، وهو يحصل بالنكرة ، وهي أصل فلو عرّف وقع التعريف ضائعا"[4]، ومنه أنّ "الأصل في التمييزات أن تكون موصوفات ، وإنما خولف

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 21.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 23/22.
[3] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 187.
[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 109.

بها لغرض الإبهام أولا ليكون أوقع في النفس ، لأنه تتشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها ، وأيضا إذا فسرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالا وتفصيلا ، وتقديمه مما يخل بهذا المعنى ، فلما كان تقديمه يتضمّن إبطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم"[1]، وفي البدل يقول:" ولابدّ أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر ويذكر في فائدة بدل الكلّ أن الفائدة في ذكرهما معا أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء:إما كون الأوّل الأشهر والثاني ملتصق بصفة نحو(بزيد رجل صالح) ، أو كون أوّلهم متصفا بصفة ، والثاني أشهر نحو(بالعلم زيد ورجل صالح زيد ، وقد يكون الثاني لمجرّد التفسير بعد الإبهام مع أنه ليس في الأوّل فائدة ليس في الثاني ، وذلك لأنّ الإبهام أوّلا ثم التفسير ثانيا وقْعا وتأثيرا في النفس ليس للإتيان بالمفسّر أولا،وذلك نحو:(برجل زيد) ، فإن الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد ، مع زيادة التعريف ، لكن الغرض ما ذكرنا ، ولا يجوز العكس نحو :(بزيد رجل) إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير"[2].

هكذا نلاحظ كيف ينتقل المتكلم من الإبهام إلى التفسير وليس العكس ، من أجل تأدية المعنى وتحقّق الإفادة لدي المخاطب ، يقول في موضع آخر:" والفائدة في بدل البعض والاشتمال بيان بعد الإجمال ، والتفسير بعد الإبهام ، لما فيه من تأثير في النفس ، وذلك أنّ المتكلم يحقّق بالثاني بعد التجوّز والمسامحة بالأول، نحو: :(أعجبني زيد علمه)"[3]، ويضيف في بدل الاشتمال"بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوّقة إلى ذكر ثانٍ منتظرة له ، فيجيء الثاني ملخّصا لما أجمل في الأول مبيّنا له"[4]، يؤكد"إن لم تفد النكرة ما أفاده الأول لم يجز ، لأنه يكون إبهاما بعد التفسير ، نحو:(بزيد رجل) وقد مر أنه لا فائدة فيه"[5]، و في بدل الكل من الكل "فلو أبدلنا فيه الظاهر من أحد الضميرين؛ أي: المتكلم والمخاطب ، وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص في التعريف من المبدل منه فيكون أنقص في الإفادة منه ، يقول في جواز :(مررت بزيد رجل عامل) ، فربّ نكرة أفادت ما لا تفيده المعرفة ، وإن كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليس في النكرة"[6].

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 108.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 395/394.
[3] المصدر نفسه ،ج2 ، ص 397.
[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 398.
[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 401.
[6] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 404.

ويجيب الرضي عن سؤال مخالفة مقتضى الوضع في التقدّم الحكمي "وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدّم المفسّر عليه ، لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعوده عليه، فإن ذكرته ولم تقدمه مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد منه حتى يأتي مفسّره بعده ، وتنكيره خلاف وضعه" الغرض منه قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسّر بأن يذكروا أولا شيئا مبهما حتى تتشوّق نفس السامع إلى العثور على المراد به ، ثم يفسّره فيكون أوقع في النفس ، وأيضا يكون ذلك المفسّر مذكورا مرتين بالإجمال أولا ، والتفصيل ثانيا فيكون آكد"[1]، فنلاحظ أنّ الغرض يسمح بالعدول عن النظام اللغوي ، أو كما سمّاه مخالفة مقتضى الوضع ،من أجل تحقيقه ، يشرح ذلك مؤكدا"أردت بالتقدّم الحكمي أنك إذا قصدت الإبهام للتفخيم فتعقّلت المفسّر في ذهنك ولم تصرح به للإبهام على المخاطب ، وأعدت الضمير على ذلك المتعقل ، فكأنه راجع إلى المذكور قبله ، فذلك المتعقّل في حكم المفسّر المتقدّم"[2].

وفي دلالة اسم الفعل تأكيدا واختصارا، فـ"معاني أسماء الأفعال أمرا كانت أو غيره أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال أنّ هذه الأسماء بمعانيها ، فنحو: (زيدا) بالنصب ، كان في الأصل:أمامك زيد ، ودونك زيد ، فخذه فقد أمكنك ، فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بسرعة ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد...وكذا كان أصل (عليك زيدا) وجب عليك أخذ زيد ، و(إليك عني)؛أي: ضمّ رحلك وثقلك إليك واذهب عني...و(وراءك)؛أي : تأخر وراءك ، فجرى في كلّها الاختصار لغرض التأكيد ، وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب هيهات ما أبعده[3] ، فيميّز بين الفعل والاسم من حيث الاستعمال والأغراض.

ومنها أنه "لا يُقسم بشيء إلا لحالة عظيمة ، فلا يتعجّب إلا من عظيم كما لا يقسم إلا بعظيم في معنى من المعاني"[4]، ويحذف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز الوجود كما في قوله تعالى:﴿**إِذَا السَّمَاءُ اِنْشَقَّتْ**﴾[الانشقاق1] ؛أي: تكون أمور لا يقدر على وصفها[5] .

---

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص 12.

[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 13.

[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 169.

[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 274/273.

[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 275.

وفي العدد بين وجوب إثبات التاء وحذفها في اسم الجمع واسم الجنس ، فما كان بمعنى الرجال كـ(رهط) وإن كان مختصا بالإناث، فالحذف واجب نحو(ثلاث من المخاض) ، وإن احتملهما كـ(البط ، والخيل ، والغنم والإبل)لأنها تقع على الذكور والإناث ، فإن نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النصّ ، فإن كان ذكورا اثبت التاء ، وان كانا إناثا حذفتها كيف وقع النصّ والمعدود[1]"إلا أن يقع النصّ بعد المميز والمميز بعد العدد .

ويغلب في الصفات المختصة بالإناث على وزن(فاعل) و(منفعل) أن لا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث كـ(حائض ، وطالق ، ومرضع ، ومطفل) ، فإن قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة"[2].

وفي الإلغاء والإعمال "وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح ، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافي"[3].

وفي ربطٍ بين كون الأصل تنكير فاعل نعم وبئس والقصدية ، "لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص فغلبوا تأخير هذا المبتدأ على الخبر ليحصل لتفسير بعد الإبهام فأوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام مفيدا للمدح أو الذم في الظاهر مصوغا على وجه لا ينكر ، لأنّ مدح شخص منكور من الأشخاص أو ذمه لا فائدة فيه فبنو أمر المدح والذم من أوّل الأمر على وجه يصح في الظاهر"[4].

ومنها أنّ"الأكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الإبهام"[5] ونجده يميّز استعمالات ومعاني حروف الجر على سبيل المثال (من) بين التبعيضية والسببية؛ إذ ترتبط السببية بوجود مبهم يأتي قبلها وبعدها ، يصلح أن يكون المجرور بـ(من) تفسيرا له ، ويضع الرضي المثال الآتي"فإذا قلت:(عشرون من الدراهم) فإن أشرت بـ(الدراهم) إلى دراهم معينة أكثر من عشرين فـ(من) مبعضة ، وإن قصدت(الدراهم) جنس الدراهم فهي مبينة"[6]، بمعنى قصد التعيين عددا أو جنسا.

---

[1] المصدر السابق ، ج3 ، ص 362.
[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 397.
[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 156.
[4] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 236.
[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 239.
[6] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 261.

ويدخل القصد في فتْح وكسْر همزة (إن) ، "تقول: (أما في الدار فإنك قائم) إذا قصدت أنّ قيام المخاطب حاصل في الدار ، وأمّا إن أردت أن في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فإنه يجب الفتح"[1].

وقفة: لقد بنى الرضي الأستراباذي كتابه على البحث في القرائن الدالة على المعنى على اختلافها فتبيّن له أن رسّم المعنى يتمّ بالجمع بين البنية والوظيفة ، فتارة يلتفت إلى الحركة الإعرابية ، وأخرى إلى السياق...وهكذا ، انعكس ذلك على تفسير وضع المصطلح تفسيرا دلاليا ، كما أنه بلور الوعي بضرورة مشاركة المتكلم والسامع في عملية اختيار الأنماط التركيبية بتوفّر شرطي القصد والإفادة ، فكانت هذه المعطيات السياقية أدوات للصحة والفصاحة.

المطلب الثاني: المعطيات السياقية قراءة في الأبواب النحوية:

يستدلّ الرضي الأستراباذي على المعنى أثناء الإنتاج أو التأويل بلفْت الانتباه إلى ملاحظة تأثير المعطيات السياقية ؛ فيتعيّن الفساد أو الصّحة بموجبها ، ذلك ما سنحاول بيانه من خلال تتبّع الأبواب النحوية المختلفة في شرحه.

قاعدة قصد المتكلم في جواز الصرف من عدمه:

يقول الرضي في الوصف واشتراط كونه في الأصل علةً لمنع الصرف : «صرف هذه الكلمات ونحوها ، لأنّ مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا ، لا عارضا ولا أصلا ، فـ (أفعى) ، وإن كانت في نفسها خبيثة ، و(أجدل) طائرا ذا قوة ، و(أخيل) طائرا ذا خيلان ، إلاّ أنك إذا قلت مثلا:(لقيت أجدلا) ، فمعناه هذا الجنس من الطير ، من غير أن تقصد معنى القوة ، كما تقول:(رأيت عقابا) ، لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة ، وإن كانت أقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا ، كما أشار إليه المصنف ، فأما منع صرف مثله فغلط ووهم»[2].

ذكر ابن الحاجب من موانع الصرف علة الوصف ، واشترط أن يكون اللفظ دالا في أصل وضعه على معنى الوصفية ، أو يغلب استعماله في ذلك المعنى (الوصفية) ، ومن أمثلة ذلك امتناع: (أسود) و(أرقم) للحية و(أدهم) للقيد ، لبقاء معنى الوصف رغم استعمالهما استعمال

[1] المصدر السابق ، ج4 ، ص 352.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص113/112.

الأسماء وضعف منع (أفعى) ، و(أجدل) بمجرّد توهم الوصف فيها ، ولم يتحقّق كونه في أصل الوضع.

لكن الرضي بعد عرض آراء النحاة واختلافهم في ضابط صرف بعض الألفاظ وامتناع صرف بعضها الآخر ، وفي ضوء الخلاف القائم بين تحديد الوصف حقيقة أو عارضا يصوغ قاعدة هامة يتمّ من خلالها التحكّم في آلية الصّرف وعدمه ، وهذا الضابط يتمثل في الرجوع إلى قصد المتكلم بالدرجة الأولى ، فإذا قصد المتكلم استعمال هذه الألفاظ على سبيل الوصف امتنع صرفها ، وإذا أراد التعبير بذاك اللفظ مجرّدا من معنى الوصف ، ومقتصرا على تحديد نوع المخبر عنه صرفه ، وعلى هذا امتنع (الأسود) ، و(الأدهم) لمّا استعملا استعمالا مخصوصا (الوصف) في حين صرفت (الأفعى) وغيرها من الألفاظ على قصد بيان الجنس.

ومما يؤكّد أنّ قصْد المتكلم ركيزة أساسية في جواز الصرف وامتناعه ما أورده في حكم أسماء القبائل والبلدان ، يقول:"وأمّا أسماء القبائل والبلدان ، فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه ، فلا كلام في منع صرفها ، ك (باهلة) ، و(تغلب) ، و(بغداد) ، و(خرسان) ، ونحو ذلك ، وإن لم يكن ، فالأصل فيها الاستقراء ، فإن وجدتهم سلكوا في صرفها أو ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرْفهم (ثقيفا) ، و(معدا) ، و(حُنينا)...وترك صرفهم (عُمان) و(هَجَر)... فالصّرف في القبائل بتأويل الأب ، وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع ، وترك الصّرف في القبائل بتأويل الأم أو القبيلة ، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلدة"[1].

فالرضي يرجع الصّرف وعدمه إلى استعمال العرب ومقاصدها في كلامها حيث إنّ كلّ معنى من معانيها تترجمه بنى تركيبية محدّدة ، فإذا امتنع صرف اللفظ لانتفاء سبب ظاهر ، يكون امتناعه بتأويل معين ، وعلى أساس توضيح المعنى المقصود تتحدّد بنية اللفظ .

وهكذا نلاحظ توجيه الرضي للقاعدة النحوية بالنظر إلى قصد المتكلم واستعماله ، وليس – كما ذكر ابن الحاجب– في الوصف واشتراط كونه في الأصل علةً لمنع الصرف ، مما يؤكّد ربط التراكيب اللغوية بمقاصد مستعمليها المراد تبليغها إلى السامعين .

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 119 /120.

قاعدة أمن اللبس في الترتيب بين الفاعل والمفعول:

يقول الرضي في الترتيب بين الفاعل والمفعول:« إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا ، مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر ، وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي:الإعراب ، لمانع ، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد تُوجَد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر ، كما يجيء ، فيلزم كلّ واحد منهما مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما ، نحو: (ضرب عيسى موسى الظريفَ)... والمعنوية ، نحو:(أكل الكمثرى موسى) ، و(استخلف المرتضى المصطفى) ونحو ذلك »[1].

يبيّن الرضي من خلال هذا النص جملة القرائن التي يتوصّل بها إلى بيان الحكم الإعرابي للكلمة في ضوء غياب العلامة التمييزية الموضوعة ظاهرا ، فبانتفاء القرينة الدالة يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به ، ليعرفا بالمكان الأصلي ، في حين قد يُستدلّ على إعرابهما إمّا من القرائن اللفظية كما في قولهم: (ضرب عيسى موسى الظريف) ، فإنّ التابع هو الذي يحدّد الفاعل من المفعول به ، فإن كان لفظ (الظريف) مرفوعا كان (موسى) فاعلا مؤخرا ، أما إذا كان (الظريف) بالنصب ، فإن (عيسى) فاعل ، أو من القرائن المعنوية من زاوية فهم المعنى وتحديد غرض المتكلم وما يتصل به من معطيات سياقية ، نحو:(أكل الكمثرى موسى)،و(استخلف المرتضى المصطفى) فهنا – على سبيل المثال- جاز التقديم والتأخير نظرا لتحديد المعنى المراد دون أيّ لبس ، فاللبس مأمون بحكم أنّ (الكمثرى) يستحيل أن تأكل (موسى) بدلالة المعنى المعجمي ، وكذلك الحال في قولنا (استخلف المرتضى المصطفى) باعتبار ما يقتضيه العقل وتقرّره الحقائق.

لقد أشار الرضي إلى قاعدة عامة تحتكم إليها جميع اللغات ، وهي قاعدة أمن اللبس ، وهي من الوسائل الكبرى التي تضمن سيرورة العملية التواصلية بين طرفي الخطاب ، إذ "تمثل الغاية القصوى للاستعمال اللغوي"[2]، فيتمّ إبلاغ المقاصد وتحقيق الأغراض بواسطتها ، وهذا القصد الذي ينوي المتكلم إيصاله إلى السامع لا يمكن حصوله في ظل كلام به لبس أو غموض .

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص166.

[2] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص34.

ومن ثمّ يتبيّن إلى أيّ مدى يجب توخّي فهم الغرض من الكلام ، ومراعاة قصد المتكلم أثناء تحديد الوظائف النحوية للتراكيب اللغوية ، وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأنّ لجوء المتكلم إلى تغيير مواقع عناصر الجملة بالتقديم تارة وبالتأخير أخرى ليس سوى تأدية لأغراض معينة.

قاعدة الإبهام المحوج إلى التفسير في وجوب حذف الفعل:

يقول الرضي في وجوب حذف الفعل: « يُحذف الفعل وجوبا في مثل قوله تعالى:﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾ [التوبة6]، وإنما كان الحذف واجبا مع وجود المفسّر ، نحو: (استجارك) الظاهر، لأنّ الغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدّر ، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسّر ، لأنّ الإبهام المحوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير ، ومع الإظهار لا إبهام والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم ، لأن النفوس تتشوّق – إذا سمعت المبهم –إلى العلم بالمقصود منه ، وأيضا في ذكر الشيء مرتين: مبهما ثم مفسّرا توكيد ليس في ذكره مرة ، وإنما لم يحكم بكون(أحد) مبتدأ ، و(استجارك) خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية»[1].

ينطلق الرضي في بيان مواضع حذف الفعل جوازا ووجوبا من قاعدة عامة مفادها " أنه لا يحذف شيء من الأشياء إلاّ لقيام قرينة"[2]، وهذه القرينة هي المحدّد العام لمقاصد المتكلم وأغراضه المتوخّى إنجازها باللفظ ، ومن ثمّ يبين تعلّق حذف بعض العناصر الأساسية في الجملة بأغراض معينة يتولى المتكلم إبلاغها السامع على الوجه المناسب ، ومن أمثلة ذلك حذف الفعل وجوبا مع وجود المفسّر ، ذلك أنّ الغرض من الإتيان بمبهم ثم تفسيره أذهب بالنفس تشويقا وتوكيدا لمعرفة المقصود منه ، ولو جاء اللفظ خلوا من الإبهام والتفسير لما أحدث في النفس وقعا كما أحدثه الأول ولكانت دلالة الكلام مبتذلة .

ففي قوله تعالى:﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾ ، ابتدأ بحذف الفعل للإبهام على السامع ثم أتى بالتفسير(استجارك) لتقوية المعنى وإثباته وتأكيده ، ذلك أنه لو ذكر الفعل المحذوف لما احتاج إلى ذكره مرة أخرى ، بل حذفه لقصد في نفسه هو: تشويق السامع لهذا الخبر.

---

[1] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب**، ج1 ، ص 176.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص174.

ومن هنا يوضّح الرضي الوظائف النحوية على أساس تدخّل غرض المتكلم وقصده فـ(أحد) فاعل لفعل محذوف مقدّر يدلّ عليه المذكور ، وليس مبتدأ ، و(استجارك) فعل ، وليس خبر لأنّ حرف الشرط مختصّ بالجملة الفعلية وليس الاسمية من جهة، ولانتفاء الغرض المراد من جهة أخرى .

وهكذا يمكن القول بأنّ رضي الدين الأستراباذي قد تفطّن إلى أنّ الأساليب الكلامية (التعبيرية) ولاسيّما منها الحذف تُؤلَف وفق غرض المتكلم وقصده ، ومنه يكون قصد المتكلم وغرضه أداة إجرائية هامة في تقدير المحذوف ، والتحكّم في طبيعة العلاقات النحوية ، بالمزاوجة بين الإبهام والتفسير وعلاقتها بعناصر الخطاب ، كما يمكن توضيحه في الخطاطة التالية :

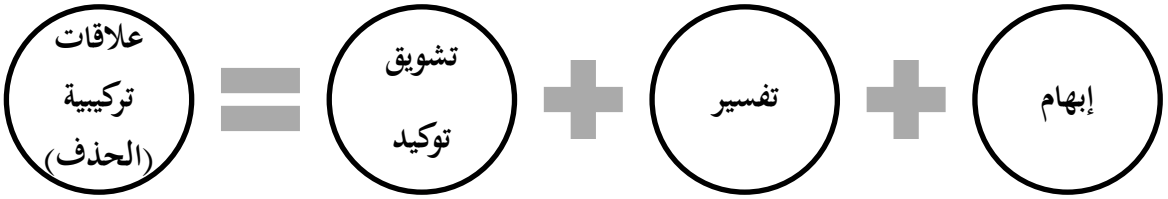

قاعدة عناية المتكلم واهتمامه في نيابة المفعول الذي لم يسمّ فاعله :

يقول الرضي في باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله: «...والأكثرون على أنه إذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ، ولم يفضل بعضها بعضا ، ورجّح بعضهم الجار والمجرور منها لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف ، ورجّح بعضهم الظرفين والمصدر لأنهما مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لأنّ دلالة الفعل عليه أكثر ، والأولى أن يقال: كلّ ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به ، فهو أولى بالنيابة ، وذلك إذنُ اختياره »[1].

من القواعد العامة التي اعتمدها النحاة بعد استقراء كلام العرب أنه قد يترك ذكر الفاعل ويؤتى بما ينوب عنه ، وقد استأثر البلاغيون بتحديد الأغراض المتضمّنة في عدم ذكره كـ :الجهل به أو تعظيمه ، أو الخوف عليه، أو قصد إبهامه على السامع ... وغيرها من الأغراض المبثوثة في كتب البلاغة .

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 196.

وحين تحدّث النحاة عمّا ينوب عنه ويقوم مقامه ، اضطربت أقوالهم في ذلك ، فاشترط بعضهم نيابة المفعول به ، ثم إذا رأوا الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة اختلفوا في أيّهما يكون أولى بالنيابة واختار بعضهم قيام الظرف أو الجار والمجرور.

وقد عرض الرضي هذه الآراء مدلّلا على صحّة بعضها ، وبطلان بعضها الآخر لتنافيها مع الغرض المراد ، فلا يجوز نيابة المفعول له، والمفعول معه ، وكذا لا يجوز قيام التمييز ، والمستثنى مقامه ، يقول:" إنما لا يقومان مقام الفاعل لأنّ النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى ، وإن جاز ألاّ يذكر لفظا كما أنّ الفاعل من ضروريات الفعل ... وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته"[1]، فقد تجاوز الرضي مختلف آراء النحاة فيما ينوب عن الفاعل ، وأرجع الأمر إلى قاعدة هامة على غاية من القوة والأهمية تشي عن إدراكه للقانون العام في تغييب الفاعل ، ويتمثل هذا القانون في انصراف عناية المتكلم عن الفاعل إلى أمر آخر[2] فيشترط في نيابة المفعول المطلق الإفادة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل حتى لا يكون الكلام ضربا من اللغو ، فلا يقال:(ضُرب شيء) ، ولا (جُلس مكان أو زمان) ، لأنّ هذه الأشياء معلومة من الفعل ، ولا فائدة متجددة في ذكرها ، فالفائدة شرط أساسي في صياغة التراكيب اللغوية ، ومن ثمّ تبليغ أغراض المتكلم للمستمع ، يقول:" ويشترط في المفعول المطلق ألاّ يكون لمجرّد التوكيد ، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ، ليصيرا معا كلاما ، فلو قلت:(ضُرب ضرْبٌ) لم يجز لأنّ (ضُرب) مستغنٍ بدلالته على(ضرب) عن قولك (ضَرْبٌ) بل يقال:(ضرب ضربة) ، أو (الضرب الفلاني)"[3].

وفي ضوء هذه الخلافات فيما يجوز وما لا يجوز ، وأيّها أولى بالنيابة من غيرها يصوغ الرضي قاعدة هامة من شأنها أن ترفع الخلاف الواقع بين النحاة ، وذلك يتمّ بمراعاة غرض المتكلم، وما يدخل تحت عنايته واهتمامه ، فيختار من الألفاظ ما يؤدّي إلى تحقيق مطلوبه ، إذ إنّ "كلّ ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به ، فهو أولى بالنيابة ، وذلك إذنُ

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص193.

[2] ينظر: محمد الشاوش ، **أصول تحليل الخطاب** ، ج2 ، ص 927.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص195.

اختياره"[1]، وعلى هذا فنيابة المصدر ، أو الجار والمجرور ، أو الظرف ، أو المفعول به موكول إلى الغرض والقصد الذي يريد المتكلم إيصاله إلى السامع .

ومما يؤكّد ذلك ما جاء به السامرائي في كتابه معاني النحو ، حيث طرح جملة من الأمثلة مبينا فيها إلى أيّ مدى يتدخّل قصد المتكلم في تحديد ما ينوب عن الفاعل ، يقول في نيابة أيّ المفعولين:"... فقد تنيب الأول أو الثاني بحسب ما ترمي إليه من غرض ، فإنك تقيم مقام الفاعل ما كان أولى بالعناية والاهتمام ، فإذا قلت مثلا:(أُعطي محمدٌ دينارا) كان اهتمامك منصبّا على (محمد) والحديث يدور عنه ، وإذا قلت:(أُعطي دينارٌ محمدا) كان الحديث منصبّا على الدينار كأن يكون قليلا أو كثيرا أو لغير ذلك"[2].

فعلى أساس اهتمام المتكلم وعنايته تتحدّد صياغة التركيب وتتوجّه الوظائف النحوية ، ومنه يُمكن القول بأنّ نيابة الأهمّ – في هذا النص– قصد من المقاصد التي يرمي إليها المتكلم في تحقيق إفادة كلامه لدى السامع ، وذلك من خلال اختيار ما يوافق اهتمامه وعنايته في وضع الكلام .

قاعدة حصول الفائدة في الابتداء بالنكرة:

استحسن الرضي قول ابن الدهان في الابتداء بالنكرة:" إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت ، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب ، فإذا حصلت ، جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا ، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل ، سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين ، بشيء واحد ، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو علم في المعرفة ذلك ، كما لو علم (قيام) (زيد) مثلا ، فقلت: (زيد قائم) عُدّ لغوا ، ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار ، جاز لك أن تقول (رجل قائم في الدار) ، وإن لم تتخصّص النكرة بوجه"[3].

تحدّث النحاة عن مسوّغات الابتداء بالنكرة ، ووضعوا الأساس العام في صحّة ذاك الابتداء وهو: قربها من المعرفة، وفسّر قربها من المعرفة بأحد شيئين :إمّا باختصاصها ،كالنكرة الموصوفة

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 196.

[2] فاضل صالح السامرائي ، **معاني النحو**، ج2 ، ص69.

[3] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج1 ، ص203.

أو بكونها في غاية العموم[1]، واشترط بعضهم وقوع الفائدة مثلما فعل ابن الدهان ، فمتى حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتداء.

ويكاد يمثّل علم المخاطب وعدمه ركيزة أساسية ينبني عليها إخراج التركيب في صورة مخصوصة فإذا أمكن حصول الفائدة لدى المخاطب جاز للمتكلم الابتداء بنكرة مخصوصة، ذلك أنّ المتكلم يراعي حال السامع قبل التلّفظ بما يريد التعبير عنه ، ومن ثمّ يهيّئ عبارته الدالة على مقاصده وأغراضه بما يحقّق الفائدة التي يجنيها المخاطب.

ويتجلّى هذا ظاهرا في قول الرضي:" فضابط تجويز الإخبار بنكرة...بشيء واحد ، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه" ، فإن كان السامع عالما بالحكم عدّ الكلام لغوا ، وإن لم يبدأ بنكرة ، وذلك مثل إخباره عن قيام زيد بقوله : (زيد قائم) ؛ فالمتكلم يقصد بالإخبار إفادة السامع ما يجهله ، وإن علم السامع بمحصول الخبر انتفت تلك الفائدة المتجدّدة والخبر هو محطّ الفائدة -كما يذكر الرضي-.

وبعد توضيح الرضي شرط الابتداء بالنكرة وتعلّقه بمراعاة المتكلم حال السامع ووضعيته أثناء إلقاء الخطاب أورد جملة من مسوغات الابتداء بنكرة مثل : المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى مثل (شر أهرّ ذا ناب) ، والمبتدأ الذي خبره ظرف أو جار ومجرور ، أو كلمات الاستفهام ، أو ما بعد واو الحال ... وغيره ، مؤكّدا على تحقيق مبدأ الإفادة بالنسبة إلى المخاطب كضرورة ملحّة لعملية التواصل.

وبهذا يتمّ الربط بين مفهومي الفائدة ، وأغراض المتكلم في ضبط البنى التركيبية ، فتصحّ العبارة تارة ، وتُخطّأ تارة أخرى ، وذلك من خلال الاتكال على طرفي الخطاب في تأدية المعاني وهذا ما أشار إليه الرضي في قوله: "ولو لم يُعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار ، جاز لك أن تقول (رجل قائم في الدار) ، وإن لم تتخصّص النكرة بوجه"، فبتحقّق شرط أنّ المخاطب غير عالم بهذا الخبر ؛ أي لا يعلم بكون أحد من الرجال أصلا في الدار ، جاز الإخبار بالنكرة وحصلت الفائدة ممثلة في إعلام السامع مالا يعلمه ، أمّا إذا كان (السامع) يعلم بوجود أحد في الدار ، لم تحصل له فائدة سواء أقال: (زيد في الدار) أم (رجل في الدار).

ومنه يمكن القول بأنّ الرضي الأستراباذي قد التفت إلى قاعدة هامة تقوم على ربط التراكيب بمراعاة العناصر غير اللغوية التي تساهم في إنتاجها ، ولا سيّما طرفا الخطاب (المتكلم ، والسامع)

[1] جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو** ، ج 2 ، ص 66.

وعلى هذا الأساس فإنّ جواز الابتداء بالنكرة سواء كانت مخصصة أم لا مرهون بتحقّق جانبين: تبليغ قصد المتكلم وغرضه ، وحصول الفائدة لدى المخاطب ، وبهذا يكون الجواز التي تحدّث عنه الرضي الأستراباذي ليس الجواز الإعرابي التركيبي ، إنما هو الجواز التداولي الذي يتعلّق بشرط الفائدة على حالة خاصة تتعلّق بجدة الحكم على المحكوم عليه[1].

قاعدة قصد المتكلم في التقديم أو التأخير وفهم المعنى:

يقول الرضي في تقديم الخبر وجوبا:« وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم ، نحو:(تميمي أنا) ، إذا كان المراد التفاخر بـ (تميم)، أو غير ذلك مما يقدّم له الخبر»[2].

يبيّن الرضي موجبات تقديم الخبر –كما وردت عند ابن الحاجب– ، فمن المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر ما تفرضه قيود الصنعة ، كتقديم ما له صدر الكلام ، نحو اسم الاستفهام في قولك: (أين زيد ؟)...وغيره ، ومنها ما يرجع إلى أغراض معينة يريد المتكلم تحقيقها إلى المخاطب من خلال التصرّف في ترتيب الجملة بالتقديم والتأخير .

لذا نجد الرضي يصوغ قاعدة عامة ترتبط بتحصيل غرض المتكلم وإفادة السامع ، مفادها أنه " إذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره ، وجب التقديم " ، ذلك أنّ فهم المعنى يتعلّق تعلّقا مباشرا بما ينوي المتكلّم إيصاله إلى المخاطب ، فبأيّ طريقة أفهم عن معناه وجب التقديم والتأخير بحسب الغرض الذي يؤمّه ، وبذلك يتعيّن نمط التركيب بواسطة المقاصد والأغراض التي يراد الوصول إليها .

إنّ هذا النص يضع بين أيدينا جملة من الحقائق نوجزها فيما يلي:

الأولى: يتقدّم الخبر وفق غرض المتكلّم ، وهذا الغرض لا يمكن تحصيله بالتزام الترتيب الطبيعي لعناصر الجملة (تأخير الخبر) ، والغرض في المثال الذي أورده الرضي هو التفاخر.

الثانية: تتنوع الأغراض والمقاصد التي يتوخّى المتكلّم إنجازها ، فتارة يقصد التفاخر ، وأخرى التخصيص ، وهو ما عناه الرضي بقوله:" أو غير ذلك مما يُقدَّم له الخبر "، ويستدلّ على ذلك من خلال النظر في ظروف الخطاب وملابساته.

---

[1] ينظر: محمد الشاوش ، **أصول تحليل الخطاب** ، ج2 ، ص925.

[2] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج1 ، ص 235.

الثالثة: يخضع التقديم والتأخير لقصد المتكلّم بالدرجة الأولى ، و ليس اعتباطا ، وهذا ما يؤكّد الربط الوثيق – في ضوء المعطيات السياقية- بين قصْد المتكلم و غرضه، والهيئة التركيبية مما يجعل البنية تابعة للأغراض و المقاصد.

وهكذا يتبيّن مدي إسهام ملاحظة الأغراض في التحكّم في ترتيب عناصر الجملة ، ومن ثمّ في ضبط الوظيفة النحوية للكلمة داخل التركيب ، فلو جاء مثال: (تميمي أنا) دون تقديم أو تأخير ؛ أي: (أنا تميمي) لما فُهم الغرض المراد (التفاخر) ، فجملة (أنا تميمي) معناها الظاهر هو:بيان مجرد الانتساب لـ (تميم) ، إلاّ أنّ تغيير مواقع التركيب في قولنا: (تميمي أنا) – وإن دلّ على الانتساب لـ (تميم)- يتجاوزه إلى مقاصد أخرى –كما ذكرنا –.

ومنه يمكن القول بأنّ الرضي كان على وعي تام بما يحيل إليه تبدّل مواقع الألفاظ من دلالات ومعانٍ مختلفة مما يؤكدّ ضرورة الكشف عن قصد المتكلم بوصفه قرينة أساسية في توجيه الوظائف النحوية.

✍ قاعدة القصد والقطع في باب حذف المبتدأ والخبر:

يقول الرضي في حذف المبتدأ وجوبا:«اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا ، إذا قطع النعت بالرفع كما يجئ في بابه ، نحو:(الحمد لله أهلُ الحمد) ؛ أي: هو أهلُ الحمد ، وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة ، فقطع لقصد المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، كما يجئ ، فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك»[1].

حدّد النحاة مواضع حذف المبتدأ وجوبا وجوازا انطلاقا من استقراء كلام العرب ، وتتبعهم في ما يصدرون عنه من معانٍ مختلفة تستجيب لما يتطلعون إليه من تبليغ أغراضهم ومقاصدهم ومن مواضع حذف المبتدأ وجوبا قطْع النعت بالرفع، فأصل هذا المبتدأ المحذوف وجوبا بسبب القطع بالرفع تقديرا هو: الوصف ؛ أي كونه صفة ، ولو لم يحذف ؛ أي لو جاء ظاهرا ، لأُعرِب مبتدأ دون النظر في كونه صفة أصلا – وهو ما أظهره الحذف- ، وذلك مرتبط بتأدية أغراض معينة كـ المدح ، أو الذمّ أو الترحّم...وغيرها ، فمن خلال المثال الذي أورده الرضي ، وهو قولك: (الحمد لله أهلُ الحمد) أي: هو أهلُ الحمد ، يتّضح مايلي:

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 243.

أولا: أنّ القصد من هذا التركيب هو بيان الثناء والمدح ، وذلك يتمّ بالنظر إلى المعطيات السياقية التي تستلزمه ، وقد تتعدّد المقاصد من ذم ، أو ترحّم تبعا لذلك .

ثانيا: أنّ هذا القصد(بيان المدح والثناء) لا يتبيّن بصورة دقيقة إلاّ من خلال هيئة تركيبية محدّدة تتمثل في حذف المبتدأ للقطع بالرفع .

ثالثا: أنّ لزوم حذف المبتدأ إنما يكون من أجل تحصيل وبيان أغراض دلالية معينة ، يرغب المتكلم في إفادتها للسامع ، كالمدح ، أو الذم ...وغيرها ، وهذه الأغراض لا تتبين بمجيء (المبتدأ) ظاهرا في التركيب.

وهكذا يمكن القول بأنّ الرضي الأستراباذي قد ربط ترتيب الألفاظ في الجملة وفق أغراض المتكلم ومقاصده ، وذلك بالاستغناء عن بعض العناصر الأساسية (المبتدأ) حتى يتمّ تأدية جملة من الأغراض ك: المدح ، والذمّ ، والترحّم ...وغيرها.

✍ قاعدة القصد في باب حذف العامل في المفعول المطلق:

يقول الرضي في حذف العامل في المفعول المطلق:« وإنما وجب حذف الفعل ...لأنّ حقّ الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ، ويتصلان به ، فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع إمّا إبانة لقصد الدوام واللزوم ، بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدّد ؛ أي: الفعل في نحو:(حمدا لك) ، و(شكرا لك) ، و(عجبا منك) ، و(معاذ الله) ، و(سبحان الله) ، وإما لتقدّم ما يدلّ عليه ، كما في قوله تعالى: ﴿**كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُم**﴾[النساء24] ، و﴿**صِبْغَةَ اللهِ**﴾[البقرة138]، و﴿**وَعْدَ اللهِ**﴾[الروم6]، أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بسرعة نحو:(لبيك) ، و(سعديك) ... فبقي المصدر مبهما لا يُدرى ما تعلّق به من فاعل أو مفعول فذُكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر ليختصّ به ، فلما بنيتهما بعد المصدر بالإضافة ، أو بحرف الجرّ ، قبح إظهار الفعل ، بل لم يجز فلا يقال:(كتب كتاب الله) ، و(وعد وعد الله) »[1].

يحذف العامل في المفعول المطلق (الفعل) جوازا أو وجوبا ، وقد سبق الذكر بأنه "لا حذف إلاّ باشتراط وجود قرينة ، أو قيام دليل على الحذف" ، فمن مواضع حذف العامل في المفعول

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص275.

المطلق جوازا ، قولك لمن قدم:(خير مقدم) بدلالة الحال ؛ أي: قدمت خير مقدم ، ووجب حذفه (الفعل) سماعا ، نحو: (معاذ الله) ، و (سبحان الله) .

وقد وضع الرضي ضابطا يُعتمد عليه في وجوب ذاك الحذف أو عدمه ، وهو: "ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافا إليه ، أو بحرف جر ، لا لبيان النوع"[1] ، ثم يبيّن المواضع التي يستحسن فيها الحذف طلبا لتحقيق أغراض معينة ، تتمثل فيما يلي:

الأول: إبانة لقصد الدوام واللزوم ، بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدّد ؛ أي: الفعل وذلك يعنى اختصاص المتكلم دلالة الكلام بالمصدر دون الفعل ، أي الاقتصار على إثبات معنى المصدر ففي قولنا:(حمدا لله) دلالة على الاستمرار لا الانقطاع .

الثاني: لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بسرعة ، فيطلب التخفيف بدلالة المصدر دون الفعل نحو:(لبيك) ، و(سعديك).

ويذكر الرضي أنّ هذه المصادر مع استحسان حذف فعلها تنقسم إلى قسمين:

– أن يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا ، بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه ، وذلك كما سبق أن ذكرنا في الفعل المتعدي الذي يحذف مفعوله إقرارا لدلالة الحدث.

– ألاّ يتوغل في حذف فعلها ، بل يكون فعلها مقدّرا قبلها[2].

فالرضي يربط حذف عناصر الجملة أو العامل (الفعل) بما يتطلّبه الموقف من أغراض المتكلم ومقاصد ، ذلك أنّ الحذف والذكر يتعلقان مباشرة بـ قصد المتكلم ، فتارة يحذف الفعل بمحو دلالة الحدوث قصْد الدوام والاستمرار ، وتارة أخرى يحذف قصْد الفراغ منه بسرعة حتى يتأتى له (المتكلم) الانتقال إلى ما يريد التعبير عنه ، نحو قولك:(لبّيك) ، وهذا ما أشار إليه الرضي من خلال قوله:"...كلّ ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية ، فيتفرّغ لاستماع المأمور به حتى يتمثّله"[3].

ومما يؤكّد ارتباط حذف الفعل بأغراض المتكلم ومقاصده ما أورده الرضي في باب حذف عامل المصدر المكرّر أو المحصور ، نحو قولك:(زيد سيرًا سيرًا) ، و(ما زيد إلاّ سيرًا) ، و(ما الدهر

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ن ص.
[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 277/276.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 296.

إلاّ تقلبًا)... وغيره ، فالتقدير: (زيد يسير سيرًا سيرًا) ، و(ما زيد إلاّ يسير سيرًا) ، و(ما الدهر إلاّ يتقلّب تقلّبا) ، حيث يعلّل لحذف الفعل بما يراد تأديته من أغراض و مقاصد ، يقول:"... وإنما وجب حذف الفعل ، لأنّ المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ، ووضع الفعل على التجدّد والحدوث... فلمّا كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلا ، لكونه إمّا فعلا ، وهو موضوع على التجدّد ، أو اسم فاعل ، وهو مع العمل كالفعل بمشابهته ، فصار العامل لازم الحذف ، فإن أرادوا زيادة المبالغة (مبالغة الدوام واللزوم) جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه ، نحو:(زيد سير سير) ، و(ما زيد إلاّ سير)"[1]، فلو ظهر الفعل لانتقض الغرض المقصود بحذفه وهو: تبيين معنى دوام حصول الفعل .

ومن المصادر التي يحذف فيها الفعل قياسا تبعا لتحقيق أغراض المتكلم أثناء إنتاج الخطاب: كلّ ما كان دالا على معنى التوبيخ والزجر والإنكار ، يقول الرضي:"ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا أيضا كلّ ما كان توبيخا ، مع استفهام كان أو لا ، نحو قوله: (أمكرًا وأنت في الحديد؟) و(قيامًا قد علم الله) ، و(أقيامًا وقد قعد الناس؟) ، وإنما وجب حذف الفعل فيها حرصا على انزجار الموبَّخ عما أنكر عليه»[2]، فمن الأغراض التي تستدعي المتكلم حذف بعض العناصر الأساسية في التركيب ، الدلالة على التوبيخ ، بما يستتبعه من زجر وإنكارٍ للمخاطب على فعل ما فيؤتى بالمصدر دون الفعل حرصا على سرعة الدخول في فعل التوبيخ ، وتأكيدا على انزجار الموبخ عمّا أنكر عليه.

وهكذا يوضّح الرضي بأنّ حذف الفعل (العامل) في المفعول المطلق يرجع بالدرجة الأولى إلى أغراض المتكلم وما يترشّح عنه من مقاصد ، وهذه الأغراض تتمثل في الدلالات التالية:

أولا: الدلالة على الاستمرار والدوام ، وذلك بالاقتصار على المصدر دون الفعل .

ثانيا: سرعة الفراغ إلى ذكر المقصود الأهمّ .

ثالثا: الدلالة على التوبيخ ، والحرص على انزجار الموبَّخ عما أنكر عليه.

ومن هنا يمكن القول بأنّ حذف الفعل مرهون بأداء أغراض تواصلية معينة يهدف المتكلّم إيصالها إلى السامع ، وعلى هذا الأساس تشكّل معرفة غرض المتكلم قرينة دالة على التقدير الصّحيح الذي يتلاءم والمعنى من جهة ، وعلى ضبط الوظائف النحوية من جهة أخرى.

---

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 283.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 299.

✍قاعدة التدافع في باب تقديم وتأخير المفعول به على الفعل:

يقول الرضي في تقديم وتأخير المفعول به على الفعل:" ويجب تأخير منصوب الفعل عنه إن كان الفعل بنون تأكيد مشدّدة أو مخففة ، فلا يقال:(زيدا اضربنّ) ، ولعلّ ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا ، في ظاهر الأمر ، على أنّ الفعل غير مهمّ ، وإلاّ لم يؤخّر عن مرتبته أي:الصدر ، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهمّا ، فيتنافران في الظاهر ، وكذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم ، كما في: (ضرب موسى عيسى) ، إذ لو قلت فيه: (عيسى ضرب موسى) لظن أنّ المتقدم مبتدأ"[1].

المعروف عند النحاة في ترتيب الجملة الفعلية الإتيان بالفعل أوّلا ثم يتبعه الفاعل ، ويجئ المفعول به تاليا – إذا كان الفعل متعديا– ، لكن قد يلزم تقديم المفعول أو تأخيره لأغراض بيانية معينة.

ومن المواضع التي يجب فيها تأخير المنصوب (المفعول به) ، إذا كان الفعل مؤكّدا ، لئلاّ يوهم بتناقض الكلام ، فالعرب "يقدّمون الذي هم ببيانه أعنى وأهمّ" ، وتقديم المفعول به في حال مجيء الفعل متصلا بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة مخالف للأصل ، وموهم بنقض الغرض ، فلا يجتمع التوكيد مع تقديم الأهمّ لتدافعهما (الحكمان) — كما يذكر ابن جني– وعلى هذا الأساس (تدافع الحكمان) لا يقال: (زيدا اضربنّ) ، لأنّ الغرض من تقديمه (المفعول به) هو العناية والاهتمام ، والاختصاص به دون غيره ، وتوكيد الفعل مؤذن بأهميته ، وفي هذا المثال يدلّ تقديم المفعول به على اختصاص زيد بالضرب دون شخص آخر ، وتوكيد الفعل يدلّ على اختصاص زيد بالضرب دون فعل آخر ، فيتنافى التوكيد مع العناية والاهتمام .

وعلى هذا الأساس لا يتقدّم المفعول به على الفعل المؤكّد حفاظا على تأدية الغرض الذي يريده المتكلّم ، فإذا أراد المتكلّم الاقتصار على توكيد الفعل ، ذكره أوّلا فيقول: (اضربنّ زيدا) وإذا أراد تخصيص المفعول به ، ذكره أوّلا مع عدم توكيد الفعل ، فيقول: (زيدا اضرب) .

ومن المواضع الواجب فيها تأخيره أيضا:إذا التبس بغيره ، وليس في الكلام قرينة تميز أحدهما عن الآخر ، فيلزم – بانتفاء القرينة – الترتيبُ الأصلي لئلاّ يفسد المعنى الذي يريد المتكلّم نقله إلى السامع ، وذلك نحو قولك في: (ضرب موسى عيسى) ، (عيسى ضرب موسى) ، فلا يتقدّم

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 304.

المفعول به على الفعل لحصول اللبس ، وأمن اللبس من الوسائل الهامة في الإبانة عن المعنى و"العرب كرهوا أن يقربوا باب لبس" صيانة للأغراض والمقاصد التي أرادوها بوضع الكلام .

ومن هنا يمكن القول بأنّ تقديم المفعول به على فعله ، أو لزومه المكان الأصلي يتمّ بمراعاة غرض المتكلم وقصده ، فالتقديم للدلالة على العناية والاهتمام أو غيرها من الأغراض لا يحصل بالتأخير ، كما يراعي في ذلك حال السامع من ظن ، أو لبس وغيره.

✍ قاعدة الاقتصار في الندبة على المعروف:

يقول الرضي في اقتصار الندبة على المعروف:"... وإنما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لأنه إذا كان المندوب مشهورا ، لا يلام النادب في الندبة عليه ، ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم ، جاز ندبته ، تقول: (يا ضاربا زيداه) ، إذا كان (زيد) رجلا عظيما، وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به ، فضابط المندوب أن يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة أو بحرف الندبة ، تقول: (وامن قلع باب خيبراه) ، (وا من حفر بئر زمزماه) لاشتهار الرجلين بذلك"[1].

الندبة في عرف النحاة هي: "نداء المتفجّع عليه أو المتوجّع منه"، و يغلب في استعمال نداء المندوب من أدوات النداء (وا) ، أو تستعمل (يا) إذا لم يؤدّ ذلك إلى اللبس ، وللمنادى المندوب ثلاثة أوجه :

- أن يختم بألف زائدة لتأكيد التوجّع و التفجّع ، نحو : (وا كبدا).
- أن يختم بالألف الزائدة وهاء السكت ، نحو: (وا معتصماه).
- أن يبقى على حاله ، نحو: (وا محمد).

لقد وافق الرضي ابن الحاجب وجمهور النحاة في عدم جواز الندبة إلاّ بمعروف ، لتعلّق ذلك بغرض المتكلم الذي يريد إيصاله إلى السامع ، فلا يكون المنادى المندوب نكرة ، فلا يجوز أن يقال: (وا رجل) ، إلاّ إذا كان معروفا عند المخاطب ، محاولا بيان الغرض من ذلك ، فالغرض من الندبة إظهار التفجع على المندوب ، وذلك إنما ينبغي أن يكون بأعرف الأسماء وأظهرها دلالة على الغرض لأنّ الندبة على بيان التفجّع أو التوجّع –كما سبق ذكره–.

[1] المصدر السابق ، ج1 ، ص 385.

وقد أكدّ سيبويه على ضرورة كون المندوب معروفا بالنسبة إلى المخاطب حتى تتحقّق له الفائدة، والمعروف هو المشهور علما كان أو لا ، يقول:"لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تُبهم"[1]، فيندب المعروف حتى لا يُلام المتكلم في الندبة عليه.

وانطلاقا من هذا الاعتبار(ندب المعروف)جاز أن تقول: (وامن قلع باب خيبراه) ، (وا من حفر بئر زمزماه) لاشتهار الرجلين بذلك ، فعلى المتكلم أن يختار الأساليب التعبيرية المناسبة لأداء أغراضه بصورة تمكنه من إفهام المخاطب ما يريد ، فيكون اللفظ مطابقا للأغراض والمقاصد الموضوع للدلالة عليها من جهة ، ومحصّلا لفهم السامع من جهة أخرى.

ومن هنا يمكن القول بأنّ بناء التراكيب اللغوية يخضع بالدرجة الأولى إلى تأدية المتكلم أغراضه بمراعاة حال المخاطب ، والتعويل على المعطيات السياقية المختلفة.

✍ قاعدة التنبيه والإقبال في باب حذف حرف النداء:

يقول الرضي في حذف حرف النداء :"... وإنما لا تحذفه من النكرة ، لأنّ حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلا عليك ، متنبّها لما تقول ، ولا يكون هذا إلاّ في المعرفة لأنها مقصودة قصدها ، وإنما لا حذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء ، إذ هي إذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرّف به ، حتى لا يُظن بقاؤه على أصل التنكير ، ألا ترى أنّ لام التعريف لا تحذف من المتعرّف بها ، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف ، إذ هي مفيدة مع التعرّف: التنبيه والخطاب"[2].

ويقول أيضا:" ...وإنما لم يجز الحذف من المستغاث ، والمتعجّب منه ، والمندوب .أما المستغاث به ، فللمبالغة في تنبيهه بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له أمرا مهمّا ، وأما المتعجّب منه والمندوب فلأنهما مناديان مجازا ، ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والإقبال ، كما في النداء المحض، فلما نقلا عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا ، لزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها"[3].

---

[1] سيبويه ، **الكتاب** ، ج2 ، ص227.

[2] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ،ج1 ، ص 386 /387.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص388.

يُحذف حرف النداء بكثرة ، ولا سيما (يا) باعتبارها أم الباب ، نحو قوله تعالى: ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**﴾[يوسف29] ، وقد يلزم عدم حذفه لارتباطه بتحقيق أغراض دلالية معينة وعلى هذا نجد الرضي يبيّن المواضع التي لا يُحذف فيها حرف النداء لئلاّ يؤدي ذلك الحذف إلى نقض الغرض وإفساده ، فلا يحذف في النكرة ، ولا في المستغاث ، ولا في المتعجّب منه ، ولا في المندوب ، وهذا بيانه:

– إنّ الغرض العام من النداء هو: "توجيه الدعوة إلى المخاطب ، وتنبيهه للإصغاء ، وسماع ما يريده المتكلم"[1]، لذا يُستعان بحرف التنبيه لأداء ذلك المعنى ، وإنما يُستغنى عنه (حرف التنبيه) إذا كان المنادى مقبلا عليك متنبّها لما تقول ، بدلالة الحال المشاهدة ، ولا يكون هذا إلاّ في المعرفة فلا يُحذف حرف النداء من النكرة إذا كانت مقصودة ، لأنه أداة تعريفها ، فيزول إبهامها بالنداء نحو قولنا: (يا رجلُ) ، فلفظ (رجل) قبل دخولها في النداء نكرة دالة على عموم الجنس ، لكنها تتعيّن — بدخول (يا)– بالدلالة على فرد واحد معروف، ولا تُحذف أداة التعريف حتى لا يُظنّ بقاؤه على أصل التنكير ، فالغرض من نداء النكرة إلى جانب التنبيه والخطاب هو التعريفُ .

– إنّ الغرض العام من الاستغاثة هو: " تنبيه مَن يعين على دفع البلاء أو الشدّة"[2]، وهذا التنبيه (طلب الإعانة) يستلزم تأكيد كون المستغاث له ممن يستحقّ الإقبال من أجله ، فلا تحذف أداة النداء في المستغاث لارتباطه بأداء غرض محدّد –كما ذكر الرضي–، وهذا الغرض يتمثل في: "المبالغة في تنبيهه (المستغاث) بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له أمرا مهمّا ، والتأكيد على أنّ الحاجة للاستغاثة ملحة " .

– أمّا عدم جواز حذف حرف النداء من الندبة ، فهو الآخر متعلّق بتحقيق غرض تواصلي ، لأنّ الندبة من مواضع مدّ الصوت إعلاما بالمصيبة ، وتشهيرا بالمندوب ، وإظهارا للتفجع ، والعجز عن احتمال ما به ، ولما كان قصد إطالة الصوت تدليلا على الغرض المراد ، فالحذف(حرف النداء) ينافيه.

– أمّا الباعث إلى التعجّب فإنما يكون استعظام الأمر ، وهذا الاستعظام يكون من وجهين:

– أن يرى المرء شيئا عظيما يتميز بذاته أو بكثرته ، أو شدّته ، أو غرابة فيه ...فينادى جنسه ، إعلانا بإعجابه ، وإذاعة به.

---

[1] عباس حسن ، **النحو الوافي** ، ج4 ، ص1.

[2] مصطفى الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، ج3 ، ص119.

– أن ينادى من له صلة وثيقة بذاك الشيء[1].

فلمّا كان التعجّب عبارة عن انفعال يحدث في النفس استعظاما أو استنكارا لشيء ما فهو الآخر يقتضي إطالة الكلام ومدّ الصوت تعبيرا عن ذاك الانفعال ، وهذا يعنى أنّ حذف حرف النداء مما يخلّ بأداء هذه الوظيفة .

هذا إلى جانب وجود سبب آخر في عدم جواز حذف حرف النداء في المتعجّب منه والمندوب ، وهو مراعاة الأصل فيهما لأنهما مناديان مجازا ، فلمّا نقلا عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا ، لزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها.

لكن ما يهمّنا هو كيفية ربط الرضي بناء التراكيب اللغوية بأغراض المتكلم التي يريد إبلاغها السامع في هيئة من شأنها أن تؤدّي ما يختلج في نفسه من معانٍ كـ: التعجب ، والندبة والاستغاثة... وغيرها.

فالمواقف الانفعالية تتطلّب طول الكلام مما يجعلها تتصل مباشرة بصياغة محدّدة وضوابط لا بدّ منها ، ولذا امتنع ترخيم المندوب والمستغاث لئلاّ يذهب بالغرض المراد تأديته ، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنّ الرضي قد تفطّن إلى أثر الحذف وامتناعه في توجيه المقاصد والأغراض التي يتوخّى تحقيقها من وضع الكلام ، فيرجع أحيانا مدّ الصوت إلى ضمان حصول الغرض ويمتنع إلى عدم نقض الغرض أو التعجيل للخلوص إلى الغرض[2]

قاعدة الاختصاص في باب المنصوب على الاختصاص:

يقول الرضي في المنصوب على الاختصاص:"...والغرض بيان اختصاص مدلول ذاك الضمير من بين أمثاله بما نسب إليه ، وهو إمّا في معرض التفاخر ، نحو: (أنا أكرم الضيف أيها الرجل)؛ أي: أنا اختص من بين الرجال بإكرام الضيف ، أو في معرض التصاغر ، نحو: (أنا المسكين أيها الرجل) ؛ أي: مختصا بالمسكنة من بين الرجال ، أو مجرد بيان المقصود بذلك الضمير ، لا للافتخار ولا للتصاغر نحو: (أنا أدخل أيها الرجل) ، و(نحن نقرّ أيها القوم)"[3].

يحدّد الرضي الاختصاص كأسلوب تعبيري على أنه مما أصله النداء ، فهو"كلّ ما يقع بعد ضمير المتكلم ، أو المتكلم المشارك معه غيره من اسم ظاهر معرفة موضّحا لذلك الضمير ومبينا

[1] عباس حسن ، **النحو الوافي**، ج4 ، ص 88.

[2] ينظر: محمد الشاوش ، **أصول تحليل الخطاب** ، ج2 ، ص 682-694.

[3] الرضي الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج1 ، ص392.

له"[1]، أو هو" تخصيص حكم علّق بضمير لغير الغائب ، بما أخّر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لـ (أخص) واجب الحذف"[2] ، والغرض منه هو: توضيح وتبيين الضمير ، فالضمير على الرغم من تعرّفه باقيا على الإبهام والشيوع ، فيحتاج إلى أن يؤتى بما يزيل ذلك العموم ، فيجيء باسم ظاهر أو بـ (أيّ) مقرونة باسم ، يختلف عن الضمير بزيادة التوضيح والبيان للمقصود منه (الضمير) والمنسوب إليه ، وهو يفيد بذلك تقوية المعنى وتوكيده .

وبعْد تحديد الغرض الأساسي من الاختصاص ، وهو: توضيح الضمير وتخليصه من غيره، نجد الرضي يعرض للجهات المختلفة لذاك الاختصاص ، والتي تتصل هي الأخرى بجملة من الأغراض والمقاصد ، فقد يكون في معرض التفاخر ، نحو: (أنا أكرم الضيف أيها الرجل) ؛ أي : أنا اختص من بين الرجال بإكرام الضيف ، أو في معرض التصاغر ، نحو: (أنا المسكين أيها الرجل) ؛ أي: مختصا بالمسكنة من بين الرجال...وغيرها ، والعلامة الدالة على توضيح الضمير واختصاصه بما نسب إليه ، انتصابُ الاسم الذي يقع بعده لفظا أو تقديرا بفعل محذوف تقديره (أخصّ) أو ما كان بمعناه.

يقول السامرائي موضّحا الدلالة على الاختصاص دون غيره من خلال طرح جملة من الأمثلة: "وكذلك لو قلت:(نحن الطلبةَ نريد حقوقنا) فأنت لم ترد أن تخبر عنكم بأنكم طلبة وإنما أردت أن تخبر بأنكم تريدون حقوقكم ، ثم بينت من أنتم ؟ ، ونحو لو قلت:(أنا خالدا أقوم بهذا الأمر) فإنك لم ترد أن تخبر عن نفسك بأنك خالد ، وإنما أردت أن تخبر بأنك تقوم بالأمر ثم بيّنت نفسك"[3]، فتبدُّل المعنى من حيث الاختصاص والإخبار بحسب غرض المتكلم وقصده الذي يتوخّى إبلاغه المخاطب .

ولما كان الغرض بيان اختصاص مدلول ذاك الضمير من بين أمثاله بما نسب إليه ، فقد اشترط النحاة منهم سيبويه كون المخصوص معروفا حتى لا يبطل الغرض ويؤدي إلى الإلباس دون توضيح الضمير – وقد أشرنا إلى هذا في موضع سابق من البحث–، فالمجيء بالضمير يعقبه الاسم الظاهر فيه زيادة إثبات للمعنى وتوكيد له ، شأنه في ذلك كالإتيان بمبهم ثم تفسيره تشويقا وتوكيدا

[1] السامرائي ، **معاني النحو** ، ج2 ، ص101.

[2] عبد السلام هارون ، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي** ، ص149.

[3] السامرائي، **معاني النحو** ، ج2 ، ص103.

لمعرفة المقصود منه ، ولو جاء اللفظ خلوا من الزيادة (جملة الاختصاص) لما أحدث في النفس من توطيد المعنى وتأكيده وتقويته ما يكون بوجوده ، فكلّ زيادة في اللفظ تقابلها زيادة في المعنى .

ومما تجدر الإشارة إليه اختلاف النحاة في إعراب جملة الاختصاص ، فقد رأى البعض أنها في محلّ نصب حال ، وقال آخرون بأنها جملة اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب ، أمّا الحالة المقتضية نصبها على الحال ، فكونها تأتي بعد استيفاء عناصر الجملة (المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل) نحو: (نحن أنصارُ الحق أيّها الطلاب) ، وأمّا الحالة المقتضية لعدم إعرابها ، فكونها تتوسّط المتلازمين ، فهي معترضة بين المبتدأ وخبره ، نحو: (نحن أيّها الطلاّب أنصارُ الحق) ، فـ" الجملة – في الغالب– تكون في محلّ نصب ، حالا من الضمير الصالح قبلها لأن يكون صاحب حال مثل: (ربنا اغفر لنا أيّتها الجماعة) ، وقد تكون أحيانا معترضة ، مثل:(نحن الحكامَ خدّامُ الوطن) أي: أخصّ الحكّام"[1] فلم تكون الجملة (جملة الاختصاص) تارة حالية ، وتارة أخرى اعتراضية ؟.

يرى عباس حسن أنّ اعتبار النحاة جملة الاختصاص جملة اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب من منطلق اعتراضهم على مجيء الحال من المبتدأ ؛ فالعامل في المبتدأ هو الابتداء ، فلو جاء العامل في الحال هو المبتدأ لاختلف العاملان ، وذلك مخالف للأصل الذي وضعوه "العامل في الحال هو العامل في صاحبها"[2]، والاستعمال ينافي ذلك ، نحو: (هو زيد قائما) ، فـ (قائما) حال من المبتدأ ، والرضي لم يشر إلى كون الجملة اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب ، لكنه من خلال تقديره (مخصوصا) و(مخصوصين) يتبيّن أنه يرى كونها حالية ، وهذا ما استحسنه عباس حسن .

وهكذا يمكن القول بأنه على الرغم من اختلاف النحاة في إعراب الجملة التي يقع فيها أسلوب الاختصاص إلاّ أننا نلحظ ملمحا هامّا يتعلّق بمدى صلة بناء التراكيب بتأدية أغراض المتكلم فالمتكلم يبتدئ بالضمير الدّال في أصل وضعه على العموم والإبهام ، ثم يُلحق به ما يوضّحه ، مقويا ومؤكدا ما يريد التعبير عنه بواسطته (الضمير) ، وذلك من خلال جهات مختلفة لاختصاصه ك:. التفاخر ، أو التصاغر... وغيرها، مما يؤكّد ارتباط كلّ بنية بما ينطوي عليه المتكلم من أغراض ومقاصد .

[1] عباس حسن ، **النحو الوافي** ، ج4 ، ص125.

[2] المرجع نفسه ، ج2 ، ص364 (الهامش).

✍ قاعدة القصد في باب المنصوب على شريطة التفسير:

يقول الرضي في اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه عند خوف لبس المفسّر بالصفة: "... إذا أردت مثلا أن تخبر أنّ كلّ واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا ، وأنك لم تملك أحدا منهم إلاّ بشرائك بهذا الثمن ، فقلت: (كلَّ واحد من مماليكي اشتريته بعشرين) نصب (كلّ) فهو نص في المعنى المقصود ، لأنّ التقدير: (اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين) وأما إن رفعت (كلّ) فيحتمل أن لا يكون (اشتريته) خبرا له ، وقولك (بعشرين) متعلق به أي:كلّ واحد منهم مشترى بعشرين ، وهو المعنى المقصود ، ويحتمل أن يكون (اشتريته) صفة لكلّ واحد ، وقولك (بعشرين) هو الخبر ؛ أي: كلٌّ من اشتريته من المماليك فهو بعشرين"[1].

الاشتغال في عرف النحاة :" أن يتقدّم اسم على عامل من حقه أن ينصبه ، لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره"[2]، نحو: (خالدًا أكرمته) ، وقد ذكر النحاة في هذا الباب ما يجب فيه النصب أو الرفع ، وما يجوز فيه الأمران مع ترجيح أحدهما على الآخر ، وما يجوز فيه الأمران دون ترجيح*؛ فمِن المواضع التي يختار فيها الرفع بالابتداء لعدم احتياجه حذف العامل كالنصب وذلك عند انتفاء قرائن النصب ، مايلي:

- بعد (أمّا) باشتراط ألاّ يأتي بعدها طلب ، نحو: (أمّا زيدٌ فأعطيته دينارا) جوابا لقولهم: (أيّهم أعطيت؟) .

- بعد (إذا) المفاجأة ، نحو: (قام زيد وإذا بكرٌ يضربه عمرو).

ومن المواضع التي ترتبط مباشرة بغرض المتكلم وقصده خوف لبس المفسِّر بالصفة ؛ أي: ينتصب الاسم المفسَّر إذا خيف – في الرفع– أن يلتبس الفعل بالصفة مما يؤدّي إلى فساد المعنى الذي يريده المتكلم ، ويعطي الرضي مثالا يوضّح من خلاله تفسير المعنى من حيث الرفع والنصب ومدى تعلّق كلّ منهما بالغرض الذي يتوخّى المتكلم الوصول إليه ، ففي قولك : كلّ واحد من مماليكي اشتريته بعشرين ، معنيان يحدّدهما النصب أو الرفع في (كلّ) ، فالمعنى الأول (النصب)

---

[1] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ،ج1 ، ص 422.

[2] مصطفى الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، ج3 ، ص16.

* أعاب السامرائي الترجيح بين النصب والرفع ، فكلّ ترجيح من دون النظر إلى المعنى ترجيح باطل لا يقوم على أساس، ذلك أنّ لكلّ وجه معنى لا يؤدّيه الوجه الآخر ، فمعنى النصب غير معنى الرفع . ينظر: فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو** ج2 ، ص 111.

أخبرت أنّ كلّ واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا ، وأنك لم تملك أحدا منهم إلاّ بشرائك بهذا الثمن ، أمّا معنى (الرفع) ، فيحتمل أن يدلّ على هذا المعنى بجعل (اشتريته) خبرا و(بعشرين) متعلّق به أو يخالف قصدك بجعل (اشتريته) صفة ، و(بعشرين) خبرا ، فربما يكون منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين ، أو بأقلّ منها أو بأكثر ، وربما يكون لك منهم جماعة بالهبة أو الوراثة ، فيتعيّن بالرفع أو النصب قصدُ المتكلم ، بالتنصيص على معنى أو احتمال غيره معه .

ويوضّح السامرائي الفرق بين قولنا: (محمدٌ أكرمته) ، و(محمدًا أكرمته) من زاوية الدلالة على المعنى من خلال قوله:"فالفرق بين قولنا: (محمدًا أكرمته) ، و(محمدٌ أكرمته) أنك بالرفع جعلت مدار الحديث محمدا ، وجعلت إخبارك عنه وهو مدار الاهتمام ، أمّا الأولى فقد قدّمت فيها محمدا للاهتمام ، قدّمته لتتحدّث عنه بدرجة أقلّ من العمدة"[1]؛ أي: أنك قدّمت (محمدا) للاهتمام به ولا تريد بناء الكلام عليه .

فأسلوب الاشتغال إذن يرتبط بتأدية أغراض المتكلم ، وذلك إنما يكون بالتنصيص على المعنى الذي يريده دون احتمال غيره ، فيختار النصب أو الرفع بحسب ذلك.

فالاشتغال، وإن كان من الأبواب التي يرى ابن مضاء فيها اضطراب النحاة في صور التعبير عنه اضطرابات شديدة ، حتى يتعسّر على من أراد تفهيمه أو تفهّمه ، لأنه موضع عامل ومعمول مما قد أدّاه إلى رفضه باعتباره لا يفيدنا إلاّ صعوبة في فهم الأمثلة التي جاءت عن العرب ، وذلك جرّاء تعسّف النحاة في حمله تارة على النصب ، وتارة أخرى على الرفع ، ومن ثمّ صياغته قاعدة عامة تحلّ باب الاشتغال مفادها أنّ"الاسم المتقدّم إذا عاد عليه ضمير منصوب نُصب لأنه في مكان نصب ، وإلاّ رُفع لأنه في مكان رفع "[2].

لذا من الواجب إعادة قراءة هذا الباب بالنظر إلى مراعاة غرض المتكلم وقصده الذي يؤمّه أثناء إلقاء الخطاب فغرض المتكلم في إفادته معنى من المعاني إلى المخاطب- بصورة واضحة - يقتضي هيئة تركيبية مخصوصة فيختار النصب إذا أراد معنى ما ، ويختار الرفع إذا أراد تحصيل معنى آخر فغرض المتكلم من شأنه – في أحيان كثيرة- تحديد صلاحية التركيب لأداء هذا المعنى أو ذاك ويتمّ التعرّف على غرضه من خلال رصد كلّ المعطيات السياقية التي تكتنف الخطاب .

---

[1] السامرائي ، **معاني النحو** ، ج2 ، ص113 /114.

[2] ابن مضاء القرطبي ، **الردّ على النحاة** ، تح شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط3 ، ص32 / 33.

وهكذا يمكن القول بأنّ اختيار الرفع أو النصب لا يعدوا أن يكون إلاّ اختيارا للغرض المراد تحقيقه من قبل المتكلم ، "فإذا أردت الإخبار عن الاسم المتقدّم والإسناد إليه رفعت ، وإن لم تُرد نصبت وقدّمته للاهتمام"[1].

فالعرب قد تكلّمت بهذا الأسلوب ، وتفطّنت إلى ما يتضمّنه من دلالات ومعانٍ قد لا يستدلّ عليها بغيرها من الأساليب التعبيرية ، وذلك مما يدلّ على الحكمة المنسوبة إليها في أوضاعها ، وليس من السهل رفض ما نطقت به العرب على السليقة ، وعلى هذا الأساس فإنّ كلّ بنية تركيبية مرتبطة بأغراض تواصلية معينة يهدف المتكلّم إيصالها إلى السامع ، ومن ثمّ تتحدّد الوظائف النحوية الصحيحة للألفاظ داخل التركيب على ضوء الفهم الدقيق والمعرفة الجيدة بغرض المتكلم وقصده.

قاعدة التحذير و الإغراء في وجوب حذف العامل:

يقول الرضي:"... وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذّر منه المكرّر ،كون تكريره دالا على مقاربة المحذّر منه للمحذّر ، بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكر المحذّر منه على أبلغ ما يمكن ، وذلك بتكريره ، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرّر"[2] .

يعدّ التحذير والإغراء من الأساليب التعبيرية التي درسها النحاة ؛ فالتحذير:" تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه"[3]، نحو: (الأسدَ الأسدَ) ؛ أي: احذر الأسد ، والإغراء:" تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله"[4]، نحو: (المروءةَ المروءةَ) ؛ أي: الزم المروءة.

وقد لزم حذف العامل فيهما (الفعل) لارتباط ذلك الحذف بأغراض محدّدة ، يقول الرضي: "كلّ محذّر معمول لـ (احذر) ، أو (بعّد) أو شبههما مذكور بعده ما هو المحذّر منه إمّا بواو العطف أو بـ (من) ظاهرة أو مقدرة ، يجب إضمار عامله ، وكذا كلّ محذّر منه مكرّر ، معمول لـ (بعّد)"[5]، وقد ذكر الرضي أنّ قوما أجازوا إظهار الفعل في المكرّر ، ومنع منه لئلاّ ينتقض الغرض الذي يريده المتكلم ؛ فلمّا كان قصد المتكلم تنبيه المخاطب وتحذيره من شيء ما حتى

[1] السامرائي، **معاني النحو**، ج2 ، ص121.
[2] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج2 ، ص7.
[3] ابن هشام ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، ج2 ، ص 35.
[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص37.
[5] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج2 ، ص6.

يتجنبه، فإنّ ذلك يتطلّب الإسراع في ذكر المحذّر منه بأبلغ ما يمكن التعبير عنه ، بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكره دون غيره (العامل) ، فقصد المتكلم من حذف الفعل هنا هو الإسراع في التحذير ؛ أي ليفرغ سريعا إلى لفظ المحذّر منه ، وهو محصول الفائدة لدى المخاطب .

وهكذا يؤكّد الرضي من خلال هذا النص على أهمية طرفا الخطاب (المتكلم ، والمستمع) في إنتاج العبارات اللغوية على هيئة مخصوصة ، انطلاقا من مراعاة قصد المتكلم وما يريد إيصاله إلى السامع من إفادة تتمثل في "تنبيهه على أمر مكروه ليجتنبه"، فوجب حذف العامل (الفعل) "لأنّ القصد أن يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور"[1].

ويذكر الرضي في باب الإغراء أنّ علة وجوب حذفه (العامل) هي نفسها ما تقدّم في التحذير، فلمّا كان الغرض" تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله"، وذلك مما يقتضي الترغيب والتشويق في الشيء ، فإنّ الإسراع في ذكره (الأمر المحمود) مما يتطلبه المقام ، فيحذف الفعل للتعجيل بذكر المغرى به حتى يتهيأ المخاطب للامتثال له .

ومما تجدر الإشارة إليه – في هذا السياق– أنّ السامرائي قد أعاب على النحاة قولهم بوجوب حذف الفعل مدلّلا على ذلك بأنه يصحّ أن نقول: (أحذّرك من المراء) ، وأن نقول: (إيّاك و المراءَ) فكلاهما يدلّ على التحذير...وغيره[2] .

فحذف الفعل أو ذكره "يعود – في حقيقة الأمر– إلى القصد والمعنى والمقام"[3]، وهذا من حيث المبدأ صحيح ؛ لأنّ مراعاة غرض المتكلم وحال السامع من الشروط الهامة في وضع الخطاب ، لكن لا ينبغي أن تكون الشحنة الدلالية المتضمّنة في التركيبين بنفس الدرجة ؛ ذلك أنّ لكلّ وجه معنى لا يؤدّيه الوجه الآخر ؛ فيكون ترك الذكر أفصح وأبلغ من الذكر ، فالتحذير أو الإغراء بحذف الفعل آكد لمعنى الزجر، و المنع ، والترغيب ، والتشويق من كونه ظاهرا .

وهكذا يمكن القول بأنّ الرضي قد التفت إلى أثر ذكر عناصر الجملة أو حذفها في الدلالة على المعنى وتأدية الأغراض والمقاصد التي يتوخّى المتكلم إفادتها إلى السامع ، وذلك من خلال إضمار

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص8.

[2] السامرائي ، **معاني النحو** ،ج2 ، ص92.

[3] المرجع نفسه ، ج2 ، ص 97.

الفعل، مما يؤكّد أهمية معرفة غرض المتكلم في بناء التراكيب ، فينتصب الاسم للدلالة على التحذير أو الإغراء .

✍ قاعدة التخصيص في باب مجيء الحال جملة:

يقول الرضي في وجوب مجيء جملة الحال جملة خبرية :«أمّا وجوب كونها خبرية فلأنّ مقصود المجيء بالحال ، تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ، فمعنى قولك: (جاءني زيد راكبا) أنّ المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال ...والإنشائية إمّا طلبية أو إيقاعية ؛ وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها ، فكيف تخصيص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون؟ وأما الإيقاعية ، نحو: (بعت) ، و(طلقت) فإنّ المتكلم بها لا ينظر، أيضا ، إلى وقت يحصل فيه مضمونها ، بل مقصوده إيقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع »[1].

أجاز الرضي وقوع الحال جملة ، واشترط كونها خبرية لا إنشائية – كما فعل أغلب النحاة– ذلك أنّ الغرض من الحال بيان الهيئة ، وإنما ذلك يكون بما يُعرف ، وهذا ما لا يتحصل بالإتيان بالجملة الإنشائية طلبية كانت أو إيقاعية ، فـ "الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم أنّ له خارجا موجودا في أحد الأزمنة الثلاثة مطابقا لما تكلّم به ، والإنشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك ، بل إنما يحصّل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام"[2] ؛ لأنّ المتكلم في الطلبية ، ليس على يقين من حصول مضمونها فلا يقع التخصيص.

وهذا ما أوضحه عبد السلام هارون ؛" فلمّا كانت الحال تشبه النعت في كونها قيدا مخصصا فالتخصيص والتقييد لا يكونان إلاّ بما هو معلوم مضمونه ، ومضمون الجملة الطلبية مجهول"[3]، فلا يتضح تخصيص الإسناد بالجملة الإنشائية بل بالخبرية ، نحو قولك: (رأيت زيدا وهو راكب)، فالمعنى تخصيص (رؤية زيد) بـ (الركوب) دون الإطلاق كالمشي أو الوقوف ...وغيرها من الأحوال التي يكون عليها ، وهذا ما عبّر عنه الرضي بقوله "تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال"، وهذا المعنى (التخصيص) لا يُستفاد بمجيء جملة الحال إنشائية

---

[1] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج2 ، ص77.

[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص229 /230.

[3] محمد عبد السلام هارون ، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي** ، ص84 /85 (بتصرّف).

وبملاحظة هذا المعنى لم يجوّز ابن هشام أن نعرب قوله :(هذا عبدي بعتكه) جملة حالية ولا نعتا وإنما هي جملة مستأنفة أو خبر[1].

ومن هنا يمكن القول بأنّ اشتراط الرضي كون مجيء جملة الحال خبرية لا إنشائية يرتكز – في الأساس– على غرض المتكلم ومقصوده ، فلمّا كان الغرض بيان الهيئة امتنع إيراد الجملة الإنشائية لأنها لا تفيد تخصيصا ، وعليه فإنّ توجيه الوظائف النحوية للمفردات أو الجمل تابع لفهم غرض المتكلم الذي يريد إيصاله إلى السامع ذلك أنّ اختيار المتكلم أسلوب الجملة حسب أغراضه وحاجاته يساهم في بناء التركيب اللغوي بناءً مخصوصا من جهة ، وتحديد وظائفه النحوية الصحيحة من جهة أخرى .

قاعدة الإفادة في باب الإضافة المعنوية:

يقول الرضي:«...وإنما أفادت تعريفا مع المعرفة ، لأنّ وضعها لتفيد أنّ لواحدٍ مما دلّ عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي معه ، مثلا إذا قلت: (غلام زيد راكب) ولزيد غلمان كثيرون ، فلا بد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه ، له مزيد خصوصية بزيد إما بكونه أعظم غلمانه ، أو أشهر بكونه غلاما له دون غيره ، أو بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب ، وبالجملة بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان ... وتخصيصا مع النكرة نحو قولك: (غلام رجل) ، إذ تخصّص من غلام امرأة »[2].

عرّف النحاة الإضافة المعنوية بقولهم:" أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها"[3] فشرط الإضافة المعنوية : ألاّ يكون المضاف وصفا أصلا ، نحو:(غلام زيد) ، أو يكون وصفا لكن لا يضاف إلى معموله ، نحو: (كاتب القاضي) ، ثم بيّن الرضي الغرض من الإضافة ، فهي تفيد التعريف بعد المعرفة ، وتفيد التخصيص بعد النكرة ، ذلك أنّ المضاف يكون على قدر من الإبهام والشيوع ، فيحتاج إلى تعريفه أو تخصيصه ، فيؤتى بالمضاف إليه لإزالة هذا الإبهام الأول نحو قولك :(غلام زيد راكب) ، ف (غلام) مبهمة لا يتعين المقصود بها إلاّ بما يجيء بعدها "فلا بدّ أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه ، له مزيد خصوصية بزيد إمّا بكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلاما له دون غيره ، أو بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب" ، والثاني نحو

---

[1] ابن هشام ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ج2 ، ص 71.

[2] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ،ج2 ، ص238 /239.

[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 237.

قولك :(غلام رجل) ، فـ (غلام) نكرة ، وكذا لفظ (رجل) ، فيقع بإضافة أحدهما إلى الآخر التخصيص بالجنس (رجل) من غلام امرأة .

وعلى المتكلّم أن يختار التركيب المناسب الذي يوائم الغرض والقصد المعقود عليه الخطاب والمنويّ إيصاله إلى السامع ، فإذا أراد التعيين والتعريف أضاف إلى معرفة ، وينبغي " تجريد المضاف – في الأغلب– من التعريف ؛ لأنّ الأهمّ من الإضافة إلى المعرفة تعريفُ المضاف ، وهو حاصل للمعرفة ، فيكون تحصيلا للحاصل"[1]، وإذا أراد التخصيص بشيء لا يقصد تعريفه لزمه الإضافة إلى نكرة ، وعلى هذا الأساس ذكر ابن هشام أنّه في نحو: (جاءني غلام زيد الظريف) الصفة للمضاف ، ولا تكون للمضاف إليه إلاّ بدليل ، لأنّ المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته[2] .

ويوضّح الرضي دور غرض المتكلّم في تحديد التنكير والتعريف ، وذلك من خلال ما أورده في حكم الأسماء الموغلة في الإبهام ، نحو: (غيرك ، مثلك) ... وكلّ ما هو بمعناها ، فلا تفيد هذه الإضافة تخصيصا أو تعريفا إلاّ بوقوع قصد المتكلم ومعرفة غرضه ، كما ذهب إليه ابن السري يقول:"...وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء ، كالعلم والشجاعة ، أو نحو ذلك ، فقيل: (جاء مثلك) ، كان معرفة إذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني ، واعتبار النكرة والمعرفة بمعانيهما ، فكلّ شيء خلص لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة "[3]، فاعتبار النكرة والمعرفة يرجع إلى غرض المتكلم وقصده مع مراعاة ملابسات الخطاب وظروفه .

وقد تخرج الإضافة عن مجرّد التعيين أو التخصيص إلى أغراض أخرى كالمبالغة والتأكيد ، نحو جواز إضافة العام إلى الخاص ، كقوله: (هذا حيّ زيد) ؛ أي: المشار إليه عينه وذاته لا غيره فكأنك قلت:(شخص زيد)[4]، فيجوز إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو ما عبّر عنه الرضي بزيادة الفائدة.

ومن هنا يمكن القول بأنّ إفادة الإضافة التعريف ، أو التنكير ، أو المبالغة والتأكيد ، موكول إلى مراعاة غرض المتكلم وقصده ، فإذا أراد التعيين أضاف إلى معرّف ، أو أراد التخصيص أضاف

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 239 /240.

[2] ينظر: ابن هشام ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ج2 ، ص227.

[3] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب**، ج2 ، ص240.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 270.

إلى منكّر ، أو أراد المبالغة والتأكيد أضاف الشيء إلى نفسه ، كما يلاحظ أثر الأغراض في تحديد التنكير والتعريف بالنسبة إلى الألفاظ الموغلة في الإبهام ، فيتعيّن تنكيرها (بقاؤها على الشيوع والإبهام) أو تعريفها بحسب غرض المتكلم الذي يريد التعبير عنه بألفاظه .

وهكذا يتبيّن بأنّ غرض المتكلم قرينة أساسية في ضبط التراكيب اللغوية من حيث فهمها على الوجه المراد ، وتحصيل الفائدة لدى المخاطب ، مما يؤكّد ضرورة الانتباه إلى أثر العناصر غير اللغوية في تأليف الكلام .

✍ قاعدة الإفادة في باب النعت:

يقول الرضي:" معنى التخصيص في اصطلاحهم: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك أنّ (رجل) في قولك:(جاءني رجل صالح) ، كان بوضع الواضع محتملا لكلّ فرد من أفراد هذا النوع ، فلمّا قلت: (صالح) قلّل الاشتراك والاحتمال ، ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف ، أعلاما كانت أو لا ، نحو:(زيد العالم) ، و(الرجل الفاضل)...وإنما يكون لمجرّد الثناء أو الذمّ إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم ، نحو: ﴿**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾[النمل30]، ونحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو كان مما له شريك فيه ، نحو: (أتاني زيد الفاضل العالم ، أو الفاسق ، الخبيث) ، إذا عرف المخاطب زيدا الآتي قبل وصفه ، ...وإنما يكون الوصف للتأكيد ، إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرّحا به بالتضمن نحو: ﴿**نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾ [الحاقة 13] ، و﴿**إِلَهَـيْنِ اثْنَيْنِ**﴾[النحل 51] ... وقد يجيء لمجرّد الترحّم ، نحو:(أنا زيد البائس الفقير)"[1].

يحدّد الرضي من خلال هذا النص الأغراض التي يؤتى بالصفة من أجل تأديتها في الكلام فالمتكلم يختار التخصيص فيجيء بالنكرة موصوفة ، أو يريد التوضيح والتبيين فيأتي بالمعرّف موصوفا ...وغيرها من الأغراض وهذا ما صرّح به النحاة كابن الحاجب ، وسيبويه ، والجرجاني ... وغيرهم.

ويمكن توضيح هذه الأغراض فيمايلي:

- **التخصيص**: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات ، نحو: (جاءني رجل صالح) ، فـ (رجل) كلمة مبهمة تحتمل كلّ فرد من أفراد هذا الجنس ، لكن بالوصف يختص بالصالح دون غيره

[1] المصدر السابق، ج2 ، ص 313 /314.

فيقلّ الاشتراك بإخراج غير الصالحين .

– **التوضيح**: إزالة الاشتراك الحاصل في المعارف ، نحو: (زيد العالم قادم) ، فقد يشترك أكثر من شخص واحد في اسمية (زيد) ، فيزول الاشتراك بتوضيح المقصود ، فالقادم هو زيد العالم لا زيد آخر.

– **المدح والثناء**: وذلك إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب لا يحتاج إلى توضيح نحو: (بسم الله الرحمن الرحيم) ، ف (الله) معلوم عند المخاطب ، فليس هناك رب رحيم وآخر غير رحيم تعالى سبحانه ، وإنما ذكر الصفة للثناء والتعظيم .

– **الذم والتحقير**: وذلك إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب لا يحتاج إلى توضيح نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ، فلا نقصد بـ (الرجيم) تمييزه عن غيره ، وإنما القصد ذمه وتحقيره .

– **التأكيد**: وذلك إذا أفاد الموصوف معنى الوصف نحو:﴿ **نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾[الحاقة 13] ف (واحدة) متضمّنة ومفهومة من (نفخة).

– **الترحّم**: فلا يقصد إزالة الاشتراك بالتوضيح والتبيين ، نحو:(أنا زيد البائس الفقير).

إذن يقع على عاتق المتكلم إخراج التراكيب في هيئة مخصوصة تباشر أغراضه التي يريد إيصالها إلى السامع ، فيجيء بالنعت متبوعا بالنكرة لإفادة التخصيص ، أو متبوعا بالمعرفة للتوضيح ...وغيرها من الأغراض ، ومن هنا يمكن تأكيد القول بأهمية معرفة "غرض المتكلم" وأثره في صياغة التراكيب .

✍ قاعدة التبيين في باب مجيء النعت جملة:

يقول الرضي في مجيء النعت جملة:« ... وإنما وجب في الجملة التي هي صفة ، أو صلة كونها خبرية ، لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة لتعرّف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول ، من اتصافهما بمضمون الصفة و الصلة فلا يجوز إذن إلاّ أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الجملة الخبرية ، لأن غير الخبرية إمّا إنشائية ، نحو:(بعت)

و(طلقت) ، و(أنت حر) ، ونحوها ، وإمّا طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ، ولا يُعرف المخاطب حصول مضمونهما إلاّ بعد ذكرهما»[1].

اشترط النحويون في مجيء النعت جملة أن تكون جملة خبرية ، مثلها في الحال والصلة وذلك لانتفاء الغرض ، فالغرض العام من الوصف بيان وتوضيح الموصوف ، سواء أكان مفردا أم جملة ، وهذا يقتضي أن يكون ما يوصف به معلوما معروفا لدى المخاطب ، إذ لا يصحّ التوضيح والتبيين بما لا يُعرف ، ومن هنا امتنع الوصف بالجملة الإنشائية ، " فلا يجوز: (مررت برجل اضربه أو لا تضربه) ، وكذلك لا يجوز: (عندي كتاب بعته لك)و (عبد حرّرته) ، قاصدا بذلك إنشاء البيع والعتق ، ولا (نظرت إلى وردة ما أحسنها) قاصدا للنعت في كلّ ذلك"[2]، وعلى هذا يقدّر النعت مؤوّلا بالقول فيما يوهم ذلك ، يقول الرضي:« وقد تقع الطلبية صفة لكنها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة»[3] .

لقد أوجب الرضي كون جملة النعت خبرية لا إنشائية من منطلق الكشف عن أغراض المتكلم في وضع الكلام و مراعاة حال السامع ، فلا يُستفاد من الوصف معنى التوضيح والتبيين ما لم يكن معلوما لدى طرفي الخطاب (المتكلم والمخاطب) على حدّ سواء ، وهذا من دلائل ضرورة الالتفات إلى ما يريد المتكلم تحقيقه من فوائد للسامع بحسب مراعاة الأغراض والمقاصد .

✍ قاعدة قطع الصفة ومراعاة المعطيات السياقية:

يقول الرضي في قطع الصفة رفعا أو نصبا:« اعلم أنّ جواز القطع مشروط بألاّ يكون النعت للتأكيد ، نحو:(أمسِ الدابرُ) ، و﴿ **نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾[الحاقة 13] ، لأنه يكون قطعا للشيء عمّا هو متصل به معنى ، لأنّ الموصوف في مثل ذلك نصّ في معنى الصفة دالّ عليه ، فلهذا لم يقطع التأكيد في: (جاءني القوم أجمعون أكتعون) ، والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم ، لأنه إن لم يعلم ، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه ، ولا قطع مع الحاجة ، وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب ، لكن ذلك

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 323.

[2] محمد عبد السلام هارون ، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، ص 108.

[3] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج2 ، ص324.

الوصف يستلزم وصفا آخر ، فلك القطع في ذلك الثاني اللازم ، نحو:(مررت بالرجل العالم المبجل) ، فإنّ العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل»[1].

من أحكام النعت التي تتصل بأداء أغراض تواصلية معينة قطع الصفة رفعا أو نصبا ؛ فالقطع "مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب"[2] ، ومن الشروط التي وضعها الرضي في جواز قطعه:

– أن يكون معلوما عند السامع والمتكلم اتصاف المنعوت بذلك النعت ، وهو ما يعبّر عنه بـ: المعلومة المشتركة .

فهو يربط القطع بغرض المتكلم أو ما عبّر عنه بالحاجة ، فإذا كان المنعوت محتاجا للتبيين والتوضيح لم يجز قطعه إذ لا قطع مع الحاجة ، والحاجة هي غرض المتكلم وقصده الذي يريد إيصاله إلى المخاطب ، ثم أشار إلى المعاني التي يغلب في كلّ نعت مقطوع تأديتها "فالأكثر في كلّ نعت مقطوع أن يكون مدحا أو ذمّا أو ترحّما نحو:(الحمد للهِ الحميدُ) ، و(مررت بزيدٍ الفاسقُ ، و بعمرو المسكينُ) ، وقد يكون تشنيعا ، نحو:(بزيد الغاصبُ حقي)... ولو لم يتضمّن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه "[3] .

وذكر السامرائي أنّ للقطع معنى لا يتمّ بالإتباع" فهذا التعبير يراد به لفت نظر السامع وإثارة الانتباه إلى الصفة المقطوعة ، وهو يدلّ على أنّ اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حدّا يثير الانتباه"[4]، والقطع تارة يكون بالرفع ، وأخرى بالنصب ، فإذا قطعنا بالرفع فهو خبر لمبتدأ محذوف – وقد سبق الإشارة إلى هذا في موضع متقدّم من هذا البحث– ، وإذا قطعنا النصب فهو مفعول به منصوب بفعل مقدّر بحسب المعنى (أمدح ، أذم...إلخ) ، ولكلّ وجه معنى لا يكون في الآخر حسب الأغراض والمقاصد التي يريد المتكلم التعبير عنها ، وهذا ما أشار إليه السامرائي من خلال تفريقه بين الجمل الآتية: (مررت بمحمد العظيمِ) ، و(مررت بمحمد العظيمَ) و(مررت بمحمد العظيمُ) "فقولك: (مررت بمحمد العظيمِ) بالإتباع قد يراد منه تمييزه من غيره الذي هو حقير، أو يراد مدحه بهذه الصفة وقولك: (مررت بمحمد العظيمَ) بالنصب ، تريد تنبيه السامع على هذه الصفة كما تعني أنّ محمدا مشهور بهذه الصفة معلوم بها للمخاطب يعلمه كلّ

[1] المصدر السابق ، ج2 ، ص 342.

[2] السامرائي ، **معاني النحو** ، ج3 ، ص 167.

[3] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب**، ج2 ، ص343 /344.

[4] السامرائي ، **معاني النحو** ، ج3 ، ص 167.

أحد ، وقولك: (مررت بمحمد العظيمُ) بالرفع ، يدلّ على أنّ محمدا معلوم اتصافه بهذه الصفة مشهور بها غير أنّ اتصافه بهذه الصفة واستقرارها ورسوخها فيه وتمكّنها منه أكثر وأشدّ مما قبلها"[1].

لقد أشار الرضي إلى الأغراض التي يؤدّيها قطع النعت عن منعوته رفعا أو نصبا مبينا كونها في الغالب للمدح أو الذم ...وغيرها ، ولو لم تكن هذه الأغراض متضمّنة لما جاز القطع فأغراض المتكلم هي التي تحدّد القطع أو عدمه ، فإذا أراد المتكلم التوضيح والتبيين لم يقطع والضابط كما عبرّ عنه الرضي هو: الحاجة ، وإذا لم يكن محتاجا للإبانة والتوضيح جاز له القطع ومن هنا يمكن القول بأنّ الرضي ميّز تمييزا واضحا بين التراكيب اللغوية من حيث مراعاة غرض المتكلم أثناء إنتاج الكلام.

✍ قاعدة التأكيد وما يتصل بها من معطيات سياقية:

يقول الرضي في التأكيد:« فالغرض الذي وُضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء: أحدها: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه ، وثانيها: أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط ... والغرض الثالث: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا»[2].

لما كان الغرض من التأكيد هو تقرير الأمر وجعله ثابتا حاصلا متحقّقا ، يمكن إفادته باستعمال ألفاظ وصيغ معروفة (التوكيد اللفظي ، والتوكيد المعنوي ، القسم...إلخ) ، فهذا يعني ارتباطه بطرفي الخطاب (المتكلم والسامع) فمراعاة حال السامع شاكّا أو متيقنا ، هو الدافع للمتكلم إلى تأكيد كلامه ، فإذا كرّر اللفظ نبّه المخاطَب له ، ومنعه بذلك من الشّك أو توهّم الغلط ، وهذا ما حاول الرضي بيانه ، فالأغراض التي يؤتى بالتأكيد لتأديتها في الكلام هي:

- أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه.
- أن يدفع ظنّ السامع بالمتكلم الغلط.
- أن يدفع المتكلم عن نفسه ظنّ السامع به تجوّزا.

فالتأكيد إذن من أهمّ الأغراض التي يستخدمها المتكلم لإزالة ما يعلق بذهن السامع من ظنّ أو غفلة أو غلط فيثبت غير ذلك من الأشياء بوسائل مختلفة ، وعلى هذا لم يؤكّد الاسم النكرة

[1] المرجع السابق ، ج3 ، ص 172.

[2] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ،ج2 ، ص 374 /375.

إذ التأكيد لرفع الاحتمال ووصف النكرة لتمييزها عن غيرها أولى من تأكيدها[1] .

وبهذا تبيّن أنّ النحاة والرضي – على الخصوص – لم يتجاهلوا ما للتأكيد من أبعاد معنوية ترتبط بغرض المتكلم وحال السامع ، مما يؤكّد الاتصال الوثيق بين التراكيب اللغوية ومستعمليها فتأكيد المتكلم شيئا ما وتقريره ، إنما يرجع إلى ما يصبوا إليه من تحقيق أغراض تواصلية للسامع ومن هنا يتضح أنّ وضع التراكيب وما يتطلّبه من ألفاظ مخصوصة تابع للتأدية الملائمة لأغراض المتكلم مع مراعاة حال السامع .

قاعدة الإبهام ثم التفسير في باب ضمير الشأن والقصة:

يقول الرضي في ضمير الشأن والقصة:« والمراد بهذا الضمير الشأن والقصة ، فيلزمه الإفراد والغيبة كالمعود إليه ؛ إمّا مذكرا- وهو الأغلب- أو مؤنثا ، وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدّر تقول مثلا :(هو الأميرُ مقبل) كأنه سمع ضوضاء وجلبة ، فاستبهم الأمر ، فسأل:ما الشأن؟ فقيل: هو الأمير مقبل ؛ أي الشأن هذا ، فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل ، اكتفى في التفسير بخبر الضمير الذي يتعقبه بلا فصل ، لأنه معيّن للمسؤول عنه ، ومبين له ... والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر ، وتفخيم الشأن فعلى هذا لا بدّ أن يكون مضمون الجملة المفسّرة شيئا عظيما يُعتنى به ، فلا يقال مثلا: (هو الذبابُ يطير) »[2].

حدّد النحاة ضمير الشأن والقصة بأنه" ضمير يكون في صدر جملة بعده تفسّر دلالته وتوضّح المراد منه ، ومعناها معناه"[3]، فيكون مفردا دالاّ على الغائب منفصلا ، نحو:(هو الأمير مقبل) أو متصلا ، نحو قوله تعالى:﴿ **فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ**﴾[الحج 46] ، وهذا الضمير يُعرب مبتدأ والجملة بعده خبر ما لم تدخل عليه النواسخ ، ومن أحكامه أنه "لا يبدل منه ، ولا يقدّم الخبر عليه لئلاّ يزول الإبهام المقصود ، ولا يُؤكّد"[4]، كما يُشترط ألاّ يكون هذا الضمير عائدا إلى شيء قبله وإنما هو عائد على الجملة التي بعده ، فقد لجأ العرب الفصحاء إلى هذا التركيب من أجل أداء أغراض معينة ؛ فالقصد من الإتيان بضمير مبهم ثم تفسيره تعظيمُ أمر المتحدّث عنه

[1] ينظر: المصدر السابق ، ج2 ، ص 388.

[2] المصدر نفسه ،ج3 ، ص69.

[3] عباس حسن ، **النحو الوافي** ، ج1 ، ص 252.

[4] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج3 ، ص71.

وتفخيم الشأن ، فلمّا كان الغرض التفخيم والتعظيم حتى تتشوّق النفوس إلى المراد " فهم يقدّمون لها (الجملة) بضمير يسبقها ، ليكون الضمير بما فيه من إبهام مثيرا للشوق ، والتطلع إلى ما يزيل إبهامه فتجيء الجملة بعده مفسّرة ، فتقديم الضمير ليس إلاّ تمهيدا لهذه الجملة"[1]، ففي قوله: (هو الأمير مقبل) الجملة المفسّرة لهذا الضمير(الأمير مقبل) ، والقصد هنا تعظيم الشأن وتشويق السامع ، وذلك يُستفاد من خلال سياق معين ، كأن تسمع ضوضاء أو جلبة...وغيره .

وعلى هذا اشترط الرضي أن يكون مضمون الجملة المفسّرة شيئا عظيما يُعتنى به ، فلا يقال مثلا: (هو الذباب يطير) ، فالمتكلم لا يأتي بالضمير المبهم ليفسّر الشيء الحقير لعدم دخوله في العناية والاهتمام .

وهكذا يتضح أنّه لا بدّ من معرفة القصد إلى جانب توفّر سياق ملائم في إنتاج الكلام من أجل تحقيق وظيفة الإبلاغ ، وتحصيل الفهم والإفهام المنوطة بطرفي الخطاب (المتكلم ، والسامع) وبموجب التأدية الصحيحة للأغراض يتعيّن التحليل النحوي الصحيح.

✍ قاعدة العلم والاعتقاد في مجيء صلة الموصول جملة خبرية:

يقول الرضي في مجيء صلة الموصول جملة خبرية: « يجب أن تكون الصلة جملة خبرية ما ذكرنا أنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب والجمل الإنشائية والطلبية ، كما ذكرنا في باب الوصف ، لا يُعرف مضمونها إلى بعد إيراد صيغها ... فالصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول ، على ما تقدّم أنّ الحكم الذي تتضمنه الصلة ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول فلا يقال : (أنا الذي دوّخ البلاد) ، إلاّ لمن يعلم أنّ شخصا دوّخها»[2].

لما كان الغرض من الصلة تعريف الموصول وإزالة إبهامه وشيوعه اشترط النحاة ، ومنهم الرضي وجوب كون جملة الصلة خبرية ، فالصلة ينبغي أن تكون معلومة عند المخاطب ، إذ لا يزول إبهام الموصول بما لا يُعرف فلا يقال: (أنا الذي دوّخ البلاد) ، إلاّ لمن يعلم أنّ شخصا دوّخها .

وقد أوضح عبد السلام هارون ضرورة مجيء جملة الصلة خبرية حتى لا ينتفي الغرض المراد من الموصول والصلة ، فـ " اشتراط الخبرية في صلة الموصول هو الذي يفي بالغرض الذي أوتي

---

[1] عباس حسن ، **النحو الوافي**، ج1 ، ص 250 (بتصرّف).

[2] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ،ج3 ، ص91 /92 (بتصرّف).ينظر أيضا: ص 98.

بالصلة من أجله ، وهو تعريف الموصول وتبيينه ، وهذا يستدعي أن يتقدّم الشعور بمعنى الصلة على الشعور بمعنى الموصول حتى يمكن تعريفه بها ، ومن الظاهر أنه لا يتأتّى هذا مع الوصل بالجملة الإنشائية ، سواء أكانت طلبية أم غير طلبية"[1]، فالجمل الطلبية لا يُعرف مضمونها إلى بعد إيراد صيغها ، فلا يصحّ أن تقع صلة للموصول ، وما يأتي منها فعلى إضمار القول ، وقد خالف الرضي ابن خروف في جواز وقوع التعجبية صلة من دون إضمار القول ، نحو: (جاءني الذي ما أحسنه) ، والوجه منعه لكونها إنشائية ، وأجاز الوصل بالجملة القسمية*، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ**﴾[النساء 72] أي: لمن والله ليبطئنّ[2].

لقد أوضح الرضي وجوب كون جملة الصلة جملة خبرية ، وذلك انطلاقا من مراعاة غرض المتكلم واعتقاده الذي يريد إيصاله إلى المخاطب ، فلا يجوز الوصل بالجملة الإنشائية لعدم حصول علم المخاطب بمضمون الصلة ، ومن هنا نستطيع القول بأنّ صياغة التراكيب اللغوية على هيئة مخصوصة مرهون إلى حدّ كبير بمراعاة أغراض المتكلم ومقاصده ، ومن ثمّ فإنّ ضرورة التعرّف عليها (الأغراض والمقاصد) إلى جانب النظر في أحوال المخاطب من الوسائل التي لا يُستغنى عنها – في كثير من الأحيان- في إنتاج النص و فهم معناه، "فالرضي قد وضع أسسًا لجملة الصلة تنبني على معايير تداولية أصيلة في التراث، إذ إنه قد بنى تحليله النحوي لجملة الصلة والقيود التي وضعها لاستقامتها على المستعملين للغة من خلال مراعاة حال المتكلم، والمخاطب في ذلك المقام"[3].

✍ قاعدة الإخبار بـ (الذي)وعلم المخاطب :

يقول الرضي في الإخبار بـ (الذي):«...فالفرق بين الجملة الأولى والثانية أنك إذا قلت:(ضربت زيدا) ، فربما تخاطب به من لا يعرف أنّ لك مضروبا في الدنيا ، وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك ، لكنه لا يعرف أنه زيد ، وأمّا قولك:(الذي ضربته زيد) ، فلا تخاطب به

[1] محمد عبد السلام هارون ، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي** ، ص 31.

* علّل عبد السلام هارون جواز وقوع جملة الصلة قسمية ، بأنه ليس على ظاهره ، لأنّ المقصود بالإفادة إنما هو جملة جواب القسم ، ولا شك أنّ جملة الجواب خبرية . ينظر: محمد عبد السلام هارون ، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي** ص33.

[2] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج3 ، ص 92.

[3] معاذ بن سليمان الدخيل ، **منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية مقاربة تداولية** ، دار محمد علي للنشر ، ط1 (2014) ، ص 104.

إلاّ على الوجه الثاني ؛ أي: تخاطب به من يعرف أنّ لك مضروبا ؛ لأنّ مضمون الصلة يجب أن يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ، ولكن لا يُعرف أنه زيد ، إذ لو عرف ذلك ، لوقع الإخبار عنه بأنه زيد ضائعا فالجملة الثانية نصّ في المحتمل الثاني للجملة الأولى»[1].

يعقد الرضي مقارنة بين تركيبين مختلفين من حيث ترتيب الألفاظ ، الأولى خالية من الاسم الموصول ، والثانية تتضمّنه ، مبينا الفرق بينهما من قبل أداء المعنى ، واستعمال المتكلم حسب أغراضه ومقاصده ، فإذا أراد المتكلم أن يخبر عن حصول أمر ما ابتداءً ؛ ألقى الكلام مباشرة مجرّدا دون أيّ تأكيد ، فتقول:(ضربت زيدا) تخاطب به من لا يعرف أنّ لك مضروبا أو تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك ، لكنه لا يعرف أنه زيد .

أمّا إذا أراد الإخبار عن حصول ضرب يعلمه المتكلم لكنه لا يعرف أنّ المضروب زيد أو غيره فإنه يقول: (الذي ضربته زيد) ، فاحتمال الدلالة في الأولى ، والتنصيص على معنى معين في الثانية ؛ أي: بتصدير الاسم الموصول ، يدخل تحت غرض المتكلم الذي ينوي إيصاله إلى السامع ، فالمتكلم يختار التركيب الملائم الذي يضمن تأدية أغراضه على الوجه الأنسب .

والذي ينبغي الإشارة إلية تأثر الرضي بفكرة الوجوه والفروق عند الجرجاني ، فهو يقلّب الوجوه التي يجيء عليها التركيب حتى يصل إلى غرض المتكلم وقصده ، ذلك أنّ إيراد التركيب خاليا من الموصول يعني أنّ المتكلم يخبر ابتداءً بأمر لم يبلغ السامع أصلا ، أو يعلم وقوعه دون معرفة الواقع عليه ، في حين أنّ إيراد الجملة مصدّرة بالاسم الموصول تعيّن المعنى بوقوع الإخبار معلوما عند السامع ، لأنّ مضمون الصلة يجب أن يكون معلوما لإزالة إبهامه ، ولكن لا يُعرف الواقع عليه الفعل ، لئلاّ يكون الإخبار عنه ضائعا ، فيختلف المعنى لاختلاف التركيب ، إلاّ أنّ المتأمل لهذه الفكرة عند الرضي يجدها ممزوجة بصبغة منطقية كلامية .

لقد أوضح الرضي اختلاف التراكيب اللغوية من حيث استعمالها تبعا للأغراض والمقاصد المراد تأديتها ، ومن هنا يتبين أنّ مراعاة غرض المتكلم ، وكذا مراعاة حال السامع ، من العناصر الهامة التي تتحكّم في ضبط التراكيب وتوجيهها.

✍ قاعدة القصد في باب رفع المضارع بعد (حتى) ونصبه:

يقول الرضي: «... ثم إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعد (حتى) ، ومتى ينصب ، قلنا:

[1] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج3 ، ص 115.

ذاك إلى قصد المتكلم ، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) إمّا في حال الإخبار أو في الزمن المتقدّم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية ، وجب رفع المضارع ، سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين ، نحو:(إنّ زيدا سار حتى يدخلُها) ، و(اعلم أنه سار حتى يدخلُها) أو على الظن والتخمين ، نحو:(أظن عبد الله سار حتى يدخلُها) و (أرى أنه سار حتى دخلُها) ... فعلى هذا شرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجبا ، بحيث يمكن أن يؤدّي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد (حتى) ...وإن قصد المتكلم أنّ مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمان الإخبار ، وجب النصب ، وكذا يجب النصب إن لم يقصد لا حصوله في أحد الأزمنة الثلاثة ، ولا عدم حصوله فيها ، بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم ، سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة ، أو عرض مانع من حصوله»[1].

يربط الرضي مواضع رفع الفعل المضارع الواقع بعد (حتى) أو نصبه بغرض المتكلم وقصده فإذا أراد المتكلم الإخبار عن الشيء في اللحظة الراهنة ، أو في الماضي على سبيل حكاية الحال وحكاية الحال الرجوع بالشيء الذي انقضى كأنه واقع مشاهد ، وجب رفعه ، فحكم بحصول الفعل الذي يقع بعد (حتى) مسببا بالفعل المتقدّم ، ففي مثل قولك : (سرت حتى أدخلُها) تقولها والشروع في الدخول ، فالسير هو سبب الدخول وانقطاعه بمجرّد تحقّق الثاني ، وعلى هذا اشترط الرضي أن يكون الفعل الواقع قبل (حتى) موجبا ، فلا يكون منفيا حتى لا ينتقض الغرض بحيث يمكن أن يؤدّي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد (حتى) ، فلا يجوز: (ما سرت حتى أدخلُها) ؛ لأنّ السبب (السير) منتفٍ ، فكيف يحصل مضمون ما بعده ، و(حتى) هنا ابتدائية وما بعدها كلام مستأنف ، لا يتعلّق من حيث الإعراب بما قبلها[2]، وإذا أراد المتكلم أنّ ما بعد(حتى) سيحصل مستقبلا ، فلا يكون ما قبلها سببا لما بعدها ، انتصب الفعل المضارع نحو:(سرت حتى تغيبَ الشمس) ، فالسير ليس سبب مغيب الشمس ، وإنما مغيبها مترقّب مستقبلا و(حتى) بمعنى (إلى أن) ، أو(كي) حسب المعنى .

وقد لخّص السامرائي مسألة رفع الفعل المضارع بعد (حتى) أو نصبه من خلال قوله:"إذا كان الفعل مستقبلا بعد حتى نصبت ، وإذا كان حالا رفعت ، فقولك: (أسير حتى أدخل

[1] المصدر السابق ، ج4 ، ص 58 /59.

[2] المصدر نفسه ، ج4 ، ص60.

البصرة) ، إذا لم يتم الدخول نصبت الفعل فيه وإذا حصل الدخول رفعت"[1]، فيتبيّن بذلك ارتباط الرفع والنصب بأغراض المتكلم ، فيتغير بموجبها معنى الحرف من الابتداء ، والتعليل والسببية ...إلخ.

وهكذا يتضح أثر معرفة أغراض المتكلم ومقاصده في اختيار العمل من رفع أو نصب ذلك أنّ لكلّ وجه معنى لا يؤدّيه الوجه الآخر مما يؤكّد العلاقة بين أوضاع اللغة ومستعمليها فاللغة وسيلة تأدية الأغراض والمقاصد .

✍ قاعدة التنصيص بين التحقيق والتردّد في باب نصب المضارع بعد (أو):

يقول الرضي: « معنى (أو) في الأصل:أحد الشيئين أو الأشياء ، نحو:(زيد يقوم أو يقعد) أي:يعمل أحد الشيئين ، ولا بدّ له من أحدهما ، فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيصَ على حصول أحدهما عقيب الآخر ، وأنّ الفعل يمتدّ إلى حصول الثاني نصبت ما بعد (أو)»[2].

يرى الرضي بأنّ الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء ، ومثّل لذلك بقوله: (زيد يقوم أو يقعد) ؛ أي: يعمل أحد الشيئين ، فالغرض من الرفع إثبات حصول أحد الأمرين دون الآخر ، لكن إذا انتصب الفعل المضارع بعد (أو) ، فالغرض لا يقتصر على مجرّد لزوم أحد الأمرين ، وإنما يتعدّاه بالدلالة على امتداد حصول الفعل الأول إلى الفعل الثاني ، وهذا المعنى يختلف عن إثبات أحد الأمرين ، فبالرفع يكون المعنى: تردّد في تحقّق أحد الفعلين سواء المتقدّم أم المتأخّر ، لكن بالنصب يتعيّن تحقيق الفعل المتقدّم والتردّد في الفعل المتأخر، فالرضي يبيّن أنّ اختيار المتكلم للرفع يؤدّي معنى معيّنا ، واختياره للنصب يؤدّي معنى آخر لا يمكن التوصّل إليه بالرفع ، ثم يبين تقدير النحاة لـ (أو) فسيبويه يقدّره بـ (إلاّ) ، وغيره بـ (إلى) ، والمعنيان يرجعان إلى معنى واحد ، وهو امتداد حصول ما قبل (أو) ، نحو: (لألزمنّك أو تقضيَ حاجتي) ؛ أي: لألزمنّك إلاّ أن تقضي حاجتي ، أو لألزمنّك إلى أن تقضي حاجتي ، فالأول مسبب لحصول الثاني ، وذلك يعني اقتران اللزوم بقضاء الحاجة .

ويوضّح صاحب النحو الوافي أنّ الرفع والنصب بعد (أو) يتعلّق بما يقصد المتكلم من ثبوت ما قبلها وما بعدها، "فإذا أريد الدلالة على أنّ ما قبلها وما بعدها متساويان في الشكّ ، وجب

---

[1] السامرائي ، **معاني النحو** ، ج3 ، ص 325.

[2] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج4 ، ص 76.

توجيهها للعطف المجرّد ، ووجب رفع المضارع بعدها ، ليكون الرفع شارة وعلامة على هذه المساواة في الشكّ بخلاف ما لو أريد الدلالة على أنّ الأول متحقّق الوقوع أو مرجّحه ، وأنّ الثاني وحده هو المشكوك في حصوله ، فيجب نصب المضارع حتما بأن مضمرة وجوبا بعد (أو)"[1]، فدلالة النصب تختلف عن دلالة الرفع ، وذلك إنما يرجّحه غرض المتكلم في تأدية المعاني إلى السامع .

لقد ذكر الرضي أوجه استعمال (أو) مشيرا إلى الدلالات التي تتمخّض عنها في التركيب فبانتصاب الفعل المضارع أو ارتفاعه بعدها يختلف المعنى ، وذلك إنما يكون بمراعاة غرض المتكلم وهذا ما يؤكّد ارتباط الصياغة بما يتولى المتكلم تحقيقه إلى السامع من أغراض ومقاصد .

قاعدة كون المتعجّب منه مختصا في باب التعجب وقصد المتكلم:

يقول الرضي في:« ويجب كون المتعجّب منه مختصا ، فلا يقال: (ما أحسن رجلا) ، لعدم الفائدة ، فإن خصّصته بوصف ، نحو:(رجلا حاله كذا) جاز ، وإذا عُلم المتعجّب منه جاز حذفه نحو:(لقيت زيدا وما أحسن)، قال تعالى:﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾[مريم 38]»[2].

حدّد النحاة صيغ التعجّب القياسية في (ما أفعل) ، و(أفعل به) ، ففعل التعجّب هو" ما يكون على صيغة: (ما أفعل) ، أو (أفعل به)"[3] ، ناهيك عن الصيغ السماعية ، نحو: (يا له) و(لله درّه) ، وأوضحوا الشروط التي يُبنى منها ؛ فيكون ثلاثيا ، ومتصرّفا ، وتاما ، وغير منفي وقابلا معناه للتفاوت ، وليس الوصف منه على أفعل فعلاء ، وغير مبني للمفعول ...إلخ .

ومن المواضع التي ترتبط مباشرة بغرض المتكلّم وقصده ، اشتراط الرضي كون المتعجّب منه مختصا والمختص ، إمّا بأن يكون معرفة ، نحو: (ما أحسن زيدا)...وغيره ، أو نكرة مخصوصة بالوصف أو الإضافة نحو: (ما أحسن رجلا قاتل في سبيل وطنه) ، و(ما أحسن غلام زيد)...وغيره فلا يُتعجّب من النكرة المحضة لعدم حصول الفائدة لدى المخاطب ؛ ذلك أنّ الغرض من التعجّب إظهار انفعال ما استعظاما أو استنكارا ، وذلك إنما يتأتى من قِبل معروف معلوم عند السامع ، فلا يُتعجّب من مجهول لئلاّ يفسد الغرض والقصد المعقود عليه الكلام ؛ فالتعجّب يكون من شخص مخصوص حتى تحصل الفائدة المطلوبة ، وإلاّ كان التعجب لغوا ، فلا يصحّ أن يقال: (ما أحسن رجلا) ؛ لأنّ لفظ (رجلا) نكرة مبهمة لا تدلّ على واحد معين ، بل تشتمل كلّ ما يقع تحت هذا

---

[1] عباس حسن ، **النحو الوافي** ، ج 4 ، ص331.

[2] رضي الدين الأستراباذي ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج4 ، ص229.

[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص222.

الجنس ، ولا يُستفاد معنى التعجب من كلّ ما يقع تحت هذا الجنس ، لانتفاء ذلك عقلا فالتعجب من مبهم لا يحقّق فائدة ، وحصول الفائدة من أهمّ ما يسعى المتكلم إلى تحقيقه للسامع فمتى زالت (الفائدة) صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ ، وضربا من اللغو لا يصلح به التفاهم ولا خير من إيراده.

ومن منطلق اشتراط كون المتعجب منه معروفا عند المخاطب ، جاز حذفه للعلم به أو لدلالة الكلام عليه ، نحو: (لقيت زيدا وما أحسن) ؛ أي: وما أحسن زيدا ، فحذف لدلالة المذكور عليه .

لقد أوضح الرضي باشتراط كون المتعجّب منه مختصّا معروفا عند السامع أنّ فهم النص مرتبط بتوجيه أغراض المتكلم ، ومراعاة حال المخاطب ، فالتعجب من مبهم لا تُتوخّى منه فائدة ولا يحقّق غرض المتكلم في التعبير عن موقفه الانفعالي اتجاه شيء ما ، ومن ثمّ لا يمكن نقله إلى السامع على الهيئة التي تلائم ذلك الغرض والقصد.

✍ قاعدة القصد والعلم من عدمه في بيان معاني (أو):

يقول الرضي :« ... وهذه المعاني تعرض في الكلام ، لا من قِبل (أو) ، و(إمّا) ، بل من قبل أشياء أخر، فالشكّ من قبل جهل المتكلم وعدم قصده إلى التفصيل أو الإبهام ، والتفصيل من حيث قصْده إلى ذلك ، والإباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة ، والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك »[1].

إنّ الإحاطة بمقاصد الكلام تستدعي معرفة معاني الحروف وضبط تنوّع دلالاتها ، مما قد يؤدّي إلى تفسير المعنى العام للتركيب ، وقد فطن علماء اللغة إلى أهمية الحروف في الدلالة على الأغراض والمقاصد ، ودورانها في الكلام بما تحصل به الفائدة ، فقالوا : "إنّ لـ (أو) في الخبر ثلاث معان: الشكّ ، والإبهام ، والتفصيل ، وإذا كان في الأمر فله معنيان: التخيير ، والإباحة فالشكّ إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه ، والإبهام إذا عرفته وتقصد أن تُبهم الأمر على المخاطَب ؛ فإذا قلت:(جاءني زيد أو عمرو) ، ولم تعرف الجائي منهما ، فـ (أو) فيه للشكّ وإذا عرفته وقصدت الإبهام على السامع ، فهو للإبهام...والتفصيل إذا لم تشكّ ، ولم تقصد الإبهام على السامع ، كقولك: (هذا إمّا أن يكون جوهرا أو عرضا)... أمّا في الأمر ، فإن حصل

[1] المصدر السابق ، ج4 ، ص 406 /407.

للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف ، فهي للإباحة ، نحو:(تعلّم الفقه أو النحو) ، وإلاّ فهي للتخيير ، نحو: (أضرب زيدا أو عمرا)"[1].

لكن الرضي انطلق في تحديد هذه المعاني المختلفة كالشكّ ، والإبهام ، والتخيير ، والإباحة من معرفة غرض المتكلم وقصده من إنتاج الكلام وتأديته إلى السامع ، مؤكّدا أنّ هذه المعاني لا تدلّ عليها (أو) في أصل وضعها ، وإنما تُستفاد من غرض المتكلم ، وذلك من خلال إيرادها في سياقات مختلفة ، وهو ما عبرّ عنه بقوله"من قبل أشياء أخر" ، وهذه الأشياء الأخر تتمثل في: العلم بأغراض المتكلم ومراعاة مقاصده ، ف (أو) تدلّ على الشكّ أو الإبهام...وغيره ، من قِبل قصد المتكلم إلى هذا المعنى ، أو من حيث عدم قصده إليه ، فالرضي يرجع معاني (أو) بالدرجة الأولى إلى المتكلم وما يريد نقله من أغراض إلى السامع .

لقد ربط الرضي معاني الحروف بما يختلج في نفس المتكلم من أغراض ومقاصد يتوسّل إيصالها إلى السامع بصورة واضحة تُفهَم من خلال الملابسات والظروف المحيطة بهما ، ومن هنا يمكن القول بأنّ المتكلم ينسج من العبارات ويختار ما يؤدّي مقاصده ، فتكون (أو) للشكّ أو الإبهام ، أو التخيير ، أو الإباحة ، مما يؤكّد ارتباط الكلام بالأغراض والمقاصد المراد تبليغها إلى السامعين.

وقفة: بعد إيراد جملة النصوص التي تضمّنها شرح كافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي ، مع التعرّض لها بالشرح والتحليل- أنّ الرضي التفت إلى تأثير المعطيات السياقية ودورها في بناء التراكيب اللغوية أوّلا ، وفي التحليل النحوي ثانيا ؛ فيتعيّن الفساد أو الصّحة بموجب فهْمها وذلك من خلال الأبواب النحوية المختلفة ، فلا يخلو باب نحوي من الإشارة إلى مقتضيات المعنى ، فمِن العلم بأعراض المتكلم ومراعاة مقاصده إلى حصول الفائدة لدى المخاطب ، مما يتضح معه أنّ وضع التراكيب وما يتطلّبه من ألفاظ مخصوصة تابع للتأدية الملائمة لأغراض المتكلم مع مراعاة حال السامع.

فنجد الرضي يلمّح إلى الغرض وما يتنافى معه ، أو يشير إلى تعارض المهم وغير المهم ، ذلك أنّ كلّ كلام لا بدّ له من حامل للتكلّم به ، وقد يستند إلى المعنى المنطقي أو المعرفة المشتركة فيصبح لكلّ مقام مقال ، كما يستهجن الوقوع في التناقض والمغالطة ، وكلّ ما يؤدّي إلى لبس

[1] المصدر السابق ، ج4 ، ص 405 /406 (بتصرّف).

منبّها في مواضع كثيرة أنّ الالتزام بممارسة القواعد له أصوله التي ينجم عن خرقها أنّ الكلام يصبح ضربا من اللغو.

ويخصّص مبدأ الاحتياج دافعا مباشرا للصياغة والتوليد موكولا إلى القصد ، فاللغة عنده ليست بنية مغلقة بل هي بنية مفتوحة بتوخّي الالتفات إلى القرائن الدالة على المعنى.

إنّ المتكلّم والسامع عنصران متفاعلان في بيان المعنى ، من زعم ، وإنكار ، وتوهّم ، وظنّ وتيقّن ، وعلْم ، أو جهْل ، وتعيين ، واعتقاد ...كلّ ذلك في إطار ربط البنية بالمعنى ، فينبني على ذلك المخالفة في الإعراب ، وترجيح المحتمل ، والاختصار ، والاتساع.

هكذا كانت قاعدة القصد شرطا تفسيريا للمواضعة ووضع الحدود ، إضافة إلى التشويق والانتظار ، والبيان بعد الإجمال ، والتفخيم ، والتعظيم ، والوقع في النفس...كلّها تسمح بإخراج التراكيب في صورة مخصوصة مهيّأة لتأدية وظيفتها المتمثّلة في إيصال المعنى.

خاتمة

خاتمة

في خاتمة هذه الدراسة يكمن وضع أهمّ الملاحظات والنتائج فيمايلي:

1- هناك الكثير من الأدوات الإجرائية والتحليلية والقضايا التي تتصل بالإبانة عن المعنى ، والتي تساعد في تحصيله من أبسط صورة إلى أعقدها ، والكفيلة بتحقيق الفهم الصحيح للتركيب تتمظهر هذه الأدوات في شكل نظامي قاعدة نحوية ، أو صيغة صرفية ، أو استعمال عرفي أو سياق حال.

2- بنى النحاة تصوّراتهم للقواعد بعد استقراء ما نطقت به العرب في ضوء أمن اللبس ، من كراهية الوقوع في اللبس وتوخيا لحصول الفائدة ، وتحقيقا لوظيفة التواصل ، وهكذا اعتبر النحاة (أمن اللبس) قيدا يركنون إليه كلّما ارتابوا ، واتخذوه أساسا لاستقامة المعنى ، كما ركّزوا في ضبط قواعدهم على حصول مبدأ الفائدة للمخاطب ، وعدّوا ما لا يستدعي تلك الفائدة ضربا من اللغو لا يصلح به التفاهم ولا خير من إيراده.

3- على الرغم من كون الدراسات اللغوية القديمة قد عانت أزمة المنهج في تصنيفها بين الوصفية والمعيارية لم يكن غائبا مراعاة ضوابط العملية التواصلية ، فضابط أمن اللبس أساس لاستقامة المعنى وسبيل إلى حسن التدبر في التراكيب وضْعا وترخّصا ، فهو الغاية من الاستعمال اللغوي ويرتبط بضابط الإفادة وتحقيقها ، ويتصلان بضابط القصد بوصفه بؤرة البيان ، فتتفاوت الدلالات في التراكيب ويطرقها الاحتمال أو تتطابق بموجبه .

4- نميّز في المعطيات السياقية بين نوعين :معطيات سياقية لغوية ، وأخرى غير لغوية ، الأولى نابعة من طبيعة اللغة الداخلية في مستوياتها المختلفة ، والثانية خارج اللغة ، فلا نعتمد في اللغة على طاقتها التصريحية ، وإنما كذلك نستعين بطاقتها الإيحائية في بلورة المعنى ، وبذلك تكتسي هذه المعطيات خصوصيتها من حيث أنها تعمل متكاملة ، فهي معقدة ومتداخلة إلى حدّ كبير لا يمكن الفصل بينها كما أنها متنوعة ، ولا يمكن حصرها.

5- إنّ تصوّرنا للمعطيات السياقية ينطلق من النص البنية الداخلية للوصول إلى الخارجية وبطريقة عكسية من البنية الخارجية إلى الداخلية ، فيكون الانتقال حميما لتنتج عنه تأدية المعنى بأوفى أداء ، وهكذا تظهر العناية بالمعطيات السياقية بدرجات مختلفة عند القدامى على تعدّد مشاربهم واتجاهاتهم من منطلق معرفة المعنى الديني وما يترتّب عنه من وجوب أو جواز ، أو المعنى

البلاغي وما يترتّب عنه من فصاحة أو تعقيد ، أو المعنى النحوي الوظيفي النحوي وما يترتّب عنه من خطأ أو صحة.

6- تأكيد الأصوليين على الوظيفة الاتصالية للغة إنما يتمّ بالنظر إلى قاعدة القصد بوصفها أحد المعطيات السياقية اللازمة في بناء المعنى ؛ هكذا يُعطي الأصوليون الأولوية لفهم التراكيب من خلال سياقاتها دون الاحتفال بالمعاني الإفرادية ما لم يترتّب على فهمها حكم شرعي أو يتوجّب على ذلك معرفة التكليف ، ومن هنا رأينا حرص الأصوليين على استقراء وجوه الدلالة مضافا إلى ذلك قصد المتكلم ، من خلال صورة الألفاظ ونسقها.

7- إنّ سعي علماء البلاغة إلى إظهار الجوانب الجمالية والجوانب الإقناعية في النصوص اللغوية دليل وعي منهم بقيمة المعنى ، من خلال معرفة كيفية الإنتاج عند المتكلم وآلية الفهم عند السامع ومدى مراعاة الظروف والأحوال والملابسات ، ودلالة القرائن اللفظية والحالية التي تحفّ الكلام وهكذا كان الحكم على التراكيب من جهة الفصاحة أو عدمها مشروط بمدى مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

8- على مستوى تفعيل العملية التواصلية المتوخّى منها الفهم والإفهام ، لجأ النحاة إلى إبراز المعطيات السياقية كوسيلة هامة في التقعيد النحوي ، وبوصفها أداة إجرائية تساهم في تحديد الوظائف الإعرابية ، وقرينة أساسية لتخريج التراكيب.

9- تنوّعت آراء المحدثين من العرب والغربيين حول بيان المعطيات السياقية وأثرها في إبانة المعنى فمن مؤيّد ضرورتها في دراسة اللغة ، ومن معترض على ذلك ، كلّ هذا في إطار جدلية القديم والحديث ، وهكذا تختلف وجهات النظر إلى المعنى والسياق وما يشتمل عليه من عناصر كالمتكلم والسامع ، فبنيوية دوسوسير على الرغم من اكتشافها العلاقات بين الوحدات اللغوية ومبدأ انتظامية اللغة إلاّ أنها لم تتخطّ حدود البنية ، واقتصر بلومفيلد على كون اللغة مجرّد سلوك آلي يقوم على ثنائية المثير والاستجابة ، في حين اعتبرها تشومسكي قدرة عقلية إبداعية ، وكان موضوع التداولية مراعاة كلّ الاستعمالات المختلفة للغة ، وهي بذلك تربط الصّلة بين اللغة كمنظومة من القواعد المجرّدة تختزن في الذهن وبين الأغراض والمقاصد التي يراد تأديتها .

10- تمثّل مدوّنة الدراسة مراحل مختلفة في تاريخ الدراسات اللغوية ، كما أنه يمكن عدّها(المدونة) نماذج في وصل التراكيب بمعانيها وكيفية تأويلها وفق المعطيات السياقية ، بما يعني المراوحة بين البنية والوظيفة في كشف العلاقات التي تقع في نطاقها(التراكيب)، فبعد قراءة المدونة

وجدنا أنّ الحديث عن النظم وجها مشتركا بينها بطريقة أو بأخرى ، فالأساس هو كيفية تأدية وفهم المعنى بين المتكلم والسامع ، فتصبح القاعدة النحوية جامعا بين البعد الاجتماعي والتفسير الدلالي على مستوى التركيب ، أو هي كأحد إفرازات المعنى. ونوعية الخطاب كلّها مؤسسة.

11- تفطن سيبويه إلى العلاقات التي تجمع المفردات سواء من حيث التركيب أو الاستبدال انطلاقا من نظرية الإسناد التي مفادها أن يتوفر عناصر معينة حتى يكون الكلام كلاما مع اشتراط الاختصاص والافتقار، إلى بيان صور العدول والاتساع من خلال ما توفّره اللغة من إمكانات استبدالية ، فبنى على ذلك كله أحكامه من صحة وخطأ ، وحسن وقبح ، في إطار ما تكلمت به العرب بالإضافة إلى ذلك فأن نحو سيبويه قائم على الأصل والفرع اللذين بدورهما ينتميان إلى قاعدة كبرى هي قاعدة الاستعمال(هكذا قالت العرب) وقيدته بالجواز والمنع ، وهذا الاستعمال محكوم بنية المتكلم ، فقد ربط البنية بقواعد التوليد والتحويل مراعيا في ذلك الجانب الاستعمالي للغة كما نطقتها العرب بالنظر إلى عناصر العملية التواصلية متكلمين ومخاطبين وسياقات .

12- لقد كانت لسيبويه عناية كبيرة بمبدأ القصدية ، فكان من بين هذه المقاصد: العناية والاهتمام ، التنبيه والإعلام، التأكيد...وغيرها ، كما أنّ عودة سيبويه في كلّ مرة إلى مرجعية الاستعمال المتمثّلة في كلام العرب وكيفية نطقها وتتبع سمتها والإشارة إلى ضرورة أن نجري الكلام كما أجرته ، ونتكلم به كما نطقت وتكلّمت، تستحضر بشكل مؤطّر وتلقائي لمفهوم المعطيات السياقية.

13- يقدّم سيبويه وصفا لنظام العربية لا مجرّد قواعد تقريرية ، فقد ارتبط التقعيد عنده بالمعطيات السياقية من أجل تحديد المعنى ، فنجده يلجأ كثيرا إلى قصد المتكلم ، ويركّز على معرفة أحوال المخاطب ، ويظل النظر في الملابسات والظروف شرطا من شروط جواز العبارة ، فقاعدة العناية والاهتمام مرتبطة أيما ارتباط بالمتكلم والمخاطب ، وهذا إن دلّ على شيء فيدلّ على حرص سيبويه في تفسير الظواهر اللغوية من منطلق واقعها بما يحيط المتكلم والمخاطب من ملابسات وأحوال ، وهذا يعني اتخاذ المعطيات السياقية أداة تحليلية مما يشير إلى أنّ صوغ الجملة ليس إلا استجابة لدوافع نفسية واجتماعية معتبرة.

14- لقد استطاع سيبويه أن يقدّم قواعد تأويل يفسر بها العبارات وفق مقاصد المتكلم وظروف الخطاب ، فيجمع بين الواقع والنظر ، بين الاستعمال والوضع حكاية وتقريرا ، وبين الصنعة افتراضا وتقديرا، في إطار ما نطقت به العرب ، فقد دأب على مسألة إدخال البعد الاجتماعي

والنفسي لأطراف العملية التواصلية في اللغة ، فالعامل والمعمول ، والعلامة الإعرابية لا يتمّ معناها إلا في ضوء تلك الأبعاد التي اتخذ منها أدوات لتحليل النصوص وتفسير القواعد والحكم بصوابيتها وخطئها ، مع حرصه الشديد على تأكيد عدم إمكانية فصل التراكيب عن محيطها الخارجي فهذه المعطيات تؤثّر في الطابع الاختياري للغة ، وهي التي تسمح بالتوسّع فيها ، هكذا عبّر سيبويه عن فكرة أنّ اللغة ما هي إلا ممارسات وإجراءات تمتزج بالانفعالات والأحوال والظروف والملابسات ، فيترتب عنها تراكيب ملائمة تحقق وظيفة الفهم والإفهام ، فالقصد ، والإفادة والشكّ ، واليقين ، والظن ، والذكر، والتذكّر ، والعلم ، والجهل ، والتوقّع ، والاشتراك ، والانقطاع والاحتياج ، والعناية والاهتمام ، ودلالة الحواس ، وأمن اللبس...وغيرها ، كلّها معطيات سياقية لها صلة بإبانة المعنى.

15- نحا الجرجاني بقواعده من التفسير العقلي المحض إلى التفسير الاجتماعي والنفسي ، فقد ألحّ على استجلاء المقاصد المضمّنة في التركيب اللغوي مؤكّدا ضرورة معرفة السياقات المختلفة ؛ إذ إنّ كلّ صورة من الصور تؤول إلى الدواعي والحاجات التي تخالج نفس المتكلم ؛ فيفصل بين نفي وإثبات...وغيره ، أو بمعنى آخر تتصل اتصالا وثيقا بغرض المتكلم من وراء إيراد خطابه إلى السامع ومقتضياتِ الخطاب التي من شأنها التأثير على طبيعتها(الصور).

16- لقد حاول الجرجاني التنبيه على أثر المعطيات السياقية في إنتاج التراكيب اللغوية مبينا دور المتكلم وما يستتبعه من أغراض ومقاصد ،إلى جانب ملاحظة حال السامع وهيأته...وغيره من خلال التطبيقات المختلفة في الأساليب اللغوية ك (التقديم والتأخير ، والنفي والإثبات ...وغيرها) مما يؤكّد ذلك وجهة نظره إلى اللغة باعتبارها غير متعلقة بأوضاع الكلم فحسب ولكنها متعلقة بقصد المتكلم وإرادته، فكثير من ظواهر الحذف ، والمجاز ، والكنايات...وغيرها لا يمكن فهم المقصود منها إلاّ بربطها بساقيها التداولي الذي يحتل المتكلم فيه مكانا معتبرًا.

17- إنّ نظرية النظم هي نظرية قائمة على السياق إضافة إلى المقاصد ، فيعطي المتكلم أغراضه عن طريق معنى المعنى بالاستدلال من تكنية ، وتعريض ، وتمثيل ، واستعارة ، أو عن طريق ظاهر اللفظ من الاستعمال ، كما أنّ استخدام الواحد من الأساليب مرهون بسياقه فيكون ناجحا أو فاشلا ، وبذلك صار اختلاف صور الصياغة مرتبط لا محالة باختلاف المقامات والظروف والملابسات ، وهذا يعني أنّ النحو في نظر الجرجاني لم يكن مقتصرا على الأشكال والحركات بقدر ما كان متصلا بالوظائف والدلالات.

18- لقد اشترط الجرجاني على المتكلم أن يكون ذا كفاءة لغوية، تتضمن الاطلاع على الشعر والعلم بمعاني النحو، متوسلا بآليتين وُضعتا تحت تصرّفه هما: القصد والاختيار. إنه المتكلم ينشئ المعاني في نفسه ، يصرّفها في فكره ، يناجي بها قلبه ، ويراجع فيها عقله ، فتارة يأتي بالصنعة العجيبة التي توجب المزية ، وأخرى تغيب عنه أمور خفية ، هذه المعرفة ضرورية أيضا للسامع فهذا المتكلم لا ينطلق من فراغ في كلامه، بل مرتبط بحالة سامعه، ولن يستطيع التأثير فيه إلا إذا استطاع احتواءه، فتتغير عباراته ويتنوّع قصده بتغيّر حال سامعه إن كان جاهلا ، أو شاكّا أو متردّدا، أو منكرا ...وغيره ، كما أنه لابدّ أن يكون السّامع صاحب فطنة وذوق حتى يتمكّن من التوصل إلى قصد متكلّمه متوسّلا بالموازنة تارة ، والاستنباط تارة أخرى.

19- بحث الجرجاني في المعطيات السياقية ومدى تأثيرها في الحدث التواصلي من خلال نظرية النظم القائمة على توخّي معاني النحو وأحكامه ، والنظر في الوجوه والفروق ؛ إذ جعل من كيفية فهم المعنى وإيصاله إلى السامع الأساس الذي يجمع بين ثلاثية(النفس ، والذوق ، واللغة) ، وبهذا تكون اللغة ليست مجرّد قواعد وافتراضات ، وإنما هي شحن من الانفعالات المبنية على المعرفة المشتركة ، وعلى أحوال عناصر الخطاب متكلمين ومستمعين، كما أنه ربط بين البنية وتأدية الدلالة ، بخلق أواصر قوية بين الصياغة والمواقف.

20- إنّ الأسس التي يتمثّلها الرضي الأستراباذي في بيان العلاقات التركيبية وتحديدها هي أسس تجمع بين البنية والوظيفة ، فتارة يحتكم إلى نظرية العامل(المقتضى) ، وتارة أخرى إلى الفائدة كما أنه قد حدّد الأسس التي يخضع لها الاستبدال انطلاقا من مراعاة المعطيات السياقية ، فليس الاستبدال عشوائيا ، منها:أمن اللبس ، والاختصار ، مبدأ التقابل بآليتيه الاختلاف والتشابه.

21- تكشف المقاربة التوليدية التحويلية عن مراعاة الرضي الأستراباذي في التحليل بعض المعطيات السياقية كأمن اللبس، والإفادة ، والاتساع ، فهو لا يكتفي بالتفسير الشكلي، وإنما يتبعه بالتفسير الدلالي ، فقد وظّف قواعد التحويل كأحد أوجه مراعاة المعنى ، وطرق بيان وفهم مقصود المتكلم.

22- يبدو الرضي الأستراباذي أقرب منه إلى الجانب التداولي أكثر من غيره ، فهو لا يستبعد ما للمعطيات السياقية من أثر في تحديد مرجعية الخطاب تركيبا وتأويلا ، انطلاقا من تحديد أنواع الكلام خبرا وإنشاء ، إلى الاهتمام الكبير بالقصدية والسياق ، ومبدأ التعاون ، التي اتخذ منها أدوات للتحليل في اللغة بحيث لا يتوقّف عند البنية المغلقة ، مما يعني أنّ الاستعمال ، وتبيّن أثر

العلاقات الاجتماعية بين المشتركين في العملية التواصلية ، إضافة إلى الجوانب النفسية ، والمعرفة المشتركة ، كلّها تساهم في بناء التراكيب على الوجه المطلوب ، وبذلك تتحقق وظيفة اللغة.

23- إنّ القرينة التي يتوسّل بها الرضي في تفسير وإثبات الأحكام النحوية للتراكيب اللغوية تلامس من قريب أو بعيد طرفي التواصل المتكلم والمستمع ، من مخافة لبس ، أو كثرة استعمال والأهمّ ، كلّ ذلك من أجل الدلالة على المعنى دلالة صحيحة ، وهكذا جعل الرضي من بعض المعطيات السياقية ضوابط في وضع المصطلح أولا، وتفسيره ثانيا ، وطرق استعماله ثالثا ، مما يحيل إلى ضرورة أخذها بعين الاعتبار أثناء النظر اللغوي ، وبذلك يتأكّد الترابط القائم بين الجوانب الصورية والتداولية في اللغة.

24- بنى الرضي الأستراباذي كتابه على البحث في القرائن الدالة على المعنى على اختلافها فتبيّن له أن رسّم المعنى يتمّ بالجمع بين البنية والوظيفة ، فتارة يلتفت إلى الحركة الإعرابية ، وأخرى إلى السياق ...وهكذا ، انعكس ذلك على تفسير وضع المصطلح تفسيرا دلاليا ، كما أنه بلور الوعي بضرورة مشاركة المتكلم والسامع في عملية اختيار الأنماط التركيبية بتوفّر شرطي القصد والإفادة فكانت هذه المعطيات السياقية أدوات للصحة والفصاحة.

25- لقد التفت الرضي إلى تأثير المعطيات السياقية ودورها في بناء التراكيب اللغوية أوّلا ، وفي التحليل النحوي ثانيا ؛ فيتعيّن الفساد أو الصّحة بموجب فهْمها ، وذلك من خلال الأبواب النحوية المختلفة ، فلا يخلو باب نحوي من الإشارة إلى مقتضيات المعنى ، فمِنَ العلم بأعراض المتكلم ومراعاة مقاصده إلى حصول الفائدة لدى المخاطب ، مما يتضح معه أنّ وضع التراكيب وما يتطلّبه من ألفاظ مخصوصة تابع للتأدية الملائمة لأغراض المتكلم مع مراعاة حال السامع فنجد الرضي يلمّح إلى الغرض وما يتنافى معه ، أو يشير إلى تعارض المهمّ وغير المهمّ ، ذلك أنّ كلّ كلام لا بدّ له من حامل للتكلّم به ، وقد يستند إلى المعنى المنطقي أو المعرفة المشتركة فيصبح لكلّ مقام مقال ، كما يستهجن الوقوع في التناقض والمغالطة ، وكلّ ما يؤدي إلى لبس منبّها في مواضع كثيرة أنّ الالتزام بممارسة القواعد له أصوله التي ينجم عن خرقها أنّ الكلام يصبح ضربا من اللغو.

ويخصّص مبدأ الاحتياج دافعا مباشرا للصياغة والتوليد موكولا إلى القصد فاللغة عنده ليست بنية مغلقة بل هي بنية مفتوحة بتوخّي الالتفات إلى القرائن الدالة على المعنى كما أكّد تفاعل المتكلم والسامع في بيان المعنى ، من زعم ، وإنكار ، وتوهّم ، وظنّ ، وتيقّن وعلم ، أو جهل

وتعيين ، واعتقاد ...كلّ ذلك في إطار ربط البنية بالمعنى ، فينبني على ذلك المخالفة في الإعراب وترجيح المحتمل ، والاختصار ، والاتساع. إنها المعطيات السياقية تسمح بإخراج التراكيب في صورة مخصوصة مهيّأة لتأدية وظيفتها المتمثّلة في إيصال المعنى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب القديمة:

01. الأستراباذي(رضي الدين) ، **شرح كافية ابن الحاجب** ،تح أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية القاهرة ، مصر ، د ط.

02. ـــــــــــــــــــــــ ، **شرح كافية ابن الحاجب**، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط (1419هـ، 1998م) .

03. ابن الأنباري (أبو البركات)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** دار الطلائع للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، د ط.

04. البغدادي(عبد القادر) ، خزانة **الأدب ولبّ لباب لسان العرب** ، تح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط4 (1997).

05. التوحيدي(أبو حيان) ، **الإمتاع والمؤانسة** ، تعليق غريد الشيخ محمد، دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان ، ط(2007).

06. الجرجاني(عبد القاهر)، **دلائل الإعجاز**، اعتنى به علي محمد زينو ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ، ط1(1426هـ، 2005م) .

07. ـــــــــــــــــــــــ، **أسرار البلاغة** ، اعتنى به ميسر عقاد ومصطفى الشيخ مصطفى مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1425هـ، 2004م).

08. الجاحظ(عثمان بن بحر) ، **البيان والتبيين** ، تح محمد عبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت لبنان ، د ط.

09. ـــــــــــــــــــــــ ، **الحيوان** ، تح عبد السلام محمد هارون ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ط3(1969) .

10. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، **الخصائص** ،تح محمد على النجار ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ،ط1(2006).

11. ـــــــــــــــــــــــ ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، تح محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط (1998).

12. الجوزية (ابن قيم)، **إعلام الموقعين عن رب العالمين** ، تح محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ط (1407هـ ، 1987م).
13. ـــــــــــــ ، **بدائع الفوائد** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، د ط.
14. ابن خلدون(عبد الرحمن) ، **مقدمة ابن خلدون** ، تح عبد الله محمد الدرويش ، دار البلخي دمشق ، سوريا ، ط1(2004) .
15. الرازي(فخر الدين) ، **المحصول في علم أصول الفقه**، تح طه جابر فياض العلواني جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، ط 1 .
16. الزركشي(بدر الدين) ، **البرهان في علوم القرآن**، تح محمد أبو الفضل ، مكتبة دار التراث القاهرة مصر ، د ط .
17. السبكي(بهاء الدين)، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح** ، تح خليل إبراهيم خليل دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1422هـ، .2001م).
18. ابن السراج(أبو بكر) ، **الأصول في النحو**، تح عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ، ط3 (1417هـ، 1996م) .
19. السكاكي(أبو يعقوب) ، **مفتاح العلوم** ، تح عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط1(2000).
20. السهيلي(أبو القاسم) ، **أمالي السهيلي** ، تح محمد إبراهيم البنا ، المكتبة الأزهرية للتراث مصر ، ط (2002).
21. السيوطي(جلال الدين)، **الأشباه والنظائر**، تح فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، ط3 (1417هـ 1996م).
22. ـــــــــــــــــــ، **الاقتراح في أصول النحو**، تح محمد حسن إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1(1998).
23. ـــــــــــــــــــ، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، دار المعرفة بيروت ، لبنان ، د ط .
24. ـــــــــــــــــــ، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، شرح محمود أبو الفضل ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط3.

25. ـــــــــــــــــــــــ ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ،تح أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1(1418هـ 1998م).
26. سيبويه(عثمان بن عمرو) ، **الكتاب** ، تح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، مصر، ط3(2006).
27. الشاطبي(أبو إسحاق) ، **الموافقات في أصول الشريعة** ، شرح عبد الله دراز ، دار المعرفة بيروت ، لبنان ، ط1(1996) .
28. الشوكاني(محمد بن علي) ، **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول** ، تح محمد سعيد البزري مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان ، ط 7 (1417هـ 1997م).
29. ابن عقيل(بهاء الدين)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، مكتبة دار التراث العربي القاهرة ، مصر ، ط (1419هـ1998م).
30. القارطاجني(حازم) ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تح محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط3.
31. القرطبي(ابن مضاء)، **الردّ على النحاة** ، تح شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ط3.
32. المرزوقي (أحمد بن محمد) ، **كتاب الأزمنة والأمكنة** ، ضبط خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 (1996).
33. ابن هشام الأنصاري ، **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، قدم له إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2 (1424 هـ2003م) .
34. ـــــــــــــــــــــــ ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح بركات يوسف هبود دار الأرقم للطباعة ، بيروت ، لبنان ، ط1(1419هـ 1999م).

ثانيا: الكتب الحديثة:

35. أبو زيد (نصر حامد) ، **إشكاليات القراءة وآليات التأويل** ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط7(2005).
36. أنيس (إبراهيم) ، **من أسرار اللغة** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ط6(1978).

37. أوريكيوني ، **فعل القول من الذاتية في اللغة** ، تر محمد نظيف ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط(2007).

38. باديس (نور الهدى) ، **دراسات في الخطاب** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت لبنان ، ط1(2008).

39. بالمر ، **علم الدلالة إطار جديد**، تر صبري إبراهيم السيد ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ط (1995).

40. بحيري (سعيد حسن)، **دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة** ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، مصر ، د ط.

41. ـــــــــــــــــ ، **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي**، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ط1(1989).

42. بشر(كمال) ، **التفكير اللغوي بين القديم والحديث** ،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، مصر ، ط(2005).

43. ـــــــــــ ، **دراسات في علم اللغة** ،دار المعارف ، القاهرة ، مصر ط9(1986).

44. بكري (شيخ أمين) ،**البلاغة العربية في ثوبها الجديد** ، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ، ط6 (1999).

45. بلا نشيه (فيليب) ، **التداولية من أوستين إلى فوغمان** ، تر صابر الحباشة ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، سوريا ، ط1(2007).

46. بلعيد (صالح)، **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط (1994).

47. بناني (محمد الصغير) ، **المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة** دار الحكمة الجزائر، ط (2001).

48. البهنساوي (حسام) ، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث في اللغة**، مكتبة الثقافة الدينية ، ط(1994).

49. البياتي (سناء حميد) ، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، دار وائل للنشر عمان الأردن ، ط1(2003).
50. الجابري(محمد عابد) ، **بنية العقل العربي نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية** ، دراسة تحليلية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط9(2009).
51. خالد عبد الكريم جمعة ، **شواهد الشعر في كتاب سيبويه** ، الدار الشرقية طباعة ونشر وتوزيع ، مصر ، ط2(1989).
52. الجندي (درويش)، **نظرية عبد القاهر في النظم** ، مكتبة نهضة مصر ، مصر ط(1960).
53. الحاج صالح (عبد الرحمن) ، **بحوث ودراسات في علم اللسان** ، موفم للنشر ، الجزائر ط(2007).
54. حسام الدين (كريم زكي) ، **أصول تراثية في اللسانيات الحديثة** ، مكتبة النهضة المصرية مصر ، ط3(2008).
55. حسان(تمام)، **الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، عالم الكتب القاهرة ، مصر، ط (1420هـ 2000م).
56. ـــــــــــ ، **اللغة بين المعيارية والوصفية** ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط4 (1421هـ 2001م).
57. ـــــــــــ ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ،عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط3 (1998).
58. ـــــــــــ ، **روائع البيان في روائع القرآن** ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط2 (1420هـ 2000م).
59. ـــــــــــ ، **مناهج البحث اللغوي** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء المغرب ، ط (1986).
60. حسن (عباس) ، **النحو الوافي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، د ط.
61. حسنين (صلاح الدين صالح)، **الدلالة والنحو**، توزيع مكتبة الآداب ، دون د ، ط1.

62. حسين (عبد القادر) ، **أثر البحث البلاغي عند النحاة** ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، مصر ، ط (1998).
63. حسين (رفعت حسين) ، **الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية** ، عالم الكتب القاهرة مصر ، ط1(2005).
64. حضري(جمال) ،**المقاييس الأسلوبية في الدراسات القرآنية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط1(2010).
65. الحلواني (محمد خير) ، **أصول النحو العربي** ، الناشر الأطلسي ، المغرب ، د ط.
66. حمودة(سعد سليمان) ، **البلاغة العربية** ، دار المعرفة الجامعية، الجزائر، ط (1996).
67. حمودة (طاهر سليمان) ، **دراسة المعنى عند الأصوليين**، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، د ط .
68. حمودة (عبد العزيز) ، **المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية**، عالم المعرفة ، الكويت يناير1978.
69. الخالدي (كريم حسين ناصح) ، **نظرية المعنى في الدراسات النحوية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 (1427هـ 2006م).
70. خديجة الحديثي ، **كتاب سيبويه وشروحه** ، دار التضامن ، بغداد ، العراق ط1(1967).
71. ـــــــــــــــ ، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه** ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد العراق ، ط1 (1965).
72. ـــــــــــــــ ، **المدارس النحوية** ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن ط3(2001).
73. خضر (أشرف السعيد السيد) ، **التقديم والتأخير في بناء الجملة العربية عند سيبويه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة** ، الصحوة للنشر والتوزيع ، مصر ، ط1(2009).
74. الخفاجي (بان) ، **مراعاة المخاطب في النحو العربي**، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1(2008).

75. خليل (حلمي)، **الكلمة دراسة لغوية معجمية** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (1995).
76. خليل (عبد المنعم) ، **نظرية السياق عند القدماء والمحدثين، دراسة لغوية نحوية دلالية** دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، ط(2007).
77. حاجي خليفة ، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، تح محمد شرف الدين يالتقايا ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، دط.
78. الخولي (محمد علي) ، **قواعد تحويلية للغة العربية** ، دار الفلاح للنشر والتوزيع ، الأردن ط(1999).
79. دبة (الطيب) ، **مبادئ اللسانيات البنيوية** ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، ط (2001).
80. الدخيل(معاذ بن سليمان) ، **منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية مقاربة تداولية** ، دار محمد علي للنشر ، ط1 (2014).
81. درويش (أحمد)، **دراسة الأسلوب بين المعاصرة و التراث**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، د ط.
82. دلخوش (جار الله حسين) ، **البحث الدلالي في كتاب سيبويه** ، دار دجلة ، عمان الأردن ط(2007).
83. ـــــــــــــــــــ، **الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني** ، دار دجلة ،الأردن ، ط1(2008).
84. الراجحي (عبده) ، **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)** ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط (1989).
85. ـــــــــــــ، **دروس في المذاهب النحوية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت لبنان ، ط2 (1988).
86. عبد الرحمن (طه) ، **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي** ، المركز الثقافي العربي ط1(1998).
87. عبد الرحمن (ممدوح) ، **العربية والفكر النحوي** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (1999).

88. الزاملي(لطيف حاتم) ، **القرائن وأثرها في التوجيه النحوي عند سيبويه**، الانتشار العربي بيروت ، لبنان ، ط1(2014).
89. الزحيلي (وهبة) ، **أصول الفقه الإسلامي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق سوريا ، ط1 (1404هـ 1986م).
90. زوين (علي)، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث** ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، العراق ، ط1(1986).
91. سالم مكرم (عبد العال) ، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط2 (1412هـ ،1990م).
92. السامرائي (فاضل صالح) ، **الجملة العربية والمعنى**، دار ابن حزم ، بيروت، لبنان ط1(1420هـ/2000م).
93. ـــــــــــــــــــــ ، **معاني النحو** ، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، مصر ، ط2 (1423هـ 2003م).
94. ـــــــــــــــــــــ ، **الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري** ، مطبعة الإرشاد بغداد ، العراق ، ط1(1971).
95. السامرائي (إبراهيم عبود) ، **المفيد في المدارس النحوية** ، دار المسيرة للنشر ، عمان الأردن ، ط1 (1427هـ 2007م).
96. السعران (محمود) ، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي ، القاهرة مصر ط (1420هـ، 1999 م).
97. السيد(شفيع) ، **البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقييم** ،دار الفكر العربي ، القاهرة مصر ، د ط.
98. شامية(أحمد) ، **خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجانية** ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط(1995).
99. الشهري (عبد الهادي ظافر)، **استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية** ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ط1.

100. الشاوش(محمد)، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية** ، كلية الآداب منوبة ، تونس ، ط1(2001).
101. صحراوي (مسعود)، **التداولية عند العلماء العرب** ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، ط1
102. صمود (حمادي) ، **التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره الى القرن السادس** منشورات الجامعة التونسية، تونس، ط(1981).
103. طبل (حسن)، **المعنى في البلاغة العربية** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط1 (1418هـ ، 1998م).
104. الضامن (حاتم صالح) ، **نظرية النظم تاريخ وتطور** ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، العراق ط(1979).
105. ضيف (شوقي) ، **المدارس النحوية** ، دار المعارف ،القاهرة ، مصر، ط7.
106. ـــــــــــــ ، **البلاغة تطور وتاريخ** ،دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط9 .
107. عاشور(المنصف) ، **ظاهره الاسم في التفكير النحوي بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان** ، منشورات كلية الآداب، منوبة ، تونس ، ط1(2004).
108. عبد العزيز (عبده أبو عبدالله) ، **المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل** منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ، ليبيا ، ط1(1982).
109. العبيدان (موسى بن مصطفى)،**دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين** ، دار الأوائل للنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، ط1(2002).
110. العبيدي (شعبان) ، **التعليل اللغوي في كتاب سيبويه** ،منشورات جامعة قاريونس بنغازي ليبيا ، ط1(1999)
111. عتيق (عبد العزيز)، **في البلاغة العربية– علم البيان–** ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ط(1985).
112. عرار (مهدي أسعد)، **ظاهرة اللبس في اللغة العربية (جدل التواصل والتفاصل)** ، دار وائل للطباعة و النشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1(2003).
113. عرفة(عبد العزيز عبد المعطي) ، **قضية الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين البلاغة العربية** عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ط1(1958).

114. عبد العزيز (محمد حسن) ، **القياس في اللغة العربية** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ط1(1995).

115. عبد العزيز (محمد حسن) ، **كتاب سيبويه مادته ومنهجه** ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط1(2011).

116. عطا (محمد موسى)، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين** ، دار الإسراء ، عمان ، الأردن ، ط1(2002).

117. عمايرة (حليمة أحمد)، **الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة** ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1(2006).

118. عمايرة (خليل أحمد)، **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)** ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدة ، السعودية ، ط1 (1404هـ 1984م).

119. العوادي(أسعد خلف) ، **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة** ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1(2011).

120. عون(حسن) ، **اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة** ، مطبعة رويال خلف الإسكندرية ، مصر ، ط1 (1952).

121. ـــــــــ ، **تطور الدرس النحوي** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ،القاهرة ، مصر ، ط(1970).

122. عيد (محمد) ، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة** ، عالم الكتب ، مصر ، ط3 (1988).

123. بن غزي(أمال) ، **جهود الرضي النحوية في شرحيه على مقدمتي ابن الحاجب** ، دراسة توصيفية تحليلية نقدية ، مجلس الثقافة العام ، ليبيا ، ط(2008).

124. عبد الغفار (أحمد السيد)، **التصور اللغوي عند الأصوليين** ، دار المعرفة الجامعية مصر ط (1992).

125. الغلاييني (مصطفى) ، **جامع الدروس العربية** ، ضبطه عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1(1421هـ 2000م).

126. فجال (محمود)، **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي** ، أضواء السلف ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط2 (1417هـ 1997م).

127. كراعين (أحمد نعيم)، **علم اللغة بين النظر والتطبيق** ، المؤسسة الجامعية للدراسات بيروت لبنان ، ط1 (1993).
128. لاشين (عبد الفتاح)، **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر**، دار المريخ للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، ط (1980).
129. عبد اللطيف(محمد حماسة) ، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي** ، مكتبة الخانجي القاهرة ، مصر ط1(1990).
130. ـــــــــــــــــــــــ، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث** دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، د ط.
131. ـــــــــــــــ ، **النحو والدلالة** ، دار الكويت ، الكويت ، ط1.
132. لاينز (جون) ، **اللغة والمعنى والسياق** ، تر عباس صادق الوهاب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، العراق ، ط(1987).
133. المبارك (مازن) ، **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه** ، دار الفكر ، دمشق سوريا ط3 (1416هـ 1995م).
134. المتوكل (أحمد)، **اللسانيات الوظيفية مدخل نظري**، منشورات عكاظ ، الرباط ، المغرب ط(1989).
135. ـــــــــــــــ ، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الامتداد والأصول** دار الأمان ، الرباط المغرب ، ط (1427هـ 2006م).
136. ـــــــــــــــ ، **الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية** ، منشورات عكاظ ، المغرب ، د ط.
137. عبد المجيد (جميل)، **البلاغة والاتصال**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة مصر، ط (2000).
138. محمد (أحمد سعد) ، **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي** مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر ط2(2009).
139. مختار (أحمد عمر) ، **علم الدلالة** ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط (1993).

140. المخزومي (مهدي) ، **النحو العربي نقد وتوجيه** ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ط1(1964).
141. مراد(وليد) ، **نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني** ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1(1983).
142. المسدي (عبد السلام) ، **التفكير اللساني في الحضارة العربية** ، الدار العربية للكتاب ط2(1986).
143. ـــــــــــــــــــــ، **اللسانيات وأسسها المعرفية** ، الدار التونسية للنشر تونس ، ط (1986).
144. مصطفى (إبراهيم) ، **إحياء النحو**، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، مصر ، ط (2003).
145. مصطفى (جمال الدين) ، **البحث النحوي عند الأصوليين** ، مكتبة بغداد ، بغداد ، د ط.
146. المطعني(عبد العظيم إبراهيم محمد) ، **خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1(1992).
147. عبد المطلب (محمد) ، **جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم** ، الشركة المصرية العامة للنشر ، مصر ، ط1(1995).
148. مطلوب(أحمد) ، **عبد القاهر بلاغته ونقده** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط1 (1973).
149. مقبول(إدريس)، **الأسس التداولية والابستمولوجية للنظر النحوي عند سيبويه**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1(2006).
150. ـــــــــــــــ ، **الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية** عالم الكتب الحديث ، عمان ، الأردن ، ط(2011).
151. الملخ (حسن)، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1(2000) .

152. منتظر (حسن علي) ، **الأصل والفرع في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب المفهوم –المعايير – الخصائص** ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ط1(2011).

153. مندور (محمد)، **في الميزان الجديد** ، نشر وتوزيع مؤسسات بن عبدالله ، تونس ط1(1988).

154. المهيري(عبد القادر) ، **نظرات في التراث اللغوي العربي** ، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ، ط1 (1993).

155. الموسى (نهاد) ، **الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي** ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، ط1 (2003).

156. ـــــــــــــ ، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث** دار البشير للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط2 (1408هـ 1987م).

157. نحلة (محمود أحمد) ، **الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر**، مجلة في اللغة والأدب ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ، ط (2003).

158. ـــــــــــــــــ ، **في البلاغة العربية** ، علم المعاني ،دار المعرفة الجامعية مصر ط(2002).

159. نظيف (محمد) ، **الحوار وخصائص التفاعل التواصلي دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية** ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب ط(2010).

160. النعمان (طارق)، **اللفظ والمعنى بين الإيدولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، ط(2013).

161. نهر(هادي) ، **علم اللغة الاجتماعي** ، دار الغصون ، بيروت ، لبنان ، ط1(1988) .

162. ـــــــــــ ، **اللسانيات الاجتماعية عند العرب** ، دروب للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط(2011).

163. نوزاد (حسن أحمد) ، **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه** ، دار دجلة ، ط1.

164. هارون (محمد عبد السلام) ، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي** ، دار الجيل بيروت ، لبنان ، ط2.

165. هاينه من (فولفجانيح) ، **مدخل إلى علم اللغة النصي** ، تر فالح بن شبيب العجمي سلسلة اللغويات الجرمانية ، الكتاب 115 جامعة الملك سعود ، ط(1999).

166. هدسون ، **علم اللغة الاجتماعي** ، تر محمد عياد ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط2 (1990).

167. هويدي(خليل خلز) ، **التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث الأصول والاتجاهات** ، مكتبة عدنان ، العراق ، ط1(2012) .

168. الوعر(مازن) ، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث** ، دار طلاس للدراسات والترجمة سوريا ، ط(1988).

169. ياقوت (أحمد سليمان) ، **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها على القرآن الكريم** دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (2003).

170. ـــــــــــــــ ، **منهج البحث اللغوي** – دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط1 (2003).

ثالثا: الرسائل العلمية والمجلات:

171. إبراهيم (محمد عبد الله) ، **القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس**، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، العدد101(كانون الثاني2006م) . Http://www.awu-dam.org

172. إبرير(بشير) ، **آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه** ،مجلة كلية الآداب واللغات جامعة بسكرة ، الجزائر ، العددان 10و11، (2012).

173. ارفيس(بلخير) ، **أصول التفكير البلاغي وآلياته عند عبد القاهر الجرجاني –بحث في طبيعة المنهج وطرق الإجراء–** مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة الجزائر ، (2013-2014).

174. إسماعيل (عز الدين) ، **قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني** ، مجلة النقد الأدبي فصول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، مصر ، مج5 ، العدد2/1.

175. إسماعيل(هناء محمود) ، **مراعاة المخاطب والمقام في النحو القرآني** ،مجلة كلية التربية الأساسية ،جامعة الموصل ، العراق، العدد70 ، (2011).

176. أسيكار(إبراهيم) ، **النظم والتواصل لدى عبد القاهر الجرجاني**، مجلة علامات ، المغرب العدد34 ، 2010.

177. بلحبيب(رشيد) ، **أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي**، مجلة اللسان العربي الرباط ، المغرب ، العدد 45 .

178. ــــــــــــــ ، **أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى**، مجلة اللسان العربي مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ، المغرب، العدد 47 .

179. بن علي(سليمان) ، **صلة النحو بعلم المعاني لدى الإمام عبد القاهر الجرجاني من خلال مصطلح الوجوه والفروق في دلائل الإعجاز**، رسالة ماجستير في الدراسات اللغوية جامعة باتنة، الجزائر ،(2000-2001) .

180. بودرع(عبد الرحمن) ، **النظر النحوي أصوله وجوامعه بحث في ضوابط التأمل اللغوي عند النحاة العرب خلال كتاب سيبويه** ، مخطوط رسالة دكتوراه، جامعة محمد الخامس الرباط المغرب (1998).

181. بودوخة(مسعود) ، **اجتماعية الكناية بين التخييل والتأويل** ،مجلة الأثر ،جامعة ورقلة العدد16 ،(2012) .

182. بوطبة(رشيدة جلال) ، **المقام والحال ومقتضى الحال بين الدراسات العربية واللسانيات الحديثة –النظرية والتطبيق–** ، مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،(2009/2008) .

183. تكريتي (محمد وجيه) ، **العلة النحوية في شرح الكافية للرضي الأستراباذي**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ،الأردن ، العدد 61 . Http://www.Majma.Org.Jo

184. توامة (عبد الجبار) ، **القرائن المعنوية في النحو العربي**، مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة ، الجزائر (1995).

185. جمعة(بيان شاكر) ، **قراءة في نظرية النظم** ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية ، مج1 العدد 1 ، (2009).

186. حسان(تمام) ، **اللغة العربية والحداثة** ، مجلة النقد الأدبي فصول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، مج4 ، العدد3 ، (1983).

187. حمدان (أبو عاصي) ، **الأداءات المصاحبة للكلام وأثرها في المعنى** ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، مج17، العدد 02، يونيو2009. Http://www.iugaza.edu.ps/ara/research

188. حمدان(ابتسام أحمد) ، **أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند الجرجاني** ، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها جامعة سمنان ، إيران ، العدد3 ، (2010).

189. ـــــــــــــــــ ، **علاقة الكلام بالمتكلم في الدرس البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني** ، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا ، مج 84 ، ج 4.

190. حمدي(توفيق) ، **موقف عبد القاهر من الاستعارة** ، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة صفاقس ، تونس ، ط(1998).

191. حميد(ميثم رشيد) ، **القواعد التفسيرية منطلقاتها وإجراءاتها دراسة في باب الاستقامة والإحالة عند سيبويه** ،مجلة الباحث،جامعة كربلاء ، العراق، مج2، العدد2، (2012)

192. الخفاجي(بان صالح مهدي) ، **المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه** مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العراق، العدد97 .

193. خورشيد(بكر عبد الله) ، **أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن** ، مخطوط رسالة دكتوراه، جامعة الموصل ، العراق ، (2006).

194. الدلابيح(محمد فضل ثلجي) ، **التصور الافتراضي في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه** ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل ، العراق، مج10 ، العدد 2 .

195. عبد الرحمن (الحاج صالح) ، **النحو العربي والبنيوية اختلافها النظري والمنهجي** ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، مصر ، العدد 85 (1999) .

196. رزق (سميرة عدلي محمد) ،**مفهوم مقتضى الحال وزواياه في ضوء أسلوب القرآن الكريم** مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، مج12 ، العدد19 نوفمبر(1999).

197. زاده(مهين حاجي) ، **دراسة أراء سيبويه الصوتية في ضوء البحث اللغوي الحديث** مجلة التراث الأدبي ، السنة الثانية دمشق ، سوريا ، العدد5.

198. الزاملي(لطيف حاتم) ، **منهج الاستبدال النحوي في كتاب سيبويه دراسة وتحليل** ،مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ، مج11، العدد2 ، (2012).

199. ـــــــــــــــــــــ ، **الكلام المستقيم في النظر النحوي عند سيبويه(دراسة في المصطلح واستعماله)** ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، جامعة القادسية ، العراق مج 8 ، العددان 3/ 4 ، (2005).

200. زعطوط (بلقاسم) ، **توظيف سياق الحال في فهم المعنى عند النحويين والبلاغيين والأصوليين** ، مخطوط رسالة دكتوراه جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،الجزائر، (2012).

201. الزيدي (مازن عبد الرسول)، **نحو سيبويه في كتب النحاة دراسة تحقيق وتقويم** مخطوط رسالة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، العراق، (2006)

202. صحراوي (مسعود)، **المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي** ، مجلة الدراسات اللغوية ، الرياض ، السعودية ، مج5 ، العدد1(أبريل- يوليو2003).

203. صحراوي ، **الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي**، مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة ، الجزائر ، (2004) .

204. الصماري (محمد عمر) ، **النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني**، ، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة صفاقس ، تونس ط(1998).

205. طالب(أنفال ناصر) ، **جملة المفعول به عند سيبويه في ضوء المستويين الثابت والمتحرك** ، مجلة دراسات البصرة ،جامعة البصرة ، العراق ، العدد 15 ، (2013).

206. الطلحي (ردة الله) ، **دلالة السياق** ، جامعة أم القرى ، مكة ، السعودية ، ط1.

207. عنبر(عبد الله) ، **نظرية التوليد والتحويل بين القدرة الكامنة والأداء اللغوي** ، دراسات العلوم الإنسانية ، الأردن ، مج36 ، العدد2 ،(2009).

208. أبو العدوس(يوسف) ، **النظرية السياقية وتماثلاتها في كتابات عبد القاهر الجرجاني** أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة صفاقس تونس ، ط(1998).

209. قويعة(حافظ) ، **سياق الحجاج في دلائل الإعجاز** ، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة صفاقس ،تونس، (1998).

210. كادة (ليلى) ، **المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا،** مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة ، الجزائر.

211. كارتر (مايكل جي) ، **نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد ، دراسة عن منهج سيبويه في النحو** ، تر عبد المنعم آل ناصر ، مجلة المورد ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ، العراق ، مج 20 ، العدد 1(1992)

212. كاظم(فيصل مفتن) ، **التداولية في النحو العربي** ، مجلة أبحاث ميسان ، جامعة ميسان العراق ، مج2 ، العدد4، (2006).

213. مزوز(دليلة) ، **المنحي الوظيفي في رسالة سيبويه** ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، العدد7 ، (2010).

214. ـــــــــــــ ، **التركيب الفعلي وأنماطه عند سيبويه** مجلة كلية الآداب واللغات جامعة بسكرة ، الجزائر ، العددان 10 /11 ، (2012).

215. مصطفى(هيثم محمد) ، **القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه** ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية جامعة الموصل ، العراق ، مج11، العدد3.

216. المصفار (محمود) ، **السرقات الشعرية عند الجرجاني من خلال التناص،** ، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة صفاقس ، تونس ط(1998).

217. عبد المطلب (محمد) ، **النحو بين عبد القاهر وتشومسكي** ، مجلة النقد الأدبي فصول الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر، مج 5 ، العدد 2/1 .

218. مقبول (إدريس) ، **البعد التداولي عند سيبويه** ، عالم الفكر ،دمشق ، سوريا ، مج 33 العدد 1 ، (سبتمبر2004).

219. المهيري(عبد القادر) ، **مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني** ،حوليات الجامعة التونسية ،تونس ، العدد11 (1974).

220. الموسى (نهاد) ، **الوجهة الاجتماعية في منهج (سيبويه) في كتابه** ، ضمن 16مقال عن سيبويه ، إيران (1353).

221. ميلاد(خالد) ، **في معاني الجرجاني مقدمة لنظرية الدلالة التركيبية** ، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة صفاقس ، تونس ط(1998).

222. ناصف (مصطفى) ، **النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز** ، مجلة النقد الأدبي فصول الهيئة العامة للكتب المصرية ، مصر ، مج1 ، العدد3 (1981).

223. أبو نواس (عمر محمد) ، **علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية** ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ،الأردن ، مج7 ، العدد2 ، (2011).

224. هيلان (ثمينة أحمد)، **العلاقة بين المتكلم و المخاطب ومراعاتها في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه** ، مجلة سر من رأى ، جامعة سامراء ، العراق ، مج5 ، العدد 13 (2009).

225. وهدان (وهدان) ، **مقاربة في نظرية النظم بين سيبويه والجرجاني** ، مجلة أفاق المعرفة العدد545 ، شباط 2009 .

ملخص

عنوان الأطروحة: المعطيات السياقية وصلتها بإبانة المعنى في الدرس اللغوي

دراسة تطبيقية

في " الكتاب" ، " دلائل الإعجاز " ، " شرح كافية ابن الحاجب"

الكلمات المفتاحية: المعطيات السياقية ، القصدية ، المتكلم ، السامع ، التواصل ، أمن اللبس الفائدة ، المعنى ، النحو.

ملخص:

تتوخّى هذه الدراسة الكشف عن صلة المعطيات السياقية بإبانة المعنى في الدرس اللغوي من خلال دراسة تطبيقية تعتمد مقاربة لسانية في مدونة تراثية تمثل مراحل مختلفة في تاريخ الفكر العربي هي: الكتاب لسيبويه ، دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ، شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي .

يتمّ ذلك بدءا من تحديد الجهاز المفاهيمي القائم على مراعاة ضوابط العملية التواصلية عند القدامى والمحدثين بدرجات متفاوتة تنظيرا وتطبيقا ، فكان الحديث عن أمن اللبس وتحقيق الفائدة والقصدية ، وأحوال عناصر الخطاب متكلمين ومستمعين ، والسياق من النسق إلى استعمالاته كوسيلة هامة من وسائل التقعيد للغة في إطار نظرية البحث عن المعنى ، فنميّز بين معطيات سياقية نابعة من طبيعة اللغة الداخلية في مستوياتها المختلفة ، وأخرى خارج اللغة ، وبذلك تكتسي خصوصية من حيث إنها تعمل متكاملة إضافة إلى التعقيد والتنوّع ، وعدم إمكانية الفصل والحصر .

وصولا إلى قراءة النصوص تفسيرا وتأويلا ؛ إذ يمتزج البعد النفسي ، والاجتماعي ، والخطي والعقلي ، ونستحضر بشكل مؤطّر وتلقائي تأثير المعطيات السياقية في وصف الظواهر اللغوية استدلالا ، صياغة ، وتأدية.

Titre : cotexte et le contexte comme niveaux de construction du sens :
Analyse et application sur les ouvrages :
« ELKITAB , DALAIL-ELIDJAZ, CHARH KAFIAT IBEN EL-HADJEB»

Mots clés : cotexte, contexte, intention de communication énonciateur, énonciataire, communication, s'échapper à la confusion, sens, grammaire .

Résumé:

La recherche en cours se veut comme une remise en question des rapports intimes entre les éléments et son apport sémantique.

C'est une analyse pratique procédant à une approche linguistique ayant pour objet d'analyser un corpus retraçant l'histoire de la pensée arabe il s'agit de **ELKITAB DE SIBAOUIH, DALAIL ELIADJAZ DE ABDELKADER ELDJERDJANI CHARH KAFIAT IBN ELHADJEB DE RIDA EBN ELISTIRABADI.**

Cette analyse procède préalablement à déterminer l'appareillage conceptuel et notionnel construit par les analyses anciennes et contemporaine pour décrire l'acte communicatif selon les deux points de vue : théorique et pratique.

Donc ça a tourné autour de :

Comment s'échapper à la confusion et déterminer le sens et l'intention et les circonstances de l'acte communicatif commençant par l'énonciateur arrivant à l'énonciataire.

Le cotexte et le contexte comme niveaux de construction du sens dont l'un relève de la structure discursive interne et l'autre relève du cadre externe au discours.

En autre, notre analyse procédera à la lecture et interprétation des textes tentant à déterminer leurs dimensions psychologiques, sociologiques, intellectuelles et scripturales.

Title: Context and context as meaning levels of construction: Analysis and application on structures: "ELKITAB, DALAIL-ELIDJAZ, CHARH KAFIAT IBEN ELHADJEB"

Keywords: cotext, context, intent to communicate enunciator, enunciator, communication, escape confusion, meaning, grammar.

Summary:

The research in progress is meant as a questioning of the intimate relations between the elements and its semantic contribution.

It is a practical analysis proceeding to a linguistic approach aiming to analyze a corpus retracing the history of Arabic thought: **ELKITAB DE SIBAOUIH, DALAIL ELIADJAZ DE ABDEL-KADER ELDJERDJANI CHARH KAFIAT IBN ELHADJEB DE RIDA EBN ELISTIRABADI.**

This analysis proceeds beforehand to determine the conceptual and notional apparatus constructed by the ancient and contemporary analyzes to describe the communicative act from two points of view: theoretical and practical.

So it revolved around: How to escape the confusion and determine the meaning and intent and the circumstances of the communicative act starting with the enunciator arriving at the enunciator.

Context and context as levels of construction of meaning, one of which belongs to the internal discursive structure and the other to the external framework of discourse.

In addition, our analysis will proceed to the reading and interpretation of the texts trying to determine their psychological, sociological, intellectual and scriptural dimensions.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة	**أ– هـ**
الفصل الأول: وصف المدونة مقاربة في الأطر المرجعية	**07-77**
المبحث الأول: كتاب سيبويه بين الشمولية والحاجة إلى إعادة الترتيب	**07**
المطلب الأول: كتاب سيبويه ممارسة خطابية تتمتع بالشمولية	07
الفرع الأول: تكاملية مستويات التحليل اللساني	07
الفرع الثاني: بين الصنعة النحوية وانتحاء سمت كلام العرب	09
المطلب الثاني: هل يحتاج كتاب سيبويه إلى إعادة ترتيب	11
الفرع الأول: جدل حول المنهج	11
الفرع الثاني: في محاولة لإعادة الترتيب	13
المبحث الثاني: النظم بين جدل الإعجاز القرآني وكفاءة التوظيف	**17**
المطلب الأول: من صراعات الهوية إلى الصحة والمزية	19
الفرع الأول: كتاب "دلائل الإعجاز " وصراعات الهوية	19
الفرع الثاني: سلطة النظم بين الإعجاز ومعاني النحو	22
المطلب الثاني: معالم تمهيدية إلى نظرية النظم	25
الفرع الأول: فلسفة اللغة والفكر الجرجانية	25
الفرع الثاني: جدلية اللفظ والمعنى (الفصل والتوحيد)	28
الفرع الثالث: الفصاحة والبلاغة وجهان لعملة واحدة	29
المطلب الثالث: أسس نظرية النظم	31
الفرع الأول: التعليق بين إنشاء المعاني النحوية وتفسير العلاقات السياقية	32
الفرع الثاني: معاني النحو سلطة عقلية و مناط خصوصية	33
الفرع الثالث: الوجوه والفروق أشكال تعبيرية ومعانٍ بلاغية	39
المبحث الثالث: منهج الرضي الأستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب	**42**
المطلب الأول: التجاوز عن الأصول إلى الفروع والمسائل الخلافية	43
الفرع الأول: التجاوز عن الأصول إلى الفروع	43

الفرع الثاني: الموازنة بين المسائل الخلافية 51
المطلب الثاني: بين الرضي الأستراباذي وابن الحاجب 54
الفرع الأول: موافقات ومخالفات 55
الفرع الثاني: استدراكات 55
الفرع الثالث: اجتهادات 58
المطلب الثالث:خصائص شرح كافية ابن الحاجب 60
الفرع الأول: العناية بوضع الحدود 60
الفرع الثاني: أثر المنطق والاستدلال 61
المطلب الرابع: من أصول التفكير النحوي عند الرضي الأستراباذي 62
الفرع الأول: الانطلاق في تفسير العامل من المتكلم 62
الفرع الثاني: الإعراب ودلالة الحركات 64
المبحث الرابع: مقاربة في الأطر المرجعية **66**
المطلب الأول: الحديث عن النظم وجه اشتراك 66
الفرع الأول: النظم بين سيبويه والجرجاني 66
الفرع الثاني: النظم بين الرضي الأستراباذي والجرجاني 70
المطلب الثاني: نوعية الخطاب (تأسيسي ، شارح) 73
الفصل الثاني: المعطيات السياقية – الأصول والامتداد **79–150**
المبحث الأول: في الجهاز المفاهيمي والإبانة عن المعنى 79
المطلب الأول: مراعاة ضوابط العملية التواصلية 79
الفرع الأول: من مشكلات الدراسات اللغوية (النحوية) 79
الفرع الثاني: أمن اللّبس قرينة كبرى في إبانة المعنى 89
الفرع الثالث: الإفادة شرط أساسي لأيّ نظام لغوي 93
الفرع الرابع: معالم القصدية إنتاجا وفهْما 96
المطلب الثاني: المقصود بالمعطيات السياقية 99
الفرع الأول: منطلقات تأسيسية 99
الفرع الثاني: الخصوصية 108

المبحث الثاني: الاهتمام بالمعطيات السياقية عند القدامى	109
المطلب الأول: التصور اللغوي للمعطيات السياقية عند الأصوليين	109
الفرع الأول: ربط وظيفة اللغة بقاعدة القصد	109
الفرع الثاني: التمييز بين الدلالة الإفرادية والتركيبية	110
الفرع الثالث :إلحاح الأصوليين على مبدأ القصدية	112
المطلب الثاني: اهتمام علماء البلاغة بالمعطيات السياقية	117
الفرع الأول: قصد المتكلم وتحديد أنواع الخبر باعتبار السامع	118
الفرع الثاني: مقتضى الحال وتأثير العناصر السياقية في إنتاج الحدث الكلامي	120
المطلب الثالث: النحاة و المعطيات السياقية	125
الفرع الأول: العناية بالمعنى	125
الفرع الثاني: من مقتضيات العناية بالمعنى	127
المبحث الثالث: المعطيات السياقية عند المحدثين	132
المطلب الأول: الأبعاد الدلالية في الدراسات اللغوية العربية	132
المطلب الثاني: النظريات اللسانية من النسق المجرد إلى التداولية	144
الفصل الثالث: المعطيات السياقية في كتاب سيبويه	**275-152**
المبحث الأول: مقاربة المبادئ اللسانية في كتاب سيبويه	152
المطلب الأول: المقاربة البنيوية	152
الفرع الأول: الوصفية والمعيارية	152
الفرع الثاني:العلاقات التركيبية والاستبدالية	156
المطلب الثاني : المقاربة التوليدية التحويلية	167
الفرع الأول: الممازجة بين المستويين النحوي و الدلالي	168
الفرع الثاني: الأصل والفرع (البنية العميقة والسطحية)	169
الفرع الثالث: قواعد التحويل	173
المطلب الثالث: المقاربة التداولية	185
الفرع الأول: نظرية الأفعال الكلامية	186
الفرع الثاني: من تطبيقات مبدأ التعاون	192

الفرع الثالث: القصدية والسياق 196
المبحث الثاني: الإبانة عن المعطيات السياقية في الكتاب 207
المطلب الأول: مقومات بناء النحو السيبويهي 207
الفرع الأول: نحو سيبويه نحو تفاعلي 207
الفرع الثاني: تنوّع أدوار المتكلم 209
الفرع الثالث: أحوال المستمع 212
المطلب الثاني: المعطيات السياقية قراءة في الأبواب النحوية 217
- كيف فهم الدارسون باب الاستقامة والإحالة من الكلام 217
- قاعدة (العناية والاهتمام)في فكر سيبويه 223
- قاعدة عدم الاقتصار والاستثناءات الواردة عليها 224
- قاعدة الابتداء بالنكرة واحتياج المخاطب 227
- قاعدة ضرورة عدم إفساد المعنى في تفسير باب التنازع 229
- قاعدة الشكّ واليقين في الإعمال والإلغاء والتعليق 230
- قاعدة التنوين وتأثيرها في بيان المعنى بتوجيه قصد المتكلم 232
- قاعدة الاتساع في الكلام والإيجاز والاختصار 234
- قاعدة الإلحاق بين قصد المتكلم وعلم المخاطب 236
- قاعدة الاستغناء عن اللفظ بالفعل اكتفاءً بشهادة الحال 237
- قاعدة القصد في التركيب إخبارا أو استفهاما وارتباطها بالظن وتوظيف دلالة الحواس 242
- قاعدة الوصف كمظهر من مظاهر العناية بعناصر الخطاب في الاستحقاق وعدمه 243
- قاعدة الإحالة والحسن في باب المبدل من المبدل منه 246
- قاعدة المشافهة وتفسير التلازم التركيبي وفق ما يقتضيه المعطي السياقي 247
- قاعدة الأعرف وما يترتب عليها في مجرى الوصف 248
- قاعدة المدح والتعظيم وما يجري مجراها 252
- قاعدة مطابقة الكلام لمقتضى الحال والتهاون بالخلف 254
- قاعدة الحذف وتوظيف دلالة الحواس لاستجلاء المعاني 256
- قاعدة الإضمار على شريطة التفسير ومبدأي القصدية والإفادة 257

- قاعدة الاستغاثة والتعجب والآثار المترتبة عليها 258
- قاعدة الندبة وقرينة أمن اللبس 259
- قاعدة الاختصاص موضع بيان لا موضع نكرة وإبهام 261
- قاعدة الاستثناء وقصدية المتكلم 262
- قاعدة استعمال الضمائر بين نطق العرب وقياس النحويين 263
- قاعدة الظن وارتباطها بالعلامة الإعرابية 265
- قاعدة موضع المتكلم في تفسير الصياغة التركيبية واختيار العلامة الإعرابية 266
- قاعدة الاشتراك والانقطاع في تحديد الوجه الإعرابي 267
- قاعدة القسم وقيوده التركيبية 268
- قاعدة الإضافة وارتباطها بالواقع الخارجي 269
- قاعدة القصد في بيان معاني (أم) و(أو) مقترنة بقاعدة الترتيب 270
- قاعدة القصد في بيان معاني (أو) 272
- قاعدة التذكر في قطع الكلام وعدمه 274

الفصل الرابع: المعطيات السياقية في دلائل الإعجاز 277–364

المبحث الأول: مقاربة المبادئ اللسانية في دلائل الإعجاز 277

المطلب الأول: المقاربة البنيوية 277

الفرع الأول: اقتران المنحى الوظيفي باللغة (انتظامية اللغة وأسرار التركيب) 277

الفرع الثاني : تحديد العلامة اللغوية 280

الفرع الثالث: الاستبدال والتركيب 282

الفرع الرابع: تأكيد انتظامية اللغة 287

المطلب الثاني: المقاربة التوليدية التحويلية 289

الفرع الأول:التفسير العقلي والرياضي للغة 290

الفرع الثاني: البنية العميقة والسطحية 291

الفرع الثالث:خاصية الإبداعية في اللغة 293

الفرع الرابع: قواعد التوليد والتحويل 299

المطلب الثالث: المقاربة التداولية 303
الفرع الأول: القصدية بين معاني الكلم المفردة والتركيب 306
الفرع الثاني:السياق واختلاف صور الصياغة 309
المبحث الثاني: الإبانة عن المعطيات السياقية في الدلائل 311
المطلب الأول: النحو كأداة لإنتاج و تحليل الكلام 311
الفرع الأول: اهتمام الجرجاني بالمتكلم 311
الفرع الثاني:اهتمام الجرجاني بالسامع 313
المطلب الثاني : المعطيات السياقية قراءة في دلائل الإعجاز 319
- قاعدة إثبات المعنى 319
- قاعدة التقديم والتأخير ومعانيها الدلالية طبقا لمراعاة المعطيات السياقية 321
- قاعدة الحذف ومقصدية المتكلمين 329
- قاعدة القصد في تفسير باب التنازع 332
- قاعدة الإثبات في "الاسم" و"الفعل" والفروق الدلالية 334
- قاعدة التعريف بـ"الـ" والمعنى الدلالي 336
- قاعدة التعريف والتنكير في المبتدأ والخبر 338
- قاعدة مجيء (الذي) في التركيب وعدمه باعتبار علم السامع 341
- مجيء الحال جملة مع الواو أو بدونها وما يترتب عنها من إفادة 342
- المناسبة في الفصل والوصل في الجملة العارية الموضع من الإعراب 343
- قاعدة المعنى ومعنى المعنى 348
- قاعدة النفي والإثبات في (كلّ) بين صورة المعنى وتأثير العلامة الإعرابية 350
- قاعدة المجاز الحكمي وتفسير المعنى 352
- قاعدة تكرّر الألفاظ لتكرّر المعاني 353
- قاعدة مجيء (إنما) لخبر لا يجهله المخاطب 357
- قاعدة تعدّد أوجه تفسير الكلام والترجيح بحسب تأدية المعنى الصحيح 359
- قاعدة الإضافة نموذج لبعض الأخطاء الخفية في النظم 361
- قاعدة الإظهار والإضمار وقيمتها الدلالية 362

الفصل الخامس: المعطيات السياقية في شرح كافية ابن الحاجب	**366– 470**
المبحث الأول: مقاربة المبادئ اللسانية في شرح كافية ابن الحاجب	366
المطلب الأول: المقاربة البنيوية	366
الفرع الأول: الوصفية والمعيارية	366
الفرع الثاني:الاستبدال والتركيب	370
المطلب الثاني:المقاربة التوليدية التحويلية	377
الفرع الأول: الأصل والفرع(البنية العميقة والسطحية	377
الفرع الثاني: قواعد التحويل	382
المطلب الثالث:المقاربة التداولية	396
الفرع الأول: الإشاريات	397
الفرع الثاني: نظرية الأفعال الكلامية	398
الفرع الثالث: القصدية والسياق	401
الفرع الرابع:من تطبيقات مبدأ التعاون	403
المبحث الثاني: الإبانة عن المعطيات السياقية في شرح الكافية	405
المطلب الأول:المعطيات السياقية أدوات الصحة والفصاحة	406
الفرع الأول: شرح كافية ابن الحاجب بحث في القرائن الدالة على المعنى	406
الفرع الثاني: وضع المصطلح	412
الفرع الثالث:تفسير المواضعة بقصد التواطؤ	415
الفرع الرابع: مشاركة المتكلم والسامع في اختيار الأنماط التركيبية المعادلة	416
المطلب الثاني: المعطيات السياقية قراءة في الأبواب النحوية	421
– قاعدة قصد المتكلم في جواز الصرف من عدمه	421
– قاعدة أمن اللبس في الترتيب بين الفاعل والمفعول	423
– قاعدة الإبهام المحوج إلى التفسير في وجوب حذف الفعل	424
– قاعدة عناية المتكلم واهتمامه في نيابة المفعول الذي لم يسمّ فاعله	425
– قاعدة حصول الفائدة في الابتداء بالنكرة	427
– قاعدة قصد المتكلم في التقديم أو التأخير وفهم المعنى	429

- قاعدة القصد والقطع في باب حذف المبتدأ والخبر 430
- قاعدة القصد في باب حذف العامل في المفعول المطلق 431
- قاعدة التدافع في باب تقديم وتأخير المفعول به على الفعل 434
- قاعدة الاقتصار في الندبة على المعروف 435
- قاعدة التنبيه والإقبال في باب حذف حرف النداء 436
- قاعدة الاختصاص في باب المنصوب على الاختصاص 438
- قاعدة القصد في باب المنصوب على شريطة التفسير 441
- قاعدة التحذير و الإغراء في وجوب حذف العامل 443
- قاعدة التخصيص في باب مجيء الحال جملة 445
- قاعدة الإفادة في باب الإضافة المعنوية 446
- قاعدة الإفادة في باب النعت 448
- قاعدة التبيين في باب مجيء النعت جملة 449
- قاعدة قطع الصفة ومراعاة المعطيات السياقية 450
- قاعدة التأكيد وما يتصل بها من معطيات سياقية 452
- قاعدة الإبهام ثم التفسير في باب ضمير الشأن والقصة 453
- قاعدة العلم والاعتقاد في مجيء صلة الموصول جملة خبرية 454
- قاعدة الإخبار بـ (الذي)وعلم المخاطب 455
- قاعدة القصد في باب رفع المضارع بعد (حتى) ونصبه 456
- قاعدة التنصيص بين التحقيق والتردّد في باب نصب المضارع بعد (أو) 458
- قاعدة كون المتعجّب منه مختصا في باب التعجب وقصد المتكلم 459
- قاعدة القصد والعلم من عدمه في بيان معاني (أو) 460

خاتمة 464

قائمة المصادر والمراجع 472

ملخص 492

فهرس الموضوعات 496